

ISSN 1818-9849



الجمعية العلمية لكليات الآداب



اتحاد الجامعات العربية

مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب

مجلة علمية نصف سنوية محكمة

تصدر عن الجمعية العلمية لكليات الآداب في الجامعات الأعضاء
في اتحاد الجامعات العربية

1433هـ/2012م

العدد الثاني أ

المجلد التاسع

© جميع الحقوق محفوظة للجمعية العلمية لكليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2012

لا يجوز نشر أي جزء من هذه المجلة أو اقتباسه دون الحصول على
موافقة خطية مسبقة من رئيس التحرير

الآراء الواردة في هذه المجلة لا تعبر بالضرورة عن رأي
هيئة التحرير أو سياسة الجمعية العلمية لكليات الآداب

تنفيذ وإخراج: مجدي الشناق

هيئة التحرير

رئيس التحرير

محمود وردات، الأمين العام للجمعية العلمية لكليات الآداب، عميد كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

الأعضاء

- أ.د. عبادة ظاهر، عميد كلية الآداب، الجامعة الأردنية.
- أ.د. محمد ربيع، عميد كلية الآداب، جامعة جرش.
- أ.د. محمد العناني، عميد كلية الآداب، جامعة البترا.
- أ.د. عبد الباسط الزيود، عميد كلية الآداب، الجامعة الهاشمية.
- أ.د. عبد الحميد غنيم، عميد كلية الآداب، جامعة الزرقاء.
- أ.د. غسان عبد الخالق، عميد كلية الآداب، جامعة فيلادلفيا.
- أ.د. محمد الدروبي، عميد كلية الآداب، جامعة آل البيت.
- أ.د. غالب الشاويش، عميد كلية الآداب، جامعة الحسين بن طلال.

اللجنة الاستشارية

- أ.د. ميمونه خليفة الصباح، جامعة الكويت، الكويت.
- أ.د. رامي محمد الله، جامعة النجاح، فلسطين.
- أ.د. عبد الله النبهان، جامعة البعث، سوريا.
- أ.د. يوسف عبد الله، جامعة صنعاء، اليمن.
- أ.د. علي فهمي، رئيس مجمع اللغة العربية، ليبيا.
- أ.د. خليل جهجه، الجامعة اللبنانية، لبنان.
- أ.د. فؤاد شهاب، البحرين.
- أ.د. محمد الهدلق، السعودية.
- أ.د. عادل الطويسي، الأردن.
- أ.د. حسنين ربيع، قطر.
- أ.د. عز الدين الأمين عبد الرحمن، السودان.
- أ.د. عبد الحميد جكون، الجزائر.
- أ.د. سامي عبد الحميد محمود، الشارقة.
- أ.د. موسى جواد الموسوي، جامعة بغداد، العراق.

مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب

مجلة علمية نصف سنوية محكمة

القواعد الناظمة للمجلة

- مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب مجلة علمية نصف سنوية محكمة معتمدة تصدر عن الجمعية العلمية لكليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية.
- يقدم البحث للنشر باللغة العربية مع ملخص له باللغة الانجليزية، ويجوز أن يقدم بإحدى اللغتين الإنجليزية أو الفرنسية أو أية لغة أجنبية أخرى تيسر طباعتها بموافقة هيئة التحرير مع تقديم ملخص له باللغة العربية.
- تنشر المجلة البحوث العلمية التي تتوافر فيها الأصالة والمنهجية العلمية والإحاطة والاستقصاء، والتي تراعى فيها الإشارات الدقيقة إلى المصادر والمراجع، ولم تقدم للنشر في أي مكان آخر، ويجوز نشر نقد متخصص أو مراجعة لأحد المؤلفات العلمية الصادرة في الوطن العربي أو خارجه بالإضافة لنشر تقارير عن الندوات والمؤتمرات التخصصية العربية والعالمية، وتعد البحوث التي تقبل للنشر بحوثاً معتمدة لأغراض الترقية.
- تعنى المجلة بنشر البحوث العلمية المقدمة إليها في مجالات الآداب واللغات والعلوم الاجتماعية والإنسانية والخدمة الاجتماعية والصحافة والإعلام.
- أن يكون البحث مرقوناً على الحاسوب وبمسافة مزدوجة بين السطور، وتقدم أربع نسخ منه مع قرص مرن قياس 3.5 انش، متوافق مع أنظمة (Ms Word) IBM.
- أن لا يزيد عدد صفحات البحث بما فيها الأشكال والرسوم والجداول والملاحق على ثلاثين صفحة.
- تعرض البحوث المقدمة للنشر في المجلة حال قبولها مبدئياً على محكمين اثنين في الأقل من ذوي الاختصاص، يتم اختيارهما بسرية مطلقة من رئيس التحرير.
- تحتفظ المجلة بحقوقها في الطلب من المؤلف أن يحذف أو يعيد صياغة بحثه أو أي جزء منه بما يتناسب وسياستها في النشر.
- تنتقل حقوق طبع البحث ونشره إلى المجلة عند إخطار صاحب البحث بقبول بحثه للنشر .
- لا تدفع المجلة مكافأة عن البحوث التي تنشر فيها.
- تهدي المجلة لمؤلف البحث بعد نشره نسخة العدد الذي نشر فيه.

- ترسل البحوث على العنوان التالي: -

الأستاذ الدكتور أمين عام الجمعية العلمية لكليات الآداب،

رئيس تحرير مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب

عميد كلية الآداب

كلية الآداب - جامعة اليرموك، اربد، الأردن

هاتف: 00962 2 7211111 فرعي 2900 أو 3555

فاكس: 00962 2 7211137

البريد الإلكتروني: e-mail: saufa@yu.edu.jo

e-mail: artsarabuni@gmail.com

الموقع الإلكتروني: http://saufa.yu.edu.jo

التوثيق

ترقم الإحالات في متن البحث بطريقة متسلسلة، بين قوسين صغيرين⁽¹⁾.

وتكون هوامش الإحالة إلى المصادر والمراجع في نهاية البحث على النحو التالي، في حالة أن يكون المصدر أو المرجع كتاباً:

إسم المؤلف كاملاً: المصدر أو المرجع، عدد الأجزاء، مكان النشر، الناشر، السنة، الصفحة.

ضيف، شوقي: العصر العباسي الأول، مصر، دار المعارف، 1966، ص24.

وفي حال الرجوع إلى الدوريات أو المجلات تكون الإحالة إليها على النحو التالي:

إسم المؤلف كاملاً: عنوان البحث، إسم الدورية أو المجلة، المجلد، العدد، السنة، الصفحة.

مثال:

سعيدان، أحمد سليم: "حول تعريب العلوم"، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، المجلد الأول، العدد الثاني، تموز 1978، ص101.

وتثبت في آخر البحث قائمة بالمصادر والمراجع التي اعتمدها الباحث في بحثه حسب التسلسل الألف باني لاسم المؤلف العائلي، بحيث تذكر المراجع العربية أولاً ثم تليها المراجع الأجنبية.

الاشتراك في المجلة

الاشتراك السنوي للأفراد: ثلاثة دنانير داخل الأردن وسبعة دولارات أمريكية أو ما يعادلها خارج الأردن وللمؤسسات خمسة دنانير داخل الأردن وعشرة دولارات أمريكية أو ما يعادلها خارج الأردن.

محتويات العدد

البحوث باللغة العربية	
523	* دعوات الإصلاح في الأردن وإشكالية العلاقة مع السياسات الحكومية مؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي: دراسة تحليلية (2001-2010) محمد أحمد المقداد
583	* الفقر والتمرد في الشعر العباسي إلى نهاية القرن الرابع الهجري ياسين عايش خليل
613	* اتجاهات المجتمع المحلي نحو السياحة البيئية في محمية غابات عجلون أكرم عاطف رواشده
637	* تتنّع موطن الجملة وأثره في النحو العربيّ منيرة عبدالله الفريجي
681	* أثر علاقات المعنى في تععيد تراكيب العربية سعيد جبر أبو خضر وعبد الرحمن قبلان السرحان
719	* بنية الزمن في رواية "طيور الحذر" ناصر حسن يعقوب
741	* اختبار الاحتواء الخارجي لنظرية الاحتواء في تفسير السلوك المنحرف لدى الأحداث في دور التربية والتأهيل الأردنية انجود المجالي وعابد الوريكات
775	* بين الاستعارة المكنية والمجاز العقليّ مريم النعيمي
795	* نماذج الشخصية في روايات مؤنس الرزاز شرحبييل المحاسنه
817	* تطبيق السلسلة القياسية الدولية ISO 12000 في مواقع السياحة البيئية في الأردن وأثرها في التنمية المستدامة (دراسة حالة) إبراهيم بظاظو ونبييل الحوامده
ملخصات البحوث الإنجليزية	
61	* اتفاقية كامب ديفيد: دروس وحقائق محمد عبد الرحمن بني سلامه، محمد تركي بني سلامه ومحمد كنوش الشرعه
ملخصات البحوث الفرنسية	
82	* التواصل اللغوي في صفوف تعليم اللغة الفرنسية كلفة أجنبية: من التقديم إلى الحوار نرجس الناصر
92	* دراسة لغوية لرواية الأسير الإسبانية منى العجومي وبتول محيسن

<p style="text-align: center;">مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب مجلة علمية نصف سنوية محكمة تصدر في جامعة اليرموك، إربد، الأردن، عن جمعية كليات الآداب في الجامعات أعضاء اتحاد الجامعات العربية.</p>	<p style="text-align: center;">Association of Arab Universities Journal for Arts A Biannual Refereed Academic Journal Published at Yarmouk University, Irbid, Jordan by the Society of Arab Universities Faculties of Arts, Members of AARU.</p>								
<p>أرغب الاشتراك بالمجلة</p> <p>لعدة</p> <p><input type="checkbox"/> سنة واحدة</p> <p><input type="checkbox"/> سنتان</p> <p><input type="checkbox"/> ثلاث سنوات</p>	<p>Name:</p> <p>Address:</p> <p>P.O. Box:</p> <p>City & Postal Code:</p> <p>Country:</p> <p>Phone:</p> <p>Fax:</p> <p>E-mail:</p> <p>No. of Copies:</p> <p>Payment:</p> <p>Signature:</p> <p>الآداب،</p> <p>Cheques should be paid to The Society of Arab Universities Faculties of Arts, Faculty of Arts, Yarmouk University, Irbid, Jordan.</p>								
<p>سعر النسخة الواحدة (دينار أردني) One Issue Price</p> <p>سعر البيع العادي 2.000 دينار سعر البيع للطلبة 1.300 دينار خصم 40% للمكتبات ومراكز البيع 40% Discount for Bookshops and Libraries</p>	<p>أسماء الاشتراك السنوي</p> <p>One Year Subscription Rates</p> <table border="1"> <tr> <td>داخل الأردن</td> <td>الأفراد</td> </tr> <tr> <td>7 دينار أردني</td> <td>3 أفراد</td> </tr> <tr> <td>10 دولار أمريكي</td> <td>5 مؤسسات</td> </tr> <tr> <td>10 دولار أمريكي</td> <td>5 Institutions</td> </tr> </table>	داخل الأردن	الأفراد	7 دينار أردني	3 أفراد	10 دولار أمريكي	5 مؤسسات	10 دولار أمريكي	5 Institutions
داخل الأردن	الأفراد								
7 دينار أردني	3 أفراد								
10 دولار أمريكي	5 مؤسسات								
10 دولار أمريكي	5 Institutions								
<p>المراسلات</p> <p>مراسلات البيع والاشتراكات:</p> <p>الأستاذ الدكتور أمين عام جمعية كليات الآداب. رئيس تحرير "مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب" عميد كلية الآداب كلية الآداب - جامعة اليرموك، إربد، الأردن. هاتف: 00962 2 7211111 فرعي 3555، 2900 فاكس: 00962 2 7211137</p>	<p style="text-align: center;">Correspondence</p> <p>Secretary General <i>The Society of Arab Universities Faculties of Arts</i> Editor - in - Chief Dean of the Faculty of Arts Yarmouk University, Irbid, Jordan. Tel . 00962 2 7211111 Ext. 3555 or 2900 Fax. 00962 2 7211137</p>								

دعوات الإصلاح في الأردن وإشكالية العلاقة مع السياسات الحكومية مؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي: دراسة تحليلية (2001-2010)

محمد أحمد المقداد *

ملخص

تشخص الدراسة دعوات الإصلاح في الأردن على ضوء المطالب الإصلاحية والعوامل التي أسهمت بتعزيزها والتحديات التي تواجهها والشروط النظرية لمعالجتها. كما تبين الدراسة طبيعة السياسات الحكومية التي مارستها السلطة التنفيذية خلال العقد الماضي في كل من المجال السياسي والمجال الاقتصادي والتي أثرت تداعياتها على الرضا المجتمعي العام. ولتوضيح ذلك تم توظيف أبرز مؤشرات الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي للوقوف على ماهية الممارسات والإجراءات التي قامت بها السلطة التنفيذية وأثرت بالتالي على التوجهات المجتمعية في مختلف مجالات الحياة خاصة عند قوى الحراك السياسي من جانب، وعلى النواحي الاقتصادية للدولة والأفراد ممثلة بالتضخم والبطالة وزيادة حجم المديونية العامة ومعدل النمو الاقتصادي والشفافية، من جانب آخر.

تقوم الدراسة على فرضية رئيسية مفادها "هناك علاقة ارتباطية بين مخرجات السياسات والإجراءات التي قامت بها السلطة التنفيذية وبين تنامي مطالب الإصلاح المجتمعية في الأردن". لذا تم استخدام كل من المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الإحصائي لتشخيص الواقع الذي أدى إلى تنامي الدعوات المطالبة بالإصلاح نتيجة الآثار السلبية للسياسات والإجراءات الحكومية ذات العلاقة بالجانبين السياسي والاقتصادي.

وأخيراً، خلصت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات يتمثل أبرزها بأن السياسات الحكومية لها علاقة مباشرة في تنامي المطالب المجتمعية، لما تركته من نتائج سلبية على واقع مكونات الدولة الأردنية. وأن التعاون على الدوام مع المجتمع من خلال تياراته وقواه في رسم السياسات والشراكة الفاعلة في تنفيذها هي الرهان الأمثل للتقليل من آثارها في المرحلة الراهنة والمستقبلية.

الكلمات الدالة: الإصلاح، النخبة، الاستقرار السياسي، الاستقرار الاقتصادي.

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2012.

* معهد بيت الحكمة للعلوم السياسية، جامعة آل البيت - المفرق/ الأردن.

المقدمة والمدخل النظري للدراسة:

قبل استعراض طبيعة التوجهات المطالبة في الإصلاح في الوطن العربي بشكل عام وفي الأردن بشكل خاص، لابد من مراجعة الأدبيات العامة التي تناولت الدوائر الرئيسية التي تعيش بها حركات الإصلاح السياسية والاقتصادية التي ينشدها أفراد المجتمع في الدولة الحديثة، وذلك من خلال استعراض المداخل الرئيسية الثلاثة التي تفسر ماهية الحراك السياسي المجتمعي الذي ينشد التغيير والتحديث بهدف الوصول إلى دولة العدالة الاجتماعية وتنظيم المؤسسات وتحقيق معالم التنمية الشاملة.

أولاً: المدخل التحديثي: حيث يؤكد على أهمية التعامل مع المتطلبات المجتمعية ذات العلاقة بالديمقراطية والتنمية الاقتصادية، وذلك استناداً إلى الربط بين الأخذ بمبدأ الديمقراطية بين أفراد ومؤسسات الدولة والانتقال بذلك إلى وضع الصيغ اللازمة الاقتصادية كونها تمس الاحتياجات الأساسية للأفراد⁽¹⁾. وتبين ذلك من خلال ما استعرضه عالم الاجتماع السياسي (ليبست (lipset) في مقاله الموسومة " الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية: التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية"⁽²⁾). تناول فيها وضع البلدان التي تتمتع بالديمقراطيات المستقرة في أوروبا وأمريكا الشمالية مقارنة بالبلدان غير الديمقراطية في أميركا اللاتينية، فخلص إلى أن البلدان الديمقراطية تتمتع بمستويات تنموية (اجتماعية واقتصادية) أعلى بكثير من البلدان غير الديمقراطية، نتيجة ارتباط سياسة الحكومات بالمتغيرات الاجتماعية التي تعنى برفع مستوى التنمية الاقتصادية من جانب، وبتفاعلات الأفراد ومؤسسات المجتمع المدني داخل الدولة بطريقة بعيدة عن الصراع من جانب آخر. ويعلل ذلك بأن النظام السياسي الرشيد يعمل على الدوام لخلق مصالح حيوية مطلوبة لتلائم واحتياجات الأفراد والدولة وتنميتها بأسلوب متقدم. كما أكد ذلك عالم السياسة (كتررايت Cutright) عندما وجد ارتباطاً عالمياً بين مؤشر الاستقرار السياسي وبين مؤشرات التنمية الاقتصادية خاصة تلك المتعلقة بالثقافة المجتمعية وتطور وسائل الاتصال والإنتاج⁽³⁾. أما (جروسمان Grossman) فبين وجود نظام ديمقراطي يضمن خضوع السلطة السياسية للمساءلة أمام أفراد المجتمع مما يحفز أصحاب صنع القرار بتخصيص الموارد بكفاءة وفعالية لضمان استمرارهم في الحكم، وإن النظام الديمقراطي هو الذي يلزم أفراد السلطة بتجنب السعي نحو تحقيق مصالح ذاتية، وتجعلهم على الدوام يسعون بفاعلية لوضع السياسات العامة التي تحقق وتخدم كافة مكونات الدولة⁽⁴⁾.

ثانياً: المدخل الانتقالي: الذي تناوله الباحث السياسي (دانكورت روستو) في مقاله " الانتقال إلى الديمقراطية"⁽⁵⁾ التي ركز فيها على أهمية الارتباطات بين التنمية الاجتماعية والاقتصادية وبين الديمقراطية، وأن المدخل الانتقالي الأساسي لهذه المفردات يرتبط بمرحلة

تشكل المجتمع لهويته السياسية المشتركة، بعدها تأتي مسؤولية النخب السياسية التي يجب أن يكون حراكها مبني على تفهم مجموعة المعايير والقيم التي يمكن أن تؤثر بها على الأفراد والحكومة.

ثالثاً: المدخل البنوي: الذي يفسر تحول المجتمعات إلى مرحلة الديمقراطية التي تمكن الأفراد- خاصة النخب- على بناء الدولة القوية والحريضة على حفظ المصالح العامة والخاصة وحيوية السلطة السياسية في ملازمة تطلعات مكونات المجتمع ومؤسساته⁽⁶⁾. ويتم ذلك عندما يصبح سلوك العامة وصناع القرار مقيداً بالقيم البناءة وبالقوانين، مما يفتح ذلك فضاء هاماً في توفير الفرص المتنوعة والمتكافئة أمام الجميع، وبشكل منسجم قائم على الشراكة والتعاون، ومتراپ مع الثقة الصادقة والعمل الشفاف وبأسلوب تبادلي بين السلطة والفرد والمؤسسات.

من جانب آخر، وبشكل عام لابد من التأكيد على أهمية العوامل المساعدة التي تؤثر على الحراك السياسي المجتمعي لفهم طبيعة العلاقة المتبادلة بين الأفراد والسلطة السياسية، ابتداءً من طبيعة دور النظام السياسي ممثلاً بالسلطة التنفيذية في كيفية توظيف وسائل التنشئة التي تخدم التنمية بمجالاتها المختلفة، وفي مدى معرفة عناية السلطة السياسية في تحفيز الوسائل اللازمة التي تسهم في زيادة التوعية المجتمعية بالحقوق والواجبات المدنية والعمل المؤسسي، والمشاركة السياسية في الانتخاب والتمثيل في مراكز صنع القرار، والأسس النظرية والعملية الموضوعية عند رسم السياسات العامة وتنفيذها، والإسهام في العمل التشريعي والتنفيذي لتعزيز الحريات العامة وغيرها.

أما فيما يتعلق بالتنمية في المجال الاقتصادي، فإن الحراك المجتمعي يتطلب إيجاد قوى فكرية وعملية من شأنها الدفع نحو صياغة سياسات اقتصادية قادرة على تحسين مستوى الأداء والوصول إلى مخرجات تنعكس على كافة مكونات الدولة وتغذي على الدوام متطلبات المجتمع. كما وعليها (السلطة السياسية) أن تتفاعل مع العمل المؤسسي، وتوجيهه بنهج التعاون والشراكة مستندة في ذلك على البنى القانونية التي تحكم العلاقة بين النظام والأفراد، والتوافق على نظم المشاركة السياسية ممثلة بالنظم الانتخابية والحزبية ومؤسسات المجتمع المدني حتى يتسنى الوصول إلى التفاعل بين نظام الدولة والمجتمع، وعلى ضوء العوامل المؤثرة في ترسيخ معطيات الديمقراطية مثل الشرعية الدستورية للنظام، والأخذ بقواعد العملية السياسية القائمة على الحاكمية الرشيدة، والتوافق الإيجابي على طبيعة الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالسياسات العامة وإجراءات تنفيذها⁽⁷⁾.

وبالرجوع إلى مطالب الإصلاح العامة في الوطن العربي- استناداً لما تم عرضه سالفاً- نجد وجود إشكالية واضحة قواها بأن موجة الإصلاح الظاهرة لم تأتِ ارتباطاً مع المداخل والعوامل التي تم توضيحها، كون تيار التغيير جاء بانتفاضة مجتمعية تلقائية غير مبرمجة من النخب المتنوعة، بل ارتبط بصراع مع النظام السياسي نتيجة إخفاقات السياسات العامة والتي مارسها النظام لصالحه على حساب المصالح العامة. لذا فإن حراك الإصلاح وإن نجح في مواجهة النظم السياسية وتحقيق أهداف آنية وسريعة إلا أن التحدي الأكبر أمام الحراك يتمثل بكونه يعيش في ظل غياب مشروع عملي شامل للانتقال بجوانب التحديث المطلوبة من قبل أفراد المجتمع ومؤسسات الدولة. ومما يجعل ذلك (الحراك) متوقفاً لفترة عند النقد الغاضب والمنفعل، وليس كحراك يعمل مع منهج يتماشى ومراحل التغيير والتحديث بشروطها ومتطلبات نجاحها.

أما حركة الإصلاح في الأردن، فهي تعيش في ظل أزمة مطالب مجتمعية نتيجة تراكم سلبيات أفرزتها مخرجات السياسات الحكومية، والتي أدت إلى ظهور تحديات كبيرة تمس مباشرة حياة المواطن ومؤسسات الدولة. لهذا سوف تناقش هذه الدراسة في المبحث الأول، دعوات الإصلاح في الأردن من حيث الظروف والإشكالات التي تواجهها، وتوضيح نظري للمعادلة المطلوبة. كما توضح في المبحث الثاني مؤشرات الاستقرار السياسي ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي للوقوف على أثر السياسات الحكومية تجاه الاستقرار المجتمعي العام.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى مناقشة العديد من الجوانب الرئيسية ذات العلاقة بمسألة الإصلاح في الأردن ودور السياسات الحكومية في تنامي دعوات التحديث خاصة في الجوانب المتعلقة بكل من العامل السياسي والعامل الاقتصادي لما لهما من آثار مباشرة على الاستقرار المجتمعي. وبشكل عام تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. توضيح طبيعة الظروف والعوامل التي أسهمت في زيادة الدعوات المطالبة بالإصلاح في الأردن، إضافة إلى تشخيص التحديات التي تواجه الدعوات والشروط النظرية اللازم اتباعها لتفعيل المطالب العامة.
2. مناقشة مجموعة المؤشرات الرئيسية المتعلقة بالاستقرار السياسي والاقتصادي للتعرف على مدى توظيفها-المؤشرات- ايجابيا وبما يعكس ذلك على المصلحة العامة في الأردن.
3. التعرف على طبيعة السياسات الحكومية التي مارسها السلطة التنفيذية في الأردن في مجال المشاركة السياسية المتعلقة بإصدار قوانين مؤقتة (كقوانين الانتخابات والأحزاب والمطبوعات والنشر) وتبيان أثرها على المشاركة المجتمعية.

4. تناول دور السياسة الحكومية المتعلقة بالقطاع الاقتصادي وأثرها على المجتمع، كزيادة خفض نسبة البطالة والتضخم، النمو الاقتصادي، المديونية، مؤشرات الفساد... الخ.

أهمية الدراسة:

تنبثق أهمية الدراسة من الأهمية العلمية والأهمية العملية التاليتين:-

أولاً: الأهمية العلمية:

تأتي أهمية الدراسة العلمية في ظل تنامي المطالب المجتمعية في الأردن نتيجة أثر السياسات والإجراءات التي اتبعتها السلطة التنفيذية في كل من المجال السياسي والاقتصادي، وانعكست بمجملها على الحياة والاستقرار العام عند مكونات الدولة الأردنية، مما يستدعي إيجاد دراسات علمية متخصصة لتوضيح ماهية المعادلة اللازمة لمواجهة نتائج السياسات لحكومة التي طالت عامل الثقة بين الفرد والسلطة حيث يتطلب ذلك رصد وتحليل طبيعة السياسة على ضوء المؤشرات العلمية ذات الصلة بكل من الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي.

ثانياً: الأهمية العملية:

أما أهمية الدراسة العملية، فتستند على تطبيق كل من مؤشرات الاستقرار السياسي والاقتصادي على السياسات والإجراءات الحكومية ولبين أثرها على الحياة المجتمعية في الأردن.

مشكلة الدراسة:

أدت السياسات الحكومية التي انتهجتها السلطة التنفيذية في الأردن والمتعلقة بكل من الجانب السياسي والجانب الاقتصادي إلى حالة غير معهودة في التأثير على الاستقرار المجتمعي العام، وزادت من سعة الفجوة بين ما يتطلع إليه أفراد الدولة وبين ما قامت به السلطة السياسية خاصة في العقد الأخير. كما وأثر ذلك سلباً على عامل الثقة المجتمعية تجاه الحكومة في توظيف القدرة على مواجهة حجم التحديات التي باتت شريحة واسعة من أبناء المجتمع الأردني تتأثر بها بسبب نزعة الحكومة بإصدار القوانين المؤقتة والتي تتماشى مع تطلعات السلطة أكثر من الأفراد والتيارات السياسية، مما زاد من حجم مطالب الإصلاح.

وفي المجال الاقتصادي ظهرت سلبيات وتحديات كبيرة نتيجة الترتيبات الاقتصادية السريعة التي مارستها قانونياً وإجرائياً السلطة التنفيذية خاصة بعد انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية عام 2000، حيث توجهت السياسات الاقتصادية نحو الخصخصة على حساب إشراف متزن للدولة على البرامج والمشاريع الإنتاجية، مما أثر ذلك على معدل النمو الاقتصادي، ومعدلات البطالة والتضخم، ومؤشرات الشفافية والمديونية العامة.

أما إشكالية الدراسة علمياً- عند رصد السياسات الحكومية الأردنية في العقد الأخير فتتضح عند الأخذ بما يلي:

1. إن الأردن كدولة وكغيرها من الدول النامية تأثرت بتداعيات السياسات العالمية خاصة في الجانب الاقتصادي، فهي لا تستطيع أن تعيش بمعزل عن تأثير توجهات الرأسمالية العالمية. بمعنى أن انخراطها بسياسة الخصخصة التي تستند عليها منظمة التجارة العالمية لم يكن خياراً للسلطة التنفيذية، فليس هناك بدائل، وما يبرهن على ذلك أن معظم دول العالم أصبحت عضواً في منظمة التجارة العالمية.
2. إن المقومات المادية للدولة الأردنية محدودة، لذا يتأثر المواطن الأردني بشكل كبير ومباشر لأية سياسات وإجراءات حكومية غير معهودة، وإن الحكم على هذه السياسات خلال فترة قصيرة قد لا يكون منصفاً.

تساؤلات الدراسة:

- بناءً على المشكلة البحثية وأهدافها، تسعى الدراسة للإجابة عن مجمل التساؤلات التالية:
1. ما هي طبيعة الظروف المجتمعية التي أثرت على تنامي المطالب الإصلاحية في الأردن؟ وما هي التحديات التي تواجه دعوات الإصلاح والشروط النظرية اللازمة لتفعيلها؟
 2. ما هي الإشكالية التي باتت تنعت بها موجات الإصلاح المجتمعية والسياسية في الوطن العربي بشكل عام وفي الأردن كحالة دراسة؟ وما هي المعادلة المطلوبة والمتبادلة بين النظام السياسي وبين أفراد الدولة ومؤسساتها للوصول إلى الاستقرار المجتمعي الايجابي؟
 3. وما هي طبيعة السياسات والإجراءات الحكومية التي أثرت على الاستقرار العام في الأردن وعلى ضوء مؤشرات كل من الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي؟.

فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية رئيسية مفادها "هناك علاقة ارتباطية بين مخرجات السياسات والإجراءات التي قامت بها السلطة التنفيذية وبين تنامي مطالب الإصلاح المجتمعية في الأردن".

كما ويتمخض عن هذه الفرضية عدة فرضيات فرعية تتمثل بما يلي:

1. هناك علاقة سلبية في القدرة على تدشين علاقة شراكة وتعاون بين السلطة السياسية وأفراد الدولة وبين مواجهة التحديات التي يعاني منها المجتمع الأردني.
2. يوجد علاقة سلبية بين السياسات الحكومية المتعلقة بالمشاركة السياسية (كقوانين الانتخابات، الأحزاب، المطبوعات والنشر) وبين مستوى المشاركة المجتمعية.

3. هناك علاقة طردية بين ضعف السياسات الاقتصادية الحكومية وبين زيادة معدلات البطالة والتضخم وتراجع معدل النمو الاقتصادي وزيادة حجم المديونية العامة في الأردن.
4. يوجد علاقة سلبية نتيجة تنامي عامل الثقة بين الأطراف المسؤولة عن عملية الإصلاح والتحديث من جهة، وبين الوصول إلى نتائج إيجابية ترضي مختلف القوى المجتمعية الأردنية.

متغيرات الدراسة:

المتغير المستقل: السياسات الحكومية.

المتغير التابع: دعوات الإصلاح في الأردن.

منهجية الدراسة:

بناءً على مشكلة الدراسة وأهدافها والفرضيات التي تقوم عليها، يستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لتشخيص الظروف العامة التي أدت إلى تنامي المطالب الإصلاحية في الأردن، وطبيعة التحديات التي تواجه دعوات الإصلاح، والمعادلة المطلوبة من قبل الأفراد والسلطة السياسية لتدشين مرحلة الشراكة التي تنعكس إيجابياً على كافة مكونات الدولة واستقرارها.

كما يتم توظيف المنهج الإحصائي عند تناول كل من مؤشرات الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي في الأردن، وذلك لتبيان أثر السياسات والإجراءات التي قامت بها الحكومة خلال حدود الدراسة. وتتمثل هذه المؤشرات بما يلي:

أولاً: مؤشرات الاستقرار السياسي: نمط انتقال السلطة وشرعية النظام السياسي، محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية العليا، الاستقرار البرلماني، المشاركة السياسية وتدعيم الديمقراطية، الظواهر العامة والاستقرار المجتمعي.

ثانياً: مؤشرات الاستقرار الاقتصادي: البطالة والتضخم، المديونية العامة، الشفافية، معدل النمو الاقتصادي.

مفردات الدراسة:

- الإصلاح: Reform

الإصلاح لغة يعني التغيير من وضع إلى وضع أفضل، أو التحول عن شيء والانصراف عنه إلى سواه. كما يعني الإصلاح تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد والاستبداد، وهو الركن

الأساسي للحكم الراشد، ومظهراً من سيادة القانون والشفافية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار والعدل وفعالية الإنجاز وكفاءة السلطة العامة. كما أن الإصلاح يعني التجديد في كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، وهو تصحيح لمساراتها، والتطوير الإيجابي في بنية الدولة وتحديث مؤسساتها ونهجها وذلك بما يخدم الأهداف الرئيسية والثانوية التي قامت عليها. لذا سوف يتم استخدام مصطلح "الإصلاح" في الدراسة عند تناول الجوانب المتعلقة بدعوات الإصلاح في الأردن وبيان المطالب المتعلقة بالجوانب السياسية والاقتصادية.⁽⁸⁾

- النخبة: Elite

يعتبر "رايت ميلز" أول المهتمين في مفهوم النخبة، حيث أثار الانتباه لموضوع "النخب" في كتابه "النخبة الحاكمة" الذي أكد على أن هناك فئة معينة لا بد أن تمسك بزمام الأمور في الوقت الذي يكون فيه الشعب تابعاً أو مقصى من دوائر الانشغال السياسي والاقتصادي⁽⁹⁾. كما وعرف "بيورتن" النخبة بأنها مجموعة الناس الذين يظهرون صفات استثنائية ويثبتون تمتعهم بكفاءات عالية في بعض المجالات أو بعض النشاطات⁽¹⁰⁾.

أما إيجابياً، فسوف يتم استخدام النخبة عند تناول الشروط النظرية لتفعيل مطالب الإصلاح العامة في أهمية تكوين النخب المجتمعية من مختلف المجالات والتي لديها ثقافة متنوعة قوامها التجارب المسبقة، حتى تستطيع التأثير الإيجابي والمباشر في المجتمع وعلى السلطة الحاكمة.

- الاستقرار السياسي: Political Stability

هو وليد تدابير سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية، يتطلب خطوات حقيقية تعمق من خيار الثقة المتبادلة بين السلطة والمجتمع، وبالمشاركة بين النظام السياسي مع كافة القوى المجتمعية التي تهتم في عملية البناء والتحديث بما يخدم المصلحة العامة، وان مكونات الاستقرار السياسي تكمن في وجود مصالحة حقيقية بين مشروع السلطة ومشروع المجتمع ينسجم بالتالي مع الخيارات السياسية في تقديم برنامج وطني متكامل ومستمر مبني على توفر المناخ المؤتي للثقة عن طريق إتاحة الحريات العامة للأفراد ضمن ثقافة الحقوق والواجبات للوصول إلى دولة القانون والمؤسسات⁽¹¹⁾.

كما أن الاستقرار السياسي مجموعة من المؤشرات الرئيسية يتمثل أبرزها في نمط انتقال السلطة في الدولة، وشرعية النظام السياسي، ومحدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية، والاستقرار البرلماني. والديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية، والاستقرار المجتمعي، ونجاح السياسات الاقتصادية للنظام⁽¹²⁾. وهذه المؤشرات هي التي ستتعامل معها الدراسة لبيان قدرة النظام السياسي من خلال السياسات العامة التي تمارسها الحكومة تجاه مكونات الدولة والتي

بمجمّلها لها علاقة مباشرة في نوعية المطالب الإصلاحية التي تعبر عن وجهة النظر المجتمعية في ملف الإصلاح السياسي في الأردن.

- الاستقرار الاقتصادي: Economic Stability

يعتمد على مجموعة المقومات والسياسات التي تستخدمها الدولة لتوفير احتياجات الأفراد والمؤسسات وبما يتوافق مع الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتوزيعها بكفاءة قوامها العدالة في التوزيع⁽¹³⁾. كما أن للاستقرار الاقتصادي عدة مؤشرات رئيسية يمكن على ضوءها التعرف على قدرة الدولة في توفير متطلبات الأفراد والمؤسسات، والتي ترتبط كذلك بطبيعة السياسات والإجراءات الحكومية التي تمارس لتحقيق مصالح الأفراد والصالح العام، وتتمثل بالبطالة والتضخم والمديونية العامة ومعدل النمو الاقتصادي والشفافية... الخ⁽¹⁴⁾. وبناءً على ذلك سوف يتم استخدام مؤشرات الاستقرار الاقتصادي عند التعرف على فاعلية السياسات الحكومية الأردنية في الجانب الاقتصادي.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تناولت جزئيات من الدراسة البحثية والمنشورة ضمن كتب ومجلات محكمة، وسوف يستعرض الباحث عدداً منها لتبيان مدى ما تضيفه هذه الدراسة من الناحية العلمية إلى المشكلة البحثية.

فضمن دراسة كل من (فهيم الكتوت وإبراهيم حجازين) بعنوان "الإصلاح بين الليبراليين والديمقراطيين"⁽¹⁵⁾. بين الباحثان أن الإصلاح السياسي الليبرالي يهتم بمؤسسة المجتمع ودمقرطة الحياة السياسية واحترام حقوق الإنسان، وتحويل الناس من رعايا مهمشين إلى مواطنين تحترم السلطة السياسية حقوقهم وعقولهم ويشاركون في صياغة مستقبلهم واختيار حكوماتهم، كما يعني أيضاً الفصل الفعلي بين السلطات. ويؤكد الباحثان بأن العقلية الليبرالية في البلاد العربية -من الناحية الاقتصادية- لم تنخرط في القطاعات الإنتاجية، وأن إسهامات الليبراليين في البناء الاقتصادي المنتج متواضعة، ونظرتهم للبناء والتطور السياسي محدودة ومرتبطة بمكانتهم الاقتصادية، وأن التجربة الأردنية مع الليبراليين أثبتت بأن مصالحهم هي أولوياتهم ويديرون الحكم لتبقى أولوياتهم فوق المصلحة الوطنية. لذا فإن النظام السياسي الأردني عليه مسؤولية التعاون مع القوى الاجتماعية القادرة على إدارة البلاد بأسلوب ديمقراطي بعيداً عن المنافع الذاتية.

وفي دراسات صادرة عن مركز دراسات الشرق الأوسط بعنوان "الإصلاح السياسي في الأردن بين المطالب الشعبية والإرادة السياسية"⁽¹⁶⁾ بين المشاركون أن المطالب الإصلاحية لدى الجمهور

العام الأردني ليست مطالب بل هي حقوق مكتسبة، تستدعي عقد مؤتمر وطني يقر خطوات عملية نحو الإصلاح، ومواجهة الفساد وتحويل ملفاته إلى القضاء الأردني وليس إلى السلطة التنفيذية، ووضع خطة إنقاذ وطني على مختلف المستويات، وإعادة النظر في الهياكل الإدارية للدولة، وإرساء قواعد المساواة في الواجبات والحقوق لكل الأردنيين، وتأسيس اتحادات ديمقراطية للشباب والطلاب والعمال والزراعيين. كون أن هناك هوة بين مطالبات الشارع الأردني بالإصلاح، وادعاءات الحكومة والواقع العملي الذي لا يشهد محاولات جادة للإصلاح، وأن الحكومات الأردنية لطالما يوجد بها شخصيات ترفض الإصلاح وتقاومه، وأن نهج السلطة العامة في الأردن يقوم على الالتفاف على المطالب الشعبية وذلك عن طريق التأجيل أو المماطلة.

كما بينت الدراسة أن فرص نجاح الإصلاح السياسي في الأردن ترتبط بجدية النظام والحكومة، وبالقدرة على رسم الأولويات، وبمدى مشاركة القطاعات ذات الصلة في المجتمع، والرضا المتحقق لدى القطاعات المستهدفة من عملية الإصلاح، والقدرة على مواجهة قوى الشد العكسي والجهات المنتفعة من الوضع القائم. من جانب آخر، أكدت الدراسة على دور البيئة السياسية الحاضنة لعمليات التغيير والإصلاح السياسي، بدءاً بالبيئة المحلية وتشتمل الأحزاب السياسية، والقوى الاجتماعية المنظمة كالنقابات المهنية والعمالية، والقوى العشائرية، إلى جانب الجهاز الإعلامي. أما البيئة الإقليمية والدولية أصبحت تشجع على الإصلاح السياسي في ظل وجود منطقة عربية تشهد حالة من الغليان الشعبي الدافع باتجاه التغيير بهدف الإصلاح، إلا أن الإصلاح من وجهة نظر الأردنيين ينبغي أن يبدأ وينتهي من الداخل، لأن التدخل الخارجي ليس في مصلحة الجميع.

وفي مجال الإصلاح الاقتصادي ودور الحكومية الأردنية، وضع الباحث سفيان العيسى في

كتابه:

Rethinking Economic Reform In Jordan: Confronting Socio-Economic Realities".Carnegie Endowment for International Peace, Washington D.C, 2007.⁽¹⁷⁾

أن عملية الإصلاح الاقتصادي في الأردن مرت عبر عدة مراحل، إلا أنها كانت بطيئة وانتقالية، من دولة يهمن عليها نموذج الاقتصاد تقوده الدولة، إلى اقتصاد تقوده أدوات التحرير التجاري والمالي والخصخصة وبوتيرة سريعة أدت إلى تنامي في نسبة البطالة والتضخم والدين العام، وارتفاع اعتماد الدولة على المساعدات الخارجية. وإن تنفيذ متطلبات الإصلاح الاقتصادي الشامل في الأردن بات يواجه معوقات رئيسية يتمثل أبرزها بوجود نخب سياسية واقتصادية مستفيدة من سياسات وإجراءات الحكومة في الوضع الراهن، وفشل جهود الإصلاح بمعالجة

المشاكل الاقتصادية نتيجة حجم التحديات المتوارثة، ومحدودية القدرات المؤسسية في الأردن في تنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي القادرة على التكيف مع مجمل المتغيرات الدولية ذات العلاقة.

وبين الباحث بأن الإشكالية الكبرى التي تواجه عملية الإصلاح العام في الأردن تكمن في عدم وجود قنوات فاعلة وبذات صفة تمثيلية حقيقية بين الدولة والمجتمع وبين القطاع العام والقطاع الخاص، بسبب غياب الدور الحكومي اللازم في توثيق قنوات التواصل للحفاظ على مستلزمات المصلحة العامة.

ومع أهمية هذه الدراسات وغيرها التي تناولت عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي في الأردن، تأتي هذه الدراسة لتناقش العديد من الجوانب ذات الصلة المباشرة، كونها تركز على ماهية دعوات الإصلاح في الأردن ومتطلبات النجاح في ظل سياسات حكومية أثرت على عملية الإصلاح في الجانبين السياسي والاقتصادي، مما يستدعي إيجاد معادلة مطلوبة تراعي مقومات الدولة وظروف الحراك السياسي المطلوب والمتوازنة مع استحقاقات المرحلة الحالية.

المبحث الأول: دعوات الإصلاح في الأردن: المطالب والتحديات

تشهد المملكة الأردنية حالة غير معهودة من المسيرات الواسعة التي تطالب بالإصلاح السياسي والاقتصادي والتي تمثل فئات فكرية متعددة ومختلفة في المطالب، وتستدعي حالة نهج جديد تحدد العلاقة بين السلطة والفرد مبنية على الشراكة الحقيقية، وتأتي هذه التوجهات في ظل ظروف إقليمية استطاعت بها الجماهير عند عدد من الدول العربية أن تفرض ذاتها أمام هيبة النظام السياسي الذي ظهر وأوجد ذاته منذ سنوات طويلة. إلا أن الحال في الأردن يختلف بتزكية رأس النظام الأردني وتوافر عنوانه على أنه بمثابة قاسم مشترك يمثل هيبة الشعب والدولة، وأنه مرجعية الجميع ولا جدال في شرعيته وشخصه. لذا فإن دعوات الإصلاح جاءت بدعوى ترهل دور السلطة التنفيذية في أداء أدوارها التي لا تنسجم مع واقع وتطلعات أفراد الدولة ومؤسساتها، بمعنى أن نهجها تخطى حدود قدرة الحكومة في القيام بمسؤولياتها المكلفة من قبل الملك وبالتالي المجتمع في المسائل المتعلقة بمستلزمات الإصلاح والتحديث، بل لدرجة توصف لدى فئات واسعة بأنها تتحمل مسؤولية نتاج العبء المثقل على المواطن بسبب احتكار صنع وتنفيذ القرار، وأنها لم تعطِ موضوعية حقيقية في عملية توزيع الأدوار، وأسهمت في إخراج برلمانات تتلاءم مع نهجها، مما أفقده وظائفه الأساسية بالقيام بدور التشريع للقوانين والرقابة على الحكومة في تنفيذ البرامج المطلوبة.⁽¹⁸⁾

وبهدف الوقوف على طبيعة السياسات الحكومية التي اتبعتها السلطة التنفيذية في الأردن خلال العقد الأخير -كفترة دراسة- وأثرت بالتالي على واقع الحياة المعيشية لدى المواطن الأردني خاصة تلك المتعلقة بكل من الجانب السياسي والجانب الاقتصادي، وانعكست سلباً- إلى حد ما- على الاستقرار المجتمعي، يأتي هذا المبحث من الدراسة ليستعرض ضمن محتواه تبيان ماهية الظروف والتحديات الداخلية التي أدت إلى شيوع مطالب الإصلاح من جانب، وتوضيح العوامل التي أسهمت في دفع وتعزيز علنية مطالب الإصلاح في الأردن، من جانب آخر.

I: مطالب الإصلاح:

هناك العديد من الظروف المجتمعية التي أثرت على واقع الحياة العامة لدى المواطن وجعلته يعبر بطريقة غير معهودة عن استيائه نتيجة السياسات التي اتبعتها السلطة التنفيذية وانعكست سلباً على واقع ومستقبل مكونات الدولة الأردنية، وتتمثل أبرزها بما يلي:-⁽¹⁹⁾

- 1- صعوبات اقتصادية غير معهودة، نتيجة زيادة نسبة الفقر والبطالة وتضخم الأسعار، مما أدى إلى زيادة التكلفة المعيشية، وتراجع الطبقة الوسطى لحساب الطبقة الفقيرة، وعجز متزايد في الموازنة العامة، وزيادة غير معهودة في حجم المديونية على الدولة، وأن هناك فئة محدودة باتت تتحكم بثروة المجموع، كل ذلك سببه ترهل في السياسة العامة للدولة التي هي من مسؤولية الحكومات المتعاقبة خاصة في السنوات الأخيرة.
- 2- الإخفاق في الشراكة المجتمعية من قبل السلطة التنفيذية للقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية مما أثر على مسيرة الإصلاح. حيث إن الحكومات بسياساتها الانفرادية لم تنجب إلا تحديات سياسية واقتصادية، أوصلت بها أفراد المجتمع إلى حالة الإحباط العام والخوف من تبعات الحاضر إذا ما استمرت السلطة السياسية الأخذ بنهجها المعهود، لذا تولدت دعوات إصلاحية بقناعة مجتمعية مفادها بأن على الحكومة الأخذ بمتطلبات الإصلاح المبني على المشاركة السياسية المجتمعية كون ذلك ضماناً حقيقية قادرة على مواجهة أسباب ومسببات الفساد الذي أثر على استقرار الدولة.
- 3- وجود ثقافة عامة باتت تؤمن بأن الثنائية المتعلقة بالتركيبية السكانية المجتمعية للدولة الأردنية ليست مبرراً وألية للتصادم مع متطلبات الإصلاح السياسي والاقتصادي، لأن أداء السياسة العامة ينعكس على مقدرات الدولة وكافة مكونات المجتمع، لذا فإن أشكال الفساد الاقتصادي والإداري حينما تظهر نتائج تأثيره وانعكاساته، يكون بحجم التآمر على المكتسبات الفردية والمؤسسية وعلى مستقبل كافة أبناء الوطن.⁽²⁰⁾
- 4- إن التنمية السياسية وعملية الإصلاح والتحديث في الأردن وكما هي في المجتمعات التنظيمية الدولية، هي مسؤولية المجتمع وليس مسؤولية الحكومة وحدها التي يقع عليها

عائق التنفيذ والإدارة. لذا فإن دعوات الإصلاح تنطلق من فكر يؤمن بأن السلطة التنفيذية ما زالت تتوغل في توجهات المجتمع بالصورة التي تخدم صيرورتها، مما أثر بالتالي وبشكل مباشر على مفهوم نظرية الأمن الوطني ونوعية الثقافة المجتمعية البناءة.

5- وجود دعوة إصلاحية فحواها أن يكون تداول السلطة التنفيذية مستنداً على أسس برلمانية حزبية، وهذا يستدعي الأخذ بقانون انتخابي جديد يهيئ مناخاً يبرز على ضوءه قوى سياسية حزبية تستند على برامج في وصولها للسلطتين التشريعية والتنفيذية. لأن إصلاح العلاقة بين أفراد المجتمع ومؤسساته وبالتالي الدولة لا يمكن أن يتم إلا من خلال تغيير في أطراف المعادلة المعهودة، بمعنى أن المجتمع لا بد أن يسند لنفسه عقد التوكيل في القيام بمهامه ومسؤولياته التشريعية والتنفيذية والرقابية، وأن الحكومات البرلمانية يبقى رهن بقائها بأدائها وحرصها على تحمل تنفيذ برامجها التي أوصلت نفسها به من خلال المجتمع، وعليه يبقى المجتمع بأفراده وقياداته بمكانة المقيم والمراقب للعمل التشريعي والتنفيذي، لأن المعنى السليم للنظام السياسي هو تحمل تبعات المسمى، لأن الحكم والوجود في مراكز صنع القرار وتنفيذه مسؤولية ومسائلة، وأن دولة القانون والمؤسسات في عدالتها ومعطياتها لا تميز بين مواطني المجتمع الواحد، بغض النظر عن تمايزهم المركزي أو الاقتصادي أو المجتمعي.⁽²¹⁾

6- المطالبة بتعديلات دستورية تحدد علاقة الملك بالسلطة العامة للدولة علماً أن هذه الدعوة محدودة من قبل المطالبين بالإصلاح وذلك من خلال الأخذ بإحدى المسارين التاليين:-

أ) ملكية دستورية مسؤولة بشكل مباشر أمام السلطة التشريعية والقضائية تتشابه مع سلطة رئيس الدولة في الولايات المتحدة وعدد من الدول الأخرى، بحيث أن تكون صلاحيات الملك مستندة إلى قواعد دستورية جديدة تفتح المجال للمساءلة والمراقبة كون الحكم يستوجب التجرد من التحصين.

ب) ملكية ذات صلاحيات شكلية ومحدودة على غرار الأنظمة الملكية الأوروبية، ومشابهة بصلاحيات أنظمة رئاسية بدول أخرى كالهند وإسرائيل وغيرها، بمعنى إسناد المسؤولية البروتوكولية للملك كما هو بالتمام في المملكة المتحدة.

II: العوامل التي أسهمت بتعزيز المطالب الإصلاحية في الأردن:-

بعد أن تم تشخيص المطالب الرئيسية التي دفعت بالأردنيين إلى علنية المطالب الإصلاحية ومواجهة السلطة التنفيذية بها، ومع التأكيد أن المطالبين بالإصلاح لا يحملون جميعاً تصوراً موحداً لكافة الأسباب الواردة، إلا أنها في مجموع أذهانهم بشكل عام وليس بأسلوب انفرادي أو حتى بتوافقات قيادية كون فئات واسعة ليس لديهم انتماءات حزبية أو تيارية منظمة، لذا يبقى

التساؤل التالي الذي يتعلق بما ورد من أسباب، ويتلخص بماهية الظروف السياسية والاجتماعية التي أسهمت في تعزيز واستمرارية المسيرات الشعبية في الأردن حتى الآن:-⁽²²⁾

1- التأثر بالأحداث التي ما زالت تطول معظم الدول العربية، كما أن نجاح عدد منها حتى الآن في المطالب الشعبية، عزز فكرة الجماهير بأن النظام السياسي لا بد أن يدرك بالتالي بأن مرجعيته تبقى أفراد المجتمع ومؤسساته، وليس جهة أو جهازاً بعينه، لأن قوة النظام السياسي واستمرارية بقائه يستدعيان الحرص على الدولة بكل مكوناتها وليس باسترضاء فئة معينة أو بحماية الأجهزة الأمنية، لأن المؤسسات الأمنية روافدها أبناء المجتمع يتأثرون بنفس المستوى الذي تتأثر به مرجعياتهم الاجتماعية.

2- توفر الاستقلال الأمني الداخلي: وهذا يدفع إلى إنجاح الحوار بين كافة أطراف المجتمع الفكرية حيث إن توفر العامل الأمني يدفع بالحوار السلمي للوصول إلى توافقات مشتركة بين أطراف المعادلة.

3- توفر النضج السياسي لدى شريحة واسعة من أبناء المجتمع الأردني: ويعزى ذلك إلى دور وسائل التنشئة السياسية في تكوين ثقافة شمولية في شتى المجالات الحياتية، كما أن توفر مؤسسات التعليم بمستوياتها المختلفة أسهم في تعزيز الفكر المجتمعي، إضافة إلى زيادة الوعي الجماهيري بالحقوق المدنية خاصة السياسية والاقتصادية، والتي باتت تدعمها وتكفلها وبكل وضوح معظم الوحدات السياسية والمنظمات الحقوقية الدولية الفاعلة، والتي يسرت لها قنوات الاتصال بسبب نجاح ثورة تكنولوجيا الاتصالات وامتدادها إلى كافة المناطق الجغرافية عالمياً. حيث تلازم هذا بمجمله مع وجود قناعات - لدى المواطنين- قوامها استخفافات حكومية بأدوارها اللازمة خاصة بعد أن رسم لها منهج عملي على ضوء قواعد تشريعية ممثلة بالدستور والميثاق الوطني، مما يعني أن مسيرة الإصلاح تذهب بين وصف الإجهاض أو التجميد منذ السنوات الأولى لعودة الحياة الديمقراطية التي بدأت مسيرتها الجديدة عام 1989، وأن الحكومات استبدلت أدوارها التنفيذية في المساهمة بفتح وتشجيع قنوات الإصلاح إلى خطابات إعلامية، مما أدى بالتالي إلى نتائج سلبية باتت تطول كافة المجالات التي تهم الوطن والمواطن.⁽²³⁾

4- الانسجام الوطني: حيث يرتبط هذا العامل بالوضع العام في الأردن الذي أثبت قدرة الدولة والأفراد على صهر كافة المكونات الثقافية المختلفة في بوتقة واحدة تحرص على تأطير العمل الحكومي في الحرص على المصلحة العامة. فإن الانسجام العام هو ضمانه للحفاظ على أمن تراب البلد ومواجهة مستلزمات مراحل الإصلاح والتحديث، لذلك فإن بيئة الانسجام المجتمعي في الأردن حفزت الأفراد على إقامة الندوات وتنظيم المسيرات المطالبة في الإصلاح.

5- الأخذ بمرحلية الإصلاح: الأردن بدأ بخطوات سياسية إصلاحية أولية قبل عقدين، وذلك في عدة مجالات رئيسية متعلقة بمجال الحريات العامة والإعلام، والعلاقة مع الأحزاب ومختلف المؤسسات الأهلية، وفي المجال الاقتصادي بتوقيع اتفاقيات دولية كاتفاقية منظمة التجارة العالمية والاتفاقيات التجارية الحرة، وفتح مجالات الاستثمار الخارجي، والنهج بمسار خصخصة الموارد، وهذه مجملها غيرت العلاقة التقليدية المتبادلة بين الدولة والمواطن والمؤسسات الرسمية.

III: الإشكالات التي تواجه دعوات الإصلاح في الأردن وشروط المواجهة (دراسة نظرية)

أولاً: الإشكالات العامة:- (24)

- 1- ما زالت الرموز المعبرة عن دعوات الإصلاح دون المستوى الرضائي الذي تجمع عنده مختلف الشرائح المجتمعية، وذلك لأن لغة الخطاب بقيت عند مستويات التنظير والحدود الدنيا في منهجية توظيف الطرح.
- 2- فقدان القدرة على تجميع الرؤى الإصلاحية ضمن مطالب تعبر عن أولويات مرحلية، وهذا يجعل خطاب دعوات الإصلاح المكثفة ذا عبء لا تتوافر عنده مقومات التجسيد العملي، فالمطالب يجب أن تبوب بمطالب عامة لا خاصة أو ذات حدود تخدم فئة صغيرة من المجتمع، بل يجب أن تتقدم المطالب الجوهرية العامة وأن تصاغ مرحلياً في حوار المطالب الوطنية.
- 3- عدم تقديم الحلول المدروسة والمعبرة عن مطالب الصالح العام في ثنايا صياغة المطالب النظرية، كون ذلك يسهل عملية الأخذ بأولوية المطالب وتوظيفها، وبهذا تتشابه مع سياسات السلطة العامة التي لاتتماشى والواقع المجتمعي -لدرجة معينة- مع غياب قدرة الحكومة في توظيف السياسات العامة عملياً.
- 4- غياب التعامل البناء مع الأطراف المسئولة عن عملية الإصلاح في أجهزة الدولة الرسمية، والتي يجب أن تتعامل بمطالب غرس ثقافة الثقة بين الأطراف المجتمعية والحكومية. حيث أثبتت الأشهر الأخيرة وجود ثقافة مجتمعية سلبية قوامها أن استجابة السلطة التنفيذية في ضعف مما جعل نزاهة المطالب تختلط مع بيئة فوضى تؤثر على موضوعية الطرح عند أشخاص وفئات لا ينظرون لمجمل عملية الإصلاح بأنها بحاجة لبناء.
- 5- الحكومة ونسبة من الثقافة المجتمعية السائدة تنظر إلى عملية الإصلاح على أنها تهدد مستقبل الدولة إذا لم تأت ضمن معايير تحافظ بها على مفهوم الخصوصية الوطنية، وهذا أدى إلى أن تكون محاور الإصلاح من مسؤولية السلطة التنفيذية، ودون مشاركة مجتمعية توافقية.

- 6- تراجع ثقافة القيم والسلوك البناء، وتراجع دور وسائل التنشئة الأساسية خاصة الأسرة والمدرسة وإضعاف الأدوار المسؤولة لديها عن توجيه الفرد ليكون مؤثراً عند نقده للحكومة، مما ترتب عليه جعل الثقافة الفردية تخرج عن قيود الثقافة المجتمعية الإيجابية⁽²⁵⁾، وهذا بدوره أسهم في تشتيت الفكر والاتفات نحو المصالح الفردية الضعيفة.
- 7- التفاعل السلبي لعدد من ممثلي التيارات الحزبية مع الحكومة. حيث إن الإصلاح ومستلزمات الرقابة على الحكومة يستوجب الشراكة وليس في الاستمرار في مواجهتها وانتقادها، بل ذلك يعطي ترخيصاً جديداً للسلطة التنفيذية بتقديم برامجها بالأطر التي تراها متناسب مع فكرها.⁽²⁶⁾
- 8- غياب أجهزة الرقابة الموضوعية على مؤسسات الدولة وإعطاء أدوار غير مبررة للأجهزة الأمنية التي تتعامل مع المعلومة وليس لها صلاحيات قانونية في المحاسبة⁽²⁷⁾. وهذا يستدعي إعادة النظر فيما يلي:-
- أ) تقييم كفاءات أجهزة الرقابة والمحاسبة، والوقوف على الشروط المتعامل بها في تعيينهم للقيام بالأدوار المناطة بعملهم.
- ب) غياب القدرة اللازمة على تقييم أداء كادر أجهزة الرقابة والمحاسبة، وعدم المتابعة الموضوعية لمعرفة متكاملة تجاه مسؤولياتهم المهنية.
- ج) الجهات التي تسند إليها عملية التقييم إن يجب إسنادها إلى جهة تنفيذية وتشريعية مستقلة.

ثانياً: الشروط النظرية لتفعيل مطالب الإصلاح العامة ودور النخب المجتمعية:

بداية لا بد من التأكيد على أن الفكر السياسي المجتمعي البناء لا بد أن يركز على صفة فكرية قيادية "النخبة" تتمتع بقدرة مجتمع الإصلاح والتحديث ومواكبة الحضور المسئول في كافة المجالات الحياتية ولتكون بالتالي بمثابة المراقب الايجابي الفاعل والمنخرط بالتطوير لا النقد الثابت.

إن النخبة حتى تتشكل بمطالبها الموضوعية وشروطها المقبولة لا بد أن تمتلك ثقافة المعرفة الأفقية والعمودية في مختلف شؤون الدولة بمؤسساتها ومكوناتها الرسمية والمدنية، ثقافة مخزونها الاطلاع على مجمل تجارب الإصلاح الإنسانية حتى تتمكن بالتالي من تبويب المعارف وتنظيمها ضمن أولويات الطرح واختيار وسائل النهج الأمثل المقبول رسمياً ومجتمعياً، بمعنى أنه لا بد من توظيف المقرب الذي يتناسب مع إمكانات المجتمع والدولة، حتى تتمكن هذه النخبة الواسعة من مجارة التنظيم المرهلي مع مراعاة ملكة ثقافة (المحاكاة والحوار) مع مكونات النظام

السياسي القائم، لأن التعبير عن المطالب لا بد أن تنتهياً له مناخات القبول لدى أطراف معادلة الحوار، وأن يحترم كل طرف الطرح ضمن التوافق المشروط بالتجرد من المصالح الضيقة التي هي الإشكالية السائدة والمعرقله لتحقيق مستلزمات الصالح العام.⁽²⁸⁾

وبشكل عام يمكن القول بأن الإشكالية التي باتت تنعت بها موجات الإصلاح المجتمعية والسياسية في الأردن تعزى إلى العوامل التالية:-

1- غياب قوى الإصلاح المنظمة، مما يعني أن ثقافة التفاعل بين من تعتبر نفسها امتلكت قدرة الطرح والتوجه في الإصلاح والتحديث مازالت تفتقر إلى صياغة التوافق بين تياراتها المتعددة بل المختلفة⁽²⁹⁾، وهذا جعلها تفتقد القدرة على الانتقال للمرحلة التالية في عملية ومسار التغيير المعبر عنه لدى شريحة واسعة من الجمهور العام.

2- غياب مكونات الهرم البنائي الفكري الذي يعبر عن الرؤى الإصلاحية المجتمعية، وهذا ما جعل الثورات الشعبية العربية تبقى في طور قاعدة الهرم التي قوضت نفسها عند حدود التعبير الجماعي نتيجة عدم وجود قيادات تدريجية توصل نفسها إلى خطاب موحد وقيادة رأسية.⁽³⁰⁾

3- غياب قدرة المراجعة السريعة لمسارات الإنجاز لدى القوى الإصلاحية، مما جعلها قريبة من النقد من ذاتها، وهذا يمكن إرجاعه إلى تغيب البرامج.

إن مجمل ماتقدم، يبقى ضمن ذاكرة التشخيص والطرح المسبق، إلا أن أهم الجوانب المتعلقة بعملية الإصلاح بمجالاتها المتعددة يتطلب الأخذ بما يلي:-

1- إن الحراك المجتمعي السياسي لا يمكن أن ينطلق إلا من النخبة المثقفة والقادرة على فهم الواقع ومستلزمات التقويم المبني على إدراك معنى التعامل السلمي البناء في عملية التغيير في منهجية التصالح مع السلطة، وذلك للأخذ بأسلوب الشراكة والتعاون المنسجم مع أدوات الحكم القائمة في معظم الدول العربية لأنها أضحى هي مسألة الوسائل المثلى في تحقيق تطلعات أفراد المجتمع ومؤسساته لمواكبة متطلبات التحديث وتلاشي فروق فجوة الحداثة بين ما هو عليه حاضر الأمة العربية مقارنة مع الحضارة الغربية.⁽³¹⁾

2- إن المقصود بالنخبة لا يقتصر على فئة محدودة العدد ومحورية التعامل، بل النخبة التي تتسع لتضم كافة القطاعات المتمكنة علمياً وثقافة، وتدريباً مؤهلاً تحمل بمجملها فكراً تنويرياً يستند إلى تشخيص إشكاليات الحاضر المأزوم، ولديها إمكانية التحليل الأفقي والرأسي لكافة الظروف الموضوعية التي بات يتسم بها حال الأمة، ليتسنى لها بالتالي الخروج ببرنامح عملي مدروس يضمن مراحل نهضوية الحداثة، وبما يتواءم مع مستحقات الواقع واحتياجات المستقبل.⁽³²⁾

3- إن جدلية العلاقة القائمة بين السلطة السياسية وبين أفراد المجتمع والتي هي السمة العامة والمشاركة نسبياً عند الحاكمة العربية تركز على اتساع الفجوة في الثقة عند الحاكم والأفراد من جانب والأفراد والحاكم من جانب آخر، وإن استحقاقات كل منهما تجاه الآخر كان نتاجها الاستبداد واحتكار القرار وصعوبة الأخذ برؤى الإصلاح الذي بقي تنظيراً وحلماً منشوداً، وجعل الخطاب السياسي الرسمي يتجه نحو ذريعة الخصوصية في عدم التسرع في إجراء الإصلاحات، ويرى فيها الآخر مبرراً لإطالة عمر الحاكمة التسلطية والانفراد بصنع القرار.⁽³³⁾

4- لم تعد أدبيات التحريض تجاه السلطة بندوات حوارية أو منابر علمية، وكتابات نقدية بل وبكل ما خلصت إليه التكنولوجيا من وسائل اتصال -لم تعد جميعها- ذات فاعلية وجدوى. كما أن نظرة الأفراد المجتمعية لأشخاص خيّم عليهم عقلية عدم القدرة على التغيير، أو عدم الثقة بأنها معارضة نحو مصلحة الذات، مما يوحي باستمرار بأن نظرية الصراع بجوانبها وأشكالها قائمة وليست مقتصرة على الحاكم والمحكوم، بل بين المحكوم والمحكوم، إضافة لهذا فإن من حمل نفسه صفة النخبة ومسؤولية المصلحة العامة في تاريخ الدولة العربية الحديثة، هو الذي استغل مشاكلها خطاباً ليظهر عليها ويتسلط بها على الحاكم، إلا أن الواقع التاريخي للعديد من التجارب العربية والتي استطاعت تغيير بعض الأنظمة القيادية أثبتت هي بنفسها جراءة فهمها الدموي والتسلطي، بأن النظام الجديد أسوأ كثيراً من نهج النظام السابق، لأن الغاية كانت في الحفاظ على المكتسبات الذاتية وتغليبها.

5- كما أنه من المستعصي توظيف التجارب التي نجحت عند الدول التي استقلت منذ قرون وكانت مستعمرة بقوى أخرى لعقود أو قرون، مع العلم بأن عدداً قليلاً من الدول التي نشأت حديثاً باتت مثلاً يحتذى خاصة تلك الواقعة في شرق آسيا كماليزيا وسنغافورة، إن الفكر السياسي غني بالتجارب التي ترعى أهمية المشاركة السياسية والتعاون المجتمعي والمؤسساتي، والتي يكفل على ضوئها العدالة والمساواة وترسيخ دولة القانون والمؤسسات، لكن من المفارقة والغرابة بأن هذه التجارب لم تعد صالحة لتطبيقها في دول حديثة النشأة والاستقلال، التي عانت طويلاً من التخلف والظلم نتيجة استبداد المستعمر، واستهدافه لثقافة الشعوب ومساهمته على الدوام بزرع بذور المعرفة وإسناد مصير الدولة بمصير الحاكم، فالدول العربية التي ما زالت فتية في قدرتها على مجاراة النمو والتحديث وسد فجوة التقدم مع كثير من دول المجتمع العالمي، ما زالت إشكالية حجم التحديات أكبر بكثير من حجم طموح الأفراد والمؤسسات⁽³⁴⁾، دول تعاني من نقص الموارد وتكاملها، مما انعكس سلباً على القدرة على تأمين البنى التحتية لأفراد الدولة ومؤسساتها، وذلك نتيجة لأسباب يعتبرها البعض ترجع إلى نظرية المؤامرة ما زالت تطغى على استقلالية الإرادة، مما أسهم

بوجود تيارات تحمل صفة نعت المسئول بالتبعية، وتقدم على الهروب من التصالح مع النظام، ويعتبر أن النهوض والإصلاح يجب أن يبدأ برأس الهرم. وفي المقابل يرى الحاكم بأن مصير الدولة معرض للخطر والانهيار، والرجوع بما اكتسبته إلى الهلاك، كون الدولة ما زالت ناشئة وقدراتها أقل من حجم استقلال قرارها وسيادة مكانها، كما وأن الدولة ما زالت في مرحلة الطفولة التي على الدوام بحاجة إلى رعاية بكافة الجوانب حتى تستطيع المرور إلى مرحلة الفتوة، حتى إن النظرة إلى المجتمع ما زالت لدى معظم القيادات السياسية نظرة سوادها أن الأفراد بمجملهم أهل دراية وإدراك في التعامل مع التطبيق النظري لما تحمله بعض النخب داخل الدولة، ويعتبرونها (نخباً مغلقة) كونها لا تأخذ بكافة ظروف القرار وردود الأفعال⁽³⁵⁾. بمعنى آخر إن النظرة عند الحاكم تجاه المحكوم ما زالت بحاجة إلى رعاية تتشابه مع تعامل الأستاذ المتمكن علماً وتمرساً مع ذلك التلميذ الذي يطمح ليعرف أكثر من معلمه، وإن الثقة بذلك لا بد أن تطفئ على الفكر السائد بناءً عليه، إنني أعبر بأن الإشكالية تكمن في إيجاد معادلة جديدة في عالمنا العربي، تضمن فاعليتها حاكمية الحاكم تستند معيبرها على الثقة بالحاكم ليتطوع لتوظيف الجهد اللازم لحصول الأفراد على حقوقهم ومكتسباتهم بمعنى آخر، لا بد من نهج جديد لدى القوى المجتمعية، قوامه أن الثقافة السياسية اللازمة في مجتمعنا التي لا يمكن لها أن تتبرعم لتثمر حراكاً في شتى المجالات، إلا حينما تستند على القيم الحضارية المتوارثة لدى مجتمع الدولة، قيم عنوانها الحفاظ على الأمة ومكتسباتها، قيم الهوية الفكرية التي لا بد أن يوضح على ضوئها نهج وسلوك الفرد، في الحوار وقبول الرأي الآخر، والتسامح والاعتدال، والتماسك ومواجهة النواقص وأساليب التعتن⁽³⁶⁾. كما لا بد أن تستند مسيرة الإصلاح المنشودة إلى قيمة الثقة بالذات أولاً، وبالثقة المتبادلة التي باتت من مستلزمات العلاقة بين الحاكم والمحكوم، كما أن الثقة بالآخر يجب أن تنسجم مع قيمة التصالح والقول بحكم الموجود.

من هنا يمكن القول، بأن مدخلات الإصلاح تكون حتى في طمأنة الحاكم باستقراره وبقائه، وأن الحراك السياسي بأشكاله ما هو إلا للتعاون في تبني برامج إيجابية تقدر الدولة بها على تلبية احتياجات أفرادها ومؤسساتها، وأن هذه الثقة التي يجب أن تبدأ من الشعب مجدداً، ستثمر مدخلاً آخر من مدخلات نظام الدولة⁽³⁷⁾، ويتمثل بطمأنة الحاكم وفهمه لوجود نخب تشاركية جديدة تحمل معنى التعامل من أجل تحسين وضع مكونات الدولة التي يحكمها، ومن هنا تبدأ (ثقافة الحاكم الحسنة) في التعاطي مع نخبة المسؤولية العامة ويبدأ بالتخلي عن طاقم المظلة المعتم والذي أسهم في نخب المصلحة العامة عن مجمل سلوكياته، وأن في الدولة مخزوناً حريصاً على كل بنيتها من تلك الفئة الضيقة التي كانت وما زالت تضيق على عقليته بأنها الأعرف والأحرص على مكتسبات الوطن ومستقبله⁽³⁸⁾. وتنمو سرعة مصداقية الثقافة السياسية والمجتمعية الجديدة وترى النور أمام الحاكم حينما يدرك بأن هذه النخبة هي ليست معارضة

وجود نظام سياسي قائم، بل هي معارض تستهوي المشاركة للانتقال معاً نحو دولة الحداثة. كما أن هذه النخبة الواسعة من مدرسة مجتمعية أتت على أنها لا تريد معارضة التقليد أو تقليد المعارضة، وأنه في ثنايا الفكر المجتمعي لكل معارضة تزعم قيادة الإصلاح وهي لا تملك برنامج الإصلاح العملي الذي ينسجم مع تطلعات الدولة واستقرارها. لكن يبقى التساؤل من هي هذه النخب القادرة على محاورة النظام السياسي السائد؟

أن النخبة المطلوبة هي تلك القيادات الفكرية التي أثبتت بسيرتها الذاتية وشهادة الشريحة المجتمعية الواسعة بأن أولوياتها كانت وما زالت الحفاظ على هوية الوطن ومكتسباته، وأن حدود عملها مصلحة الشعب، وسماتها في نظافة جهودها، وحوارها على الدوام تقبل الآخر والعمل معه بإيجابياته، وأن عملها شمولي في الطرح والمنهج، بعيداً عن الفئوية أو الحسابات الضيقة، وأن باكورة جهودها تبارك حينما تبدأ في تقويم برامج الإصلاح في شتى قطاعات الدولة، وعلى أن تكون مدروسة ومنبثقة عن إدراكها لمقومات الدولة وقدرتها على ترجمة معطياتها الرئيسية مرحلياً. وبهذا يصبح الانسجام المجتمعي والتعاون بين أجهزة الدولة وكافة مكوناتها أسط في المشاركة والمساهمة بإنجاح كافة الجهود، ويبقى العمل الذي ينبثق من فكر الحرص والمسؤولية العامة أكبر من حديث المنظرين وأصحاب جهود الذوات والمصالح الخاصة.

وأخيراً، وبشكل عام يمكن أن تظهر معالم الإصلاح والتحديث في الأردن عند الأخذ بمجمل الشروط النظرية التالية وتوظيفها عملياً لدى السلطة السياسية من جهة والقوى الإصلاحية المجتمعية من جهة أخرى:-

- 1- التعبير عن الفكر الجماعي مع ملازمة مصداقية الطرح لخدمة المصلحة الوطنية والمجتمعية.
- 2- الشراكة المتواصلة في وضع أجندات وطنية مشتركة لا تقف عند حدود تيار معين: بمعنى أنه لا بد أن تلتقي القوى المجتمعية من تيارات مؤسسية منظمة مع كافة المكونات المجتمعية لصياغة مطالب تدفع لها لتكون خطاباً موحداً بلغة التعبير أمام السلطة التنفيذية. لذلك لا بد من اختزال موقف موحد مبني على قواسم فكرية مشتركة بين الأحزاب والقيادات الفكرية المتخصصة والعشائرية التي طالما أسهمت في استقرار الدولة والنظام، وعلى اعتبار أن المجتمع الأردني مرجعيته أسرته الممتدة.⁽³⁹⁾
- 3- توفير القدرة على الحوار، والتعامل مع كافة المواقف الداخلية والخارجية التي قد تتصدى للتحديث والإصلاح، ويكفل ذلك التعبير الذي يتقف جمهور الناس بماهية الأمور ومخاطرها.
- 4- وجود قوى هرمية تعبر عن رؤى القاعدة المجتمعية التوافقية، تأتي بوسائل تمثيلية ترضى عن الأغلبية، بمعنى أن لا تفرض نفسها على تكوينها وتظهر على المجتمع وهي مجردة من قواعد التمثيل الجماعي، فقط لأنها لا تملك أدوات مادية لا فكرية.

5- الانخراط في الحوار وعدم إعطاء الفرصة المستنيرة للحكومة في صياغة مفاهيمها المعهودة لنهج الديمقراطية وترويج ثقافتها⁽⁴⁰⁾.

المبحث الثاني: الاستقرار السياسي ودور السلطة العامة في الأردن:-

هناك مجموعة من المؤشرات التي على ضوءها يمكن التعرف على درجة الاستقرار السياسي في الدول، وهي بمثابة عناصر هامة توضح بالتالي طبيعة التفاعل بين الأفراد والمؤسسات داخل الدولة من جهة، والتفاعل بين النظام السياسي وكافة مكونات المجتمع والذي يعبر عنه من خلال ممارسات السلطة بسياساتها العامة اتجاه أفراد الدولة ومؤسساتها من جهة أخرى. وفي هذه الجزئية من الدراسة يستعرض الباحث ماهية هذه المؤشرات، حتى يتم توضيح مدلولاتها في التعرف على واقع الاستقرار في الأردن في العقد الأخير، وذلك بدراسة أهم الجوانب التي أصبحت تؤثر في الاستقرار المجتمعي العام.

1. نمط انتقال السلطة وشرعية النظام السياسي:

إن نمط انتقال السلطة في الدول يعد مؤشراً هاماً لظاهرة الاستقرار السياسي والمجتمعي لأي دولة من الدول. ويعتمد ذلك على نوع النظام السياسي والأساليب الدستورية المتبعة، فإذا تمت عملية انتقال السلطة طبقاً لما هو متعارف عليه دستورياً فإن ذلك يعد مؤشراً حقيقياً لظاهرة الاستقرار السياسي، أما إذا تم عن طريق الانقلابات والتدخلات العسكرية فهذا يقبله مؤشر على عدم الاستقرار السياسي ويؤثر بصورة مباشرة على الاستقرار المجتمعي في الدولة⁽⁴¹⁾. ومما يدل على ذلك معاناة الدول التي شهدت ظاهرة الانقلابات العسكرية أو عن طريق تزوير الانتخابات حيث أثر ذلك على الأمن المجتمعي بكافة جوانبه العامة.

وبالرجوع للدولة التي يقوم نظام الحكم فيها على الملكية الوراثية نجد انتقال السلطة يكون أكثر سلاسة وقل إشكالية، لأن ثقافة المجتمع ارتبطت بالركائز الدستورية التي توافق عليها أبناء الدولة في مرحلة معينة وأثرت معالمها الإيجابية على إدراك الأفراد من جيل لآخر، مع الأخذ بعين الاعتبار بأن الجدلية قد تظهر عند طرح تصورات شكل الملكية الدستورية التي تعبر عنها جهة من النخبة أو عدد من القوى المجتمعية في مرحلة معينة بطرح الأخذ بمفهوم الملكية الدستورية المقيدة، والتي أصبحت ظاهرة لدى هذه الفئة في المجتمع الأردني في السنوات الأخيرة.

كما وتعتبر شرعية النظام السياسي من الدعائم الأساسية للاستقرار السياسي الذي ينعكس على الاستقرار المجتمعي. وشرعية النظام ترتبط عادة بالمفهوم القانوني أو الديني أو السياسي. فشرعية النظام السياسية لا بد أن ترتبط بعامل "الإرادة الجماعية" التي خولت السلطة الحاكمة

القيام بمسؤولياتها باتخاذ الأدوار المثلى والمدروسة لتحقيق مصالح الشعب بالالتزام المستمر في رعاية الحقوق وتدشين الواجبات على أسس قانونية واضحة⁽⁴²⁾. لذا فإن النظام السياسي هنا لا يرتبط بشخص رئيس الدولة أو الملك فحسب، بل بكافة الاستراتيجيات والسلوكيات التي يعبر عنها في إدارة المؤسسات العامة والخاصة ورعاية الأفراد. بمعنى - أن السياسة العامة التي تديرها السلطة التنفيذية، وطبيعة الأسس التي ارتبطت بمزاوتها لأدوارها والرضا الجماهيري لتلك الأسس والأدوار- ينعكس إيجابياً أو سلبياً على الاستقرار المجتمعي. كما وينطبق ذلك على السلطة التشريعية بالكيفية التي تمت على ضوئها تمثيلها للأمة في التشريع والرقابة، ومدى توظيفها للأدوار المناطة بها وانسجامها باستمرار مع رؤية معظم مكونات الدولة. وبشكل عام ينطبق ذلك على كافة مؤسسات الدولة الرسمية وغير الرسمية وبالتعرف على قدرة تفاعل مكونات النظام السياسي بدرجات صلاحياته المتعاونة مع مختلف مستوياته الإدارية⁽⁴³⁾. وهنا لا بد من التعرف على قدرة النظام السياسي الأردني على القيام بأدواره اللازمة في تحقيق مصالح الدولة وأفرادها وصيانة استقلالها وسيادتها وهذا يعتمد على قدرة وتفاعل النظام مع صلاحياته وفقاً للقوانين والأنظمة وبما لا يتعارض مع أهداف المصلحة العامة، وانسجامه مع مرتكزات "الحاكمية الرشيدة" التي تقوم على المشاركة والانفتاح بين النظام والأفراد والمؤسسات لتدشين دولة القانون والمؤسسات. وهنا يمكن القول بأن شرعية النظام الملكي في الأردن استمدت بناءً على إرادة الشعب الأردني واستناداً إلى بنود الدستور التي تناولت النظام السياسي بأنه ملكي وراثي نيابي.

2. محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية:

المقصود بالقيادات السياسية هي السلطة التنفيذية، فبقاء القادة السياسيين في مراكز صنع القرار لفترة ليست بقصيرة يعتبر من مؤشرات الاستقرار السياسي، شريطة أن يقترن ذلك بالرضاء المجتمعي⁽⁴⁴⁾. في المقابل فإن التغيير المتلاحق في مناصب قيادات السلطة التنفيذية قد يعتبر عن مؤشرات عدم الاستقرار السياسي طالما إن ذلك لا يتماشى مع متطلبات المجتمع وتطلعاته تجاه مكونات السلطة العامة. وبالرجوع إلى الحكومات التي تشكلت في عهد الملك عبد الله الثاني منذ توليه سلطاته الدستورية عام 1999 وحتى نهاية عام 2011 (حدود الدراسة) نجد أنها (عشر) حكومات بما فيها حكومة فايز الطراونه التي تشكلت في عهد الملك الراحل (حسين) عام 1998 واستمرت بعد حوالي شهر من تسلّم الملك عبدالله الثاني سلطاته الدستورية في 7-2-1999. انظر الجدول [1-1].

جدول (1-1): يبين الحكومات الأردنية في عهد الملك عبد الله الثاني منذ توليه السلطة الدستورية (1999-2010)*

م	وزارة/حكومة	تاريخ تشكيلها	عدد الأعضاء	تاريخ التعديل	عدد الأعضاء (الجدد) في التعديل	نسبة ثقة مجلس النواب
1	عبد الرؤوف الروابدة	1999/3/4	23	1999/9/1 2000/5/1	6 1	82.5%
2	علي أبو الراغب	2000/6/19	29	2001/6/16 2001/10/27	13 7	92%
3	علي أبو الراغب	2002/2/14	27	2002/9/1 2003/2/12	6 2	76.36%
4	فيصل الفايز	2003/10/25	20	2004/10/25 2005/2/20	16 1	77.27%
5	عدنان بدران	2005/4/7	25	2005/7/3	10	60%
6	معروف البخيت	2005/11/27	23	2006/11/22 2007/9/2	11 3	78.18%
7	نادر الذهبي	2007/11/25	28	2009/2/23	12	88.18%
8	سمير الرفاعي	2009/12/14	28	2010/7/28	9	لا يوجد مجلس نواب
9	سمير الرفاعي	2010/10/22	31	-	-	92.5%

*المصدر: تم تصميم الجدول من قبل الباحث وعن مصادر معلوماتية منشورة على الموقع الإلكتروني لمجلس النواب الأردني.

ومن الجدير بالذكر ملاحظة وجود عامل "التوريث السياسي" في العديد من مواقع صنع القرار في الأردن، حيث نلاحظ على سبيل المثال لا الحصر من مسميات رؤساء الحكومات الواردة في الجدول السابق (1-1) أن منهم من كان والده وجده رئيس حكومة سابقة (سمير الرفاعي)، أو والده رئيس مجلس استشاري ووزير سابق (فيصل الفايز)، أو أخوه رئيس حكومة سابقة (عدنان بدران)، أو أخ لمدير المخابرات العامة (نادر الذهبي)، ومنهم من عمل على جعل ابنه وزيراً (عبد الرؤوف الروابدة). لهذا يكاد مصطلح "التوريث السياسي" يكون من القواسم المشتركة في الخطاب السياسي للحراك المجتمعي الأردني، وإن الانتقاد من قبل الشارع العام لعامل تداول التوريث السياسي كونه بات يمس عامل الأهلية وعدم تمكين أصحاب الكفاءات من الوصول للمواقع القيادية، وإن الإدارة السياسية الأردنية طارده لوضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وإن فاعلية المطالبة بالإصلاح السياسي تواجهها صعوبات كبيرة، بسبب أن الحوار السياسي من أجل التحديث يبقى ضمن دائرة طبقة المستنفذين في رسم السياسات العامة للدولة، وإن محدودية التغيير في مناصب القيادات السياسية تؤدي إلى عدم القدرة في مواجهة أصحاب المكاسب الخاصة، وهذا بحد ذاته يغيب العدالة الاجتماعية في الدولة الأردنية، كونه يضيق من

نطاق المشاركة السياسية، ومن الانسجام المجتمعي، ويؤدي إلى تغييب عامل الثقة بالنظام السياسي.

3. الاستقرار البرلماني:

إن البرلمان هو ممثل الشعب في كافة الأنظمة على اختلاف أنواعها، ولا يجوز للسلطة التنفيذية أو رأس الدولة حل البرلمان، إلا ضمن الحدود الدستورية⁽⁴⁵⁾. ويظهر عدم الاستقرار السياسي بالنسبة للبرلمان عند وجود واحدة أو أكثر من الظواهر التالية:-⁽⁴⁶⁾

أ- استقرار مجلس النواب والنظام الانتخابي للسلطة التشريعية. ب) استقالة أو إسقاط العضوية عن عضو أو أكثر من أعضاء البرلمان.

بناءً على الظواهر السابقة وكمؤشرات للاستقرار البرلماني في الأردن نلاحظ ما يلي:

أولاً: فيما يتعلق باستقرار مجلس النواب والنظام الانتخابي للسلطة:-

أ) استقرار المجالس النيابية:

بالرجوع إلى الفترة الزمنية لحدود الدراسة، نجد أن المجلس النيابي الثالث عشر أنهاه الملك عبد الله الثاني مدته بتاريخ 2001/6/16 أي قبل (5) شهور من انتهاء مدته الدستورية والمنتهاية بتاريخ 2001/11/23 وذلك تمهيداً لإجراء انتخابات نيابية وفقاً لقانون انتخابي جديد، وعلى ضوء ذلك تم تعطيل الحياة البرلمانية لمدة عامين، حيث أجريت الانتخابات للمجلس النيابي الرابع عشر في شهر حزيران /2003⁽⁴⁷⁾. كما تم حل مجلس النواب بتاريخ 2009/11/23 قبل موعد الدورة العادية الثالثة لمجلس النواب الخامس عشر وقبل عامين من انتهاء مدته الدستورية، وذلك بمقتضى الفقرة الثالثة من المادة (34) من الدستور، التي تجيز للملك حل مجلس النواب⁽⁴⁸⁾. ومن الجدير بالذكر أن التعديلات الدستورية التي طرأت على الدستور في عام 2011، أبقت على هذا الحق في حل مجلس النواب وذلك وفقاً للشروط التالية:⁽⁴⁹⁾

1- إذا حل مجلس النواب لسبب ما فلا يجوز حل المجلس الجديد للأسباب ذاتها.

2- الحكومة التي تحل مجلس النواب عليها أن تستقيل خلال أسبوع من تاريخ الحل، ولا يكلف رئيسها بتشكيل الحكومة التي تليها.

ب) استقرار النظام الانتخابي:

كما أن من مؤشرات الاستقرار السياسي المتعلقة بالمجلس التشريعي، عامل استقرار النظام الانتخابي.⁽⁵⁰⁾ وقبل البحث في طبيعة القوانين التي تستند عليها الانتخابات النيابية في الأردن، لا بد من التأكيد على أن القانون الانتخابي لا بد أن يستند إلى إرادة الشعب الجماعية باستفتاء على

قانون انتخابي، أو بتشريع قانون انتخابي من خلال مجلس النواب، أو بمشاركة التيارات السياسية المجتمعية ممثلة بالأحزاب والنخب المثقفة بمجالاتها المتعددة. إلا أن القوانين الانتخابية التي تم على ضوءها تشكيل المجالس النيابية في الأردن ومنذ إعادة الحياة البرلمانية عام 1989 لم تقم إلا استناداً إلى قوانين حكومية مؤقتة [لاحظ الجدول (1-2)]. كما نجد أنه في المجلس النيابي الحادي عشر كان تصويت الناخب يتساوى مع عدد المقاعد المخصصة لدائرة الناخب، إلا أنه ومنذ صدور القانون الانتخابي المؤقت رقم (5) لسنة 1993. تم الأخذ بمبدأ (الصوت الواحد) بغض النظر عن عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية. كما أن المقاعد النيابية زادت عما كانت عليه من (80) مقعداً لتصبح (110) في المجلسين الرابع عشر والخامس عشر، و(120) للمجلس السادس عشر. كما تم إيجاد مقاعد مخصصة للتمثيل النسائي بما يسمى بقاعدة "الكوتا النسائية" بتخصيص (6) مقاعد من إجمالي مجموع المقاعد في المجلسين الرابع عشر والخامس عشر، و(12) مقعداً في مجلس النواب السادس عشر. بالإضافة إلى تقسيم الدوائر الرئيسية إلى دوائر فرعية (وهمية) تشترط على المرشح للانتخابات تحديد دائرته الانتخابية يفوز فيها الأكثر أصواتاً مع السماح للناخب باختيار المرشح ضمن الدائرة الرئيسية، حيث تمت الانتخابات في المجلس الأخير بناءً على ذلك، إلا أن من نتائجه أن فاز العديد من المرشحين بأصوات تقل كثيراً في الدوائر الفرعية مقارنة بدائرة فرعية أخرى وضمن الدائرة المركزية الواحدة، مما أدى إلى نوع من عدم الاستقرار المجتمعي والتشكيك في المفزى والبعد من الانتخابات وإجراءاتها ونتائجها.

جدول (1-2): يوضح طبيعة قوانين الانتخابات التي قامت عليها المجالس التشريعية منذ عام 1989-2010*

قانون الانتخاب	المجلس المنتخب / موعد الانتخابات- عدد المقاعد	التصويت
1- قانون الانتخاب الأردني رقم (22) لسنة 1986 وتعديلاته	مجلس النواب الحادي عشر 80 1989/11/8	أكثر من صوت/ انتخاب عدد من المرشحين مساوٍ لعدد النواب المخصص لدائرة كل ناخب.
2- قانون الانتخابات المؤقت رقم (5) لسنة 1993	مجلس النواب الثاني عشر 80 1993/11/8	الصوت الواحد / صوت واحد لمرشح واحد
3- قانون الانتخاب	مجلس النواب الثالث عشر	تقسيم الدوائر الانتخابية

التصويت	المجلس المنتخب / موعد الانتخابات- عدد المقاعد	قانون الانتخاب
صلاحية تحديد الاقتراع إلى رئيس اللجنة المركزية	80 1997/11/4	المؤقت رقم (24) لسنة 1997
زيادة عدد مقاعد مجلس النواب لتصل الى (110) بدلا من (80) مقعدا. تخصيص (كوتا للنساء) (6) مقاعد. خفض سن الانتخاب إلى (18) عاما	مجلس النواب الرابع عشر 110 2003/6/17	4- قانون الانتخاب المؤقت لسنة رقم (34) 2001 والقانون المؤقت المعدل رقم (11) لسنة 2003
حل بمرارة ملكية بتاريخ 24-11-2009.	مجلس النواب الخامس عشر 110 2007/11/20	5- قانون الانتخاب المؤقت رقم (11) لسنة 2003
زيادة المقاعد إلى (120) مقعداً، منها مقاعد إضافية للنساء لتصبح (12) بدلا من (6) مقاعد. وتقسيم الدوائر الرئيسية إلى دوائر فرعية (وهمية)	مجلس النواب السادس عشر 120 2010/11/10	6- قانون الانتخاب المؤقت رقم (9) لسنة 2010

*المصدر: تم تصميم الجدول من قبل الباحث من خلال دراسات متعددة منشورة على موقع مجلس النواب الأردني.

ثانياً: الاستقالة أو إسقاط العضوية عن عضو أو أكثر من أعضاء البرلمان:

كما أن من عوامل الاستقرار السياسي استقرار عضوية الأعضاء في مجلس النواب. وفي الأردن ومنذ حدود الدراسة البحثية لم يتم إسقاط عضوية أي عضو في مجلس الأمة (الأعيان والنواب)، وذلك لأن نصوص المادة الدستورية في هذا الموضوع جامدة من حيث الإجراءات والتطبيق.⁽⁵¹⁾

4. المشاركة السياسية وتدعيم الديمقراطية:

يعتبر مؤشر المشاركة السياسية أحد مقاييس الحكم على النظام بالاستقرار السياسي من حيث تطبيق قواعد الديمقراطية في الحكم، وهي الحالة التي يتوافر للأفراد فيها القنوات الرسمية للتعبير عن آرائهم في القضايا الوطنية واختيار ممثليهم في المجالس النيابية والمحلية، وبذلك تصبح المشاركة الشعبية وسيلة لتحقيق الاستقرار المجتمعي وتدعيم شرعية السلطة السياسية.⁽⁵²⁾

ويمكن توضيح كل من عامل المشاركة السياسية وتدعيم مسار العملية الديمقراطية في الأردن بما يلي:

أولاً: المشاركة السياسية:

إن مستوى المشاركة السياسية في الأردن يلاحظ من معدلات / نسب الاقتراع في كل من الانتخابات البرلمانية والانتخابات البلدية. حيث ترتبط بإرادة الشعب بشكل عام من المشاركة من جانب، ومدى الرضا العام عن السياسة العامة التي تنتهجها الحكومة تجاه تحقيق مطالب أفراد المجتمع وتحقيق إنجازات تستهدف المصلحة العامة من جانب، ومن طريقه إجراء الانتخابات ونوعية المرشحين من جانب آخر.

وبناءً عليه تستعرض الدراسة التالية نسب التصويت على كل من المجالس النيابية والمجالس البلدية المحلية للتعرف عن واقع الرضا المجتمعي مقارنة بفترات سابقة.

أ) المشاركة السياسية في المجالس النيابية:

لقد تراجعت نسب المشاركة الشعبية في الانتخابات البرلمانية بشكل عام في الأردن [انظر الجدول (1-3)] نتيجة لظروف مختلفة تتعلق بعوامل متعلقة بطبيعة القوانين الناظمة للعملية الانتخابية، وعوامل مرتبطة بإحباط شعبي عام نتيجة الأحداث السياسية العامة والإقليمية التي أثرت على المنطقة، وأخرى نتيجة تراجع الوضع الاقتصادي بسبب زيادة نسب البطالة والتضخم وظهور حالات الفساد مما أثر على ثقافة ثقة المواطن بقدرة المجالس التشريعية على مواجهة السلطة التنفيذية جراء سياساتها، وفي ظهور عامل تغليب المصالح الشخصية على حساب المصلحة العامة، وتزعزع الثقة بنزاهة الانتخابات وشفافيتها نتيجة الظن الملموس لدى المواطن بتدخل السلطة السياسية والأجهزة الأمنية في سير العملية الانتخابية ونتائجها.⁽⁵³⁾

جدول (1-3): نسب التصويت على المجالس النيابية منذ عام 1989-2010*

التسلسل	المجلس النيابي	الأعوام	نسبة التصويت
1	الحادي عشر	1989	68%
2	الثاني عشر	1993	62%
3	الثالث عشر	1997	54.4%
4	الرابع عشر	2003	58.87%
5	الخامس عشر	2007	54%
6	السادس عشر	2010	53%

* المصدر: تم جمع المعلومات من قبل الباحث عن مواقع ودراسات متعددة متخصصة برصد الانتخابات في الأردن.

ومن خلال النسب أعلاه، نلاحظ إن أعلى نسبة مشاركة شعبية في التصويت على المجالس النيابية في الأردن كانت عام 1989 بنسبة (68%). فيما تراجع لتكون ما بين (53%) و(58.87%) كنسب للتصويت على المجالس الخمس التالية، ويرجع ذلك إلى عدة أسباب منها⁽⁵⁴⁾.

أ- اعتماد الصوت الواحد ب- عدم مشاركة حزب جبهة العمل الإسلامي في انتخابات المجلس الثاني عشر، السادس عشر ج- إحباط مجتمعي نتيجة التأثر بالأحداث في المنطقة (كاحتلال العراق). د- الإحباط نتيجة الوضع الاقتصادي. هـ- تراجع نسبة مشاركة الأردنيين من أصول فلسطينية نتيجة تخوفهم من فكرة الوطن البديل وإسقاط حق العودة.

ومن الجدير بالذكر أن نسبة المشاركة في الانتخابات التشريعية تؤول إلى التدني في ظل وجود دراسات علمية تؤكد تراجع واضح لأداء مجلس النواب الأردني، وأن ثقة المواطن في تحسين المجلس النيابي لدوره التشريعي والرقابي باتت تقل نتيجة انسجام الأعضاء لدورات متعددة مع سياسات الحكومة التي أثقلت بإجراءاتها الحالة الاقتصادية على المواطن الأردني. حيث خرجت دراسة حديثة بأن ما نسبته (56%) من المواطنين لا يثقون بأداء المجلس التشريعي الحالي خاصة نتيجة غياب النزاهة والشفافية في الانتخابات التي سيطرت على ذهنية المواطنين، إضافة إلى أن ما نسبته (58.6%) يعتقدون بأن قدرة المجلس النيابي (الخامس عشر) على مواجهة المشكلات المجتمعية وحلها ضعيفة جداً، وارتفعت النسبة في دراسة عن المجلس الحالي (السادس عشر) لتصل إلى (65.8%)⁽⁵⁵⁾. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن ذلك سيؤثر على الاستقرار المجتمعي تجاه السياسة العامة خاصة أن هذه النسبة مثلت المجتمع بشرائحه المختلفة وبمستوياته الثقافية المتعددة وأن النسب الأعلى التي تؤكد ضعف المجلسين الحالي والسابق من

قبل الفئة الأكثر تعليماً (من الجامعيين) وبنسبة (68.9%) ومن الإداريين (69.5%). كما نستنتج من هذه النسب أن الصورة النمطية باتت سلبية تجاه المجالس النيابية من قبل المواطنين نتيجة ضعف القانون الانتخابي وتدخل الحكومة في الحد من قدرة المجلس التشريعي.⁽⁵⁶⁾

ب- المشاركة في المجالس المحلية (البلدية):

تعتبر ممارسة المواطنين لحقهم في اختيار المجالس المحلية (البلدية) من أهم الأطر لمشاركتهم في صياغة السياسات العامة للدولة والتأثير عليها، وبالرجوع إلى الأسس والإجراءات التي نظمت عليها الانتخابات البلدية في الأردن، نجد أنها تتشابه إلى حد كبير جداً مع الطريقة التي تتم بها الانتخابات النيابية، كون قانون الانتخاب الذي تستند إليه العملية الانتخابية موحداً منذ صدور قانون "الصوت الواحد" الصادر عام 1993، الذي قلص من المشاركة الحزبية في الانتخاب والترشح، في ظل وجود تراجع في مستوى الخدمات التي تقدمها البلديات نتيجة لأوضاعها المالية.

فمنذ عام 1995 طرأ على قانون البلديات العديد من التعديلات فيما يتعلق بالمشاركة الانتخابية، حيث صدر القانون المعدل على قانون عام 1982 الذي كان قد أتاح للمرأة المشاركة في عملية الانتخاب في المجالس البلدية، حيث تم حفظ حقهن في المشاركة في عضوية المجالس بتعيين (99) سيدة في المجالس البلدية، عام 1995 ومجلس عام 1999، و2003، وبتخصيص ما نسبته (20%) من المقاعد على قانون البلديات عام 2007. كما طرأ تغيير في هيكل البلديات بقانون معدل عام 2001 وذلك بدمج البلديات ليصبح عددها (94) بلدية مما كان مجموعه (328) بلدية.⁽⁵⁷⁾

ومن خلال مراجعة نسبة المشاركة في انتخاب المجالس البلدية، خلال العقد الأخير، نلاحظ وجود تذبذب واضح بنسبة المشاركة الشعبية في عملية الاقتراع فضمن نتائج انتخابات عام 1999 كانت نسبة المشاركة (64.7%) بينما في عام 2003 تراجعت لتصبح (54.3%) إلا أنها في عام 2007 وصلت إلى (62%) حسب النتائج المعلنة من الحكومة (علماً أن تقديرات المراقبين لم تتجاوز (40%)⁽⁵⁸⁾). نظراً لما طرأ على قانون الانتخابات البلدية من تعديلات عام 2007، وأثرت على المشاركة الشعبية في الاقتراع والترشيح، تستعرض الدراسة التالية قراءة في أبرز التعديلات، وإشكالية الإجراءات الحكومية التي قامت بها السلطة التنفيذية وأدت إلى التأثير السلبي من قبل فئة كبيرة من المواطنين تجاه الممارسات الحكومية.

أولاً: أبرز التعديلات التي تضمنها قانون البلديات لعام 2007.⁽⁵⁹⁾

1. تعامل القانون مع البلدية على أنها مؤسسة أهلية ذات استقلال مالي، لها دور خدماتي وتنموي.
2. خفض سن الناخب من (19) سنة إلى (18) سنة بهدف توسيع قاعدة المشاركة الشعبية، مما أتاح المجال أمام إلى ما لا يقل عن (150) ألفاً من الشباب للاقتراع.
3. خصص القانون (20%) من مقاعد المجالس البلدية للمرأة، وذلك لإتاحة الفرصة أمامها لتصبح فاعلة وناشطة في صنع القرار الشعبي.
4. سمح القانون لأفراد الجيش والأمن بممارسة حق الانتخاب.
5. أقر القانون مجدداً مبدأ "الصوت الواحد" ليكون آلية للاقتراع. علماً أن قانون "الصوت الواحد" يخالف معايير الانتخابات من وجهة نظر فئة كبيرة من المجتمع كون هذا المبدأ يحول دون تشكيل كتلتان سياسية وتكتلات انتخابية بين القوى الحزبية، وكافة القوى المجتمعية التي لديها مشاريع تشاركية في وضع برامج سياسية وعملية تهتم بتطوير نهج الإصلاح العام وتحديثه.

ثانياً: إشكالية الانتخابات البلدية:

- بشكل عام هناك العديد من السياسات والإجراءات الحكومية التي مازالت تمارسها السلطة التنفيذية تجاه عملية الانتخابات البلدية في الأردن، والتي يمكن توضيحها على ضوء نتائج لمراكز وطنية مهتمة في رصد الانتخابات البلدية عام 2007. ويتمثل أبرز الملاحظات بما يلي:⁽⁶⁰⁾
1. لم يسمح لأي من منظمات المجتمع المدني في الأردن بممارسة الدور الرقابي الذي يعطي لسير العملية الانتخابية قدراً أكبر من النزاهة والشفافية وضمان احترام القانون.
 2. إن اللجنة المشرفة على الانتخابات تم تشكيلها من موظفي وزارة البلديات ووزارة الداخلية، الأمر الذي يضعف من مفهوم حيادية الحكومة والتعامل مع مبدأ النزاهة في العملية الانتخابية.
 3. شهد يوم الانتخابات توتراً وأعمال شغب واسعة في عدد من مناطق المملكة منذ الساعات الأولى للانتخابات معترضة على آلية مشاركة العسكريين والأجهزة الأمنية بالانتخابات، كونهم قدموا بحافلات إلى دوائر انتخابية معينة، وتصويتهم بصورة علنية لصالح مرشحين محددين، علماً أن الاحتجاج لم يكن فقط من الإسلاميين بل كذلك من المستقلين.

4. أعلنت الحكومة أن نسبة التصويت (62%) علماً بأن تقديرات المراقبين المحليين أشارت إلى أن النسبة لم تتجاوز (40%) على الرغم من تمديد فترة الاقتراع ل (25) بلدية بما فيها العاصمة، والتمديد ل (7) بلديات ليوم آخر لعدم اكتمال النصاب القانوني.
5. سجل في بعض مراكز الاقتراع ممارسات وتجاوزات تمثلت بالانتخاب المتكرر وشطب أسماء من القوائم الانتخابية ونقل الناخبين والاعتداء المباشر على صناديق الاقتراع.

على ضوء ما تقدم، نلاحظ وجود إشكالية واضحة تتمثل بوجود عامل عدم الرضا المطلوب من السياسات والإجراءات الحكومية تجاه الانتخابات البلدية ممثلة بقانون الانتخابات والتدخل من قبل السلطة السياسية والأجهزة الأمنية في عملية الانتخابات، مما يستدعي الحاجة إلى إعادة النظر في وضع قانون انتخابي يتوافق مع وجهات النظر المجتمعية من جانب، ومن جانب آخر وضع ضوابط من شأنها دعم عامل الشفافية والنزاهة في العملية الانتخابية كالرقابة الدولية وإضفاء الدور القضائي ل ضبط الخطوات الانتخابية من خلال السماح بالمرافعات أمام محاكم متخصصة عند المساس بحيادية الانتخابات من أية جهة كانت.

ثانياً: تدعيم الديمقراطية:

إن عامل الديمقراطية يعتبر مؤشراً هاماً عند قياس الاستقرار السياسي وعند تقييم تعامل النظام السياسي لمكونات الدولة (الأفراد والمؤسسات)⁽⁶¹⁾. وقبل توضيح واقع تدعيم العملية الديمقراطية من قبل السلطة السياسية في الأردن ضمن المؤشرات الفرعية التالية (حرية الصحافة والتعبير، الأحزاب السياسية، مؤسسات المجتمع المدني) لا بد من التأكيد أن تدعيم مسار الديمقراطية يستوجب التعرف على الآلية التي يوظفها النظام السياسي في عملية الإصلاح. وعادة ما تتم من خلال نوعين من الإصلاح، إما عن طريق الإصلاح الديمقراطي الذي يهدف إلى التحول الديمقراطي بناءً على ترسيخ مبادئ دولة القانون والمؤسسات، أو عن طريق الإصلاح الليبرالي الذي يهدف إلى دعم شرعية نظام الحكم القائم⁽⁶²⁾. وللتعرف على ذلك عند دراسة الحالة الأردنية، لا بد من استعراض المؤشرات الفرعية (سאלفة الذكر) لبيان واقع المسار الديمقراطي كمؤشرات على الاستقرار السياسي والمجتمعي في الأردن.

1. حرية الصحافة والتعبير:

تعتبر الحريات الصحفية والإعلامية وحرية الرأي والتعبير من الركائز الأساسية في عملية التحول الديمقراطي للوصول إلى الاستقرار السياسي. وفي الحالة الأردنية ارتكزت الحريات الإعلامية وحرية التعبير على قانون المطبوعات والنشر الصادر عن المجلس التشريعي الحادي عشر عام 1993، الذي يعتبر أحد الإنجازات الديمقراطية التي قام بها ذلك المجلس. وعلى الرغم من أن هذا القانون لم يمثل طموحات العديد من الكتاب والصحفيين والسياسيين آنذاك، إلا أنه

جاء منسجماً مع الميثاق الوطني الأردني الصادر عام 1992 الذي تشكل بتوجيهات ملكية وبلجنة تكونت من العديد من الشخصيات الأردنية التي مثلت جميع الأطياف السياسية والاجتماعية⁽⁶³⁾. حيث اشتمل الميثاق على العديد من المرتكزات والمبادئ التي تقوم عليها الدولة الأردنية، مثل ترسيخ دعائم دولة القانون والمؤسسات، والتأكيد على التعددية السياسية والحزبية والفكرية، وتحقيق متطلبات العدالة الاجتماعية، وضمانات النهج الديمقراطي... إلخ. وبناءً على ذلك، كفل القانون حرية الصحافة والطباعة والرأي لكل مواطن، وأتاح للمواطنين الاطلاع على الوقائع والأفكار والاتجاهات والمعلومات، وحق الأحزاب السياسية والمؤسسات الثقافية والاجتماعية والنقابات في التعبير عن الرأي وطرح الأفكار. كما أعطى الحق لأي شخص وللأحزاب في إصدار المطبوعات الصحفية وتملكها وإصدارها وفقاً للأحكام. ومنح السلطة القضائية وحدها صلاحية محاسبة ومعاقبة الصحف والصحفيين. وعلى أساس هذا القانون، صدرت العديد من الصحف اليومية والأسبوعية بعد حصولها على التراخيص اللازمة، وصدرت صحف حزبية كون القانون لا يلزم أن يكون رئيس تحرير الصحيفة الحزبية عضواً في نقابة الصحفيين، ولا يلزم الصحيفة بوجود رأس مال محدد من أجل الصدور.⁽⁶⁴⁾

ومع أهمية ما ورد، إلا أن ذلك لم يستمر بعد عام 1994 إذ وقّع الأردن-آنذاك- معاهدة سلام (وادي عربة) مع إسرائيل التي عززت الانقسامات الداخلية، وكرست ظهور المعارضة لتلك المعاهدة سواء من الأحزاب السياسية أو النقابات، مما دفع بالسلطة التنفيذية إلى التراجع عن قانون المطبوعات والنشر لعام 1993، من خلال إجراء تعديلات عليه أدت إلى صدور قانون المطبوعات والنشر المؤقت عام 1997، الذي وضع قيوداً على حرية الصحافة وحرية التعبير، وفرض عقوبات شديدة على الصحف، وقيوداً إدارية ومالية، وحظر الكتابة في غير المجال المصرح به، ورفع قيمة رأسمال الصحفية اليومية بما لا يقل عن (500) ألف دينار، والصحيفة الأسبوعية عن (100) ألف دينار، مما تسبب بإغلاق (13) صحيفة أسبوعية، و(4) صحف أسبوعية حزبية بسبب القيود التي فرضها القانون المؤقت⁽⁶⁵⁾. كما أن الحكومة قامت بالهيمنة على وسائل الإعلام وتجاهلت الرأي الآخر، خاصة وأن الحكومة تملك معظم وسائل الإعلام الرئيسية مثل وكالة الأنباء الأردنية (بترا)، والإذاعة والتلفزيون ولها (60%) من أسهم جريدة الرأي، و(40%) من أسهم جريدة الدستور، وباتت المعلومة -وفقاً لذلك- تصاغ للرأي العام ضمن رؤية السلطة التنفيذية⁽⁶⁶⁾.

وبشكل عام، ويهدف تتبع الإجراءات القانونية والسياسات العملية التي قامت بها السلطة التنفيذية تجاه حرية الصحافة والتعبير بعد صدور قانون المطبوعات والنشر رقم (10) لسنة 1993 وحتى نهاية عام 2010، نلاحظ ما يلي:

I. الإجراءات القانونية:

- قامت الحكومات المتعاقبة بإصدار قوانين مؤقتة أثرت بالتالي على القانون الصادر عن المجلس التشريعي والمتعلق بالمطبوعات والنشر عام 1993 وهي على النحو التالي:⁽⁶⁷⁾
1. صدور قانون المطبوعات والنشر المؤقت رقم (27) عام 1997.
 2. صدور قانون الإعلام المرئي والمسموع رقم (71) لسنة 2002.
 3. صدور قانون ضمان الحصول على المعلومة رقم (47) لسنة 2007.
 4. إصدار مدونة قواعد السلوك التي تحدد العلاقة بين الحكومة مع وسائل الإعلام عام 2010 وهي بمثابة قرار حكومي.

II. الإجراءات الحكومية تجاه الصحفيين والمواطنين:(68)

1. كان هناك ما يزيد عن (300) قضية رفعت على الصحفيين وعدد من المواطنين تجاه حرية التعبير، وقد حركت الحكومة نصف هذه القضايا أمام المحاكم، إلا أنه تبين من الأحكام على هذه القضايا ما يلي:-
 - أ) خسرت الحكومة (90%) من القضايا التي حركتها للمحاكم، ولم يحكم على صحفي في قضية أمام محكمة مدنية باستثناء حكم واحد كان بالحبس لمدة شهر مستبدل بالغرامة، وحكم آخر بالسجن لمدة شهر مع وقف التنفيذ.
 - ب) تم حبس (3) صحفيين بقرار من محكمة أمن الدولة استناداً إلى المادة (150) من قانون العقوبات.
 - ج) كان مجموع الغرامات على الصحفيين (10) آلاف دينار.
 - د) القضاء كان يستعمل الأسباب المخففة ويحكم غالباً بالحد الأدنى من الغرامة، وهذا يعني أن القضاء هو الحامي الأول لحرية الصحافة والتعبير في الأردن، بينما كانت الحكومات تتعسف في استعمال حقها في التقاضي.
 - هـ) إصدار القضاء الأردني لقرار بعدم دستورية القانون المؤقت للمطبوعات والنشر رقم (27) لسنة 1997 ووقف العمل به وإلغاء القرارات الصادرة بموجبه بإغلاق (13) صحيفة أسبوعية.

III. الإجراءات الحكومية العامة تجاه حرية الصحافة والتعبير:(69)

1. قامت الحكومات بإصدار قوانين مؤقتة واستمرت بذلك مما جعلها أمام نقد موضوعي من قبل الصحفيين والمواطنين كونها (الحكومة) باتت تصنع القوانين وهي التي تنفذها وأدت

بهذا إلى المس بمفهوم (الفصل بين السلطات). فعلى سبيل المثال قامت حكومة (علي أبو الراغب) خلال الفترة (2001_2003) بإصدار (211) قانون مؤقت، علماً أن الحكومات منذ تأسيس الدولة عام 1921 وحتى عام 2001 أصدرت (150) قانوناً مؤقتاً.

2. استخدمت الحكومة عدداً من الوسائل لاحتواء وسائل الإعلام منها:-

(أ) نشر الإعلانات والاشتراكات في الصحف.

(ب) تقديم حوافز مادية للصحفيين.

(ج) تعيين عدد من الصحفيين كمستشارين في المؤسسات الحكومية.

أما بالنسبة لرؤية الصحفيين من السياسات الحكومية التي تتبعها السلطة التنفيذية تجاه الحريات الإعلامية في الأردن، فيمكن التعرف عليها من خلال البيانات الواردة في الجدول (1-4) حيث تبين النسب المئوية المتعلقة برأي عينة الدراسة التي أجريت على (500) من أعضاء نقابة الصحفيين، والتي قام بها مركز حماية وحرية الصحفيين في الأردن عام 2007، ونلاحظ من خلال ذلك محدودية الرضا العام الإعلامي عن حرية الصحافة والتعبير جراء السياسات والإجراءات الحكومية الأردنية المتبعة⁽⁷⁰⁾.

جدول (1-4): بين واقع السياسات الحكومية تجاه حرية الصحافة والإعلام في الأردن*

م	الموضوع	النسبة	التحليل العام
1	الشكاوي	47%	بمعنى أن هناك ما يقرب النصف من الإعلاميين يعانون من عدم وجود الحرية الكاملة للتغطية الصحفية وأن هناك وسائل حكومية وأخرى إدارية تحد من حرية الإعلامية.
2	حرية الإعلام	48%	يصفون حرية الإعلام في الأردن بأنها ما زالت متدنية مقابل ما نسبته (3%) يصفونها بأنها ممتازة.
3	الضغوط الحكومية	28.8%	يعانون من العقوبات والتدخلات والمضايقات.
4	الاحتجاز الإداري	5%	تعرضوا للاحتجاز الإداري والتوقيف.
5	المحاكمة	8%	تعرضوا للمحاكمة في قضايا لها علاقة بالصحافة.
6	الرقابة الذاتية	94%	بسبب حجم المخاطر والمشاكل التي تعرض لها الصحفيون خلال السنوات الماضية، لذا اتجهوا إلى فرض رقابة ذاتية تجنبها المشكلات التي قد تنجم عن العمل بشكل حر ومستقل.

م	الموضوع	النسبة	التحليل العام
7	انتقاد الحكومة	57%	يرون أن انتقاد الحكومة خط أحمر.
8	انتقاد الأجهزة الأمنية	80%	يتجنبون انتقاد الأجهزة الأمنية.
9	انتقاد زعماء الدول العربية والأجنبية	75%	يبتعدون عن توجيه أي نقد للقيادات السياسية عربياً وعالمياً.
10	حجب المعلومات ومنع التغطية الإعلامية	45%	تقوم الحكومة بالعمل على حجب المعلومات ومنع التغطية الإعلامية وقد يرافق ذلك احتجاز للصحفيين بوسائل القوة.

• الجدول: من تصميم الباحث بناءً على المعلومات الواردة في تقرير مركز حماية وحرية الصحفيين، الأردن، عمان، 2007.

2. الأحزاب السياسية:

لقد تمخض عن الميثاق الوطني السماح بالتعددية السياسية باعتبارها أحد أهم أركان توطيد الديمقراطية في الأردن، وبموجب ذلك تم إقرار قانون الأحزاب السياسية رقم (32) عام 1992⁽⁵⁹⁾، وتم بموجبه إنشاء وتأسيس (28) حزباً، مثلت أربعة تيارات رئيسية هي (التيار القومي، الإسلامي، اليساري، الوسطي الليبرالي) والتي عبرت بمجملها عن معظم التوجهات والأفكار والعقائد المختلفة في المجتمع الأردني، وشاركت معظمها في عملية الانتخابات التشريعية.⁽⁷¹⁾

على الرغم من أن قانون الأحزاب السياسية كفل العمل الحزبي وبما يتلاءم مع مبادئ الديمقراطية، إلا أن هذه الأحزاب ما زالت لم تتمتع بدور أساسي في المشاركة والتداول على السلطة، وبحيث تصبح مؤثرة في الحياة السياسية حتى يتسنى تكريس الثقافة المجتمعية بقناعة عمل الأحزاب والانضمام إليها. في المقابل فإن الواقع يرجع كذلك إلى تدني الفاعلية الذاتية لدور الأحزاب السياسية في الساحة الأردنية، مما أبقى على قناعات المجتمع ضعيفة تجاهها. وما يثبت ذلك عدد المنتسبين إلى الأحزاب، حيث يمثل ما نسبته (3%) من عدد سكان الأردن⁽⁷²⁾، وكون الأحزاب لم تستطع حتى الآن أن تتحول إلى قوة الفعل الحقيقية في المجال السياسي لأسباب مجتمعية وأخرى ذات علاقة بالأحزاب ذاتها وأخرى متعلقة بتأثير السلطة السياسية. فالأسباب المجتمعية المتمثلة بالانتماءات العشائرية والدينية من جانب، والأسباب المتعلقة بالأحزاب بأنها لم تعمل على تطوير خطابها السياسي من جانب آخر، لها علاقة ارتباطية بالتوجهات الحكومية استناداً إلى السياسات والإجراءات التي قامت بها تجاه تقويم العمل الحزبي في الأردن، مثل إقرار نظام الصوت الواحد الذي أقرته السلطة التنفيذية من خلال قوانين الانتخابات المؤقتة المتلاحقة.

حيث أدى ذلك إلى تفتيت الأحزاب وتعليق مقاعدها في المجلس النيابي، وتكريس النهج العشائري، كما أدى قانون المطبوعات والنشر المؤقت إلى مصادرة حرية التفكير والتعبير عن الرأي، مما أثر بالتالي على أداء العمل الحزبي الذي غاب بالأساس لفترة طويلة منذ أن فرضت الأحكام العرفية في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي ولغاية عام 1992، والتي تعرض خلالها الحزبيون للاضطهاد والملاحقة، الأمر الذي أدى إلى إبقاء الخوف عند المواطنين من الأجهزة الأمنية. ومن الجدير بالذكر أن توجهات الحكومة تكمن في أنها لا تريد للأحزاب أن تقوى، ومؤشر ذلك تجاهل وسائل الإعلام المملوكة للدولة من تثقيف المواطنين بدور الأحزاب كشريك رئيسي في عملية الإصلاح والتحديث، مما نتج عنه تدني مستوى الثقافة الحزبية لدى المجتمع الأردني وإبقائها ضعيفة.

بالرجوع إلى واقع الأحزاب في المجالس النيابية منذ انتخابات عام 1989 (المجلس التشريعي الحادي عشر) حصلت جماعة الإخوان المسلمين بالإضافة إلى التيار الإسلامي على (32) مقعداً وبنسبة (40%) من عدد أعضاء المجلس ال (80) آنذاك. بينما حصل التيار القومي واليساري على (13) مقعداً وبنسبة (16.3%) من المقاعد، مقابل (35) مقعداً للتيارين المحافظ والوسط ذوي التوجهات القريبة من السلطة التنفيذية وبنسبة (43.7%) من مجموع المقاعد.⁽⁷³⁾

أما الانتخابات التشريعية للمجلس الثاني عشر عام 1993 فقد مثلت التجربة العلنية الأولى للأحزاب في ممارسة دورها على الساحة السياسية كونها جاءت بعد صدور قانون الأحزاب لسنة 1992، حيث تقدم للترشح للانتخابات آنذاك (93) مرشحاً من الحزبيين، وكان عدد المرشحين من التيار الإسلامي (38) مرشحاً، ومن التيار القومي (8) مرشحين، أما التيار اليساري (16) مرشحاً، و(31) مرشحاً من التيار الوسطي. وقد فازت الأحزاب ب (29) مقعداً وبنسبة (36.25%) من أعضاء البرلمان، البالغ (80) مقعداً، وكان حزب "جهة العمل الإسلامي" الفائز الأكبر بحصوله على (16) مقعداً، وبنسبة (20%) من المقاعد الإجمالية لمجلس النواب⁽⁷⁴⁾. أما انتخابات عام 1997 كان قد شارك فيها (11) حزباً، طرحت (20) مرشحاً بعد أن قاطع عدد من الأحزاب الانتخابات بسبب رفض الحكومة تلبية مطالبها والتي في مقدمتها إلغاء قانون "الصوت الواحد"، فاز منهم (5) مرشحين فقط، بينما بلغ عدد أعضاء النواب الذي ينتمون إلى أحزاب وترشحوا عنها بطريقة فردية (15) نائباً⁽⁷⁵⁾. وعلى ضوء انتخابات المجلس النيابي الرابع عشر عام 2003، كان عدد المرشحين الحزبيين (54) مرشحاً، فاز منهم (33) نائباً من أصل (110) مقاعد، وبنسبة (30%) من مجموع أعضاء المجلس، وكان نصيب أحزاب (الاتجاه الوسطي) القريبة من السلطة التنفيذية (18) مقعداً، ممثلة بتجمع الإصلاح الديمقراطي الذي ضم (6) أحزاب، والمجلس الوطني للتنسيق الحزبي الذي ضم (5) أحزاب والذي لم يعلن قائمة مرشحيه بشكل علني⁽⁷⁶⁾. كما أن الوضع لم يختلف كثيراً في انتخابات المجلس التشريعي الخامس عشر عام 2007، حيث إن نتائج الانتخابات أسفرت عن تراجع نجاح مرشحي الحركة الإسلامية وفوز

أحزاب الوسط والقوى العشائرية وعدد من المستقلين. حيث كانت الحركة الإسلامية طرحت (22) مرشحاً لم ينجح منهم سوى (7)، مقابل (23) للأحزاب الوسط⁽⁷⁷⁾. وفي انتخابات عام 2010، كانت النسب الحزبية مماثلة فلم يحصل الإسلاميون إلا على (13) مقعداً، مما أثار الجدل من جديد باتهام الحكومة بالقيام بدعم عدد من المرشحين بطريقة واضحة وبعيدة عن الموضوعية، وبتزويرها لنتائج الانتخابات في دوائر عديدة مما دفع بأحزاب المعارضة إلى وصف تدخل الحكومة بالسلبى وأن له نتائج ضارة على تماسك المجتمع الأردني وتطور الدولة السياسي، وأنه يمثل انحرافاً عن توجهات التنمية السياسية والإصلاح العام، واعتداءً على العدالة الاجتماعية وبالتالي على الاستقرار المجتمعي. علماً أن الحكومة نفت أي تدخل سلبي في سير عملية الانتخابات ونتائجها، وأن أحزاب المعارضة ومعظم المرشحين عادة ما يحملون نتيجة عدم فوزهم للحكومة.

3. مؤسسات المجتمع المدني:

تعتبر مؤسسات المجتمع المدني من عناصر مؤشرات تدعيم الديمقراطية والمشاركة السياسية. وبشكل عام فإن هذه المؤسسات من حيث أدوارها تقسم إلى نوعين: الأول يضم منظمات ذات طابع محدود في الروابط والتفاعل كالجمعيات الخيرية والأندية الرياضية، أما النوع الثاني، يضم منظمات ذات طابع حديث من التفاعل المجتمعي والسياسي مثل النقابات المهنية والعمالية⁽⁷⁸⁾. وبشكل عام تكمن أهمية البحث في الواقع السياسي والمجتمعي لمؤسسات المجتمع المدني في الأردن ثلاثة عوامل تتمثل بما يلي:

العامل الأول) حجم المؤسسات من حيث عددها ونسبة المنتسبين إليها:-

حيث يبلغ عدد مؤسسات المجتمع المدني في الأردن (3145) مؤسسة عام 2010، وبالرجوع تاريخياً عند تأسيس الدولة الأردنية عام 1921 وحتى فترة الاستقلال عام 1946 كان مجموعها لا يزيد عن (50) مؤسسة مدنية، وكانت بمثابة نواة أساسية للبنى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، مثل الغرف التجارية والمراكز الثقافية والجمعيات الاجتماعية، والأندية الرياضية⁽⁷⁹⁾. أما في الفترة الواقعة بين عامي (1946 و 1967) ازدادت إعداد المؤسسات غير الرسمية بأضعاف لتبلغ (387) نتيجة تشكيل النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الاجتماعية⁽⁸⁰⁾. كما وأثر الدور الفاعل لتطور ثقافة المجتمع المدني الأردني ودورها في الشراكة في رسم السياسات العامة وصنع القرار، وصدور قانون الجمعيات وقانون الاجتماعات العامة وقانون المطبوعات والنشر، حيث ظهرت العديد من مؤسسات المجتمع المدني التي تعنى بتحديث دور المجتمع وتطوير مؤسساته، وظهرت تنظيمات خدمية تعنى بالمرأة، والصحة، والتنمية الثقافية والاقتصادية، ليلعب عدد هذه المؤسسات ما يقرب (980) مؤسسة⁽⁸¹⁾.

أما في الفترة الواقعة بين عامي (1989 و2010) فقد تضاعف العدد ثلاث مرات ونصف ليبلغ عدد المؤسسات (3145) مؤسسة نتيجة ظهور ملامح ومعالج جديدة في الحياة السياسية الأردنية، بعد صدور الميثاق الوطني عام 1992، والذي أسس لطبيعة نهج العلاقة بين السلطة السياسية من جهة والأفراد والجهات والمؤسسات من جهة أخرى، ووطد التعددية السياسية وحرية تنوعها الفكري، وياقار قانون الانتخابات وقانون الأحزاب السياسية عام 1992، لتضاف نوعيات جديدة للمؤسسات الرسمية والتي تعني بحقوق الإنسان والديمقراطية، وبوجود مؤسسات إعلامية خاصة، وفتح قنوات التعاون مع مؤسسات إقليمية ودولية لدعم متبادل بين هذه المؤسسات.⁽⁸²⁾

العامل الثاني) دور مؤسسات المجتمع المدني:-

أما بالنسبة لدور مؤسسات المجتمع المدني في الأردن فإنه يكمن في طبيعة أنشطتها وتأثيرها العام بين خدمة المصالح العامة والخاصة، وبين مجموعة من المؤسسات التي تهتم بالمجتمع العلمي والثقافي والإبداعي والإنتاجي، وأخرى تنشط - بالإضافة إلى ما ذكر- في مجال رصد الإجراءات الحكومية ومراقبة أعمال السلطة العامة لحماية حقوق المواطنين والوقاية من الاعتداء عليها. إلا أنها مع ما ذكر- بقيت دون الحدود القادرة على مواجهة الحكومة في العديد من القضايا المتعلقة بمواجهة الفساد وتدشين قوانين سياسية واقتصادية توافقية مع تطلعات النخب في هذه المؤسسات، نتيجة تحديات تشريعية أبقثها ضعيفة في التنظيم العام لها ومحدودية قدراتها المالية... الخ.

العامل الثالث) العلاقة بين السلطة السياسية والمؤسسات غير الرسمية:-

لم تقم السلطة التنفيذية في الأردن بتوفير الظروف الملائمة لرفع سوية عمل مؤسسات المجتمع المدني حتى يتسنى لهذه المؤسسات القيام بأدوار حقيقية في الحراك السياسي والاقتصادي، بل أبقثها ضمن أفق يضيق عليها في تحديث أفق برامجها ونهج القدرة في الانخراط العملي عند مواجهة سياسات وإجراءات الحكومة. وبقي الهاجس الأمني مسيطراً ليعرقل عمل الهيئات الإدارية والعامة للمؤسسات. وبهذا لم يعد عنصراً الاستقلالية والفاعلية من خصائص مؤسسات المجتمع المدني الأردني وذلك لعدة أسباب رئيسية يتمثل أهمها فيما يلي⁽⁸³⁾:-

1- إن النظام السياسي ممثلاً بالسلطة التنفيذية عمل على إرساء قاعدة سياسية من مؤسسات المجتمع المدني وجعل العديد من أعضاء هذه المؤسسات تعمل لصالح النظام على حساب المجتمع ومؤسساته.

- 2- قام النظام السياسي بإرساء قواعد قانونية تحكم عمل مؤسسات المجتمع المدني وتحد من قدرة هذه المؤسسات على ممارسة أنشطتها، بسبب ما ترفضه من قيود على مواردها المالية، وإعطاء الصلاحيات للجهات الحكومية بالإشراف على المؤسسات، وحق السلطة التنفيذية في إصدار التراخيص وسحبها، ومراقبة انتخابات مجلس النقابة والسماح للحكومة بحل الجمعيات والمؤسسات أو المجالس الإدارية لمقتضيات الأمن والسلامة العامة.
- 3- عمل النظام السياسي ممثلاً بالحكومة والأجهزة الأمنية نتيجة قانون "الصوت الواحد" والقوانين ذات العلاقة بالأحزاب والمطبوعات والنشر على أضعاف مؤسسات المجتمع المدني ولتكون التوجهات لحساب تكريس الولاءات العشائرية، ولتفرز على الدوام قوى محافظة تقليدية موالية للسياسة العامة.

5. الظواهر العامة والاستقرار المجتمعي:-

يتأثر المجتمع الأردني كغيره من مجتمعات الدول خاصة النامية منها بطبيعة الظروف والتطورات العامة التي تظهر نتيجة السياسات الحكومية والإجراءات المتبعة، كونها تخلف آليات وأفكاراً وثقافة جديدة تنعكس على العلاقات الاجتماعية، خاصة عندما تكون التطورات متصارعة وذات علاقة بالجانب الاقتصادي، كونه يؤثر على مستويات معيشية المواطنين التي ينجم عنها تأثير مباشر على السلوكيات والحوارات التي يتخذها الأفراد في حياتهم⁽⁸⁴⁾. ويمكن توضيح أثر السياسات الحكومية الأردنية الاقتصادية على الواقع المجتمعي الأردني، في ضوء التعرف على طبيعة التفاعلات الاجتماعية بين الأفراد في الأردن، والمتعلقة بعدد معدلات المواليد والوفيات، بالإضافة إلى عدد حالات الزواج والطلاق، ومن ثم باستعراض أعداد الجريمة، كجرائم القتل والانتحار ومحاولة الانتحار والسرقة.

لقد أظهرت الإحصاءات الرقمية المتعلقة بالحياة المجتمعية والاقتصادية في الأردن، تحولات بنيوية سلبية في التفاعل المجتمعي، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول (5-1) التالي:

الجدول (5-1): يبين تنامي مستوى الظواهر الرئيسية ذات العلاقة بالاستقرار المجتمعي في الأردن خلال عامي 2009 و2010.*

الحالة	العدد عام 2010	2009	تراجع	زيادة	النسبة
1- المواليد	202044	205530	3486	-	1.60%
2- الوفيات	22295	22028	-	267	1.2%
3- الزواج	57363	73147	15784	-	21.5%
4- الطلاق	9765	9136	620	-	6.7%

الحالة	العدد عام 2010	2009	تراجع	زيادة	النسبة
5- الجريمة					
أ- جرائم القتل	143	120	-	23	19.2%
ب - حالات الانتحار	65	60	-	5	12%
ج - محاولات انتحار	600	495	-	120	20.6%
د- جرائم السرقة	5074	4838	-	236	4.9%

*المصدر: تم تصميم الجدول من قبل الباحث والمعلومات الواردة عن المجلس الوطني لشؤون الأسرة، عمان، الأردن، 2010 و2011.

نلاحظ من الأرقام والنسب الواردة في الجدول أعلاه، وذات العلاقة بالحالة إزاء كل منها، أن معدلات المواليد باتت في الأردن تتراجع لأسباب يتمثل أبرزها بالعامل المادي نتيجة الظروف والأوضاع الاقتصادية التي ترافقها زيادة نسب البطالة والفقر، وهذا أدى إلى عزوف الشباب الأردني عن الزواج، حيث تراجع معدل المواليد في الأردن سلباً إلى ما نسبته (1.6%) بسبب تراجع نسبة الزواج إلى (21.5%) بالمقارنة بين عامي 2010 و2009. كذلك تراجع الرغبة في الإنجاب لعدم القدرة على تحمل مسؤولية الإنفاق على الأبناء. كما أن زيادة عدد الوفيات يعلل أحياناً بارتفاع الكلف بسبب نوعية الغذاء الصحي الذي يتناوله بعض الأفراد.

ومن جانب آخر، نلاحظ من الأرقام الواردة في الجدول والمتعلقة بالطلاق، أن عدد الحالات ازدادت بمعدل (6.7%) عام 2010 مقارنة بعام 2009، مما يعني وجود ظروف مجتمعية عامة باتت تؤثر بدرجة معينة على العلاقة الأسرية منها ما يتعلق بالعامل الثقافي نتيجة تنوع مصادر المعلومة وقابلية التأثير بها التي أثرت على الأخذ بالقيم والعادات المجتمعية المتوارثة، وغياب الانسجام الأسري مما ترتب عليه زيادة عدد جرائم القتل بنسبة (19.2%) مقارنة بين عام 2010 مقارنة بعام 2009، وحالات الانتحار بنسبة (12%)، ومحاولات انتحار بنسبة (20.6%) كما أن جرائم السرقة ازدادت بنسبة (4.9%).

6. العامل الاقتصادي:-

هناك ثمة أسباب وعوامل أساسية متعلقة بعدم الرضا العام تجاه السلطة التنفيذية في الأردن وأثرت على واقع الاستقرار المجتمعي نتيجة السياسات والممارسات الحكومية التي أثرت على واقع الاقتصاد الأردني وانعكست سلباً على مجمل النواحي الاقتصادية والمجتمعية المتعلقة بالفرد والمؤسسات. حيث كان للجوء الحكومة الأردنية إلى سياسات اقتصادية- نتيجة الأخذ بعامل الخصخصة بعد انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية- العديد من الآثار على المجتمع

والمؤسسات في الدولة كزيادة حجم البطالة والتضخم وتراجع الدور الرقابي والتشريعي وتضخم ملموس في حجم المديونية وتراجع في مؤشر الشفافية وفي النمو الاقتصادي (التي تناقشها الدراسة كمؤشرات للاستقرار الاقتصادي). حيث نتج عن سياسة الخصخصة العديد من الانعكاسات السلبية بعد أن قامت الحكومة الأردنية ببيع مساهمتها في العديد من المشاريع الإنتاجية المحلية الكبرى، والتي كانت ترفد الموازنة العامة بمبالغ كبيرة، مثل شركات: البوتاس، والفوسفات، والاتصالات، والكهرباء، في الوقت الذي كانت تسهم هذه الشركات في الناتج المحلي. وعلى سبيل المثال كانت شركة الاتصالات وحدها تدر على الخزينة ما يزيد عن (200) مليون دينار سنوياً خلال السنوات الخمس عشرة السابقة، بينما دخل الخزينة الآن من ضريبة الدخل لا يزيد عن (65) مليون دينار فقط من هذا القطاع في نهاية عام 2010، حيث تبرر الحكومة ذلك بأن التوجه نحو الخصخصة كان من متطلبات العولمة وشروط منظمة التجارة العالمية التي انضمت لها الأردن عام 2000، بالإضافة إلى توجه ضغوطات عجز الموازنة والنقائص المتصاعدة، وإعطاء فرصة للقطاع الخاص لمنافسة رأس المال الأجنبي الوارد إلى السوق الأردني.

وبناء عليه، سوف تستعرض الدراسة أثر السياسات الحكومية الاقتصادية على ضوء المؤشرات التالية:-

1. البطالة والتضخم:

ازدادت نسبة البطالة والتضخم نتيجة ضعف الإنتاج الصناعي المحلي؛ حيث ترتب على توقيع الحكومة الأردنية على وثيقة الدخول في منظمة التجارة العالمية - وما نتج عن ذلك من تحرير لتجارة السلع والخدمات وبيع الحكومة أسهمها في العديد من الشركات الرئيسية وخروج العديد من الشركات الوطنية (صغيرة الحجم) نتيجة عدم القدرة التنافسية مع الشركات المماثلة الدولية- أدى ذلك إلى تشريد عدد كبير من العمالة، في ظل عدم قدرة الحكومة على تأمين فرص للعمالة الأردنية المتزايدة نتيجة عوامل متعددة متعلقة بمعدل الزيادة الطبيعية للسكان وتراجع القدرة الحكومية عن تأمين الوظائف للأيدي العاملة الأردنية. كما أدى تشجيع إنشاء المؤسسات المستقلة وغير القادرة إنتاجياً إلى الاعتداء على الوظيفة العامة من خلال التوظيف عبر العقود، حيث كان ذلك بحجة مضاعفة الإنتاجية والمساهمة في تقليل العجز في الموازنة العامة، إلا أنه في الواقع كان على حساب إسهام الكوادر الوطنية القادرة في القطاعات الحكومية. إلا أن المؤشرات الرقمية في السنوات الماضية أبدت غير ذلك، فميزانية الهيئات المستقلة وصلت إلى (2) مليار دينار، وعبئها على الميزانية العامة وصل إلى (300) مليون دينار، دون أن تضيف إلى سوق العمالة أي كوادر نوعية مختلفة، ودون أن ترفع من مساهمة القطاع الحكومي في معدل الناتج المحلي الإجمالي. وهذا بمجمله زاد من نسبة البطالة والتضخم⁽⁸⁵⁾. {انظر الجدول (1-6)}.

الجدول (1-6): يبين نسب {البطالة، التضخم} في الأردن منذ عام 2001-2010*

السنة/	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
معدل البطالة	14.7	15.3	14.5	14.7	14.8	14.0	13.1	12.7	12.9	12.5
معدل التضخم	1.8	1.8	1.6	2.6	3.5	6.25	4.7	5.15	5.20	5.3

* المصدر: دائرة الإحصاءات العامة الأردنية، عمان، 2011.

2. الدور الرقابي:

لقد أثر غياب الدور الرقابي من قبل الحكومة على الحراك الاقتصادي إلى تراجع عدم الاستقرار المجتمعي نتيجة استغلال بعض الناشطين في القطاع الاقتصادي على حساب قدرات الأفراد. فعلى سبيل المثال ما حدث في الأردن عامي 2006 و2007 نتيجة النشاط السلبي الذي قام به العديد من أصحاب البورصات الوهمية في توظيف أموال شريحة واسعة من المواطنين وبالتالي خسارتهم بعد تأخر من قبل الحكومة في التحقيق في ماهية تلك البورصات ومرجعياتها، في الوقت الذي لم تكن الحكومة تخضع فيه أرباح شركات الوساطة من الضرائب تحت طائلة ما يسمى بتشجيع استثمار رؤوس الأموال بإعفائها من الضرائب، مما أثر على تراجع من الاستثمار في القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة والتعدين وغيرها، بل أدى غياب الرقابة الحكومية في الوقت اللازم إلى خسارة فئة لممتلكاتهم العقارية وأدى إلى تعاظم مديونيتهم عندما لجأت العديد من الفئات للاقتراض للحصول على أرباح أكثر⁽⁸⁶⁾.

3. التشريعات الاقتصادية:

لقد أدى تعديل ووضع التشريعات الاقتصادية المختلفة من قبل السلطة - كقانون ضريبة الدخل وقانون ضريبة المبيعات- إلى تأثير سلبي على الاقتصاد الوطني من جهة وعلى قدرة المستهلكين من الطبقة الوسطى والطبقة الفقيرة من جهة أخرى. بمعنى أن تعديل قانون ضريبة الدخل في بداية عام 1996 أدى إلى تخفيض النسب الضريبية من متوسط (55%) إلى (30%) بعد أن كانت الخزينة تحصل على حقها المتزن من أرباح الأفراد والشركات⁽⁸⁷⁾، فعلى سبيل المثال تنازلت الحكومة لتخفيض النسب الضريبية لصالح القطاع المالي المصرفي إلى ما نسبته (30%) و(12%) للتجار، وتعويض ذلك بواردات من ضريبة المبيعات التي أثرت سلباً على القدرة الشرائية لدى الأفراد من الطبقتين الوسطى والفقيرة خاصة بعد أن زادت نسبة معدلات الضريبة المحملة وبإجراءات تصاعديّة بدأت من نسبة (7%) واستقرت إلى ما نسبته (16%)⁽⁸⁸⁾. وهذا ترتب عليه تراجع دخل المواطنين وزيادة في عرض السلع نتيجة عدم القدرة الشرائية، مما أدى بالتالي إلى إفلاس الكثير من المنشآت الصناعية والزراعية والخدمية، وتزايد في نسب البطالة والفقير الذي ضاعف من العنف المجتمعي والجرائم.

كما أدت السياسات والإجراءات الحكومية إلى عدم استقرار الميزان التجاري، التي باتت سمة بارزة خلال السنوات الأخيرة. حيث بقيت قيمة الصادرات الأردنية متواضعة مقارنة بقيمة الواردات، وأثر ضعف منافسة السلع المنتجة وطنياً على مستوى الصادرات الخارجية. ومن الجدير بالذكر أن قيمة ودائع الأردنيين من جانب، والعملات الأجنبية نتيجة المساعدات والعاملين في الخارج من جانب آخر، كان لها الدور الفاعل والمساهم في توفير ما تحتاجه الأسواق من عملات، وقدرة للحكومة على توفير السلع التي يحتاجها كل من الأفراد والمؤسسات من الخارج.

4. المديونية العامة:

خلال العقد الأخير، تضاغت مديونية الأردن أكثر من الضعف، حيث بلغت المديونية العامة حتى نهاية عام 2010 حوالي (16) مليار دولار في الوقت الذي كانت عند مستوى (7) مليار دولار عام 2002. وهي تشكل نسبة تزيد على (65%) من الناتج المحلي الإجمالي الذي يصل إلى (13) مليار دولار، وعن (25%) من واردات الموازنة العامة التي تبلغ حوالي (7) مليار دولار، علماً أن الحكومة الأردنية عام 2003 وعام 2004 عملت على بيع العديد من المؤسسات الاقتصادية وبعض الممتلكات العامة للدولة وبمبلغ وصل إلى حوالي (2.7) مليار دولار للتقليل من حجم الدين العام⁽⁸⁹⁾، إلا أنه في السنوات التالية كان عجز الموازنة والمزيد من الاقتراض نهجاً اقتصادياً لم يتوقف. وهذا بمجمله أثر على واقع الفرد الاقتصادي بسبب زيادة نسب التضخم نتيجة محاولة الحكومة تعويض ميزان المدفوعات عن طريق الضرائب التي زادت وتنوعت مما أثقل قدرة المواطن على تحمل الأعباء المعيشية المتزايدة. ومن الملاحظ كذلك فيما يتعلق بسياسة الحكومة تجاه المديونية، أنها تتبع سياسة خفض الدين الخارجي على حساب الاقتراض الداخلي، وتؤكد ذلك النسب الواردة من دائرة الإحصاءات العامة، حيث تبين أن الدين الخارجي انخفض بنسبة (27%) بين الأعوام 2004-2009، إلا أنه بالمقابل ارتفع الدين الداخلي بنسبة (73%) بعد أن كان يشكل ما متوسطه (55%-60%) خلال الفترة بين الأعوام 1999 إلى 2003⁽⁹⁰⁾ {انظر الجدول (7-1)}.

جدول (7-1): بين حجم المديونية الخارجية والداخلية على الأردن منذ 2001-2010 /مليار دولار*.

السنة	المديونية الخارجية بالمليار/دولار	المديونية الداخلية بالمليار/دولار	المجموع
2001	6.62	1.97	8.59
2002	7.54	1.88	9.42
2003	7.62	2.37	9.99
2004	7.68	2.46	10.14

السنة	المديونية الخارجية بالمليار/دولار	المديونية الداخلية بالمليار/دولار	المجموع
2005	7.32	3.38	10.56
2006	8.53	1.89	10.42
2007	7.3	4.25	11.55
2008	8.1	4.00	12.13
2009	6.83	6.86	13.69
2010	6.77	9.22	15.99

*المصدر: تقرير التمويل التنموي (البنك الدولي) على مستوى العالم لعام 2010.

حيث نلاحظ من الجدول أعلاه، أن المديونية العامة على الدولة الأردنية في تزايد ملحوظ، وان المديونية الداخلية أصبحت منذ عام 2009 أعلى من المديونية الخارجية، وأن السبب وراء ارتفاع حجم الدين العام في الأردن يرجع إلى تغطية العجز في الموازنة العامة وموازنة المؤسسات المستقلة، لذا فإن الرصيد القائم المبين في الجدول (7-1) يمثل العجز المتراكم في تلك الموازنات وبالتالي قيمة المديونية الداخلية والخارجية لكل سنة منذ عام 2000 وحتى عام 2010.

إن الملاحظ من الأرقام الواردة في الجدول (7-1) الذي بين الدين العام، والجدول (10-1) الذي بين نسبة النمو الاقتصادي في الأردن، أن المديونية ترتفع بأسرع من نمو الناتج المحلي الإجمالي بدلاً من أن يحدث العكس. حيث إن هذا التسارع في المديونية له نتائج سلبية وهو غير قابل للاستقرار إلى فترة طويلة، لأن هذه الديون تستوجب من الحكومة الالتزام بالتسديد، ولأن خدمة تسديدها بشكل أقساط متواضعة يترتب عليها فوائد عالية ومتزايدة، وستكون على حساب الموازنات العامة للسنوات المقبلة التي ستؤثر بشكل مباشر على توفير الاحتياجات الأخرى⁽⁹¹⁾، وتحد بالتالي من قدرة الحكومة على تقديم خدماتها الأساسية تجاه المواطن والمؤسسات وتنمية المشاريع، أو حتى استحداث مشاريع جديدة، أو تقديم وظائف في ظل تنامي نسبة البطالة والتضخم والفقر.

لذا بات المواطن الأردني يتأثر من تزايد حجم المديونية كونها أخذت تؤثر على حياته العامة خاصة في ظل زيادة نسبة الضرائب التي تسعى الحكومة المحافظة على نهجها في هذا المجال لتأمين سداد المديونية وتخفيض عجز الموازنة. كما أن توجه الحكومة في السنوات الأخيرة لتخفيض المديونية الخارجية على حساب الاقتراض الداخلي وتمويل العجز العام، سيكون له مردود سلبي، لان في المديونية الخارجية لا يمكن اللجوء وبشكل مستمر إلى الجدولة وشراء الديون ومبادلتها والحصول على خصم عليها، وسيؤدي ذلك إلى نتائج سلبية على استقرار

الاقتصاد الأردني، وسيؤدي بالضرورة إلى اللجوء إلى طبع النقود الورقية دون الأخذ بالأسلوب المالي الموضوعي، مما ينتج عنه ضغوطات تضخمية تهدد رصيد استقرار دخول المواطنين الأردنيين والعملة الوطنية.

5. الشفافية:

لقد تراجع مستوى الشفافية - نتيجة ظهور حالات فساد- وصار الأردن في المرتبة (50) من بين (178) دولة شملها التقرير الصادر عن منظمة الشفافية الدولية الصادر عام 2010، علماً أن الأردن كان بالمرتبة (47) عام 2009، وحافظ على ترتيبه الدولة الخامسة بين الدول العربية⁽⁹²⁾ {أنظر الجدول (8-1)}.

الجدول (8-1): يبين مرتبة الأردن في مستوى الشفافية على مستوى العالم ومرتبته على مستوى الدول العربية.

المرتبة العربية	المرتبة العالمية	الدولة	التسلسل
1	19	قطر	1
2	28	الإمارات العربية المتحدة	2
3	41	سلطنة عُمان	3
4	48	مملكة البحرين	4
5	50	الأردن والسعودية	5
7	54	الكويت	6
8	59	تونس	7
9	85	المغرب	8
10	91	جيبوتي	9
11	98	مصر	10
12	105	الجزائر	11
13	127	سوريا ولبنان	12
15	146	ليبيا واليمن	13
17	172	السودان	14
18	175	العراق	15
19	178	الصومال	16

ملاحظة: الدول العربية غير المبينة لم يشملها التقرير.

*المصدر: تم إعداد الجدول بناءً على التقرير التحليلي المعد من قبل تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2010 والمنشور على موقع المركز العربي للدراسات المستقبلية.

الجدول (9-1): يبين ترتيب الأردن ومعدلاته لمؤشر مدركات الفساد من عام 2000-2010.*

السنة	الترتيب مجموع الدول	المعدل / القيمة
2000	90 39	4.6
2001	91 37	4.9
2002	102 40	4.5
2003	133 43	4.6
2004	145 37	3.5
2005	158 37	5.7
2006	163 40	5.3
2007	179 53	4.7
2008	180 47	5.1
2009	180 49	5.0
2010	185 50	4.7

*المصدر: تقرير منظمة الشفافية الدولية لعام 2010.

ومن الجدير بالذكر، وحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية فإن مستوى شفافية القطاعين العام والخاص أقل من المتوسط، كون مجموع نقاط الأردن على مؤشر مدركات الفساد العام لعام 2010 بلغ معدله (4.7) من (10) (إن يعد البلد خالياً من الفساد إذا حصل على (10)، ويعد بلداً يتفشى فيه الفساد إذا حصل على (صفر)).⁽⁹³⁾

وأخيراً، لا بد من استعراض الآثار الرئيسية المرتبة على الاقتصاد الأردني نتيجة زيادة تراجع مستوى معدل الشفافية:

1. إعاقة النمو الاقتصادي: حيث يتأثر النمو الاقتصادي في الأردن من جراء الفساد من خلال عدة قنوات أساسية تتمثل بما يلي⁽⁹⁴⁾:-

أ- تخفيض الاستثمار: كون شفافية التعامل بين الدول والمؤسسات ومن ثم الأفراد لها علاقة ارتباطيه مع قوة نمو حجم الاستثمار، في المقابل فإن غياب الشفافية وزيادة بؤر الفساد وأشكاله خاصة عند المستفيدين على حساب مكونات الدولة، يؤثر بالتالي على قوة المستثمر لإقامة المشاريع الإنتاجية والخدمات خاصة عندما ينتاب المستثمر بأن المشاريع الاستثمارية القائمة يواجهها مستقبل الغموض وعدم الأمان والاستقرار بسبب تنامي ظواهر الفساد المختلفة، وهذا من شأنه أن يؤثر على حجم الاستثمار ومن ثم على النمو الاقتصادي للدولة.

ب- سوء استخدام الكفاءات: على اعتبار أن أشكال الفساد تقوم على المحسوبية التي من شأنها الأخذ بالتعيين عن طريق (الواسطة) وليس الكفاءة من جانب، ومن جانب آخر، عند إساءة

استخدام المهارات والكفاءات المتعلمة في مواقع لا تتلاءم مع الدفع بالفكر والعمل الاقتصادي البناء والمنتج للمصلحة العامة.

ت- تشويه هيكل الإنفاق الحكومي: حيث قد يلجأ عدد من المسؤولين الحكوميين الذين لا يحرصون على المصلحة العامة إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو نشاطات غير منتجة أو أقل أولوية بغرض المنافع الشخصية، بدلاً من توجيه النشاطات الإنتاجية لتكون مفيدة اجتماعياً وبالتالي لمصلحة الدولة والأفراد.

ث- تخفيض فعالية المساعدات الدولية: كما يؤدي الفساد إلى تخفيض الفائدة من المساعدات التي تحصل عليها الدولة من الجهات الخارجية، خاصة عند استخدام هذه المساعدات في نشاطات غير منتجة أو إلى إنفاق حكومي لا يركز على إدارة رشيدة للأموال الواردة، وهذا من شأنه جعل العديد من الجهات التي تقدم المنح وأشكال المساعدات المالية والعينية الأخرى تتراجع عن تقديم مساعداتها للدولة أو تخفيض قيمتها، خاصة عندما تدرك بأن ما تقدمه للدولة لا يتوافق مع الأهداف المرسومة لتوظيف تلك المساعدات.

ج- التشجيع على التهرب الضريبي: حيث إن الفساد وما ينتج عنه من رشاوى وعدم تطبيق القوانين بعدالة يؤثر على تقليص الإيرادات الحكومية كونه يشجع المستثمرين على التهرب الضريبي، مما يضر بالتالي على مختلف جوانب التنمية الاقتصادية.

2. الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية:

إن من أهم القضايا التي باتت سمة عند مكونات الدولة الأردنية- وكما هي في الدولة العربية- غياب تأطير القيم القانونية والاجتماعية من قبل القائمين على المؤسسات العامة والخاصة تجاه تعاملهم مع أفراد المجتمع نتيجة الإخلال بمبدأي العدالة والمساواة، وهذا بمجمله يؤثر على الاستقرار المجتمعي كون جوهر العدالة يرتبط بمرتكز إعطاء كل ذي حق حقه وذلك وفقاً لمبدأ "تكافؤ الفرص" بين كافة المواطنين بغض النظر عن أية اعتبارات تتعلق بأوضاعهم ومراكزهم الاجتماعية والاقتصادية أو السياسية⁽⁹⁵⁾. كما يتجلى ذلك عند بروز ظاهرة "المحسوبية" التي تعطي الوظائف ومراكز القرار لأشخاص أخذوا مواقعهم بناء على معايير بعيدة عن النزاهة والشفافية وتكون على حساب الكفاءات وتنكر على الأفراد حقوقهم الأساسية، وتغذي بالتالي ثقافة التفرقة والتمييز وتؤدي إلى غياب الثقة بين المواطن والسلطات الرسمية، وتزرع في نفوسهم الكراهية والإحباط. بمعنى آخر، إن تأطير العدالة بمستوياتها الاجتماعية والسياسية والمؤسسية هي التي تكفل ضبط سلوك الأفراد وتضمن الممارسة العادلة في الأداء والواجبات، وتكون مرادفة لغايات وجود السلطة القضائية في العمل على سوية مكونات المجتمع والدولة في التقليل من الفوضى وعدم الاستقرار العام في الدولة.

إن الإخلال بمبدأ العدالة الاجتماعية في الأردن ظهر في عد مجالات رئيسية يتمثل أبرزها بتوريث المراكز السياسية والإدارية وفي المراكز الاقتصادية، مما نتج عنه زيادة في هوة تحقيق الرؤى الإصلاحية في المجالات كافة ذات العلاقة بأوجه التنمية المستدامة. كما أن البعد العشائري الذي أسهم بشكل معين في استقرار النظام السياسي، يوظف أحيانا بناء على توجهات السلطة السياسية والمؤسسات الأمنية، وتكون على حساب تأمين الخبرات والكفاءات والأولويات الموجودة عند مكونات الدولة الأردنية.⁽⁹⁶⁾

6. معدل النمو الاقتصادي:

حيث تراجع مستوى النمو الاقتصادي في الأردن في السنوات الأخيرة نتيجة الآثار التي ترتبت من السياسات الحكومية الأردنية من جانب، والوضع الاقتصادي العالمي الذي تأثرت به مجمل الدول خاصة النامية نتيجة الأزمة المالية العالمية والكساد الاقتصادي. حيث نلاحظ من الجدول (10-1) معدلات النمو الاقتصادي للأردن ودول منطقة (الاسكوا)، والمتوسط العام للنمو الاقتصادي عند دول مجلس التعاون الخليجي، واقتصاديات الدول الأكثر تنوعاً وذلك منذ عام 2001 وحتى نهاية عام 2010.

الجدول (10-1): يبين معدلات النمو الاقتصادي في الأردن مقارنة بدول منطقة (الاسكوا).*

الدولة	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الأردن	4.2	5.0	3.2	5.0	7.2	6.4	4.3	5.6	2.3	3.1
الإمارات العربية المتحدة	3.46	1.79	5.0	4.0	4.6	5.3	7.6	6.8	5.3	4.2
عمان	4.2	3.2	4.1	3.8	3.1	4.6	5.1	5.2	5.4	5.1
قطر	7.51	1.7	2.5	3.6	3.8	4.2	8.23	8.3	7.2	7.1
الكويت	0.64	0.38	6.0	3.0	3.3	3.4	5.4	6.2	6.3	7.1
السعودية	1.31	0.65	6.36	2.3	3.6	4.2	4.9	5.6	2.8	3.7
سوريا	3.37	3.23	1.0	2.7	3.1	3.3	3.4	4.5	5.4	7.5
لبنان										
مصر	1.4	2.0	3.0	2.50	4.1	5.2	7.6	9.3	9.0	5.1
اليمن	4.7	3.6	3.9	3.5	3.7	4.2	4.6	5.1	6.7	8.0
المتوسط العام عند: - دول مجلس التعاون الخليجي	2.34	0.40	5.81	3.05	3.7	3.8	4.1	5.2	2.4	3.1
- الاقتصاديات الأكثر تنوعا	3.17	3.15	3.14	3.54	3.62	3.9	4.2	3.9	3.7	3.3
- منطقة الاسكوا	2.60	1.25	4.96	3.20	3.6	4.3	4.1	3.41	3.67	3.8

المصدر: تقرير اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لدول غرب آسيا (الاسكوا) لعام 2010.

الخاتمة [نتائج، اختبار الفرضيات، توصيات]:

I. النتائج:

من خلال ما قدمته الدراسة في مباحثها الرئيسية وعناوينها الجزئية - بناءً على المشكلة البحثية وما استعرضته من أهداف وتساؤلات- تخلص الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات الرئيسية التالية:

أولاً: فيما يتعلق بدعوات الإصلاح وإشكالية العلاقة مع السياسات الحكومية:

1. على الرغم من التغيير في مواقع صنع القرار في إلا أن عامل "التوريث السياسي" ما زال سمة واضحة عند تشكيل الحكومات الأردنية، وأثر ذلك على تغييب العدالة الاجتماعية وتضييق مجالات المشاركة السياسية أمام الكفاءات الأردنية، مما أدى إلى تغييب عامل الثقة المجتمعي تجاه النظام السياسي.
2. إن المجالس التشريعية التي جاءت خلال فترة حدود الدراسة، قامت على قوانين انتخابية مؤقتة شرعت من قبل السلطة التنفيذية وليس من قبل السلطة التشريعية.
3. إن نسب التصويت الشعبي في انتخاب المجالس النيابية والبلدية باتت متدنية مقارنة بالسنوات السابقة، مما يؤكد تراجع الرضا المجتمعي عن السياسات الحكومية وهي بمثابة نتيجة سببية في تنامي مطالب الإصلاح السياسي في الأردن.
4. إن تكريس الحكومة للأخذ بمبدأ "الصوت الواحد" في الانتخابات أدى إلى تشكيك المجتمع الأردني بنوايا الحكومة وإنها ذات دور سلبي في مستلزمات مسيرة الإصلاح السياسي وخاصة فيما يتعلق بمؤسسات المجتمع المدني وخاصة الأحزاب.
5. على الرغم من صدور قوانين متعلقة بتقويم أفضل للحريات الإعلامية، إلا أن الممارسات التي تقوم بها السلطة التنفيذية ما زالت تعمل على احتواء وسائل الإعلام ومواجهة الحريات العامة التي تنتقد العمل الحكومي.
6. إن تنامي الظواهر الاجتماعية ذات العلاقة بالجريمة وظاهرة الطلاق لها علاقة بالظروف الاقتصادية كالبطالة والفقر والتي تمخضت عن تراجع مستوى الأداء الحكومي في وضع سياسات عملية وممارسة تؤدي إلى رفع مستوى النمو الاقتصادي.

ثانياً: السياسات الحكومية والاستقرار السياسي:

1. هناك عدة عوامل أساسية أسهمت في تنامي مطالب الإصلاح في الأردن، يتمثل أبرزها بتأثر المجتمع الأردني بالأحداث التي قامت بها عدد من شعوب المنطقة العربية التي واجهت الأنظمة السياسية نتيجة شعورها بتعسف النظام واستحواذ الحكومة على مقومات الأفراد

والمؤسسات. إضافة إلى توفر مساحة واضحة من خطوات الإصلاح التي تزامنت مع توفر النضج السياسي لدى شريحة واسعة من أبناء المجتمع الأردني عززها توفر وسائل التنشئة السياسية.

2. يوجد العديد من التحديات التي تحول دون تأثير أمثل لرؤى الإصلاح التي تحملها القوى المجتمعية في مواجهة مراوغة السلطة التنفيذية، يكمن أهمها في فقدان التيارات الإصلاحية للقدرة على تجميع وجهات النظر المطالبة بالإصلاح، ودون حملها لبرنامج توافقي لوضع الحلول الأولية للقضايا، وأنها توقفت عند النقد والأخذ بالنهج النظري بعيداً عن كيفية توظيف المساعي نحو تحقيق الأهداف.

3. غياب النخبة الهرمية القادرة على بلورة أمثل لقيادة مطالب شرائح المجتمع، علماً أن الحراك المجتمعي السياسي المؤثر لا بد أن ينطلق من النخبة المثقفة والقادرة على فهم الواقع ومستلزمات التعامل مع خطط المستقبل.

ثالثاً: السياسات الحكومية والاستقرار الاقتصادي:

1. أدى نهج السلطة العامة في الأخذ المتسرع بالخصخصة إلى زيادة نسبة البطالة والفقر والتضخم نتيجة غياب الدور الحكومي اللازم والمتعلق بالرقابة، وأدت التشريعات الاقتصادية الجديدة إلى زيادة في نوع الضريبة ومعدلاتها مما أثر على قدرة المستهلكين خاصة من الطبقة الوسطى والطبقة الفقيرة.

2. أدت السياسات الحكومية وغياب دور الرقابة اللازم إلى زيادة في عجز الموازنة العامة للدولة من جانب، وزيادة سنوية واضحة للمديونية العامة.

3. بينت الدراسة وجود تراجع ملموس في مستوى الشفافية نتيجة ظهور حالات فساد.

4. كما بينت الدراسة وجود تراجع واضح في معدل النمو الاقتصادي نتيجة تراجع المشاريع الاستثمارية وسوء استخدام الكفاءات وتشويهه في هيكل الإنفاق الحكومي.

II. اختبار فرضيات الدراسة:

بالرجوع إلى الفرضيات التي قامت عليها المشكلة البحثية، والمبينة ضمن الإطار العام للدراسة وبالتالي ما قدمته الدراسة من تحليل في مجمل المباحث، تخلص الدراسة إلى ما يلي:

1. يوجد علاقة سلبية بين أداء السلطة التنفيذية والقيام بواجباتها الإصلاحية من جهة، وبين الرضا المجتمعي مما أدى إلى تنامي المطالب المجتمعية العامة من جهة أخرى.

2. يوجد علاقة طردية بين ضعف السياسات الاقتصادية الحكومية وبين زيادة معدلات البطالة والتضخم وزيادة حجم المديونية العامة وزيادة الفساد وتراجع معدل النمو الاقتصادي.

3. يوجد علاقة سلبية بين دور الحكومة وأثر سياساتها المتعلقة بالإصلاح السياسي والإعلامي وبين تدشين علاقة شراكة وتعاون مع القوى السياسية المجتمعية.

III. توصيات الدراسة:

1. إن إشكالية العلاقة بين المجتمع الأردني والسلطة السياسية ترجع إلى اتساع الفجوة في الثقة المتبادلة، وإن القوى المجتمعية تبرر انعدام ثقتها أنها ظهرت نتيجة مخرجات السياسات العامة السلبية التي انفردت بها السلطة السياسية ممثلة بالسلطة التنفيذية فيما ابتعدت بكل وضوح عن إقامة جسور حقيقية من التواصل والتعاون مع الكفاءات التي تهتم بالصالح العام، وإن الحكومة نفسها لها دور فاعل في نوعية المجلس التشريعي الذي لا يعبر عن آمال شريحة واسعة من المجتمع الأردني. لذا توصي الدراسات بإعادة النظر في إيجاد آلية جديدة عند اختيار أفراد الحكومة، وإيجاد آليات قانونية وعملية للحد من توغل السلطة التنفيذية والأجهزة الأمنية في عملية رسم التشريعات الانتخابية أو عند الانتخابات النيابية والبلدية.
2. إن التيارات الفكرية والحزبية في الأردن ما زالت دون المستوى القادر على صياغة برامج توافقية، وأنها بقيت خلال المرحلة الماضية عند مرحلة الانتقاد للسلطة دون أن تقدم مشاريع عملية، وذلك لأن النخب المجتمعية ما زالت غير مترابطة في صياغة وجهات نظر موحدة، مما جعلها ليست بمستوى التأثير اللازم لمواجهة سياسات السلطة التنفيذية وإجراءاتها تجاه المسائل الإصلاحية المطلوبة. وهنا توصي الدراسة بحاجة هذه القوى الإصلاحية المجتمعية إلى التنظيم ودورية التلاقي من خلال عقد مؤتمر وطني عام لتلقي عنده التيارات الإصلاحية لصياغة برامجها التوافقية والقادرة بذلك على جعل السلطة العامة ملزمة وعلى الدوام بالأخذ بالرؤى المجتمعية، كون النظام السياسي بالتالي وجد لخدمة أفراد الدولة والمؤسسات والحرص على المصلحة العامة.
3. إن تعزيز الحياة الحزبية يحتاج إلى صياغة قانون "أحزاب" وقانون "انتخاب" يصدر كأسس تشريعية تشارك فيه الجهات الرسمية المعينة جنباً إلى جنب مع القوى السياسية المجتمعية وبشكل توافقي يضمن الحراك السياسي في مستواه الرفيع الذي يقود بجعل الأمة مصدرًا للسلطات ويكرس العمل المبرمج وضمن دولة القانون والمؤسسات.
4. إن الإصلاح بجوانبه المتعددة لا بد أن يرتبط بحماية السلطة القضائية في الأردن وتعزيز دورها من خلال بنى تشريعية جديدة تحفظ عدم تدخل الحكومة وكافة المستفيدين، لتكون العدالة عنوان الحقوق والواجبات، وأن لا تعطى أية جهة صلاحية لتخفيض الأحكام الصادرة عن القضاء كون ذلك يخل بنزاهة العدالة والمساواة في المجتمع.

5. إن التراكمات السلبية التي ظهرت من نتائج السياسات الحكومية المتعلقة بالقطاع الاقتصادي- خاصة في تزايد حجم المديونية، وتراجع مؤشر الشفافية في السنوات الأخيرة- تستدعي مراجعة الأسباب التي أدت لتفاقمها، ويكون ذلك بتكوين لجنة مختصة ومحصنة من التدخل أو التأثير لتقديم بياناتها للسلطة التشريعية والقضائية معاً لمحاسبة المسؤولين عن الاختلالات التي أثرت بصورة مباشرة على مكونات الدولة.
6. العمل على مراجعة وسائل التنشئة المجتمعية، وتأسيس وسائل وأدوات تعليمية و تثقيفية بمفهوم القيم البناءة التي تجعل لدى الأفراد رقابة ذاتية في احترام الحقوق والواجبات بمختلف أنواعها ومستوياتها، وتستمد قانون الدولة في تأمين متطلبات الشفافية ومحاربة الفوضى والوصول إلى دولة الاستقرار العام ضمن دولة الحداثة.
7. السعي لإيجاد فرص العمل الكافية للكفاءات والخبرات الأردنية، مما يقلل من نسب البطالة والفقر، وذلك من خلال تشجيع وتسهيل إنشاء الشركات الإنتاجية، وتوفير القروض الحسنة للمواطنين، وتخفيف الأعباء الحركية والضريبة المختلفة لمساعدة الإنتاج الوطني، على اعتبار أن خدمة الدولة وأفرادها ومؤسساتها يبقى أسمى من ضوابط العمل مع منظمة التجارة العالمية.
8. العمل على محاربة الفساد والمحسوبية في مؤسسات الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وإصلاح النظام الضريبي بهدف الحد من التهرب الضريبي، وتخفيف العبء الضريبي عن ذوي الدخل المحدود.

Calls for Reform in Jordan and the Problematic Relationship with Government Policies *Indicators of Political and Economic Stability: an Analytical Study (2001-2010)*

Mohammad Mogdad, *Bayt Al-Hekmah (House of Wisdom), Al al-Bayt University, Mafrqa, Jordan.*

Abstract

Study characterizes the calls for reform in Jordan in the light of the demands reform and the factors that have contributed to strengthen and challenges faced by the theory and the conditions for processing. The study also shows the nature of government policies practiced by the executive branch over the past decade in both the political and economic repercussions which have affected the general community satisfaction.

To illustrate the employment of the most prominent indicators of political stability and economic stability to determine what practices and procedures carried out by executive authority and influenced thereby to the policy community in various areas of life, especially when the forces of the political movement of the hand, and on the economic aspects of the state and individuals represented by inflation, unemployment and increase the size of public debt and the rate of economic growth and transparency of the other hand.

The study stands on the hypothesis that "There is correlation between the outputs of policies and measures taken by the executive branch and the growing demands of the Reform community in Jordan". Therefore, the use of both Descriptive and analytical approach and Statistical approach for the diagnosis of the reality that led to the growing calls for reform as a result of the negative effects of government policies and procedures related to the political and economic sides.

Finally, the study found a number of conclusions and recommendations is that the most important government policies directly related to the growing demands in the community, the legacy of negative results on the reality of the components of the Jordanian state. And the cooperation has always been with the community through the currents and forces in policy-making and effective partnership in the implementation are the best bet to reduce their impact on the current stage and future.

Key Words: Reform, the Elite, Political Stability, Economic Stability.

وقبل في 2012/7/29

قدم البحث للنشر في 2011/12/28

الهوامش:

1. المغيربي، محمد. " الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي ". المركز العالمي للدراسات، طرابلس، ليبيا، 2005. ص12.
2. Lipset, S."Some Social Requisites of Democracy: Economic Development and Political Legitimacy". American Political Science Review, 53, 1959.PP76-77.
3. Cutright, P."National Political Development: Measurement and Analysis". American Sociological Review,28,1963.PP258-259
4. Grossman."Proprietary Public Finance, Political Competition and Regulation ".IMF ".IMF Seminar Series, No.8. 1988.P18.
5. Rustow, D."Transition to Democracy: Toward A Dynamic Model". Comparative Political, No.2, 1970.PP330-356.
6. المغيربي، محمد. المرجع السابق، ص 14.
7. الأنصاري، محمد. " الفكر العربي وصراع الأضداد ". المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، لبنان، 1999. ص 232.
8. الحجوي، حسن. " الفكر الديمقراطي وإشكالية الديمقراطية في المجتمعات المعاصرة ". مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، المغرب، 1995. ص 17.
9. Bottomore, Tom. "Elite and Society". Rutledge press, NY, New York, U.S.A, 1993. P23
10. Burton, Michael. "Elite Transformation and the Democratic Regime" Cambridge University Press, U.K, 1992. P46.
11. Przeworski, Adam."Democracy and Economic Development". Edward D.Mansfield and Richard Sisson, Ohio State University Press, U.S.A, , 2005.PP17-18.
12. سليمان، رائد. " الاستقرار السياسي ومؤشراته ". الحوار المتمدن، العدد (2592)، 2009/3/21.
13. Helpman, Elhanan."The Mystery of Economic Growth". Harvard University Press, Cambridge, UK, 2004.P43.
14. Olson, Mancur. "Big Bill left on the Sidewalk: Why Some Nations are Rich and Other Poor". Journal of Economic Perspectives, Vol.10, No(2) Spring 1996. PP13-23.
15. الكتوت، فهمي. وإبراهيم حجازين. " الإصلاح بين الليبراليين والديمقراطيين ". العرب اليوم، العدد (3457)، 22 / آب / 2005.

16. أبو عبيد، رائد. " الإصلاح السياسي في الأردن بين المطالب الشعبية والإرادة السياسية". مجلة دراسات شرق أوسطية، العدد، 56، المجلد (15)، عمان، الأردن، 2011.
17. Alissa, Sufyan. "Rethinking Economic Reform in Jordan: Confronting Socioeconomic Realities". Carnegie Endowment for International Peace, Washington DC, 2007.PP43-47.
18. المقداد، محمد. "دعوات الإصلاح في الأردن:المطالب والتحديات"، مركز الرأي للدراسات،جريدة الرأي العدد(14809) عمان، الأردن،3-أيار-2011.ص36
19. المقداد،محمد.المرجع السابق،ص36.
- كذلك انظر: ناغرووكيوفيتس، آنا. "تحديات الإصلاح الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا". مركز المشروعات الدولية الخاصة (CIPE) جامعة جورج تاون، واشنطن، 2008.ص8
20. شقير، خوليا. "الإصلاح الوهمي: الاستقرار الأردني العنيد". مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، واشنطن، الولايات المتحدة، 2006.
21. الجابري، محمد عابد. " الكتلة التاريخية وأولوية الثقافي". مجلة الاتحاد، العدد (18)، أيار، 2004. ص ص 8-11.
22. المقداد،محمد."الثقافة السياسية المجتمعية ومستلزمات الإصلاح في الوطن العربي".مركز الراي للدراسات،عمان،الأردن،2011.ص22
23. الخطيب، جمال وآخرون. " حالة الحريات الإعلامية في الأردن 2006". مركز حماية وحرية الصحفيين، 2007. ص ص 111،93،67.
24. المقداد،محمد."الثقافة السياسية المجتمعية ومستلزمات الإصلاح في الوطن العربي".مرجع سابق،ص22.
25. غصيب، همام. هاشم، كايد. (تحرير). " المواطنة في الوطن العربي". منتدى الفكر العربي، سلسلة الحوارات العربية، عمان، الأردن، 2010. ص32.
26. Susser, Asher. "Jordan: Preserving Domestic Order in a Setting of Regional Turmoil". Crown Center for Middle East studies, Brandeis University, Massachusetts, U.S.A, 2008. PP12-16.
27. كاروترز، توماس وآخرون (تحرير). "سراب الديمقراطية في الشرق الأوسط". مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، الولايات المتحدة، 2002.
28. المقداد،محمد. "دعوات الإصلاح في الأردن:المطالب والتحديات".مرجع سابق،ص32.

- كذلك انظر: محفوظ، محمد. " الإصلاح السياسي والوحدة الوطنية". المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، 2004. ص ص 99، 112، 115.
29. Kwan, Chi H. "Social Stability ad the key to Sustainable Growth: Transition to Democracy and a System in line with International Norms Needed". Japan Center for Economic Research, Tokyo, Japan, 2008.P3.
30. الكنعاني، عادل. "السلطة السياسية ودورها في تحقيق الاستقرار الاجتماعي والسياسي في المجتمع": دراسة ميدانية". جامعة بغداد، العراق، 2007.
31. مهنا، كامل. "معوقات الحوار على صعيد الهيئات الأهلية والدولة، وسبل تعزيز مشاركة الهيئات الأهلية في رسم السياسات العامة". جامعة نيويورك، الباني، الولايات المتحدة، 2003.
32. Svetlik, Michael. "Next steps for Electoral Reform in Jordan". International Foundation for Electoral Systems, Washington DC, 2011.
33. الغزالي، أسامة. " الإصلاح من الداخل". مجلة السياسة الدولية، العدد (156)، المجلد (29)، نيسان، 2004. ص ص 33، 65.
34. هلال، علي الدين " أزمة الفكر الليبرالي في الوطن العربي". مجلة عالم الفكر، مجلد (26) عدد (3)، آذار 1998. ص ص 109-129.
35. النابلسي، شاكر. " العرب بين تحديات العصر وعوائق التغيير". إيلاف، لندن، المملكة المتحدة، 2005. ص3
36. Moussa, Ziad. "Local Authorities Partnership in the Mediterranean Programs". Transect Project Management, (EUROMED), Nov,2010.PP36-38
37. Choucair, Julia. "Illusive Reform: Jordan's Stubborn Stability". Carnegie Endowment for International Peace, Washington DC, 2006.PP83-85.
38. Jarrah, Sameer. "Civil Society and Public Freedom in Jordan: the Path of Democratic Reform". The Sabah Center of Middle East Policy at the Brookings Center, working paper, No.3, 2009.
39. اوتاوي، ماريانا. شقير، خوليا " الإصلاح السياسي في العالم العربي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، الولايات المتحدة، 2008.
40. A Cemoglu, Daron. Robinson, James A. "A Theory of Political Transitions". American Economic Review, Vo. (91), No (4), 2001. PP938-963.

41. الصفار، حسن. "الاستقرار السياسي والاجتماعي". الدار العربية للعلوم، بيروت، لبنان، 2005.
42. شطناوي، فيصل. "الرقابة على مشروعية القوانين المؤقتة". مجلة المنارة، جامعة ال البيت، الأردن، المجلد، 13، العدد (8)، 2007.
43. Kwan, Chi H. Ibid, P4
44. Freer, Courtney. Kubinec, R. Tatum. "The Struggle for Reform in Jordan: Elites, Non-Elites and Fashion Café". The institute for Middle East Studies, George Washington University, Washington, Dc, 2010. P63.
45. North, Douglass. Wallace, John. "Violence and Social Orders: A Conceptual Frame Work for Interpreting Recorded Human History". Cambridge University Press, U.K, 2009. PP88-89.
46. الزعبي، خالد. "الرقابة على دستورية القوانين في قوانين محكمة العدل العليا والمحاكم النظامية في الأردن". المركز العربي للخدمات الطلابية، عمان، 1993. ص 43.
47. Political Instability Index: Vulnerability to Social and Political Unrest. The Economist, Economist Intelligence Unite limited, Washington Dc, March, 2009. P11.
48. انظر: الدستور الأردني، الفقرة الثالثة من المادة (34) والمعدلة بتاريخ 10-11-1974، الجريدة الرسمية، العدد (2523). كذلك انظر: المراقب البرلماني. " تاريخ مجلس النواب: " الحياة النيابية الأردنية " . موقع مجلس النواب الأردني، تشرين ثاني، 2007.
49. انظر: الدستور الأردني، الفقرة الأولى والثانية من المادة (74)، المعدلة بتاريخ 1-10-2011، الجريدة الرسمية، العدد (5117). كذلك أنظر: مركز الرأي للدراسات. " العلاقة بين مجلس النواب والحكومة: إطار الشراكة الفاعلة ومعلومات العمل " . جريدة الرأي الأردنية، عمان، الأردن، تشرين أول، 2011.
50. فراج، مصطفى. " الدستور الأردني الجديد بتعديلاته لعام 2011 " . منشورات قانونية، عمان، الأردن، 2011. ص 5
51. سليمان، رائد. " الاستقرار السياسي ومؤشراته " . الحوار المتمدن، صحيفة الكترونية، العدد (2592)، 2009/21/3.
52. Ulla, Lehmijoki. Palokangas, Tapio. "Political Instability, Gender Discrimination". European Journal of Political Economy, Vol. (23), No(2), 2007. PP397-415.
53. Anti-Corruption: The Role of Civil Society in Strengthening". Arab Archives Institute, Amman, Jordan, 2009. PP2-5.

54. Busse, Matthias. Hefeker, Carsten. "Political Risk, Institutions and foreign Direct Investment" *European Journal of political Economy*, Vol.(23), No(2), 2007.PP397-415.
55. Choucair, Julia. Ibid, P115.
56. محيسن، هناء. "الحكومات النيابية". مركز الرأي للدراسات، جريدة الرأي الأردنية، عمان، الأردن، 2011. ص34.
57. محيسن، هناء. المرجع السابق، ص34.
58. *Municipal Elections in Jordan*: Jordan Center for Social Research, Amman, Jordan, 2007. P7.
59. أبو عبيد، رائد. مرجع سابق، ص 33.
60. Ibid, P3.
61. الدويكات، قاسم. " دور الانتماءات العشائرية والإقليمية في الانتخابات النيابية الأردنية". مجلة جامعة أم القرى للعلوم التربوية والاجتماعية، المجلد(16)، العدد (2)، 2004. ص45.
62. الصبح، رياض. "الأحزاب الإسلامية الأردنية وأثرها على الحياة الاجتماعية والسياسية". مركز الريادة للمعلومات والدراسات، سلسلة دراسات (3)، عمان، الأردن، 2008. ص ص 43،54.
63. Ulla, Lehmijoki. Ibid, 437.
64. *Building Democracy in Jordan*. Jordan Society Center for Human Rights, Amman, Jordan, 2003.
65. العزام، عبد المجيد. كاتب، هاديا. " اتجاهات الأردنيين نحو الأداء الإعلامي: دراسة استطلاعية". مجلة جامعة دمشق، المجلد (26)، العدد الثالث والرابع، 2010. ص ص 633-632.
66. العزام، عبدالمجيد. مرجع سابق، ص645.
67. شقير، يحيى. " وضع الإعلام في الأردن". المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، عمان،
68. شقير، يحيى. مرجع سابق. ص 33.
69. حالة الحريات الإعلامية في الأردن عام 2007، مركز حماية وحرية الصحفيين، عمان، الأردن، 2008، ص53-76.
70. المرجع نفسه، ص ص93-113.

71. الكيلاني، سائدة. "حرية الصحافة في الأردن". مركز الارشيف العربي، عمان، الأردن، 2001، ص29.
72. أبو وندي، عناد: "الأحزاب السياسية الأردنية: نشأة وتطور الأحزاب الأردنية". الحوار المتمدن، العدد (2674)، 2009/11/6.
73. أبو وندي، عناد. مرجع سابق، ص5.
74. الصبح، رياض. مرجع سابق، ص47.
75. Barsalou, Judy. "Islamists at the Ballot Box: Findings from Egypt, Jordan, Kuwait Turkey". United state of Peace, Washington, Dc, 2005.PP5-7.
76. أبو بكر، ثامر. "قراءة في الانتخابات الأردنية لعام 2003". مركز جنين للدراسات الاستراتيجية، عمان، الأردن، 2003، ص ص2-4.
77. زيدان، ليث. "التجربة الأردنية في التحول الديمقراطي". الحوار المتمدن، العدد (1968) تاريخ 2007-7-6 ص 6
78. النعيمي، ايمان. حقي، هدى. "دور مؤسسات المجتمع المدني في المساهمة باستثمار الهيئة الديمقراطية، معهد الملكة زين الشرف التنموي، عمان، الأردن، 2007، ص14-17.
79. زيدان، ليث. المرجع السابق، ص7.
- كذلك أنظر: السيد، مصطفى. "المجتمع المدني في الوطن العربي". مكتبة الإسكندرية، مصر، 2004، ص7.
80. المرجع نفسه، ص15.
81. عوض، أحمد. "النقابات العمالية الأردنية والتحويلات الاقتصادية والاجتماعية". مركز القدس للدراسات السياسية، عمان، الأردن، 2008، ص66.
82. العطيّات، سمر. "دليل الدراسات والبحوث ذات العلاقة بالأسرة الأردنية"، المجلس الوطني لشؤون الأسرة، سلسلة مطبوعات الأسرة، المجلد الأول، 2007، ص ص 91-96.
83. عصام، سليمان. "قوانين الجمعيات والأحزاب والنقابات العمالية: دراسة مقارنة". المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، بيروت، لبنان، 2007، ص28.
84. عوض، أحمد. المرجع السابق، ص78.
85. العطيّات، سمر. "التشغيل وحقوق العمل في البلدان العربية المتوسطة والشراكة الأوروبية متوسطة". المنتدى النقابي الأورومتوسطي، 2008، ص81-82.
86. Economic Impact Assessment of the (NAFITH) Truck control systems in Jordan. NATHAN Associates Inc, Washington, 88, Ibid, P29.

87. Ibid, P29.
88. Abu-Hamoud, Hassan. "Corruption and its Socio-Economic Reflections". Journal of Damascus University, Vol.(8), 2008. PP33-38.
89. Harrigan Jane. El-said, Hammed. "Aid and Power in the Arab world: IMF and world Based Lending in the Middle East and North Africa" Palgrave, Macmillan, New York, U.S.A, 2009. PP123-127.
90. Nazzal, Mary. "Economic Reform in Jordan: An Analysis of structural Adjustment and Qualified Industrial zones". Rowman & Little Field Publishers, Oxford, 2006. PP55-59.
91. Harrigan, Jane. Ibid, P133
92. الجاعوني، فريد. "دراسة إحصائية وصفية تحليلية لمؤشرات الفساد المالي والإداري وأثرها في مؤشر التنمية البشرية: دراسة تطبيقية على واقع البلدية العربية". مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد (25)، العدد الثاني، 2009. ص ص 98-99.
93. الجاعوني، فريد. المرجع السابق، ص98.
94. Carroll, Katherine B. "Business as Usual? Economic Reform in Jordan" Lexington Books, Lankan, MD, London, 2003. P88.
95. Musher, Marwar. "A Decode of struggling Reform Efforts in Jordan". The Resilience of the Reinter system". Carnegies Endowment for international peace, Washington, Dc, 2011. P48.
96. شتيوي، موسى. "تقييم وطني لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إصلاح القطاع العام في الأردن". المركز الأردني للبحوث الاجتماعية، عمان، الأردن، 2007. ص ص 33-34.

الفقر والتمرد في الشعر العباسي إلى نهاية القرن الرابع الهجري

ياسين عايش خليل*

ملخص

يهدف هذا البحث إلى استجلاء أثر الفقر في الرؤية وفي التشكيل الفني في أشعار طائفة من الشعراء العباسيين ممن عاشوا في القرون الهجرية الثلاثة الأولى من عمر الدولة العباسية مع التركيز الخاص على بيان فعل الفقر في تمرد هؤلاء الشعراء، وانتقادهم لسلطة الخلفاء والأمراء والأثرياء، والكشف عن بعض مظاهر تجاوزهم مبادئ الدين، وقيم المجتمع العربي الإسلامي وأعرافه القارة، كما يكشف عن خصوصية لغتهم ومعجمهم الشعري، وعن خصائص أساليبهم وصورهم الشعرية التي يمتحنون فيها من بيئتهم وظروف عيشهم.

المقدمة:

تسعى هذه الدراسة إلى رصد ظاهرة الفقر في الشعر العربي في القرون الهجرية الثلاثة الأولى من عمر الدولة العباسية، وتبين أثر العوز في رؤية تلك الطائفة من الشعراء الشكائين وتشكيلها الفني في تلك الحقبة الزمنية من تاريخ الشعر العربي، كما ستبين عن أسباب سوقية لغتهم، وسوقية الكثير من تعبيراتهم دون الاستشهاد بهذه التعبيرات البذيئة ترفعا. وقد اتخذت لتحقيق هذه الغاية المنهج الوصفي التحليلي، لأنه المنهج الأنسب في مقاربة أشعار أولئك الشعراء، ودون أن تغفل الإفادة من الظروف التاريخية التي فجرت تلك الأشعار وما يشيع فيها من سخط وتمرد على ولاة الأمور ممن كان المال يجري في أيديهم من أثرياء غير مبالين ببؤس البائسين، ولا بحاجات المبدعين الذين طالتهم حُرقة الأدب.

ولعل أقدم دراسة عنيت بشعر بعض أولئك الشعراء المعوزين هي الدراسة التي كتبها الأستاذ حسين عطوان في كتابه (شعراء الشعب في العصر العباسي الأول) إذ وقف في كتابه هذا الذي نشره في عشر الستين من القرن العشرين على أسباب ظهور أدب الشكوى في العصر العباسي الأول، وعرف بخمسة من أولئك الشعراء المعوزين.

وقد جاءت دراستي هذه لتمتد فتنظر في شعر شعراء الأعصر العباسية الثلاثة الأولى، فعولت على المصادر الأمهات وهي: طبقات الشعراء لابن المعتز، وكتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني،

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2012.

* قسم اللغة العربية وآدابها، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

وكتاب الورقة لابن الجراح، وكتاب يتيمة الدهر للثعالبي، وكتاب شرح مقامات بديع الزمان الهمداني لمحمد محيي الدين عبد الحميد

العرض

من يقرأ ديوان الشعر العربي في العصر العباسي، وتراجم الشعراء العباسيين، سيجد تفاوتاً ملحوظاً في المستوى المعيشي بينهم، إذ سيقع على شعراء مكدودين محرومين كثيرين، كما سيقع على شعراء آخرين، ارتبطت أسبابهم بذوي الجاه والسلطان، ونجحوا في التودد إليهم بما دبجوا فيهم من مدائح، كانت محصلتها أن أخرجتهم من عوزهم وفقدهم، فغدوا ميسوري الحال، ومن هؤلاء أبو نواس، ومسلم بن الوليد، وأبو العتاهية، وأبو تمام والبحري.

وأما الطائفة الأولى فقد واجه شعراؤها قدرهم الاجتماعي البائس بالشكوى المريرة الناقدة حيناً، وبالسخرية العابثة والمجون حيناً ثانياً، وبالبله والتحامق وادعاء الجنون والتشطر حيناً ثالثاً. وذلك كله يصب في الرفض والتمرد والسخط على المجتمع الذي لم يرحم عوزهم وجوعهم، ولم يشفق على أطفالهم ونسائهم.

1 - أبو دلامة واصطناع أسلوب التهريج وسيلة للكسب

أبو دلامة، واسمه في الراجح من الروايات زَند بن الجون، شاعر كوفي أسود، وكان من موالي بني أسد، ويسلك في عداد مخضرمي الدولتين الأموية والعباسية، وأكثر أخباره مع المنصور والمهدي. ويتبين لمن يقرأ عن حياته⁽¹⁾ أنه كان يمارس دور المهرجين، مضحكي الملوك، لكن القراءة الداخلية لشعره تكشف عن عمق مأساته ومأساة أسرته، فاتخذ من مهارته في اصطناع التهريج وسيلة لكسب الرزق، والتعريض للماح بالسلطة. يقول في إحدى قصائده بين يدي المنصور سارداً قصته مع زوجته التي كانت تلح عليه بأن يسعى حثيثاً في طلب المال⁽²⁾

لا والذي يا أمير المؤمنين قضى	لك الخلافة في أسبابها الرُفَعُ
ما زلتُ أخلصها كسبي فتأكله	دونني ودون عيالي ثم تضطجعُ
شوهاءُ مشنأةُ في بطنها ثجلُ	وفي المفاصل من أوصالها فدعُ
ذكرتها بكتاب الله حرمتنا	ولم تكن بكتاب الله تنتفعُ
فاخرطمت ثم قالت وهي مُغضبةُ	أأنت تتلو كتاب الله يا لكعُ
اخرج لتبغ لنا مالاً ومزرعةُ	كما لجيراننا مالٌ ومزدرعُ
واخدعُ خليفتنا عنها بمسألةٍ	إن الخليفة للِسؤالِ يندعُ

وفي الخبر المصاحب للقصيدة نقرأ " فضحك المنصور، وقال: أرضوها عني بمئتي جريب عامرة ومئتي جريب غامرة... قال أبو دلامة: أنا أقطعك يا أمير المؤمنين، أربعة آلاف جريب غامرة فيما بين الحيرة والنجف، وإن شئتَ زدتكَ فضحك وقال: اجعلوها كلها عامرة⁽³⁾ .

ومع أن رائحة الوضع في هذا الخبر واضحة، إذ لا يعقل أن يمنح خليفة كالمنصور شاعراً هذا المقدار الضخم من المكافأة، فإن فيه مع ذلك دلالة على اقتدار أسلوب التهريج في تحقيق مأرب المهرجين على استنزال الجود من الحريصين، فالمال لا يتحصّل من هؤلاء إلا على نحو ما من ضروب المخاتلة، واصطناع الإضحاك، فاصطنع أبو دلامة هذه الحكاية الساخرة منه ومن زوجته التي كانت تأتي، فيما يقول، بعظم بطنها واسترخائه، على ما كان يكسبه زوجها من رزق، ثم لا تفتأ تحته على مزيد من الكسب، أسوة بجيرانهما، وخير من يحقق لأسرتها ما مرادها من المال، هو الخليفة الذي يسهل في رأبها خداعه. لقد قول الشاعر زوجته، وتقنع بقناعها، لينتقد، وليصل إلى مبتغاه في آن معاً.

ونجد أبا دلامة في شعر آخر ينعي على الشعراء سوء حالهم، وتردّي أوضاعهم المعيشية، ويرى أن النخاسين المتجربين بالإماء خير منهم، بل إنه يزجي للشعراء نصيحة بأن يدعوا نظم الشعر، وأن يشتغلوا نخاسين، فذلك أربح لهم وألذ، وإلا فإن معيشتهم ستظل مرة، يقول⁽⁴⁾:

إن كنتَ تبغي العيشَ حلواً صافياً	فالشعرَ أعزبه وكنْ نخاساً
تتل الطرائفَ من ظرافٍ نهد	يحدثن كلَّ عشيةٍ أعراساً
والربحُ فيما بين ذلك راهن	سمحاً ببيعك كنت أو مكاساً
دارت على الشعراء نوبة حُرْفَةٍ	فتجرعوا من بعد كأسٍ كاساً
وتسربلوا قمصَ الكساء وحاولوا	بالنخسِ كسباً يذهبُ الإفلاساً

إن في هذا الشعر إدانة صريحة صارخة لمجتمع كان يغمض أعينه عن رعاية المبدعين، وانتقاداً مبطناً للسلطة السياسية التي كانت تحوز المال، وفي أهرائها تدخر أموال الخراج، ويظل شعراؤها مع ذلك محارفين مفلسين، لا يكادون يجدون ما يغنيهم عن ابتذال النفس، وإراقة ماء الوجه على أعتاب ذوي المال والسلطان.

ونجد أبا دلامة يصطنع حيلة ثانية في تصيد العطاء من أبي جعفر المنصور ومن غيره، إذ يزعم بمهارة الإبداع والتخييل أن حاجاته غدت تتراءى له في مناماته، وأنه رآها في تلك الرؤى مقضية. يقول للمنصور في ثلاثة أبيات مركزة، قص له فيها رؤياه التي حملها رسالته وحاجاته مؤملاً أن تتحول من أحلام إلى واقع محسوس⁽⁵⁾.

رأيتك في المنام كسوتَ جلدي ثياباً جمّة وقضيتَ ديني
فكان بنفسجي الخرز فيها وساج ناعم فأتّم زيني
فصدّق يا فدتك النفس رؤيا رأتها في المنام كذاك عيني

ويقول في منامة ثانية في بيتين اثنين يزعم فيهما أنه وقف على بائع تمر: (6)

رأيتك أطمعتني في المنام قواصر من تمرّك البارحة
فأمّ العيال وصبيانها إلى الباب أعينهم طامحة

وسنجد الحديث عن الرؤيا في أشعار هذه الطائفة من هؤلاء الشعراء المعوزين الشكّانيين تتكرر، حتى غدت ظاهرة فارقة لها أسبابها وغاياتها، لكنها في المجلّم تشير إلى معاناة حقة كان يحياها هؤلاء الشعراء، وإلى سخطهم على مجتمعاتهم التي لم تحقق لهم العيش الكريم، فأخذوا يلتمون بما حرموا منه في اليقظة، فهل من بؤس هو أشد من أن يحلم المرء بأن يُطعمَ التمر في بلاد التمر، وأن تكون أعين صبيانها وأمّ عياله مشدودة بلهفة إلى الباب طامحين عودة معيّلهم إليهم بقواصر - أوعية - التمر، على ما في قوله (أم العيال وصبيانها) من مهارة في استرفاد الإشفاق؟

وسنلاحظ في أشعار أخرى أيضاً أن سمة الاختزال والتركيّز، ستكون من أبرز سمات هذه النتف، أو القطع الشعرية الرؤيوية، فهي تتواءم مع الأحلام في قصر مدتها، غير أنها تفارقها في وضوح رسالتها، وانكشاف خطابها.

واستغلّ أبو دلامة ما عرف عنه من "تهريج" وإضحاك في إظهار تمرّده على القيم الدينية، وعرض نفسه في صورة البرم الساخط على "قيود" الصلاة، و"أثقال" الحرمان بالصوم، والعناء من الجهاد ونصّبه ومخاطره، والحجّ والسفر المضني إلى مناسكه. وإذا صحّت نسبة هذا الشعر إلى أبي دلامة وأنه نظمه في عهد المنصور أو في عهد المهدي فالغريب أن يتجاوزا عن هذا المروق على الدين الذي يجأر به هذا الشاعر، بل كثيراً ما كانت مساءلتها له، وعقوبتها إياه، تنتهي بمشهد كوميدي ساخر، لا تتجاوز حدّ التعنيف الممزوج بالضحك، ولم يعرف عنه أنه أقيم عليه الحدّ، ولم يسجن غير مرة، والأمثلة على تجاوزه مبثوثة في سيرته في كتاب الأغاني، وفي طبقات ابن المعتز، وفي تاريخ بغداد، وفي الوافي بالوفيات، وفي ديوانه المجموع وفي مصادر أخرى كثيرة... وهو يضيف دوماً على أشعاره غير قليل من مهاراته في السخرية، فيحيل بهذه المهارة السخط عليه إلى الضحك منه، والرضا عنه. ومن ذلك مثلاً أن المنصور حمّله على الصلاة في مسجده، وتهدّده بالسجن إن لم يفعل، فلزم الصلاة في مسجد المنصور أياماً، ثم ضاق ذرعاً بما ألزم به، فكتب قصّته إلى المنصور يتدّمّر ويستعطف، قائلاً: (7)

أَلَمْ تَعْلَمَا أَنَّ الْخَلِيفَةَ لَزَنِي
أَصْلِي بِهِ الْأُولَى جَمِيعاً وَعَصْرُهَا
أَصْلِيهِمَا بِالكَرْهِ فِي غَيْرِ مَسْجِدِي
يَكْلَفُنِي مِنْ بَعْدِ مَا شَبِتَ خَطَةٌ
وَمَا ضَرَّهُ وَاللَّهُ يَغْفِرُ ذَنْبَهُ
بِمَسْجِدِهِ وَالْقَصْرِ مَالِي وَلِلْقَصْرِ
فَوَيْلِي مِنَ الْأُولَى وَوَيْلِي مِنَ الْعَصْرِ
فَمَالِي فِي الْأُولَى وَلَا الْعَصْرِ مِنْ أَجْرِ
يَحِطُ بِهَا عَنِي الثَّقِيلُ مِنَ الْوِزْرِ
لَوْ أَنَّ ذُنُوبَ الْعَالَمِينَ عَلَى ظَهْرِي

"فلما قرأ المنصور قصته ضحك، وأعفاه من الحضور معه، وأحلفه أن يصلي الصلاة في مسجد قبيلته"

ورويت القصيدة على منحنى آخر، فيها قول أبي دلالة إنه يفضل سماع الغناء ومعاقرة الخمر في "مسجده - خمارته" هو، على الصلاة في مسجد المنصور، ولو لم يكن المنصور بحاجة ماسة إلى هذا الشاعر لسمع منه ما يروح به عن نفسه، لما استبقاه يختلف إلى مجالسه، وكان بالضرورة له معه شأن آخر، أو لكان المنصور كان يسلكه في عداد من رفع عنه الحرج من المغفلين والحمقى، وإلا فكيف له أن يتجرأ فيقول:

فقد صدني عن مسجدٍ أُسْتَلَذَه
أَعْلَلُ فِيهِ بِالسَّمَاعِ وَبِالْخَمْرِ

ويتشكى أبو دلالة بسخريته التي ألفتها السلطة مما يلاقي من عنت قيام الليل في ليلة القدر حين يقول: (8)

يا ليلة القدر قد كسرتِ أرجلنا
لا بارك الله في خيرِ أوْمَلِه
يا ليلة القدر حقاً ما تُمنينا
في ليلةٍ بعد ما قُمْنَا ثلاثينا

وفي خبر طريف أن المنصور حبس أبا دلالة مع الدجاج بعد أن جاء به العسس إليه سكران، وحين أفاق من سكره كتب إلى المنصور رقعة قال فيها: (9)

أمير المؤمنين فدتك نفسي
أمن صفراء صافية المزاج
وقد طبخت بنار الله حتى
تهش لها القلوب وتشتيهيها
أقاد إلى السجون بغير جرم
ولو معهم حبست لكان سهلاً
وقد كانت تخبرني ذنوبي
على أنني وإن لاقيت شراً
علام حبستني وخرقت ساجي
كأن شعاعها لهب السراج
لقد صارت من النطف النضاج
إذا برزت ترقرق في الزجاج
كأني بعض عمال الخراج
ولكني حبست مع الدجاج
بأنني من عقابك غير ناج
لخيرك بعد ذاك الشر راج

فهو يعتدّ شرب الخمرة، والتلذذ والاستمتاع بمرآها، وهي تتفرق صافية في أواني الزجاج، ليس جرماً يحبس عليه كما يحبس بعض عمال الخراج الذين يستأهلون الحبس. وإشارة أبي دلامة إلى جرائم عمال الخراج وحبسهم مهمة، فهي تكشف عن استغلال بعض أولئك العمال لمهامهم، فتمتد أيديهم إلى شيء منها فيسجنون. كأنه بذلك يبصّر السلطة ببحث ما يفعلون، أو كأنه يلوم المنصور، إذ كيف يسوي بين جرم أمثال هؤلاء من عمال الخراج الذين يخونون ما اتّمنوا عليه، وذنّب من يشرب الخمر، وذلك مع أن المفارقة بينهما واضحة؟

ولو صدق الخبر المرافق لهذا الشعر لوجدنا فيه ما يثير الدهشة، إذ غدت القضية لا في تغني الشاعر بالخمرة، وإنما في كيفية تصرف أبي دلامة طول الليل وهو محبوس مع الدجاج، وهذا يفسّر الدور الترويجي المضحك الذي كان على أبي دلامة أن يؤديه للسلطة، والذي كانت السلطة تريده منه. قال المنصور لأبي دلامة بعد أن دعا به من حبسه: "أين حبست يا أبا دلامة؟ قال: مع الدجاج. قال: فما كنت تصنع؟ قال: أقوّي معهنّ حتى أصبحتُ. فضحك المنصور، وخلّى سبيله، وأمر له بجائزة. فلما خرج قال له الربيع: إنه شرب الخمر يا أمير المؤمنين. أما سمعت قولته: (وقد طبخت بنار الله) يعني الشمس. فأمر برده، ثم قال: يا خبيث، شربت الخمر؟ قال: لا، قال: أفلم تقل (طبخت بنار الله) تعني الشمس؟ قال: لا والله ما عنيت إلا نار الله الموقدة التي تطع على فؤاد الربيع. فضحك، وقال: خذها يا ربيع، ولا تعاود التعرّض".⁽¹⁰⁾

ومع أن في الخبر رائحة صناعة، صنعه قاصّ ماهر استنبط حكايته من رحم هذا الشعر، فإنه يظلّ في المجمل دالاً على تجاوز هذا الشاعر عن القيم الدينية، وإدلاله بخفة روحه على السلطة، واقتداره على امتصاص غضبها عليه، بل في إحالة الغضب إلى رضا، أو لعل أبا دلامة كان يسعى لأن يشيع فكر المرجئة المذهبي الذي يرى أن الإيمان هو التصديق في القلب، وهو في أحسن حالاته التصديق في القلب، والإقرار باللسان دون العمل بالجوارح، وإنّ فإن عدم القيام بالعبادات لا يسقط عن الإنسان من أمثال أبي دلامة الإيمان، كما أن ارتكاب الموبقات، وأخصها هنا معاقرة الخمرة، لا يخرج هؤلاء السكارى المعريدين من دائرة الإيمان، وفي شعر هذا الشاعر أكثر من دليل على إيمانه بالله، فهذه الشكوى من مكابدة الصوم، ومن قيام الليل في ليلة القدر، ومن التذمر من نصب السفر لأداء مناسك الحج... تظلّ كلها أدلة على أن أبا دلامة كان مؤمناً على مبدأ المرجئة، وأنه كان يسعى للتوفيق بين رغبات الخليفة في أن يكون له جليس يروّح عنه وعتاء الحكم ومتاعبه ومشقاته، ورغباته الشخصية الخاصة في الكسب بالتهريج، وفي الترويج الخفي لمبادئ المرجئة.⁽¹¹⁾

2- أبو الشمقمق رائد الشُّطَار في القرن الثاني

ومن الشعراء المعوزين الشكائين يُذكر أيضاً أبو الشمقمق، واسمه مروان بن محمد، وهو من شعراء العصر العباسي الأول، فقد عاش في القرن الهجري الثاني معاصراً بشارين برد، ويبدو أنه توفي في خلافة الرشيد سنة 180 للهجرة⁽¹²⁾، وفي أشعاره التي جمعها المستشرق غوستاف غرنباوم في كتابه (شعراء عباسيون) نَحسَ بأوجاعه وأوجاع بنيه وزوجته من بؤس حاله، وشدة فقره، ونراه يسلك نفسه في إحدى قصائده في سلك الشُّطَار حين يقول:⁽¹³⁾

عاد الشمقمقُ في الخسارة	وصباً وحنَّ إلى زُرارة
من بعد ما قيلَ أرعوَى	وصحاً لأبواب الشُّطارة
من قهوةٍ مسكِيَّةٍ	واللونُ مثلُ الجُنارة
تدع الحليمَ بلا نهَى	حيرانَ ليس به إحارة

ويفسر أبو الشمقمق في هذه القصيدة قيم الشطارة، ويحدد أسسها، وسمات الشُّطَار حين يجعلها محصورة في الخمرة ومعاقرتها، وفيما يكون معها من غناء، وفيما يبدر عن الشُّطَار من جراءة على أصحاب السلطة بكشف أحوالهم لهم تحامقاً. يقول في مخاطبة الخليفة أبي جعفر المنصور في القصيدة نفسها، يخبره عما رآه في منامه، على شاكلة ما وجدنا ذلك في منامات أبي دلالة:

يا أيها الملكُ الذي	جمَع الجلالةَ والوقارةَ
إني رأيتك في المنا	م وعدتني منك الزيارةَ
فغدوت نحوك قاصداً	وعليك تصديقُ العبارةَ
إن العيالَ تركتُهم	بالمصرِ خبزهم العُصارةَ
وشرابهم بولِ الحما	ر مزاجه بولِ الحمارةَ
ضجوا فقلت تصبروا	فالنَّجحُ يُقرنُ بالصَّبارةَ

فهذا التشطر المغموس بالشكوى من سوء الحال، مقروناً بالمديح، وسيلة لجأ إليها الشاعر، لعلها تحقق له بعض مطالبه. وفي هذا كله رسيس خاص من التمرد، على نحو أو آخر، على من لم يكونوا يتحسسون حاجات هذه الشرائح المهمشة من المجتمع العباسي.

وأقوى من هذه القصيدة وأجمل في كشف الحال التي كان عليها أبو الشمقمق، قصيدته التي يقول فيها بلغةٍ وأسلوبٍ وصور، تماثل لغات المكدين وأساليبيهم وصورهم الواقعية، وكأنه فيها يقف أمام حشد من الناس يعرض عليهم حاله، ليستدر عطفهم، فقدّم لنصه بيتين فيهما حقائق

ثابتة، ثم ثنى ببيان ما عليه صبيانه من عُدْم حتى في يوم العيد، فلا خبز ولا أرز ولا لبن، بل جوع مقيم: (14)

ما جمعَ الناسُ لدنياهمُ	أنفَعَ في البيتِ من الخُبزِ
والخبزُ باللحمِ إذا نلته	فأنتِ في أمنٍ من التزُّزِ
وقد دنا الفطرُ وصيَّاننا	ليسوا بذِي تمُرٍ ولا أرزِ
وذاك أن الدهرَ عاداهمُ	عداوةَ الشاهينِ للوزِّ
كانت لهم عنزٌ فأودى بها	وأجدبوا من لبنِ العنزِ
فلو رأوا خبزاً على شاهقِ	لأسرعوا للخبزِ بالجمزِ
ولو أطاقوا القفزَ ما فاتهم	وكيف للجائعِ بالقفزِ

ويجري شعر أبي الشمقمق هذا المجرى من الشكوى لمريرة الساخطة على الناس، وعلى الزمان الذي حرمه أهله من أن ينال منهم أبسط مستلزمات الحياة، إنه يتشهى ويحلم أحلام يقظة أن تكون له دابة يركبها، إذ كان حلقه يمتلى غصة، كلما كان في جمع يتنادى فيه الحاضرون بأن تهباً لهم دوابهم، فلا يجد هو غير نعله يركبه: (15)

أتراني أرى من الدهر يوماً	لي فيه مطيئةً غيرِ رجلي
كلما كنتُ في جميعٍ فقالوا:	قربوا للرحيل، قرئتُ نعلي
حيثما كنتُ لا أخلفُ رجلاً	من رأني فقد رأني ونعلي

ووصلت به سوء الحال إلى أن غدا يشتهي أن يرى في منزله الفئران والذباب، لأنها لا تكون في العادة إلا في منازل الأثرياء ودور الأمراء، حيث تجد فيها حاجتها، أما منزله هو، فقد خلا من أسباب حياتها، بل إن سنوره - قطه - أقام عنده حولاً دون أن يعثر طوال مدة إقامته على فأر، فتراه ينفذ رأسه من شدة الجوع. يقول ساخراً ومعرضاً بأمرائه زمانه، الذين حطوا بقصد الفئران لدورهم، وانصرفوا عن غشيان داره هو: (16)

ولقد قلتُ حين أقفر بيتي	من جرابِ الدقيقِ والفخارةِ
ولقد كان أهلاً غيرَ قفرٍ	مُخصباً خيرُهُ كثيرَ العمارةِ
فأرى الفأرَ قد تحنَّنَ بيتي	عائذاتٍ منه بدارِ الإمارةِ

الفقر والتمرد في الشعر العباسي إلى نهاية القرن الرابع الهجري

ودعا بالرحيلِ ذُبَانُ بيتي بين مَفْصُوصَةٍ إلى طيَّارة
وأقام السنورُ في البيتِ حولاً ما يرى في جوانب البيتِ فارة
ينفضُ الرأسَ منه من شدَّةِ الجو عِ وعيشٍ فيه أذىً ومرارة

ويستمر أبو الشمقمق في هذا النص العجيب، يشكو بمهارة الفنان المقتدر على انتزاع البسمة والإشفاق في آنٍ معاً، فيجري حواراً بينه وبين سنوره - قطه - حين رآه ناكس الرأس، فدعاه إلى الصبر، فهو:

خير سنور رأته عيناه قط بحاره

لكن السنور يبدي استهجانه من مثل هذا الطلب فيقول لصاحبه وهو يحاوره: (لا صبر لي):

وكيف مقامي وسنط بيت قفر كجوف الحمارة؟

فناداه بإشفاق ممزوج بسخرية أن ييمم إلى:

بيت خان مخصب رحله كثير التجارة

واستمر أبو الشمقمق يسرد مظاهر عدمه، وأدلها هنا أن العنكبوت غزلت لها بيتاً في أواني شرابه: الدن والكوز والحب (الجرة) من الإهمال وعدم الاستعمال.

ويكرر أبو الشمقمق هذا المشهد وهذا الحوار بينه وبين سنوره في قصيدة أخرى، وهي تقطر كقصيدته هذه سخرية ويؤساً، فقد وجدنا السنور فيها يعزم على مفارقة منزل صاحبه أبي الشمقمق، لأنه لم يعد يجد فيه ما يدفنه ويقيه من غائلة البرد، كما لم يعد يجد فيه ما يأكله، لأنه غدا عاطلاً، لا من الحلي، وهي إشارة تعريضية ذكية لمآحة إلى الأثرياء الذين يزددهون بما يملكون من حلي وجواهر، بل من الجرذان والذباب:⁽¹⁷⁾

ولقد قلت حين أحجرتني البر د كما تحجر الكلاب ثعالة

في مبيت من الغضارة قفر ليس فيه إلا النوى والنخالة

عطلته الجرذان من قلة الخيـر وطار الذباب نحو زبالة

وبعد هذه المقدمة التي امتدت في ستة أبيات سرد فيها الشاعر حكايته مع الغدوم، يستأنف حوارته الذي نجده يسترضي فيه سنوره، ويحثه على الصبر، وعدم الرحيل من بيته، غير أن سنوره لا يستجيب لمطلبه، فما الذي سيئله من بقائه في بيت قفر (كبيد تبالة).⁽¹⁸⁾

وينعى أبو الشمقمق عصره، لأنه عصر انقرض فيه أصحاب النخوة من الموالي والعرب على حد سواء، فكل من يعايش قشور وريح قرب، يقول:⁽¹⁹⁾

ل ، وقد فُجِعْنَا بالعربِ ذهب الموالي فلا موا
بالمصرِ من قشرِ القصبِ إلَّا بقايا أصبَحوا
والعقلُ ريحٌ في القربِ بالقول بدواً حاتماً

ويكرر هذه الشكوى في شعر آخر، لأن منزله الفضاء، وسقفه (سماء الله أو قطع السحاب)،
وإذا أردتَ السلامَ عليه في هذا البيت، دخلتَ من غير باب، لأنك لن تجد: (20)

مصراع بابِ يكون من السحاب إلى التراب

والحق أن شعر أبي الشمقمق لطيف جلّه، بما سكب فيه من سخرية وانتقاد لأهل عصره
الذين أغمضوا أعينهم عن تحسّس أوجاع البائسين، وهو إلى ذلك مصوغ بلغة سهلة وبصور فنية
واقعية، ولولا أنه أكثر من البذاءة في أشعاره لعدّ في عداد الشعراء المجوّدين في نسج صور
السخرية الفنية التي تتسامى على بؤس مبدعيها وشقائهم بإضحاك المتلقين، والترويح عنهم. بل
لعل هذا الإسراف في تصيّد صور البذاءة وتعبيراتها كانت مقصودة قصداً، فالمجتمع الذي لا
يرحم المعوزين، جدير بأن تهتمّش قيمه، ولذلك وجدناه يهجو بغداد وساكنيها لما شاع في أهلها
من زيف، فهم يتقنعون بأقنعة الشرف وعلو النسب، بما يلبسون من طيالس، مع أنهم يمارسون مع
المبدعين أسلوب الإقصاء والتهميش والاستغلال، يقول: (21)

ليس فيها مروّة لشريف غير هذا القناع بالطيلسانِ
وبقينا في عصبية من قریش يشتهون المديح بالمجانِ

ووجدنا في شعر آخر طريف لشاعر غير مسمى أبياتاً، يعلن صاحبها فيها سخطه على
الأثرياء من التجار الذين تجري في أيديهم الأموال، فقد تراءى له في أحلام يقظته أنه صار ثرياً،
وأن الناس يسألونه أنثد: أنى لك هذا الشعير موقرةً به جمالك لدوايك؟ كما تراءى له أن له
قهريماناً - وكيلاً - وغلاماً اسمه موفق، وأنه يمارس من عل سلطة الأثرياء على خدامهم، فيقول
لقهرمانه: أيها القهرمان، "سل غلامي موفقاً عن بغالي"، كما يحلم أن يرى فوق رواق عالٍ في
مجلس عالٍ، وهو يصدر أوامره لخدمه أن "أسرجوا لي فيسرجون دوابي" ثم يبدو له أن يصدر
أمراً لهم جديداً مناقضاً لأمره الأول، رغبة منه في أن يمارس السلطة ليس غير" انزعوا السروج
بدا لي"، ولكنه مدرك بوعيه أن هذا كله هذيان ورؤيا حمقى، يقول في هذه القصيدة التي أكاد
أزعم أنها بعمق دلالتها، وبإلياتها الفنية القائمة على التخيل، والحوار الداخلي، والاستباق،
جديدة على الشعر العربي في ذلك الزمن. (22)

أتراني أقول يوماً من الدهر لبعض التجار أفسدت مآلي
أو تراني أقول من أين جاءت لدوابي بدا الشعير جمالي

أَوْ تَرَانِي أَقُولُ يَا قَهْرْمَانِيَّيْ سَلْ غَلَامِي مُوَفَّقًا عَنِ بَغَالِي
أَوْ تَرَانِي أَمْرٌ فَوْقَ رَوَاقٍ لِي عَالٍ فِي مَجْلِسِ لِي عَالِي
أَسْرَجُوا لِي فَيَسْرَجُونَ دَوَابِي فَأَقُولُ: انزَعُوا السُّرُوجَ بَدَا لِي
هَذَيَانَا كَمَا تَرَى وَفَضُولًا دَائِمَ النُّوْكِ مِنَ عَظِيمِ الْمُحَالِ

وقريب من هذا المنهج الساخط الساخر في آن معاً، ما نجده في شعر شاعر يدعى يزيد بن محمد، ويكنى بأبي خالد اليزيدي المهلبى، وكان ينزل الشام، ثم تحول إلى بغداد، إذ نجده يقول في حوار وسرد حكاية لأحلام يقظته: (23)

قالوا تمنى، فقلت: القوت في دعة ببطن مرة، لا وحل ولا سهك
بطن إذا افترش المسكين تربته رأيت أنظف فرش يفرش الملك
لي حرة من عباد الله صالحة لا الجار تؤذي، ولا الإسلام تنتهك
وإن تفاجئك أضاف أتك لهم مقلو بسر به البرئى يمنعك
في منزل لم يكن من مكسب سحت و لا يخاف به من عامل درك
تسلم النسك للنسك خلوته ويستر الفتك من قوم إذا فتكوا
لقد تمنيت عيشاً ليس يعرفه و لا بصير بطيب العيش محتك

فأما الشاعر وأحلامه محصورة في أبسط مستلزمات الحياة الإنسانية: القوت والمسكن الترابي الفراش غير الوحل، ولا الممتن الرائحة، والزوجة الصالحة، والقليل من أصناف التمر يقدمه لضيفانه، وأن يكون منزله منزوياً يصلح أن يكون خلوة للنسك أو الفتك، بعيداً عن أعين السلطة ورقبائها المخوفين، وليس فيه مما اكتسب بالسحت، على ما في هذا التوصيف الأخير من انتقاد شديد للسلطة القمعية التي تلص أموال الناس بالباطل، ولا ترحم عوزهم، ولا تحس بما هم فيه من شقاء وفقر وحاجة.

ومن الشعراء الشكائين عبد الله بن أبي الشيص، الذي قال عنه ابن المعتز في طبقاته: كانت به لوثة، فقد ألقى نفسه في نهر دجلة في يوم شديد البرد، وأخرج منه حياً، لكنه ما لبث أن مات. يقول في أبيات يندم (24) الزمان الذي ناصر الأندال، وغدا حرباً على الأحرار، فمنح خيريه وماله للأوليين، ومنع سببه عن الآخرين في معادلة ظالمة غير منطقية:

أظن الدهر قد ألى فبيراً بأن لا يكسب الأموال حراً
كأن صفائح الأحرار أردت أباه، فحارب الأبرار طراً
وأمكن من رقاب المال قوماً وملكهم بها نفعاً وضراً
وأصبح كل ذي شرف ركوباً لأعناق الدجى بحراً وبراً

فتورة هذا الشاعر على الزمن - الدهر - إنما هي ثورة على الحالين فيه، والمتعاشين معه، فلماذا يحارب الأحرار؟ أبينه وبينهم ثأراً؟ هل ضربوا أباه بصفائحهم - سيوفهم - فهو لا يني عن ملاحظتهم بالعتت والشقاء ويطاردهم عبوسه وتجهمه، ويضطرهم إلى التنقل والأسفار براً وبحراً سعياً للكسب؟

وكان أبو فرعون الساسي التيمي العدوي البصري من أفصح الناس - على ما يقول ابن المعتز - وأجودهم شعراً، وأكثرهم نادرة، ويحسب في عداد شعراء الكدية⁽²⁵⁾، وقد أسهم في هذا الاتجاه الكاره للطرف التاريخي، إذ يقول في نص قصير مختزل، كأنه الومضة الشعورية، أربعة أبيات شعرية قائمة على السرد الساخر، والحوار الهادئ، واللغة السوقية، والصورة المفارقة للمألوف، والوزن المجزوء "المجتث" "مستفعلن فاعلاتن"، كأن الشاعر أراد أن يكون في نصه هذا، غريباً غرابة الحياة التي يحيها بنكد، لأن النص وليد رؤيا منام:

رأيت في النوم بختي	في زي شيخ أرت
أعمى أصم ضئيلاً	أبا بنين وبنيت
فقلت: حبيبت رزقي	فقال: رزقك باستي
فكيف لي بدواء	يلين لي بطن بختي

وهو القائل في أبيات يظهر فيها شكواه من كثرة عياله بسبب ضيق حاله وفقره الشديد إذ عجز عن توفير الماء والدقيق لهم:⁽²⁶⁾

يا إخوتي يا معشر الموالي	أنا ابنكم وأنتم أخوالي
هذا زبيلي وجرابي خالي	والماء عال والدقيق غال

وقد مللنا كثرة العيال

3 - شعراء البله والتحامق

ونرى طائفة أخرى من الشعراء المعوزين، يواجهون الحياة بضرب من التحامق والبله، ويُذكر من هؤلاء المتحامقين أبو العجل الذي عاش في أيام المتوكل، وكان التقاه في دمشق. جاء في مختصر طبقات ابن المعتز عنه قوله: "وكان أبو العجل من أدب الناس وأحكمهم وأكملهم عقلاً.... استعمل الغفلة... فلم يحل عليه الحول حتى اكتسب بذلك مالاً كثيراً"⁽²⁷⁾. وقد واجه هؤلاء الشعراء المتحامقون الحياة بكثرة التذمر، وبشدة السخط والنقد، وهم يتحامقون حتى يقولوا ما يشاءون، فيطرب لهم الناس، ويعجبون بهم، إذ ثمة قاسم مشترك بينهم في المعاناة، فيعبر المتحامق عن معاناته شعراً وفناً ساخراً، ويستجيب له الناس فيعبرون عن استجابتهم

لسخريته بققهات وابتسامات عريضة، ويفلت هو في الوقت نفسه من مساءلة السلطة إياه، وعقوبتها ا لمتوقعة له، إن يتخفى هؤلاء المتدمرون بأقنعة الحماقة، ومسلكيات الحمقى وأقوالهم "غير المسؤولة"، ويتساءل المرء حين يقرأ مثل هذا الشعر: هل يُعقل أن يصدر عن أحقق مثل هذا الشعر؟: (28)

أيا عاذلي في الحمق دعني من العدل	فإني رخي البال من كثرة الشغل
فمرني بما أحببت أت خلفه	فإن جتني بالجد جتتك بالهزل
وإن قلت لي: لم كان ذاك؟ جوابه	لأنني قد استكثرت من قلة العقل
فأصبحت في الحمق أميراً مؤمراً	وما أحد في الناس يُمكنه عزلي
وصير لي حمقى بغالاً وغلماً	وكننت زمان العقل ممتطياً رجلي

إن النص بما فيه من مفارقات ومقابلات، يكشف عن أسلوب ذكي، وشاعر فطن، اضطره ظرفه التاريخي إلى أن يتحاقق، وبالحماقة غداً أميراً مؤمراً لا يمكن لأحد أن يعزله، وصار يجد بالحمق شيئاً من مظاهر الحياة الرخية التي كان محروماً منها أيام "العقل". فقد صار له بالحماقة غلمة، وبغال يركبها، أما زمان العقل فكان ممتطياً رجليه.

ويفصح نص ثا لهذا الشاعر عن أنه توخى أن يكون أحقق عن "سابق إصرار وترصد" إذ وجد بالحماقة السعادة والهناء وسعة الرزق والتقدير، يقول: (29)

عذلوني على الحماقة جهلاً	وهي من عقلهم ألد وأحلى
لو لقوا ما لقيت من حُرقة العد	ل لساروا إلى الحماقة رسلاً
أدعن الناس لي جميعاً وقالوا	يا أبا العجل، مرحين وسهلاً

ويلاحظ أن الشاعر يعرض موقفين متضادين متعاكسين هما: هو والآخرون. أما هو فيبدو وحيداً ملوماً معذولاً، لا يلقي من الناس غير العذل والتبكي، وأما هم فلسانهم واحد، يقرع ويلوم جهلاً بما في الحماقة من حلاوة. وتكاد هذه الثنائية التقابلية تكون مظهراً عاماً لدى هذه الطائفة من الشعراء البؤساء، وهي تشير إلى هذا الشرخ الذي كان بين أولئك الشعراء، ووسطهم الاجتماعي، وقد تنزل هذا الشاعر بشعره من علياء الرصانة إلى دنيا الرعاع والسوقة بهذا التعبير "مرحين وسهلاً".

وفي نص ثالث يكشف أبو العجل عن مدى ما عانى في "زمان العقل"، إذ طوف في أرجاء الأرض بحثاً عن الرزق، لكنه عاد من أسفاره الطويلة بقناعة مؤداها أن التعاقل "حُرقة" وضيق، وأن في التحاقق سعة وراحة بال. يقول: (30)

اكفف ملامك مُحسناً	أو مُجماً متطوِّلاً
أعلى الحماقة لمتني؟	قد كنت مثلك أو لا

فدخلتُ مصرَ وأرضَها	والشامَ ثمَّ الموصلا
و قرى الجزيرة لم أدعُ	فيها لحي منزلا
إلا حلتتُ فنِباءه	بالعقل كي أتمولا
وإذا التعاقلُ حُرْفَةٌ	فعرزمتُ أن أتحولا
فانظرُ إلي، أما ترى	حالَ الحماقَةِ أجملا
من ذا عليه مؤنبي	حتى أعودَ فأعقِلا

ويغصّ كتاب يتيمة الدهر للثعالبي بمثل هذه الشكاوي التي تتساقط من أفواه المحرومين من الشعراء، الهازئين بالدهر الساخطين عليه. ومن الأمثلة التي يمكن الاستئناس بها في هذا المقام أشعار أبي الحسن محمد بن محمد المشهور بابن لنكك البصري⁽³¹⁾، وأشعار أبي الرقعمق⁽³²⁾.

أما ابن لنكك فقد نظم شعراً كثيراً ذمّ فيه زمانه، الذي سمّاه زمان اللئام وانقراض جيل الكرام، فمن ذلك قوله يصور احتقان نفسه ونفوس من كانوا على شاكلته بما تعجز الأفلاك عن حمله من الهموم:⁽³³⁾

زمانُ رأينا فيه كلَّ العجائبِ	و أصبحت الأذنابُ فوق الذوائبِ
لو أنّ على الأفلاك ما في نفوسنا	تهافتتِ الأفلاك من كل جانب

وقال بسخط شديد على دهره ومن فيه من علوج، فاضطره ذلك إلى القعود عن السعي:⁽³⁴⁾

مضى الأحرارُ وانقرضوا وبادوا	و خلفني الزمانُ على علوجِ
و قالوا: قد لزمتُ البيتَ جداً	فقلتُ لفقْدِ فائدةِ الخروجِ
لمن ألقى إذا أبصرتُ فيهم	قروداً راكبين على السروجِ
زمانٌ عزّ فيه الجودُ حتى	تعالى الجودُ في أعلى البروجِ

ولم يكتف ابن لنكك بهذا السخط يصبه على دهره وأهل عصره (القرود الراكبين على السروج) حسب، وهو سخط باد بهذه المتواليات المترادفة في صدر البيت الأول، الذي غيب الزمان فيه الأحرارَ وأبادهم، بل صبّ في نصّ ثانٍ غضبه أيضاً على من يتظاهرون بالوقار، وطول اللحى، مع أنهم بقر، وسحاب منتشر، وشجر سرو جميل البهاء لكنه لا يثمر،⁽³⁵⁾:

لا تخذعنك اللحي ولا الصورُ	تسعةُ أعشارٍ من ترى بقرُ
تراهم كالسحاب منتشرًا	و ليس فيهم لطالبٍ مطرُ
في شجر السرو منهم مثلُ	له رواءٌ وما له ثمرُ

ثم صب حنقاً آخر على ملوك عصره وقضاتهم، فالملوك عنده أشباه حمير، وقضاتهم حمقى:

أَوْ مَا رَأَيْتَ مَلُوكَ عَصْرِكَ أَصْبَحُوا يَتَجَمَّلُونَ بِكُلِّ قَاضٍ أَحْمَقٍ
لَا تَلْقَ أَشْبَاهَ الْحَمِيرِ بِحِكْمَةٍ مَوَّةٌ عَلَيْهِمْ مَا قَدَرْتِ وَمَخْرَقِ

ويتجرأ أكثر فيلعن وجوه بلده جميعاً لأنهم يأخذون بأيدي اللئام، ويسفأ إسفاً شديداً في سبهم بلغة سوقية، مستعيناً بذاكرته التاريخية في استحضار صور التشابه، وذلك حين يشبه مهارتهم في قصد طرق اللؤم بمهارة القطا حين تقصد مصادر الماء، بل هم عنده أمهر منها في ذلك بما ركب فيهم بالقوة والغريزة⁽³⁶⁾:

لُعْنَتُمْ جَمِيعاً مِنْ وَجْهِ لِبَلَدَةٍ تَكْنَفُهُمْ جَهْلٌ وَلِؤْمٌ فَأَقْرَطَا
وَإِنْ زَمَانًا أَنْتُمْ رُؤْسَاؤُهُ لِأَهْلِ لَأَنْ "يُخ... " عَلَيْهِ وَ"يَض..."
أَرَاكُم تَعِينُونَ اللَّئَامَ وَإِنِّي أَرَاكُم بِطُرُقِ اللَّؤْمِ أَهْدَى مِنَ الْقَطَا

فهو يوجه في خطاب مباشر جريء ثورة عارمة على زمانه، وعلى عموم أهل عصره بسبب ما لقي من حرمان، وكانت حُرْفَةُ الأَدَبِ تَمْسُهُ وَتَجَشَّمُهُ، ومحنة الفضل تدكّه فتخدشه، ونفسه ترفعه، ودهره يضعه.⁽³⁷⁾

وأما أبو الرقعمق، واسمه أبو حامد أحمد بن محمد الأنطاكي، فهو ممن تصرف بالشعر الجزل، في أنواع الجد والهزل⁽³⁸⁾، وكان يهجو زمانه وأهل عصره جملة حين صيروه رقيقاً أحمق، إذ أعرضوا فيما يزعم عن أصحاب العقول من أمثاله، ورفعوا من شأن الأخصاء.⁽³⁹⁾

كُفِّي مَلَامِكِ يَا ذَاتَ الْمَلَامَاتِ فَمَا أُرِيدُ بَدِيلًا بِالرَّقَاعَاتِ
كَأَنِّي وَجُنُودُ الصَّفْعِ تَتَّبِعُنِي وَقَدْ تَلَوْتَ مَزَامِيرَ الرُّطَانَاتِ
قَسِيْسُ دِيرٍ تَلَا مَزَامِرَهُ سَحْرًا عَلَى الْقَسُوسِ بِتَرْجِيْعٍ وَرِنَاتِ
وَقَدْ مَجَّنْتُ وَعَلِمْتُ الْمَجُونَ فَمَا أَدْعَى بِشَيْءٍ سِوَى رَبِّ الْمَجَانَاتِ
وَذَاكَ أَنِّي رَأَيْتُ الْعَقْلَ مَطْرَحًا فَجِئْتُ أَهْلَ زَمَانِي بِالْحِمَاقَاتِ
لَمَّا حَلَلْتُ بَدَارٍ مَا لَهَا أَحَدٌ إِلَّا أَنَاسٌ تَوَاصَوْا بِالْخَسَاسَاتِ
لَوْ كُنْتُ بَيْنَ كِرَامٍ مَا تَهَضَّمْنِي دَهْرٌ أَنَاخَ عَلَى أَهْلِ الْمَرْوَعَاتِ

إن الشاعر في هذا الذي يقول يدين أهل عصره وزمانه الذي انقلبت فيه المعايير، وانحطت فيه القيم، إذ ساد الأخصاء فيه على الناس، فضاع لبُ الشاعر، فقابل زمانه بالاستهتار والمجانة، وبالحمافة واللامبالاة. ومع أنه يقول هذا، فإنه في واقع الحال إنما يعبر عن مرارة نفسية عميقة، وغربة حادة، وقد غدا معجمه الشعري مثقلاً بالألفاظ والعبارات السوقية ذات الحقل الدلالي الواحد أو المتجانس: الرقاعات، ومجنت، ومجون، ومجانات، والحماقات، والخساسات.

ومرة أخرى نجد أبا الرقعمق يظهر نفسه غريباً عن مجتمعه، فلم يعد يجد من يستحق المدح، ولم يعد يجد من يشكو همومه إليه، فصار سكران بلا مسكر. يقول: (40)

لمن أمدح بالشعر؟	لمن أقصد؟ لا أدري
إلى من إن دجا خطبُ	و نابت نوبُ الدهر
فقد، والشُّعُع والوتر	ومَن أقسمَ بالفجرِ
تحيرتُ فما أدري الـ	ذي أصنعُ في أمري
على أني بالدهـ	ر وبالأيامِ نو خُبرِ
ولكني للخير	ة سكرانُ بلا سُكر
كأنني لست مخلوقاً	لغير الجهدِ والضر
ومذ كنت، فمدفوعُ	إلى الفاقةِ والفقـر

والقصيدة طويلة، وهي حافلة بتصوير مظاهر العذاب والاضطراب النفسي الذي كان عليه صاحبها، وادعائه الحمق فيها كان ضرباً من ضروب الاستهتار بالإنسان وبالقيم، وفيها من هذا الاستهتار والبذاءة الكثير الذي لا يحتمل.

4- الشعراء الجوالون والتكدي

كانت يد العوز قد طالت عدداً غير قليل من مبدعي الشعراء، كما طالت عدداً غير قليل من مبدعي الكتاب والعلماء في هذا العصر، ولنا في أدب المقامات التي أنشأها بديع الزمان الهمداني، المتوفى سنة 398 للهجرة، أكبر مثال على ذلك، فأرباب البلاغة والفصاحة، وأبو الفتح الإسكندري رمز لهم، كانوا أديباً جوالين اضطرتهم ظروف عصرهم أن يتكدوا، وأن يحتالوا طلباً لمأكل حسن، ولباس ساتر، ومسكن يقيهم الحرّ والقرّ، والأشعار المضمنة في المقامات مثقلة بأوجاع الناس وشكاواهم من العيشة المرة التي كانوا يحيون. ومع أن هذه المقامات أدب متخيل في شخص بطلها أبي الفتح الإسكندري، وفي شخص راويها عيسى بن هشام، فإنها تظلّ صالحة للدلالة على الوضع الذي كان عليه أناس كثيرون، في تلك الحقبة من تاريخ العرب السياسي والثقافي والاجتماعي. ففي المقامة القريضية نجد أبا الفتح الإسكندري يصف وضعه المعيشي المزري الذي يضطره إلى التجوال بين دارا، وإيوان كسرى، وسرّ من رأى، وجبال بصرى، في ثوب خلق - طمر - يتغشاه، سعياً لكسب الرزق:

أما تزوني أتغشى طمراً	ممتطياً في الضرّ أمراً مراً
لولا عجزُ لي بسرّ من را	وأفرخُ دون جبال بصرى
قد جلب الدهرُ عليهم ضراً	قتلت يا سادة نفسي صبراً

الفقر والتمرد في الشعر العباسي إلى نهاية القرن الرابع الهجري

وهو ما دعاه إلى أن يمؤه شخصه، ويغير أفتعته في مقاماته كلها، وهي أفتعة التكدّي والبلاغة والفصاحة والتحامق، وشعاره فيها كما يقول في المقامة الأزانية:

فقتض العُمر تشبيهاً على الناس وتمويهاً

وقوله في المقامة البصرية عن انقلاب المعايير والقيم، إن غدا الفقر علامة فارقة دالة على أرباب الكلم من المبدعين:

والفقرُ في زمن اللئى م لكل ذي كَلِمِ علامه
رغبَ الكرامُ إلى اللئى م وتلك أشرافُ القيامة

فالزمن الذي يحيا فيه هو زمن الجنون، بل هو زمن لا يسعد فيه غير المجانين كما يقول في المقامة المكفوفية، فيضطره وضعه المعيشي إلى التلون كتوبه القلموني المتقلب الألوان،

أنا أبو قَلْمُون في كل لون أكون
اخترُ من الكسبِ دوناً فإن دهرَكَ دونُ
زجَ الزمان بحمقٍ إن الزمان زَبُونُ
لا تكذبن بعقلٍ ما العقل إلا الجنونُ

وأمانيه ومطالبه في المقامة الساسانية ليست أبعد من ملء بطنه، وستر جسمه، وتنظيف جسده، وتسريح شعره....:

أريدُ منك رغيفاً يعلو خواناً نظيفا
أريدُ لحماً غريفاً أريدُ خلاً ثقيفا
أريدُ ماءً بثلج يغيثُ إناءً طريفا
أريدُ منك قميصاً و جبةً ونصيفا
أريدُ نعلًا كثيفا بها أزور الكنيفا
أريدُ مشطاً وموسى أريدُ سطلاً وليفا

وليس أبو الفتح الإسكندري الذي اصطنعه بديع الزمان الهمداني إلا أنموذجاً إنسانياً لطائفة من الناس، لها كينونتها الاجتماعية المثقلة بأوجاع العوز والفاقة، وكانت هذه الفئة قد سادت في القرن الرابع الهجري، وهو القرن نفسه الذي اضطر فيه أبو حيان التوحيدي - وهو من هو علما وشهرة - إلى أن يحرق كتبه، لأنها لم تعد عليه بنفع، بل اضطر معها أن يأكل الخضراوات في الصحراء، وإلى أن يبيع الدين والمروءة، كما قال في رسالته المشهورة إلى صديقه القاضي أبي سهل علي بن محمد. (41)

كما ظهر في القرن الرابع الأحنف العكبري "شاعر المكدين وظيفهم... وهو فرد بني ساسان اليوم بمدينة السلام" كما يقول الثعالبي في يتيتمته (42)، ويكشف شعره عن معاناته ومعاناة

أقرانه من الشعراء المكدين الذين كانوا يتجولون في أنحاء الدولة الإسلامية ضيقاً من الحرمان، وسعيًا وراء الكسب وهو شعر فيه إدانة صريحة للمجتمع الذي جعل هؤلاء الشعراء مؤرّقين مغمومين، يظهرون سخطهم على الأوضاع الفاسدة التي صيرتهم لا يقرّ لهم قرار. يقول في إحدى قصائده، يهجو زمنه وأهل عصره واصفاً إياهم بالأنذال: (43)

عشتُ في نلّةٍ وقلّةٍ مالٍ و اغترابٍ في معشرٍ أنذالٍ
بالأماني أقولُ لا بالمعاني فغدائي حلاوة الأمالِ
لي رزقٌ يقولُ بالوقفِ في الرأى يِ ورجلٌ تقولُ بالإعتزالِ

والبيت الأخير دقيق المعنى، فرزقه جبري، وسعيه اعتزالي، على ما هو معروف من فرق بين المجبّرة والمعتزلة من تناقض في الحكم على الإنسان أنه مُسير، وهو رأي الجبرية، أو مُخير، وهو رأي المعتزلة.

ويشبهه الأحنف العكبري أهل عصره بالخنازير، وقد ساق ذلك في بيتين يكشفان عن إحباطاته في حياته، فالدنيا حلوة غير أن الناس فيها هم سرّ ما بها من سوء: (44)

رأيتُ في النوم دنيانا مزخرفةً مثل العروس تراءتُ في المقاصيرِ
فقلتُ: جودي، فقالت لي على عَجَلٍ إذا تَخَلَّصتُ من أيدي الخنازيرِ

ويرى هذا الشاعر أن العنكبوت والخنفساء خير منه، لأن لكل منهما بيتاً تأوي إليه، في حين حرم هو من هذا الطموح: (45)

العنكبوت بنت بيتاً على وَهْنٍ تأوي إليه وما لي مثله وطنُ
والخنفساء لها من جنسها سَكْنٌ وليس لي مثلها إلفٌ ولا سَكْنُ

وبسبب ذلك الفقر الشديد، يضطر الشاعر إلى أن يظل دائم التجوال، يحتال على الناس باصطناع المخاريق، فليس له بيت يأوي إليه، وليس له إلف ولا زوجة - سكن - يريح جسمه عندها.

قد قسّم الله رزقي في البلاد فما يكاد يُدركُ إلا بالتفاريقِ
ولست مكتسباً رزقاً بفلسفة ولا بشِعْرٍ، ولكن بالمخاريقِ
والناس قد علموا أنني أخو حَيْلٍ فلست أنفقُ إلا في الرساتيقِ

إن التفاوت الهائل في المستوى المعيشي بين من يحملون الذهب فوق أنفار الدواب ومن لا يجدون أبسط مستلزمات الحياة، قاد الأحنف العكبري إلى السخط، وإلى التشهير بعصره وبأهل عصره، بل قاده إلى العبث والمجون والبذاءة في كثير من شعره لأنه كان يرى نفسه غريباً شاذاً، لأن الناس فيما يقول لا يحسون بأوجاعه وعيشته البائسة، يقول: (46)

ترى العقيان كالذهب المصفى تركب فوق أثفار الدواب
وكيسي منه خلواً مثل كفي أما هذا من العجب العجاب

وسوء الحال هي التي دفعت شعراء آخرين إلى تخطي القيم الاجتماعية، وإلى الاستهانة بالمقدسات والعبادات، وإلى البذاءة في القول، والمجاهرة بالمعصية، وقد اختار هؤلاء الشعراء لقصائدهم لغة السوق ورعاع الناس، كما اختاروا لها الأوزان القصيرة. وكانت هذه حال ابن سكرة الهاشمي⁽⁴⁷⁾، وحال ابن الحجاج أبي عبد الله الحسن بن أحمد⁽⁴⁸⁾، وحال أبي دلف الخزرجي⁽⁴⁹⁾ وأحوال شعراء كثيرين عاشوا في القرن المذكور، وهم جميعاً ممن اکتبوا بالحرمان والفقر وتباريحه، فانعكس ذلك في شعرهم شكوى مرة، وسخطاً شديداً، ونقمة، وتمرداً على القيم الاجتماعية والدينية وعلى لغة الشعر الرصين، والبناء المحكم، والأوزان الطويلة، فسهلت لغة هؤلاء الفقراء العابثين، وغدت أقرب إلى لغة السوق، والاستمداد من قاموس البذاءة والمكدين ومصطلحاتهم الخاصة، التي لا ترعوي عن وصف مظاهر المجون والفجور بلا أدنى موارد، أو خشية من رقيب يحصي عليهم خروقاتهم، ونحرمهم لقيم المجتمع العربي الإسلامي، يقول ابن سكرة في وصف سوء حاله، وأن الموت لذلك خير له⁽⁵⁰⁾:

جملةُ أمري أنني مُفلسٌ وليس للمفلسِ إخوانٌ
وكلُّ ذي عيشٍ بلا درهمٍ فعيثُهُ ظلمٌ وعدوانٌ

وقال أيضاً في قصيدة أخرى يستمطر الإشفاق عليه إذ لا يجد ما يقيه شدة البرد غير جبة (رعدة):⁽⁵¹⁾

قيل: ما أعددت للبرِّ دِ فقد جاء بشدة
قلت: دراعة عُرِّي تحتها جبة رعدة

وقال يعزي نفسه بأن ما به من جوع، يمكن التغلب عليه برغيف يابس ما دام الموت يسوي بين الخليفة والفقير البائس، وهو قول ينطوي على نقد وتمرد واضحين:⁽⁵²⁾

الجوع يُطردُ بالرغيفِ اليابسِ فعلامٌ تكثرُ حسرتي ووساوسي
والموت أنصفُ حين عدلَ قسمة بين الخليفةِ و الفقيرِ البائسِ

ووصل الأمر بهذا الشاعر إلى اليأس من إمكان تحسن أحواله في ظل هيمنة العناصر الفارسية على مقدرات العرب، يقول⁽⁵³⁾

وجاهلٍ قال لي: لا بدُّ من فرجٍ فقلت للغيظِ: لم لا بدُّ من فرجٍ؟
فقال: من بعد حينٍ، قلت يا عجباً من يضمنُ العمرُ يا باردَ الحججِ
لو كان ما قلت حقاً لم أكن رجلاً مقسمَ العمرِ في الروحاتِ والدلجِ
أسعى لأدركَ حظاً لو حظيتُ به ما كنتُ أولَ محظوظٍ من الهمجِ

وأما يأسه من إمكان تحسّن أوضاعه المعيشية، فسببه أنه عربي من بطاح مكة لا من " قم " ولا من " كرج " المدينتين الفارسيّتين:

زنبى إلى الدهر أنى أبطيُّ أبٍ و لستُ أعزى إلى قمٍّ ولا كرجٍ

ويقص الشاعر علينا في قصيدة أخرى مأساته، إذ كان يقصد بعض القصور، لعله يظفر بأكلة يسدّ بها جوعه، لكنه يعلم أنه سيُردّ عن أبوابها مدحوراً، فكان يتظاهر بالشعب، فيبادر لحظة وصوله باب القصر بالتجشؤ في وجه البواب، وأنه إنما جاء ليسأل عن دواء لتختمته، لكن ذلك التمويه لم يكن لينطلي على ذلك البواب، الذي ألف مثل هذه الحال من أمثال هذا الشاعر، فيبادر إلى صفع الشاعر.

إن لهذه الحكاية دلالة اجتماعية كبيرة في تعرية الأثرياء وتجريدهم من الحسّ الإنساني، وهي تكشف أيضاً عن مهارة الشاعر في هذا التخيل وهذا الحوار الفني الصادق. يقول مصوراً هذه المأساة الضاحكة القائمة على المفارقة: (54)

تجشأتُ في وجهِ بوابه	ليعرفَ شُبُعي فلا أَمْنَعُ
وقلت له: إن بي تخمة	فهل من دواءٍ لها ينفعُ؟
فقال: لقد غرّني معشرٌ	بهذا الحديث الذي أسمع
فلما ندرتُ بهم صاحبي	و لاحت موائدهُ أوْجَعوا
فراحوا بطناً زوي كظّة	و أقبلتُ من أجلهم أصفَعُ

وأما ابن الحجاج فهو يسلك مع ابن سكرة الهاشمي في كثرة العبث. يقول الثعالبي في وصفه ووصف شعره: " ولا يبني جلّ قوله إلا على سخف... (و) أنه فرد زمانه في فنه الذي شهر به، وأنه لم يسبق إلى طريقته، ولم يلحق شأوه في نمطه، ولم يرَ كاقْتداره على ما يرده من المعاني التي تقع في طرزه، مع سلاسة الألفاظ وعدوبتها، وانتظامها في سلك الملاحه والبلاغة، وإن كانت مفسحة عن السخافة، مشوية بلغات الخديين والمكدين وأهل الشطارة. ولولا أن جد الأدب جد، وهزله هزل كما قال إبراهيم المهدي، لصنّت كتابي هذا عن كثير من كلام من يمدّ يد المجون فيعرك بها أذن الحُرْم، ويفتح جراب السخف، فيصفع بها قفا العقل. " (55)

وعلى سخف شعر ابن حجاج، وبذاءة قوله، فإنه كان مقبولاً محبوباً لدى أهل عصره، كأنهم رأوا فيه تنقيساً عن كرب عصرهم المأزوم بالفتن، والمشكلات المذهبية والاجتماعية، ولذلك كان " ديوان شعره أسير في الأفاق من الأمثال، وأسرى من الخيال " (56)

ويبدو أن هذا الشاعر كان يحسّ بمعاناة الناس الحادة من ضغوط الحياة، وقلق أهلها من فساد الأوضاع السياسية، فاتخذ من شعره وسيلةً ينفس به عن الناس، واستجاب الناس لهذا

النهج، فأعجبوا بشعره، وحفظوا ديوانه، فاللامبالاة تفيد حين يعجز الإنسان عن اعتماد سبيل الجد والتزمت مخرجاً له من أثقال الحياة، وهموم العصر. إنه يفصح عن سبب اختياره لهذا الأسلوب الشعري العابت السخيف قاتلاً في إحدى قصائده، وقد سمي نفسه نبياً سَخْف، لتوائم معجزاته أهل عصره السخفاء⁽⁵⁷⁾

رجل يدعي النبوة في السخفاء — ف ومن ذا يشك في الأنبياء
جاء بالمعجزات يدعو إليها فأجيبوا يا معشر السخفاء

وقال في أخرى إن شعره نتن ليوائم نتن متلقي هذا الشعر الكنيفي الرائحة ولد (يمشي به في المعاش) أمره، على ما في هذا التعبير من سوقية:⁽⁵⁸⁾

بالله يا أحمد بن عمرو تعرف للناس مثل شعري؟
شعر يفيض الكنيف منه من جانبي خاطري ونحري
نسيمه منتن المعاني كأنه فلتنة بحر
لو جد شعري رأيت فيه كواكب الليل كيف تسري
وإنما هزله مجون يمشي به في المعاش أمري

وقال أيضاً في قصيدة خفيفة، تكاد لغتها تكون سوقية:⁽⁵⁹⁾

هربت من موطني إلى بلدٍ قد صفر الجوع فيه منقاري
يقول قوم: فر الخسيس ولو كان فتى كان غير فرار
لا عيب، لا عيب في الفرار فقد فر نبي الهدى إلى الغار

فهو لم يتورع عن أن يشبه نفسه بمحمد، عليه السلام، ولا بغيره من الرسل في مقاييسات فيها تجاوز، فهو حيناً المسيح، وهو حيناً ثانياً داود، وهو حيناً ثالثاً قابيل، وهو في شعر آخر يذكر أعلاماً بارزين في التراثين الشعري والسياسي العربيين: حاتماً، والرشيد، والحسين بن علي، والخنساء، وصخراً، والفرزدق، والبحتري، والزجاج، والعجاج، وجريراً..... كل ذلك في سياقات شعرية فيها مقدار غير قليل من العبت والتعريض، دون موارد أو تلميح، بل بتصريح وجراءة عجيبيين.⁽⁶⁰⁾ وذلك إلى جانب إكثاره من ألفاظ الكنيف، وبيت الخلاء، والنكاح واللواط..... وألفاظ أخرى تربأ هذه الدراسة عن إيرادها.

وما من شك أن سوء حاله، وتردي أوضاعه، قد ولد في نفسه هذه النقمة كلها، فلم يعد يكثر بشيء، لا بالقيم ولا بالناس، ولا بالسلطة أياً كانت. فماذا يتوقع ممن يضطر إلى بيع ثيابه ليأكل، غير أن يكون السخط لسانه؟⁽⁶¹⁾

يا سادتي قول ميّت في مثل صورة حي
لم يبق في الخرج شيء أتأذنون بشيء؟

وقال في نقد واضح لعز الدولة البويهبي، وقد رأى كلابه تطعم لحوم الجدا، مع أنه هو لا يكاد يجد ما يأكله، ويتمنى أن لو يضيفه عز الدولة إلى جملة كلابه ليتسنى له أن يأكل مما تأكل، فهو صائم أبداً عن تناول اللحوم، شأنه شأن كبير من عبّاد النصارى الدائم الصيام: (62)

رأيت كلابَ مولانا وقوفاً	ورابضةً على ظهر الطريقِ
تغذى بالجداءِ فوددتُ أني	و حقّ الله ، خرکوش سلوقي
فيا مولاي رافقتي بكلب	لاكل كل يوم مع رفيقي
جفاني اللحم وهو شقيقٌ روحي	فمن يُعدي على ذاك الشقيقِ
كأن اللحم في صوم النصارى	توهمني ابن عمّ الجاثليق

وقوله في أخرى في صورة تبعث على الإشفاق عليه، والتعاطف معه، وتجز له التمرد والسخط، كما قد تسوّغ له السخف، إذ لا يكاد يجد غير الخبز "الحاف" الذي يجرح حلقه مغموساً بالملح، فهزل لذلك جسمه: (63)

هذا وخيزي حاف بلا مرقي	فكيف لو نقت ثرّة الدسمِ
ما لي ولحم إن شهوته	قد تركتني لحمًا على وضَمِ
وما لحقي والخبز يجرحه	بالمح يشكو حزونة اللقمِ

وتشيع مثل هذه الشكوى في شعره، ونراه يلحّ في طلب أبسط مستلزمات الحياة، فقد يلتمس عمامة، أو يستعطي نعلًا، أو يطلب أجرًا، كما قد يتنجز دراهم، أو يستعطي شعيراً لدابته، أو يطلب خيشاً يتقي به لظى الصيف، أو يستعين بمن يختن له ولده. (64)

ومرة أخرى نقول: إن شعر هذا الشاعر بما فيه من بذاءة وإسفاف، يكشف عن وضع مزر كان عليه طائفة من شعراء القرن الرابع الهجري، أو على الأقل، هذا ما يقوله شعرهم، ويبدو أن هؤلاء الشعراء لم يكونوا يأبهون بالسلطة السياسية ولا بالسلطة الدينية، أو لكان السلطة لم تكن تأبه بهم وبمعاناتهم، كأنها سدت أذانها عن الاستماع إلى شكاوى المعوزين، وتمرد المتمردين من أرباب القول الذي لا يحرك ساكنًا، فضلاً عن أن يهزّ عروشاً.

ونختم هذه الدراسة بالإشارة إلى أبي دلف الخزرجي صاحب القصيدة الساسانية التي غصت بمصطلحات المكدين، وكشفت عن أساليبهم الملتوية الغريبة العجيبة في تصيد الإشفاق عليهم من الناس، وهي ترسخ الاعتقاد عما كان في القرن الرابع الهجري من فساد اجتماعي، وانحلال خلقي كانت عليه طوائف من الناس في بغداد بخاصة، وهي تماثل حكاية أبي المظهر الأزدّي المعروفة بحكاية أبي القاسم البغدادي (65)، والتماثل بين القصيدة الساسانية وحكاية أبي القاسم البغدادي في أنهما كليهما تصفان أخلاق الأوباش، وتحكيان أفعالهم، وفي مجانة هذين العلمين فائدة "

لمن يعنيه أن يقف على ما أهملت المعاجم من ألفاظ الجماهير السوقية، وبكل مدينة أحياء ماجنة، تنقد بألفاظ وتعابير تمثل ما فيها من شوان الأخلاق.⁽⁶⁶⁾

وقد فسّر صاحب بن عباد قصيدة أبي دُلف الخزرجي ومصطلحاتها السوقية الساسانية، وأوقفنا بما صنع على لغة ومصطلحات شديدة الخصوصية، وبذلك تكون هذه القصيدة بمضمونها، وبمصطلحاتها، وبمعجمها، داخلة في حيز الخروج عن المألوف، والتمرد على القيم الاجتماعية، والمعايير الدينية، والخروج كذلك على اللغة الرصينة ومواصفاتها القارة في ذهنية العلماء والأدباء المحافظين. كما أن فيها جراءة تبدو في تصدّي لغوي كبير ألف(المحيط في اللغة) لشرح مصطلحات الساسانيين على ما فيها من سخف وبداءة.

ويبدو أن التمرد في شعر المعوزين كان اتجاهاً لديهم جميعاً، وهو لم ينصب على القيم الاجتماعية والدينية، وعلى السلطة السياسية حسب، بل طال لغة القصيدة ومعجمها وصورها وأساليبها كذلك، فقد وجدنا شاعراً يدعى أبا المخفف عازر بن شاعر البغدادي وهو من معاصري المأمون، يتمرد لا على المقدمة الطللية حسب، بل على الخمر ودورالقيان والحانات التي قدسها أبو نواس، فقد حمّله فقره وعوزه ومسغبته إلى الدعوة لافتتاح الشعر بوصف الخبز، ويروى عنه أنه كان⁽⁶⁷⁾ "يركب حماراً، وتركب جارية له حماراً آخر وتحتها خرُج، ويدور بغداد، ولا يمرّ بذي سلطان ولا تاجر ولا صانع إلا أخذ منه شيئاً يسيراً، مثل قطعة أو رغيف، أو كسرة" وقد وجدناه يقول في قصيدة:⁽⁶⁸⁾

ودع صفات القفار	دع عنك رسم الديار
قد أكثروا في العفار	وعدّ عن ذكر قوم
ودع صفات الزنانيـر في خصور العذارى	
حكته شمس النهار	وصف رغيفاً سرياً
أو صورة البدر لما استتم في الاستدار	
في وصفه أشعاري	فليس يحسن إلا
خلعت فيه عذاري	وذاك أني قديماً

ولا يكتفي هذا الشاعر بالدعوة إلى مبدأ الإزاحة والإحلال في الشعر، إزاحة الوقفة الطللية والمقدمة الخمرية، وإحلال التغني بالخبز محلها، بل نراه يترنم بمعشوقه (الرغيف) على شاكلة تغني العشاق بمعشوقاتهم.

ونراه يكرر هذا الهيام بالخبز، والتمرد على المقدمتين جميعاً: الأطلال وما يتصل بها من ذكر الحسان، والخمر ومجالسها وساقياتها وسقاتها، يقول في هذا:⁽⁶⁹⁾

جانبتُ وصلَ الغانياتِ	وصحوتُ عن وصلِ اللواتي
نعِمتُ بهنَّ عيونُ من	واصلنه حتى المماتِ
فدعِ الطلولَ لجاهلِ	يبكي الديارَ الخالياتِ
ودعِ المديحَ لأمرِدِ	ولخادمٍ ولغانياتِ
وامدحُ رغيفاً زانه	حرفُ يجلُّ عن الصفاتِ
يدعُ الحليمَ مدلهاً	حيرانَ يغلطُ في الصلاةِ
وكأنما نقشُ الرغيفِ	نجومُ ليلِ طالعاتِ
منعُ الرغيفِ سفاهةً	تركُ الرغيفِ من الهباتِ

الخاتمة

قد تبين لنا مما استعرضنا أن عدداً من الشعراء العباسيين ممن عاش في القرون الهجرية الثلاثة الأولى من عمر الدولة العباسية، قد عانوا العنت، والحرمان، والفقر الشديد، فقابلوا ظرفهم بغير قليل من التمرد، والسخط، والشكوى، فنظموا شعراً ساخطاً شكاءً، بل قادتهم ظروف عيشهم إلى أن يديروا ظهورهم إلى قيم المجتمع، فلم يكونوا يأبهون بالسلطة أياً كانت، كأنها حين أغمضت أعينها عن ظروفهم وقساوة عيشهم، أغمضتها أيضاً عن تجاوزاتهم عن الثوابت الدينية، والمسلمات من القيم والأعراف الاجتماعية. وقد اشترك هؤلاء الشعراء جميعاً في إظهار التحامق، وفي كثرة التجوال، والتكدي، والسخط، وذمّ الزمان، وجاءت أشعارهم في الغالب مقطعات أو قصائد قصيرة مصوغة بلغة سوقية، وأوزان قصيرة، وكثر فيها السرد والقصّ والحوار، كما كثرت فيها الرؤى وأحلام اليقظة والأمني التي تكشف عن إحباطات ناظميها، الذين لم يكونوا في الغالب من الشعراء المشهورين، كأن شهرة الشعراء في ذلك الزمان، كانت رهينة باتصال الشعراء بذوي الجاه والسلطان، أو كأن بذاءة أشعارهم كانت من أسباب عدم جمع دواوينهم وسيرورتها بين الرواة والعلماء. ولولا عكوف أصحاب كتب الأخبار والاختيارات على جمع أخبارهم وشيء من أشعارهم، لضاعت هذه الطائفة من الشعراء، ولضاع شعر عربي كثير، له خصوصيته وعمقه الإنساني، وله لغته وتعبيراته المتفردة، وله جموحه وشغبه وتجاوزاته أيضاً.

The Reflect of Poverty on the Artistic Trait of the Abbasid Poets in the First Three Centuries of the Abbasid Era

Yasin Ayish Khalil, Department of Arabic Language, University of Jordan, Amman, Jordan.

Abstract

This article tackles the reflect of poverty on the artistic trait of the Abbasid poets in the first three centuries of the Abbasid era. It is noteworthy that the poets who opposed the regime were very impoverished and almost unknown. Seems that by doing so they were very much keen to raise their cause and to attract attention towards themselves.

قدم البحث للنشر في 2010/10/5 وقبل في 2011/5/15

الهوامش

1. المصادر التي عرفت به وأوردت نماذج من أشعاره كثيرة، انظر مثلاً: الأصفهاني، علي بن الحسين (ت 356 هـ/966 م) كتاب الأغاني، تحقيق أحمد زكي العدوي وزملائه، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب المصرية ج 10، ص 235؛ ابن المعتز، عبدالله (ت 908 هـ/296 م) طبقات الشعراء، تحقيق عبدالستار فراج، دار المعارف بمصر 1976 ص 54-62؛ ابن قتيبة الدينوري، محمد بن مسلم (ت 276 هـ/889 م)، الشعر والشعراء، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الثقافة، بيروت، 2: 660-662؛ الخطيب البغدادي، أحمد بن ثابت، (ت 463 هـ/1070 م) تاريخ يغداد، تحقيق عبدالقادر عطا، بيروت، ج 8، ص 490-494؛ الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك (ت 764 هـ / 1362 م) الوافي بالوفيات، تحقيق أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، ج 14، ص 145-148؛ العباسي، عبد الرحيم بن علي (ت 963 هـ / 1555 م) معاهد التنصيص، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، نشر المكتبة التجارية، القاهرة، 1947، ج 2، ص 211، ولمزيد من التفصيل انظر ديوان أبي دلامة الأسدي، إعداد رشدي علي حسن، مؤسسة الرسالة ودار عمار، ط 1، بيروت، 1985، ص 7 - 27، وحاشية ديوان أبي دلامة بشرح وتحقيق إميل بديع يعقوب ص 11-12
2. الأغاني 10:238، ديوان أبي دلامة، إعداد رشدي علي، ص 80
3. الأغاني 10: 238، ديوان أبي دلامة، ص 49
4. الأغاني 10:250، ديوان أبي دلامة، ص 83
5. الأغاني 10: 251، ديوان أبي دلامة، 92
6. الأغاني 10:252، ديوان أبي دلامة، ص 250، القواصر جمع قاصر وهو البار

7. الأغاني، 10: 247
8. الأغاني 10:250
9. الأغاني 10: 252، والساج: الطيلسان الضخم الغليظ
10. الأغاني 10: 252
11. انظر ما يقوله يوسف خليف في: حياة الشعر في الكوفة إلى نهاية القرن الثاني الهجري ص 620-727، 622-728، وانظر في مبادئ المرجئة أحمد أمين: ضحى الإسلام ج3: 3
12. انظر: غوستاف غرناوم: شعراء عباسيون: 121- 157، وانظر في أخباره ونماذج من أشعاره أيضاً في: حيوان الجاحظ 1: 225، 263، 355، 2: 343، 360، 3: 385، 536، 4: 63، 410، 454، المبرد: الكامل 3: 5 طبقات ابن المعتز: 126، الخطيب البغدادي: تاريخ بغداد 13: 146، حسين عطوان: شعراء الشعب في العصر العباسي الأول، ص 65-74
13. شعراء عباسيون، ص 139، طبقات ابن المعتز، ص 126، والقهوة المسكية هي الخمرة لها رائحة المسك، والجلنارة ذات اللون الأحمر كزهر الرمان. وأما زرارة فالظاهر أنه صاحب حانة
14. شعراء عباسيون 140، طبقات ابن المعتز 127، الترتز: اليابس الذي لا روح فيه، وسمي الموت تارزاً، والجمز ضرب من العدو
15. شعراء عباسيون: 145
16. نفسه، ص 138، تحنن بيتي: ملن عنه وانحرفن
17. نفسه، 149، الثعالة أنثى الثعلب، وتحجره تضطره لأن يحتمي في حجرته
18. تباله: موضع ببلاد اليمن. انظر معجم البلدان 2: 9
19. شعراء عباسيون، ص 130، طبقات ابن المعتز، 129
20. طبقات ابن المعتز، ص 131
21. نفسه، 150-151
22. وردت هذه الأبيات في كتاب الجاحظ البغال غير معزوة انظر كتاب البغال ص 246 وانظرها في كتاب: شعراء الشعب في العصر العباسي الأول: ص 55 - 56
23. هذا الشاعر من الشعراء العباسيين المقلين، ولكنه عد في فحول المحدثين، وهو من ولد المهلب بن أبي صفرة. له مرثية في المتوكل، توفي سنة 259 للهجرة انظر: طبقات ابن المعتز، ص 313-314، المرزباني: الموشح في مأخذ العلماء على الشعراء، تحقيق محمد حسن شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995، ص 383. والسهك ريح كريهة
24. ابن المعتز: طبقات الشعراء، 364. وعبد الله بن أبي الشيص هذا هو غير أبي الشيص محمد بن عبد الله الذي له ترجمة ضافية في الشعر والشعراء 2: 721 وفي طبقات ابن المعتز، ص 72 وإلى: أقسم

25. انظر في ترجمته: ابن الجراح: الورقة ص53، طبقات ابن المعتز: ص375، أبو حيان التوحيدى، الإمتاع والمؤانسة ج2: 53 وفيه الشاشي بدل الساسي، والساسى قرية تحت واسط في العراق كما في معجم البلدان - مادة ساسى -، وكثرت الشكوى والبذاءة في شعره
26. الورقة، 5 5، والزبيل الوعاء يحمل به
27. طبقات ابن المعتز: 340-342، 452، وجاء فيه: كان يتحامق، وفي مختصر الطبقات أنه كان من أدب الناس وأحكمهم عقلاً وأشعرهم كما كان عالماً بالنحو وبالغريب والأخبار. عاصر الخليفة المتوكل.
28. طبقات ابن المعتز، 340
29. نفسه، 341
30. نفسه، 341
31. انظر ترجمته في: يتيمة الدهر 2: 347-357، وفيه قال الثعالبي: هو أبو الحسن محمد بن محمد فرد البصرة وصدر أدبائها، أكثر شعره في الشكوى وذم الزمان، وقالوا كان مجوداً في البيتين والثلاثة أما إذا أطال فلا يفلح، وهو ممن أعجب بهم صاحب بن عباد
32. انظر: يتيمة الدهر 1: 311 وفيه قال الثعالبي: نادرة الزمان، وممن تصرف بالشعر الجزل، وهو أحد المداح المجيدين، شاعر شامي، وممن أثنى عليه صاحب.
33. نفسه 2: 248
34. يتيمة الدهر 2: 248
35. نفسه 2: 350
36. نفسه 2: 350
37. نفسه 2: 347
38. يتيمة الدهر 1: 310
39. نفسه 1، 313
40. نفسه 1: 216
41. معجم الأدياء 5: 1930
42. أبو هفان: أخبار أبي نواس: 12
43. يتيمة الدهر 3: 117
44. نفسه 3: 117
45. نفسه 3: 118
46. نفسه 3: 118، أثار جمع تُفروهو السير الذي في مؤخر السرج
47. نفسه 3: 119

48. انظر ترجمته في: -يتيمة الدهر 3: 3- 29 وهو شاعر متمتع في أنواع الإبداع على ما يقول الثعالبي، وأكثر شعره في المجون والسخف، وهو وابن حجاج في العراق في القرن الرابع كجريب والفرزدق في عصريهما. قيل: له ديوان يربو على الخمسين ألف بيت، عشرة آلاف منها في الخمر
49. نفسه 3: 30
50. نفسه 3:352
51. نفسه 3:250
52. نفسه 3:28
53. نفسه 3: 25، الدلج السير في الليل، والهمج الرعاع ومن يسير هماً بلا نظام
54. نفسه 3: 17
55. نفسه 3: 30
56. نفسه 3: 31
57. نفسه 3:32
58. يتيمة الدهر 3: 32
59. نفسه 3:49
60. انظر في ذلك يتيمة الدهر 31-3-51
61. نفسه 3: 57
62. نفسه 3: 57 السلوقي نوع من الكلاب منسوبة إلى قرية تدعى سلوق، والخركوش لفظ أعجمي لم أقع على معناه في المعاجم، والسياق يدل على أنه جنس من الكلاب، الجاثليق هو مقدم الأساقفة عند بعض مسيحيي الكنيسة الشرقية كما في المعجم الوسيط
63. نفسه 3:58، الشدة الخبز يفت في مرق الدسم، وحزونة اللقم صعوبة بلعها، والوضم كل ما يوضع عليه اللحم من خشب أو حصير يوقى به من الأرض
64. نفسه 3: 58
65. نفسه 3: 61
66. زكي مبارك: النثر الفني في القرن الرابع الهجري 2: 422، نبيل أبو حلتهم اتجاهات الشعر في القرن الرابع الهجري، ص 416
67. الورقة، 115
68. نفسه
69. نفسه

قائمة المصادر والمراجع

- ابن الجراح، أبو عبد الله محمد بن داود. (1953). الورقة، تحقيق عبد الوهاب عزام وعبد الستار أحمد فراج، دار المعارف، القاهرة.
- ابن المعتز، عبد الله. (1976). طبقات الشعراء، تحقيق عبد الستار أحمد فراج، دار المعارف بمصر.
- ابن قتيبة الدينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم. (د.ت). الشعر والشعراء، تحقيق أحمد محمد شاكر، دار الثقافة، بيروت.
- ابن منظور جمال الدين. (د.ت). لسان العرب.
- أبو حاتم، نبيل. (1985). اتجاهات الشعر في القرن الرابع الهجري، دار الثقافة، الدوحة.
- أبو دلامة. (1985). ديوان أبي دلامة، إعداد رشدي علي حسن، مؤسسة الرسالة ودار عمار، ط1، بيروت، ص7 - 27.
- أبو دلامة. (1994). ديوان أبي دلامة، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الجبل، بيروت.
- أبو هفان، عبد الله بن أحمد. (د.ت). تحقيق عبد الستار أحمد فراج، مكتبة مصر
- الأصبهاني، أبو الفرج علي بن الحسين. (د.ت). الأغاني، مصور عن طبعة دار الكتب المصرية.
- أمين، أحمد. (1936). ضحى الإسلام، ط7، مكتبة النهضة المصرية.
- التوحيدي، أبو حيان. (1953). الإمتاع والمؤانسة، صححه وشرحه أحمد أمين وأحمد الزين، منشورات المكتبة العصرية، بيروت - صيدا.
- الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد. (1979). يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، بيروت.
- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن محبوب. (د.ت). الحيوان، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الفكر ودار الجبل، بيروت.
- الجاحظ. (1991). كتاب البغال، تحقيق عبد السلام محمد هارون، دار الجبل.
- الخطيب البغدادي، أحمد بن علي. (د.ت). تاريخ بغداد - دار الكتاب العربي، بيروت.

- خليف، يوسف. (1968). حياة الشعر في الكوفة إلى نهاية القرن الثاني الهجري، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، القاهرة.
- الصفدي، خليل بن أبيك. (1982). الوافي بالوفيات، اعتناء س. ديدرغ، نشر فرانز شتاينر، بيروت.
- العباسي، عبد الرحيم. (1947). معاهد التنصيص على شواهد التلخيص، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، بيروت.
- عطوان، حسين. (1970). شعراء الشعب في العصر العباسي الأول، جمعية عمال المطابع التعاونية، عمان.
- غرناووم، غوستاف. (1959). شعراء عباسيون، ترجمها وأعاد تحقيقها محمد يوسف نجم، وراجعها إحسان عباس، منشورات مكتبة الحياة، بيروت.
- مبارك، زكي. (د.ت). النثر الفني في القرن الرابع الهجري، منشورات المكتبة العصرية، صيدا - بيروت.
- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. (د.ت). الكامل، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاتة، دار نهضة مصر.
- المرزباني، محمد بن عمران. (1995). الموشح في مأخذ العلماء على الشعراء، تحقيق محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ياقوت الحموي. (1993). معجم الأدباء، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- ياقوت الحموي. (د.ت). معجم البلدان، دار صادر، بيروت.

اتجاهات المجتمع المحلي نحو السياحة البيئية في محمية غابات عجلون

أكرم عاطف رواشده*

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة اتجاهات المجتمع المحلي نحو السياحة البيئية في محمية غابات عجلون، وتضمن ذلك أربعة اتجاهات هي: اتجاهاتهم العامة، واتجاهاتهم نحو الآثار الاقتصادية، واتجاهاتهم نحو الآثار الثقافية-الاجتماعية، واتجاهاتهم نحو الآثار البيئية للسياحة في المنطقة. ثم سعى البحث إلى فحص مدى تأثير هذه الاتجاهات بمتغيرات الجنس والعمر والحالة الاجتماعية والمستوى التعليمي ومكان السكن. وتحقيقاً لهذه الغاية، استخدم الباحث استبانة لجمع البيانات وزُعت على عينة مكونة من (242) فرداً من أبناء القرى المحيطة بالمحمية (عرجان وباعون وراسون وأم الينابيع ومحنا وطياره). وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات عينة الدراسة نحو السياحة، وكانت أفضل هذه الاتجاهات عند الإناث، والفئة العمرية (20-29)، وعند العزاب، وحملة درجة البكالوريوس، وأصحاب الدخل الشهري الذي يقل عن 200 دينار، وعند أبناء قرية عرجان. وأوصت الدراسة بضرورة القيام بتوزيع فرص العمل الناتجة عن إقامة المحمية والنشاطات السياحية فيها بين القرى المحيطة بها، وعدم تركيزها في قرية على حساب أخرى.

الكلمات الرئيسية: السياحة البيئية، المجتمع المحلي، محمية غابات عجلون.

مقدمة:

يعد تجاهل إشراك المجتمع المحلي في المشاريع الاقتصادية بشكل عام أحد العوائق التي تقف أمام تقدم هذه المشاريع وتطورها، والنشاط السياحي ليس بمعزل عن هذا التوجه، إذ إن تمكين المجتمع المحلي في النشاط السياحي من حيث إدارة هذه المشاريع وامتلاكها، يعد معياراً حاسماً في نجاحه وتقدمه⁽¹⁾. ومع عولمة النشاط السياحي وظهور الشركات المتعددة الجنسيات كالسلاسل الفندقية، وشركات الطيران، ومكاتب السياحة والسفر، والمطاعم العالمية، فقد أثر ذلك على العوائد السياحية المتأتية من الحركة السياحية في كثير من المقاصد السياحية، وخاصة في الدول النامية التي تنتشر فيها مثل هذه الشركات من خلال تسرب الكثير من هذه العوائد المالية المتأتية من السياحة، والتي تعود على البلد الأم المالك لمثل هذه الشركات⁽²⁾.

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2012.

* قسم السياحة، كلية الآثار والأنثروبولوجيا، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

بدأت العديد من الدراسات والنظريات السياحية تركز على تمكين المجتمع المحلي من خلال امتلاكهم للمشاريع السياحية، وكذلك إدارة مثل هذه المشاريع، ومن ثم خلق فرص العمل لأبناء هذه المجتمعات التي تعود عليهم بالآثار الاقتصادية الإيجابية، وقد تكللت هذه الدراسات بظهور السياحة البيئية كمنتج سياحي يعتمد على المقومات الطبيعية من غابات وشواطئ وأنهار وأشكال أرضية وغيرها، وكمنهج يسعى إلى تطبيق العديد من المبادئ الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية في المناطق التي تتوفر فيها تلك المقومات، مما يساهم في إنجاح السياحة ومشاريعها ونشاطاتها بشكل مستدام لكل الأجيال.

ويمكن استخلاص مثل هذه المبادئ من خلال تعريف السياحة البيئية كما بينها Hector Ceballos Lascarain عام 1987 على أنها " ذلك النوع من السياحة المعتمد على المقومات الطبيعية، ويراعي المعايير البيئية، ويجذب أولئك الأشخاص الذين يملكون الرغبة للتعرف على تاريخ وثقافة وطبيعة المنطقة التي يزورونها، ويساهم في تقديم ودعم الفوائد الاقتصادية والاجتماعية، وتنمية المجتمعات القريبة من تلك المناطق، وكذلك المساهمة في الحفاظ على المصادر الطبيعية من خلال التعليم والتثقيف البيئي للزوار والمجتمعات المحلية"⁽³⁾. وبهذا نلاحظ مدى تركيز المفهوم على مساعدة المجتمعات المحلية وتنميتها اقتصادياً واجتماعياً. وقد أشار Murphy⁽⁴⁾ إلى أن مشاركة المجتمع المحلي هي المحور المركزي لمفهوم السياحة البيئية، وأن تلك المشاركة في عملية التخطيط والإشراف والتنفيذ ضرورية للتأكيد على الفوائد التي يجنيها هذا المجتمع.

وقد تبنت الجمعية الدولية للسياحة البيئية (TISE) عام 1990 تعريفاً مختصراً لها يركز أيضاً على تنمية المجتمعات المحلية وتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لهم، ويشير هذا التعريف إلى أن السياحة البيئية هي " السفر المسؤول إلى المناطق الطبيعية والذي يسعى إلى المحافظة على بيئتها وتحقيق الرفاه وتحسين نوعية الحياة للمجتمعات المحلية القريبة من تلك المناطق"⁽⁵⁾. هذا وقد أشار Gurung⁽⁶⁾ إلى أن الخصائص العامة للسياحة البيئية ومرتكزاتها تتمثل في: إدراك قيمة المصادر الطبيعية والثقافات المحلية في المناطق الطبيعية، وتثقيف الزوار والمجتمع المحلي بأهمية الحفاظ البيئي في هذه المناطق، ومن ثم الاهتمام بأبناء المنطقة وتمكينهم، وعمل مشاريع خاصة بهم من شأنها توليد الدخل والعمالة، بحيث يدرك هؤلاء دور السياحة في دعمهم الاقتصادي وبالتالي إنجاحها، إضافة إلى دور السياحة البيئية في التقليل من الآثار السلبية للزوار على البيئة الطبيعية، وعلى الأبعاد الاجتماعية والثقافية للسكان المحليين، وكذلك التركيز على تكامل النشاط السياحي مع القطاعات الاقتصادية الأخرى في المنطقة كالزراعة والصناعة وغيرها، ومن ثم تفاعل السياح مع المجتمع المحلي.

بدأ الاهتمام بالسياحة البيئية في الأردن يزداد في الآونة الأخيرة بهدف تنويع المنتجات السياحية فيها⁽⁷⁾، وتعد المحميات الطبيعية القائمة حتى الآن والبالغ عددها سبع محميات، هي عناصر الجذب السياحي الرئيسية لمثل هذا النوع من السياحة في الأردن، وتقع هذه المحميات تحت إشراف مديرية بركة الأردن التابعة للجمعية الملكية لحماية الطبيعة، إذ لا يعد إقامة النشاط السياحي فيها هدفاً بحد ذاته، وإنما هو وسيلة تهدف إلى المساعدة في توفير البعد المادي الذي يساعد في تحقيق أهداف الحفاظ البيئي والطبيعي، خوفاً من وصول يد الخراب إليها جراء الرعي أو الصيد أو التحطيب الجائر والعشوائي، أو الامتداد العمراني على حساب محيطها الحيوي. وهذا يولد لدى المجتمعات المحلية اتجاهات مختلفة إما سلباً أو إيجاباً، حيث يعرف الاتجاه على أنه "نزوع الفرد لأن يفضل أو يرفض فئة من الأفراد أو مجموعة من الأفكار أو مؤسسة اجتماعية أو نظاماً أو نشاطاً ما، وكذلك فإن الاتجاهات مكتسبة ومتعلمة وموجهة للسلوك، ويمكن التنبؤ بالسلوك من خلالها"⁽⁸⁾.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية هذه الدراسة من أهمية القطاع السياحي الاقتصادية والثقافية والبيئية، وبيان اتجاهات المجتمع المحلي نحو حركة السياحة البيئية في محمية غابات عجلون باستخدام أسلوب إحصائي علمي، وحسب اطلاع الباحث تعد هذه الدراسة الأولى من نوعها في الأردن التي سعت إلى بيان اتجاهات المجتمع المحلي نحو السياحة البيئية بشكل خاص، كما أن توصيات هذه الدراسة قد تساعد في تفعيل وتنشيط مثل هذا النوع من السياحة في الأردن. أضف إلى ذلك أن نتائج الدراسة قد تفيد إدارة المحمية في تطوير المشاريع السياحية في المنطقة خاصة وأن مشروع السياحة البيئية في المنطقة ما زال في مهده الأول.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

1. ما هي اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو السياحة البيئية وأثارها في محمية غابات عجلون؟
2. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الأفراد عينة الدراسة نحو السياحة وأثارها الاقتصادية والثقافية والبيئية في المنطقة تعزى لمتغير الجنس؟
3. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الأفراد عينة الدراسة نحو السياحة وأثارها الاقتصادية والثقافية والبيئية في المنطقة تعزى لمتغير الفئة العمرية؟
4. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الأفراد عينة الدراسة نحو السياحة وأثارها الاقتصادية والثقافية والبيئية في المنطقة تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية؟

5. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الأفراد عينة الدراسة نحو السياحة وآثارها الاقتصادية والثقافية والبيئية في المنطقة تعزى لمتغير المستوى التعليمي؟
6. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الأفراد عينة الدراسة نحو السياحة وآثارها الاقتصادية والثقافية والبيئية في المنطقة تعزى لمتغير الدخل الشهري؟
7. هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الأفراد عينة الدراسة نحو السياحة وآثارها الاقتصادية والثقافية والبيئية في المنطقة تعزى لمتغير مكان السكن؟

مشكلة الدراسة:

تركز أدبيات السياحة على أن قبول المجتمع المحلي للحركة السياحية في أي منطقة يعد معياراً هاماً لنجاحها، إذ ينظر غالبية السكان المحليين وخاصة في المناطق الريفية في الدول النامية إلى أن السياحة تجلب لهم كثيراً من المتاعب والسلبيات الاجتماعية والثقافية والبيئية. وقد جرت عدة دراسات على الصعيد الأردني لبيان موقف المجتمع المحلي من الحركة السياحية⁽⁸⁻¹⁰⁾ ولكن هذه الدراسات ركزت على السياحة الثقافية والأثرية في مناطق مختلفة من الأردن مثل أم قيس ووادي رم والبتراء، وقد بينت هذه الدراسات أن موقف المجتمع المحلي يختلف سلباً أو إيجاباً من منطقة إلى أخرى، تبعاً لمدى الفائدة الاقتصادية التي يجنيها المجتمع المحلي من السياحة. إلا أن هذه الدراسة تركز على بيان اتجاهات المجتمع المحلي نحو السياحة البيئية التي تختلف في خصائصها عن أنواع السياحة الأخرى بكونها تركز في مفهومها على تحسين نوعية الحياة للمجتمعات المحلية التي تحيط بالمنطقة التي تمارس بها. وبالتالي هل تختلف الاتجاهات باختلاف المنتج السياحي.

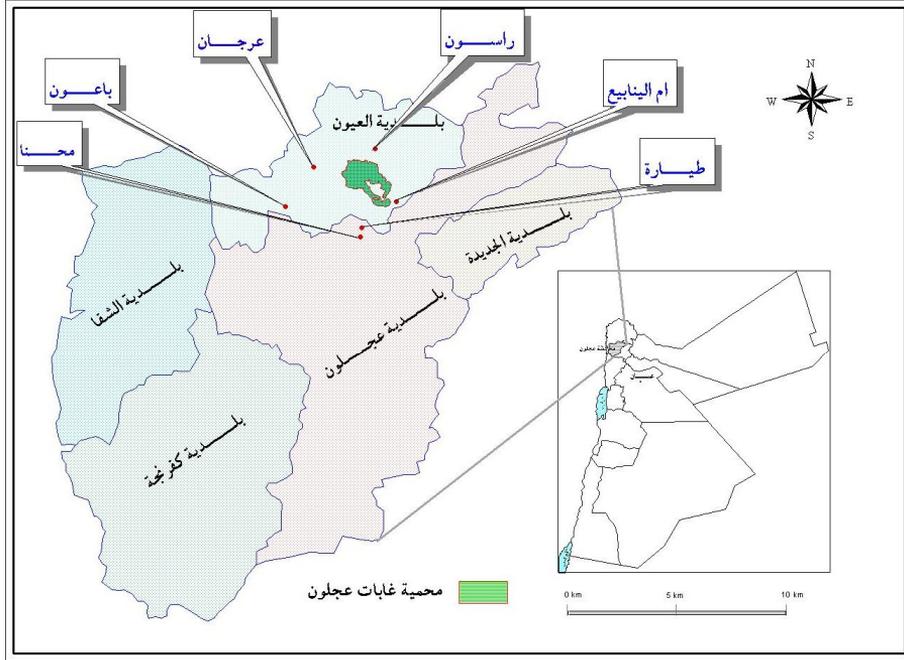
مجتمع الدراسة وعينتها:

تألف مجتمع الدراسة من القرى الست التي تحيط بمحمية غابات عجلون شكل -1- والتي تعد المجتمع المحلي للمحمية حسب تقارير الجمعية الملكية لحماية الطبيعة، الجهة المشرفة على المحميات الطبيعية وتطويرها في الأردن، وكذلك إيجاد وتطوير نشاط السياحة البيئية فيها، وتشمل هذه المنطقة التي تتبع إدارياً إلى بلدية العيون، إحدى بلديات محافظة عجلون، ست قرى (عرجان، وباعون، وراسون، وأم الينابيع، ومحنا، وطياره).

وقد وزعت استبانة تحتوي على مجموعة من الأسئلة منها أسئلة ديمغرافية واقتصادية واجتماعية تتعلق بعينة الدراسة كالعمر، والجنس، ومكان السكن، والحالة الاجتماعية، والمستوى التعليمي، والدخل الشهري للأسرة. ثم مجموعة الأسئلة التي تقيس اتجاهات المواطنين العامة نحو السياحة، ثم الأسئلة المتعلقة بآثار السياحة الاقتصادية والثقافية والبيئية على المنطقة. وقد

اتجاهات المجتمع المحلي نحو السياحة البيئية في محمية غابات عجلون

وزعت الاستبيانات على عينة من سكان هذه القرى شملت (242) فرداً، تم توزيعها على قرى المجتمع المحلي كما هو موضح في الجدول (1) أما خصائص هذه العينة الاقتصادية والاجتماعية فيوضحها الجدول (2).



شكل (1) الموقع الجغرافي للمجتمع المحلي لمحمية غابات عجلون.

جدول (1): عينة الدراسة موزعة حسب المناطق التي تضمها منطقة الدراسة

المنطقة	مجموع الاستبيانات	النسبة المئوية %
عرجان	42	17.4
باعون	40	16.5
راسون	42	17.4
أم الينايع	40	16.5
محنا	38	15.7
طيارة	40	16.5
المجموع	242	100

جدول (2): خصائص عينة الدراسة

المتغير	التكرارات	النسب المئوية
الجنس	114	47.1
	128	52.9
العمر	110	45.5
	62	25.6
	50	20.7
	20	8.3
الحالة الاجتماعية	88	36.4
	154	63.6
المستوى التعليمي	86	35.5
	50	20.7
	94	38.8
	12	5
الدخل الشهري للأسرة	108	44.6
	114	47.1
	16	6.6
	4	1.7
مكان السكن	42	17.4
	40	16.5
	42	17.4
	40	16.5
	38	15.7
	40	16.5

بناء أداة الدراسة:

قام الباحث لأغراض بناء أداة الدراسة بمراجعة الأدب النظري الخاص بموضوع السياحة البيئية، والاطلاع على البيئة المحيطة بمحمية عجلون ومجتمعها المحلي من خلال الزيارات الميدانية، والاطلاع على بعض الدراسات السابقة ذات الصلة، جميعها ساهمت في وضع فقرات الاستبانة. ثم وضع مجموعة من الفقرات لتغطي أربعة مجالات هي: الاتجاهات العامة وتتضمن ست فقرات، والاتجاهات الاقتصادية وتتضمن ثماني فقرات، والاتجاهات الثقافية وتتضمن خمس فقرات.

فقرات، أما الاتجاهات البيئية، فشملت أربع فقرات. ويمكن الاطلاع على هذه الفقرات من خلال الجدول (3):

جدول (3): الفقرات الخاصة بالاستبانة التي وزعت على عينة الدراسة

الاتجاهات	
أولاً: الاتجاهات العامة نحو النشاط السياحي في المحمية	
1	هل تؤيد الحركة السياحية داخل المحمية؟
2	هل تؤيد عمل أبناء قريتك في السياحة داخل المحمية؟
3	هل تؤيد عمل الإناث في السياحة داخل المحمية؟
4	هل تؤيد قدوم السياح الأجانب فقط إلى المحمية؟
5	هل تؤيد قدوم السياح العرب فقط إلى المحمية؟
6	هل تم أخذ رأي المجتمع المحلي بإقامة المحمية والنشاط السياحي فيها؟
ثانياً: اتجاهات عينة الدراسة نحو الآثار الاقتصادية للسياحة في المنطقة	
1	كان لإنشاء المحمية دور في توظيف أبناء القرية وحل جزء من مشكلتي الفقر والبطالة.
2	تم إنشاء بعض المشاريع الاقتصادية في قريتك لدعم السياحة في المحمية.
3	يقدم أبناء القرية خدمات للسياح كالطعام والشراب وغيرها.
4	عملت السياحة على تشجيع بعض أبناء القرية على ترك وظائفهم الأصلية كالزراعة مثلاً والتوجه للعمل في السياحة.
5	ساهمت المحمية في تحسين البنية التحتية في القرية كالطرق وشبكة المياه والكهرباء وغيرها.
6	ساهمت السياحة في ارتفاع أسعار الأراضي في القرية.
7	لقد تحسن مستوى المعيشة لدى أبناء القرية بعد إقامة المحمية.
8	ظهرت حركة بيع للأراضي لأناس من خارج المنطقة بعد إقامة المحمية.
ثالثاً: اتجاهات عينة الدراسة نحو الآثار الثقافية للسياحة في المنطقة	
1	أثر قدوم السياح على إكساب سكان القرية عادات إيجابية ومقبولة.
2	أثر قدوم السياح على إكساب سكان القرية عادات غير محببة وسلبية.
3	أثر قدوم السياح للمنطقة على إكساب أبناء القرية لغات أجنبية جديدة.
4	عملت السياحة على زيادة اعتزاز أهل القرية بثقافتهم لأنها مصدر جذب السياح.
5	هناك اتصال مباشر بين بعض أبناء القرية وزوار المحمية لدرجة أنها كونت علاقات صداقة بينهم.

الاتجاهات

رابعاً: اتجاهات عينة الدراسة نحو الآثار البيئية للسياحة في المنطقة

1	أثرت السياحة على الوضع المائي في القرية بشكل سلبي.
2	عملت السياحة على خلق إزعاج وازدحام في القرية غير مقبولين.
3	تساهم المحمية في توعية السكان المحليين بأهمية البيئة من خلال المحاضرات واللقاءات المختلفة.
4	ساهمت إدارة المحمية في زيادة الناحية الجمالية والمحافظة على الغابات في المنطقة.

وتم بناء الاستبانة وفق مقياس (ليكرت) الخماسي بحيث كانت "1 تعني غير موافق بشدة، و2 غير موافق، و3 محايد، و4 موافق، و5 موافق بشدة". وتم عكس مقياس التدرج هذا للفقرات السلبية وهي الفقرة (4 و5) للاتجاهات العامة، والفقرة (4) للاتجاهات الاقتصادية، والفقرة (2) للاتجاهات الثقافية، والفقرة (1 و2) للاتجاهات البيئية.

صدق أداة الدراسة وثباتها:

تم حساب ثبات أداة الدراسة باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) والتي كانت (0.810). مما يؤكد ثبات الأداة لأغراض استخدامها في الدراسة الحالية. ثم عرضت أداة الدراسة على مجموعة من المتخصصين في مجال السياحة في عدد من الجامعات الأردنية، وتم إجراء بعض التعديلات على فقراتها لتخرج بنتائج عملية تمكنها من قياس اتجاهات المجتمع المحلي تجاه الحركة السياحية وآثارها في محمية غابات عجلون.

المعالجة الإحصائية:

لأغراض تحقيق أهداف هذه الدراسة والإجابة عن أسئلتها تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية:

1. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمجالات أداة الدراسة والمجموع الكلي لهما.
2. اختبار T test للعينات المستقلة للكشف عن أثر متغير الجنس والحالة الاجتماعية.
3. اختبار تحليل التباين الأحادي One way ANOVA للكشف عن الفروق في الاتجاهات تبعاً لمتغيرات العمر، والدخل الشهري، والمستوى التعليمي، ومكان السكن.
4. تطبيق معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لأغراض التأكد من ثبات أداة الدراسة⁽¹¹⁾.

ولأغراض تقدير درجة المتوسط الحسابي لاتجاهات أفراد العينة نحو السياحة البيئية وآثارها فقد اعتمدت هذه الدراسة التدرج التالي:

1. متوسط حسابي (2.33) فما دون بدرجة تقييم متدنية.
2. متوسط حسابي بين (2.33 - 3.66) بدرجة تقييم متوسطة.
3. متوسط حسابي فوق (3.66) بدرجة تقييم مرتفعة.

متغيرات الدراسة:

أولاً: المتغيرات المستقلة: وتشمل:

- (1) الجنس: ذكر، أنثى.
- (2) العمر: 20-29 سنة، 30-39 سنة، 40-49 سنة، 50 سنة فأكثر.
- (3) الحالة الاجتماعية: أعزب، متزوج.
- (4) المستوى التعليمي: ثانوية عامة فأقل، دبلوم، بكالوريوس، دراسات عليا.
- (5) الدخل الشهري: أقل من 200 دينار، 200-400 دينار، 400-600 دينار، أكثر من 600 دينار.
- (6) مكان السكن: عرجان، باعون، راسون، أم الينابيع، محنا، طياره.

ثانياً: المتغير التابع: ويشمل درجات الأفراد على استبانة الاتجاهات نحو السياحة وأبعادها الأربعة (العامة، والاقتصادية، والثقافية، والبيئية).

الدراسات السابقة:

دراسة الطويل (2003) التي هدفت إلى فحص اتجاهات المواطنين في وادي موسى نحو السياحة ومدى تأثيرها بمتغيرات النوع والمهنة والدخل والتعليم والعمر، وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المواطنين تعزى لمتغيري التعليم والدخل.

دراسة الشناق والعنوم (2000) التي هدفت إلى الكشف عن مواقف المواطنين الأردنيين في بلدة أم قيس تجاه السياحة بأبعادها الثقافية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وقد بينت الدراسة وجود اتجاهات تقبل للسياحة لدى عينة الدراسة، إذ كانت أفضل الاتجاهات تقع ضمن البعد الاقتصادي، وأدناها ضمن البعد الاجتماعي، كذلك أشارت النتائج إلى وجود أثر دال إحصائياً لمتغيري الدخل الاقتصادي والعمر على الاتجاهات العامة نحو السياحة، في حين لم

تظهر أي أثر دال إحصائياً لمتغيرات الجنس والتحصيل العلمي والمهنة وعدد الزيارات للمواقع السياحية على الاتجاهات العامة نحو السياحة.

دراسة سماوي (1999) التي هدفت إلى استعراض الآثار الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للسياحة الصحراوية في منطقة حسمى في الأردن، من أجل وضع تصور مستقبلي لتطوير السياحة في مناطق البادية الأردنية. وبينت الدراسة أن (45.1%) من سكان المنطقة يعملون في مجال السياحة بأعمال النقل والإرشاد السياحي والاستضافة، كما يشجع معظم سكان المنطقة قدوم السياح باختلاف جنسياتهم، كما لا يمانع غالبيتهم في العمل في السياحة، وبينت الدراسة أن سكان المنطقة يعتمدون على السياحة بشكل كبير في قرية رم، وبشكل أقل في قرية الطويسة والمنيشير والغال. وقد توصل الباحث إلى نتيجة هامة تبين أن آثار السياحة في المنطقة لا تزال قليلة، ولا بد من وضع استراتيجية للتخطيط السياحي في منطقة حسمى للمحافظة على الواقع السياحي بشكل إيجابي.

وهناك أيضاً دراسة Campbell (1999) التي حاول من خلالها دراسة السياحة البيئية في منطقة Ostional في كوستاريكا وفق ثلاثة محاور أساسية: الآثار الاقتصادية لسياح المبيت في المنطقة، وموقف المجتمع المحلي واتجاهاته نحو النشاط السياحي، ودور السياحة كمصدر دخل جديد في تقليل الآثار البيئية كقطع الغابات والصيد الجائر. وقد وجد الباحث أن اتجاهات المجتمع المحلي نحو السياحة جاءت إيجابية وخاصة فيما يتعلق بخلق وظائف جديدة، وتقليل أثر السكان المحليين على استنزاف الموارد الطبيعية في المنطقة من خلال توفير فرص عمل جديدة وبديلة قللت من الضغط على هذه الموارد.

وهناك الدراسة التي قام بها Stronza (2008) والتي طبقها على ثلاث مناطق في الأمازون تشمل (البيرو، والإكوادور، وبوليفيا) لبيان تأثير حركة السياحة البيئية على السكان المحليين فقد وجد أن هناك تفاعلاً قوياً بين السياح والمجتمع المحلي الذي يسعى إلى تقديم خدماته المختلفة لزوار المنطقة من خلال مهنة الدلالة، وأصحاب محلات التحف، والعاملين في المطاعم والفنادق، ومؤجري القوارب وغيرهم. وتبين أن هناك اتجاهًا إيجابياً للمجتمع المحلي تجاه الحركة السياحية في المنطقة من الناحية الاقتصادية على وجه الخصوص؛ وذلك بعد إدراكهم أن المقومات الطبيعية المتوفرة هي مصدر جذب الزوار، الأمر الذي عمل على تنويع مصادر الدخل بعد قدومهم مما ولد لدى السكان المحليين حرصاً أكيداً على حماية هذه المصادر، وعدم العبث بها لجذب مزيد من الزوار.

وفي دراسة wild (1994)، فقد بين أن السياحة البيئية التي تستحق الاهتمام والتبني، هي تلك التي تخلق فرص عمل للسكان المحليين، وتساهم في إنشاء مشاريع سياحية محلية صغيرة

يملكها ويديرها المجتمع المحلي، مما يساعد في تعظيم الأثر الاقتصادي المضاعف في المنطقة. كما أن السكان المحليين هم صناع القرار في مثل هذا النوع من السياحة الذي يساهم في ترسيخ القيم المجتمعية والثقافات وأنماط الحياة التي أُنعت السكان المحليين أنها أصبحت جزءاً من مقومات الجذب السياحي لديهم.

منطقة الدراسة

تقع منطقة الدراسة (بلدية العيون) إلى الشمال الغربي من محافظة عجلون. وتضم ست قرى تشمل (عرجان، وباعون، وراسون، وأم الينابيع، ومحنا، وطياره) شكل رقم 1-1. وتقع هذه المنطقة ضمن إقليم البحر المتوسط المناخي الذي يتميز بالبرودة والمطر وتساقط الثلوج أحياناً في فصل الشتاء، والاعتدال صيفاً. وتتميز المنطقة بطبيعتها الجبلية (700-1000م) فوق سطح البحر⁽¹²⁾ وتكسوها الأشجار الحرجية الدائمة الخضرة، كغابات السنديان التي يتخللها أنواع شجرية وعشبية أخرى نامية على تربة حمراء متوسطة ناشئة على صخر كلسي. وتتميز هذه الغابة بوجود 200 نوع من النباتات والأزهار البرية كشقائق النعمان والدحنون والزعمطوط واللوف والحامض والصفير والسوسنة السوداء والأقحوان، إضافة إلى ثلاثين نوعاً من النباتات الطبية، وثمانية أنواع من الحيوانات المفترسة كالذئب والضبّ والقَطِ البري والثعلب الأحمر والسمور، وأربعين نوعاً من الطيور كالصقر الحوام وعقاب الحيات والحجل والهُدُهد⁽¹³⁾.

تعد عرجان هي مركز بلدية العيون والجدول (4) يبين مناطق الدراسة حسب عدد السكان والمساحة لكل منها. ويعمل معظم سكان المنطقة بالزراعة وتربية المواشي إضافة إلى الوظائف الحكومية. وتحتوي المنطقة على العديد من مقومات السياحة سواء الطبيعية أو الثقافية أو البيئية. ولذلك ونتيجة للتنوع الحيوي الحيواني منه أو النباتي، ووجود الكثير من هذه العناصر المهددة بالانقراض نتيجة لتدخل الإنسان الضار والجائر بالمنطقة ومقوماتها، فقد عمدت الجمعية الملكية لحماية الطبيعة عام 1989 إلى إنشاء محمية غابات عجلون بمساحة تبلغ (12كم²) للمحافظة على تلك المقومات، ومن أجل توفير الدعم المادي لتحقيق أهداف المحمية، فقد بدأ عام 2003 وبدعم من الحكومة اليابانية والسفارة الألمانية في عمان وبالتعاون مع مؤسسة نهر الأردن العمل بمشروع السياحة البيئية.

ولتسهيل الحركة السياحية وإقامة السياح في المنطقة فقد عملت الجمعية الملكية على توفير العديد من الخدمات السياحية في المحمية تشمل خدمات الإقامة الصيفية في عشر خيم، تتسع كل منها إلى أربعة أشخاص، بالإضافة إلى خدمات الإقامة التي تستقبل الزوار طوال العام، والمتمثلة بالأكواخ الخشبية المزودة بالتدفئة، ويبلغ عددها خمسة أكواخ بسعة أربعة أشخاص لكل منها. كما يتوفر في المنطقة مطعم صيفي يتسع لحوالي ثمانين شخصاً، وهناك ثلاثة مرشدين

سياحيين بيثيين يقدمون خدمات الإرشاد السياحي البيئي للزوار أثناء تجوالهم في المحمية. ولتشجيع جذب الزوار وزيادة مدة إقامتهم وزيادة تفاعلهم مع المجتمع المحلي، فقد عملت إدارة المحمية على إيجاد ست مسارات سياحية تربط المحمية بالمناطق والقرى المجاورة، تتفاوت فيما بينها من حيث المسافة والوقت اللازم لإتمام السير بها (زيارة ميدانية للمحمية ومقابلة مديرها بتاريخ 2009/12/26).

جدول (4): عدد سكان ومساحات المناطق التي تضمها بلدية العيون

المنطقة	عدد السكان\ نسمة	المساحة بالدونم
عرجان	6500	26.244
باعون	4500	6594
راسون	2000	6000
أم الينابيع	350	480
محنا	1500	368
طيّاره	400	400
المجموع	15.250	40.086

* المصدر: وحدة المساحة والتنمية في بلدية العيون، 2010.

عملت الجمعية الملكية لحماية الطبيعة ممثلة ببرية الأردن المشرفة على المحميات الطبيعية والسياحة البيئية في الأردن، على إقامة عدد من المشاريع الاقتصادية في القرى المجاورة للمحمية؛ وذلك لتمكين المجتمع المحلي، وتوفير فرص عمل في هذه المشاريع توفر لهم دخلاً شهرياً كبديل عن اعتمادهم على قطع الأشجار والرعي الجائر الذي كان يمارس في المنطقة، وكذلك تحسين صورة الحركة السياحية في أنظارتهم لإنجاح مشروع السياحة البيئية في المحمية، وتتمثل هذه المشاريع في مصنع لإنتاج الصابون في قرية عرجان، بالاعتماد على زيت الزيتون البلدي والأعشاب الطبية البرية والعطرية المتوفرة في المنطقة؛ إن استطاع هذا المصنع أن يوفر عدداً من فرص العمل لأبناء المنطقة وخاصة الفتيات.

كما تسعى إدارة المحمية إلى قصر عملية التوظيف داخل المحمية، سواء في المشاريع السياحية أو غيرها، على أبناء المجتمع المحلي فقط، حيث وفرت المشاريع السياحية داخل المحمية والمشاريع المقامة في القرى المجاورة حوالي 38 فرصة عمل موزعة كما في الجدول (5).

جدول (5): عدد فرص العمل في المحمية والمشاريع الداعمة تبعاً للمناطق المحيطة

المنطقة	عدد فرص العمل
عرجان	16
راسون	8
أم الينابيع	3
محنا	3
باعون	2
طياره	2
أخرى	4
المجموع	38

• المصدر: بيانات محمية عجلون، 2010

وتشمل فرص العمل هذه 20 موظفاً داخل المحمية بما في ذلك الخدمات السياحية، و18 فرصة عمل في المشاريع المقامة في المجتمع المحلي. هذا وتتطلع الجمعية وإدارة المحمية إلى إنشاء عدة مشاريع تشغيلية في القريب العاجل في جميع المناطق المحيطة بها، ومن هذه المشاريع مثلاً: مشروع الخط العربي في قرية راسون والهادف إلى توظيف عددٍ من أبناء المنطقة ليقوموا بكتابة أسماء الزوار على بعض المقتنيات التي يشترونها من المنطقة كالملابس والتحف وغيرها، وكذلك إقامة مصنع للحلويات الشعبية في منطقة عرجان.

عرض النتائج ومناقشتها:

1. **النتائج المتعلقة بالسؤال الأول:** "ما هي اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو السياحة البيئية وأثارها في محمية غابات عجلون؟"

جدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للاتجاهات أفراد العينة نحو السياحة البيئية في المنطقة

الاتجاهات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
العامّة	3.75	0.69
الاقتصادية	2.78	0.61
الثقافية	2.98	0.86
البيئية	3.74	0.78
الكلية	3.24	0.51

• من خارج المجتمع المحلي ولكنها من نفس محافظة عجلون

أظهرت نتائج الدراسة كما في الجدول (6) أن الاتجاهات الكلية لأفراد عينة الدراسة نحو السياحة البيئية في المنطقة كانت متوسطة - تبعا لدرجات تقدير المتوسطات الحسابية التي اتبعت في هذه الدراسة- حيث بلغ المتوسط الحسابي (3.24) وبلغ أعلى متوسط حسابي لمجالات الدراسة (3.75)، وكان يعود لمجال الاتجاهات العامة وبدرجة تقييم مرتفعة، ثم جاء بعد ذلك مجال الاتجاهات البيئية بمتوسط حسابي (3.74) وبدرجة تقييم مرتفعة أيضا. أما باقي مجالات الدراسة، فجاءت بدرجة تقييم متوسطة، حيث بلغ المتوسط الحسابي لمجال الاتجاهات الاقتصادية (2.78)، بينما بلغ المتوسط لمجال الاتجاهات الثقافية (2.98).

وربما يعود السبب في ارتفاع المتوسطات الحسابية لاتجاهات المجال العام إلى أن الإجابات المتعلقة بفقرات هذا الاتجاه كانت مرتفعة عند جميع أفراد العينة، فغالبيتهم يؤيدون السياحة في المنطقة وعمل أبنائهم بها سواء من الذكور أو الإناث، كما أن غالبيتهم يؤيدون قدوم كل من السياح العرب والأجانب معاً إلى المنطقة. أما ارتفاع المتوسطات عند مجال الاتجاهات البيئية، فقد نتج عن الجهود التي تبذلها إدارة المحمية في تجميل المنطقة والمحافظة على جاذبيتها السياحية، إضافة إلى المحاضرات واللقاءات التي تعقدها وحدة التوعية البيئية في المحمية مع طلبة المدارس والجمعيات النسوية والمحلية، لتوعية المجتمع المحلي بأهمية المحافظة على البيئة.

2. النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: "هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الأفراد عينة الدراسة نحو السياحة وآثارها الاقتصادية والثقافية والبيئية في المنطقة تعزى لمتغير الجنس؟"

جدول (7): نتائج اختبار (ت) للكشف عن أثر الجنس في اتجاهات عينة الدراسة نحو السياحة وآثارها في المنطقة

الاتجاهات	المتوسط الحسابي		قيمة ت	دلالة ت
	ذكور	إناث		
العامة	3.64	3.84	2.24	0.02
الاقتصادية	2.70	2.84	1.73	0.08
الثقافية	2.82	3.12	2.65	0.00
البيئية	3.60	3.86	2.59	0.01
الكلية	3.13	3.34	3.15	0.00

يظهر من الجدول رقم (7) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في مجال الاتجاهات الكلية نحو السياحة وأثارها في منطقة الدراسة، وكانت هذه الفروق لصالح الإناث بمتوسط حسابي بلغ (3.34)، بينما بلغ المتوسط الحسابي للذكور (3.13)، وبدرجة تقييم متوسطة عند الجنسين. كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث عند مجال الاتجاهات العامة نحو السياحة وأثارها في المنطقة، وكانت هذه الفروق لصالح الإناث أيضاً بمتوسط حسابي بلغ (3.84) وبدرجة تقييم مرتفعة، أما لدى الذكور فقد كانت بدرجة تقييم متوسطة وبمتوسط حسابي بلغ (3.64). وفيما يتعلق بمجال الاتجاهات الثقافية نحو السياحة لدى عينة الدراسة، فقد كانت الفروق أيضاً لصالح الإناث، ولكنها كانت بدرجة تقييم متوسطة. وكذلك الأمر بالنسبة لمجال اتجاهات عينة الدراسة نحو الآثار البيئية للسياحة في المنطقة، فقد كانت لصالح الإناث وبدرجة تقييم متوسطة أيضاً.

ويعود السبب في اقتناع الإناث بالمشروع السياحي في المنطقة، والنظر إليه بشكل إيجابي أكثر من الذكور، أن فرص العمل التي خلقتها المحمية تجد تقبلاً عند الإناث أكثر من الذكور، رغم انخفاض الدخل المتأتي منها، كما أن قرب هذه الفرص من مكان سكنهن يولد لديهن طمأنينة أكثر من الذهاب للعمل في مناطق بعيدة حتى لو ارتفع دخلها، كما أن الكثير من الفتيات ينظرن بإيجابية إلى فرص العمل التي تولدت للفتيات في كل من مشروع بيت الصابون والخط العربي وبيت الحلويات، التي ركزت بشكل أساسي على توظيف الفتيات، والتي لا تتطلب منها الاتصال المباشر بالسائح، الأمر الذي لا يولد تخوفاً لديهن أو لأسرهن من اكتساب عادات سلبية وغير محببة، تلك النظرة السلبية للنشاط السياحي في مثل هذه المجتمعات الريفية الفقيرة، أضف إلى ذلك إلى أن مثل هذه الوظائف لا تتطلب مؤهلات علمية عالية لمنطقة تتميز بانخفاض نسبة المتعلمين من الإناث. أما بالنسبة للذكور فأنهم يعتبرون العمل في المحمية والنشاطات السياحية فيها وظائف ذات دخل منخفض لا توفر لهم أدنى متطلبات الحياة وتكوين الأسر ورعايتها.

ويلاحظ من الجدول (7) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث عند مجال الاتجاهات الاقتصادية نحو السياحة في المنطقة حيث بلغت المتوسط الحسابي للإناث (2.84) والذكور (2.70) أي بدرجة تقييم متوسطة.

3. النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: "هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الأفراد عينة الدراسة نحو السياحة وأثارها الاقتصادية والثقافية والبيئية في المنطقة تعزى لمتغير الفئة العمرية؟"

جدول (8): نتائج اختبار (ف) للكشف عن أثر الفئة العمرية في اتجاهات عينة الدراسة نحو السياحة وآثارها في المنطقة

الاتجاهات	الفئة العمرية				قيمة ف	دلالة ف
	29-20	39-30	49-40	50 فأكثر		
العامة	3.95	3.57	3.59	3.62	5.87	0.00
الاقتصادية	2.87	2.75	2.62	2.76	1.96	0.12
الثقافية	3.19	2.96	2.61	2.84	5.53	0.00
البيئية	3.82	3.74	3.75	3.25	3.16	0.02
الكلية	3.38	3.18	3.06	3.09	5.89	0.00

يظهر من الجدول رقم (8) وجود فروق ذات دلالة إحصائية لدى جميع اتجاهات عينة الدراسة وآثارها في المنطقة باستثناء المجال الاقتصادي. وقد كانت هذه الفروق لصالح الفئة العمرية (29-20) عند جميع هذه الاتجاهات ذات الدلالة الإحصائية، فقد بلغت المتوسطات الحسابية كما يظهر من الجدول عند هذه الفئة (3.95) و(3.19) و(3.82) و(3.38) عند المجالات العامة والثقافية والبيئية والكلية على التوالي، وبدرجة تقييم مرتفعة عند المجالات العامة والبيئية، ودرجة تقييم متوسطة عند المجالات الثقافية والكلية. وربما يعود السبب في ذلك إلى أن هذه الفئة (29-20) هي فئة الشباب المقبلين على تحمل المسؤولية مما يتطلب منهم الحصول على العمل ورعاية الأسر، كما أنهم يملكون من النضوج المعرفي والاجتماعي والثقافي والبيئي الذي تمثل بالاعتراف بقيمة السياحة وآثارها الهامة من جميع هذه الجوانب، مما دعا هذه المجموعة إلى الاهتمام بالسياحة، وإظهار توجه أكثر إيجابية من الفئات الأكبر سناً، الذين ربما ينظرون إلى السياحة كمنشأ اقتصادي يؤثر سلباً على عادات منطقتهم ذات الطابع المحافظ وتقاليدها. هذا وقد أشار مدير المحمية إلى أن سياسة التوظيف في السياحة في المنطقة تركز على هذه الفئة تلك السياسة التي أصبحت معروفة لدى الجميع، وبالتالي ولد لدى هذه الفئة تشجيع نحو السياحة أكثر من غيرهم.

4. **النتائج المتعلقة بالسؤال الرابع:** "هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الأفراد عينة الدراسة نحو السياحة وآثارها الاقتصادية والثقافية والبيئية في المنطقة تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية؟"

جدول (9): نتائج اختبار (ت) للكشف عن أثر الحالة الاجتماعية في اتجاهات عينة الدراسة نحو السياحة وآثارها في المنطقة

الاتجاهات	المتوسط الحسابي		قيمة ت	دلالة ت
	متزوج	أعزب		
العامة	3.73	3.78	0.504	0.61
الاقتصادية	2.79	2.75	0.467	0.64
الثقافية	2.93	3.07	1.27	0.20
البيئية	3.73	3.77	0.380	0.70
الكلية	3.23	3.27	0.544	0.58

يلاحظ من الجدول (9) أن هناك اختلافات حسابية في المتوسطات الحسابية في مجالات اتجاهات أفراد العينة المختلفة نحو السياحة في المنطقة حسب متغير الحالة الاجتماعية، وقد كانت هذه الاختلافات حسب مجال الاتجاهات الكلية والاتجاهات العامة لصالح العزاب. أما الاتجاهات الأخرى كالإقتصادية والبيئية والثقافية، فقد كانت لصالح المتزوجين، وبدرجات تقييم تراوحت بين المرتفعة عند الاتجاهات الكلية والعامة والبيئية، ومتوسطة عند الاتجاهات الاقتصادية والثقافية، إلا أن جميع هذه الاتجاهات لم تكن ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) أو أقل.

5. **النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس:** "هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الأفراد عينة الدراسة نحو السياحة وآثارها الاقتصادية والثقافية والبيئية في المنطقة تعزى لمتغير المستوى التعليمي؟"

جدول (10): نتائج اختبار (ف) للكشف عن أثر المستوى التعليمي في اتجاهات عينة الدراسة نحو السياحة وآثارها في المنطقة

الاتجاهات	المستوى التعليمي					
	ثانوية عامة فاقل	دبلوم	بكالوريوس	دراسات عليا	قيمة ف	دلالة ف
العامة	3.54	3.73	3.93	3.94	5.40	0.00
الاقتصادية	2.65	2.78	2.89	2.77	2.35	0.07
الثقافية	2.90	2.99	3.12	2.43	2.73	0.04
البيئية	3.63	3.88	3.79	3.62	1.33	0.26
الكلية	3.11	3.27	3.37	3.15	4.08	0.00

يلاحظ من الجدول رقم (10) أن هنالك اختلافات حسابية في المتوسطات الحسابية في اتجاهات أفراد عينة الدراسة حسب متغير المستوى التعليمي، ولأجل التعرف على دلالة هذه الفروقات من الناحية الإحصائية، فقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي One-way ANOVA. إذ يلاحظ من الجدول نفسه وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند جميع مجالات الاتجاهات باستثناء مجال الاتجاه البيئي، وقد كانت هذه الفروق لمصلحة فئة الدراسات العليا بمتوسط حسابي بلغ (3.94) ثم جاء حملة درجة البكالوريوس (3.93) بدرجة تقييم مرتفعة. أما مجال الاتجاهات الاقتصادية والثقافية والكلية، فقد كانت لمصلحة حملة درجة البكالوريوس بمتوسط حسابي بلغ (2.89) و(3.12) و(3.37) لكل منهم على التوالي، وبدرجة تقييم متوسطة عند الكل. ويمكن تفسير ذلك بأن حملة درجة البكالوريوس والدراسات العليا كانوا أكثر إيجابية في توجههم نحو السياحة في المنطقة، وهذا ناتج عن إدراك مثل هذه الفئات للنشاط السياحي وأثاره الاقتصادية والثقافية والبيئية على المنطقة، وذلك لسعة معرفتهم وثقافتهم بمثل هذا النشاط من غيرهم من الفئات الأخرى.

6. النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: "هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الأفراد عينة الدراسة نحو السياحة وأثارها الاقتصادية والثقافية والبيئية في المنطقة تعزى لمتغير الدخل الشهري؟"

جدول (11): نتائج اختبار (ف) للكشف عن أثر الدخل الشهري في اتجاهات عينة الدراسة نحو السياحة وأثارها في المنطقة

الاتجاهات	الدخل الشهري				قيمة ف	دلالة ف
	أقل من 200	200-400	401-600	أكثر من 600		
العامة	3.77	3.81	3.40	2.91	3.81	0.01
الاقتصادية	2.80	2.79	2.59	2.50	5.84	0.46
الثقافية	3.02	2.96	2.90	2.90	5.13	0.93
البيئية	3.74	3.83	3.19	3.63	3.27	0.02
الكلية	3.26	3.28	2.97	2.89	2.30	0.07

يلاحظ من الجدول رقم (11) أن هنالك اختلافات في المتوسطات الحسابية في اتجاهات أفراد العينة نحو السياحة في المنطقة حسب متغير الدخل الشهري، وقد كانت هناك دلالة إحصائية عند مجال الاتجاهات العامة والبيئية فقط والتي كانت متوسطاتها الحسابية لصالح الفئة أصحاب الدخل (200-400) حيث بلغت (3.81) و(3.83) على التوالي وبدرجة تقييم مرتفعة. أما المجالات الأخرى والتي لم تكن لها أية دلالة إحصائية، فقد كانت المتوسطات فيها لصالح

الفئات التي يقل دخلها عن (400) دينار شهرياً، وبدرجة تقييم متوسطة. وربما يعود السبب في ذلك إلى أن حاجة المواطنين من ذوي الدخل المحدود (400 دينار فما دون) للنشاط السياحي كرديف اقتصادي يسعى المواطنون من خلاله إلى إيجاد مصدر جديد للدخل، أو السعي إلى تعدد مصادر الدخل في منطقة ريفية قروية باتت تعرف بمشكّلي الفقر والبطالة.

7. النتائج المتعلقة بالسؤال الخامس: "هل هناك فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات الأفراد عينة الدراسة نحو السياحة وأثارها الاقتصادية والثقافية والبيئية في المنطقة تعزى لمتغير مكان السكن؟"

جدول (12): نتائج اختبار (ف) للكشف عن أثر مكان السكن في اتجاهات عينة الدراسة نحو السياحة وأثارها في المنطقة

الاتجاهات	مكان السكن						
	عرجان	باعون	راسون	أم الينابيع	محنا	طيابه	قيمة دلالة ف ف
العامة	3.94	3.79	3.74	4.08	3.46	3.48	5.44 0.00
الاقتصادية	3.06	2.78	3.01	2.69	2.65	2.46	6.38 0.00
الثقافية	3.30	3.17	3.11	2.96	2.97	2.37	6.25 0.00
البيئية	3.99	3.78	3.86	3.71	3.76	3.34	3.33 0.00
الكلية	3.50	3.30	3.37	3.29	3.12	2.86	8.71 0.00

يظهر من خلال الجدول (12) أنّ هنالك فروقاً إحصائية في المتوسطات الحسابية في اتجاهات أفراد عينة الدراسة حسب مكان السكن، ولأجل التعرف على دلالة هذه الفروق الإحصائية تم استخدام تحليل التباين الأحادي One-way ANOVA، حيث كانت جميع مجالات الاتجاهات ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.05) أو أقل. وقد كانت المتوسطات الحسابية عند مجال الاتجاهات الكلية لصالح قرية عرجان (3.50) ثم تلتها قرية راسون (3.37) وبدرجة تقييم متوسطة لكل منها. أما فيما يتعلق بمجال الاتجاهات العامة، فقد كانت متوسطاتها لصالح قرية أم الينابيع (4.08) ثم بلدة عرجان (3.94) وبدرجة تقييم مرتفعة لكليهما، وبالنسبة لمجال الاتجاهات الاقتصادية، فقد كانت المتوسطات الحسابية لصالح قرية عرجان (3.07) ثم قرية راسون وبدرجة تقييم متوسطة للقريتين، وكذلك جاءت متوسطات عرجان في المرتبة الأولى لمجال الاتجاهات الثقافية (3.30) ثم تلتها متوسطات قرية باعون (3.17) وبدرجة تقييم متوسطة لكليهما، أما المتوسطات الحسابية لمجال الاتجاهات البيئية، فقد كانت أيضاً لصالح قرية عرجان بالدرجة الأولى (3.99) ثم تلتها متوسطات قرية راسون (3.86) وبدرجة تقييم مرتفعة.

وبصفة عامة يمكن القول إن أفضل التوجهات نحو السياحة تبعا لجميع المجالات العامة والاقتصادية والبيئية والثقافية والكلية، فقد كانت لصالح قرية عرجان ثم قرية راسون؛ ويعود السبب في ذلك إلى عدة أمور؛ فبالنسبة لقرية عرجان فإن أهل القرية قد لمسوا الفوائد الاقتصادية المتأتية من إنشاء السياحة وتفعيل نشاط السياحة البيئية فيها، حيث إن (42%) من موظفي المحمية بجميع نشاطاتها والبالغة (38) فرصة عمل من هذه القرية كما يظهر من الجدول رقم (5)، أما النسبة المتبقية والبالغة (58%)، فقد تقاسمتها القرى الخمس الأخرى مجتمعة. هذا وقد كانت حصة قرية راسون من حجم العمالة داخل المحمية ونشاطاتها (21%) أضف إلى ذلك وجود مشروعين من مشاريع المحمية في داخل قرية راسون، وتمثل ذلك بمشروع بيت الصابون ومشروع الخط العربي، الذي وفر ثماني فرص عمل لفتيات القرية، وقد انعكس هذا التوجه الإيجابي لدى سكان راسون نحو السياحة، إلى اعتزاز أهل القرية بتراثهم وثقافتهم كونها مصدر جذب للسياح من خلال قيام أحد سكان القرية بإقامة متحف تراثي غير ربحي يجمع مقتنيات القرية لعرضها على الزوار.

الاستنتاجات:

- من خلال النتائج التي تم التوصل إليها يمكن استخلاص الاستنتاجات التالية:
1. جاءت درجات تقييم اتجاهات أفراد عينة الدراسة نحو السياحة البيئية في محمية غابات عجلون تبعا للمتوسط الحسابي مرتفعة عند مجال الاتجاهات البيئية (3.74) ولكنها جاءت متوسطة عند الاتجاهات العامة والاقتصادية والثقافية والكلية.
 2. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث حول اتجاهاتهم نحو السياحة وآثارها الاقتصادية والثقافية- الاجتماعية والبيئية في المنطقة وكانت هذه الفروق غالبا لصالح الإناث.
 3. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الدراسة تبعا لمتغير الفئة العمرية حول اتجاهاتهم نحو السياحة وآثارها الاقتصادية والثقافية- الاجتماعية والبيئية في المنطقة وكانت هذه الفروق لصالح الفئة (20-29).
 4. عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الدراسة تبعا لمتغير الحالة الاجتماعية حول اتجاهاتهم نحو السياحة وآثارها الاقتصادية والثقافية- الاجتماعية والبيئية في المنطقة
 5. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الدراسة تبعا لمتغير المستوى التعليمي حول اتجاهاتهم نحو السياحة وآثارها الاقتصادية والثقافية- الاجتماعية والبيئية في المنطقة وكانت هذه الفروق لصالح حملة درجة البكالوريوس.

6. وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين عينة الدراسة تبعا لمتغير الدخل الشهري حول اتجاهاتهم نحو السياحة وآثارها الاقتصادية والثقافية- الاجتماعية والبيئية في المنطقة وكانت هذه الفروق لصالح أصحاب الدخل الذي يقل عن 400 دينار شهريا.
7. تركزت أفضل الاتجاهات نحو النشاط السياحي في المنطقة عند قرية عرجان وذلك لارتفاع نسبة العمالة في المحمية ونشاطاتها السياحية من هذه القرية والتي بلغت (42%)، ثم جاءت في المرتبة الثانية قرية راسون لحصولها على (21%) كما أنها من القرى التي أقيم فيها مشاريع اقتصادية وبدعم من إدارة المحمية لتمكين المجتمع وتوفير فرص عمل لهم، ويتمثل ذلك في مصنع الصابون ومشروع الخط العربي. إلا أن أضعف هذه الاتجاهات كانت عند قرية طباره ومحنا لقلة فرص العمل المتولدة لهم داخل المحمية، وعدم وجود مشاريع اقتصادية مقامة في القرية لدعم وتمكين المجتمع المحلي. وبذلك نستطيع القول إنه كلما استفاد المجتمع المحلي اقتصاديا من السياحة كانت اتجاهاتهم أفضل نحو هذا النشاط.

التوصيات:

1. هناك ضرورة ملحّة للقيام بتوزيع فرص العمل الناتجة عن إقامة المحمية والنشاطات السياحية فيها بين القرى المحيطة بها، وعدم تركيزها في قرية على حساب أخرى.
2. هناك ضرورة لإقامة عدد من المشاريع الاقتصادية التراثية الداعمة للتراث داخل القرى المحيطة بالمحمية، لتوفير فرص عمل لأبنائها، من أجل زيادة قابليتهم نحو النشاط السياحي في المنطقة.
3. إعداد وتنفيذ برامج توعية للسكان المحليين من قبل وحدة السياحة في المحمية لمثل هذا النوع من السياحة، الذي يحترم البيئة الطبيعية، ويحترم عادات المجتمع المحلي وتقاليده وقيمه لزيادة قابليتهم للحركة السياحية في المنطقة مهما كانت جنسيتها عربية أو أجنبية.
4. تشجيع أبناء المجتمع المحلي في القرى المختلفة على الاستثمار في المشاريع السياحية، من خلال تحويل بعض البيوت القديمة إلى نزل تقدم للسائح، إضافة إلى تشجيعهم على الاهتمام بالصناعات التقليدية وتسويقها للسياح.
5. على إدارة المحمية السعي إلى دمج المواطنين بالخطط والمشاريع السياحية بشكل أكبر والاهتمام باتجاهاتهم نحو السياحة وتحسينها، لان قناعتهم بالحركة السياحية والنشاط السياحي في المنطقة هو بمثابة اللبنة الأولى في تطوير المنطقة سياحياً.
6. التركيز على الدراسات العلمية لجوانب السياحة المختلفة من التخطيط والتقييم والاتجاهات والجدوى الاقتصادية للمشاريع السياحية، وتشجيع إنشاء مراكز لبحوث السياحة وتنميتها لتصبح بمثابة قواعد للبيانات والمعلومات حول كل ما يتعلق بالسياحة.

Attitudes of local community toward ecotourism in Ajloun Woodland Reserve

Akram Atef Rawashdeh, *Department of Tourism, Faculty of Archeology and Anthropology, Yarmouk University, Irbid, Jordan.*

Abstract

The current study aimed to knowledge the Attitudes of local community toward ecotourism in Ajloun Woodland reserve and included four trends: the general attitudes toward tourism, as well as their attitudes toward economic, socio- cultural and environmental impacts of tourism in the region, and then examining the impact of this trends in accordance with variables such as sex, age, marital status, educational level, place of residence. A questionnaire was utilized for data collection which distributed to a sample of (242) citizens from villages surrounding the reserve (Urjan, Ba'oun, Umm Alyanabee, Mehna, Rason and Tyara). The primary results showed that there were significant differences in the attitudes from the sample side. Females, age group (20-29), singles and bachelor degrees holders, those who had monthly income less than 200 JDs, and the majority of Arjan village had a positive attitude towards tourism. The study recommended the need to distribute employment opportunities resulting from the establishment of protected areas and tourism activities over the surrounding villages in order to create a career loyalty and avoid antagonism.

Keywords: eco-tourism, Local community, Ajloun Forest Reserve.

قدم البحث للنشر في 2010/11/11 وقيل في 2011/2/20

الهوامش

- 1- Drumm, A. and Moore, A. (2002). An Introduction to Ecotourism Planning, The Nature Conservancy, Arlington, Virginia, USA, vol 1.
- 2- Campbell, L. (1999). ecotourism in rural developing communities, Annals of Tourism Research, 26, PP: 534-553.
- 3- Boo, E. (1990). Ecotourism: the potential and pitfalls, world wildlife fund, Volume 1.
- 4- Murphy, P. E. (1985). Tourism: A community Approach. New Yourk, Methnen.
- 5- Charnley, S. (2005). From Natural Tourism to Ecotourism: The Case of Ngorongoro Conservation Area, Tanzania, Human organization.
- 6- Gurung, D. B. and Seeland, K. (n.d). Ecotourism in Bhutan: Extending Its Benefits to Rural Communities, Annals of tourism research, Vol 35, No 2, PP: 489- 508.

- 7- Shehadeh, Y.K. (2002). *Jordan's Leadership in Ecotourism*. The Royal Society for the Conservation of Nature. Amman.
- 8- الطويل، هاشم. (2003). "اتجاهات المواطنين في وادي موسى نحو السياحة"، مؤتة للبحوث والدراسات، مج 18 (3)، ص 79-97.
- 9- سماوي، حابس. (1999). "الأثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للسياحة الصحراوية في بادية حسمى بالأردن"، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 26 (1)، ص 175-195.
- 10- الشناق، محمد والعنوم، عدنان. (2000). "موقف المجتمع المحلي نحو السياحة: حالة أم قيس"، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، مج 27 (2)، ص 290-303.
- 11- الزعبي، محمد والطلافة، عباس. (2004). النظام الإحصائي SPSS: فهم وتحليل البيانات الإحصائية، الأردن، دار وائل للنشر.
- 12- البحيري، صلاح الدين. (1991). جغرافية الأردن، الأردن، مكتبة الجامع الحسيني.
- 13- التلاوي، عبد المعطي. (1989). الغابات في الأردن، الأردن، دار البشر للنشر والتوزيع.

المراجع الأجنبية:

- Boo, E. (1990). *Ecotourism: the potential and pitfalls*, world wildlife fund, Volume 1.
- Campbell, L. (1999). ecotourism in rural developing communities, *Annals of Tourism Research*, 26, PP: 534-553.
- Charnley, S. (2005). *From Natural Tourism to Ecotourism: The Case of Ngorongoro Conservation Area*, Tanzania, Human organization.
- Drumm, A. and Moore, A. (2002). *An Introduction to Ecotourism Planning*, The Nature Conservancy, Arlington, Virginia, USA, vol 1.
- Gurung, D. B. and Seeland, K. (n.d). *Ecotourism in Bhutan: Extending Its Benefits to Rural Communities*, Annals of tourism research, Vol 35, No 2, PP: 489- 508.
- Murphy, P. E. (1985). *Tourism: A community Approach*. New Yourk, Methnen.
- Shehadeh, Y.K. (2002). *Jordan's Leadership in Ecotourism*. The Royal Society for the Conservation of Nature. Amman.
- Stronza, A. and Gordillo, J. (2008). Community views of ecotourism. *Annals of Tourism Research*, Vol 35, No 2, , pp: 448-468.
- Wild, C., Cooper, C. P. and Lockwood, A.. (1994). *Issues in Ecotourism*. Tourism, Recreation and Hospitality Management. Vol (6), PP: 12-21.

المراجع العربية:

- البحيري، صلاح الدين. (1991). *جغرافية الأردن*، الأردن، مكتبة الجامع الحسيني.
- التلاوي، عبد المعطي. (1989). *الغابات في الأردن*، الأردن، دار البشر للنشر والتوزيع.
- الزعيبي، محمد والطلافة، عباس. (2004). *النظام الإحصائي SPSS: فهم وتحليل البيانات الإحصائية*، الأردن، دار وائل للنشر.
- سماوي، حابس. (1999). "الأثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للسياحة الصحراوية في بادية حسمى بالأردن"، *دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية*، مج 26 (1)، ص 175 – 195.
- الشناق، محمد والعتوم، عدنان. (2000). "موقف المجتمع المحلي نحو السياحة: حالة أم قيس"، *دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية*، مج 27 (2)، ص 290 – 303.
- الطويل، هاشم. (2003). "اتجاهات المواطنين في وادي موسى نحو السياحة"، *مؤتة للبحوث والدراسات*، مج 18 (3)، ص 79-97.

تتبع موطن الجملة وأثره في النحو العربي

منيرة عبدالله الفرجي*

ملخص

يذهب البحث هنا إلى تتبع أثر الجملة، وموطنها الأول في اللغة العربية بدءاً من سيبويه إلى المحدثين، وذلك بالوقوف على أصل الجملة وتعريفاتها المتعددة، وأصل ترتيبها، وتقسيماتها من جمل اسمية وفعلية إلى جمل حسب مواقعها الإعرابية كما سنرى. وقد ذهبنا أيضاً إلى تتبع أثر الجملة العربية في الكلام العربي، والمنحى السياقي الناتج من دلالة الجملة القطعية والاحتمالية، إلى تتبع أثر الجملة وفق مفهوم المركب الإسنادي المقصود لغيره، وتتبع أثر الجملة، وأسلوب الحذف، وتتبع أثر عطف الجمل بعضها على بعض، وتتبع أثر الجملة المعترضة، وتبين أغراضها البيانية، وتم ذلك بعرض أمثلة تطبيقية نحوية، من: القرآن الكريم، ومن التراث العربي: شعراً ونثراً. خالصين إلى جملة من النتائج والتوصيات تخدم بحثنا هذا، أملين من الله العليّ القدير أن نكون قد وفّقنا في بحثنا المتواضع هذا.

المقدمة:

من المعروف أن مفهوم الجملة عند بعض قدامى النحويين كان ملتبساً بمفهوم الكلام، ولم يكن ثمة فصل بين المفهومين، وقد ذهب العديد منهم إلى أن الكلام هو الجملة. ولذلك نجد أن البحث في اصطلاح الجملة، والتأريخ له، أمران ضروريان لمن يتصدى لدراسة الجملة العربية تركيبياً ومعنى. فالسياق اللغوي هو جملة، بسيطة كانت أو مركبة، لا بد من تحليلها وتفكيكها؛ لفهم ظاهرة المعنى، حتى أنه يمكن أن يقودنا تحليل بنية الجملة وتفهمها إلى معرفة المعنى الظاهر منه والخفي، ولو اقتطعت حقيقة من سياق الكلام ككل، لذلك عملت في بحثي هذا على تتبع موطن الجملة منذ نشأتها، والقول فيها على يد سيبويه، وإن كان قد أشار إليها بمفهوم الكلام ككل، كما سنجد لاحقاً، والى من جاء بعده من النحاة القدامى والمحدثين، متوقفة عند أنواعها، وتقسيماتها، ومتوقفة عند بعض أشكالها النادرة، ودراستها من حيث الأثر، كأثر الجملة الاعتراضية، والمعطوفة، والدلالة القطعية والاحتمالية للجملة. وأصل ترتيب الجملة الفعلية والاسمية، مع اختلاف المعنى باختلاف الترتيب، وبيئت اختلاف النحويين من هذه الناحية، كما سنراه بشيء من التفصيل، مع تتبع أثر الجملة أيضاً وفق مفهوم المركب الإسنادي المقصود لغيره.

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2012.

* قسم اللغة العربية وأدائها، جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن، الرياض، المملكة العربية السعودية.

وتمّ ذلك كلّهُ بتسجيل أمثلة تطبيقية، مأخوذة من القرآن العظيم، والتراث العربي، إذ تبيّن هذه الأمثلة ما ذهب إليه من عرض الأفكار. وكما هو معروف فإنّ نطاق هذا البحث واسع، من الصعب الإلمام بكلّ جوانبه في بحث واحد؛ لذلك اقتصرت دراستي كما أسلفت على بعض المفاهيم التي أطرت لها، أمله أن أكون قد وفّقت في تيسير ما عرضته بلغة مفهومة واضحة للدارسين من بعدي.

أصل الجملة ومفهومها في نظر النحاة:

*الجملة لغة: الجمل (بضم الميم والحيم) الجماعة من الناس. ويقال: جمل الشيء: جمعه. وقيل لكل جماعة غير منفصلة: جملة.⁽¹⁾

وجاءت الجملة في القرآن العظيم بمعنى الجمع⁽²⁾، قال الله تعالى: " وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً " ⁽³⁾

وفي بحثنا عن أصل الجملة ومفهومها عند النحاة العرب الأوائل والمحدثين، لا نجد عندهم تعريفاً واضحاً متفقاً عليه، إذ أنّ مفهوم الجملة عند بعض قدامى النحويين كان ملتبساً بمفهوم الكلام، ولم يكن ثمة فصل بين المفهومين، وقد نصّ العديد منهم على أنّ الكلام هو الجملة، إذ لا نجد ذكراً واضحاً لمفهوم الجملة في "كتاب سيبويه" وإن كانت قد وردت تحت مفاهيم أخرى، كالکلام وغيره، كقوله: "هذا باب المسند والمسند إليه وهما ممّا لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدأ"⁽⁴⁾، فالمسند والمسند إليه هما: نواة الجملة الفعلية والاسمية، فلا بدّ أن يترافق الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر، قال الزمخشري: "والكلام: هو المركب من كلمتين، أسندت إحدهما إلى الأخرى، وهذا لا يتأتى إلا في اسمين، أو في فعل واسم، ويسمى الجملة."⁽⁵⁾ . وذهب ابن يعيش مذهب الزمخشري في التوحيد بين مفهومي الكلام والجملة، فقال: "ومما يسأل عنه هنا، الفرق بين الكلام، والقول، والكلم، والجواب: أنّ الكلام عبارة عن الجمل المفيدة، وهو جنس لها، فكل واحدة من الجمل الفعلية، والاسمية، نوع له، يصدق إطلاقه عليها، كما أنّ الكلمة جنس للمفردات."⁽⁶⁾

ولم يعن ابن مالك في ألفيته إلا بالكلام، فقال:

كلامنا لفظ مفيد كاستقم واسم وفعل ثمّ حرف الكلم⁽⁷⁾

وكذلك شرّاح الألفية.⁽⁸⁾

وربّما كان الفرّاء من أوائل من استعمل هذا المصطلح، فقد استعمله في نحو قوله: "وقد وقع الفعل في أوّل الكلام، وهو ما نطلق عليه الآن الجملة الفعلية"⁽⁹⁾، وكذلك قوله: "سواء عَلَيكُمْ

أَدَعَوْنُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ" (10) رفع (سواء عليكم) لا يظهر مع الاستفهام، ولو قلت: سواء عليكم صمتم ودعاؤكم، تبيّن الرفع الذي في الجملة. (11)

ونجد أنّ المبرّد أيضاً قد استخدم هذا المصطلح بقوله: "إنما كان الفاعل رفعا؛ لأنه هو والفعل جملة، يحسن السكوت عليها، وتجب بها الفائدة للمخاطب." (12)

وكان ابن هشام من أكثر النحويين عناية بالتفريق بين مصطلحي: (الكلام) و(الجملة)، فهو أوّل من أفرد للجملة باباً في كلّ من كتابيه: (مغني اللبيب) (13) و(قواعد الإعراب) (14)؛ ممّا دفع النحاة إلى تعريفها في مقدّمة مؤلفاتهم، قبل أن يشرعوا في دراسة مختلف عناصرها دراسة مفصّلة.

وقد تطرّق أبو عليّ الفارسيّ للجملة تحت مصطلح: (الكلام المفيد) فقال: "فالاسم يأتلف مع الاسم، فيكون كلاماً مفيداً، كقولنا: عمرو أخوك، وبشر صاحبك، ويأتلف الفعل مع الاسم، فيكون كذلك، كقولنا: كتب عبدالله، وسرّ بكر، ومن ذلك زيد في الدار" (15)، ويقول أيضاً، في تعريفه الموجز للجملة، أنها: "ما اتلف من هذه الألفاظ الثلاثة: [الاسم والفعل والحرف] كان كلاماً، وهو الذي يسمّيه أهل العربيّة: الجمل." (16)

وربّما كان الرّمانيّ من أوائل من عرفها أيضاً بقوله: "الجملة هي المبنية من موضوع ومحمول للفائدة." (17)

وزهب بعضهم إلى أنها ترادف الكلام، فكلاهما يفيد معنى يمكن الوقوف عنده، ويُعدّ ابن جني (18) وعبد القاهر الجرجانيّ (19) من القائلين بالترادف بين الجملة والكلام. فقد قال ابن جني: "وأما الكلام، فكلّ لفظ مستقلّ بنفسه مفيد لمعناه، وهو الذي يُسمّيه النحويّون الجمل." (20)، "وأما الجملة فهي كلّ كلام مفيد مستقلّ بنفسه." (21)

وقال ابن الحاجب بعدم الترادف، (22) واتّفق معه في هذا ابن هشام الذي يقول: "الكلام هو القول المفيد بالقصد، والمراد بالمفيد: ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه، والجملة عبارة عن الفعل وفاعله، كقام زيد، والمبتدأ وخبره: كزيد قائم، وما كان بمنزلة أحدهما. وبهذا يظهر لك أنّهما ليسا بمترادفين، كما توهم كثير من الناس، وهو ظاهر قول صاحب المفصل، فإنّه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال: ويُسَمَّى: جملة. والصواب: أنّها اعمّ منه، إن شرطه الإفادة بخلافها، ولهذا تسمعونهم يقولون: جملة الشرط، وجملة الجواب، وجملة الصلة، وكلّ ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام." (23)

عرّف ابن هشام الكلام: "بالقول المفيد بالقصد." (24) ثم عرّفه في موضع آخر بقوله: "اعلم أنّ اللفظ المفيد يُسمّى كلاماً، وجملة. ونعني بالمفيد ما يحسن السكوت عليه، وأنّ الجملة أعمّ من الكلام، فكلُّ كلام جملة، ولا ينعكس." (25) نستخلص من التعريفين السابقين أنّ الكلام هو مجموعة كلمات تكوّن مع بعضها بناءً لغويّاً مفيداً يحسن السكوت عليه. وهذا في حدّ ذاته ما يعرف بالجملة التامة المعنى، سواء أكانت جملة اسميّة، أو فعليّة، نحو: (أحمد مجتهد)، أو (جاء أحمد)، أو ما هو في منزلتهما، نحو: (إنّ الطالب مؤدّب).

أمّا عموميّة الجملة فالمقصود به كون مجيئها تامة المعنى، كما مثلنا، أو ناقصة لا تعطي معنى يحسن السكوت عليه، نحو: (إن جاء خالد)، أو: (إذا حضر الماء)، وما إلى ذلك. ومن هنا فالجملة أعمّ من الكلام؛ لأنّ حدّ الكلام أن يكون قولاً مفيداً، في حين أنّ الجملة قد تكون مفيدة، أو لا تكون، كما أوضحنا.

والجملة كما قال إبراهيم أنيس: "أقلُّ قدر من الكلام، يفيد السامع معنىً مستقلاً بنفسه؛ سواء تركّب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر." (26)

أنواع الجملة:

نلاحظ في بناء الجملة تقدّم الذات الفاعلة على أنّها (المسند إليه) دائماً؛ والذات أبداً تأتي اسماً ثابتاً في حين أنّ الفعل متغيّر؛ بمعنى أنّ الذات سبقت الحدث في الوجود؛ ولهذا قدّمت الجملة المسبوقة بالاسم على الجملة المسبوقة بالفعل عند البلاغيين وأهل اللغة في إطار المسند والمسند إليه، ولا عبرة للفضلة في تقسيمها، أو لأدوات الربط بينها وبينهما.

والجملة إمّا أن تكون جملة اسميّة أو جملة فعليّة، في حين قسّمها ابن هشام باعتبار صدرها ثلاثة أقسام؛ فما صدرها اسم هي جملة اسميّة، وما صدرها فعل هي جملة فعليّة؛ وما صدرها ظرف هي جملة ظرفيّة. (27) وزاد الزمخشريّ الجملة الشرطيّة. (28) واستنكر ابن هشام الجملة الشرطيّة وردّها إلى الفعلية؛ وذلك تبعاً لتقدير المعنى في الكلام. (29) فإنّ قولنا: (أعندك زيد؟)، وقدّرنا الكلام بـ: (كائن أو مستقر)، فالجملة اسميّة؛ ويعرب (زيد) مبتدأ؛ وإن قدّرناه فاعلاً لفعل محذوف تقديره (استقر) فالجملة فعليّة. ويقاس على ذلك كلُّ كلام يحتاج إلى تقدير سواء صدر بظرف أو غيره.

أمّا الفضلة فهي اسم يذكر لتتيمم معنى الجملة (المكوّنة من المسند والمسند إليه) إذا لم يتمّ بهما معنى مفيد. وقد يلزم التركيب وجود أدوات تربط أجزاء الجملة: كالشرط، والقسم والاستفهام، والتمني، والترجي. وتقع الأدوات حرفاً واسماً، وتسمّى أدوات الربط.

وبناء على ذلك كله تنقسم الجملة باعتبار ركنيها قسمين فقط: الاسميّة والفعلية.

وجرى النحاة على تقسيم الجملة بحسب محلّها الإعرابيّ قسمين:

أ - جمل لها محلّ من الإعراب: وهي التي يمكن أن تؤوّل بمفرد، وتأخذ تلك الجملة إعراب ذلك المفرد. وسُمّي المفرد بهذه التسمية؛ لأنه ليس جملة، ولا شبه جملة، فهو غير مركّب، ويعرب مباشرة بعلامة الإعراب الأصليّة، سواء أكان مقداره واحداً، أم مثني، أم جمعاً.

وقد اختلف النحاة في عدد الجمل التي لها محلّ من الإعراب، وفيما يلي ذكر أشهرها: الجملة الواقعة خبراً، والواقعة حالاً، والواقعة مفعولاً، والواقعة مضافاً إليه، والواقعة بعد الفاء أو إذا جواباً لشرط جازم، والتابعة لمفرد، والتابعة لجملة لها محلّ من الإعراب.⁽³⁰⁾

ب - جمل لا محلّ لها من الإعراب: وهي الجمل التي لا تحلّ محلّ المفرد، ولا تؤوّل به، ومن ثمّ لا يقال فيها: إنّها في موضع رفع، أو نصب، أو جرّ، أو جزم، وقد اختلف النحاة في عددها كذلك.⁽³¹⁾

وسأكتفي بذكر أشهرها. وهي:

الجملة الابتدائية، والجملة المستأنفة، والجملة المعترضة، والجملة التفسيرية، وجملة جواب القسم، والجملة الواقعة جواباً لشرط غير جازم، أو جازم ولم تقترن بالفاء، ولا بإذا الفجائية، والجملة الواقعة صلة لاسم أو حرف، والجملة التابعة لجملة لا محلّ لها من الإعراب.

وقسم النحاة الجملة، من حيث ما تبدأ به، أو بحسب بنيتها اللفظية، قسمين:

اسميّة، وفعلية، وذلك حسب صدورها، والمراد بصدر الجملة: المسند، والمسند إليه، ولا عبرة بما تقدّم عليها من الحروف.⁽³²⁾

الجملة الفعلية والجملة الاسميّة:

إن رأينا أنّ النحاة ذهبوا في تقسيم الجملة: فعلية واسميّة، واستنتجنا أنّ الجملة الفعلية: هي الجملة التي تبتدئ بالفعل، والاسميّة: الجملة التي يتصدرها الاسم، إذن تعريف الجملتين، وتمييز إحداهما من الأخرى يعتمد على شكل الجملة، ولا يتجاوزها إلى مضمونها، ومادتها. فالاسميّة التي صدرها اسم ك: (زيد قائم، والفعلية هي التي صدرها فعل ك: (قام زيد). قال الجرجاني: "ويزيدك بياناً أنّه إذا كان الفعل ممّا لا يشكّ فيه ولا ينكر بحال، لم يكذب بشيء على هذا الوجه، ولكن يؤتى به غير مبني على الاسم، فإذا أخبرت بالخروج مثلاً عن رجل من عاداته أن يخرج في كلّ غداة، قلت: قد خرج، ولم يحتج إلى أن تقول: هو قد خرج؛ ذلك لأنّه ليس بشيء يشكّ فيه السامع فتحتاح أن تحقّقه إلى أن تقدّم فيه ذكر المحدث عنه. وكذلك إذا علم السامع من

حال رجل أنه على نية الركوب والمضي إلى موضع، ولم يكن شك وتردد أن يركب أو لا يركب، كان خبرك فيه أن تقول: قد ركب، ولا تقول: هو قد ركب." (33) هنا حدثت عن محدث عنه، بالفعل، بدأت به ولم تقدم ذكر المحدث عنه، كلما كان الفعل ممّا لا يُشكُّ فيه ولا يُنكر، وهو الأمر الغالب.

ويقول الجرجاني في موضع تقديم المحدث عنه. "ويشهد لأنّ تقديم المحدث عنه يقتضي تأكيد الخبر وتحقيقه أننا إذا تأملنا وجدنا هذا الضرب من الكلام يجيء فيما سبق فيه إنكار منكر أو اعتراض شك، أو في تكذيب مدّع، كذلك في كل شيء كان خبراً على خلاف العادة" (34)

وذهب الجوّاري في ما قيل عن فارق الأداء بين تقديم الفعل وإسناده إلى فاعله، وتقديم الفاعل؛ ليكون مبتدأ، وهو لا يزال مُسنداً إليه؟ وما يتفرّع على ذلك من قسمة الجملة: فعلية واسميّة. إلى أنّ الجملة في مثل قولك: (قام زيد) قد أُسند فيها القيام إلى (زيد)، وفي (زيد قام) قد أُسند فيها القيام إلى (زيد) أيضاً، وليس بين الجملتين، عند الموازنة، إلا اهتمام المتكلم في الأولى بالإخبار عن القيام، وقد دعاه هذا إلى الابتداء بالفعل، فقال: (قام زيد)، واهتمام المتكلم في الثانية بالإخبار عن (زيد)، فقاده هذا إلى تقديم ذكره فقال: (زيد قام)، فالجملة في الحالتين كلام أُسند فيه ما تخبر به، أي: (المسند) وهو الفعل، إلى ما تخبر عنه أي: (المسند إليه) وهو الاسم: "وحقيقة الأمر أنه لا فرق بين نحو قام زيد، وزيد قام، من حيث طبيعة التركيب. فالمسند فعل في الجملتين، وإن فطبيعة الإسناد فيهما واحدة، يقصد فيها إلى النصّ على معنى الزمن. والفرق بينهما ينحصر في تقدم المسند إليه في الجملة الثانية؛ للاهتمام به، وتأكيد الحكم عليه. أمّا الجملة الأولى فهي الجملة الفعلية على رسلها، وعلى الوجه المألوف بينها." (35)

ويبين الجوّاري أنّ تقديم الفاعل بالابتداء لا يغيّر من تركيب الجملة يقول: "وليس تقديم الفاعل بالأمر الغريب، فقد أجازته نحاة الكوفة، وهو في اللغات الحديثة وما تحدرت عنه من اللغات القديمة، هو المألوف." (36)

فالجملة الفعلية عند الجوّاري هي التي أُسند فيها الفعل إلى الاسم، أي: الفاعل، سواء أتقدم هذا الفاعل أو تأخر. وأمّا الاسميّة فهي التي أُسند فيها الاسم إلى الاسم. (يبدو أنّ الجملة العربية قد تميّزت في صورتها التي وصلت إلينا بأنّ التركيب فيها يكون بين الاسم والفعل تارة، وبين الاسم والاسم تارة أخرى، وتسمّى الصورة الأولى: الجملة الفعلية، وتسمّى الصورة الثانية: الجملة الاسميّة)، ثمّ انتقل إلى تفصيل الكلام على الجملة الاسميّة فقال: "وهذه الصورة الأخيرة لا يمكن أن تخلو في ما نعرف من اللغات، ولا سيما الحديثة، من فعل وإن كان فعلاً ناقصاً يعين على الإسناد، ويحدد زمانها." (37)

ويقدم الجوارِيُّ جملة من الأمثلة فيقول: "فنحن نقول في العربية إذا أردنا إسناد القيام إلى زيد: زيد قام، ونقول في اللغات الأخرى ما يشبه قولنا في العربية: زيد يكون قائماً،..... وقد يكون التركيب الاسميُّ، أو الجملة الاسميَّة في اللغة العربية ثمرة من ثمار التطوُّر والتحوُّل الذي قطعته هذه اللغة في عهود سحيقة، موعلة في القدم، لا نكاد نتبيَّن لها ملامح، أو نشهد لها آثاراً، وإنما نقف في بعض المظان على ظواهر تدل على أنَّ العربية كانت تسلك سبيل غيرها من اللغات فتستعين بفعل الكون، كانت الناقصة، على الإسناد، ولعل من ذلك: ما يذكره النحاة عن (كان الزائدة)، في مثل قول أم عقيل بن أبي طالب:

أنت تكون ماجد نبيل إذا تهب شمال بليل (38)

وواضح أنَّ فعل الكون في مثل هذه الجملة لا فائدة فيه، فإنَّ تركيبها من اسمين غنيٌّ عن معنى ذلك الفعل غير محتاج إليه، اللهمَّ إلا إذا أريد معنى المضى فيؤتى بالفعل ماضياً، ويكون حينئذٍ هو المسند أو يكون جزءاً منه". (39)

ونجد أنَّ المخزوميَّ بحث في تقسيم الجملة، وقد نهج في ذلك سبيلاً عقد فيه الحدَّ في قسمة الجملة على (المُسند)، كما فعل الجوارِيُّ. فالجملة فعلية إذا كان فيها المسند فعلاً، فقولك: (طلع البدر) و(البدر طلع) جملتان فعليَّتان، خلافاً لما أجمع عليه جمهور النحاة. (الجملة الفعلية: هي الجملة التي يدلُّ فيها المسند على التجدد، أو التي يتَّصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً متجدداً. وبعبارة أوضح، هي التي يكون فيها المسند فعلاً؛ لأنَّ الدلالة على التجدد إنما تستمدُّ من الأفعال وحدها.) (40)

وقال أيضاً: (ومعنى هذا أنَّ كلاً من قولنا: طلع البدر والبدر طلع، جملة فعلية. أمَّا الجملة الأولى فالأمر فيها واضح، وليس فيها خلاف مع القدماء، وأمَّا الجملة الثانية فاسميَّة في نظر القدماء وفعلية في نظرنا؛ لأنَّه لم يطرأ عليها جديد إلا تقديم المسند إليه، وتقديم المسند إليه لا يغيِّر من طبيعة الجملة؛ لأنَّه إنما قدِّم للاهتمام به.) (41)

فالجملة الاسميَّة، عند المخزوميِّ، ما كان المسند فيها اسماً فأفاد الثبوت والدوام، كقولك: (البدر طالع): (أمَّا الجملة الاسميَّة فهي التي يدلُّ فيها المسند على الدوام والثبوت، أو التي يتَّصف فيها المسند إليه بالمسند اتصافاً ثابتاً غير متجدد، أو بعبارة أوضح: هي التي يكون فيها المسند اسماً، على ما بيَّنه الجرجانيُّ فيما اقتبسنا من كلامه ها هنا.) (42)

وقد أخذ المخزوميُّ على النحاة أنَّه قد فاتهم الكشف عن الفرق بين طبيعتين مختلفتين، فقال: "فإنَّ تقسيمهم الجمل إلى اسمية وفعلية مبنيٌّ على أساس لفظيٍّ محض، لم يلحظوا فيه الفرق بين طبيعتين مختلفتين، فضيَّقوا مجال الجملة الفعلية، حتى قصروها على ما تقدَّم فيه

الفعل، ووسّعوا مجال الاسميّة، حتّى أدخلوا فيها ما ليس منها، من جمل فعلية تقدّم فيها الفاعل على الفعل.."، وأردف: "ولو كان تحديدهم الاسميّة والفعلية قائماً على أساس من ملاحظة واعية للفرق بين طبيعتي الجملتين، لكان عملهم أجدى، ولكفوا أنفسهم والدارسين والنصوص المدروسة عناء ما تكلفوه من تأويل وتخريج." (43)

ونخرج من كلام المخزوميّ بملاحظتين:

الأولى: أنّ قوله (طلع البدر) و(البدر طلع) جملتان متشابهتان من حيث الإسناد، ولذا كانتا فعليّتين، وأنّ النحاة على حقّ في الفصل بين الجملتين.

الثانية: وصف الفعل بالتجدّد، ونسبة ذلك إلى الجرجانيّ.

فالجرجانيّ يذهب إلى أنّه: "لا ينبغي أن يغرّك إذ تكلمنا في مسائل المبتدأ والخبر أنّنا قدرنا الفعل في هذا النحو تقدير الاسم، كما نقول في زيد يقوم: أنّه في موضع زيد قائم، فإنّ ذلك لا يقتضي أن يستوي المعنى فيه استواء لا يكون من بعده افتراق، فإنهما لو استويا هذا الاستواء لم يكن أحدهما فعلاً والآخر اسماً، بل كان ينبغي أن يكونا فعلين أو يكونا اسمين"، فما الذي قصد إليه الجرجانيّ بقوله: "الفعل الذي يثبت به المعنى المتجدّد، والاسم الذي يثبت به المعنى غير المتجدّد" (44)؟ أي: أنّ الاسم الذي أسند إلى: (زيد) في قولك: (زيد منطلق) يثبت معنى الانطلاق لزيد، دون أن يقتضي تجدّده، وأنّ الفعل الذي أسند إلى: (زيد) في قولك: (زيد ينطلق) يثبت به الانطلاق الذي يتجدّد، فيقع من (زيد) شيئاً بعد شيء، وأنّ لكلّ من الاسم والفعل المسندين في هذه الجملة الاسميّة دلالة تغيّر دلالة الآخر.

وسلك السامرائي في هذه المسألة طريقة المخزوميّ فقال: "وقد خالف المخزوميّ الأقدمين في حدّ الجملتين: الفعلية والاسميّة، فقد ذكر أنّ الجملة الفعلية ما كان فيها المسند فعلاً، وقد أصاب الأستاذ المخزوميّ الحقيقة في الحدّ الذي رسمه للجملة، فإنّ: سافر محمّد، جملة فعلية هي نفسها: محمّد سافر. غير أنّ الدكتور المخزوميّ الذي أفاد من مقالة الجرجانيّ واتّخذها دليلاً للتمييز في الجملة الاسميّة والفعلية، لم يفتن إلى أنّ هذه المقالة حجة عليه. فالتجدّد المنسوب للفعل المسند إلى الاسم، لم يتحقّق في قولهم: محمّد سافر، وسافر محمّد. ومن هنا لا يمكن للسيد المخزوميّ أن يعتبر الجملتين فعليّتين". (45)

وقال: "أمّا نحن فنقول إنّ محمّد سافر وسافر محمّد جملتان فعليّتان، ما دام المسند فعلاً، وليس لنا أن نلصق التجدّد بالفعل؛ لأنّ ذلك ليس من منهجنا، لأنّ الشواهد لا تؤيّد هذا التجدّد المزعوم". (46)

وبيّن السامرائي رأيه في تجدد الفعل فقال: "وكيف لنا أن نفهم التجدد والحدوث في قولنا: مات محمد وهلك خالد وانصرف بكر. فهذه الأقوال كلها أحداث منقطعة، لا يمكن لنا أن نجربها على التجدد والحدوث. واختيار الجرجاني ل: ينطلق، مفيد له في إثبات مقالته. أما أن يكون الفعل: سافر وذهب ومات، وما إلى هذا، فليس في ذلك ما يحقق غرض الجرجاني، ولا ما ذهب إليه المخزومي." (47)

وهنا نجد أن الجرجاني قد بسط القول في دلالة مختلف الصور التي تؤديها الجملة الفعلية والاسمية، فأبان مثلاً فرق ما بين دالتي: (زيد ينطلق) و(زيد منطلق) الاسميتين، وبين (قتل الخارجي زيد) و(قتل زيد الخارجي) الفعليتين، وبين (ينطلق زيد) الفعلية و(زيد ينطلق) الاسمية، وبين (ضربت زيداً) الفعلية و(زيد ضربته) الاسمية.. وهكذا. فمما قاله الجرجاني مثلاً في الفرق بين أن يكون المسند في الجملة الاسمية اسماً لا تجدد فيه، أو فعلاً متجدد الحدث، فقال في كلامه على (فروق الخبر): "إن موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء، من غير أن يقتضي تجدده شيئاً بعد شيء. أما الفعل فموضوعه على أن يقتضي تجدد المعنى المثبت به شيئاً بعد الشيء، فإذا قلت: زيد منطلق فقد أثبت الانطلاق فعلاً له من غير أن تجعله يتجدد ويحدث منه شيئاً فشيئاً، بل يكون المعنى فيه كالمعنى في قولك: زيد طويل وعمر قصير. وكما لا يقصد ها هنا إلى أن تجعل الطول أو القصر يتجدد ويحدث كما توجبهما وتشبتهما فقط، وتقتضي بوجودهما على الإطلاق، كذلك لا تتعرض في قولك: زيد منطلق لأكثر من إثباته لزيد. وأما الفعل فإنه يقصد منه إلى ذلك.. فإذا قلت زيد هو ذا ينطلق فقد زعمت أن الانطلاق يقع منه جزءاً فجزءاً، وجعلته يزاوله ويزجيه." (48)

فقد جاءت مقالة الجرجاني هذه للتمييز بين كون الخبر اسماً يثبت به المعنى للمبتدأ دون تجدد، أو فعلاً يثبت به وقوع الحدث منه في تجدد. والذي أفاده المخزومي من هذا أنه اتخذ الفرق بين الخبرين حداً يميز به الجملة الاسمية من الفعلية، وذلك ما لم يخطر للجرجاني على بال أو يجري له في حساب، عدا ما غاب عن المخزومي من أن الذي عناه الجرجاني بالفعل، هو المضارع دون سواه.

وقال السامرائي: "وعلى هذا فالجملة الاسمية: ما دلّ فيها المسند على الدوام والثبوت"، وأردف: "ومقالة الجرجاني هذه في التمييز بين الفعل والاسم يبنني عليها التمييز بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية" (49) ونلاحظ هنا مدى التوافق في الرأي مع الجرجاني إلى حد القول أنه استفاد من الجرجاني كثيراً.

وقال الزعبلوي: "ولا يخفى أن النحو عند الأوائل هو علم العربية الذي يعرف به وجهة كلام العرب وما يقصدون إليه في التعبير عن أغراض النفس. وقد أشار إلى ذلك الأشموني حين

قال: وهو العلم المستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي اتلف منها، كما أشار إليه ابن عصفور في المقرَّب حين ذكر أن المراد هنا بالنحو قولنا علم العربيَّة، لا قسيم الصرف أه. أمَّا عند المتأخرين فقد غدا النحو غالباً: علم الإعراب والبناء، كما نبّه عليه الصبَّان حين قال: واصطلاح المتأخرين تخصيصه بفنِّ الإعراب والبناء وجعله قسيم الصرف، وأردف: وعليه فيعرِّف بأنه علم يبحث فيه عن أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناء، وموضوعه الكلم العربيَّة من حيث ما يعرض لها من الإعراب والبناء. أه. وهكذا تحوَّل النحو ممَّا كان عليه من البحث في صحَّة تأليف الكلم للتعبير عمَّا في النفس من أغراض، إلى البحث في ضبط الأواخر إعراباً وبناء؛ ضمناً لسلامة اللسان من اللحن، وبسط الكلام في عوامل ذلك والإسهاب في تعليقه بالجدل النظريِّ، فبدا النحو وقد غار ماؤه وشاه بهاؤه وساء مذاقه، وإلَّا فإنَّ توكيد العناية بالمعاني كان يوجب دراسة اللفظ في تركيب الجملة بدراسة موقعه من التركيب عامة من حيث اتصاله بالأجزاء الأخرى وتأثره بها وتأثيره فيها، ثمَّ دراسة الجملة مجتمعة الشمل من حيث صورة التعبير وأسلوبه، وقد جردَ النحو من هذا كلِّه وخصّصت به علوم البلاغة كالمعاني والبيان. " (50)

وهذا سيبويه قد ضمَّن كتابه أبواباً، جعلت بعد مادة لعلم المعاني، فأشار بذلك إلى أن هذه الأبواب ملازمة للنحو لا تنفكُ عنه بحال من الأحوال. قال سيبويه: "هذا باب تخبر فيها عن النكرة بالنكرة، وذلك قولك: ما كان أحد مثلك، وليس أحد خيراً منك، وما كان أحد مجترئاً عليك. وإنمَّا حسن الإخبار ها هنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون مثل حاله شيء، أو فوقه، فإنَّ المخاطب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا. وإذا قلت: كان رجل زاهباً، فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله، ولو قلت: كان رجل من آل فلان فارساً، حسنٌ؛ لأنَّه قد يحتاج إلى أن تعلمه أن ذاك من آل فلان، وقد يجهله. ولو قلت كان رجل في قوم فارساً، لم يحسن؛ لأنَّه لا يستنكر أن يكون في الدنيا فارس، وأن يكون من قوم، فعلى هذا النحو يحسن ويقبح. " (51)

فقد تجاوز سيبويه في كتابه مادة النحو، في هذه المرحلة، إلى ما أسموه بعد بعلم الصرف وعلم المعاني وعلم البيان وعلم العروض وعلم الأصوات وعلم القراءات، من علوم العربيَّة، بل علم النقد الأدبيِّ، ذلك لتلازم هذه العلوم واستحالة انفكاك بعضها من بعض، فجاء كتابه متضمناً كلِّ ما يُستعان به على فهم كلام العرب، والكشف عن سرِّ تأليفه. وإذا عمد علماء العربيَّة في دراساتهم بعد إلى تخصيص كلِّ علم منها بمادة وموضوع للغوص في جزئيات كلِّ من هذه العلوم، فلا يعني ذلك إمكان الفصل بينها في التماس فهم كلام العرب، ففي كلِّ علم منهما تمام للعلم الآخر، بل جلاء لأسراره ودقائقه.

ونرى أبا يعقوب السكاكي في كتابه (مفتاح العلوم) قد تحدّث فيه عن علوم البلاغة، فجعل ما تعلّق منها بمطابقة الكلام لمقتضى الحال، والتتبع لخواص تراكيب الكلام مادة علم البيان، وما اختصّ بوجوه تحسين الكلام، بعد رعاية المطابقة لمقتضى الحال ووضوح الدلالة مادة البديع، فهو أخصّ من علمي المعاني والبيان، لكنّه قال في مقدّمة كتابه: "قد ضمّنت كتابي هذا من أنواع الأدب، دون نوع اللغة، ما رأيت أن لا بدّ منه، وهذه عدّة أنواع متأخدة، فأودعته علم الصرف بتمامه وأنّه لا يتمّ إلاّ بعلم الاشتقاق... وأوردت علم النحو بتمامه، وتمامه بعلمي المعاني والبيان." (52)، فدلّ بذلك على تعلّق النحو بعلم البلاغة وتأكيد مهمة اللغة في الأداء والإبلاغ.

وقال إبراهيم مصطفى: "وجاء بعد ذلك بآماد الشيخ عبد القاهر الجرجاني، فرسم في كتابه -لائل الإعجاز- طريقاً جديداً للبحث النحويّ، وتجاوز أواخر الكلم وعلامات الإعراب وبيّن أنّ للكلام نظاماً وأنّ رعاية هذا النظم وأتباع قوانينه هي السبيل إلى الإبانة والإفهام، وأنّه إذا عدل الكلام عن سنن هذا النظم.. لم يكن مفهوماً معناه، ولا دالاً على ما يُراد منه." (53)

وممن ذهب في بحث الجملة الاسميّة والفعليّة، فسلك مسلك الجوّاريّ والمخزوميّ والسامرائيّ، في مخالفة الحدّ الذي اتّخذه جمهور النحاة في تقسيم الجملة: اسميّة وفعليّة، وسوّى بين تقديم الفعل وتأخيرها في مثل قولك: (جاء خالد) و(خالد جاء)، بل سبقهم إلى ذلك ساطع الحصريّ في كتابه: "آراء وأحاديث في اللغة والأدب."

قال الحصريّ: "ومن المعلوم أنّ الجملة تنقسم إلى قسمين: فعليّة واسميّة: ولكننا عندما ننظر إلى الأمور نظرة منطقيّة، يجب أن نفهم من تعبير جملة فعليّة: الجملة التي تحتوي على فعل، وتعبير آخر الجملة التي تعلمنا ما حدث وما يحدث. كما يجب أن نفهم من تعبير جملة اسميّة الجملة التي لا تحتوي على فعل؛ وتعبير آخر: الجملة التي تخبرنا عن أوصاف اسم من الأسماء وحالاته.... غير أنّ قواعد اللغة العربيّة لا تلتزم هذه التعريفات والمفهومات المنطقيّة، بل تخالفها كليّة، فإنّها تعتبر الجملة فعليّة عندما تبتدئ بفعل، واسميّة عندما تبتدئ باسم. ومعنى ذلك: أنّها لا تصنف الجمل حسب أنواع الكلمات التي تتألّف منها، بل تصنفها حسب نوع الكلمة التي تبتدئ بها، دون أن تلتفت إلى بقية كلماتها." (54)

ويمضي الحصريّ في شرح مذهبه، ونقد مذهب النحاة، فيقول: "ونظراً لهذه القواعد الرسميّة فإنّ عبارة: نام الولد، يجب أن تعتبر جملة فعليّة، في حين أنّ عبارة الولد نام، يجب أن تعتبر جملة اسميّة، مع أنّ كليهما تتألّفان من الكلمتين أنفسهما وتؤدّيان المعنى نفسه." (55)

فهنا يؤكّد الحصريّ أنّه يكفي أن تتفق العناصر التي تتألّف منها كلّ من الجملتين؛ لتؤدّي المعنى نفسه، بغض النظر عن ترتيبهما في سياق الكلام. ولكنّ قولك: (جاء خالد) و(نام الولد) في

الجملة الفعلية، قد دلّ على مسند أو خبر لم يطرق أذن السامع، ولم يسبق ذكره في سياق الكلام. فإذا ذكر الخبر أي: المسند انتظر السامع ذكر الذي أسند إليه، وهو الفاعل، وإذا ذكر هذا اتصل بفعله فأصبح جزءاً منه. أمّا قولك: (خالد جاء) أو (الولد نام) في الجملة الاسمية، فقد دلّ على مسند إليه قد ذكر في السياق، ومسند أو خبر معلوم يراد التوثق من إسناده إليه. قال الجرجاني: "لا يوتى بالاسم معرّى من العوامل إلاّ لحديث قد نوي إسناده إليه."⁽⁵⁶⁾ وقد أسند الخبر إلى ما هو موضوع الكلام، وهو (خالد أو الولد) وحمل عليه دون أن يتصل اتصال الفاعل بفعله.

وإذا كان النحاة قد ميّزوا قول (خالد جاء) من قول (جاء خالد) فأسموا الأوّل جملة اسمية والثاني جملة فعلية، ولم يتطرقوا صراحة إلى الكشف عن الفرق بينهما في أداء المعنى، وانصرفوا إلى الاهتمام بالصناعة اللفظية، فقد جاء الجرجاني ليكشف عمّا قصّر النحاة غالباً في إيضاحه والإفصاح عنه، من حيث اختلاف الأداء في كلّ من الجملتين. ولا يخفى أنّ (خالد جاء) جملة اسمية مركبة، تتألف من مبتدأ ومن خبر هو جملة فعلية، فإذا أردت الجملة الاسمية البسيطة قلت: (خالد أت). أمّا (جاء خالد) فهو جملة فعلية وحسب.

قال الجرجاني: "واعلم أنّ هذا الذي بات لك في الاستفهام والنفي من المعنى في التقديم، قائم مثله في الخبر المثبت. فإذا عمدت إلى الذي أردت أن تحدث عنه بفعل فقدمت ذكره ثمّ بنيت الفعل عليه فقلت: زيد قد فعل وأنا فعلت وأنت فعلت، اقتضى ذلك أن يكون القصد إلى الفاعل، إلاّ أنّ المعنى في هذا القصد ينقسم إلى قسمين:

أحدهما: جليّ لا يشكّل، وهو أن يكون الفعل فعلاً قد أردت أن تنصّ فيه على واحد فتجعله له، وتزعم أنّ فاعله دون واحد آخر، أو دون كلّ أحد. ومثال ذلك أن تقول: أنا كتبت في معنى فلان، وأنا شفعت في بابه، تريد أن تدعي الانفراد بذلك.. وتزيل الاشتباه فيه، وتردّد على من زعم أنّ ذلك كان من غيرك، أو أنّ غيرك قد كتب ما كتبت، ومن البيّن في ذلك قولهم في المثل: أتعلمني بضبّ أنا حرشته؟

والقسم الثاني: ألاّ يكون القصد إلى الفاعل، على هذا المعنى، ولكن على أنّك أردت أن تحقّق على السامع أنّه قد فعل، وتمنعه من الشكّ، فأنت لذلك تبدأ بذكره وتوقعه أولاً، ومن قبل أن تذكر الفعل في نفسه، لكي تباعده بذلك من الشبهة وتمنعه من الإنكار، أو من أن يظن بك الغلط أو التزيّد. ومثاله قولك: هو يعطي الجزيل وهو يحبّ الثناء، لا تريد أن تزعم أنه ليس ها هنا من يعطي الجزيل ويحبّ الثناء غيره. ولكنك تريد أن تحقّق على السامع أنّ إعطاء الجزيل وحبّ الثناء دأبه، وأنّ تمكّن ذلك في نفسه."⁽⁵⁷⁾

هنا نتبين الأهمية الحقيقية لفكر الجرجاني في التنظير والكتابة في شرح الجملة الفعلية والاسمية، وأهمية ترتيب الكلم وقصده.

ويشير الجرجاني إلى ما يراه بتقديم المحدث عنه فيقول: "فأنت قلت فمن أين وجب أن يكون تقديم ذكر المحدث عنه بالفعل أكد لإثبات ذلك الفعل له، وأن يكون قوله: هما يلبسان المجد، أبلغ في جعلهما يلبسان، من أن يقال: يلبسان المجد." (58) وهو يعلل ذلك فيقول: "قلت ذلك من أجل أنه لا يؤتى بالاسم معرّى من العوامل إلا لحديث قد نوي إسناده إليه، وإذا كان كذلك فإذا قلت: عبد الله فقد أشعرت قلبه بذلك أنك قد أردت الحديث عنه، فإذا جئت بالحديث فقلت مثلاً: قام، أو قلت: خرج، أو قلت: قدم، فقد علم ما جئت به، وقد وطأت له وقدمت الإعلام فيه، فدخل على القلب دخول المأنوس به، وقبله قبول المتهبى له المطمئن إليه، وذلك لا محالة أشد؛ لثبوته، وأنفى للشبهة وأمنع للشك، وأدخل في التحقيق." (59) وأردف: "وجملة الأمر أنه ليس إعلامك الشيء بغتة مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمة له؛ لأن ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام في التأكيد والأحكام." (60)

ونرى جعفر دك الباب (61) قد عقد فصلاً فريدة في مذهب الإمام الجرجاني اللغوي، في ضوء علم اللغة الحديث، وأقام الموازنة بين مذهبه ومذاهب هذا العلم، فخلص من بحثه إلى أن من حق مذهب الجرجاني أن يظفر بالمكان اللائق به، في علم اللغة الحديث، لا لأن مذهبه هذا يكمل النظرية البنوية الوظيفية الحديثة؛ بل لأنه يعتمد، إلى ذلك، على مفهوم البنية العميقة والبنية الظاهرية للجملة، فهو يمثل بذلك اتجاهًا متطورًا في علم اللغة الحديث، وأكد أن مذهب الجرجاني يثبت صحة تمييز علماء النحو العربي نوعين للجملة العربية.

فالبنوية تتطلب في الأدب، مثلاً، تحليل النص إلى بناه، وتفكيك البنية إلى أجزائها المتنقلة، وإعادة تركيب هذه الأجزاء، بحيث تعود منتظمة مترابطة، تختلف فيها الصورة باختلاف مواقع هذه الأجزاء بعضها من بعض.

أمّا علم اللغة الحديث، أو علم اللسان الحديث، فهو العلم الذي ينظر إلى اللسان أداة للإبلاغ وظاهرة فيزيائية ونفسية واجتماعية عامة الوجود.

وقد نحا هذا النحو، بل سبق إلى مواضع منه الإمام الجرجاني، حين ذهب إلى أن اللغة إنما هي أداة إبلاغ السامع ما يجله، وعمد إلى تحليل النص الأدبي والانتهاه به إلى وحدته، وهي الجملة، والكشف عن بنية الجملة الظاهرية الأصلية، والإفصاح عن اختلاف الصور في الجملة باختلاف مواقع أجزائها بالتقديم والتأخير، وميز ما قُدّم من هذه الأجزاء لفرض تحويل الصورة عمًا هي عليه، وما قُدّم وهو على نية التأخير، فلم يمل بالصورة عن إطارها. بل كشف عن موقع

كلُّ جملةٍ من الأداء بتنقل أجزائها أو تغييرها، فنفي أن تتفق جملتان فيما تعنيان ما لم تتماثلا من كلِّ وجه.

أصل ترتيب الجملة الفعلية:

أمَّا أصل ترتيب الجملة الفعلية فهو كما قال السيرافي: "قال سيبويه: فإذا بنيت الاسم على الفعل قلت ضربتُ زيداً، وهو الحدُّ، كما كان الحدُّ ضرب زيدٌ عمرًا، يعني تأخير المفعول هو الأصل والوجه، ويعني أنَّ الحدَّ تأخير زيد مع الفاعل المكني وهو التاء، كما كان الحدُّ تأخير المفعول مع الفاعل الظاهر." (62) فأصل ترتيب الجملة الفعلية هو أن يتقدّم الفعل المبني عليه، يليه الفاعل، ثمّ المفعول، بغض النظر عمّا إذا كان الفاعل ظاهرًا أو مضمراً، يقول سيبويه عن قولك: (ضرب عبدُ الله زيداً): "فإنّ قدّمت المفعول، وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأوّل، وذلك قولك: ضرب زيداً عبدُ الله؛ لأنك إنّما أردت به مؤخراً، ما أردت به مقدّماً، ولم ترد أن تشغل الفعل بأوّل منه، وإن كان مؤخراً في اللفظ. فمن ثمّ كان حدُّ اللفظ أن يكون فيه مقدّماً، وهو عربيٌّ جيّدٌ كثير، كأنهم إنّما يقدّمون الذي بيانه أهمُّ لهم وهم بيانه أَعنى، وإن كانا جميعاً يهَمّانهم ويعنيانهم." (63)

فهو في هذا النصّ يعتمد على دلالة العلامة الإعرابية في بيانها الفاعل والمفعول حتّى مع التقديم والتأخير، فقد لحظ أنّ المعنى النحويّ لزيد وعبدالله غير مختلف في كلتا الجملتين، وهذا يتّضح من قوله: (جرى اللفظ كما جرى في الأوّل)، أي رفعت الفاعل (عبدالله) مع التأخير، ونصبت المفعول (زيداً) مع التقديم، وهذه العلامة الإعرابية من عناصر السياق اللغويّ الدالة على الفاعل والمفعول في مثل هذه الجمل التي خالفت الرتبة الأصليّة. ثمّ يربط سيبويه هذا التقديم بإرادة المتكلّم، أو العرب؛ لأنك إنّما أردت بالفاعل المؤخّر ما أردت به مقدّماً، ولم ترد أن تشغل الفعل بالمفعول وإن كان الفاعل مؤخراً في اللفظ، وهذا التقديم عربيٌّ جيّد، بل كثير؛ لأنّ العرب تقدّم الذي بيانه أهمُّ وأعنى لهم، فقد اكتسبوا من ذلك ضرباً من التوسّع في الكلام.

وقد قال ابن مالك:

والأصل في المفعول أن ينفصلاً	والأصل في الفاعل أن يتصلاً
وقد يجي المفعول قبل الفعل ⁽⁶⁴⁾	وقد يجاء بخلاف الأصل

وترتب أيضاً الضمائر المتصلة بالفعل من المتكلّم إلى المخاطب إلى الغائب فنقول: وضع المتكلّم أولاً ثمّ المخاطب ثمّ الغائب، إذ أنّ ضمير المتكلّم أخصّ من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أخصّ من ضمير الغائب. فهذه الضمائر تترتب برتبة المعنى، والأقرب يتقدّم على الأبعد،

فإذا جئت بالمتصل بعد الفعل فحق هذا الباب أن تبدأ بالأقرب قبل الأبعد وأعني بالأقرب المتكلم قبل المخاطب، والمخاطب قبل الغائب، فالفعل أقرب إلى فاعله من المفعول به، وأقرب من النفس منه إلى الغير، والفعل أخص بفاعله من المفعول، وهكذا تترتب الكلمات من الأخص إلى غير الأخص؛ وذلك لأن الفعل صادر من الفاعل، فهناك علاقة معنوية وثيقة بين الفعل والفاعل، وهي أشد من العلاقة بين الفعل والمفعول.

وبعد، فالذي يبدو لنا أن اللغة وجدت من أجل التفاهم والإفادة، والعربي يقدم في كلامه ما هو أهم، ومن هنا تقدم الفاعل على المفعول، فاهتمام المتكلم والمخاطب بالفاعل أشد من اهتمامهما بالمفعول. ولذلك ذهب النحاة إلى أن الفاعل متى ما حذف تقدم المفعول، فهو يأتي في المرتبة الثانية بعد الفاعل في سد حاجة المخاطب من المعرفة، وربما كان هذا الترابط بين الفعل والفاعل هو الذي دفع النحاة إلى القول بأنه لا بد لكل فعل من فاعل مذكور أو مقدر، وهو الذي يدفع المحلل أو المعرب لأن يبحث عن فاعل لمجرد ذكر كلمة (فعل)؛ لأن الفعل بحاجة دائماً إلى فاعل؛ ليتحد معه ويلزمه؛ ليستقيم معناه، والفاعل بحاجة إلى ما يسند إليه.

وتترتب المفاعيل في الجملة الفعلية بناءً على رتبة الفعل (المبني عليه) (موقعه) حيث تتقدم المفاعيل نحوه بالرتبة (المنزلة). وذلك بحسب قوة العلاقة المعنوية بين المبني عليه والمفعول، وهذا الموضوع وإن كان من الأمور المختلف عليها بين النحاة إلا أنهم متفقون على أن المؤثر في عملية الترتيب هو رتبة (موقع) المبني عليه.

أصل ترتيب الجملة الاسمية:

يقول السيرافي ليدل على ترتيب الجملة الاسمية: "فإنما قلت عبدالله فنبهته له، ثم بنيت عليه، ورفعته بالابتداء، يعني ابتدأت بعبدالله، فنبهت المخاطب له فانتظر الخبر، فأخبرت بالجملة التي بعده، وهذا الذي قد ذكرت من أن تقديم ذكر المحدث عنه يفيد التنبيه له، قد ذكره صاحب الكتاب في المفعول إذا قدم فرُفع بالابتداء وبني الفعل الناصب له عليه، وعُدِّي إلى ضميره فشغل به كقولنا في "ضربت عبدالله: عبدالله ضربته"، فقال: وإنما قلت: عبدالله، فنبهته له ثم بنيت عليه الفعل، ورفعته بالابتداء؛ وذلك من أجل أنه لا يؤتى بالاسم معرئى من العوامل إلا لحديث قد نوي إسناده إليه، وجملة الأمر أن ليس إعلامك الشيء بغتة غفلاً مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه، والتقدمة له؛ لأن ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام في التأكيد والإحكام، ويشهد لما قلنا من أن تقديم المحدث عنه يقتضي تأكيد الخبر، وتحقيقه له، أنا إذا تأملنا وجدنا هذا الضرب من الكلام يجيء فيما سبق فيه إنكار أو شك...، ويزيدك بيانا أنه إذا كان الفعل ممّا لا يشك فيه، ولا ينكر بحال، لم يكد يجيء على هذا الوجه، ولكن يؤتى به غير مبني على اسم." (65) فالجملة الاسمية تتمثل في خطوتين الخطوة الأولى:الابتداء بالمبتدأ؛ لتنبيه المخاطب له والخطوة الثانية: الإخبار

بما ينتظره المخاطب، وهذا يعني أيضاً أنّ المبتدأ معروف للمخاطب، وإنّما الذي يجهله هو الخبر، فالمعرفة في المقدّمة، والمجهول في النهاية وهو محلّ الفائدة.

ويتابع السيرافي حديثه عن بناء الفعل على الاسم، ذاكراً شرط ذلك فيقول: "قال وإنّما حسن أن يبنى الفعل على الاسم حيث كان معملاً في ضميره، يعني أن ضربته إنّما بني على زيد؛ لأنّه قد عمل في ضميره، ولولا ذلك لم يحسن." (66) فشرط بناء الفعل على الاسم، أن ينشغل الفعل بضمير الاسم المتقدّم؛ حتّى يخرج من طلب الفعل له، فإذا لم ينشغل الفعل بالضمير وجب أن تنصب الاسم المتقدّم؛ لأنّ الجملة تكون حينئذٍ جملة فعلية وليست اسمية، والفعل محتاج للمفعول به، ويجوز رفعه على ضعف؛ وذلك على نيّة وجود الهاء، ويجوز نصبه، وهو منشغل بالضمير، وذلك على تقدير فعل سابق عليه محذوف، يفسّره الفعل المذكور بعده؛ لأنّ المفسّر والمفسّر لا يجتمعان، ولا يتعدّى الفعل إلى ضمير اسم وإلى ظاهره جميعاً. ولهذا وجب في "زيداً ضربته" تقدير عامل على الأصحّ.

وكما ترتبت المباني في الجملة الفعلية بالرتبة (المنزلة) من الخاص إلى العام، فكذلك تترتب المباني في الجملة الاسمية.

وعلى هذا فالجملة الاسمية تترتب مبانيها بالرتبة من الأهمّ إلى الأقلّ أهمية، ومن الخاص إلى العام؛ وعلّة هذا الترتيب أنّ المبتدأ هو المبني عليه، ورتبة المبني عليه قبل رتبة المبني، والمبتدأ هو المحتاج، ورتبة المحتاج قبل رتبة المحتاج إليه أو المطلوب، إلى جانب أنّ المبتدأ معرفة والخبر قد يكون نكرة، فتقدّمت المعرفة على النكرة، فلا يُخبر عن مجهول، والإخبار عمّا لا يعرف لا فائدة منه.

وقد قال ابن مالك:

والأصل في الأخبار أن تؤخرا
وجوّزوا التقديم إن لا ضرراً (67)

الجملة ودلالاتها القطعية والاحتمالية:

يقول السامرائي: "الجملة العربية إمّا أن تكون قطعية الدلالة، أو أن تكون احتمالية الدلالة، الجملة ذات الدلالة القطعية: تدلّ على معنى واحد، ولا تحتمل غيره، أمّا ذات الدلالة الاحتمالية: فتحتمل أكثر من معنى، وقد يترك القائل الدلالة احتمالية؛ لتحتمل أكثر من معنى، من باب التوسّع، وقد تتحدّد الدلالة بقرينة لفظية أو معنوية." (68)

ونستنتج جملة من الأسباب التي تدعو لدلالة الاحتمال في الجملة، منها:

1 . الاشتراك اللفظي في معنى المفردة.

فيكون للكلمة أكثر من معنى، دون ما ينصُّ على أحدهما، مثل: العين، والقرء
ومن الحروف إن، وما، مثال: "ما لك خير"، يمكن أن تكون (ما) نافية، والمعنى: نفي الخير،
أو أن تكون موصولة بمعنى: (الذي لك خير).

2 . الاشتراك في دلالة الصيغة.

في العربية صيغ مشتركة الدلالة، نحو:
(فعل)، وفيها هذه الاحتمالات: مصدر، مثل: سهيل، وصفة مشبهة، مثل: كريم، وصيغة مبالغة،
مثل: سميع، واسم مفعول، مثل: طريد.

(فَعُول) واحتمالاتها: صيغة مبالغة، مثل: صبور، واسم مفعول، مثل: رسول

(فُعُول) واحتمالاتها: مصدر، مثل: سَجُود، وجمع، مثل: عهود.

أمثلة أخرى "إِنِّي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ" (69)، براء: قد تكون مصدرًا على المبالغة، أو صفة
مشبهة، كجواد (لا يشاد زيد ولا يواد لثيم)، قد يكون المراد: (لا يشاد، لا يواد)، أو
المراد: (لا يشاد، لا يواد).

3 . عدم التبيين من أنَّ القول كلمة أو كلمتان:

مثال: (ما لي عندك)

قد تكون: (مالي) = كلمة واحدة من المال + الضمير = الإعراب مبتدأ، أو هي كلمتان
(ما) الموصولة، أو الاستفهامية + جار ومجرور

4 . عدم تبيين أصل الكلمة، أو وزنها، فإن تبيين الأصل، أو الوزن كانت الدلالة قطعية، مثال: (أنا
أكيله)، قد تكون فعلاً مضارعاً من (كال)، بمعنى: أن أكيل له شيئاً، وقد تكون صيغة فاعل،
من (أكل)، بمعنى: مفعول، أي: مأكول.

5 . المجيء بصيغة تفضي إلى اختلاف محتمل في الإعراب والدلالة

"وَأَدْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا"⁽⁷⁰⁾ واحتمالاتها: مفعول لأجله = خوفًا وطمعًا، الحال = خائفين
طامعين.

6 . ذكر ألفاظ تفضي إلى الاحتمال في الدلالة سواء قيوداً كانت أو غيرها، ولو لم تذكر لكانت
الدلالة قطعية، نحو: (ما جاءني أخوك راكباً) واحتمالاتها: ما جاء حالة كونه راكباً، أو ما
جاء أصلاً.

7 . الحذف الذي يؤدي إلى احتمال إعرابي ودلالي

"فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا" ⁽⁷¹⁾ واحتمالاتها: ضحكًا قليلًا = مفعول مطلق، زمنًا قليلًا
= ظرف زمان

8 . اشتراك في الإعراب يفضي إلى اشتراك في الدلالة. نحو: (زره يقول ذاك)الحال = اتركه قائلاً
ذاك الاستئناف = اتركه، إنه يقول ذاك.

9 . مواقع إعرابية ذات دلالة قطعية أو محتملة

(اشتريت قدح ماء) واحتمالاتها: اشتريت القدح فقط، أو اشتريت ماء بمقدار قدح فإن قلت
(اشتريت قدحاً ماء) كانت الدلالة قطعية. وإن قلت (لا رجل في الدار) فيحتمل نفي جنس الرجال،
ويحتمل نفي الواحد فقط، وقد يكون في الدار اثنان أو أكثر. فإن قلت (لا رجل في الدار) بالنافية
للجنس، فإني أنفي وجود أي رجل بل أنفي جنس الرجال كلّه.

10 . الاختلاف في إرادة الحقيقة والمجاز

"حَتَّى إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ" ⁽⁷²⁾ يحتمل أن المراد هو تنور الخبز حقيقة، أو أنه كناية
عن الشدة

11 . جمل تحتل في تأليفها أكثر من معنى

"فَقَلِيلًا مَا يُؤْمِنُونَ" ⁽⁷³⁾ يحتمل أن المراد هو قلة المؤمنين، ويحتمل أن المراد نفي الإيمان
تماماً.

"بِعَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا" ⁽⁷⁴⁾ يحتمل أنها مرفوعة بعمد غير مرئية، أو بلا عمد إطلاقاً.

12 . عبارات تحتل أكثر من معنى، غير أنه قد تتعين الدلالة بالتعليق أو بالوقف على مواطن ما
من العبارة

"فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا أَنْتُمْ وَمَنْ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ" ⁽⁷⁵⁾ ونلاحظ هنا علامة مزدوجة من
ثلاث نقاط في موضعين (إِلَيْكُمَا + بِآيَاتِنَا)، وتعني أن الوقف على أحد المواطنين يعني امتناع
الوقف على المواطن الثاني. فإن وقفنا عند قوله: (إِلَيْكُمَا) لا يجوز أن نقف عند الثانية، ويكون
المعنى: أنكم غالبون بآياتنا، وإن تابعتنا القراءة يجب أن نقف عند قوله: (بِآيَاتِنَا) ويكون عدم
الوصول إليهما بفضل الآيات، فالوقف يكون بحسب التعليق، إن علقنا الجار والمجرور: (بِآيَاتِنَا)
بفعل الوصول وقفنا عندها، وإن علقناهما بالاسم المشتق: (الغالبون) وجب أن نقف عند (إِلَيْكُمَا)
فقط.

وفي كل حالة مما سبق تكون الدلالة احتمالية، إلا إن وجدت قرينة لفظية أو معنوية فإن الدلالة عندها تصبح دلالة قطعية.

تتبع أثر الجملة وفق مفهوم المركب الإسنادي المقصود لغيره:

الإسناد هو: أن تُسند فعلاً إلى فاعل، أو صفة إلى صاحبها، أو خبراً إلى مخبر عنه، أي: تنسبه إليه، والمركب الإسنادي في النحو هو: المركب الجامع بين المسند والمسند إليه، وهو شرط الجملة العربية فحيث لا إسناد فإنه لا جملة.

والمركب الإسنادي نوعان: فعلي وهو المتكوّن: من الفعل (المسند) والفاعل (مسند إليه)، واسمي وهو المتكوّن من: المبتدأ (مسند إليه) ومن الخبر (مسند).

تتحدّد درجة تركيب الجملة من عدد المركبات الإسنادية الموجودة بها: فإن احتوت على مركب إسنادي واحد (اسمياً كان أو فعلياً) فهي جملة بسيطة، ويسمى ذلك المركب: النواة الإسنادية، وإذا احتوت على أكثر من مركب إسنادي سُميت: مركبة، بحيث تكون متكوّنة من: نواة إسنادية، ومن مركبات إسنادية تحتل محلّ المتممات، وهي المركبات الإسنادية الفرعية، نحو قول أبي زؤيب الهذلي:

قالت أميمة ما لجسمك شاحبا؟ منذ ابتدلت ومثل مالك ينفع (76)

النواة الإسنادية في هذه الجملة هي: قالت أميمة، وهناك إسناد فرعي: جسمك: مبتدأ، (مسند إليه) وخبر، (مسند): هو اسم الاستفهام: (ما)، ومتمم جاء لفظاً منصوباً على الحالية: (شاحبا). وعلى هذا فمصراع أبي زؤيب جملة فعلية مركبة. ويحتل المركب الإسنادي الفرعي هنا محلّ المفعول به.

إذن نصل إلى أن: المركب الإسنادي يعني: مبتدأ وخبراً، أو فعلاً وفاعلاً.

المركب الإسنادي المقصود لغيره: جملة فعلية أو جملة اسمية ما تُلَفَّظُ بها لدلالة معناها، وإنما لكونها متممة لغيرها، وهذا محصور في سبعة أنواع: جملة الخبر، جملة الصفة، جملة الحال، جملة الصلة، جملة الشرط، جملة الجواب، جملة القسم.

تكون هذه مقصودة لغيرها؟ الخبر يأتي مفرداً، ويأتي جملة: (زيد قائم): زيد مبتدأ، وقائم خبر، والخبر هنا مفرد، يعني ليس بجملة ولا شبه جملة.

مثال لجملة الصفة: (جاء رجل يضحك): جاء فعل ماضٍ، رجل فاعل، يضحك هذا فعل مضارع، والفاعل مستتر، والجملة في محلّ رفع صفة لرجل، جملة جاء رجل يضحك: كلام اصطلاحي، جملة يضحك من قولك جاء رجل يضحك: هذه قصدت لغيرها: يعني متممة للموصوف

وهو رجل، هل نقول: جملة يضحك هذه مركبة من مسند ومسند إليه إذاً وُجد المركب الإسنادي إذاً هي كلام اصطلاحي؟ نقول لا.

مثال لجملة الصلة (جاء الذي قام أبوه): جاء فعل ماضٍ، الذي هذا موصول مبهم يحتاج إلى تفسير، الموصولات من المبهمات يعني تحتاج إلى تفسير، قام أبوه جملة الصلة وقعت مفسرة لهذا المبهم، قام أبوه فعل وفاعل هل قصدت لذاتها أم لغيرها؟ نقول لغيرها، هل هي كلام اصطلاحي؟ الجواب لا.

مثال جملة الحال: (جاء زيد يضحك): الجملة وقعت حالاً، مقصودة لغيرها، ليست بكلام اصطلاحي.

مثال لجملة فعل الشرط وجوابه: (إن قام زيد قمت)، قام زيد فعل وفاعل، وقعت جملة الشرط، قمت وقعت جواب الشرط، هل جملة قام زيد من قولك إن قام زيد قمت كلام اصطلاحي؟ نقول لا، لم؟ لأنها وإن أفادت إلا أن فائدتها متممة لغيرها، قمت من جملة الشرط السابقة نقول ليست كلاماً اصطلاحيًا، مع أنه قد يبتدئ الكلام يقول قمت، في هذه الحالة تكون فعلاً وفاعلاً وتعدُّ كلاماً اصطلاحيًا، لماذا؟ لأنه قصد بذاته، أن يدل على المعنى المراد، أمًا لما وقعت قمت متممة لجملة الشرط نقصت الدلالة فصارت مقصودة لغيرها لا لذاتها.

مثال لجملة القسم: (أقسم والله لزيد عالم)، أو أحلف بالله لزيد عالم: أحلف: هذه جملة القسم، في ضمن التركيب هذا جملة القسم هي مقصودة لغيرها، وهو التأكيد؛ لأن القسم من المؤكّدات، "وَالْعَصْرِ (1) إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ (2)" (77): المقسم عليه: إن الإنسان لفي خسْرٍ المقسم به: العَصْرُ، حرف القسم: الواو، الواو هذه نائبة عن الباء: أقسم بالعصر، هذا الأصل، أقسم بالعصر هل هي جملة مقصودة لذاتها؟ لا، إنما قصدت لغيرها كونها وقعت مؤكدة.

إذاً هذه سبعة أنواع من الجمل، وقعت متممة لغيرها، في ذلك التركيب لا نسميها كلاماً اصطلاحيًا، إذاً عندنا الآن مركب إضافي، مركب مزجي، مركب توصيفي، مركب إسنادي مسمي به، مركب إسنادي قصد لغيره، وهو السبعة، مركب إسنادي مقصود لذاته.

تتبع أثر الجملة وأسلوب الحذف:

وقد تعرضت أجزاء الجملة بنوعيتها للحذف، وكان ذلك على نطاق واسع، حتى لا يكاد يوجد باب من أبواب النحو إلا ويتصل بالحذف والتقدير على ما يذكر علي أبو المكارم، (78) وهناك أبواب كثيرة يطرد فيها الحذف، ومن ثم التقدير، وهي: المبتدأ، والخبر، والمفاعيل، والإضافة، والموصول، والقسم، والشرط، والعطف، والعائد.. ويرى الدارسون أن الحذف في هذه الأبواب

متصل بالقواعد الكلية التي تحكم جزئيات هذا النوع من الحذف، وقد أرجع علي أبو المكارم هذا الأمر إلى قاعدتين أو نظريتين، هما: (79)

الأولى: نظرية العامل، التي تقتضي وجود عامل ومعمول وحركة إعرابية.

الثانية: مفهوم نظام الجملة عند النحاة، وهو النظام الذي يؤسس الجملة على فكرة الإسناد: مسند ومسند إليه. (80) ونعمد الآن إلى ذكر نماذج من الجمل التي اطرد فيها الحذف، رأى النحاة أن حذف عناصر الجملة مطرد في مواضع، منها:

*المفعول به: يقرّ النحاة أن عامل المفعول به قد يحذف وجوباً أو جوازاً، وله مواضع عدة، كقولهم: أهلاً وسهلاً، وكقولهم في النداء: يا خالد؛ لأنّ النداء مفعول به عندهم.

*المصادر: فالنحاة ينصبون الكثير من المصادر على تقدير ناصب محذوف، إما وجوباً وإما جوازاً.

*القسم ينصّ النحاة على حذف جملة القسم في مواضع، وجملة الجواب في مواضع أيضاً.

*جملة الشرط ينصون أيضاً على حذف جملة الشرط حيناً، وجملة الجواب حيناً آخر، وقد تحذفان معاً في مواضع.

*العطف: يتعرّض المعطوف عليه للحذف وحده، أو المعطوف وحده، أو يحذف المعطوف مع الأداة، وغير هذا كثير من المواطن التي تتعرّض فيها الجملة للحذف. (81)

تتبع أثر عطف الجمل بعضها على بعض:

تخضع الجمل في وصل بعضها ببعض لدرجة من التكتاف والترادف والتجاور، حتى تتألف بعضها مع بعض، وفق سلسلة من الترابط والانسجام، ولذلك لا بدّ من مسوغ للجمع بين الجمل، يقول الجرجاني: "وإذا وقع الفعلان في مثل هذا في الصلة ازداد الاشتباك والاقتران، حتى لا يتصور تقدير أفراد في إحداهما عن الأخرى، وذلك في مثل قولك: العجب من أني أحسنت وأسأت ويكفيك ما قلت وسمعت، وأي حسن أن تنهى عن شيء وتأتي مثله." (82)

وقد اعتنى صاحب الطراز أيضاً بشرط المناسبة في عطف المفرد، وفي عطف الجمل: " فلا بدّ من أن يكون لتقديم المعطوف عليه وجه يسوغه، وإلا كان لغواً، ولهذا ضعف: زيد قائم وعمرو قاعد؛ إذ لا علاقة بين هاتين الجملتين تكون سبباً لعطف إحداهما على الأخرى، ولهذا عيب على أبي تمام قوله:

لا والذي هو عالم أن النوى صبرٌ وأنّ أبا الحسين كريمٌ (83)

إذ لا مناسبة بين مرارة النوى وكرم أبي الحسين." (84)

وقد نصَّ السكاكيُّ في هذه المسألة على ضرورة وجود جامع بين المفردات أو الجمل؛ حتَّى توصل بعضها مع بعض، والجامع عنده إمَّا وهميٌّ أو عقليٌّ أو خياليٌّ، يقول: "الجامع العقليُّ هو أن يكون بينهما اتِّحاد في تصوُّرٍ مثل الاتِّحاد في المخبر عنه، أو في الخبر، أو في قيد من قيودهما، أو تماثل هناك، فإنَّ العقل بتجريده المثليين عن التشخص في الخارج يرفع التعدُّد عن البين. أو تضاييف كالذي بين العلة والمعلول، والسبب والمسبَّب، أو السفل والعلوُّ والأقلُّ والأكثر، فالعقل يأبى إلاَّ أن يجتمعاً في الذهن. وإنَّ العقل سلطان مطاع. والوهميُّ هو أن يكون بين تصوُّراتهما شبه تماثل نحو أن يكون المخبر عنه في إحداهما لون بياض وفي الثانية لون صفرة، فإنَّ الوهم يحتاج في أن يبرزهما في معرض المثليين، وكَم للوهم من حيل تروج! وإلَّا فعليك بقوله:

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنْيَا بِبَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ (85)

وقل: ما الذي سواه حسن الجمع بين الشمس وأبي إسحاق والقمر هذا التحسين؟! وقد عرفت حال المثليين في شأن الجمع، أو تضاد كالسواد والبياض، والهمس والجهارة، والطيب والنتن، أو شبه تضاد كالذي نحو: السماء والأرض، والسهل والجبل، والأوَّل والثاني، فإنَّ الوهم ينزل المتضادين والشبيهين بهما منزلة المتضايفين، فيجتهد في الجمع بينهما في الذهن؛ ولذلك تجد الضدَّ أقرب خطوراً بالبال مع الضدِّ، والخيال هو أن يكون بين تصوُّراتها تقارن في الخيال سابق لأسباب مؤدِّية إلى ذلك، فإنَّ جميع ما يثبت ممَّا يصل إليه من الخارج يثبت فيه على نحو ما يتأدَّى إليه، ويتكرَّر لديه، ولذلك لم تكن الأسباب على وتيرة واحدة فيما بين معشر البشر، اختلف الحال في ثبوت الصور في الخيالات ترتباً ووضوحاً، فكم من صور تتعانق في الخيال! وهي في آخر ليست تتراءى. " (86)

وقد ذهب التفتازانيُّ إلى هذا الاتجاه أيضاً في قوله: "الجامع بين الجملتين يجب أن يكون باعتبار المسند إليهما، أو المسندين جميعاً، أي: باعتبار المسند إليه في الجملة الأولى والمسند إليه في الجملة الثانية، وكذا باعتبار المسند في الجملة الأولى والمسند في الجملة الثانية، نحو: يشعر زيد ويكتب، للمناسبة الظاهرة بين الشعر والكتابة وتقارنهما في خيال أصحابهما، ويعطي زيد ويمنع؛ لتضاد العطاء والمنع، هذا عند اتِّحاد المسند إليهما، أمَّا عند تغايرهما فلا بدُّ من تناسبهما أيضاً، كما في قولك: زيد شاعر وعمرو كاتب وزيد طويل وعمرو قصير؛ لمناسبة بينهما، أي: بين زيد وعمرو، كالأخوة والصداقة أو العداوة أو نحو ذلك. وبالجملة يجب أن يكون أحدهما بسبب من الآخر، وملابساً له ملايسة لها نوع اختصاص بهما، بخلاف زيد كاتب وعمرو شاعر، بدون المناسبة بين زيد وعمرو، فإنه لا يصحُّ، وإن تناسب المسندان، وهما: كاتب وشاعر ولهذا حكموا بامتناع: خفي ضيق وخاتمي حديد، وبخلاف زيد شاعر وعمرو طويل مطلقاً، أي سواء أكان بين زيد وعمرو مناسبة أم لم تكن؛ لعدم تناسب الشعر وطول القامة." (87)

صفة العطف هي التي تؤاخي بين المفردات والجمل، وتشدُّ من عزم ترابطها، فتبدو الجمل كالكلمة الواحدة، لا تستغني عن أي مفردة من مفرداتها، وهذا سبيل النظم الجيد المترابط الأعطاف.

أمّا صاحب الإشارات والتنبيهات فيقول: "أمّا المناسبة فنحو: زيد شاعر وعمرو كاتب، إذا كان بين زيد وعمرو شبه ما، كما بين الشعر والكتابة. وإن فقد مناسبة أحد الطرفين لم يجز الوصل. نحو: الأمير شاعر والأكار كاتب أو زيد شاعر وعمرو طويل. وأمّا الاتّحاد فنحو: زيد يعطي ويمنع أو زيد يعطي وعمرو، أي وعمرو يعطي؛ لأجل ذلك قال تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ (88) قطعها عمّا قبلها؛ لأنها تتعلّق بالكفار وما قبلها يتعلّق بالقرآن." (89) فهو يتأثر في هذه الجزئية بنظرية العامل؛ لأنه يرى أنّ مسوغ الجمع بين الجملتين هو اجتماعهما في الحكم، وهو أمر لا يخلو من الصحة؛ لأنه يشير إلى الإفادة النحوية التي لا تتأتى إلا من خلال اعتبار جميع أركان الكلام؛ لأنّ فصل بعض هذه الأركان عن بعضها أو فصل جملة عن جملة أخرى متعلّقة بها تعلق العمل من شأنه أن يؤدي إلى إخلال بالمعنى، فيخرج عن حدّ الكلام، ولذلك نجده يقول: "الجملتان إذا كانتا معمولتي عامل واحد، وذلك بأن تكونا واقعيتين موقع المفردين يجب أن يعطف الثانية على الأولى بواو الجمع؛ ليدل على اجتماعهما في الحكم، وهو خمسة أقسام:

- أ. أن يكونا خبري مبتدأ واحد نحو: زيد أبوه قائم وأخوه قاعد.
- ب. أن يكونا فاعلي فعل واحد، نحو: بلغني أنّ زيداً عالم وأنّ عمراً جاهل.
- ت. أن يكونا مفعولي فعل واحد: علمت أنّ زيداً فاضل وأنّ عمراً جاهل.
- ث. أن يكونا صفتي موصوف واحد، نحو: جاءني رجل كريم وأخوه عالم.
- ج. أن يكونا حالي صاحب واحد، نحو: ركب الأمير والجنائب تقاد بين يديه والغلمان يركضون حواليه." (90)

تتبع أثر الجملة المعترضة، وتبين أغراضها البيانية:

قال ابن فارس: "إنّ من سنن العرب أن يعترض بين الكلام وتمامه، كلام لا يكون إلا مفيداً." (91) وهذا المعترض هو ما اصطاح على تسميته بالجملة الاعتراضية.

ونجد أنّ الجملة الاعتراضية تأتي في أثناء الكلام - وليس المراد بالكلام هنا: المسند والمسند إليه فقط، بل جميع ما يتعلّق به من الفضلات والتوابع - فاصلة بين متلازمين، سواء أكانا مفردين، أو كانا جملتين متّصلتين معنى؛ وذلك لإفادة الكلام تقوية، أو إيضاحاً وبياناً؛ لنكتة سوى دفع الإيهام.

وقد عرفها الزركشي بقوله: "هو أن يؤتى في أثناء الكلام، أو كلامين متصلين معنى، بشيء يتم الغرض الأصلي بدونه، ولا يفوت بفواته، فيكون فاصلاً بين الكلام أو الكلامين؛ لنكتة" .. ثم يقول: "وقال الشيخ عز الدين في أماليه: (الجملة المعارضة تارة تكون مؤكدة، وتارة تكون مشددة؛ لأنها إما ألا تدل على معنى زائد على ما دل عليه الكلام، بل دلت عليه فقط، فهي مؤكدة، وإما أن تدل عليه وعلى معنى زائد، فهي مشددة.)" (92)

ويعد مفهوم الاعتراض عند البلاغيين أعم من مفهومه عند النحاة؛ لأن البلاغيين يعدون أن الجملة الواقعة بين الكلامين المتصلين معنى لا لفظاً، جملة معترضة، أما النحاة فلا يعدونها اعتراضية؛ حتى يكون بين ما قبلها وما بعدها اتصال لفظي.

وقد عرفه أبو هلال العسكري بقوله: "هو اعتراض كلام في كلام لم يتم، ثم يرجع إليه فيتمه." (93) فلم يشترط أن يكون الاعتراض جملة، أو أن يكون له محل من الإعراب، أو ليس له محل، لكن أكثر البلاغيين اشترطوا أن يكون الاعتراض جملة أو أكثر، وألا يكون له محل من الإعراب، كما اتضح من تعريفهم له، حيث عرفوه بـ: "هو أن يؤتى في أثناء الكلام، أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر، لا محل لها من الإعراب؛ لنكتة." (94)

وقال القزويني في التلخيص: "ثم جوز بعضهم وقوعه آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها، فيشمل التذييل، وبعض صور التكميل، وبعضهم كونه غير جملة، فيشمل بعض صور التتميم والتكميل." (95) وقال في الإيضاح: "ومن الناس من لا يقيّد فائدة الاعتراض بما ذكرنا، بل يجوز أن تكون دفع توهم ما يخالف المقصود." (96) فيتضح من كلامه أن هناك فرقتين تخالفان رأي الجمهور الذي سبق عرضه.

الفرقة الأولى: لا تشترط في الاعتراض أن يكون واقعاً في أثناء الكلام، أو بين كلامين متصلين معنى، بل تجوز أن يقع في آخر الكلام، أو يليه غير متصل به معنى، فالاعتراض عند هؤلاء: هو أن يؤتى في أثناء الكلام، أو في آخره، أو بين كلامين متصلين، أو غير متصلين، بجملة أو أكثر، لا محل لها من الإعراب، وقال الزمخشري، في تفسير قول الله تعالى: "وَمَنْ أَحْسَنُ دِيناً مِمَّنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ وَاتَّبَعَ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلاً" (97): فإن قلت: ما موقع هذه الجملة؟ قلت: هي جملة اعتراضية، لا محل لها من الإعراب" .. ثم يقول: "فاندهتها تأكيد وجوب اتباع ملته؛ لأن من بلغ من الزلفى عند الله أن اتخذه خليلاً، كان جديراً بأن تتبّع ملته وطريقته، ولو جعلتها معطوفة على الجملة قبلها لم يكن لها معنى." (98)

أمَّا الفرقة الثانية: فيجيزون كونه غير جملة، لكنهم يشترطون وقوعه في أثناء الكلام، فلا يقع بين كلامين لا اتصال بينهما، فلم يخالفوا الجمهور في ذلك، بل خالفوا الجمهور في قولهم: بأن النكتة قد تكون لدفع إيهام خلاف المقصود، وفي كون الاعتراض جملة لها محل من الإعراب، أو مفرداً. فالاعتراض عند هؤلاء يشمل من التتميم ما كان بغير جملة في أثناء الكلام، ومن التكميل ما كان واقعاً في أثناء الكلام مفرداً، أو جملة، أو بين كلامين متصلين. وقد علق صاحب المطول على ما ذكره القزويني بقوله: "ففي الجملة كلامه لا يخلو من خبط".⁽⁹⁹⁾

وقد كان ابن الأثير من أبرز من قللوا من قيمة الاعتراض، وهوونوا من شأنه، فقد جعل وجوده في الكلام كخروجه منه، فالمعنى عنده لا يتأثر بالاعتراض وجوداً أو عدماً، ولذلك عرفه فقال: "وحده: كلُّ كلام أدخل فيه لفظ مفرد أو مركّب، لو أسقط لبقى الأوّل على حاله."⁽¹⁰⁰⁾ ثمّ قسم الاعتراض بعد ذلك قسمين:

أحدهما: ما لا يأتي في الكلام إلا لفائدة، وهو جارٍ مجرى التوكيد، وقد استشهد لهذا القسم

بآيات من القرآن العظيم، وأبيات من جيد الشعر، وأبان عن الغرض البلاغي للاعتراض فيها.

ثانيهما: وهو الذي يأتي في الكلام لغير فائدة، وقد قسم هذا القسم ضربين:

الأوّل: أن يكون دخوله في الكلام كخروجه منه، لا يكتسب به حسناً ولا قبحاً.

والثاني: وهو الذي يؤثر في الكلام نقصاً، وفي المعنى فساداً.

وقد مثل للضرب الأوّل من القسم الثاني بقوله: "فمن ذلك قول النابغة:

يقول رجال يجهلون خليقتي لعلّ زياداً - لا أبا لك - غافل⁽¹⁰¹⁾

فقوله: - لا أبا لك - من الاعتراض الذي لا فائدة فيه، وليس مؤثراً في البيت حسناً ولا قبحاً.

ومثله قول زهير:

سئمت تكاليف الحياة ومن يعيش ثمانين حولاً - لا أبا لك - يسأم⁽¹⁰²⁾

فابن الأثير يرى أنّ جملة - لا أبا لك - لا تؤثر في الكلام زيادة أو نقصاً، وأنّ وجودها في الكلام كخروجها منه، ولقد غفل عن موضع الحسن، وفائدة الاعتراض في البيتين غفلة واضحة، فجملة - لا أبا لك - كثيراً ما تأتي في مواضع الضجر، والضيّق، والعتاب، والردّ على افتراءات الوشاة، فالنابغة في البيت الأوّل يرثي النعمان بن المنذر، فكم أوقع الوشاة بينهما!، وكم لقي من الآلام! بسبب وشاياتهم، فهو في ضيق من هؤلاء الناس، كما أنه يعاني آلام الحزن؛ بسبب موت

النعمان الذي كان يحبه ويمدحه، كل هذه المشاعر أبرزتها جملة - لا أبا لك - ولو لم يشتمل البيت على جملة الاعتراض - لا أبا لك - ما استطعنا أن نحس بما يعانیه الشاعر من آلام، وبما يعتمل في صدره من مشاعر.

وفي البيت الثاني نجد الشاعر زهيراً قد بلغ من العمر أرنله، فقد عاش ثمانين حولاً، وليس له من يساعده على تحمل تكاليف الحياة، ومشقات العيش، فقد كره البقاء في الدنيا، وزهد فيها، ولا تجد جملة تعبر عما في نفسه من مشاعر اليأس والضيق، كما تعبر عنه جملة - لا أبا لك -.

ويتضح مما سبق أن الاعتراض إذا وقع موقعه المناسب في السياق، فإنه يكون من مقتضيات النظم، ومن متطلبات المقام؛ ذلك لأنه كثيراً ما يقع مؤكداً لمفهوم الكلام الذي وقع فيه، ومقررراً له في نفوس السامعين، وذلك كما في قوله تعالى في وصف المنافقين: "أَوْ كَصَيِّبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظِلْمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ" (19) يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ" (103) ذكر المفسرون أن قول الله تعالى: (وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ) جملة معترضة بين جملتين من قصة واحدة، وهما: (يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ) و(يَكَادُ الْبَرْقُ). وفي هذا الاعتراض تنبيه وتأكيد على هلاك المنافقين، وفي قوله: (يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ) إشعار بشدة عنايتهم لسد آذانهم، ومبالغتهم في إدخال أناملهم فيها، كأن كل واحد منهم يحاول بما دهمه من الخوف أن يفرس أصابعه كلها في أذنيه؛ حتى لا يكون للصوت منفذ إلى سمعه، فتأتي الجملة الاعتراضية (وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ)؛ لتؤكد أنه لا نجاة لهم، ولا مهرب، فقد أحاط بهم الهلاك من كل ناحية. (104)

ومنه قول الله تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَاجِرَاتٍ فَاْمْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ" (105)، فقد ذكر المفسرون أن قول الله تعالى: (اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ) جملة معترضة؛ لبيان أن معرفة خفايا القلوب مردؤها إلى الله وحده، أي أن الله وحده يعلم سرائرهن، ولكن عليكم معرفة الظاهر بما تستطيعونه من الدلائل. ولو لم تأت جملة الاعتراض لكان المعنى: على أن المؤمنين مطالبون بمعرفة حقيقة إيمانهن، ظاهراً وباطناً، وهو أمر ليس في مقدورهم، لذلك كانوا يكتفون بتحليل المرأة المهاجرة بالله، ما خرجت رغبة بأرض عن أرض، وما خرجت من بغض زوج، وما خرجت التماساً لدنيا، وما خرجت إلا حباً لله ورسوله. (106)

ومما جاء فيه الاعتراض مؤكداً لمفهوم الكلام الذي وقع فيه قول الله تعالى: "وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَآمَنُوا بِمَا نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ وَهُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ كَفَّرَ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَأَصْلَحَ بَالَهُمْ" (107) فقوله: (وَهُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ) جملة معترضة، فاندتها تأكيد مفهوم الكلام الذي جاء فيه

الاعتراض، فالله تعالى خصَّ الإيمان بما أنزل على الرسول سيّدي محمد صلى الله عليه وسلم من بين ما يجب الإيمان به؛ تعظيماً لشأنه، وتأكيداً لأهميّة الإيمان به؛ لأنه لا يصحّ الإيمان، ولا يتمُّ إلاّ به، وقد أكد ذلك بالجملة المعارضة (وَهُوَ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ). وقد أشار الألوسي إلى وجه التأكيد بها، حيث قال: "وهي جملة معترضة بين المبتدأ والخبر؛ مفيدة لحصر الحقيقة فيه." (108)

وهناك فرق بين الجملة المعارضة وما يلتبس بها من الجمل النحويّة، وبعض المصطلحات البلاغيّة، منها:

- الفرق بين الجملة المعارضة والجملتين: الحاليّة، والاستثنائيّة:

أولاً: الفرق بين الجملة المعارضة والجملة الحاليّة:

إذ قد تشبّه الجملة الحاليّة بالجملة الاعتراضيّة، والتفريق بينهما يعتمد في الأصل على إدراك الوظائف المعنويّة الخاصة بكلّ منهما، وهناك فروق شكلية بين الجملتين، ذكرها ابن هشام. (109)

ومن هذه الفوارق:

* إنَّ الجملة الحاليّة من الجمل التي لها محلّ من الإعراب، فهي تقع موقع المفرد، وتنوب عنه في إعرابه، أمّا الجملة الاعتراضيّة: فهي من الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب.

* أجاز النحاة أن تتصدّر الجملة الاعتراضيّة بدليل استقبال، مثل: السين، أو سوف، أو لن، أو لا، كقوله تعالى: "فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ" (110)، أمّا الجملة الحاليّة فقد أتت خالية من أدوات الاستقبال.

* قد تكون الجملة الاعتراضيّة إنشائيّة، أو طلبية، أمّا الجملة الحاليّة فقد اشترط النحاة أن تكون خبريّة، ولا تكون جملة طلبية، ولا تعجيبيّة.

ومن الإنشاء الطلبيّ: الجملة الأمرية، في قوله تعالى: "وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيْتُمْ" (111)، فجملة: (قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ) اعتراضية، ساقها الله تعالى؛ للمسارة بالردّ على ما تواصى به بعض اليهود فيما بينهم من أقوال خبيثة، وأفكار مأكرة؛ حتّى يزداد المؤمنون إيماناً على إيمانهم، ويزدادوا هم رجساً إلى رجسهم، وينكشف ما أضمروه وما بيتوه للمؤمنين من سوء وحقد (112)، كما أفاد الاعتراض: أنّ الهدى بيد الله، فإذا قدره لكم، لم يضركم مكرهم.

*جواز اقتران الجملة الاعتراضية بالفاء، وامتناع ذلك في الحالية، كقوله تعالى: " وَمِنْ دُونِهِمَا جَنَّاتٍ (62) فَبِأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ (63) مُدْهَامَاتَانِ (64)" (113)، وفائدة الاعتراض هنا؛ للتنبيه " على أن تكذيب كل من: الموصوف والصفة، حقيق بالإنكار والتوبيخ. " (114)

ومن قبيل ذلك: (إذ) التعليلية، نحو قول الله عز وجل: " وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ أَنْكُم فِي الْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ" (115)، ويحمل على ذلك أيضاً: (حتى) الابتدائية في مثل قول الله عز وجل: " وَليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال إني تبت الآن ولا الذين يموتون وهم كفار" (116)، أما الجملة الحالية فلا يجوز أن تقترن بواحد من هذه الأحرف. (117)

*جملة الحال دلالات، وأغراض بلاغية، تختلف عن دلالات الجملة المعترضة وأغراضها، منها:

جملة الحال تبيّن هيئة صاحب الحال، نحو قول الله عز وجل: " أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَى أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيَاتًا وَهُمْ نَائِمُونَ" (118)، فجملة (وَهُمْ نَائِمُونَ): مبيّنة لهيئة أولئك القوم العائد عليهم ضمير الغيبة.

تقييد الفعل، نحو قول الله تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى" (119)، فقد جاءت جملة (وَأَنْتُمْ سُكَارَى)؛ لتقييد النهي عند قرب الصلاة بحالة محدّدة، وهي كونهم سكارى، فإذا زال القيد بطل النهي.

توكيد معنى الجملة الأساسية، نحو قوله تعالى: " فَلَمَّا آتَاهُمْ مِنْ فَضْلِهِ بَخُلُوا بِهِ وَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ" (120)، فجملة الحال (وَهُمْ مُعْرِضُونَ): ليست قيداً لفعل التولية، وليست مبيّنة لهيئة فاعله؛ لأن التولية تتضمن معنى الإعراض؛ وإنما جاءت تأكيداً وتحقيقاً لمعنى الفعل (تَوَلَّوْا). إلى غير ذلك من الدلالات والأغراض التي تختلف عن دلالات الجملة المعترضة وأغراضها.

ثانياً: الفرق بين الجملة المعترضة والجملة المستأنفة:

خلط بعض النحاة بين مفهوم الاعتراض، ومفهوم الاستئناف، من ذلك مثلاً، ما ذكره الزمخشري عند تفسيره لقوله تعالى: " قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَاحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ" (121).

من أن جملة (وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ) حال من فاعل (نعبد)، أو من مفعوله؛ لرجوع الهاء إليه في له، ويجوز أن تكون معطوفة على (نعبد)، وأن تكون جملة اعتراضية مؤكدة. (122) فذكر هنا جواز عدّ قوله: (وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ) جملة معترضة، والصواب: أنها استئنافية؛ لأن ضابط الاعتراض لا يتحقّق فيها على رأي الجمهور.

ومثل ذلك فعل الرضي⁽¹²³⁾ عند حديثه عن الشرط في الحديث المنسوب للنبي صلى الله عليه وسلم "اطلبوا العلم ولو في الصين"⁽¹²⁴⁾، فقال: "والظاهر أن الواو الداخلة على الشرط في مثله اعتراضية، ونعني بالجملة الاعتراضية: ما يتوسط بين أجزاء الكلام متعلقاً به معنى، مستأنفاً لفظاً، على طريق الالتفات، وقد يجيء بعد تمام الكلام، كقوله عليه الصلاة والسلام: "أنا سيّد ولد آدم ولا فخر"⁽¹²⁵⁾، ولا شك أن الرضي خلط بين الاعتراض والاستئناف، فيما ذكره من أمثلة.

ومع أن الجملة الاستئنافية تشارك الجملة المعترضة في أنها من الجمل التي لا محل لها من الإعراب، إلا أننا لو أعينا النظر في دلالات كل من الجملتين: المعترضة، والمستأنفة، وأغراضهما؛ لعرفنا الحدود الفارقة والفاصلة فيما بين الجملتين.

ومن هذه الفوارق:

* الجملة الاستئنافية منقطعة عما قبلها صناعياً، (أي: غير متعلقة بها بإتباع، أو إخبار، أو وصفيّة)⁽¹²⁶⁾؛ لاستئناف كلام جديد، فهي لا بد أن يكون قبلها كلام تام.

أما الجملة المعترضة: فهي التي تقع بين شيئين متطالبيين، كالتي تقع بين المبتدأ والخبر، أو بين ما أصله المبتدأ، أو ما أصله الخبر، أو بين الفعل ومعموله، أو بين الموصوف وصفته، أو بين المعطوف والمعطوف عليه، أو بين الشرط وجوابه، أو بين القسم والمقسم عليه، أو بين جملتين مستقلتين، بينهما علاقة سببية، أو تفسير، أو بيان.⁽¹²⁷⁾ والغرض من إيقاع هذه الجملة بين الشيين المتلازمين، إبرازها، ووضعها موضع العناية والاهتمام.

* تختلف دلالات جملة الاستئناف ومعانيها الوظيفية عن دلالات الجملة المعترضة، وتتلخص فيما يلي:

(1) التعليل: وذلك إذا كانت جملة الاستئناف تبين الكلام السابق، أو توضّح وجه الفائدة منه، أو تحنّج، له وتدل على صحته، أو بطلانه، نحو قوله تعالى: "فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ"⁽¹²⁸⁾ فجملة (إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَوَكِّلِينَ) تعليلية للأمر بالتوكل على الله.

(2) التأكيد والتحقيق: يكثر أن تأتي جملة الاستئناف مؤكدة لمضمون الكلام المتقدم عليها، وقد أوضح الجرجاني أن سر الاستئناف في جملة التوكيد إنما يكمن في قوة الرابط المعنوي بين الجملتين، فيستغنى عن الرابط اللفظي، وساق أمثلة كثيرة لهذه الجملة.⁽¹²⁹⁾

ومن الاستئناف المفيد للتوكيد، ما أسماه البلاغيون: التذييل، كقوله تعالى: "ذَلِكَ جَزَائِنَاهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكُفُورَ"⁽¹³⁰⁾ فقوله: (وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكُفُورَ) استئناف، غرضه توكيد ما قبله.

(3) التعقيب على الكلام السابق بالمدح أو الذم: نحو قوله تعالى: "وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ مِنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نِعَمَ أَجْرٍ الْعَامِلِينَ"⁽¹³¹⁾ فجملة: (نِعَمَ أَجْرٍ الْعَامِلِينَ)، استئناف سيق؛ لمدح ما تضمنه الكلام السابق من جزاء المؤمنين. ومثله قوله تعالى: "وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبَيَّسَ مَا يَشْتَرُونَ"⁽¹³²⁾ فجملة (فَبَيَّسَ مَا يَشْتَرُونَ) استئناف، غرضه ذم ما تضمنه الخبر السابق من استهانة بكتاب الله، وإعراضهم عنه.

(4) تميم المعنى بما يوافق مقتضى حال السامع: وذلك إذا كان ما قبل الاستئناف يستدعي تساؤل السامع، فتأتي جملة الاستئناف جواباً لذلك التساؤل المفترض، نحو قوله تعالى: "قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ (23) قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ (24)"⁽¹³³⁾ ولما كان السامع إذا سمع الخبر عن فرعون بأنه قال: (وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ)؟ وقع في نفسه أنه يقول: فما قال موسى له؟ أتى قوله: (قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ) فأتى الجواب، مبتدأ مفصلاً غير معطوف.⁽¹³⁴⁾

الخاتمة:

- يمكن أن نخلص من بحثنا هذا إلى جملة من النتائج والتوصيات نوردها بالشكل الآتي:
1. نستخلص من تعريف النحاة للجملة أن الجملة: هي وحدة لغوية مؤلفة من كلمة في سياق، أو من كلمتين، أو مجموعة كلمات مرتبطة بعلاقات نحوية تجري وفق النظام العام؛ لتأليف الجملة، مع مراعاة القواعد الخاصة بكل لغة؛ وذلك للتعبير عن فكرة ذات معنى عام.
 2. ذهب بعض النحاة في تقسيم الجملة خلافاً لما أجمع عليه جمهور النحاة، وقد نهجوا في ذلك سبيلاً، عقد فيه الحد في قسمة الجملة على (المُسند)، فالجملة الفعلية هي: الجملة التي يدل فيها المسند على التجدد، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند أتصافاً متجدداً، وبعبارة أوضح، هي التي يكون فيها المسند فعلاً؛ لأن الدلالة على التجدد إنما تستمد من الأفعال وحدها.

3. وبعض النحاة ذهب في بحث الجملة الاسميّة والفعلية إلى مخالفة الحدّ الذي اتّخذه جمهور النحاة في تقسيم الجملة: اسميّة وفعلية، وسوّى بين تقديم الفعل وتأخيره في مثل قولك: (جاء خالد) و(خالد جاء)
4. وجدنا قول بعض النحاة: إن من حقّ مذهب الجرجانيّ أن يظفر بالمكان اللائق به، في علم اللغة الحديث، لا لأنّ مذهبه هذا يكمل النظرية البنوية الوظيفية الحديثة؛ بل لأنّه يعتمد على مفهوم البنية العميقة والبنية الظاهرية للجملة، فهو يمثلّ بذلك اتّجاهاً متطوراً في علم اللغة الحديث، وأكّدوا أنّ مذهب الجرجانيّ يثبت صحّة تمييز علماء النحو العربيّ نوعين للجملة العربية.
5. وجدنا أنّ صفة العطف هي التي تؤاخي بين المفردات والجمل، وتشدّد من عزم ترابطها، فتبدو الجمل كالكلمة الواحدة، لا تستغني عن أيّ مفردة من مفرداتها، بحيث نحصل على معنى متناغم للكلام وأسلوبه.
6. وجدنا أنّ تراثنا الأدبيّ واللغويّ قد عرف الجملة الاعتراضية ووظفها، بحيث كانت وسيلة للتحسين، ولم تكن حشواً يمكن الاستغناء عنه، وشكّلت ركناً أساسياً في صياغة الجملة العربية، لا يمكن الاستغناء عنه، في كثير من المناسبات.

Traces Back the Impact of the Arabic Sentence and Its Roots in the Arabic Language

Monera Al-Foreajy, Department of Arabic, Princess Noura University, Alriyadh, KSA.

Abstract

The paper traces back the impact of the Arabic sentence and its roots in the Arabic language starting from Sibawayh to the modern age. This is achieved through investigating the origin of the sentence and its diverse definitions, the origin of its arrangement and its subdivision either into nominal and verbal sentences or according to its place in a sentence as will be shown later. Moreover, the paper traces back the impact of the Arabic sentence on speech and the contextual orientation that results from the potential and segmental sentences. It also investigates the impact of deletion and traces back the effect of using sentence conjunctions and modifiers. These investigations are aided with proper syntactic examples taken from both the Holy Quran and the Arabic heritage written in poetry and prose. Finally, the paper is concluded with some findings and recommendations.

قدم البحث للنشر في 2010/10/14 وقبل في 2011/1/6

الهوامش

- (1) ابن منظور: لسان العرب، بيروت، دار العلوم، 1990م، مادة: (ج م ل)
- (2) ابن فارس، أحمد: معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، 1399هـ / 1979م، مادة: (ج م ل ة)
- (3) من الآية 132 من سورة الفرقان.
- (4) سيبويه، أبو بشر عمرو: الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983م، ص23.
- (5) الزمخشري، محمود عمر: المفصل في علم العربية، الجزء الأول الطبعة الثانية، بيروت، بدون تاريخ، ص20.
- (6) ابن يعيش، موفق الدين: شرح المفصل، الجزء الأول، القاهرة، مكتبة المتنبني، 1986م، ص 21.
- (7) ألفية ابن مالك / البيت الأول من ألفية ابن مالك.
- (8) ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، الجزء الأول، الطبعة الرابعة عشرة، مصر، مطبعة السعادة، 1964م، ص 14.
- (9) الفراء، أبو زكريا: معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وعبدالفتاح شلبي، الجزء الثاني، بيروت، عالم الكتب، 1980م، ص10 (مصورة عن طبعة القاهرة، 1973/1956م).
- (10) من الآية 193/ من سورة الأعراف.
- (11) الفراء، أبو زكريا: معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وعبدالفتاح شلبي، الجزء الثاني، بيروت، عالم الكتب، 1980م، ص 195 (مصورة عن طبعة القاهرة، 1973/1956م)..
- (12) المبرد، أبو العباس: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، الجزء الأول، القاهرة، 1399 هـ / 1963م، ص 8.
- (13) ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، الجزء الأول، الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1425هـ/2005م، ص 490.
- (14) ابن هشام الأنصاري: قواعد الإعراب، تحقيق: محمد جمال باروت، بيروت، دار الكتب، 1988م، ص 25.
- (15) الفارسي، أبو علي: الإيضاح العضدي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، الطبعة الثانية، الرياض، دار العلوم، 1408هـ، ص 71 - 72.

- (16) الفارسي، أبو علي: المسائل العسكريات، تحقيق: علي جابر المنصوري، دمشق، دار القلم، 1988م، ص 83.
- (17) الرماني، أبو الحسن علي: الحدود في النحو، (ضمن كتاب رسائل في النحو واللغة)، تحقيق: مصطفى جواد ويوسف مسكوني، بيروت، دار المعرفة، 1978م، ص 39.
- (18) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الجزء الأول، الطبعة الثانية، بيروت، دار الهدى للطباعة والنشر، ص 18.
- (19) الجرجاني، عبد القاهر: الجمل، حققه وقدم له: علي حيدر، دمشق، 1392هـ / 1972م، ص 40.
- (20) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان: الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الجزء الأول، الطبعة الثانية، بيروت، دار الهدى للطباعة والنشر، ص 17.
- (21) ابن جنّي، أبو الفتح عثمان: اللمع، تحقيق: حامد المؤمن، الطبعة الثانية، بيروت، 1985، ص 110.
- (22) ابن الحاجب، عثمان بن عمر: الكافية (ضمن شرح الكافية)، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، الجزء الأول، القاهرة، عالم الكتب، 2000م، ص 8.
- (23) ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، الجزء الأول، الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1425هـ/2005م، ص 490.
- (24) السابق: 274/2.
- (25) ابن هشام الأنصاري: الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق: علي فودة نيل، الرياض، 1981م، ص 60.
- (26) أنيس، إبراهيم: من أسرار اللغة، الطبعة الثالثة، القاهرة، 1966م، ص 276.
- (27) ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، الجزء الأول، الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1425هـ/2005م، ص 346.
- (28) الزمخشري، محمود عمر: المفصل في علم العربية، الجزء الأول الطبعة الثانية، بيروت، بدون تاريخ، ص 7.
- (29) ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، الجزء الأول، الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1425هـ/2005م، ص 346.

- (30) السيوطي، جلال الدين: الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة، القاهرة، عالم الكتب، 2003م، ص 16-21، قبش، أحمد: الكامل في النحو والصرف والإعراب، بيروت، دار الجيل، 1399هـ / 1977م، ص 222.
- (31) ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، الجزء الأول، الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1425هـ/2005م، ص 536.
- (32) إلياس، د. منى: دراسات نحوية، دمشق، المطبعة الجديدة، 1983م، ص 12.
- (33) الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد رشيد رضا، الطبعة السادسة، القاهرة، مطبعة محمد صبيح، ص 104.
- (34) السابق.
- (35) الجوارى، د. أحمد عبد الستار: نحو الفعل، بيروت / لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2006م، ص 20 - 21.
- (36) السابق: ص 85.
- (37) السابق: ص 18.
- (38) الشاهد لفاطمة بنت أسد في: ابن البغدادي، عبد القادر عمر: خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، الجزء الرابع، بولاق، 1299هـ، ص 41.
- (39) الجوارى، د. أحمد عبد الستار: نحو الفعل، بيروت / لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2006م، ص 19.
- (40) المخزومي، د. مهدي: في النحو العربي نقد وتوجيه، الطبعة الثانية، بيروت، دار الرائد العربي، 1406هـ/1986م، ص 41.
- (41) السابق: ص 42.
- (42) السابق.
- (43) السابق: ص 218.
- (44) الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد رشيد رضا، الطبعة السادسة، القاهرة، مطبعة محمد صبيح، ص 115 - 117.
- (45) السامرائي، د. إبراهيم: الفعل زمانه وأبنيته، بيروت، مؤسسة الرسالة، ص 204.
- (46) السابق.
- (47) السابق: ص 204 - 205.

- (48) الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد رشيد رضا، الطبعة السادسة، القاهرة، مطبعة محمد صبيح، ص 133-134.
- (49) السامرائي، د. إبراهيم: الفعل زمانه وأبنيته، بيروت، مؤسسة الرسالة، ص 202.
- (50) الزعبلوي، صلاح الدين: "مذاهب وآراء في نشوء اللغة وتدرج معانيها"، مجلة التراث العربي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، العدد 48، السنة 12، تموز يوليو، 1992م، ص 111.
- (51) سيبويه، أبو بشر عمرو: الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983م، ص 26-27.
- (52) انظر: مقدمة السكاكي، يوسف: مفتاح العلوم، الطبعة الثانية، بغداد، مطبعة دار الرسالة، 1982م، ص 8.
- (53) إبراهيم، مصطفى: إحياء النحو، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة، 1937م، ص 16.
- (54) الحصري، ساطع: آراء وأحاديث في اللغة والأدب، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1985م، ص 107.
- (55) السابق: ص 108.
- (56) الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد رشيد رضا، الطبعة السادسة، القاهرة، مطبعة محمد صبيح، ص 77.
- (57) السابق: ص 99.
- (58) السابق: ص 101.
- (59) السابق: ص 101 - 102.
- (60) السابق: ص 101 - 102.
- (61) دك الباب، د. جعفر: مدخل إلى اللسانيات العامة والعربية المنهج الوصفي الوظيفي، مجلة الموقف الأدبي، اتحاد العرب، دمشق، العدد 135 و136، 1982م. وللتوسع انظر: دك الباب، د. جعفر: الموجز في شرح دلائل الإعجاز، في علم المعاني.
- (62) فايز، عبد المنعم: السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه، الطبعة الأولى، دمشق، دار الفكر، 1403هـ/1983م، ص 112.
- (63) سيبويه، أبو بشر عمرو: الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، الجزء الأول، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983م، ص 34.
- (64) ألفية ابن مالك: / باب الفاعل رقم البيت: 237.
- (65) السيرافي، أبو سعيد: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، الجز الثاني القاهرة، 1990م، ص 78.

- (66) السابق.
- (67) ألفية ابن مالك: / 56.
- (68) السامرائي، د.فاضل صالح، الجملة العربية والمعنى، الطبعة الأولى، بيروت، دار ابن حزم، 2000م، ص 12- 22.
- (69) من الآية: 26 من سورة الزخرف.
- (70) من الآية: 56 من سورة الأعراف.
- (71) من الآية: 82 من سورة التوبة.
- (72) من الآية: 40 من سورة هود.
- (73) من الآية: 88 من سورة البقرة.
- (74) من الآية: 2 من سورة الرعد.
- (75) من الآية: 35 من سورة القصص.
- (76) السكري، أبو سعيد: ديوان الهذليين، الجزء الأول، الطبعة الثانية، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، 1995م، ص 2.
- (77) الأيتان من سورة العصر.
- (78) أبو المكارم، علي: التفكير النحوي، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 2006م، ص 259.
- (79) السابق.
- (80) السابق: ص 260.
- (81) السابق: ص 261.
- (82) الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد رشيد رضا، الطبعة السادسة، القاهرة، مطبعة محمد صبيح، ص 175.
- (83) أبو تمام: ديوانه، الجزء الثاني، الطبعة الثالثة،، بيروت، دار الجيل، 1990م، ص 57.
- (84) اليميني، يحيى بن حمزة العلوي: الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، الجزء الثالث، بيروت، دار الكتب العلمية، 1980م، ص 310 – 311.
- (85) الجرجاني، محمد بن علي: الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، تحقيق: د.عبد القادر حسن، القاهرة، دار مصر للطباعة، ص 131، والبيت لمحمد ابن وهيب يمدح الخليفة المعتصم، العباسي: معاهد التنصيص، الجزء الأول، القاهرة، المطبعة البهية، 1316هـ، ص 94.
- (86) السكاكي، يوسف: مفتاح العلوم، الطبعة الثانية، بغداد، مطبعة دار الرسالة، 1982م، ص 254 – 255.

- (87) التفتازاني، مسعود بن عمر: مختصر المعاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الجزء الثالث، القاهرة، مطبعة محمد علي صبيح، ص 20.
- (88) الآية 6 من سورة البقرة.
- (89) الجرجاني، محمد بن علي: الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، تحقيق: د. عبد القادر حسن، القاهرة، دار مصر للطباعة، ص 128.
- (90) السابق: ص 121 - 122.
- (91) ابن فارس، أحمد: الصحاحي، تحقيق: السيد احمد صقر، القاهرة، مطبعة عيسى الباني الحلبي، 1977م، ص 414.
- (92) الزركشي، بدر الدين محمد: البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، مصر، دار إحياء الكتب العربية، 1957م، ص 62.
- (93) العسكري، حسن بن عبد الله: كتاب الصناعتين، تحقيق: علي محمد الجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، صيدا-بيروت، المكتبة العصرية، 1406هـ/1986م، ص 394.
- (94) التفتازاني، وابن يعقوب، والسبكي، والقزويني، والدسوقي: شروح التلخيص: مختصر السعد، ومواهب الفتاح، وعرس الأفراح، والإيضاح، وحاشية الدسوقي، الجزء الثالث، القاهرة، مطبعة عيسى الباني الحلبي، ص 237.
- (95) القزويني، جلال الدين محمد: التلخيص في علوم البلاغة، شرح: عبد الرحمن البرقوقي، الطبعة الثانية، بيروت، دار الكتاب العربي، 1932م، ص 233.
- (96) القزويني، جلال الدين محمد: الإيضاح في علوم البلاغة، شرح: د. محمد عبد المنعم خفاجي، الطبعة الرابعة، بيروت، دار إحياء العلوم، 1998م، ص 219-220.
- (97) الآية 125 من سورة النساء.
- (98) الزمخشري، محمود عمر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، رتبته وضبطه: مصطفى حسين الحمد، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، بيروت، دار الكتاب العربي، ص 301.
- (99) التفتازاني، سعد الدين: المطول على التلخيص، تركيا، مطبعة أحمد كامل، 1330هـ، ص 299.
- (100) ابن الأثير، أبو الفتح ضياء الدين: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الجزء الثاني، بيروت، المكتبة العصرية، 1995م، ص 172.
- (101) الذبياني، النابغة: ديوانه، صنعة ابن السكيت، تحقيق: شكري فيصل، بيروت 1968م، ص 154.
- (102) ابن أبي سلمى، زهير: ديوانه، دار صادر، ص 86.
- (103) الآيتان 19، 20 من سورة البقرة.

- (104) الخفاجي، الشهاب: حاشية الشهاب المسمّاة: عناية القاضي وكفاية الرازي على تفسير البيضاوي، الجزء الأول، بيروت، دار صادر، دون تاريخ، ص 402. ابن عاشور، محمد الطاهر: تفسير التحرير والتنوير، الجزء الأول، الدار التونسية للنشر، ص 319 - 321.
- (105) من الآية 10 من سورة الممتحنة.
- (106) ابن عاشور، محمد الطاهر: تفسير التحرير والتنوير، الجزء الثامن والعشرون، الدار التونسية للنشر، ص 156.
- (107) الآية 2 من سورة محمد.
- (108) الألوسي، محمود: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الجزء السادس والعشرون، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ص 37.
- (109) ابن هشام الأنصاري: مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، الجزء الأول، الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1425هـ/2005م، ص 441، وانظر: الجملة بين أهل النحو والمعاني: / 338.
- (110) من الآية 24 من سورة البقرة.
- (111) من الآية 73 من سورة آل عمران.
- (112) الطنطاوي، د. محمد السيد: التفسير الوسيط للقرآن الكريم، الجزء الثالث، الطبعة الأولى، مصر، 1985م، ص 188.
- (113) الآيات من سورة الرحمن.
- (114) الألوسي، محمود: روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، الجزء السابع والعشرون، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ص 121.
- (115) الآية 39 من سورة الزخرف.
- (116) من الآية 18 من سورة النساء.
- (117) قباوة، د. فخر الدين: إعراب الجمل وأشباه الجمل، الطبعة الرابعة، بيروت، دار الأفاق الجديدة، 1983م، ص 74.
- (118) الآية 97 من سورة الأعراف.
- (119) من الآية 43 من سورة النساء.
- (120) الآية 76 من سورة التوبة.
- (121) من الآية 133 من سورة البقرة.

- (122) الزمخشري، محمود عمر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، رتبته وضبطه: مصطفى حسين الحمد، الجزء الأول، الطبعة الثالثة، بيروت، دار الكتاب العربي، ص 194.
- (123) الإستراباذي، رضي الدين: شرح الكافية، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الجزء الثاني، القاهرة، عالم الكتب، 1421هـ / 2000م، ص 275.
- (124) الألباني، محمد ناصر الدين: سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، بيروت، دار الفكر، ص 514.
- (125) النووي، محيي الدين يحيى بن شرف: شرح صحيح مسلم، الجزء السابع، بيروت، مؤسسة مناهل العرفان، ص 95.
- (126) اللبدي، د. محمد سمير: معجم المصطلحات النحوية، الطبعة الثالثة، عمان، دار الفرقان، 1988م، ص 127-128.
- (127) قباوة، د. فخر الدين: إعراب الجمل وأشباه الجمل، الطبعة الرابعة، بيروت، دار الأفاق الجديدة، 1983م، ص 65-66.
- (128) من الآية 159 من سورة آل عمران.
- (129) الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد رشيد رضا، الطبعة السادسة، القاهرة، مطبعة محمد صبيح، ص 228.
- (130) الآية 17 من سورة سبأ.
- (131) الآية 58 من سورة العنكبوت.
- (132) الآية 187 من سورة آل عمران.
- (133) الآيتان من سورة الشعراء.
- (134) الجرجاني، عبد القاهر: دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد رشيد رضا، الطبعة السادسة، القاهرة، مطبعة محمد صبيح، ص 241.

المراجع:

- إبراهيم، مصطفى. (1937م). إحياء النحو، القاهرة، لجنة التأليف والترجمة.
- ابن الأثير، أبو الفتح ضياء الدين. (1995م). المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الجزء الثاني، بيروت، المكتبة العصرية.
- ابن البغدادي، عبد القادر عمر. (1299هـ). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، بولاق.
- ابن الحاجب، جمال الدين عثمان بن عمر. (1421هـ / 2000م). الكافية (ضمن شرح الكافية)، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، القاهرة، عالم الكتب.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1985م). اللمع، تحقيق: حامد المؤمن، الطبعة الثانية، بيروت.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. (د.ت). الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الثانية، بيروت، دار الهدى للطباعة والنشر.
- ابن عاشور، محمد الطاهر. (د.ت). تفسير التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر.
- ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله بن عقيل. (1964م). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، الجزء الأول، الطبعة الرابعة عشرة، مصر، مطبعة السعادة.
- ابن فارس، أحمد. (1399هـ/1979م). معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر.
- ابن فارس، أحمد. (1977م). الصحابي، تحقيق: السيد احمد صقر، القاهرة، مطبعة عيسى الباني الحلبي.
- ابن منظور. (1990م). لسان العرب، بيروت، دار العلوم.
- ابن هشام الأنصاري. (1425هـ/2005م). مغني اللبيب عن كتب الأعراب، حققه وعلق عليه: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، الطبعة الأولى، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ابن هشام الأنصاري. (1981م). الإعراب عن قواعد الإعراب، تحقيق: علي فودة نيل، الرياض.

ابن هشام الأنصاري. (1988م). قواعد الإعراب، تحقيق: محمد جمال باروت، بيروت، دار الكتب.

ابن يعيش، موفق الدين. (1986م). شرح المفصل، القاهرة، مكتبة المتنبّي.

أبو المكارم، علي. (2006م). التفكير النحوي، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

أبو تمام. (1990م). ديوانه، دار الجيل، الطبعة الثالثة، بيروت.

أبو سعيد السكري. (1995م). ديوان الهذليين، الطبعة الثانية، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية.

الإسترابادي، رضي الدين. (1421هـ / 2000م). شرح الكافية، تحقيق: د. عبدالعال سالم مكرم، القاهرة، عالم الكتب.

الألباني، محمد ناصر الدين. (د.ت). سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، بيروت، دار الفكر.

الألوسي، محمود. (د.ت). روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، بيروت، دار إحياء التراث العربي.

إلياس، منى. (1983م). دراسات نحويّة، دمشق، المطبعة الجديدة.

أنيس، إبراهيم. (1966م). من أسرار اللغة، الطبعة الثالثة، القاهرة.

التفتازاني، سعد الدين. (1330هـ). المطول على التلخيص، تركيا، مطبعة أحمد كامل.

التفتازاني، مسعود بن عمر. (د.ت). مختصر المعاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، القاهرة، مطبعة محمد علي صبيح.

التفتازاني، وابن يعقوب، والسبكي، والقزويني، والدسوقي. (د.ت). شروح التلخيص: مختصر السعد، ومواهب الفتح، وعروس الأفراح، والإيضاح، وحاشية الدسوقي، القاهرة، مطبعة عيسى الباني الحلبي.

الجرجاني، عبد القاهر. (1392هـ / 1972م). الجمل، حقّقه وقدم له: علي حيدر، دمشق.

الجرجاني، عبد القاهر. (د.ت). دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد رشيد رضا، الطبعة السادسة، القاهرة، مطبعة محمد صبيح.

الجرجاني، محمد بن علي. (د.ت). الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، تحقيق: د.عبد القادر حسن، القاهرة، دار مصر للطباعة.

الجواري، أحمد عبد الستار. (2006م). نحو الفعل، بيروت / لبنان، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

الحصري، ساطع. (1985م). آراء وأحاديث في اللغة والأدب، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.

الخفاجي، الشهاب. (د.ت). حاشية الشهاب المسماة: عناية القاضي وكفاية الرازي على تفسير البيضاوي، بيروت، دار صادر.

الذبياني، النابغة. (1968م). ديوانه، صنعة ابن السكيت، تحقيق: شكري فيصل، بيروت.

الرماني، أبو الحسن علي. (1978م). الحدود في النحو، (ضمن كتاب رسائل في النحو واللغة)، تحقيق: مصطفى جواد وآخر، بيروت، دار المعرفة.

الزركشي، بدر الدين محمد. (1957م). البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، مصر، دار إحياء الكتب العربية.

الزمخشري، محمود عمر. (د.ت). الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، رتبه وضبطه: مصطفى حسين الحمد، الطبعة الثالثة، بيروت، دار الكتاب العربي.

الزمخشري، محمود عمر. (د.ت). المفصل في علم العربية، الطبعة الثانية، بيروت.

زهير بن أبي سلمى. (د.ت). ديوانه، دار صادر، بيروت.

السامرائي، إبراهيم. (د.ت). الفعل زمانه وأبنيته، بيروت، مؤسسة الرسالة.

السامرائي، فاضل صالح. (2000م). الجملة العربية والمعنى، الطبعة الأولى، بيروت، دار ابن حزم.

- السكاكي، يوسف. (1982م). **مفتاح العلوم**، الطبعة الثانية، بغداد، مطبعة دار الرسالة.
- سيبويه، أبو بشر عمرو. (1983م). **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- السيرافي، أبو سعيد. (1986م و 1990م) **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: د. رمضان عبد التواب، القاهرة، الجزء الأول والجزء الثاني.
- السيوطي، جلال الدين. (2003م). **الأشباه والنظائر في النحو**، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، الطبعة الثالثة، القاهرة، عالم الكتب.
- الطنطاوي، محمد السيد. (1985م). **التفسير الوسيط للقرآن الكريم**، الطبعة الأولى، مصر.
- العباسي. (1316هـ). **معاهد التنصيص**، القاهرة، المطبعة البهية.
- العسكري، حسن بن عبد الله. (1406هـ/1986م). **كتاب الصناعتين**، تحقيق: مجمل أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي، صيدا-بيروت، المكتبة العصرية.
- الغلاييني، مصطفى. (1358هـ). **جامع الدروس العربية**، بيروت، المطبعة الوطنية.
- الفارسي، أبو علي. (1408هـ). **الإيضاح العضدي**، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، الطبعة الثانية، الرياض، دار العلوم.
- الفارسي، أبو علي. (1988م). **المسائل العسكرية**، تحقيق: علي جابر المنصوري، دمشق، دار القلم.
- فايز، عبد المنعم. (1403هـ/1983م). **السيرافي النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه**، الطبعة الأولى، دمشق، دار الفكر.
- الفراء، أبو زكريا. (1980م). **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح شلبي، بيروت، عالم الكتب. (مصورة عن طبعة القاهرة، 1973/1956م).
- قباوة، فخر الدين. (1983م). **إعراب الجمل وأشباه الجمل**، الطبعة الرابعة، بيروت، دار الآفاق الجديدة.
- قبش، أحمد. (1399هـ/1977م). **الكامل في النحو والصرف والإعراب**، بيروت، دار الجيل.

- القزويني، جلال الدين محمد. (1932م). التلخيص في علوم البلاغة، ضبط وشرح: عبد الرحمن البرقوقي، الطبعة الثانية، بيروت، دار الكتاب العربي.
- القزويني، جلال الدين محمد. (1998م). الإيضاح في علوم البلاغة، شرح وتعليق: د. محمد عبد المنعم خفاجي، الطبعة الرابعة، بيروت، دار إحياء العلوم.
- اللبدي، محمد سمير. (1988م). معجم المصطلحات النحويّة، الطبعة الثالثة، عمان، دار الفرقان.
- المبرّد، أبو العباس. (1399هـ/1963م). المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، القاهرة.
- المخزومي، مهدي. (1406هـ/1986م). في النحو العربي نقد وتوجيه، الطبعة الثانية، بيروت، دار الرائد العربي.
- النووي، محيي الدين يحيى بن شرف. (د.ت). شرح صحيح مسلم، بيروت، مؤسسة مناهل العرفان.
- اليمني، يحيى بن حمزة العلوي. (1980م). الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، بيروت، دار الكتب العلميّة.

الدوريات

- دك الباب، جعفر. (د.ت). مدخل إلى اللسانيات العامة والعربيّة المنهج الوصفي الوظيفي، مجلة الموقف الأدبي، اتحاد العرب، دمشق، العدد 135 و136.
- الزعبلاوي، صلاح الدين. (1992م). "مذاهب وآراء في نشوء اللغة وتدرج معانيها"، مجلة التراث العربي، اتحاد الكُتاب العرب، دمشق، العدد 48، السنة 12، تموز يوليو.

أثر علاقات المعنى في تعقيد تراكيب العربية

سعيد جبر أبو خضر* عبد الرحمن قبلان السرحان**

ملخص

تسعى هذه الدراسة إلى تبيين أثر علاقات المعنى في صياغة قواعد التراكيب النحوية في العربية، لتقف على أهمية هذه العلاقات الدلالية المعجمية بوصفها إحدى آليات ضبط العلاقة النظمية في تراكيب العربية، ولتكشف عن تنبؤ النحويين العرب القدامى ودارسي النحو العرب التقليديين في العصر الحديث إلى مثل هذه العلاقات في وصف قواعد تراكيبها. وتستقصي في سبيل ذلك أبرز مصادر النحو العربي ومراجعته، وتنطلق في فهم علاقات المعنى من معطيات علم الدلالة اللفظي.

وتظهر هذه الدراسة في نتائجها الأثر الجلي الذي تنطوي عليه علاقات المعنى كالترادف والتقابل والاشتمال وعلاقة الجزء بالكل، في صياغة أحكام عدد من قواعد التراكيب وضوابطها لدى النحويين العرب القدامى والمحدثين التقليديين بعامّة، وعبد القاهر الجرجاني، والزمخشري، وابن هشام، وعباس حسن بخاصة. كما تظهر الدراسة ارتباط هذه العلاقات بمجموعة تراكيب محددة تتضمن في بنيتها مكونات نحوية كالحال والتمييز والعطف والبدل والتوكيد اللفظي والاستثناء والمفعول المطلق والإضافة. وكذلك، تظهر الدراسة توظيف النحويين في توصيف قواعد التراكيب مفاهيم تقارب دلالة المصطلحات المتداولة في علم الدلالة اللفظي، وبخاصة في مجال الترادف، وعلاقة الجزء بالكل. ومع ذلك، فإن التقابل قد ظهر عند النحويين مجملًا، فخلت المواضع التي وقفت عليها الدراسة من تمييز دقيق بين أنماط التقابل المتباينة.

مقدمة:

تنهض هذه الدراسة لرصد أثر علاقات المعنى (Sense relations) في صياغة قواعد التراكيب في التراث النحوي العربي؛ لتظهر جانبًا عميقًا من جوانب نظر النحويين العرب القدامى في استنباط القواعد الناطمة للتراكيب في العربية، يستند إلى اتخاذ العلاقات الدلالية المعجمية (Lexical relations) بين المفردات في التركيب من الضوابط التي تحكم بنية عدد من تراكيب العربية كالحال والمفعول المطلق والتمييز والنعت.

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2012.

* قسم اللغة العربية وأدائها، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

** باحث، وزارة التربية والتعليم، المفرق، الأردن.

وتعد علاقات المعنى - كما هو معلوم - إحدى الموضوعات التي يوليها علم الدلالة اللفظي (Lexical semantics) اهتماما بالغا. وتوصف علاقات المعنى في أدبيات هذا العلم بأنها ناتجة عن الارتباط الذهني بين الوحدات الدلالية (Semantic Units)، الذي يولد أنواعا من العلاقات المعنوية بين الوحدات الدلالية، "يُدرِك بعضها عن طريق العلاقات التركيبية التلاؤمية (Syntagmatic relations)، التي يرتبط بها العنصر اللغوي مع العناصر الأخرى في مجال اللغة الذي يقع فيه، فيرتبط معنى المفردة بوظيفة الموقع الذي تشغله، نحو الارتباط التركيبي التلاؤمي بين المفردة "الحصان" في موقع الفاعل والفعل "يصهل" في التركيب "يصهل الحصان". ويُدرِك بعضها الآخر عن طريق العلاقات الدلالية الاستبدالية (أو العمودية) (Paradigmatic relations)، التي يرتبط فيها العنصر اللغوي بالعناصر اللغوية الأخرى التي قد يُستبدل بها، أو يقوم مقامها"⁽¹⁾، نحو الارتباط الاستبدالي بين المفردات المترادفة (استيقظ، وصحا، ونهض..). في الجملة "استيقظ مبكرا".

وقد تقوم علاقات المعنى الاستبدالية - وهي محط اهتمام هذه الدراسة - بين المفردات بالنظر إلى أمرين، الأول: المعنى (Meaning)، والثاني: الصيغة (Form)، وأهم العلاقات القائمة على المعنى: الترادف (Synonymy)، والتقابل (Opposition)، والاندرج (Hyponymy)، وعلاقة الجزء بالكل (part-whole relation). أما أهم العلاقات القائمة على الصيغة (أو الشكل) فهي: الاشتراك اللفظي (Homonymy)، والتجانس اللفظي (Homophony)، وتعدد الدلالات (Polysemy)⁽²⁾.

وإذ تفيد الدراسة الحالية من الجوانب الميتالغوية (Metalinguistic) التي ينطوي عليها علم الدلالة اللفظي في تحليله علاقات المعنى ووصف مفاهيمها المعرفية المجردة، وبخاصة في الإفادة من المصطلحات والمفاهيم الواردة في تحليل العلاقات الاستبدالية القائمة على المعنى، فإن للدراسة الحالية مسلكها وتوجهها الخاصين في تحديد نمط علاقات المعنى على المستوى الأفقي لتراكيب العربية، أي، أن الدراسة تمزج بين المستويين الدلالي المعجمي والتركيب، وترصد علاقات المعنى على المحور النظمي، سعيا إلى تحديد الضوابط الدلالية المعجمية التي تسهم في صوغ أحكام بعض تراكيب العربية.

والحال هذه، فالدراسة الحالية ترود موضوعاً لم يحظ بعناية اللغويين، لتسهم ببحثه في استكمال الجهود السابقة في استجلاء العلاقات المعنوية بين مستويات النظام اللغوي (language-system) بعامه، والمستويين التركيبي (Syntactic Level) والدلالي (Semantic Level) بخاصة⁽³⁾.

علاقة الترادف وتعقيد التراكيب العربية:

يعرّف الترادف بأنه علاقة بين عدد من الكلمات المختلفة في اللفظ والمتحدة في المعنى⁽⁴⁾، فالترادف يعني تضمناً من الجانبين، يكون (أ) و(ب) مترادفين إذا كان (أ) يتضمن (ب)، و(ب) يتضمن (أ)، كما في كلمة "أم" و"والدة"⁽⁵⁾.

ويبين الترادف، في العموم، على المعنى الأساسي للكلمة دون معانيها الإضافية أو النفسية أو الأسلوبية؛ لأنّ التركيز على المعاني الخاصة بكل كلمة قد يلغي الترادف أو يجعله قليلاً نسبياً في اللغة، والترادف أساساً للمعاني وليس للكلمات؛ ولذلك يجب القول إنّ معنى الكلمة (أ) يرادف معنى الكلمة (ب)⁽⁶⁾. ويفرق علماء الدلالة بين نوعين من الترادف، هما: الترادف الكامل: ويقصد به المطابقة التامة في المعنى، والترادف الجزئي: ويقصد به تقارب معنى اللفظين تقارباً شديداً في المعنى يصعب معه التفريق بين اللفظين⁽⁷⁾.

ويلحظ، على ضوء مفهوم علاقة الترادف، تنبّه النحويين العرب القدامى إلى هذه العلاقة بين المفردات في استنباط عدد من الأحكام الضابطة لتراكيب العربية. وتسوق الدراسة الحالية، هنا، بعض النماذج الدالة؛ لتبيين أثر الترادف في تعقيد التراكيب.

• جواز أن ينوب عن المفعول المطلق المرادف له.

ويظهر هذا الحكم لدى سيبويه (ت180هـ)، حيث يقول: "هذا باب ما يكون المصدر فيه توكيداً لنفسه نصباً... ومثل نصب هذا الباب قول الشاعر، وهو الراعي:

دأبتُ إلى أن يَنْبَتَ الظَّلُّ بعد ما تَقَاصَرَ حَتَّى كَادَ في الآلِ يَمْصَحُ
وَجِيفَ المطَايَا ثمَّ قَلتُ لَصُحْبَتِي ولم يَنْزِلُوا أَبْرَدتُمْ فَتَرَوْحُوا

لأنه قد عرّف أنّ قوله: (دأبت): سرت، لما ذكر في صدر قصيدته، فصار دأبت بمنزلة أوجفت عنده، فجعل وجيف المطايا توكيداً لأوجفت الذي هو في ضميره"⁽⁸⁾. والذي أجاز صحة نيابة المصدر عن فعله في قول سيبويه إنّ الوجيف بمعنى السير السريع، وعلى هذا يصح تأكيد كل فعل بمصدر ليس من لفظه ولكنّه في معناه"⁽⁹⁾. ويظهر، كذلك، في قول عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ): "ومثله في احتمال الوجهين قولهم: تبسمت وميض البرق؛ لأنّ هذا النحو يُحمل على إضمار نحو: تبسمت ووميضت وميض البرق، ويستغنى عن ذكره لدلالة تبسمت عليه. ويتأول على أن يكون وميض منصوباً بنفس تبسمت لأنه لما كان بمعناه قام مصدره مقامه. فكأنه قيل: تبسمت تبسم البرق. فالوميض تبسم في المعنى"⁽¹⁰⁾. كما يظهر في قول الزمخشري (ت538هـ): "وقد

يقرن بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه، وذلك على نوعين: ما يلاقي الفعل في اشتقاقه...وما لا يلاقيه فيه، كقولك: قعدت جلوساً، وحبست منعاً⁽¹¹⁾. ويرد الحكم مرتبطاً بالمصطلح على نحو جلي لدى النحاة المتأخرين، كما في قول ابن هشام الأنصاري (ت761هـ): "ينوب عن المصدر في الانتصاب على المفعول المطلق ما يدل على المصدر...أو مرادف له، نحو: شنته بغضاً، وأحبته مقةً، وفرحت جدلاً"⁽¹²⁾. ويستقر هذا الحكم في مصنفات دارسي النحو المحدثين، شأن: عباس حسن، ومصطفى الغلاييني، وأمين علي السيد، وغيرهم⁽¹³⁾.

• الحكم في الحال المؤكدة:

قد تكون الحال مؤكدة لصاحبها، يقول عبد القاهر الجرجاني "اعلم أن أصل الحال أن تكون مما يتحوّل وينتقل: كالركوب والمشى وما جرى ذلك المجرى، وإذا كانت غير منتقلة كانت مؤكدة نحو قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾⁽¹⁴⁾؛ لأن الحق لا يزول عن التصديق، كما يزول زيد عن الركوب إلى حال أخرى"⁽¹⁵⁾. فالحق، هنا، مرادف في المعنى للتصديق؛ لأن الحق يتضمن التصديق كما أن التصديق يتضمن الحق. وقد تكون الحال مؤكدة لعاملها، نحو ما ورد لدى ابن عصفور (ت669هـ): "والمؤكد: تبسم زيد ضاحكاً"⁽¹⁶⁾. فالتبسم ضحك في المعنى، والعكس صحيح. ويتضمن ما أورده ابن هشام إشارة واضحة إلى الترادف بين الحال المؤكدة وعاملها: "والمؤكدة لعاملها كقولك: جاء زيد أتياً، وعاث عمرو مفسداً، وقول الله تعالى: ﴿ وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾⁽¹⁷⁾؛ وذلك لأن الإزلاف هو التقريب؛ فكل مزلف قريب، وكل قريب غير بعيد، وقوله تعالى: ... ﴿ فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ﴾⁽¹⁸⁾، ﴿ وَوَلَّى مُدْبِرًا ﴾⁽¹⁹⁾، ﴿ وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾⁽²⁰⁾، فإنه يقال: عثي بالكسر يعثي بالفتح إذا أفسد"⁽²¹⁾، وفي "قوله تعالى: ﴿ وَبِعَثَّ حَيًّا ﴾⁽²²⁾، وقول الشاعر:

وَتُضِيءُ فِي وَجْهِ الظَّلَامِ مُنِيرَةً كَجَمَانَةِ الْبَحْرِيِّ سَلَ نِظَامِهَا

فالبعث حياة، وتضيء بمعنى منيرة"⁽²³⁾.

• وجوب تقديم حال الفاضل على أفعال التفضيل:

يضبط هذا الحكم بتوسط أفعال التفضيل بين حالين تتضمن كل منهما الأخرى، ووجوب تقدم حال الفاضل على أفعال التفضيل، ويستدل على هذا بقول الجرجاني: "أنك لو قلت: هذا بسراً أطيب منه عنياً، لم يجز، إذ لا تقدر على أن تقول: هذا إذا كان بسراً أطيب منه إذا كان عنياً، لأجل أن البسر لا يتحوّل عنياً كما يتحوّل رطباً، وإنما يتحوّل الحصرم عنياً. فإن قلت: هذا

حصراً أطيب منه عنباً، جاز إذا صحَّ الغرض" (24). فالبسر والرطب متقاربان في المعنى، وكذلك الحصرم والعنب؛ فالتمر يكون أولاً بسراً، ثم يتحول رطباً إلى أن يصير تمراً، كما أن العنب يكون حصراً، ثم يتحول إلى عنب. ويزيد ابن هشام (ت761هـ) الحكم السابق وضوحاً في قوله: "يستثنى من أفعال التفضيل ما كان عاملاً في حالين لاسمين متحدتي المعنى...، وأحدهما مفضل على الآخر، فإنه يجب تقديم حال الفاضل، كهذا بسراً أطيب منه رطباً" (25).

وعليه، فيجب تقديم الحال على اسم التفضيل العامل في حالين إذا كان كل من الحالين متضمناً للآخر، فتقدم حال الفاضل وتأخر حال المفضل عليه، ويلحظ أن التضمن بين الحالين نسبي؛ إذ يمكن تمييز أحد الحالين من الآخر ببعض المعاني الجزئية، فالحصرم مثلاً وإن كان عنباً يختلف عن العنب من حيث الحجم والطعم والنضج، وعليه تكون العلاقة الدلالية المعجمية بين الحالين - وعلى نحو دقيق - علاقة ترادف جزئي.

• حكم عطف النعوت المتحددة المعنى:

الأصل في النعت أن يتبع منوعته في الإعراب رفعاً ونصباً وجرأً، ويكون مفيداً للتعريف إن كان المنعوت معرفة، ومفيداً للتخصيص إن كان المنعوت نكرة، نحو: رأيت الرجلَ الظريفَ، ورأيت رجلاً ظريفاً. وقد ورد عن بعض النحويين أحكام تفصيلية تتعلق بتعدد النعوت المتحددة المعنى لمنعوت واحد، من حيث إتباعها حالة المنعوت الإعرابية أو قطعها، ويستدل على مثل هذه الأحكام بما أورده ابن عصفور، إذ يقول: "إن كان المنعوت مجهولاً والصفات في معنى واحد، لم يجز في الصفة الأولى إلا الإتياع، وما عدا ذلك من الصفات يجوز فيها ثلاثة الأوجه المتقدمة، ومن ذلك قوله" (26):

وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عَطَلٍ وَشَعْتًا مَرَاضِعَ مِثْلَ السَّعَالِي

فأتبع (عطلاً) وقطع (شعْتًا)؛ لأنَّ الشَّعْثَ يكون عن العطل، فهو في معناه" (27).

ويرى السيوطي (ت911هـ) غير ذلك؛ إذ يقول: "وإنما يجوز العطف لاختلاف المعاني؛ لأنه حينئذ ينزل اختلاف الصفات منزلة اختلاف الذوات، فيصح العطف، فإن اتفقت فلا؛ لأنه يؤدي إلى عطف الشيء على نفسه. وإنما تحسن لتباعدها، نحو: ﴿هُوَ الْبَاطِنُ وَالظَّاهِرُ وَالْبَاطِنُ﴾ (28). بخلاف ما إذا تقاربت نحو: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾ (29) (30).

النعوت السابقة دالة على معنى واحد، فيحكم على النعت الأول فقط بوجوب الإتياع، وما تبقى من النعوت يجوز فيها الإتياع أو القطع، فالعطل والشعث في معنى واحد؛ فأتبع الأول وقطع الثاني باستخدام العاطف، والسيوطي لا يجيز العطف؛ لأنَّ النعوت دالة على معنى واحد، ويستدل بقوله

تعالى: ﴿هُوَ اللَّهُ الْخَالِقُ الْبَارِئُ الْمُصَوِّرُ﴾⁽³¹⁾، فكل من الخالق والبارئ والمصور صفات لله تعالى، ودالة على معنى واحد، ولكن لكل منها بعض المعاني الجزئية التي تميز بعضها من بعض؛ فتترادفها الجزئي لا يجيز عطف بعضها على بعض.

• حكم التوكيد اللفظي بالمرادف:

يعرف التوكيد اللفظي بتكرار اللفظ نفسه اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً أو جملةً، نحو: حضر زيد، وجاء جاء زيد، ونعم نعم، ودرست درست. وأمّا هذا الحكم فيعني أنّ اللفظة الثانية تختلف عن اللفظة الأولى في اللفظ، وترادفها في المعنى، نحو: جاء حضر زيد، زيد واقف قائم، ونحو ذلك. ويستدل على جواز توكيد اللفظ بمرادفه في المعنى بما يرد في شرح التصريح لخالد الأزهري (ت 905 هـ): " (وأمّا التوكيد اللفظي فهو اللفظ المكرر به ما قبله) من لفظه... أو تقويته بموافقته معنى، وكل منهما يكون في الاسم والفعل والحرف والجملة ولا يزيد على ثلاث، فالأول: كجاء زيد زيد، وقام قام زيد، ونعم نعم، وقمت قمت، والثاني: كتأكيد اسم بمرادفه، نحو: حقيق جدير، وصمت سكت زيد وأجل جبر وقعدت جلست... " (32). ويلحظ، أن لفظي المؤكّد والتوكيد يتضمن أحدهما الآخر، ويقاربه في المعنى، فالحقيق قد يعني الجدير، وأجل يقارب معنى جبر⁽³³⁾، والصمت قد يعني السكوت، والقعود قد يعني الجلوس. واعتمد دارسو النحو المحدثون علاقة الترادف بين العنصرين - المؤكّد والتوكيد - في حكم إجازة مثل هذا التركيب⁽³⁴⁾.

• العلاقة بين البديل والمبديل منه إذا كان بدل كل من كل:

يضبط هذا النوع من البديل بالنظر إلى العلاقة بين البديل والمبديل منه؛ إذ يكون العنصر اللغوي الثاني (البديل) مطابقاً في المعنى للعنصر اللغوي الأول (المبديل منه) في التركيب الواحد، فالعنصران مختلفان لفظاً لكنهما متحدان معنى.

ويطلق الزجاجي (ت 337هـ) على هذا النوع من البديل مصطلح (بدل الشيء من الشيء لعين واحدة)؛ إذ يقول: "يُبدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة... فأما بدل الشيء من الشيء وهما لعين واحدة، فتقول: جاءني أخوك زيد، ترفع الأخ بفعله زيد: بدل منه، وهما لعين واحدة. وهذا بدل المعرفة من المعرفة، ونظيره قول الله عزّ وجلّ: ﴿هُدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾⁽³⁵⁾، فالصراط الثاني بدل من الأول، وهما لعين واحدة"⁽³⁶⁾.

ويلحظ أنّ العلاقة بين البديل والمبديل منه أنّهما لفظان مختلفان يدلان على معنى واحد؛ فالعنصر الثاني يؤكد معنى العنصر الأول؛ لأنّ الثاني يطابق الأول في المعنى، فالأخ هو زيد، وزيد

هو الأخ، ومثل هذا التركيب يحكمه معرفة كل من المتكلم والمخاطب؛ فالمتكلم يدرك أن للمخاطب أخواً هو زيد، كما أنه لا يوجد للمخاطب أخ إلا زيد، ولو كان له أخ غير زيد لما جاز أن يحمل مثل هذا التركيب على البديل؛ وذلك لأن المبدل منه في حكم الساقط، كما أن المقصود بالحكم هو البديل؛ ولذلك كان زيد مساوياً للأخ في المعنى، كما أن الأخ مساوٍ في المعنى لزيد. وعلى هذا لو قلنا: جاءني أخوك، يفهم المخاطب أن المقصود بالأخ هو زيد، وإذا قلنا: جاءني زيد، يفهم المخاطب كذلك أن المقصود بزيد هو الأخ؛ ولذلك نجد أن كلاً من العنصرين يتضمن الآخر⁽³⁷⁾. وأما الصراط المستقيم في قوله تعالى فهو مطابق في المعنى لصراط المنعم عليهم، وقد تأتت هذه المطابقة بين العنصرين؛ بإضافة كل منهما لعنصر لغوي جديد هو المضاف إليه، وعلى هذا نجد أن بين العنصرين علاقة تضمن من الطرفين، فالعنصر الأول يساوي العنصر الثاني، والعكس صحيح⁽³⁸⁾.

وقد وصف الجرجاني هذا النوع من البديل بأنه بدل اللفظ لا المعنى، حيث يقول: "اعلم أن الضرب الأول الذي هو بدل الكل نحو: ضربت زيدا أخاك بدل لفظي لا معنوي من حيث ذكرنا أن الأخ هو زيد"⁽³⁹⁾، ما يشير إلى أن كلاً من البديل والمبدل منه لفظان مختلفان يدلان على المعنى نفسه، وفي هذا إدراك واضح للعلاقة المعنوية بين العنصرين، كما أنه لا يوجب إسقاط المبدل منه من حيث إنه ساوى البديل في المعنى⁽⁴⁰⁾.

وقد تنبه معظم النحويين إلى أثر المعنى في العلاقة بين العنصرين (البديل والمبدل منه)؛ فاشتروا في هذا النوع من البديل المطابقة في المعنى للمبدل منه، ما يؤكد أن علاقة البديل بالمبدل منه في هذا النوع من البديل علاقة التضمن من الطرفين، ويستدل على هذا بقول ابن عصفور في تعريفه بهذا النوع من البديل: "وهو أن تبدل لفظاً من لفظ، بشرط أن يكونا واقعيين على معنى واحد"⁽⁴¹⁾. ونجد مثل هذا التعريف عند ابن هشام، إذ يقول: "وأقسام البديل أربعة: بدل كل من كل، وهو بدل الشيء مما هو طبق معناه، نحو ﴿اهدنا الصراط المستقيم صراط الذين﴾⁽⁴²⁾، وسماه الناظم⁽⁴³⁾ البديل المطابق؛ لوقوعه في اسم الله تعالى نحو ﴿صراط العزيز الحميد، الله﴾⁽⁴⁴⁾ فيمن قرأ بالجر"⁽⁴⁵⁾. وعليه، فالعلاقة بين البديل والمبدل منه مبنية على الترادف التام؛ فكل من العنصرين يتضمن الآخر، ويؤدي المعنى نفسه. وعلى هذا جرى دارسو النحو المحدثون في اشتراط المساواة التامة في المعنى بين العنصرين في تركيب بدل الكل من الكل (أو المطابقة)⁽⁴⁶⁾.

• العلاقة بين المتعاطفين على البيان:

يضبط عطف البيان بالنظر في معنى المتعاطفين؛ إذ يكون العنصر الثاني (المعطوف) مطابقاً في المعنى للعنصر الأول (المعطوف عليه). كما يكون العنصر الأول مطابقاً في المعنى للعنصر الثاني، فكل من العنصرين يتضمن الآخر، إلا أن العنصر الثاني يكون أكثر بياناً من العنصر الأول؛ وذلك لأن الفائدة من العنصر الثاني إيضاح العنصر الأول. ويبدو هذا جلياً في قول الجرجاني: "اعلم أن عطف البيان ما كان اسماً محضاً كزيد وعمرو وأبي عبد الله فإذا قلت: مررت بزيد أبي عبد الله، كان في الكنية بيان. ألا ترى أن المخاطب يعلم أن الذي يعنيه ممن وسم بهذه اللفظة هو الذي يكنى أبا عبد الله وكذا إذا قلت: مررت بأبي عبد الله زيد، علم أنك تريد من جملة من يكنى أبا عبد الله الرجل الذي يعرف بزيد. ويكون هذا البيان إذا زاد أحد الاسمين على الآخر في كون الرجل معروفاً به" (47).

ويلحظ في هذا أن العنصر الثاني يكون أكثر شهرةً في الاستعمال من العنصر الأول؛ ولذلك كان فيه بيان للعنصر الأول، فالعنصر الأول يبقى مبهماً للمخاطب حتى يأتي المتكلم بالعنصر الثاني الذي يزيل الإبهام عن التركيب، وهذه المطابقة في المعنى بين العنصرين لا تتأتى إلا في التركيب؛ إذ لا نقول إن زيدا بالضرورة مطابق في المعنى لأبي عبد الله، ولكن معرفة المخاطب بأن المقصود بزيد هو أبو عبد الله، والعكس صحيح، تجيز صحة المطابقة في المعنى بين الاسمين. ويلحظ، كذلك، أن عطف البيان يختص بالأسماء المحضة كالأعلام والكنى؛ فالكنية قد تكون أشهر من العلم، وقد يكون العلم أشهر من الكنية؛ ولذلك يرى الجرجاني أن البيان يكون في أحد العنصرين إذا عُرف أكثر من الآخر. ويصف الزمخشري العنصر الأول باللفظة الغريبة، والعنصر الثاني باللفظة المترجمة لتلك اللفظة الغريبة. وغرابة اللفظة الأولى تكمن في إبهامها؛ لعدم معرفة المخاطب لها، فتذكر اللفظة الثانية التي فيها ترجمة (تفسير) لغرابة اللفظة الأولى... والشيء لا يترجم إلا لما في معناه (48). ويزيد وضوح العلاقة بين المتعاطفين إطلاق مصطلح المرادف للعنصر الثاني في قول ابن يعيش (ت 643هـ) "وعطف البيان... إنما هو تفسير الأول باسم مرادف له يكون أشهر منه في العرف والاستعمال" (49).

ويرى ابن يعيش أن تفسير العنصر الأول بما يساويه في الشهرة والاستعمال يقتضي تعدد المعنى بالنسبة للأول، فيؤتى بالثاني لنفي ذلك التعدد، نحو: جاءني أخوك، وكان للمخاطب مجموعة من الأخوة فلا يعرف أي منهم الذي جاء، فيقول المتكلم تفسيراً لذلك: جاءني أخوك زيد فيفهم المخاطب المقصود بالأخ، ولولا هذا التعدد لجاز أن يحمل هذا التركيب على بدل كل من كل (50).

ويمتنع عطف البيان إذا كان العنصر الأول أكثر بياناً من العنصر الثاني؛ لأنَّ الفائدة من عطف البيان تفسير الأول كما بيّننا، وإذا كان الأول أوضح من الثاني فلا فائدة في ذكر الثاني، ومثل ذلك يفضل أن يرجح على البديل، نحو: قرأ قالون عيسى؛ فالأول أوضح من الثاني، ولو عكس ترتيب العنصرين لجاز أن يكون عطف بيان⁽⁵¹⁾.

وعلى هذا، فالعلاقة بين البديل والمبدل منه علاقة ترادف تام في المعنى؛ ولذلك يمكن الاستغناء عن المبدل منه، ويمكن تجاوز حكم القصد بحيث يمكن أن نستغني عن البديل ونكتفي بالمبدل منه، في حين أن العلاقة بين المتعاطفين على البيان مبنية على الترادف الجزئي، لأنَّ المعطوف يتضمن زيادة في المعنى تزيل إبهام المعطوف عليه، ولأنَّ العنصر الثاني (المعطوف) كان ضرورياً لإيضاح العنصر الأول، فعلاقة الترادف الجزئي بين اللفظين لا تجيز حذف أحد العنصرين في التركيب.

علاقة التقابل وتعقيد التراكيب العربية:

يعرف التقابل (Opposition)، بأنه "وجود لفظتين تحمل كل منهما عكس المعنى الذي تحمله الأخرى"⁽⁵²⁾، ويقع التقابل "بين ألفاظ تتسم بأن لها شروطاً تصنيفية تفرعية (Subcategorization) دقيقة متماثلة، وأن لها قيود الاختيار (Selection restriction) نفسها، وأن سماتها الدلالية (Semantic features) الأميز والأكثر تحديداً تمثل نهايات استقطابية (Polar extremes) تقابل كل منها الأخرى"⁽⁵³⁾، إذ تجمع علاقة التقابل بين عناصر لغوية تبدو "منفصلة لأقصى درجة، غير أن التدبر العميق سرعان ما يكشف توافقها وقوة توحيدها"⁽⁵⁴⁾، فالأسود والأبيض، مثلاً، تتطابق سماتهما الدلالية في الحقل الدلالي، والصيغة الصرفية، والتوزيع التركيبي، غير أنهما يفترقان في ملمح دلالي حسب، فالأبيض يكون في الألوان مجتمعة، أما الأسود فيكون في عدم اللون، و"يؤدي مثل هذا الاختلاف بين اللفظين في المعنى إلى وضع العناصر المتقابلة على طرفي نقيض"⁽⁵⁵⁾.

وتتنوع أنماط علاقة التقابل، ولكل نمط منها خصائصه التي تميزه بدقة من الأنماط الأخرى، وأهم هذه الأنماط: التباين (Complementarity)، والتضاد (Antonymy)، والعلاقة الاتجاهية (Directional relation) التي تضم: التقابل الاتجاهي، والامتدادي، والتناظري، والانعكاسي، والعكسي⁽⁵⁶⁾.

ولتبيين أثر علاقة التقابل في تعقيد تراكيب العربية، تسوق الدراسة الحالية جملة من النماذج الدالة، وهي:

• امتناع تعدد الأحوال المتقابلة:

يرد في شرح المفصل: "واعلم أنه قد يكون للإنسان الواحد حالان فصاعداً؛ لأن الحال خير والمبتدأ قد يكون له خبران فصاعداً، فتقول هذا زيد واقفاً ضاحكاً متحدثاً، ولا يجوز ذلك إن تضادت الأحوال، نحو: هذا زيد قائماً قاعداً، كما لا يجوز مثل: هذا زيد قائمٌ قاعدٌ، فإن أردت أن تسبك من الحاليين حالاً واحدة جاز كما يجوز أن تسبك من الخبرين خبراً واحداً، فتقول: هذا الطعام حلواً حامضاً، كأنك أردت هذا الطعام مزاً، فسبكت من الحاليين معنى، كما تقول في الخبر هذا حلو حامض" (57). وفي هذا حكم واضح: بامتناع تعدد الحال إذا كانت العلاقة الدلالية المعجمية بين الأحوال متقابلة في المعنى؛ وأن التوجيه الوحيد لقبولها هو السبك، الذي يكون بتأويل الحاليين بحال واحدة. ويظهر مثل هذا التوجيه عند بعض دارسي النحو المحدثين (58).

وقد يكون السبب في امتناع تعدد الأحوال المتضادة هو دفع التناقض الناجم عن العناصر المتقابلة، إلا أن تمحيص النظر في علاقة التقابل يفضي إلى أن التناقض يقع في نمط خاص هو التباين، لخصوصية هذه العلاقة في ربطها بين عناصر معجمية تكون "المساحة الدلالية بينها خالية من كل الاحتمالات الملائمة" (59)، أي أنها "لا تكون قابلة للتدرج في استعمالات اللغة النمطية" (60)، نحو: (حي وميت). كما أن نفي أحد المتباينين يتضمن تأكيد الآخر، والعكس صحيح (61). "فقولنا في الاستعمال النمطي للغة: هو حي، يتضمن أنه ليس ميتاً، وهو ميت نفي للحياة عنه" (62)، وعليه لا يجوز القول: هذا زيد حيا ميتاً. أما علاقة التضاد التي تربط بين عناصر معجمية متضادة فتكون متدرجة، وقابلة للوصف والتفاوت، وتقع في المساحة الدلالية بينهما سلسلة من القيم المتغيرة، ونفي أحدها لا يعني إثبات الآخر، ودلالة العناصر المتضادة نسبية، أي أن معنى العنصر اللغوي يتغير من سياق لآخر (63)، وعليه فاجتماع العناصر المتضادة لا يؤدي إلى التناقض، فتأمل الجملة: هذا زيد طويلاً قصيراً، قد يجيزها باعتماد الدلالة النسبية، مثلاً، وهي جملة صادقة منطقياً بالنظر إلى أن حال الطول تصدق بين أخوته، وحال القصر تصدق في مجتمعه.

ومهما يكن، فإن الحكم النحوي قد استند إلى علاقة التقابل بين العناصر الدلالية المعجمية، وإن لم يتضمن إشارة واضحة إلى نوع علاقة التقابل.

• اكتساب "غير" التعريف بالإضافة:

تعد غير من الأسماء التي لا تتعرف بالمضاف إليه معرفةً كان أو غير ذلك؛ وذلك لأنها من الأسماء الموهلة في الإبهام. ويؤكد ذلك أن لفظة غير لا تعطي تعريفاً؛ لأنها وضعت أصلاً لما

ينافي التعريف، فكل أحد هو غيرك⁽⁶⁴⁾. وقد أجاز عدد من النحويين تعريف غير بالمضاف إليه إذا كان في التركيب نوع من المغايرة المخصوصة، فيقول الجرجاني: "اعلم أن غيراً موضوعة على ما ينافي التعريف. وذاك أنك إذا قلت: مررت بغيرك، فكل من عدا المخاطب غيره...و إذا كان موضوعه على هذا الذي نراه لم تكن الإضافة مُعرِّفة له فيوصف به النكرة...ويدلّك على أن امتناع غير من التعريف لأجل ما وصفناه من تضمّن الإبهام، أنك إذا أضفته إلى ما لا يخالفه إلا شيء واحد كان معرفة، وذلك أن تقول: عليك بغير الحركة، ووجدت في زيد غير الحركة فيكون معرفة؛ لأنّ الذي يُضاد الحركة هو السكون، ولذلك وصفت به المعرفة فقلت: عليك بالحركة غير السكون، والسكون غير الحركة ولو كان للمخاطب من يخالفه في شيء مخصوص، ويكون المخالف معروفاً بخلافه فقلت: مررت بغيرك، كان معرفة بمنزلة قولك: مررت بالذي عرفته بخلافك"⁽⁶⁵⁾.

ويضبط ذلك توسط غير بين عنصرين لغويين متقابلين، نحو: القوة غير الضعف، والعلم غير الجهل، والحياة غير الموت، والحركة غير السكون. ولأنّ العنصر الذي يلي غير كان مقيداً بوجود العنصر الذي قبلها، ولعدم تعدد احتمالات المغايرة كانت غير في مثل هذه التراكيب دالة على مغايرة مخصوصة تأتت من علاقة التقابل بعامّة.

ومما يساق في هذا الحكم تعليل ابن يعيش تعريف "غير" في قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾⁽⁶⁶⁾؛ بأن المراد بالذين أنعمت عليهم هم المؤمنون، والمغضوب عليهم هم الكفار؛ والمؤمنون في حالة تضاد حاد مع الكافرين؛ ولذلك كانت غير في هذا السياق دالة على مغايرة مخصوصة بين عنصرين لغويين ينتميان إلى فكرة التضاد على المستوى المعجمي⁽⁶⁷⁾.

• الحكم في جرّ المضاف إليه إذا حذف المضاف:

يعد المضاف هو العامل في المضاف إليه؛ ولذلك كان المضاف إليه مجروراً بالمضاف، ولكن إذا حذف العنصر الأول (المضاف) يتغير المعنى النحوي للعنصر الأول في التركيب؛ إذ ينتقل المعنى النحوي الذي كان للعنصر الأول إلى العنصر الثاني، نحو: قرأت كتاب اللغة العربية، فحذف المضاف (المفعول به) يؤدي إلى انتقال معناه النحوي إلى العنصر الثاني (اللغة)، فقبل الحذف كان المعنى النحوي (اللغة ← مضاف إليه)، ولكن بعد الحذف للمضاف أصبح المعنى النحوي (اللغة ← مفعول به).

ويرد في شرح ابن عقيل (ت769هـ) حكم جواز جرّ المضاف إليه إذا كان المضاف محذوفاً بالنظر في المعنى المعجمي في عناصر التركيب: "وقد يُحذف المضاف ويبقى المضاف إليه

مجروراً، كما كان عند ذكر المضاف، لكن بشرط أن يكون المحذوف مماثلاً لما عليه قد عطف، كقول الشاعر:

أَكَلْ امرئٌ تحسِينَ امرأً وناهِ توقُّدُ بالليلِ ناراً

[و] التقدير "وكل نارٍ" فحذف "كل" وبقي المضاف إليه مجروراً، كما كان عند ذكرها، والشرطُ موجودٌ، وهو: العطفُ على مماثل المحذوفِ وهو "كل" في قوله "أكل امرئ". وقد يُحذف المضاف ويبقى المضاف إليه على جزءه، والمحذوف ليس مماثلاً للملفوظ، بل مقابل له، كقوله تعالى: ﴿ تَرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾⁽⁶⁸⁾ في قراءة من جرَّ (الآخرة) والتقدير: والله يريد باقي الآخرة، ومنهم من يقدره: والله يريد عَرَضَ الآخرة، فيكون المحذوف على هذا مماثلاً للملفوظ [به]، والأولُ أولى⁽⁶⁹⁾. ويلحظ في شرح ابن عقيل جواز أن يكون المضاف إليه مجروراً على تقدير مضاف محذوف إذا كان العنصر المحذوف مقابلاً في المعنى للعنصر الملفوظ.

ويضبط هذا الحكم بوجود تركيبين للإضافة، الأول يكون تركيباً تاماً خالياً من الحذف، والتركيب الثاني يقع فيه الحذف، ويكون العنصر المحذوف (المضاف) في التركيب الثاني مقابلاً في المعنى للعنصر الواقع (المضاف) في التركيب الأول.

علاقة الاشتمال وتعدد التراكيب العربية:

تتعدد تسميات هذه العلاقة في أدبيات علم الدلالة، وأهمها: الاندراج، والتجانس، والتضمن⁽⁷⁰⁾. وترتبط العناصر اللغوية في هذه العلاقة على نحو هرمي تسلسلي، فيشتمل العنصر الأول على العنصر الثاني؛ لأن العنصر الأول أعلى في التقسيم التصنيفي أو التفريعي (Taxonomic)، فيشتمل لفظ "الحيوانات"، مثلاً، على لفظ "الجمل"؛ لأنَّ الجمل من جنس الحيوانات⁽⁷¹⁾. وقد ينظر إلى اللفظ الأعم (hyperonymy) على أنه الكلمة الرئيسية head (word)، أو الكلمة الغطاء (cover word)، أو الكلمة المتضمنة (superordinate word)⁽⁷²⁾.

ويعد التدرج التصنيفي خصيصة مهمة في علاقة الاشتمال، فحقل النباتات يشتمل على الأشجار والخضروات والأزهار، والنباتات وحدة دلالية معجمية أعم تتضمن الوحدات الدلالية المعجمية الأخص (الأشجار، الخضراوات، والأزهار)، والوحدة الدلالية المعجمية الأخص (الأشجار) تصبح وحدة دلالية معجمية أعم؛ لاشتمالها على وحدات أخص منها في التصنيف؛ إذ تشتمل على الأشجار المثمرة وغير المثمرة، والأشجار المثمرة تصبح وحدة دلالية معجمية

أخص؛ لاشتمالها على أنواع الشجر المثمر وهكذا، وينطبق مثل هذا التدرج التصنيفي على الحقول الأخرى.

ويتضح أثر هذه العلاقة في بناء التراكيب النحوية بوجود مجموعات متعددة من الجمل المقبولة نحويًا، ولكنها مرفوضة معنويًا، نحو: (العصفور أشد الطيور افتراسا) إذ يُحكم عليها بالصحة النحوية فحسب؛ بسبب مكوناتها المعجمية، فالعصفور ينتمي إلى فصيلة الطيور، ولكنه ليس من الطيور الجارحة، ولو استبدلنا لفظة "الصقر" بلفظة "العصفور"، فستكون الجملة مقبولة نحويًا ومعنويًا.

وتسوق الدراسة الحالية بعض النماذج الدالة على أثر علاقة الاشتمال في أحكام التراكيب، وهي:

• حكم نيابة الاسم للمصدر المحذوف في المفعول المطلق:

تبين في مبحث الترادف صحة نيابة المصدر للمصدر المرادف له في الانتصاب على المفعول المطلق، ويبدو أن هناك أصنافاً أخرى قد تشغل هذه الوظيفة لوجود علاقة معنوية تربطها بالفعل. ويلحظ هذا في كتاب سيبويه، حيث ورد في "باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول:" "واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدى إلى اسم الحدثان الذي أخذ منه؛ لأنه إنما يُذكر ليدل على الحدث. ألا ترى أن قولك قد ذهب بمنزلة قولك قد كان منه ذهباً. وإذا قلت ضرب عبد الله لم يستبين أن المفعول زيد أو عمرو، [ولا يدل على صنف كما أن ذهب قد دل على صنف، وهو الذهب]، وذلك قولك ذهب عبد الله الذهب الشديد، وقعد قعداً سوء، وقعد قعدتين، لما عمل في الحدث عمل في المرة [منه] والمرتين وما يكون ضرباً منه. فمن ذلك: قعد القرفصاء، واشتمل الصماء، ورجع القهقري، لأنه ضرب من فعله الذي أخذ منه." (73). فالقعود وحدة معجمية أعلى تتضمن قعود القرفصاء وغيره، وكذلك بالنسبة للاشتمال والرجوع، ولذلك نصبت القرفصاء على المفعول المطلق وهي ليست مصدراً، مع أن شرط النصب للمفعول المطلق أن يكون مصدراً مشتقاً من فعله أو مرادفاً له كما مر، ولكن المعنى المعجمي للقرفصاء يجيز أن تحل محل المصدر، فهي قعود في المعنى، أي أن الذي يعرف معنى القرفصاء يدرك أنها متضمنة في وحدة معجمية أعلى هي القعود أو الجلوس، وكذلك الصماء والقهقري فهي أنواع متضمنة في التصنيف التفريعي الأعلى.

ويشار في هذا السياق إلى قول الجرجاني في شرحه الإيضاح: "اعلم أن قولهم: قعد القرفصاء، واشتمل الصماء، ورجع القهقري على وجهين: أحدهما: أن القرفصاء وإن لم يكن من لفظ قعد فإنه مجانس له في المعنى، إذ هو نوع من القعود، فإذا جاز أن تقول: قعد قعوداً، فتعديه إلى هذا الشائع الذي يتضمن القرفصاء وغيره فلأن يجوز تعديته إلى هذا الذي هو بعض

منه أولى. وهذا حكم القهقري والصماء، لأن القهقري وإن لم يكن من لفظ رجع فإنه ضرب من الرجوع. وكذلك الصماء ضرب من الاشتمال وإن لم يكن من لفظ اشتمل ويقوي هذا أنك تقول: قعدت نوعاً من القعود، فيكون لفظ النوع منصوباً بالمصدرية؛ لاشتمال القعود عليه في المعنى. والوجه الثاني أن يكون في الكلام موصوف محذوف كأنه قيل: رجع الرجعة القهقري، وقعد القعدة القرفصاء، واشتمل الاشتمالة الصماء، فيكون المصدر على هذا الوجه مشاكلاً للفعل لفظاً ومعنى. وكان على الوجه الأول مشاكلاً له معنى لا لفظاً...⁽⁷⁴⁾. ومن الجلي التفات الجرجاني إلى دقائق علاقة الاشتمال وخصائصها، كالنوع والتجانس والتضمن، وإشارته إلى أثر هذه العلاقة الدلالية في ضبط قاعدة هذا التركيب. لتعدو مثل هذه العلاقة حكماً مستقراً عند دارسي النحو المحدثين، إذ يجيزون صحة نيابة الاسم غير المصدر في الانتصاب على المصدر، إذا كان نوعاً للمصدر⁽⁷⁵⁾.

• الحكم في الحال إذا كانت مصدرًا:

الأصل في الحال أن تكون وصفاً مشتقاً نحو: دخل زيد باسمًا، أو مبتسماً...، وقد أجاز بعض النحويين أن تكون الحال مصدرًا، نحو: قدمت إليك مشياً وركضاً، ويفسر ذلك قول المبرد (ت 285هـ): "ومن المصادر ما يقع في موضع الحال فيسند مسده، فيكون حالاً؛ لأنه قد ناب عن اسم الفاعل، وأغنى غناه، وذلك قولهم:.... جئته مشياً؛ لأن المعنى: جئته ماشياً فالتقدير: أمشي مشياً، لأن المجيء على حالات، والمصدر قد دل على فعله من تلك الحال ولو قلت: جئته إعطاء لم يجز؛ لأن الإعطاء ليس من المجيء، ولكن جئته سعيًا، فهذا جيد؛ لأن المجيء يكون سعيًا. قال الله عز وجل: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَا بُنَيَّ سَعِيًا﴾⁽⁷⁶⁾".⁽⁷⁷⁾

ويشير الزمخشري إلى ذلك بقوله: "وذلك (قتلته صبراً) و(لقيته فجاءةً وعياناً وكفاحاً)، و(كلمته مشافهةً)، و(أنتيته ركضاً وعدواً ومشياً)، و(أخذت عنه سمعاً) أي: مصبوراً ومفاجئاً ومعياناً، وكذلك البواقي. وليس عند سيبويه بقياس، وأنكر: (أتانا رجلاً وسرعةً)، وأجازه المبرد في كل ما دل عليه الفعل"⁽⁷⁸⁾.

وقد فسّر قول الزمخشري السابق ابن يعيش مبيناً أن المبرد أجاز وقوع المصدر حالاً إذا كان الفعل دالاً عليه، وأنه منصوب بفعل مقدر يكون الحال من لفظه، ويكون على ذلك من المصادر التي ليست من لفظ الفعل، ولكن وروده نكرة يدل على ضعفه؛ لأنه لو كان مصدرًا لجاز أن يقع معرفة⁽⁷⁹⁾.

ومع أن جمهور النحويين قد ذهبوا إلى أن مجيء الحال مصدراً مع كثرته في الاستعمال "لا ينفاس مطلقاً"⁽⁸⁰⁾، فإن علاقة الاشتمال كانت الضابط في إجازة المبرّد مجيء المصدر حالاً إن كان من مدلولات الفعل.

• العطف بحتى:

يرد في شرح التصريح لخالد الأزهري جواز العطف بحتى إذا كان العنصر اللغوي الثاني (المعطوف) نوعاً من جنس الأول (المعطوف عليه)؛ أي أن يكون العنصر اللغوي الثاني وحدة معجمية أصغر تتضمن الدلالة على العنصر اللغوي الأول الذي يمثل الوحدة الدلالية المعجمية الأكبر، نحو قوله: أعجبتني التمر حتى البرني؛ فالبرني عنده نوع من التمر⁽⁸¹⁾، وقوله: أكلت الفاكهة حتى التفاح، وأعجبتني الطيور حتى العصافير، ونحو ذلك. لذا، تكون حتى عاطفة إذا كان ما بعدها نوعاً لما قبلها. ويترد هذا الحكم عند دارسي النحو المحدثين⁽⁸²⁾.

• جرّ تمييز أفعال التفضيل بالإضافة إذا لم يكن فاعلاً في المعنى:

يبين ابن عقيل في شرحه أن تمييز أفعال التفضيل يكون منصوباً إذا كان فاعلاً في المعنى، وعلامة ذلك أن يصح استبدال اسم التفضيل بالفعل، نحو: أنت أحسن طبعاً؛ إذ نستطيع أن نقول: أنت حسن طبعك. ويكون مجروراً بالإضافة إذا لم يكن فاعلاً في المعنى نحو: زيد أفضل رجل، وهند أفضل امرأة⁽⁸³⁾. وضابط ما ليس بفاعل في المعنى - حسب ما يرى الأشموني - أن يكون أفعال التفضيل بعضاً له، مع صحة وضع لفظ "بعض" موضعه، وإضافته إلى جمع قائم مقامه، نحو: زيد أفضل رجل؛ إذ نستطيع أن نقول: زيد بعض الرجال، ويستثنى من هذا ما كان فيه أفعال التفضيل مضافاً إلى غير التمييز، نحو: زيد أفضل الناس رجلاً، فيكون منصوباً⁽⁸⁴⁾.

ويلحظ أن التمييز المجرور بالإضافة مفرد نكرة، وهذا ما يؤكد أن هذه الأسماء الواقعة بعد أفعال التفضيل تمييز في الأصل، وليست مضافة إليه، والذي يجيز جرّها بالإضافة العلاقة الدلالية المعجمية القائمة بين عناصر التفضيل. ويلحظ كذلك استخدام مصطلح "البعض" مرادفاً لمصطلح "الجنس" (أو النوع)، وعلى هذا فالعلاقة الدلالية بين اسم التفضيل والتمييز علاقة اشتمال.

ويمكن ضبط هذه العلاقة الدلالية بتوسط اسم التفضيل بين عنصرين لغويين يكون أحدهما نوعاً من الآخر، كما يكون الآخر متضمناً للأول؛ إذ يكون العنصر الذي يتقدم اسم التفضيل متضمناً في العنصر الذي يلي اسم التفضيل، من حيث كانا من جنس واحد.

• إضافة أفعال التفضيل لما بعده:

يتكون تركيب التفضيل - ترتيباً - من المفضل فأفعل التفضيل فالمفضل عليه، وتحكم علاقة الاشتمال مكونات هذا التركيب، وتتوسط صيغة التفضيل بين المفضل والمفضل عليه، ويكون المفضل العنصر اللغوي المتضمن، والمفضل عليه العنصر اللغوي المشتمل. وتحكم علاقة صيغة التفضيل بالمفضل عليه علاقة الإضافة. وقد يؤدي أي تغيير في مكونات هذا التركيب والعلاقة الدلالية المعجمية بين أجزائه إلى اختلاف المعنى المقصود بتفضيل العنصر الأول على غيره من أفراد المفضل عليهم من جنسه.

وقد قلب النحويون هذا النمط التركيبي، وتنبهوا إلى علاقة الاشتمال التي تربط بين عنصري المفاضلة، فنجد الجرجاني يقول: "... فيجب أن تعلم أنك إذا قلت: زيد أفضل القوم... وأنت تجعله واحداً منهم البتة فإنه يشبه قولك: زيد أفضل من القوم، من وجه ويفارقه من آخر، أما وجه المفارقة فهو أنك إذا قلت: زيد أفضل من القوم، لم يكن زيد من جملتهم، بدلالة أنك تقول: الإنسان أفضل من الحمير، وإذا قلت: زيد أفضل القوم، وجب أن يكون داخلاً فيهم حتى لو قلت: جاءني القوم، عرف أن زيدا قد جاء، ولا يجوز أن تقول: الإنسان أفضل الحمير؛ لأنه لا يكون منها ولا يكون لفظ الحمير مشتملاً على الإنسان. ويجوز أن تقول: الإنسان أفضل الخلائق؛ لأن الخلائق تشمل الجميع. وأما وجه مشابهته فهو أنك إذا قلت: زيد أفضل القوم، فالخبرية التي هي أصل التنكير موجودة، كما تجدها مع من" (85).

ويجوز أن يكون المفضل عليه، أي المضاف إليه، مفرداً نكرة؛ "لأن القصد في المفرد النكرة الدلالة على الكل من هذا النوع، وأن استخدام هذا المفرد النكرة لغرض التخفيف فقط، نحو: زيد أفضل رجل؛ فلفظة رجل مفرد نكرة دالة على الكل من هذا الجنس؛ ولذلك جاز إضافة أفعال إليه" (86).

علاقة الجزء بالكل وتعيد التراكيب العربية:

تربط هذه العلاقة بين مجموعة من الوحدات الدلالية المعجمية الحسية التي تكون جزءاً حقيقياً من الوحدة الدلالية المعجمية المرجع (87)، ومثال ذلك: علاقة المقبض بالباب، وعلاقة الرأس بالإنسان، وعلاقة الغلاف بالكتاب، وغيرها. وتؤدي علاقة الجزء بالكل وظيفتين: إحداهما: وظيفة تكوينية، وذلك إذا كانت الوحدة (أ) جزءاً من مكونات الوحدة (ب)، فالغصن مثلاً من مكونات الشجرة، وكذلك حال الساق والفرع والورق، فكلها أجزاء تكون الكل "الشجرة"، وترتبط به. أما الوظيفة الأخرى فهي موقعية، وذلك إذا كانت الوحدة (أ) تختص بموقع (مكان) معين من

الوحدة (ب)، فالساق مثلاً له موقع (مكان) محدد من الشجرة، وكذلك حال أجزاء الشجرة الأخرى.

وتعد علاقة الجزء بالكل إحدى علاقات المعنى الهرمية التسلسلية، والتجزئية خصيصة مهمة من خصائصها، وتبرز عند حصول تجزئة الشيء إلى عناصر أصغر، لتولد سلسلة من العناصر المترابطة، فعلاقة الظفر بالجسم، مثلاً، تتولد من تسلسل ارتباط الظفر بالأصبع، وارتباط الأصبع بالكف، وصولاً إلى الجسم، وبهذا التجزئية يكون الجزء كلاً، إذا قبل التجزئة.

وعلى ضوء ما تقدم في تعريف علاقة الجزء بالكل، فيمكن ملاحظة أثر هذه العلاقة في صياغة عدد من قواعد تراكيب العربية، تسوق الدراسة الحالية بعضها، وهي:

• الحكم في الحال من المضاف إليه:

وضع النحاة مجموعة من الشروط لمجيء الحال من المضاف إليه⁽⁸⁸⁾. وتبين لي أن من أهم هذه الشروط وجود علاقة الجزء بالكل بين المضاف والمضاف إليه، فإذا كان المضاف جزءاً من المضاف إليه صحّ مجيء الحال من المضاف إليه. ويقول ابن هشام "أن يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه، كما في قوله تعالى: ﴿أَيُّحِبُّ أَحَدَكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾⁽⁸⁹⁾ فميتاً حال من الأخ، وهو مخفوض بإضافة اللحم إليه، والمضاف بعضه، وقوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا﴾⁽⁹⁰⁾ وجلي، هنا، أن اللحم جزء من الأخ، والصدر جزء من صاحبه.

وربما توسع النحويون العرب في ضابط الجزء بالكل في حملهم الشبيه بالجزء، ليكون مسوغاً لمجيء الحال من المضاف إليه، إذ يقول ابن هشام: "أن يكون المضاف كـبعض من المضاف إليه في صحة حذفه والاستغناء عنه بالمضاف إليه، وذلك كقوله تعالى: ﴿وَأَتَّبِعْ مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾⁽⁹²⁾، فحنيفاً حال من "إبراهيم"، وهو مخفوض بإضافة الملة إليه، وليست الملة بعضه، ولكنها كـبعضه في صحة الاستغناء به عنها، ألا ترى أنه لو قيل: بل اتبعوا إبراهيم حنيفاً؛ صحّ - كما أنه لو قيل: أيحب أحدكم أن يأكل أخاه ميتاً، ونزعنا ما فيهم من غلّ إخوانا - كان صحيحاً"⁽⁹³⁾.

• العلاقة بين الحال وصاحبها إذا كانت جامدة غير مؤولة بالمشترك:

تأتي الحال جامدة غير مؤولة بالمشترك إذا كانت العلاقة الدلالية التي تربطها بصاحبها علاقة الجزء بالكل، فتكون الحال جزءاً من صاحبها. ويساق في هذا الحكم ما أورده ابن هشام في أوضح المسالك: "فرعاً، نحو: هذا حديدك خاتماً، ﴿وَتَنجِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا﴾⁽⁹⁴⁾، وما أورده خالد الأزهري في شرح التصريح: " (أو فرعاً له)، أي لصاحبها، نحو: (هذا حديدك خاتماً)،

فخاتماً حال من حديدك وهو فرع له، فإنّ الخاتم فرع من الحديد...⁽⁹⁶⁾، فالخاتم لما كان مصنوعاً من الحديد أمكن الحكم عليه بأنه جزء منه، وكذلك البيوت لما بنيت في الجبال كانت جزءاً منها.

ويلحظ في القولين السابقين استخدام مصطلح الفرع في الدلالة على جواز مجيء الحال من صاحبها جامدة غير مؤولة بالمشق، ويدل مصطلح الفرع على وجود علاقة دلالية بين الحال وصاحبها تمييز مثل هذا الحكم النحوي، كما يدل ذلك على أن يكون صاحب الحال كلاً يمكن تقسيمه إلى فروع، وهذا يعني - فيما تذهب إليه الدراسة - أنّ اصطلاح الفرع كما استخدمه النحويون يرادف مصطلح الجزء، ما يعني أنّ العلاقة الدلالية المعجمية بين الحال وصاحبها هي علاقة الجزء بالكل. ومما يقوي هذا الفهم أن بعض دارسي النحو المحدثين قد اشترط في مجيء الحال جامدة، أن يكون صاحب الحال نوعاً، وتكون الحال فرعاً منه، نحو: رغبت في الذهب خاتماً، أو تكون الحال نوعاً، ويكون صاحبها فرعاً منها، نحو: رغبت في الخاتم ذهباً، وعليه فالعلاقة في الحالتين علاقة الجزء بالكل.⁽⁹⁷⁾

• التمييز المحول عن الفاعل:

يلحظ أن التمييز المنقول عن الفاعلية يوضح العلاقة بين ركني الإسناد في الجملة، ويرتبط في الوقت نفسه بالتمييز بعلاقة معنوية، قد تكون علاقة الجزء بالكل، ويظهر هذا في قول الجرجاني: "وأنت إذا قلت: تصبّب زيد عرقاً، وتففقاً شحمًا، فليس العرق والشحم الرجل على الإطلاق، وإنما هو شيء منه... ووجه آخر وهو أنك إذا قلت: تصبّب بدن زيد عرقاً، فالمعنى تصبّب العرق، فالفعل للعرق على الحقيقة، وليس للبدن فيه شيء. وكذا قوله: تففقاً زيد شحمًا؛ لأنّ الشحم هو المتفقى، وليس لزيد حظ في الفعل... فلما نقل الفعل إلى صاحب الشحم والعرق، فقيل: تففقاً زيد وتصبّب، احتيج إلى البيان فنصب الذي كان فاعلاً فقيل: تففقاً زيد شحمًا"⁽⁹⁸⁾. وتشير جلّ مصنفات النحو إلى أن التمييز المحول شيء من مجموعة أشياء يحتوي عليها المميز، نحو: تصبّب زيد عرقاً، وتففقاً شحمًا، فالعرق شيء من مجموعة أشياء داخله في تكوين زيد، وكذلك الشحم.⁽⁹⁹⁾

وجوب جر التمييز بالإضافة:

الأصل في التمييز أن يكون منصوباً، ولكنه قد يخرج عن النصب إلى الجر لوجود علاقة معجمية تضبط العلاقة بين التمييز والمميز، ويرتبط هذا الحكم بوجود وحدتين معجميتين تكون إحداهما جزءاً حقيقياً من الأخرى، والضابط لذلك أن يكون التمييز الوحدة الدلالية المعجمية الكل

المكونة من وحدات أصغر، ويكون المميز جزءاً حقيقياً من ذلك الكل، نحو: يد زيد، وغلاف كتاب.

ويشير ابن يعيش إلى ذلك في قوله: "وتكون إضافته - التمييز - من قبيل إضافة النوع إلى الجنس والبعض إلى الكل نحو: هذا ثوب خزٍ وجبة صوفٍ، والمعنى من خزٍ ومن صوفٍ" (100). ويتضح الحكم على نحو أدق في قول السيوطي: "وكذا تجب الإضافة فيما ميّز بجزء منه نحو: غصن ريحان، وثمره نخلة، وحبّ رمان... هذا إن لم تتغير تسميته بالتبعيض، بأن يبقى على اسمه الأول. فإن تغيرت كجبة خز، وخاتم فضة، وسوار ذهب، فإنها أسماء حادثة بعد التبعيض... فلك في هذا النوع الجرّ بالإضافة، والنصب على التمييز أو الحال" (101).

وعليه، يوجب السيوطي جر التمييز بالإضافة إذا كانت العلاقة الدلالية المعجمية بين التمييز والمميز علاقة الجزء بالكل، وذلك بأن يكون المميز جزءاً حقيقياً من التمييز؛ فالغصن جزء حقيقي ملموس يدخل في مكونات نبات الريحان، وكذلك علاقة الثمرة بالنخلة وعلاقة الحبّ بالريحان. وأما إذا تغيرت هذه العلاقة بين الطرفين، بأن يكون المميز بمثابة الجزء من التمييز، فيجيز السيوطي الجر بالإضافة والنصب على التمييز أو الحال؛ فالجبة ليست جزءاً من الخبز، وكذلك الخاتم والسوار بالنسبة للفضة والذهب. ولكنها تعد بمثابة الجزء في كونها مأخوذة من تلك الوحدات الدلالية المعجمية؛ وعلى هذا يجب جر التمييز بالإضافة إذا كان المميز جزءاً حقيقياً من التمييز، ويجوز فيه الجر والنصب إن كان بمثابة الجزء في اشتقاقه من الكل.

• الحكم في العلاقة بين المستثنى والمستثنى منه:

الاستثناء إخراج عنصر لغوي من الحكم لعنصر لغوي آخر، ويعبر عن العنصرين اللغويين بما يسمى المستثنى والمستثنى منه، إذ يكون المستثنى خارجاً من حكم المستثنى منه في الإيجاب والسلب، شريطة أن يجتمع كل من العنصرين في التركيب اللغوي الواحد، مع وجود الأداة اللغوية التي يبني على وجودها أسلوب الاستثناء في العربية، كما يكون المستثنى جزءاً من المستثنى منه؛ فلا يجوز استثناء مفرد من مفرد.

ويستدل على ذلك بقول ابن يعيش: "اعلم أن الاستثناء... صرف اللفظ عن عمومه بإخراج المستثنى من أن يتناوله الأول وحقيقته تخصيص صفة عامة، فكل استثناء تخصيص وليس كل تخصيص استثناء، فإذا قلت: قام القوم إلا زيداً تبين بقولك: إلا زيداً أنه لم يكن داخلاً تحت الصدر إنما ذكرت الكل وأنت تريد بعض مدلوله مجازاً وهذا معنى قول النحويين الاستثناء إخراج بعض من كل أي إخرجه من أن يتناوله الصدر، فإلا تخرج الثاني مما دخل فيه الأول فهي شبه حرف النفي فقولنا: قام القوم إلا زيداً بمنزلة قام القوم لا زيد إلا أن الفرق بين الاستثناء والعطف

أنَّ الاستثناء لا يكون إلا بعضاً من كل... ولا يجوز في الاستثناء أن تقول: قام زيد إلا عمراً والمستثنى منه والمستثنى جملة واحدة وهما بمنزلة اسم مضاف⁽¹⁰²⁾.

ويستنتج من قول ابن يعيش أنَّ العلاقة الدلالية بين المستثنى والمستثنى منه علاقة الجزء بالكل؛ فهو يرى أنَّ المستثنى بعض المستثنى منه، فيكون العنصر اللغوي الثاني (المستثنى) جزءاً من العنصر اللغوي الأول (المستثنى منه) بتوسط أداة الاستثناء، فزيد في المثال: (قام القوم إلا زيداً) وحدة معجمية ترتبط بوحدة معجمية أكبر هي القوم، تشمل في دلالتها زيداً وغيره من أفراد الجنس الواحد.

ويوضح ذلك ابن يعيش بقوله: "استثناء الشيء من جنسه إخراج بعض ما لولاه لتناوله الأول؛ ولذلك كان تخصيصاً على ما سبق، فأما إذا كان من غير الجنس فلا يتناوله اللفظ وإذا لم يتناوله اللفظ فلا يحتاج إلى ما يخرج منه؛ إذ اللفظ إذا كان موضوعاً بإزاء شيء وأطلق فلا يتناول ما خالفه وإذا كان كذلك فإنما يصح بطريق المجاز والحمل على لكن في الاستدراك؛ ولذلك قدرها سيبويه ولكن؛ وذلك من قبل أن لكن لا يكون ما بعدها إلا مخالفاً لما قبلها كما أن إلا في الاستثناء كذلك، إلا أن لكن لا يشترط أن يكون ما بعدها بعضاً لما قبلها بخلاف إلا فإنه لا يستثنى بها إلا بعض من كل"⁽¹⁰³⁾.

ويلحظ في ذلك أنَّ الاستثناء بإلا يشترط فيه أن يكون المستثنى بعضاً من المستثنى منه من ناحية، ومن جنسه من ناحية أخرى. وإذا ورد ما يخالف ذلك يؤول على لكن في الاستدراك؛ لأنَّ "لكن" في العطف لا يشترط فيها أن يكون ما بعدها بعضاً لما قبلها، إضافة إلى أنَّ استثناء الشيء مما يخالفه في الجنس لا يحتاج إلى إلا؛ لأنه خارج منه أصلاً، نحو: ما رأيت القوم إلا شجرة؛ فالشجرة خارجة من القوم بالطبيعة لمخالفتها لهم في الجنس من جهة، ولأنَّها ليست متضمنة فيهم لأنها وحدة معجمية مستقلة.

ويفسر عباس حسن عبارة (أن يكون المستثنى بعضاً من المستثنى منه)، في الاستثناء المتصل، وذلك بأن يكون المستثنى جزءاً حقيقياً من المستثنى منه، نحو: فحص الطبيب الجسم إلا اليد⁽¹⁰⁴⁾.

• الحكم في المستثنى إذا تكررت (إلا) للتوكيد:

تكون "إلا" زائدة للتوكيد إذا توسطت بين عنصرين لغويين يكون العنصر الثاني في التركيب مرادفاً للعنصر الأول، ويحكم على العنصر الثاني بأنه بدل مماثل للعنصر الأول، ويجوز أن يكون منصوباً على الاستثناء. ومن باب تكرار إلا للتوكيد توسطها بين عنصرين لغويين يكون الثاني جزءاً من العنصر الأول الذي يتقدم إلا المكررة، ويحكم على العنصر الثاني بأنه بدل بعض من كل

للعنصر الأول، ويجوز أيضاً أن يكون منصوباً على الاستثناء، وضابط ذلك أن يكون العنصر الثاني جزءاً حقيقياً ملموساً من العنصر الأول، ويستدل على هذا بما ورد في شرح التصريح لخالد الأزهري: "... وبدل البعض من كله نحو ما أعجبنى أحدٌ إلا زيد إلا وجهه، فزيد مستثنى من أحد فالأرجح فيه كونه تابعاً له، ويجوز نصبه على الاستثناء، ووجهه بدل من زيد بدل بعض من كل" (105).

وقد تكون إلا زائدة للتوكيد في توسطها بين عنصرين يكون الثاني شبيهاً بالجزء من العنصر الأول؛ أي أن يكون الثاني جزءاً معنوياً من الأول. وحكم الثاني في ذلك أن يكون بدل اشتمال من الأول، ويجوز فيه النصب على الاستثناء، ويستدل على هذا بما ورد في شرح التصريح: "وبدل الاشتمال نحو: ما أعجبنى شيء إلا زيد إلا علمه؛ فزيد مستثنى من شيء، ففيه الوجهان، وعلمه بدل من زيد بدل اشتمال" (106)، فالعلم ليس جزءاً حقيقياً من زيد، لكنّه شبيه بالجزء بوصفه متعلقاً بزيد.

• الحكم في المؤكد بألفاظ الإحاطة والعموم:

يقصد بألفاظ الإحاطة والعموم "كل" وما في معناها كجميع وأجمع وعمامة، وقد تنبه النحويون إلى العلاقة التي تجيز التوكيد بهذه الألفاظ بالنظر في معنى المؤكد، يقول الزجاجي: "وأما (كل) و(أجمع) فيؤكد بهما ما يتبعض" (107). ويفهم من هذا الشرط أنه يجب في المؤكد قبوله للتجزئة (التقسيم)؛ ذلك أن هذه الألفاظ تشير إلى تمام المؤكد من حيث دلالته على الإحاطة والعموم، بمعنى أنها تشير إلى كل العناصر التي يتألف منها المؤكد، كما أنه لم يشترط في المؤكد أن يكون جمعاً أو مفرداً؛ لأن الأسماء المفردة قد تكون قابلة للتجزئة.

ويفسر الزمخشري ذلك بقوله: "ومتى أكدت بكل وأجمع غير جمع فلا مذهب لصحته حتى تقصد أجزاءه، كقولك: قرأت الكتاب وسرت النهار كله، وتبحرت الأرض وسرت الليلة كلها جمعاً" (108). فهو ينفي صحة التوكيد بألفاظ الإحاطة للمفرد إذا لم تقصد الأجزاء التي يتألف منها؛ لذلك كان الغالب في مؤكد هذا الألفاظ أن يكون جمعاً؛ لأن الجمع في نظر الكثير من أبناء اللغة يتألف من مجموعة من العناصر، وهذا لا يفهم من المفرد؛ إلا أن الزمخشري أدرك أن في المفرد أجزاء يصح توكيدها بهذه الألفاظ؛ فالكتاب وإن كان مفرداً فهو قابل للتجزئة؛ إذ يتكون من مقدمة وفصول ومباحث وصفحات، ويجوز أن نقول: قرأت مقدمة الكتاب كلها؛ فالمقدمة تتكون من فقرات وجمل وكلمات، وما دام المؤكد قابلاً للتجزئة يصح توكيده بكل وما في معناها.

ويوضح ابن يعيش كلام الزمخشري، إذ يقول: وكل وأجمع فمعناهما الإحاطة والعموم فلا يؤكد بهما إلا ما يتبعض ويتجزأ... وتقول جاءني القوم كلهم أجمعون فتفيد بذلك استيفاء عدة

القوم، ولو قلت جاءني زيد كله أو أجمع لم يجز لأن زيدا ليس مما يتجزأ ويتبعض، فإن أردت أنه جاء سالم الأعضاء والأجزاء جاز، وتقول: أكلت الرغيف كله؛ لأن الرغيف مما يتجزأ فيجوز أن يكون أكل الأكثر منه" (109).

ويجيز ابن عصفور تأكيد المفرد بالنظر إلى عامله، وصحة قبول هذا العامل للتجزئة؛ فالمفرد إن لم يكن قابلاً للتجزئة بنفسه، فقد يكون قابلاً للتجزئة بعامله، نحو: رأيت زيدا كله؛ فالرؤية يمكن أن تكون لأحد أعضاء زيد؛ ولذلك يعد زيد قابلاً للتجزئة؛ لأن العامل يجيز مثل هذا المعنى. ومثل ذلك لو قلنا: ضربت زيدا كله؛ فالضرب قد يكون لأحد أعضاء زيد، كاليد أو الرأس أو غير ذلك. ولا يجوز أن نقول: جاء زيد كله؛ لأن العامل في زيد يمنع صحة تجزئته، إذ لا يجوز المجيء لعضو من أعضاء زيد منفرداً (110).

• بدل "بعض من كل":

تشير تسمية هذا النوع من البديل "بعض من كل" إلى أن العنصر اللغوي الثاني، وهو البديل، يكون جزءاً من العنصر اللغوي الأول وهو المبدل منه. وقد تنبه معظم النحويين لهذه العلاقة بين عنصري التركيب. إذ يقول الزجاجي "فأما بدل البعض من الكل، فقولك: قبضت المال نصفه، ولقيت أصحابك أكثرهم، وأكلت الرغيف ثلثه، فالثاني بدل من الأول وهو بعضه؛ وإنما أبدل منه للبيان، ونظيره قول الله عز وجل: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ (111)، فمن في موضع خفض على البديل من (الناس)؛ لأن فرض الحج إنما يلزم المستطيعين من الناس" (112).

ويلحظ في تركيب هذا النوع من البديل ارتباط العنصر الثاني "البديل" بضمير عائد على العنصر الأول "المبدل منه"، نحو: "قرأت الكتاب مقدمته، وقد يحذف العائد التركيبي للعلم به، نحو: قرأت الكتاب المقدمة، أو "ضربت زيدا اليد أو الرأس؛ لأن اليد والرأس جزء معلوم من صاحبه" (113). ويلحظ، كذلك، في ترتيب العناصر ظهور القيد التركيبي المائل في وجوب تقدم المبدل منه "الكل" على البديل "الجزء"، لاشتغال البديل على عائد تركيبه - ظاهر أو مقدر - على المبدل منه. ويشكل الموقع وعلاقة الجزء بالكل ضابطين من ضوابط صحة التركيب دلاليا ونحويا.

• العلاقة بين المتعاطفين به حتى:

تتوسط حتى العاطفة بين عنصري لغويين، يكون العنصر الثاني من جنس الأول أو جزءاً منه، وهذا ما يميز حتى من بقية حروف العطف (114). وقد نبه بعض النحويين إلى هذه العلاقة الدلالية

المعجمية بين المتعاطفين بـ **حَتَى**، فيقول الزمخشري: "و**حَتَى** الواجب فيها أن يكون ما يعطف بها جزءاً من المعطوف عليه إما أفضله، كقولك: مات الناس **حَتَى** الأنبياء، أو دونه، كقولك: قدم الحاج **حَتَى** المشاة" (115). ويذكر ابن يعيش - في شرحه مفصل الزمخشري - ثلاثة شروط للعطف بـ **حَتَى**: "أحدها) أن يكون ما بعدها من جنس ما قبلها (وأن) يكون جزءاً له (وأن) يكون فيه تحقير أو تعظيم وذلك نحو: قدم الحاج **حَتَى** المشاة فهذا تحقير، ومات الناس **حَتَى** الأنبياء وهذا تعظيم؛ ولذلك قال إما أفضله أو دونه، ولو قلت: قدم الحاج **حَتَى** الحمار لم يجز؛ لأنه ليس من جنس المعطوف عليه، وكذلك لو قلت: قدم زيد **حَتَى** عمرو لم يجز؛ لأن الثاني وإن كان من جنس الأول فليس بعضاً له، وكذلك لو قلت: رأيت القوم **حَتَى** زيداً وكان زيد غير معروف بحقارة أو عظم لم يجز أيضاً وإن كان بعضاً له" (116).

وقد يفهم من شرح ابن يعيش أن الشرطين الأول والثاني في العطف بحتى ضابطان دلاليان معجميان، يستند الأول إلى علاقة الاشتمال، والثاني إلى علاقة الجزء بالكل، أما الشرط الثالث فهو مقامي، يرتبط بمعرفة منزلة العنصر الثاني من العنصر الأول، تعظيماً أو تحقيراً.

وينبّه ابن هشام في شرح قطر الندى إلى جانب معنوي دقيق في العطف بحتى، هو "التدرّج"، الذي يقتضي انقضاء العنصر الأول في الوصول إلى العنصر الثاني الذي يكون جزءاً حقيقياً من الأول، نحو: أكلت السمكة **حَتَى** رأسها، وقد يكون جزءاً بالتقدير كقول الشاعر:

ألقي الصحيفة كي يخفّف رحله والزاد **حَتَى** نعله ألقاها (117)

فقد عطف النعل على الصحيفة وليس جزءاً حقيقياً منها، ولكنه كالجزء بالتقدير؛ لأن المعنى: ألقى ما يثقله والنعل داخل في ذلك (118).

ويزيد ابن هشام في مصنفه أوضح المسالك علاقة الجزئية وشبهها بين المتعاطفين وضوحاً، فيذهب إلى "أن المعطوف بحتى قد يكون شبيهاً بالجزء من المعطوف عليه، نحو: أعجبتني الجارية **حَتَى** كلامها، ويضبط ذلك بصحة الاستثناء. والفرق بين ما كان جزءاً من المعطوف عليه، وما لم يكن جزءاً، أن الجزء يكون أمراً محسوساً يمكن أن يفصل من كله، وشبه الجزء يكون أمراً معنوياً يشتمل عليه صاحبه ولا يمكن أن يفصل عنه؛ فالكلام أمر معنوي لا يصح استئصاله من صاحبه بلغة الطب، وعكس ذلك اليد أو الرأس؛ إذ يمكن فصلهما من صاحبهما؛ ولذلك فالجزء قد يكون حقيقياً أو معنوياً" (119). (120)

ويلفت الأشموني الانتباه إلى أثر علاقة الجزئية أو شبهها في كون المعطوف مفرداً، فالعطف بحتى يوجب كون المعطوف مفرداً لا جملة؛ وذلك لأنه جزء أو كالجزء من المعطوف عليه، وهذا لا يصح إلا في المفردات (121).

الخاتمة:

ناقشت هذه الدراسة أثر علاقات المعنى في أحكام قواعد التراكيب العربية، بمراجعة متأنية في مصنفات النحو العربي، على امتداد العصور المختلفة، ابتداء من الكتاب لسيبويه، وانتهاء بمصنفات النحو التقليدية في العصر الحديث. ووقفت على أهمية علاقات المعنى الاستبدالية كالترادف والتقابل والاشتغال وعلاقة الجزء بالكل - في توصيف تراكيب العربية وتحديد ضوابطها. وتبين استناد جملة من التراكيب العربية - كالمفعول المطلق والحال والتوكيد والبدل والعطف والإضافة والتمييز والاستثناء - إلى هذه العلاقات الدلالية المعجمية.

وأظهرت هذه الدراسة الأثر الجلي الذي تنطوي عليه علاقات المعنى في صياغة أحكام عدد من قواعد التراكيب وضوابطها لدى النحويين العرب القدامى والمحدثين التقليديين بعامه، وعبد القاهر الجرجاني، والزمخشري، وابن هشام، وعباس حسن بخاصة. وأظهرت الدراسة ارتباط هذه العلاقات بمجموعة تراكيب محددة تتضمن في بنيتها مكونات نحوية كالحال والتمييز والعطف والبدل والتوكيد اللفظي والاستثناء والمفعول المطلق والإضافة. وكذلك، أظهرت الدراسة توظيف النحويين في توصيف قواعد التراكيب مفاهيم تقارب دلالة المصطلحات المتداولة في علم الدلالة اللفظي، وبخاصة في مجال الترادف، وعلاقة الجزء بالكل، كاستعمالهم "المعنى نفسه"، أو "عينه"، أو "المترادف"، في وصف ضابط الترادف، واستعمالهم مصطلحات "بعض"، أو "فرع"، أو "جزء"، أو "شبيه الجزء"، في وصف علاقة الجزء بالكل، واستعمالهم "التضاد"، أو "التقابل"، أو "التعارض" أو "شئيين مختلفين" في وصف علاقة التقابل، واستعمالهم "الاشتغال"، و"النوع" و"الجنس" في الدلالة على علاقة الاشتغال. ومع ذلك، فإن التقابل قد ظهر عند النحويين مجملاً، فخلت المواضع التي وقفت عليها الدراسة من تمييز دقيق بين أنماط التقابل المتباينة.

وفي الختام، فإن المرجو من هذه الدراسة أن تسهم في دراسة المستوى التركيبي على ضوء المعطيات الدلالية المعاصرة، وأن تلقي الضوء على جانب مهم في آليات صياغة قواعد النحو العربي، يتمثل في اتكاء النحويين العرب القدامى على الضوابط الدلالية المعجمية بعامه، وعلاقات المعنى بخاصة. ولعل الدراسة الحالية تفتح الباب على مصراعيه لدراسات مستقبلية تستخلص الخصائص الدلالية لبعض علاقات المعنى المترابطة كعلاقة الجزء بالكل وعلاقة الاشتغال، لتمهّد لدراسات لغوية تطبيقية تترسم أثر علاقات المعنى على المستوى التركيبي في نصوص فصحي التراث وفصحي العصر.

The Impact of Sense Relations on Rules Formulation of Arabic Structures

Said Jaber Abu Khader, *Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Arts and Humanities, Al al-Bayt University, Mafrqa, Jordan.*

Abd Arrahman Qublan Assarhan, *Researcher, Ministry of Education, Jordan.*

Abstract

This study investigates the impact of sense relations on rules formulation of Arabic syntactic structures. It seeks to highlight the importance of sense relations, namely synonymy, oppositions, hyponymy, and meronymy, in constructing Arabic syntactic structures. It also examines the influence of these relations, which may be considered as one of the main devices that were adapted by the ancient and the modern Arab grammarians, on formulating syntactic rules. To achieve its goals, the study reviews main Arabic grammar sources, and it draws upon ideas from semantics.

The study's findings reveal that the sense relations are of a remarkable significance on the lexicogrammatical level, as lexical associative relations of several Arabic syntactic structures. Arab grammarians referred extensively to notions and terms of synonymy, oppositions, hyponymy, and meronymy while stating rules of syntactic structures that includes constituents, such as circumstantial accusative, specificative, verbal corroboration, unrestricted object, coupling conjunction, exception, and annexation.

قدم البحث للنشر في 2010/7/1 وقبل في 2011/1/6

الهوامش:

(1) انظر: كرسنال، ديفيد، علم الدلالة، ترجمة: مازن الوعر، علامات في النقد، الجزء (21)، المجلد (6)، سبتمبر، 1996، ص272، وص289.

(2) انظر: المرجع ذاته، ص272، وص289.

(3) يشار، هنا، إلى دراسات سابقة عنيت بالمستوى الدلالي النحوي في العموم، وأهمها:

دراسة: المساعفة، نجود جميل، "المعنى النحوي في مذاهب علماء العربية (مقاربة لسانية حديثة)، (رسالة ماجستير)، كلية الدراسات العليا، قسم اللغة العربية، الجامعة الأردنية، الأردن، 2002م، التي تناولت المعنى النحوي عند القدماء والمحدثين، ودور القرائن المعنوية مثل

الإسناد والتخصيص وغيرهما، والقرائن اللفظية كالمطابقة والرتبة في تشكيل المعنى النحوي، كما قامت بوصف أثر العامل، والأبعاد الصرفية والنحوية والدلالية، والمعاني المعجمية والدلالية والاجتماعية في تشكيل المعاني النحوية. ودراسة: شديد، صائل رشدي، عناصر تحقيق الدلالة في العربية (دراسة لسانية)، (رسالة دكتوراه)، كلية الدراسات العليا، قسم اللغة العربية، الجامعة الأردنية، الأردن، 2003، التي ناقشت دور المعجم في بيان الدلالة، وصفت بعض الظواهر المعجمية كالمشترك اللفظي والأضداد والترادف، كما وصفت أثر الصوت والبنية الصرفية والتركيب في بيان الدلالة. ودراسة: جرادات، أسامة كامل، الأبعاد المعنوية في الوظائف النحوية، 2003م، (رسالة ماجستير)، قسم اللغة العربية، الجامعة الهاشمية، الأردن، 2003م، التي تناولت الوظائف النحوية في العربية وأبعادها التركيبية والدلالية والتداولية، وعني الباحث بمصطلح المعنى في النظرية النحوية العربية، ثم في الأنظار اللسانية الحديثة، ووصف في دراسته الأبعاد المعنوية في حدود الوظائف النحوية.

(4) انظر: أولمان، ستيفن، دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، مصر، القاهرة، مكتبة الشباب، 1992، ص 109. الخولي، محمد علي، علم الدلالة (علم المعنى)، الأردن، عمان، دار الفلاح، 2001، ص93. Hurford, J.R. and Heasley, B., **Semantics: a course book**, Cambridge University Press, 1983, p.102. Farghal, M., **Vocabulary Development and Semantic Relations: A Coursebook**, Hamada Establishment for university studies, Irbid – Jordan, 2000, p.81.

(5) انظر: عمر، أحمد مختار: علم الدلالة، ط2، مصر، القاهرة، عالم الكتب، 1988، ص 98.

(6) انظر: الخولي، محمد: علم الدلالة، ص 95.

(7) انظر: عمر، أحمد مختار: علم الدلالة، ص220-ص222.

(8) انظر: سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت 180هـ): الكتاب، الجزء الأول، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، مصر، القاهرة، عالم الكتب، 1993، ص 380 - ص 383، ومثل هذا الحكم يرد عند ابن جني، انظر: اللمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، الطبعة الثانية، الأردن، إربد، دار الأمل، 1990، ص 29.

(9) انظر: سيبويه: الكتاب، الجزء الأول، هامش 383.

(10) الجرجاني، عبد القاهر: المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، المجلد الأول، العراق، دار الرشيد، 1982، ص587.

(11) انظر: الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر (ت 538هـ): **المفصل في صنعة الإعراب**. تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط1، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية، 1999، ص62. ولمزيد بيان، انظر: ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي (ت 643هـ)، **شرح المفصل**، الجزء الأول، مصر، إدارة الطباعة المنيرية، 1980، ص112.

(12) انظر: ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله الأنصاري (ت 761هـ)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، دار إحياء العلوم، 1981م، ص174. وانظر كذلك ورود هذا الحكم مرتبطاً بمصطلح الترادف في المصادر الآتية: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن (ت 769 هـ): **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية، مصر، مكتبة السعادة، د.ت.، ص561. والأشموني، شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، الجزء الثاني، مصر، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث، 1993، ص199. والأزهري، خالد، **شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك في النحو لابن هشام الأنصاري**، الجزء الأول، دار إحياء الكتب العربية، د. م.، 1900، ص327. والسيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، الجزء الثالث، لبنان، بيروت، مؤسسة الرسالة، 1992، ص99 - ص100.

(13) انظر: حسن، عباس، **النحو الوافي**، الجزء الثاني، الطبعة التاسعة، دار المعارف، 1987، ص214. والغلاييني، مصطفى، **جامع الدروس العربية**، الجزء الثالث، الطبعة الحادية عشر، لبنان، بيروت، صيدا، المكتبة العصرية، 1972، ص31. والسيد، أمين علي، **في علم النحو**، الجزء الأول، الطبعة الرابعة، مصر، القاهرة، دار المعارف، 1977م، ص301.

(14) البقرة، الآية 91.

(15) عبد القاهر الجرجاني، **المقتصد في شرح الإيضاح**، المجلد الأول، ص682. وللتوسع في الحال المؤكدة لصاحبها، ينظر: الزمخشري، **المفصل في صنعة الإعراب**، ص98. وابن يعيش، **شرح المفصل**، الجزء الأول، ص64. وابن هشام، **شرح شذور الذهب**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، لبنان، بيروت، المكتبة العصرية، 1991، ص233 (وقد ذكر في هذا الموضوع أن هذا النوع من الحال أغفل التنبيه إليه جميع النحويين، وقد تبين العكس). وابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق مازن المبارك وآخرين، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، لبنان، بيروت، دار الفكر، 1969م، ص518. وابن هشام، **قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة عشرة، لبنان، بيروت، دار الفكر، د.ت.، هامش 338. وابن هشام: **أوضح**

- المسالك، ص 214. والأشموني، شرح الأشموني، الجزء الثاني، ص 315. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، الجزء الأول، ص 367، وص 387. والسيوطي، همع الهوامع، الجزء الرابع، الكويت، دار البحوث العلمية، 1979، ص 9، ص 41.
- (16) ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت 669هـ): المقرَّب، تحقيق: عبد الستار الجوارى وعبد الله الجبوري، العراق، بغداد، مطبعة العاني، 1986م، ص 161.
- (17) ق، الآية 31.
- (18) النمل، الآية 19.
- (19) القصص، الآية 31.
- (20) الأعراف، الآية 74.
- (21) انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص 233 - ص 234.
- (22) مريم، الآية 33.
- (23) انظر: ابن هشام، شرح قطر الندى، ص 338.
- (24) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، المجلد الأول، ص 681.
- (25) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص 211.
- (26) أمية بن أبي عائذ الهذلي، انظر: ابن عصفور، المقرَّب، هامش 246.
- (27) المصدر ذاته، ص 245 - ص 246.
- (28) الحديد، الآية 3
- (29) الحشر، الآية 24
- (30) السيوطي: همع الهوامع، الجزء الخامس، الكويت، دار البحوث العلمية، ص 184.
- (31) الحشر، الآية 24
- (32) انظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، الجزء الثاني، ص 126. ونجد مثل هذا الحكم عند عبده الراجحي، ولكن دون أن يستخدم مصطلح الترادف، ودون أن يمثل على ذلك، انظر: الراجحي، عبده، التطبيق النحوي، دار لبنان، بيروت، النهضة العربية، 1985، ص 389.

(33) ورد في الصحاح للجوهري: "قولهم: جَيْرٌ لا آتيك، بكسر الراء، يمين للعرب. ومعناها حقاً. قال الشاعر:

وقلنّ على الفردوس أولَ مشربٍ أجلّ جَيْرٍ إن كانت أبيحت دعائره" (الجوهري: إسماعيل بن حماد (في حدود 400هـ). الصحاح تاج اللغة و صحاح العربية، ط2، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، 1979، الجزء الثاني، (مادة: جير).

(34) يستخدم عباس حسن مصطلح الترادف صراحةً في الدلالة على صحة التوكيد اللفظي بالمرادف، مستخدماً المثال الآتي: الذهب التبر مختبئ في صحارينا، وهو بهذا يتفق مع خالد الأزهرى، انظر: حسن، عباس، النحو الوافي، الجزء الثالث، ص525. ص 523.

(35) الفاتحة، الآية 6، والآية 7

(36) انظر: الزجاجي، الجمل في النحو، ص 23. وللتوسع انظر: الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، المجلد الثاني، ص929 - ص930. وابن يعيش: شرح المفصل، الجزء الثالث، ص 64.

(37) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، الجزء الثالث، ص 71.

(38) انظر: المصدر ذاته، الجزء الثالث، ص 64.

(39) الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، المجلد الثاني، ص 932.

(40) انظر: المصدر ذاته، المجلد الثاني، ص 932 - ص 933.

(41) ابن عصفور: المقرّب، ص 266 - ص 267.

(42) الفاتحة، الآية 6، والآية 7.

(43) يشير لفظ "الناظم" إلى ابن مالك.

(44) إبراهيم، الآية 1، والآية 2.

(45) ابن هشام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص 330.

(46) يلحظ أن عددا من دارسي النحو المحدثين يحكمون بالمساواة التامة في المعنى بين العنصرين، وهذا ما يؤكد صحة الترادف التام بين اللفظين، وصحة الاستغناء عن العنصر الأول، انظر: حسن، عباس، النحو الوافي، الجزء الثالث، ص665 - ص666. والغلاييني، جامع الدروس العربية، الجزء الثالث، ص236. والراجعي، التطبيق النحوي، ص390.

- (47) الجرجاني: المقتصد في شرح الإيضاح، المجلد الثاني، ص 927.
- (48) انظر: الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص 157.
- (49) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، الجزء الثالث، ص 71. ويتفق الأزهري مع ابن يعيش في استخدام مصطلح المرادف في الدلالة على العلاقة بين المتعاطفين على البيان، انظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، الجزء الثاني، ص 130.
- (50) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، الجزء الثالث، ص 71.
- (51) انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص 410.
- (52) الجنابي، أحمد ناصيف، "ظاهرة التقابل في علم الدلالة"، آداب المستنصرية، العدد (10)، 1985، ص15
- (53) Nilsen, D., and Nilsen A., **Semantic Theory, A Linguistic Perspective**, Newbury house, U.S.A., 1975, P.134
- (54) انظر: Cruse, D., *Lexical Semantics*, P. 197
- (55) انظر: *Ibid.*, P.197
- (56) للوقوف على أنماط علاقات التقابل ومصطلحاتها ومفاهيمها وخصائص كل منها ينظر: أبو خضر، سعيد جبر، *التقابل الدلالية في العربية والإنجليزية: تحليل لغوي تقابلي*، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2004، ص 15-30.
- (57) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، الجزء الأول، ص 56.
- (58) يستخدم عباس حسن مصطلح تعارض الأحوال في الدلالة على هذه الظاهرة المعجمية، انظر: *النحو الوافي*، الجزء الثاني، ص389
- (59) انظر: Hurford and Heasley, **Semantics**, P. 114
- (60) لاينز، جون، مقدمة في علم اللغة النظري، الفصلان التاسع والعاشر، ترجمة مجيد الماشطة وزميلييه، كلية الآداب، جامعة البصرة، 1980، ص98.
- (61) انظر: شعبان، شعبان هويدي، علم الدلالة بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة العربية، 1993، ص180

- (62) أبو خضر، سعيد جبر، التقابلات الدلالية في العربية والإنجليزية: تحليل لغوي تقابلي، ط 1، الأردن، إربد، عالم الكتب الحديث، 2004، ص 18
- (63) انظر: أبو خضر، سعيد جبر، المرجع السابق، ص 20
- (64) انظر: الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، المجلد الثاني، ص 873.
- (65) انظر: المصدر ذاته، المجلد الثاني، ص 873 . ص 874.
- (66) الفاتحة، الآية 7
- (67) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، الجزء الثاني، ص 126.
- (68) الأنفال، الآية 67
- (69) انظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، الجزء الثاني، ص 77 . ص 78.
- (70) انظر مثلاً: عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، ص 98، وأبو خضر، سعيد جبر، التقابلات الدلالية في العربية والإنجليزية: تحليل لغوي تقابلي، ص 11، والبهنساوي، حسام، التوليد الدلالي: دراسة للمادة اللغوية في كتاب شجر الدر لأبي الطيب اللغوي في ضوء نظرية العلاقات الدلالية، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، زهراء الشرق، 2003، ص 20.
- (71) انظر: عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، ص 99.
- (72) انظر: المرجع ذاته، ص 99.
- (73) انظر: انظر: سيبويه، الكتاب، الجزء الأول، ص 34 . ص 35.
- (74) انظر: الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، المجلد الأول، ص 586 . ص 587.
- (75) انظر: حسن، عباس، النحو الوافي، الجزء الثاني، ص 217. والغلاييني، جامع الدروس العربية، الجزء الثالث، ص 32. والسيد، أمين، في علم النحو، الجزء الأول، ص 301. وعبد الراجحي، التطبيق النحوي، ص 231 . ص 232.
- (76) البقرة، الآية 260
- (77) انظر: الميرد، أبو العباس (285هـ): المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، لبنان، بيروت، عالم الكتب، 1963، ص 234، وص 268 . ص 269

- (78) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص 97.
- (79) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، الجزء الأول، ص 60.
- (80) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك، ص 206 - ص 207.
- (81) انظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، الجزء الثاني، ص 141.
- (82) يذهب عباس حسن في تفسيره للبعض الحقيقي إلى أن الشرط أن يكون المعطوف عليه جنساً عاماً يشمل أنواعاً كثيرة، نحو: النبات نافع حتى الأزهار، انظر: حسن، عباس، النحو الوافي، الجزء الثالث، ص 581.
- (83) انظر: شرح ابن عقيل، الجزء الأول، ص 666.
- (84) انظر: شرح الأشموني، الجزء الثاني، ص 343 - ص 344.
- (85) انظر: الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، المجلد الثاني، ص 884 - ص 886.
- (86) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، الجزء الثالث، ص 5. ويرد مثل هذا الرأي عند ابن عصفور، انظر: المقرب، ص 234.
- (87) انظر: عمر، أحمد مختار، علم الدلالة، ص 101.
- (88) للتفصيل في هذه الشروط، انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص 235.
- (89) الحجرات، الآية 12.
- (90) الحجر، الآية 47.
- (91) ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص 235.
- (92) النساء، الآية 125.
- (93) انظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص 235. ولمزيد توسع، ينظر: شرح قطر الندى، هامش 329، وأوضح المسالك، ص 209. وابن عقيل، شرح ابن عقيل، الجزء الأول، ص 645 - 646.
- (94) الأعراف، الآية 74.
- (95) ابن هشام، أوضح المسالك، ص 205.

- (96) خالد الأزهري: شرح التصريح على التوضيح، الجزء الأول، ص 371 - ص 372. ويرد هذا التوجيه عند السيوطي، انظر: همع الهوامع، الجزء الرابع، ص 13.
- (97)، انظر: حسن، عباس، النحو الوافي، الجزء الثاني، ص 374 - 375.
- (98) الجرجاني، المقتصد، المجلد الثاني، ص 691. ص 692. ويرى الزمخشري أن التمييز بنوعيه - تمييز الجملة والمفرد - منقول عن أصله؛ والقصد من ذلك المبالغة والتأكيد، انظر: المفصل في صنعة الإعراب، ص 101.
- (99) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، الجزء الأول، ص 70، وص 74. وحول العلاقة بين التمييز المحوّل والمميز، ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب، ص 242 - ص 243. شرح قطر الندى، ص 337. أوضح المسالك، ص 218.
- (100) ابن يعيش، شرح المفصل، الجزء الأول، ص 72. ويبدو أن بعض النحويين لم يجز في هذه العلاقة إلا النصب، انظر: شرح شذور الذهب، ص 242. وأوضح المسالك، ص 218.
- (101) انظر: السيوطي، همع الهوامع، الجزء الرابع، ص 65.
- (102) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، الجزء الثاني، ص 75 - ص 76.
- (103) ابن يعيش: المصدر ذاته، الجزء الثاني، ص 80. وانظر سيبويه: الكتاب، الجزء الثاني، ص 319. حيث ورد: "هذا باب يختار فيه النصب لأن الآخر ليس من نوع الأول، وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك: ما فيها أحد إلا حمارا، جاءوا به على معنى ولكن حمارا، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول، فيصير كأنه من نوعه، فحمل على معنى ولكن..."، وانظر: المصدر ذاته، الجزء الثاني، ص 320-328.
- (104) انظر: حسن، عباس، النحو الوافي، الجزء الثاني، ص 318.
- (105) الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، الجزء الأول، ص 356.
- (106) انظر: المصدر ذاته، الجزء الأول، ص 356.
- (107) الزجاجي، الجمل في النحو، ص 21.
- (108) انظر: الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص 147.
- (109) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، الجزء الثالث، ص 40.

(110) انظر: ابن عصفور، المقرب، ص 263. ومثل هذا التوجيه يرد عند: ابن هشام، شرح قطر الندى، ص 414. ص 415، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، الجزء الثاني، ص 122. والسيوطي، همع الهوامع، الجزء الخامس، ص 199. وأما ابن عقيل في شرحه فيبدو أنه لم يجز تأكيد المفرد لا بالنظر في ذاته، ولا بعمله، انظر: شرح ابن عقيل، الجزء الثاني، ص 208. ويجيز المحدثون - ومنهم عباس حسن - تأكيد المفرد بكل، إذا كان العامل قابلاً للتجزئة، انظر: النحو الوافي، الجزء الثالث، ص 510.

(111) آل عمران، الآية 97.

(112) الزجاجي، الجمل في النحو، ص 25.

(113) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل، الجزء الثالث، ص 64.

(114) انظر: الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، المجلد الثاني، ص 956 - ص 957.

(115) الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، ص 390 - ص 391. ولمزيد بيان، ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، الجزء الثامن، ص 96 - ص 97. وابن عصفور، المقرب، ص 252. والأزهري، شرح التصريح على التوضيح، الجزء الثاني، ص 141. والسيوطي، همع الهوامع، الجزء الخامس، ص 258 - ص 259.

(116) ابن يعيش، شرح المفصل، الجزء الثامن، ص 96.

(117) البيت لأبي مروان النحوي، انظر: ابن هشام، شرح قطر الندى، ص 431.

(118) انظر: ابن هشام، شرح قطر الندى، ص 431 - ص 432.

(119) انظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ص 320. ومثل هذا الحكم يرد عند خالد الأزهري، انظر: شرح التصريح على التوضيح، الجزء الثاني، ص 141.

(120) يرى عباس حسن أن البعض الحقيقي، إما أن يكون جزءاً حقيقياً من الكل بحيث لا يوجد الكل بغيره، نحو: عالج الطبيب الجسم حتى الإصبع، وإما أن يكون فرداً في مجموع، نحو: خرج الجيش حتى القائد. انظر: حسن، عباس، النحو الوافي، الجزء الثالث، ص 581. وهو بهذا الوصف يؤكد ما جاء في مصادر التراث النحوي، إذ يكون المعطوف بـ حتى جزءاً من المعطوف عليه، وقارنه بما ورد عند الغلاييني، جامع الدروس العربية، الجزء الثالث، ص 247.

(121) انظر: الأشموني، شرح الأشموني، الجزء الثالث، ص 180.

المصادر والمراجع العربية:

- ابن جني، عثمان بن جني الموصلية. (392هـ / 1990). **اللمع في العربية**، تحقيق: فائز فارس، الطبعة الثانية، الأردن، إربد، دار الأمل.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن. (669هـ / 1986م). **المقرب**، تحقيق: عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، العراق، بغداد، مطبعة العاني.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. (769هـ). **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الثانية، مصر، مكتبة السعادة.
- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله الأنصاري. (761هـ / 1981م). **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، الطبعة الأولى، لبنان، بيروت، دار إحياء العلوم.
- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله الأنصاري. (761هـ / 1991م). **شرح شذور الذهب**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، لبنان، بيروت، المكتبة العصرية.
- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله الأنصاري. (761هـ / 1969م). **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق مازن المبارك وآخرين، الجزء الثاني، الطبعة الثانية، لبنان، بيروت، دار الفكر.
- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين أبو محمد عبد الله الأنصاري. (761هـ). **ابن هشام، قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الثالثة عشرة، لبنان، بيروت، دار الفكر.
- ابن يعيش، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي. (643هـ / 1980م). **شرح المفصل**، الجزء الأول، مصر، إدارة الطباعة المنيرية.
- أبو خضر، سعيد جبر. (2004). **التقابلات الدلالية في العربية والإنجليزية: تحليل لغوي تقابلي**، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن.
- الأزهري، خالد. (1900). **شرح التصريح على التوضيح على ألفية ابن مالك في النحو لابن هشام الأنصاري**، دار إحياء الكتب العربية، د.م.

- الأشموني، نور الدين أبو الحسن علي بن محمد. (900هـ / 1993). شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، الجزء الثاني، مصر، القاهرة، المكتبة الأزهرية للتراث، ص199.
- أولمان، ستيفن. (1992). دور الكلمة في اللغة، ترجمة كمال بشر، مصر، القاهرة، مكتبة الشباب.
- البهنساوي، حسام. (2003). التوليد الدلالي: دراسة للمادة اللغوية في كتاب شجر الدر لأبي الطيب اللغوي في ضوء نظرية العلاقات الدلالية، الطبعة الأولى، مصر، القاهرة، زهراء الشرق.
- جرادات، أسامة كامل. (2003م). الأبعاد المعنوية في الوظائف النحوية، (رسالة ماجستير)، قسم اللغة العربية، الجامعة الهاشمية، الأردن.
- الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن. (471هـ / 1982). المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، العراق، دار الرشيد.
- الجنابي، أحمد ناصيف. (1985). ظاهرة التقابل في علم الدلالة، آداب المستنصرية، العدد (10).
- الجوهري، إسماعيل بن حماد. (400هـ / 1979م). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، ط2، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.
- حسن، عباس. (1987). النحو الوافي، الجزء الثاني، الطبعة التاسعة، دار المعارف.
- الخولي، محمد علي. (2001). علم الدلالة (علم المعنى)، الأردن، عمان، دار الفلاح.
- الراجحي، عبده. (1985). التطبيق النحوي، دار لبنان، بيروت، النهضة العربية.
- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق. (337هـ / 1988م). الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، الطبعة الرابعة، إربد، الأردن، دار الأمل.
- الزَمْخَشَرِي، أبو القاسم محمود بن عمر. (538هـ / 1999م). المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: إميل بديع يعقوب، ط1، لبنان، بيروت، دار الكتب العلمية.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. (180هـ / 1993م). الكتاب، الجزء الأول، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، مصر، القاهرة، عالم الكتب.

- السيد، أمين علي. (1977م). في علم النحو، الجزء الأول، الطبعة الرابعة، مصر، القاهرة، دار المعارف.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (911هـ / 1979م). همع الهوامع، الجزء الرابع، الكويت، دار البحوث العلمية.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (911هـ / 1992م). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، الجزء الثالث، لبنان، بيروت، مؤسسة الرسالة.
- شديد، صائل رشدي. (2003). عناصر تحقيق الدلالة في العربية (دراسة لسانية). (رسالة دكتوراه)، كلية الدراسات العليا، قسم اللغة العربية، الجامعة الأردنية، الأردن.
- شعبان، شعبان هويدي. (1993). علم الدلالة بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة العربية. عمر، أحمد مختار. (1988). علم الدلالة، ط2، مصر، القاهرة، عالم الكتب.
- الغلاييني، مصطفى. (1972). جامع الدروس العربية، الجزء الثالث، الطبعة الحادية عشر، لبنان، بيروت، صيدا، المكتبة العصرية.
- كرستال، ديفيد. (1996). علم الدلالة، ترجمة: مازن الوعر، علامات في النقد، الجزء (21)، المجلد (6)، سبتمبر.
- لاينز، جون. (1980). مقدمة في علم اللغة النظري، الفصلان التاسع والعاشر، ترجمة مجيد الماشطة وزميلي، كلية الآداب، جامعة البصرة.
- الميرد، أبو العباس. (285هـ / 1963م). المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، لبنان، بيروت، عالم الكتب.
- المساعفة، نجود جميل. (2002م). المعنى النحوي في مذاهب علماء العربية (مقاربة لسانية حديثة)، (رسالة ماجستير)، كلية الدراسات العليا، قسم اللغة العربية، الجامعة الأردنية، الأردن.

المصادر والمراجع الأجنبية:

- Cruse, D. (1986). *Lexical Semantics*, Cambridge University Press.
- Farghal, M. (2000). *Vocabulary Development and Semantic Relations: A Coursebook*, Hamada Establishment for university studies, Irbid - Jordan.
- Hurford, J.R. and Heasley, B. (1983). *Semantics: a course book*, Cambridge University Press.
- Lyons, J. (1977). *Semantics*, Cambridge University Press.
- Nilsen, D. and Nilsen, A. (1975). *Semantic Theory, A Linguistic Perspective*, Newbury house, U.S.A.

بنية الزمن في رواية "طيور الحذر"

ناصر حسن يعقوب*

ملخص

يتناول البحث بنية الزمن في رواية "طيور الحذر" لإبراهيم نصر الله، التي صدرت طبعتها الأولى سنة 1996، إذ يحاور البحث بنية الزمن ضمن بعدين: زمن القصة، وزمن الخطاب؛ لبيان طبيعة زمن القصة وتجليه في زمن الخطاب. كما يحاور طبيعة الإيقاع السردي الزمني من خلال تقنيات تسريع السرد (الخلاصة)، وإبطاء السرد (المشهد، الوصف المكاني).

مقدمة:

تعدّ رواية "طيور الحذر" الصادرة في طبعتها الأولى سنة 1996⁽¹⁾، الرواية الأولى في مشروع إبراهيم نصر الله الروائي المسمى "بالمهاة الفلسطينية"⁽²⁾. ويتناول هذا المشروع برؤية فنية عبر ست روايات أكثر من مئة عام -نهايات القرن التاسع عشر حتى نهايات الانتفاضة الفلسطينية الثانية- من التاريخ العربي الحديث بشكل عام، وتاريخ القضية الفلسطينية بشكل خاص. ولكن على الرغم من ارتباط الروايات بالعنوان الرئيسي "المهاة الفلسطينية" إلا أن لكل رواية استقلالها في فترتها الزمنية وأحداثها ووقائعها وشخصياتها المختلفة عن الرواية الأخرى.

ترصد الرواية عبر حكايتها المركزية (البؤرية) تفاصيل حياة الصغير منذ وجوده في رحم أمه وعلاقته بالطيور، إذ يقوم باصطيادها وتعليمها الحذر حتى لا تقع في فخاخ الأعداء الآخرين. وإلى جانب الحكاية البؤرية تعرض الرواية صوراً أو لقطات مختلفة ومتنوعة من حجم العناء الفظيع الذي عاناه الفلسطينيون بعد تهجيرهم من وطنهم، إضافة إلى رصدها لأحداث ووقائع تاريخية متعددة تأخذ أبعاداً سياسية واجتماعية واقتصادية وتربوية... الخ.

ونود الإشارة إلى قلة الأعمال الفنية -الروائية خصوصاً- التي تناولت المفصل الذي تناولته الرواية في تاريخ القضية الفلسطينية، أي المرحلة الانتقالية بين اللجوء وانتظار الانتقال إلى العيش في المخيم، وبدايات تحول المخيم من تجمع شبه إلزامي للفلسطينيين اللاجئين إلى حي سكني أو مدينة صغيرة على هامش المدينة الكبيرة⁽³⁾.

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2012.

* قسم العلوم الأساسية، كلية الحصن الجامعية، جامعة البلقاء التطبيقية، إربد، الأردن.

يحاوّر البحث بنية الزمن في الرواية ضمن محورين أساسيين: زمن القصة، وزمن الخطاب، لبيان طبيعة زمن القصة وامتداده، وكيفية تجليه في زمن الخطاب. كما يحاوّر طبيعة الإيقاع السردي الزمني من خلال تقنيات تسريع السرد (الخلاصة)، وإبطاء السرد (المشهد، الوصف)، وعلاقة ذلك بالبعد الدلالي في الرواية،

زمن القصة⁽⁴⁾:

يصعب تحديد زمن القصة بدقة، بسبب خلوها من المؤشرات الزمنية الواضحة التي تحدد بداية زمنها ونهايته. ترتبط الرواية بحكاية الصغير (الشخصية المحورية) الذي يقوم بسرد حكايته بضمير الأنا مذ كان جينياً في بطن أمه بالتناوب مع الراوي العليم.

ويظهر المؤشر الزمني الأول من خلال بعض الأحداث والوقائع المروية بالاسترجاع -وهو ليس مؤشراً زمنياً بالمعنى، أي ليس محدداً بالسنوات والشهور والأيام-. ويرتبط هذا المؤشر الزمني بهجرة عائلة الصغير بشكل خاص، وفئة من الشعب الفلسطيني بشكل عام، إذ يرد على لسان الراوي العليم، قوله:

"كان الوضع قد بدأ بالتحسن، أصبح للناس خيام يمكن أن يندسوا فيها ويناموا، دون أن يراهم أحد، وانتهى ذلك الانتشار القارص في برية الشتاء القاسية التي احتلت سماء (الدهيشة).

كان التعب قد هدّم تماماً، بعد مسيرة طويلة على الأقدام، من قريتهم إلى غزة، إلى الخليل، إلى حيث هم الآن، ولم تكن الهجرة أقل وطأة من رحي عملاقة. محظوظاً، كان، ذلك الذي يجد عريساً من أسرة طيبة أو نصف طيبة لواحدة من بناته نعمة كان زواج الفتاة، حيث السُترة، والتخلص من مسؤولية ملء فمها بالطعام، أي طعام"⁽⁵⁾.

يتعلق الحدث السابق (الهجرة الداخلية) بإحدى المفارقات الزمنية (استرجاع خارجي-قريب المدى)، إذ يرتبط بالمدة الزمنية التي تشير إلى ما قبل ولادة الصغير، أو سرد حكايته (زمن القصة). فالصغير يبدأ بسرد حكايته مذ كان جينياً يعيش في المغارة/الغرفة، يقول السارد (الصغير):

"زمن طويل مر، قبل أن أسمع وقع خطوات أبي وسط حَمَى ذلك الجنون الذي يملأ الغرفة-المغارة، ولم يكن وحده، وستسألني أمي: كيف عرفت أنها خطوات أبيك؟

فأصمتُ: إذا كنت تريد أن نختم الحكاية من أولها فسأختمها، لا تقاطعيني، لأنني لن أقطعك، وإلا سننام. فتقول: لا، أكمل. ولكن كيف عرفت أن هذه الخطى خطى أبيك، وليست خطى أخيك أو أختك مثلاً!!

فأضحك وأقول: كنت أعرف أن ليس لدي أخوة لأنني لم أر آثار أحد في الداخل أبداً، كان الرحم جميلاً ودافئاً له رائحة غرفة غير مسكونة"⁽⁶⁾.

أما المؤشر الزمني الثاني، فإنه يتداخل مع المؤشر الزمني الأول من خلال ارتباطه بالهجرة، ولكنه مؤشر زمني بالمعنى العام، أي محددًا بالسنوات. ويتعلق بالاسترجاع الخارجي -قريب المدى-، يقول الراوي (أم الصغير):

"كنا نسير، تلاحقنا الطائرات، تلقي (الكيازين) فتحرق الشجر والحجر، يتموج الشاطئ، فنمشي معه، يستقيم فنمشي معه، من الشمال إلى غزة قطعناها مشياً في الـ 48. كنا مهاجرين، وكانت طيور السمن مهاجرة، طيور سمن نصطم بها، فنمسكها بأيدينا، طيور متعبة قطعت البحر كله، وأكلناها، أكل المهاجر المهاجر، وبها عشنا حتى وصلنا غزة، قبل أن نذهب إلى الخليل"⁽⁷⁾.

ومن خلال ربط الاسترجاعين الخارجيين -قريبي المدى- ببداية سرد الصغير لحكايته مذ كان جنيناً يعيش في المغارة/الغرفة، نستطيع تحديد بداية زمن القصة التقريبي. فرحلة الهجرة الداخلية خلال نكبة 1948، كانت من قرية عائلة الصغير في الشمال إلى غزة، ثم إلى الخليل، ثم إلى مخيم الدهيشة، والاستقرار به قبل الهجرة الخارجية إلى عمان والسكن في الغرفة (المغارة). فاللجوء إلى عمان -حسب الزمن التقريبي- كان في بداية الخمسينيات، حينما كان الصغير جنيناً، أي سنة 1954، وهو ما يتوافق مع ميلاد كاتب الرواية، لأن الاستقرار في مخيم الدهيشة لا يقل ثلاث أو أربع سنوات، فالمخيم أسس سنة 1949⁽⁸⁾.

أما نهاية زمن القصة، فتد إشارات عامة -غير محددة بالسنوات والشهور والأيام-، تتعلق بحرب 1967 وهزيمة الجيوش العربية، إن نستدل على ذلك من خلال الوقائع المروية، يقول الراوي:

"وصلت طلّاع الجيوش إلى العاصمة.الجيوش المنسحبة. بعضها صعد بشاحناته العسكرية طلّعة سوق الخضار باتجاه المخيم، انعطف نحو شارع (مأديا)، أوغل بعيداً في الصحراء، وبعضها توقّف في منتصف الطريق بعد نفاذ الوقود. كل العيون في الأرض"⁽⁹⁾.

ويقول الراوي:

"انتصبنا في الحوش...

خيמתان داكنتان تميلان إلى خضرة متعبة...

واحدة بزعموط والأخرى بعمودين.

واطنتان ومعتمتان كجحر...

أحاطنا بخيمة مريم، خيمة مريم التي لم تعد خيمتها وحدها. مريم التي بكت: كنت أعتقد أن اليوم الذي سأهجر فيه الخيمة ليس ببعيد، وإذا بالخيمة تنتظر خيمة جديدة"⁽¹⁰⁾.

فالأحداث السابقة تحيلنا إلى تحديد زمن تقريبي لنهاية القصة، لأن حكاية الصغير ظلت تسرد بعد نهاية الحرب بقليل. مما يعني أن نهاية زمن القصة يمتد إلى ما بعد هزيمة 1967 بأشهر قليلة.

وبذلك نستطيع القول إن زمن القصة التقريبي يمتد من 1954-1968م، أي من بدايات لجوء عائلة الصغير وعدد كبير من العائلات الفلسطينية إلى عمان والاستقرار بها في سفوح جبل النظيف (المغارات) إلى ما بعد هزيمة الجيوش العربية في حرب 1967، ونزوح بعض الفلسطينيين إلى مخيم الوحدات في عمان. وهذا يدل على أن بداية زمن القصة ونهايتها يشكلان دلالة واحدة، هي استمرارية التشرد والضياع واللجوء الفلسطيني القسري خارج وطنهم. فالبداية كانت لجوءاً بعد نكبة (1948)، والنهاية كانت نزوحاً بعد هزيمة (1967).

زمن الخطاب⁽¹¹⁾:

يقوم زمن الخطاب في الرواية على الشكل التتابعي في صعوده للأمام منذ بدء الحاضر السردى، وذلك ضمن علاقة تراتبية بين زمن الخطاب وزمن القصة في بنائها التتابعى الذي لا يخضع للتسلسل المنطقي والسببية -كما هو الحال في البناء التتابعى للزمن-⁽¹²⁾، وإنما يخضع للمفارقات الزمنية وخصوصاً الاسترجاعات الخارجية -قريبة المدى-، وتداخل الأزمنة الداخلية. وبذلك تطفو أحداث القصة على سطح الحاضر السردى، ويتفجر الماضي عبر الاسترجاعات الخارجية من ثقب الحاضر. فالزمن هنا لا يخضع لتلك الخطية التصاعدية التي تتطور فيها الأحداث وتتصافر في خدمة الحكمة، بل أننا أمام زمن يرمي إلى تكسير منطوق الزمن الخارجى ورتينته (ماضى، حاضر، مستقبل)، وذلك بالانتقال بين مختلف الأزمنة، وفي هذا الانتقال يتداخل التاريخى بالواقعى بالنفسى بالمتخيل⁽¹³⁾.

تنطلق الرواية من حاضر الإنجاز السردى، وهو ميلاد الصغير، إذ يستهل الصغير حكايته، يقول:

"دفعتنى يداها إلى الداخل...أمي تصرخ، وتلوك العتمة، تلك التي كانت (تسرق) تحت أسنانها، نظرة الرعب احتلت عينيها، جعلتهما تبرقان كأعين الثعالب في الليل، أعين الضباع"⁽¹⁴⁾.

فمن حدث ميلاد الصغير الذي لا يحمل اسماً (هوية) خلافاً للشخصيات الأخرى يبدأ الحاضر السردى، وبعد ذلك تتوالى الأحداث على مستوى زمن الخطاب متراوحة بين الحاضر

ممثلاً بسرد الصغير لحكايته بالتناوب مع الراوي العليم، والماضي ممثلاً بالاسترجاعات الخارجية -قريبة المدى-، وتتجلى هذه الاسترجاعات عبر اثني عشر استرجاعاً، وذلك على النحو الآتي:

الرقم	الحدث (الاسترجاع)	النوع
1.	حدث اللجوء (الشمال، غزة، الخليل، مخيم الدهيشة، عمان).	خارجي -قريب المدى- (15)
2.	حدث الخطبة (خطبة علي وعائشة في فترة اللجوء الداخلي في مخيم الدهيشة).	خارجي -قريب المدى- (16)
3.	حكاية أبي محمد زوج أم خيل الأول، وموته على يد المصفحات الصهيونية في فلسطين في عام 1948.	خارجي -قريب المدى- (17)
4.	حكاية الزوبعة في مجزرة دير ياسين.	خارجي -قريب المدى- (18)
5.	حكاية أم ثريا (موت أبنائها في قريتها في فلسطين).	خارجي -قريب المدى- (19)
6.	حكاية مريم (حبها لسلمان ضابط الصف في جيش الإنقاذ في قريتها بفلسطين).	خارجي -قريب المدى- (20)
7.	حكاية أبي يوسف وأم يوسف (مشاهدتها وحبها والزواج منها في قريتها بفلسطين).	خارجي -قريب المدى- (21)
8.	حرب 1948 واصطياد الصهاينة بالفخاخ.	خارجي -قريب المدى- (22)
9.	حكاية جيوش الإنقاذ العربية وهزيمتها في نكبة 1948.	خارجي -قريب المدى- (23)
10.	حكاية الزوبعة مع أبي خليل، وتعلمه الخياطة أثناء الهجرة الداخلية في مدينة الخليل.	خارجي -قريب المدى- (24)
11.	حكاية الزوبعة (مجزرة دير ياسين).	خارجي -قريب المدى- (25)
12.	حدث اللجوء الداخلي (الشمال، غزة، الخليل).	خارجي -قريب المدى- (26)

يلجأ الراوي إلى التلاعب بأبعاد زمن القصة أو الحكاية على خط زمن الخطاب، إن لا يخضع زمن القصة الذي يبدأ من ميلاد الصغير للتسلسل المنطقي، وإنما يعتمد على تقديم الوقائع والأحداث أو تأخيرها حسب ما تقتضيه حاجة السرد وإيقاعه الخاص، الذي يتطلب أحياناً كشفاً عن خفايا قد يساعد الماضي على تجليتها.

تكسر الاسترجاعات الخارجية -قريبة المدى- خطية زمن الخطاب؛ لتكشف عن ماضي الشخصيات كونه يسيطر على كيانها، ويتسلط على حاضرها (الغربة). لقد ظل الماضي في حالة انبعاث دائم بالنسبة للشخصيات (عائشة، مريم، الزوبعة، أم يوسف (جدة الصغير)، أبو يوسف (جد الصغير)؛ لأن أحداثه ووقائعه بقسوتها ومعاناتها المتلاحقة لم تستطع أن تحد من غلوانه (نكبة 48، الهجرة الداخلية) الذي بقي مترسحاً وحيّاً في الذاكرة.

فعلى الرغم من وجود الشخصيات في الحاضر، لكنها ما زالت تعيش الماضي بكل تفاصيله المأسوية السوداء، محاولة من خلال وجودها في الحاضر (الغربة/المخيم) أن ترسم ملامح مستقبلها بالعودة إلى الوطن. ولكن آمالها تنتهي بهزيمة 1967، ومزيد من الغربة والضياع والتشرد والإحباط، وأن ما كانت تنتظره مستقبلاً (العودة) ما هو إلا وهم وضياع. مثلما حدث في الماضي (نكبة 1948) بصورة مماثلة.

تعيش الشخصيات في زمن الخطاب (الحاضر السردى)، ومنه تطل على زمن آخر، زمن بعض الوقائع والأحداث المروية -الاسترجاعات- من خلال التداوي والذاكرة، فتغدو في إطار زمنيين:

- زمن القصة الداخلي (1954-1968) الهجرة الخارجية من فلسطين.
- زمن القصة الخارجي (1948-1954) أحداث نكبة 48، والهجرة الداخلية في فلسطين.

يخضع سرد الوقائع والأحداث لإيقاع السرد ومتطلباته، إذ لا يخضع سرد الحدث الواحد أحياناً للتدرج الزمني التتابعى، وإنما لتداخل الأزمنة الداخلية، مما يعني التناسل اللاعضوي للأحداث. ففي حادثة موت أبي خليل في الكسارة، يبدأ السرد من نهاية الحدث، فيروي الراوي عبر مشهد درامي مجيء الرجال به ميتاً في كيس، ثم دفته⁽²⁷⁾. وبعد ذلك بصفحات يروي لنا كيفية موته في الكسارة، فالحدث يبدأ من نهايته⁽²⁸⁾.

ولكن على الرغم من تفجر الماضي -الاسترجاعات الخارجية-، وتداخل الأزمنة الداخلية، إلا أن زمن الخطاب ظل يتجه صاعداً إلى الأمام بشكل أفقي حتى وصل إلى نهاية حكاية الصغير، يقول الراوي (الصغير):

"فرحاً لأن القديفة التي أُلصقتني بالأرض لم تصل لعصافيري، فرحاً لأن عصافيري كانت ترتفع وترتفع.."

عصافيري، وعصافير أخرى لم أكن رأيتها من قبل...
وكان هناك رفوف سنونو، أيضاً.

فرحوا، لأنهم حين وصلوا، لم يجدوا غير قميصي في المكان"⁽²⁹⁾.

و تتداخل هذه النهاية المفتوحة دلاليًا أمام تساؤلات المتلقي مع قصة سيدنا يوسف -عليه السلام- مع إخوته، فمقتل الصغير كان على يد إخوته (الفدائيين الفلسطينيين) الذين أطلقوا الرصاص عليه.

تسريع السرد: الخلاصة

تعدّ الخلاصة تقنية زمنية، وذلك أن وحدة من زمن القصة تقابل وحدة أصغر من زمن الكتابة⁽³⁰⁾، إذ تعتمد الخلاصة في الحكي على سرد أحداث يفترض أنها جرت في سنوات أو أشهر أو ساعات، واختزالها في صفحات أو أسطر أو كلمات قليلة دون التعرض للتفاصيل⁽³¹⁾.

سنعرض لمدى المفارقة (الاسترجاع) وسعتها، لنتبين طبيعة الخلاصة وعلاقتها بالزمن في الرواية. ونقصد بمدى المفارقة المسافة الزمنية التي يطالها الاسترجاع، أي طول أو مدة الأحداث المسترجعة⁽³²⁾. ويتم تحديد المدى زمنياً من خلال القرائن المصاحبة للنص، وقد تكون غفلاً من أية إشارة زمنية وتحتاج إلى أعمال الذهن لتأويلها، وقد تكون غفلاً من أية إشارة زمنية ولا يستطيع تأويلها. أما سعة المفارقة، فيذهب النقاد عادة إلى قياسها بالصفحات والسطور.

الرقم	الحدث (الاسترجاع)	النوع	المدى	تحديد المدى	الاتساع
1.	حدث اللجوء (الشمال، خارجي-قريب	مخيم الدهيشة، المدى	5-6 سنوات	التأويل	9 سطور ⁽³³⁾
2.	حدث الخطبة (خطبة علي خارجي-قريب	وعائشة في فترة اللجوء المدى الداخلي في مخيم الدهيشة).	أسبوعين	قرينة	صفحتان ونصف ⁽³⁴⁾
3.	حكاية أبي محمد زوج أم خارجي-قريب	خليل الأول، وموته على المدى يد المصفحات الصهيونية في فلسطين عام 1948.	أيام	التأويل	نصف صفحة ⁽³⁵⁾
4.	حكاية الزوبعة في مجزرة خارجي-قريب	دير ياسين. المدى	أيام	التأويل	سطر ونصف ⁽³⁶⁾
5.	حكاية أم ثريا (موت خارجي-قريب	أبنائها في قربتها في المدى فلسطين).	سنوات	التأويل	صفحة ⁽³⁷⁾

6.	حكاية مريم (حبها خارجي-قريب ثلاثة أيام التأويل نصف صفحة ⁽³⁸⁾)	لسلامان ضابط الصف في المدى جيش الإنقاذ في قرينتها (فلسطين).
7.	حكاية أبي يوسف وأم خارجي-قريب أسابيع التأويل نصف صفحة ⁽³⁹⁾	يوسف (مشاهدتها وحبها المدى والزواج منها في قرينتها (فلسطين).
8.	حرب 1948 واصطياد خارجي-قريب شهور التأويل سطران ⁽⁴⁰⁾	الصهاينة بالفخاخ. المدى
9.	حكاية جيوش الإنقاذ خارجي-قريب أسابيع التأويل 3 سطور ⁽⁴¹⁾	العربية وهزيمتها في نكبة المدى 1948.
10.	حكاية الزوبعة مع أبي خارجي-قريب أسابيع صفتان ⁽⁴²⁾	خليل، وتعلمه الخياطة المدى أثناء الهجرة الداخلية في مدينة الخليل.
11.	حكاية الزوبعة (مجزة خارجي-قريب أيام التأويل صفحة ⁽⁴³⁾)	دير ياسين). المدى
12.	حدث اللجوء الداخلي خارجي-قريب شهور التأويل صفحة ونصف ⁽⁴⁴⁾	(الشمال، غزة، الخليل). المدى

يتبين لنا من خلال مدى المفارقة وسعتها، أن الاسترجاعات الخارجية -قريبة المدى- ارتبطت بالخلاصة، إذ اختزلت الرواية عبر خلاصات إرجاعية في أسطر قليلة أو صفحة أو صفحتين أحداثاً كبرى تغطي فترة زمنية طويلة (اللجوء الداخلي، نكبة 48، مجزة دير ياسين...). فسارت القصة بسرعة قياسية متكيفة في خلاصاتها بالإشارة والتلميح أو العرض السريع عملاً بمبدأ تسريع السرد المتحكم في تقنية الخلاصة الإرجاعية⁽⁴⁵⁾.

لقد أدت الخلاصة الإرجاعية المرتبطة بزمن القصة الخارجي -قريبة المدى- وظيفة سردية تجلت بسد الثغرات الحكائية من خلال المعلومات التي قدمتها عن بعض الأحداث والشخصيات.

كما كانت استجابة لمقتضيات سرد زمن القصة، فحينما تحولت الخلاصات الإرجاعية من جراء تلخيصها إلى نوع من النظرات العابرة للماضي، ولجأت لاختزالها، فإنها كانت تحقق مجموعة من الوظائف الزمنية، أولها: المرور السريع على هذه الفترات الزمنية، والذي لا يعني أنها غير جديرة بالاهتمام، وإنما أراد المؤلف أن يعرض لنا زمن القصة الداخلي لا الخارجي في سرده، وهي فترة الهجرة الخارجية بعد نكبة 48 (1954-1968). وثانيها: أن الخلاصات الإرجاعية ترتبط في أغلبها بأحداث كبرى ومتشعبة (نكبة 48، الهجرة الداخلية، مجزرة دير ياسين...)، مما لا يسمح له بعرض تفاصيلها؛ لأنّ عرض التفاصيل سيخلّ بإيقاع الخطاب الزمني المعني بتصوير معاناة الفلسطينيين خارج فلسطين لا داخلها، إضافة إلى أن تفاصيل هذه الأحداث متناثرة بكثرة في الأعمال الأدبية والتاريخية وغيرها. وثالثها: أن اختفاء الخلاصة من زمن القصة وارتباطها بالاسترجاعات الخارجية حافظ على الإيقاع الزمني للنص، لأنّ وجود الخلاصة داخل زمن القصة يخلّ بإيقاع النص، فقد كان "بروست" يرى أن الانتقال من بطيء إلى سريع والعكس، أي الانتقال من التلخيص/المشهد والتناوب بينهما يترك القارئ متعباً لاهثاً، فيخلّ بإيقاع النص -كما في الرواية الواقعية التي كان التناوب بين التلخيص/المشهد، يحد حركتها-(46).

وأخيراً نود الإشارة إلى أن الخلاصة أقرب إلى الأسلوب التسجيلي منه إلى الأسلوب الأدبي، إضافة إلى أنها تتصف بالتجريد(47)، والتجريد لا يناسب التعبيرية التي تمتاز بالأسلوب الأدبي. إن زمن القصة يخلو من الخلاصة؛ لأنّ القصة تمتاز بالبطء من خلال اعتمادها بشكل أساسي على تقنيي المشهد والوصف المكاني، وهاتان التقنيتان -كما سنلاحظ لاحقاً، اعتمدتا على الأسلوب التعبيري الأدبي-.

إبطاء السرد: المشهد / الوصف المكاني.

المشهد:

يقصد بالمشهد عادة في الدراسات النقدية المشهد الحواري، والذي يدرس كأحد التقنيات الزمنية ضمن تعطيل السرد. ولكننا سنعرض للمشهد الحدثي المعبر عنه بالصورة التي قد يشوبها الحوار بين الشخصيات أو كلام الشخصيات حسب ما تقتضيه متطلبات السرد. يقوم السرد بتصوير مشهد لحدث معين قد يشوبه الحوار أو كلام للشخصيات ألا أن الحدث يبقى المحور الأساسي في المشهد.

تنتشر المشاهد الحدثية في الرواية لبت الحركة في السرد، وتقوية أثر الواقع فيه من خلال تصويره والتركيز عليه، وكذلك إحداث الأثر الدرامي من خلال الحوار أو كلام الشخصيات.

تعتمد الرواية إلى تصوير المشاهد الحديثة بشكل ملحوظ، وذلك لتصوير معاناة الفلسطينيين في فترة الهجرة الخارجية. وهذه المشاهد باحتوائها على الجانب التصويري لا تعمل على تعطيل السرد وتعليقه مثل المشهد الحواري، وإنما تقوم بتمديد زمن الخطاب لمشاهد معينة في زمن القصة. كما أن احتواء بعض المشاهد على الحوار أو كلام الشخصيات يشعّر القارئ بنوع من التباطؤ الذي يلحق وتيرة السرد.

لقد أصبحت تقنيات الصورة واحدة من أهم نقاط استيعاب التخيل المجتمعي المعاصر ومنحه آفاقه الكبرى. وتتم عملية الاستيعاب هذه في خضم ثقافي يساهم في تكوينه عناصر ثقافية أخرى في مقدمتها الأدب بجميع أجناسه⁽⁴⁸⁾. وتعدّ الرواية أكثر الأجناس الأدبية في الاستفادة من الصورة كونها جنساً أدبياً هجيناً غير مكتمل، قابلاً لاحتواء مختلف هذه الأجناس وصرها في بنائه.

لذلك يصف نصر الله علاقة أعماله بالسينما- التي وصلت إلى حدود الاستحواذ - بقوله: "إن كتابتي للشعر قد تركت أثراً واضحاً في أعمال الروائية، كما أن علاقتي بالسينما، التي تصل إلى حدود الاستحواذ، تركت أثراً غير عادي فيما كتبت من روايات، لذا لا أستطيع أن أتصور تجربتي الروائية خارج الشعر وخارج السينما⁽⁴⁹⁾. فقد أصبح فن السينما جزءاً رئيسياً من تكوينه الثقافي، إذ تأثر به وأدمن عليه - على حد تعبيره-، وأصبحت تقنيات المشهد السينمائي- كما يرى - من التقنيات المهمة التي يستعيرها في كتاباته الروائية⁽⁵⁰⁾.

تعدّ السينما أكثر وسائل التعبير الفني واقعية، ولكنها تحافظ على قدر من الغموض. يلجأ نصر الله إلى الصورة في المشهد متأثراً بتقنيات الظاهرة البصرية (بصرية، سمعية، حركية)، لأنها أكثر ملائمة لتصوير الأحداث وتسجيلها، وذلك للاحتفاظ بالواقع، ونزوعاً لاستعادته، هذه الاستعادة عبر صورة مشهدية سينمائية بإمكاناتها وتقنياتها السينمائية التي يمكن من خلالها أن يقرب الواقع إلى المتلقي، ويزيل تلك الفجوات المصطنعة والخارجية التي قد تشوه الواقع أو تجري تعديلات عليه⁽⁵¹⁾.

وسنقوم بتحليل مشهد إحضار أبي خليل -توفي في الكسارات أثناء عمله- إلى بيته، وهو مشهد سابق لمشهد كيفية الوفاة أثناء العمل في الكسارات، وسنقوم بتقسيم المشهد إلى خمس لقطات صغيرة، للإشارة إليها أثناء تعليقنا عليه. يقول الراوي العليم:

"1- يصعدون الجبل، رجال تختفي ملامحهم خلف طبقات من الغبار الأبيض، ويعرفهم الناس، بين أيديهم كيس من الخيش يقطر دماً، وخلفهم أطفال فزعون، ونساء يلطمن خدودهن، لا أحد يعرف من أين أتوا.

2- والقلوب تخفق في أعلى الجبل.

أي بيت ذلك الذي ستنقع الغربان فيه اليوم؟ أي بيت؟ ودون أن تدري سحبتها خطاها باتجاه عائشة، عائشة التي لم تكن يوماً أكثر من ابنتها الثانية بعد حنون، وهناك وجدت أم خليل نفسها تبكي، وتبكي معها عائشة، يبكي الصغير. وتبكي حنون.

3- والرجال يصعدون الدرجات باتجاه بيت أم خليل، أم خليل التي وجدت نفسها تبتعد عن بيتها، كما لو أن المصيبة ستعود إن لم تجدها فيه.

وضع الرجال الكيس على التراب، انفجرت حوله دائرة الدم.

4- أبعادوا الصغيرة عن أمها: صاح أحدهم.

وأشاروا لأم خليل أن تتقدم، لكنها بقيت مكانها، تشدّ على ثوب عائشة كما تشدّ حنون على ثوبها.

الفجيعة بكامل شروطها اكتملت: أبعادوا الصغيرة عن أمها وصرخت فجأة: ياأبا.

: هل يعيدونك في كيس؟

تذكرت عائشة أن أم خليل في شهرها السادس، كبر فزعها، وتذكر الصغير صاحبه في تلك اللحظات، حاول الوصول إليه إلى زراعي أم خليل، زراعيها المشدودتين، المتصلبتين كي لا تجد الفجيعة مكاناً بينهما.

: يعيدونك في كيس ودمك يقطر منه.

5- خيط طويل من الدم امتد ما بين الكسارة وبوابة البيت، يحدق الأطفال فيه بهلع ويسيرون على جانبه لا يجرو أحد منهم على تجازوه⁽⁵²⁾.

يقدم المشهد عبر سيناريو القصة السينمائي، وكأننا أمام مشهد مصور في نقل الحدث. والتعبير عن طريق المشهد المصور يعني التعبير عن الحدث ظاهراً في توفير الدلالة البصرية (الصورة بكل أشكالها)، والدلالة الحركية (تفاعل الصورة مع المضمون، والذي ينتج عنه شفرات ومدلولات المشهد)، ولذلك فالمشهد يحوي المرئي، المسموع، المتحرك.

لقطة (1): الرؤية البصرية (المرئي): رجال، نساء، أطفال.

المسموع (الصوت): فزع الأطفال، لطم النساء الخدود.

الحركة: صعود الرجال للجبل خلفهم أطفال ونساء. إذ يوفر الفعل دلالة الحركة (يصعدون).

لقطة (2): الرؤية البصرية (المرئي): أم خليل، عائشة، حنون، الصغير.

المسموع (الصوت): البكاء.

الحركة: التركيز على الحركة الداخلية للشخصيات ممثلاً بالفزع (القلوب تخفق) لأن اللقطة داخل البيت، بيت عائشة.

لقطة (3): الرؤية البصرية (المرئي): الرجال، الكيس، الدم.

المسموع (الصوت): وجوم.

الحركة: صعود الرجال للدراجات الترابية، وضع الكيس أمام البيت مباشرة.

لقطة (4): الرؤية البصرية (المرئي): جميع الشخصيات.

المسموع (الصوت): أصوات الشخصيات، ويتم التركيز على صوت الصغيرة (حنون).

الحركة: التركيز على حركة الطفلة الصغيرة (حنون).

لقطة (5): الرؤية البصرية (المرئي): الأطفال، الدم.

المسموع (الصوت): الوجوم.

الحركة: حركة الأطفال، وسيرهم بجانب خيط الدم.

يعتمد الإيقاع السينمائي على مجموعة من التقنيات أهمها حركة الكاميرا، فالإيقاع الروائي في المشهد يعتمد على عدسة الكلمات أو كاميرا الكلمات، لتحقيق عنصر الإيهام بالحركة، إذ تتجلى هذه الحركة عبر التقاط اللقطات القريبة والبعيدة، على النحو التالي:

(1) لقطة قريبة: أسفل الجبل. (2) لقطة بعيدة: أعلى الجبل (بيت عائشة). (3) لقطة قريبة: وضع الرجال لكيس الدم أمام منزل أم خليل. (4) لقطة قريبة: اجتماع الرجال حول كيس الدم. (5) لقطة قريبة وبعيدة: الأطفال حول خيط الدم وتتبعه بعيداً.

يجوب الراوي في تمثيل الحدث الروائي بعدسته عبر اللقطات بين حركة الشخصيات من خلال الأفعال التي تضي عليها دلالة الحركة (يصعدون، يسيرون...)، وبين الفضاء المكاني (أسفل الجبل، أعلى الجبل)، والزمني (النهار/الظهر). فنحن أمام مقاطع تصويرية، تتوزع على لقطات تتراوح في القرب والبعيد، وتتميز بحركية سلسلة تلقائية، دون انتقال مفاجئ أو متعثر، فالراوي يمسح الأشخاص والأماكن. ويعزف على ملمح توصيفي، يختار الأفعال ذات الدلالة المتحركة⁽⁵³⁾.

تعدّ الكتابة بالكاميرا (عدسة الكلمات) من المؤثرات السينمائية الأساسية على الرواية، إذ يعتمد الكاتب إلى كتابة نص معين يعتمد في بعض مواطنه على الوصف السينمائي للمشهد بدرجة عالية، أي تصبح الرواية مجموعة من الأحداث الموضوعية التي اختيرت بمهارة لنقل واقع محايد. والذي سيؤدي إلى تميّز المشهد كونه خالياً من التعليقات، وقد أطلقت عليه "كلود" تسمية

"عين الكاميرا"⁽⁵⁴⁾. وعين الكاميرا تمثل في الرواية الراوي العليم الذي يتولى عملية الوصف المشهدي في الرواية. فالمشهد يقوم بتصوير حركة الشخصيات في إطارها الزماني والمكاني، وينطلق من زاوية نظر محايدة، يجوب بعدسته متنقلاً من لقطة إلى أخرى، فهو راوٍ محايد خارج نطاق الحدث السردي عبر رؤيته من الخارج. والراوي يترصّد الأحداث من الخارج، من دون أن يتعمق في دواخل الشخصيات، وذلك أن نقطة الرصد تظل من الخارج، وهذا هو شرط الأسلوب السينمائي أو عين الكاميرا⁽⁵⁵⁾. أما أصوات الشخصيات في المقطع الرابع وخصوصاً صوت الطفلة (حنون)، فهي أصوات داخلية تبرز في المشهد لمنحه البعد الدرامي من ناحية، ومنح الصورة أبعادها الذاتية من ناحية أخرى.

وإذا كان السرد عبر سيناريو القص (المشهد) يقوم بتمثيل الظاهرة الفيزيائية (بصرية، سمعية، حركية) التي تحيل إلى صلة مباشرة للواقع بصورة آلية عبر حركة الكاميرا وعينها، إلا أن هذا لا ينفي أن الخطاب التمثيلي (سيناريو القص) يحتوي على مزيد من الشفرات عبر التثقيف، وهو إحدى ميزات هذا الخطاب. فإذا كان "بازان" يذهب إلى أن الصورة التي يقدمها صانع الفيلم هي في جوهرها تسجيل موضوعي لما يوجد في الواقع، فإن هذا لا ينفي ولا يلغي المساحات التخيلية الشاسعة والمتنوعة التي يتيحها السرد السمعي⁽⁵⁶⁾.

يعتمد سيناريو القص على الظاهرة الفيزيائية (بصرية، سمعية، حركية)، وهذه العناصر تبدو في المشهد متوافقة لا متعارضة مع بعضها. وتعكس جماليات فائقة في البلاغة التصويرية. تعتمد بلاغة الصورة في المشهد على ملامح توصيفية مرئية للشخصيات، يقول الراوي في وصف رجال (نكرة): "تختفي ملامحهم خلف طبقات من الغبار الأبيض". فإضافة إلى واقعية الصورة كونهم يعملون في الكسارات إلا أن بلاغة الصورة تتجلى من خلال عدم وضوح ملامحهم، واختفاء الملامح يدل على غياب هويتهم، ولا شك أن هذه الشخصيات لا تملك هوية حالية بسبب ضياعهم وتشردهم وغيابهم عن وطنهم. وكذلك حين يصف زراعي أم خليل المشدودتين المتصلبتين. كي يدلل على مدى الفجيعة التي أصابتها. وهذه الملامح التوصيفية الخارجية تتصافر مع الملامح التوصيفية العامة لدواخل الشخصيات. إذ يقول: "والقلوب تخفق بفزع في أعلى الجبل"، فيصف حالة الفزع والخوف الداخلي للشخصيات في أعلى الجبل (أم خليل، عائشة، حنون، الصغير). إن بلاغة الصورة عبر الوصف وحركة الشخصيات داخل المشهد بتلقائية، يجعلنا أمام مشهد يتميز ببلاغة تصويرية لفاعجة تخص جميع الشخصيات.

تتم عملية السرد من خلال متواليات جميلة، ويكسب الروائي هذه المتواليات أبعاداً صورية من خلال المشهد، الذي يرتبط مع مشاهد أخرى تتعلق بأحداث معينة. وبذلك تسهم هذه

المشاهد المتفرقة في تشكيل أحد المعاني الدلالية للرواية من خلال اتصالها واحتوائها على عدد من العلامات التي تحمل رسائل موجهة للمتلقي.

إن مشهد إحضار أبي خليل إلى بيته مبيتاً في كيس، هو مشهد سابق لحدث موته أثناء عمله في الكسارة⁽⁵⁷⁾. كما أن هذا المشهد يتعلق بمشهد لاحق، يصور فيه أبا الصغير أثناء عمله في محدود أبي إسماعيل، وعصيانه في قفص الحديد الذي كان يقوم بلحمه على مرأى من ابنه وزوجته وعامة الناس، وعدم استطاعته الخروج من القفص إلا بصعوبة بالغة من خلال فرد الأوكسجين⁽⁵⁸⁾. كما نجد مشاهد أخرى مبنوثة في الرواية، مثل مشهد العراك بين أم الصغير وأم خليل على الماء⁽⁵⁹⁾، وغيرها من المشاهد.

وبذلك تعرض الرواية عبر هذه المشاهد جانباً من حجم العناء الفظيع الذي عاناه الفلسطينيون أثناء تهجيرهم من فلسطين. فيموت الرجال هرساً، وتتناثر أشلاؤهم في البعيد أثناء العمل غير الإنساني في الكسارات -حادثة أبي خليل-. ويذوقون صنوف القهر والإذلال عبر العمل الشاق لكسب دراهم قليلة لا تكفيهم مؤونة الحياة -حادثة أبي الصغير-. كما يذوقون صنوف الإذلال والحرمان أثناء الوقوف لاستلام الإعاشة أو الحصول على الماء -حادثة عراك أم الصغير مع أم خليل-. يلجأ الراوي عبر توصيف المشاهد والوقائع التي أتت عليها الرواية، إلى تصوير الواقع الذي يكتظ بالبشاعة أكثر من اكتظاظه بالجمال، من خلال تصوير جزء من قسوة حياة وواقع اللجوء الفلسطيني، التي هي جزء من معركته مع وجوده في واقع لم يختر وجوده فيه، وإنما أجبر على العيش فيه بالتهجير القسري⁽⁶⁰⁾.

الوصف المكاني:

إذا كان السرد يشكل أداة الحركة الزمنية في الحكى، فإن الوصف هو أداة تشكل صورة المكان⁽⁶¹⁾، إذ يمثل الوصف الأشياء المتجاورة والمتقاطعة مع المكان. ومن خلال الوصف، كما يرى "هامون"، يتقلص زمن التخيل وينكمش أمام تسارع زمن الكتابة، ويترتب على ذلك تباطؤ في التتابع الزمني للقصة ووقف للسرد بمعناه المتنامي⁽⁶²⁾.

يعدّ المكان بعداً محورياً في بنية الرواية، وذلك عبر ثنائية المكان: المكان الحاضر ممثلاً بإمكانة اللجوء بدءاً بالمغاور ثم مخيم الوحدات، والمكان الغائب ممثلاً بفلسطين. وقد أخذ المكان من خلال وصفه بعداً دلاليًا عميقاً في منطق الحكى، إذ انكشفت من خلاله مشاعر الشخصيات ورؤيتها للمكان الغائب عبر ذاكرتها المكانية وما يتصل بها من أحداث، وقد تجلّت هذه المشاعر بانتمائها وحنينها الدائم للمكان الغائب (فلسطين)، فظلّ عنصراً بارزاً عند مواجهة المكان الحاضر (مكان اللجوء) وقابلاً وراء كل حدث.

لقد مثّلت فلسطين مكاناً غائباً على المستوى المكاني للرواية بسبب ضياعها واحتلالها، ولكنها ظلت حاضرة على المستوى الذهني للشخصيات، لأنها ذاكرة مكانية مشتركة بين جميع الشخصيات. فعلى الرغم من مغادرة الشخصيات للمكان الغائب إلا أنه ظلّ مركز جذب لهم، وموجهاً لسلوكهم في المكان الجديد (مكان اللجوء)، فهو المكان الذي يعودون إليه ذهنياً للحصول على الهدوء النفسي، والأمل مرحلياً للخروج من التمزق والغربة والمعاناة النفسية الحادة. لذلك نجد في وصف أمكنة اللجوء (المغاوير، المخيم) جزئيات المكان الغائب ماثلة فيه (الدوالي، أشجارهم الفلسطينية، خضرتهم...) ليبقى مكاناً حاضراً على المستوى الذهني والعقلي للشخصيات من ناحية. وليضفي الأمل بالرجوع عبر التكيف المرحلي مع قسوة المكان الطارئ القاسي (اللجوء). يقول الراوي في وصف المغاوير -بداية سكن الفلسطينيين-:

"رياح صغيرة ناعمة هبت، وغسلت روح الصغير، فبدأ أكثر فرحاً بالحياة وإقبالاً عليها من أي إنسان في ذلك السفح. انتشر البشر في بيوت متباعدة، زرعوا أمام المغاوير دواليهم، وهم يدركون أن إقامتهم هنا لن تطول، يتجولون وخضرتهم معهم، يرحلون وخضرتهم معهم. وَيَشْقُونَ. ولم تكن الأشجار التي يحونها، أشجارهم الفلسطينية، عاجزة عن أن تنمو في هذه السفوح، فزرعوها، وهم على يقين أنهم سيتركونها ذكرى لأيام قاسية عاشوها بعيداً عن وطنهم"⁽⁶³⁾.

ويقول الراوي في وصف المخيم -بعد الانتقال إليه من المغاوير-:

"(مخيم الوحدات)

الشتاء الأول لا ينسى..

كأنه شتاء العالم الأول.

معلبات الإسمنت تنتشر على مسافات لا يحدها نظر، ولا يدركها خيال، لعبة التكرار في الغرف الصغيرة، في المساحات الضيقة، الأرض الطينية التي ستتعب الأقدام طويلاً قبل أن تشق دروبها فيها.

الأرض جرداء، سوى من تلك الأشجار المتناثرة حول مستشفى (الأشرفية). رمادياً ينتشر الصباح بين الغرف، ضباب كثيف يلف المدى"⁽⁶⁴⁾.

ويقول الراوي في وصف المخيم:

"دخل الخريف.

ازداد فضاء المخيم حلقة، خريف ضرب الشوارع والدوالي، الدوالي التي تحمل زارعيها إلى دواليهم الأخرى، تعرى التوت، ثار الغبار، اقتحم شقوق النوافذ والأبواب، تراكم في العيون، فوق الأواني والصور" (65).

يعتمد وصف السند المرجعي -تطور السكن من المغاور إلى المخيم- على الطريقة التصويرية، التي تركز على الرؤية البصرية، إذ يتم عبر عدسة الكاميرا تصوير المشاهد المكانية من خلال رصدها الخارجي (بيوت متباعدة، معلبات، أرض جرداء، طينية...، "، ورصدها الداخلي (مساحات ضيقة...). وكأننا أمام عدسة تقوم بتصوير مشهد للمكان محاولة بث الروح فيه من خلال اللون (رمادياً ينشر الصباح بين الفرق، ازداد فضاء المخيم حلقة). والحركة (يتجولون، يرحلون، يشقون)، والجو (ضباب كثيف، ثار الغبار...). وهذه الطريقة في وصف الراوي المتخيل يعطي قيمة للمكان المرجعي أو السند المرجعي (الواقعي)، لأنه يتعلق بتصوير المكان تصويراً يستحق التأمل. ويعكس حالة الوضع الاجتماعي والتاريخي للفلسطينيين في أرض اللجوء. فالوصف الأدبي هنا يتقاطع مع فضاء العالم الخارجي، الكون المعيش، إن لا نستطيع أن نجد فضاءً أدبياً لا يحده هذا التقاطع (66).

ولكن يتعين علينا ألا ننسى الخاصية الجمالية واللغوية التي تنجز هذا الوصف، عبر تعريض المكان لآليات الانزياح والانكسار، وتلك استراتيجية النص في تفتيت المعنى الواقعي/الثقافي، وامتصاصه وإنتاجه بصورة مغايرة، حتى تتحقق الوظيفة الشعرية/الجمالية التي بها يتمظهر المكان في الخطاب النصي بنكهة خاصة ومتميزة كنتاج مركب لتشابك الأبعاد البنيوية، والدلالية، والرمزية، والإيديولوجية (67). فيصبح الوصف -حسب رؤية ريكاردو- وصفاً خلافاً في ابتعاث المعنى وتشكيله في النص الروائي (68).

يشع وصف مخيم الوحدات نسيجاً من الدلالات التي تتشابك مع دلالات أخرى على مستوى الشخصيات والأحداث. وتتجلى هذا الدلالات عبر الوصف الخارجي للمخيم.

فالغرف معلبات إسمنتية، ومتشابهة (مكررة)، والأرض جرداء إلا من بعض الأشجار الخضراء المتناثرة حول مستشفى الأشرفية، كما أن الأرض طينية. وكان الراوي يصف الشخصيات ذاتها. فالشخصيات متشابهة في مصيرها من اللجوء والتشرد، كما أنها تمثل شخصية واحدة مكررة. ووصف الغرف بالمعلبات يوحي أن ما بداخلها مسحوق مطحون، فالشخصيات مسحوقة مطحونة داخل هذه الأمكنة. أما الأرض فهي طيبة جرداء، والشخصيات موحلة في هذه الأرض/أرض الغربة واللجوء، وجرعاء لا تملك قوت يومها، فقيرة، فهم لا يملكون إلا بعض الأمل (الأشجار الخضراء المتناثرة) في الرجوع إلى وطنهم، وهذه الأشجار تذكرهم بهذا الأمل.

أما الوصف الداخلي، فمساحات الغرف ضيقة، وكذلك حال الشخصيات التي تعاني من ضيق داخلي، ينبع من وحل الغربة ورائحتها الكريهة التي تلازم الشخصيات. ويتشابك الوصف مع دلالات الأحداث ويتطور بتطورها، ففي وصف المخيم في الشتاء، الذي يأتي في بداية السكن في المخيم، يقول الراوي: "رماًدياً ينتشر الصباح بين الغرف، ضبابياً كثيفاً يلف المدى". ويعكس هذه الوصف في بداية السكن رؤية الشخصيات لحدث الرجوع إلى فلسطين، فقد كانت رؤيتها رمادية (ضبابية) غير واضحة المعالم لحدث الرجوع، إذ لا تملك رؤية واضحة لمستقبلها. ومع تقدّم الزمن وقبل وقوع حرب 1967 وأثناء وقوعها، يأتي وصف المخيم في الخريف الذي "يزداد حلّة، تعرى التوت، ثار الغبار، تراكم في العيون، فوق الأواني والصور". لقد أصبحت رؤية الشخصيات لحدث الرجوع إلى وطنها معتمّة تماماً، بسبب ما تحمله الأحداث من مفارقة ساخرة. "فباب التطوع يفتح، والحكومة تقول أنها وزعت الأسلحة على الأهالي ويحذق الأهالي في أيديهم فيجدوا أيديهم فقط"⁽⁶⁹⁾. "وظلائع الجيوش المهزومة المنسحبة تصل إلى عمّان تحت نظر الشخصيات، والأخبار تزف كل خمس دقائق إسقاط طائرة من طائرات العدو"⁽⁷⁰⁾. هذه المفارقة بين الواقع الفعلي الذي تشاهده الشخصيات، وبين الكلام الذي يقال، جعل الشخصيات غير قادرة على الرؤية. كما أن الحرب بدورها قد عرّت كل شيء وفضحته.

Time Structure in the Novel "Birds of Carefulness"

Naser Hassan Yacoub, Basic Science Department, Al-Husson University College, Al-Balqa University, Irbid, Jordan.

Abstract

This paper discusses the structure of time in Ibrahim Nasrallah's novel "birds of carefulness" which was published in 1996. The time is analyzed here in respect to both the time of the story and the time of discourse. The temporal narrative rhythm is also discussed through highlighting the techniques of narration acceleration such as conclusion and narration breakdown such as scene and place description.

قدم البحث للنشر في 2010/3/22 وقبل في 2010/12/5

الهوامش:

- (1) نصر الله، إبراهيم. طيور الحذر "رواية". المؤسسة العربية للدراسات والنشر: بيروت، ط3، 2000.
- (2) الرواية الثانية: طفل الممحاة، 2000، زمن القصة (1920-1948). الرواية الثالثة: زيتون الشوارع، 2002، زمن القصة (1948-1967). الرواية الرابعة: أعراس أمانة، 2004، زمن القصة (1988). الرواية الخامسة: تحت ضحى الشمس، 2004، زمن القصة (1988). الرواية السادسة: زمن الخيول البيضاء، 2007، زمن القصة (نهاية القرن التاسع عشر، 1948).
- (3) صالح، صلاح: إمكانات النص. دار الحوار للطباعة والنشر والتوزيع: اللاذقية، 2000، ص 37.
- (4) يقصد بزمن القصة: المدى الزمني الذي تستغرقه الوقائع والمواقف المعروضة. انظر: جيرالد، برنس: المصطلح السردي، ص 78. وقد استخدم هذا المصطلح (زمن القصة) جيرار جينيت في كتابه "خطاب الحكاية". والناقد سعيد يقطين في كتابه "تحليل الخطاب الروائي". ونجد مصطلحات أخرى عند النقاد العرب رديفة لزمن القصة، ومنها: زمن الحكاية، زمن المحكي، زمن الوقائع والأحداث، زمن السرد، وغيرها.
- (5) نصر الله، الرواية، ص 34.
- (6) نصر الله، الرواية، ص 8.
- (7) نصر الله، الرواية، ص 341.
- (8) أقيم المخيم عام 1949، ويقع جنوب مدينة بيت لحم، ويبعد عنها حوالي 3 كم، على يسار الطريق الرئيس، بيت لحم-الخليل، ويبعد عن مدينة القدس 23 كم، يمتد بشكل طولي، بمحاذاة الشارع يلتقي مع حدود قرية أرطاس، من الناحية المقابلة منطقة جبلية غير مستغلة. ويرتفع المخيم عن سطح البحر 800م، بلغت المساحة، عام 1949، حوالي 285 دونماً، وصلت إلى 340 دونماً. كان عدد السكان، عند الإنشاء، حوالي 3200 نسمة، جاءوا من 53 قرية ومدينة، إثر نكبة 48 وبلغ عددهم، عام 67، حوالي 4200 نسمة، وفي عام 1995، حوالي 8694 نسمة انظر: <http://www.palestineremembered.com>
- (9) نصر الله، الرواية، ص 341، 342.
- (10) نصر الله، الرواية، ص 346.
- (11) ويقصد بزمن الخطاب: الوقت الذي يستغرقه عرض الوقائع والأحداث المروية كتنقيح لزمن القصة. انظر: جيرالد، برنس: المصطلح السردي، ص 78. وقد استخدم هذا المصطلح جيرار جينيت في كتابه "خطاب الحكاية". كما استخدمه سعيد يقطين في كتابه "تحليل الخطاب الروائي". ونجد مصطلحات أخرى عند النقاد العرب رديفاً لزمن الخطاب، منها: زمن الحكي، زمن القول، زمن المبني الحكائي، وغيرها.

(12) انظر: القصراوي، مها. الزمن في الرواية العربية. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2004، ص 72، 73، لجأت الرواية العربية الحديثة في الستينيات إلى خلق حالة تنافر بأشكال مختلفة بين ترتيب زمن القصة وزمن الخطاب، متجاوزة الرواية العربية حتى أواخر الخمسينيات، التي كانت تعتمد بشكل عام على البناء التتابعي للزمن، مثل رواية عبد الكريم غلاب: وعاد الزورق إلى النبع، ونجيب محفوظ: الحرافيش. انظر. القصراوي: الزمن في الرواية العربية، ص 65-70. وقد اتخذت الرواية العربية الحديثة أبنية زمنية مختلفة، مثل البناء التصاعدي المتداخل، والبناء الدائري، والبناء التزامني، وبناء المتوازيات الزمنية، والبناء المتشظي.

(13) يقطين، سعيد. القراءة والتجربة. دار الثقافة: الدار البيضاء، 1985، ص 294.

(14) نصر الله، الرواية، ص 7.

(15) نصر الله، الرواية، ص 34.

(16) نصر الله، الرواية، ص 36-37.

(17) نصر الله، الرواية، ص 50.

(18) نصر الله، الرواية، ص 51.

(19) نصر الله، الرواية، ص 84.

(20) نصر الله، الرواية، ص 100-101.

(21) نصر الله، الرواية، ص 194.

(22) نصر الله، الرواية، ص 218.

(23) نصر الله، الرواية، ص 219.

(24) نصر الله، الرواية، ص 321-322.

(25) نصر الله، الرواية، ص 324.

(26) نصر الله، الرواية، ص 341.

(27) نصر الله، الرواية، ص 39.

(28) نصر الله، الرواية، ص 43-46.

(29) نصر الله، الرواية، ص 380.

(30) بحراوي، حسن. بنية الشكل الروائي. المركز الثقافي العربي: بيروت، 1990، ص 145.

(31) لحمداني، حميد. بنية النص السردي. المركز الثقافي العربي: بيروت، 1991، ص 76.

(32) انظر: بحراوي، بنية الشكل الروائي، ص 122، 123.

(33) نصر الله، الرواية، ص 34.

- (34) نصر الله، الرواية، ص 36-37.
- (35) نصر الله، الرواية، ص 50.
- (36) نصر الله، الرواية، ص 51.
- (37) نصر الله، الرواية، ص 84.
- (38) نصر الله، الرواية، ص 100-101.
- (39) نصر الله، الرواية، ص 194.
- (40) نصر الله، الرواية، ص 218.
- (41) نصر الله، الرواية، ص 219.
- (42) نصر الله، الرواية، ص 321-322.
- (43) نصر الله، الرواية، ص 324.
- (44) نصر الله، الرواية، ص 341.
- (45) انظر: بحراوي، بنية الشكل الروائي، ص 147.
- (46) قاسم سيزا. بناء الرواية. الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة، 1984، ص 60، 61.
- (47) انظر: قاسم. بناء الرواية، ص 61.
- (48) انظر: محقق، نور الدين: تقنية الكتابة بين الرواية والسينما، 2009
<http://www.fikrwanaj.aljabriabed.net>، ص 1.
- (49) نصر الله، إبراهيم: في التجربة الروائية شهادة (1) تجربتي الروائية وعلاقتها بالفنون البصرية، ص 10، <http://www.althakeran.net>.
- (50) انظر: نصر الله. تجربتي الروائية وعلاقتها بالفنون البصرية، ص 3.
- (51) انظر: مسلم، طاهر. مشاهد-أساليب السرد في الخطاب السينمائي. جريدة الزمان، ع 2197،
2005. <http://www.azzaman.com>.
- (52) نصر الله، الرواية، ص 39، 40.
- (53) فضل، صلاح: أساليب السرد في الرواية العربية، دار سعاد الصباح: الكويت، 1992، ص 189.
- (54) انظر: مسلم. مشاهد-أساليب السرد في الخطاب السينمائي.
- (55) انظر: عبيد، صابر والبياتي موسى. الكون الروائي "قراءة في الملحمة الروائية الملهاة الفلسطينية لإبراهيم نصر الله. المؤسسة العربية للدراسات والنشر: بيروت، 2007، ص 64.
- (56) انظر: مسلم، مشاهد-أساليب السرد في الخطاب السينمائي.
- (57) نصر الله، الرواية، ص 43-47.

- (58) نصر الله، الرواية، ص 91-93.
- (59) نصر الله، الرواية، ص 13.
- (60) انظر: صالح، إمكانات النص، ص 45.
- (61) لحمداني، بنية النص السردي، ص 79-80.
- (62) نقلا عن هامون، انظر: بحرأوي،، بنية الشكل الروائي، ص 79.
- (63) نصر الله، الرواية، ص 28.
- (64) نصر الله، الرواية، ص 94.
- (65) نصر الله، الرواية، ص 246.
- (66) انظر: نجمي، حسن. شعرية الفضاء. المركز الثقافي العربي، بيروت، 200، ص 39.
- (67) حسين، خالد. شعرية المكان في الرواية الجديدة، كتاب الرياض، العدد (83)، 2000، ص 60.
- (68) انظر: نجمي، شعرية الفضاء، ص 73.
- (69) انظر: نصر الله، الرواية، ص 340.
- (70) انظر: نصر الله، الرواية، ص 342.

المصادر والمراجع

- بحرأوي، حسن. (1990). بنية الشكل الروائي. المركز الثقافي العربي: بيروت.
- برنس، جيرالد. (2003). المصطلح السردي. ت: عابد خزندار. المجلس الأعلى للثقافة: القاهرة.
- حسين، خالد. (2000). شعرية المكان في الرواية الجديدة. كتاب الرياض، العدد (83).
- صالح، صلاح. (2000). إمكانات النص. دار الحوار للطباعة والنشر والتوزيع: اللاذقية.
- عبيد، صابر والبياتي سوس. (2007). الكون الروائي. المؤسسة العربية للدراسات والنشر: بيروت.
- فضل، صلاح. (1992). أساليب السرد في الرواية العربية. دار سعاد الصباح: الكويت.
- قاسم، سيزا. (1984). بناء الرواية. الهيئة المصرية العامة للكتاب: القاهرة.

القصراوي، مها. (2004). الزمن في الرواية العربية. المؤسسة العربية للدراسات والنشر: بيروت.

لحمداني، حميد. (1991). بنية النص السردي، المركز الثقافي العربي: بيروت.

محقق، نور الدين. (د.ت). تقنية الكتابة بين الرواية والسينما. <http://www.fikrwanaj.aljabriabed.net>

مسلم، طاهر. (د.ت). مشاهد- أساليب السرد في الخطاب السينمائي. <http://www.azzaman.com>

نجمي، حس. (2000). شعرية الفضاء. المركز الثقافي العربي: بيروت.

نصر الله، إبراهيم. (2000). طيور الحذر "رواية". ط3. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

نصر الله، إبراهيم. (2000). في التجربة الروائية شهادة (1): تجرّتي الروائية وعلاقتها بالفنون البصرية. <http://www.althakerah.net>

يقطين، سعيد. (1985). القراءة والتجربة. دار الثقافة: الدار البيضاء.

اختبار الاحتواء الخارجي لنظرية الاحتواء في تفسير السلوك المنحرف لدى الأحداث في دور التربية والتأهيل الأردنية

انجود المجالي وعايد الوريكات*

ملخص

هدفت الدراسة إلى اختبار الاحتواء الخارجي لنظرية الاحتواء في تفسير السلوك المنحرف لدى الأحداث في دور التربية والتأهيل الأردنية، وتم اختيار عينة عشوائية عنقودية من طلبة المدارس في محافظة الكرك تكونت من (223) طالبا، تراوحت أعمارهم من (12-18) عاما، وتم استخدام المسح الشامل لعينة الأحداث وذلك من خلال اختيار جميع الأحداث في دور التربية والتأهيل الأردنية والبالغ عددهم (200) حدثٍ منحرفٍ. وللإجابة على فرضيات الدراسة تم تطوير استبانة تألفت من ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: المتغيرات الديمغرافية. الجزء الثاني: مقياس الانحراف الذي طبق على طلبة المدارس لتصنيف المنحرفين المستترين عن غير المنحرفين. الجزء الثالث: مقياس الاحتواء الخارجي الذي استخدم لقياس متغيرات الاحتواء الخارجي. وتم استخدام المقابلة كأداة جمع بيانات للأحداث الذين لا يعرفون القراءة والكتابة وعددهم 160 حدثا جانبا، وقد أظهرت نتائج الدراسة دعما لفروض نظرية الاحتواء بأن الأطفال الذين يتعرضون للاحتواء الخارجي هم أقل ميلا للانحراف. وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية: وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) في مستوى الاحتواء الخارجي (دور الأسرة، ودور المدرسة، وجماعة الرفاق) يعزى لمتغير الحالة (منحرفين، وغير منحرفين). وأخيرا أبرزت الدراسة العديد من التوصيات.

المقدمة:

حاولت العديد من النظريات تقديم تفسير للسلوك المنحرف، ولم تقتصر هذه النظريات على علم الاجتماع فحسب بل تعداه إلى علم النفس والعلوم الأخرى، ومما يزيد في صعوبة تفسير السلوك المنحرف، صعوبة التنبؤ به، وقد يعود ذلك إلى تنوع الظروف والثقافات والمتغيرات الممكنة، وبالتالي لا نعجب إذا كان هناك العديد من النظريات الاجتماعية والنفسية التي تتعايش مع بعضها بعضا، كما في نظرية الاحتواء التي حاولت دمج العديد من المتغيرات النفسية والاجتماعية في آن واحد لتقديم تفسيراً للسلوك المنحرف (الوريكات، 2004). يعد انحراف الأحداث ظاهرة

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2012.

* قسم علم النفس، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

اجتماعية معروفة في دراسات علم الجريمة، وتعد جرائم الشباب خصوصا الذكور من المشاكل الاجتماعية الرئيسية في كل من الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، كما أشار كل من رادزينويسز وكنق (Radzinowicz & King, 1977) وتعد ظاهرة جرائم الشباب مرتبطة بالذكور أكثر، ومن أهم عوامل ارتباطها بالذكور هو ارتباطها بالأفكار الرجولية التي تجعل من الشباب عدوانيين وتنافسيين وجريئين (Morley & Eadie, 2003, 553). وإن هذه الأفكار تؤدي لانغماس الشباب الذكور أكثر في السلوكات اللااجتماعية (Brown, 1998, 109). وتبلورت العديد من التفسيرات بتقديم العديد من النظريات التي تناولت تفسيراً للسلوك الإنساني، مع ضرورة الإيمان بحقيقة مؤداها استحالة وجود نظرية واحدة قادرة على تفسير السلوك الإنساني المعقد، وذلك لوجود العديد من العوامل والمتغيرات التي تؤثر السلوك الإنساني، مما يؤدي إلى صعوبة التنبؤ به (الوريكات، 2004).

ولما للمتغيرات الخارجية من أثر على السلوك جاءت نظرية الاحتواء لتؤكد على المتغيرات الخارجية كدور الأسرة والمدرسة وجماعة الرفاق في التقليل من الميل للانحراف وبناء على ما أكد عليه دوركايم بضرورة اختبار النظرية في موطنها الأصلي ثم في مواطن ذات ثقافات مشابهة في الاقتصاد والتكنولوجيا مثل كندا والدول الأوروبية، ثم في أمم ذات ثقافات مختلفة كدول العالم الثالث (Clinard & Abbot, 1973) مثل الأردن. جاءت هذه الدراسة لاختبار الاحتواء الخارجي لنظرية الاحتواء في تفسير السلوك المنحرف لدى الأحداث في دور التربية والتأهيل الأردنية.

مشكلة الدراسة:

على الرغم من وجود العديد من النظريات التي تعنى بتفسير السلوك المنحرف، على صعيد المجالات المتنوعة المحيطة والمكونة للفرد، إلا أن كل نظرية تعنى بجانب دون الآخر كمحور رئيسي لتفسير السلوك المنحرف. وقد جاءت الدراسة لاختبار الاحتواء الخارجي في تفسير السلوك المنحرف لدى الأحداث في دور التربية والتأهيل الأردنية، وذلك من خلال التعرف على مستوى الاحتواء الخارجي (دور الأسرة، المدرسة، وجماعة الرفاق) في التقليل من الميل للانحراف.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في محاولة إعادة اختبار بعض النظريات الخاصة بعلم الجريمة في المجتمع الأردني، وتزداد أهميتها كذلك لانطلاق الدراسة الميدانية من واقع المجتمع الأردني، الذي يتسم بخصوصية حضارية بنائية تجعل منه معملاً صالحاً لاختبار مدى سلامة ودقة بعض

المقولات والتصورات النظرية التي تتناولها نظرية الاحتواء، وتأتي أهمية الدراسة أيضا باعتبارها إحدى الدراسات النادرة التي تحاول اختبار الاحتواء الخارجي لنظرية الاحتواء في ثقافة مغايرة وهي الثقافة العربية، ولندرة الدراسات الأجنبية التي أجريت عليها، واستكشاف العلاقة بين العمليات الاجتماعية وعلاقتها بانحراف الأحداث، من خلال تركيزها على الدور الذي تمارسه الأسرة، باعتبارها البيئة الأساسية الأولى في عملية التنشئة، ودور المدرسة وجماعة الرفاق باعتبارها البيئات الثانية والمتممة لدور الأسرة في التنشئة الاجتماعية وتعزيز السلوكيات الإيجابية بإنتاج ظواهر التماسك والتوحد أو ظواهر التحلل والانحراف (Roberta, 2007, David,) (2006).

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى اختبار الاحتواء الخارجي في نظرية الاحتواء الخارجي لنظرية الاحتواء في تفسير السلوك المنحرف لدى الأحداث في دور التربية والتأهيل الأردنية وتحديدًا تسعى هذه الدراسة إلى الكشف عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(0.05 \geq \alpha)$ في مستوى الاحتواء الخارجي (دور الأسرة، والمدرسة، وجماعة الرفاق) يعزى لمتغير الحالة (منحرفين، غير منحرفين).

التعريفات الإجرائية

تعرف الأسرة إجرائياً: بأنها القيمة التي حصل عليها المبحوث على فقرات الأسرة في مقياس نظرية الاحتواء الخارجي تعرف جماعة الرفاق إجرائياً: بأنها القيمة التي حصل عليها المبحوث على فقرات جماعة الرفاق في مقياس نظرية الاحتواء الخارجي.

وتعرف المدرسة إجرائياً: بأنها القيمة التي حصل عليها المبحوث على فقرات المدرسة في مقياس الاحتواء الخارجي.

الأحداث المنحرفون

الحدث حسب قانون الجرائم هو: أي فرد أتم السابعة من عمره ولم يتم الثامنة عشرة، ذكرًا كان أم أنثى، ويقوم بارتكاب أي سلوك من شأنه خرق قانون الجرائم الأردني (قانون الأحداث، 2009/2008). وتشير أيضا لجميع الأعمال الإجرامية التي ترتكب من قبل الحدث (Bartollas, 1985). ويعرّف الأحداث المنحرفون إجرائياً:

بأنهم جميع الأحداث الذين تتراوح أعمارهم بين (12-18) عاما، وكل من صدر بحقهم حكم بالإدانة في محاكم الأحداث الأردنية وقت إجراء الدراسة بتاريخ 2009\2\22 في دور تربية

الأحداث الأردنية. والتي تعرف بأنها أي مؤسسة إصلاحية حكومية أو أهلية يعتمدها الوزير لاعتقال الأحداث وتوقيفهم (قانون الأحداث، 2008 / 2009). وتشمل: (دار تربية وتأهيل الأحداث معان، ودار تربية وتأهيل الأحداث رصيفه، ودار تربية وتأهيل الأحداث إربد، ودار تربية وتأهيل الأحداث عمان).

الإطار النظري:

لقد برزت العديد من النظريات السوسولوجية كنظريات الضبط الاجتماعي مثل نظريات التعلم الاجتماعي، والتبادل الاجتماعي، وقد ركزت على أهمية العنصر العقلاني للضبط الاجتماعي، بينما نجد نظريات الاحتواء والروابط الاجتماعية مثل نظريات (Reckless, 1961; Reckless & Dinitz, 1967; Nye, 1958; Reiss, 1951) ونظريات الروابط مثل هيرشي (Hirschi, 1969) ونظريات علاقة الدور مثل (Toby, 1957; Friday & Hag, 1976) فقد ركزت على التضامن الاجتماعي في الضبط الاجتماعي (Siegel, 2003)

فقد وصفوا أنواعا من الضبط ذات دور فعال في تعديل السلوك المنحرف. فقد عرف ريس (Reiss, 1951) الانحراف على أنه السلوك المترتب على فشل الضوابط الاجتماعية والشخصية لإنتاج سلوك متكيف مع النظام الاجتماعي والمرتبط بالأنظمة الجزئية، وطبقا لريس فالسلوك يمكن ضبطه من خلال نوعين من الضبط هما: (الضبط الداخلي أو الشخصي، والضبط الخارجي المتمثل بالمجموعات أو المؤسسات المحيطة بالفرد، والذي يتكون من نوعين من الضبط هما: الرسمي وغير الرسمي، والأخير يتم ممارسته من قبل الأسرة والمدرسة وجماعة الرفاق).

ويرى ناي (Nye, 1958) أن دور الأسرة كإحدى مؤسسات التنشئة الاجتماعية يتلخص في إعداد الفرد قيما، وذلك من خلال الضبط المباشر ووسائل الثواب والعقاب، بهدف خلق الضمير أو الأنا الأعلى. وتوسع ناي بالضبط غير الرسمي وحدد ثلاثة أنواع تشكل وقاية من الانحراف والجريمة هي:

- 1- الضبط المباشر ويتم ممارسته من قبل إشراف ومتابعة الوالدين.
- 2- الضبط غير المباشر وينشأ من خلال رغبة الطفل في تجنب إحداث الألم والإحباط مع الذين تربطهم به علاقات حميمة.
- 3- الضبط الداخلي ويمثل الإحساس بالذنب الذي يمنع الشخص من الانخراط في الأفعال الإجرامية أو الجانحة.

أما العالم توبي (Toby, 1957) فقد افترض أن المراهق الذي لا يعتقد بالالتزام Commitment معرض لتنشئة العصابات Gangs، بينما يرى كل من برير وبيلفان (Briar &

(Piliavin, 1965)، اللذين وصفا عمليات الالتزام بقيم ومعايير المجتمع من خلال ضعف الاحتواء للالتزام بقيم المجتمع، بينما قدمت نظريات الاحتواء عام 1961، من قبل ركلس ولاحقا من قبل ركلس ودينتزعام 1967، حيث يحتل العالم ركلس مكانة هامة في علم الجريمة تضاهي تلك التي يمتلكها أدون ساذرلاند، وتعد نظرية الاحتواء من أكثر النظريات شيوعا في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وتعد كذلك النظرية الأولى لركلس عام 1961 في توضيح الانحراف من خلال عوامل داخلية وخارجية.

حيث صنف العوامل إلى عوامل داخلية وعوامل خارجية، أما العوامل الداخلية، فهي متعلقة بضبط الذات والمفهوم الجيد للذات وقوة الأنا والأنا الأعلى المتطور. أما العوامل الخارجية فهي تمثل الوسط الاجتماعي والروابط الداخلية المتعلقة بالوجهة الأخلاقية للشخص وتعزيز لسلوكاته وأهدافه وتوقعاته، وكذلك وجود مجموعة من التوقعات الاجتماعية العقلانية والمتمثلة بدور الاسره والمدرسة وجماعة الرفاق. التي تساعده على التصدي للضغوط الداخلية والخارجية (Gibbons, 1979; Katherine, 2004).

ويمثل الاحتواء الخارجي Outer containment أو العوازل الخارجية External insulators الحاجز والعازل البنائي في بيئة الفرد ومحيطه الاجتماعي، وتتألف من عوامل مثل الإحلال وتعزيز السلوك الجيد والقيم والمعايير والتوقعات الاجتماعية Social Expectations والانضباط الكافي والإشراف والإحساس بالانتماء والهوية والعلاقات خصوصا في العائلة، وهذه العوامل تساعد كل من (الأسرة، والمدرسة، وجماعة الرفاق) في احتواء الأطفال. ونظرا لدور الثقافة النسبية في الجنوح والتي تؤكد أن كل فرد له خبراته الشخصية المتميزة التي اكتسبها من تَنْشِئَتِهِ الاجتماعية ومن معاناته لشؤون الحياة، فقد أكد العديد من العلماء أمثال العالم سيلين، أن لكل مجتمع أو جماعة معايير سلوكية معينة، أسماها المعايير العاملة Conduct norms وهذه المعايير قد لا تشملها القوانين، ولكل إنسان وجهة نظر تعتمد على جماعة مرجعية Reference Group فيما هو صواب أو خطأ اعتمادا على القيم الاجتماعية وبالتالي تصدر سلوكيات الفرد التي تتفق مع ما تحدده الجماعة المرجعية من صواب أو خطأ (Hagan, 1990, 45) وتعرف الجماعة المرجعية بأنها تلك الجماعة من الناس، الذين يستخدم الفرد اتجاهاتهم وسلوكياتهم ومعتقداتهم وأرائهم وتفضيلاتهم وقيمتهم كقاعدة أو أساس لحكمه وقد يكون للجماعة المرجعية تأثير سلبي أو ايجابي، وتمارس دورها في التأثير على أسلوب الحياة Life-style. وفي التأثير المعياري Normative influence، وذلك من خلال القوة التي تمارسها على الفرد للالتزام والقبول بمعايير السلوك. لامتلاكها القوة للتأثير على قرارات الفرد نظرا لامتلاكها السلطة والمعرفة والموقع والعلاقات (Dawson & Chatman, 2001).

في حين أكد العالم وولف قانق وفيركوتي أن نمط الثقافة الفرعية المنحرفة، تعتمد على درجة الاندماج الموجودة في المجتمع فالمنطقة التي تفتقر إلى البناء الاجتماعي المستقر جنائيا لا مكان فيها للأحداث المنحرفين من الطبقة الفقيرة.

فقد أشار وولف قانق بأن هناك مؤسسات اجتماعية تتوقع وتتطلب سلوك العنف كأن يطلب الشخص بالثار للانتقام للشرف، لان البناء الثقافي لديهم قيم مختلفة عن بقية أبناء المجتمع ولكنها ليست مختلفة تماما وليست في حالة صراع دائم، فهؤلاء لديهم اتجاهات تفضل استخدامها عند كافة المستويات العمرية وخصوصا مرحلة المراهقة المتأخرة وحتى منتصف العمر، أما استمرار الثقافة الفرعية فتأتي من خلال عمليات التعلم، والتي يساعد في ذلك عمليات التعزيز الايجابي للسلوك المنحرف والذي يحضى صاحبه بالمكانة الاجتماعية المحترمة بين الأقران، ولأن السلوك المتسم بالعنف الناجم عن الثقافة الفرعية المتوقعة فلن يمر مرتكبه بحالة الذنب (وريكات، 2004، 136) وبالعروج إلى دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الانحراف.

فقد أكد أفلاطون وأرسطو وجون لوك على دور الأسرة منذ زمن بعيد، وافترضوا أن للعلاقات العائلية تأثيرا على السلوك الإجرامي من حيث التنشئة الأسرية منذ الطفولة (Frank & Amie, 1999). وتمثل الأسرة الوحدة الاجتماعية الأساسية في المجتمع العربي، (عبد الحميد، 1998).

وقد عرف رايت ورايت الأسرة (Wright & Wright, 1994) أنها مؤسسة المجتمع الإنساني، وهي إحدى أقوى قوى التنشئة الاجتماعية في الحياة، لأنها تعلم الأطفال ضبط سلوكياتهم غير المقبولة، وتأجيل الإشباع، واحترام حقوق الآخرين، ويقترح أن ممارسة الأبوة الإيجابية خلال السنوات المبكرة ولاحقا في المراهقة يظهران كحواجز يمنعان السلوك الجانح وأن أفضل مرحلتين تمارس الأسرة دورهما في رعاية الأفراد هما الطفولة والمراهقة. وعلى النقيض من ذلك هناك أسر تعلم أطفالها العدوان أو السلوك اللااجتماعي أو السلوك العنيف. وأكد ركلس أيضا على دور المدرسة في الاحتواء الخارجي للمساهمة في التقليل من الانحراف. فطبقا لافتراض هيرشي (Hirschi, 1969) في نظرية الضبط الاجتماعي إن الارتباط والالتزام بالمدرسة يمنع السلوك الجانح أو السلوك السيئ. حيث يساهم الارتباط بالمدرسة في رفع مستوى التقدير الذاتي ووجود الحافز والتحصيل الأكاديمي (Suzanne et al, 1996). وتمارس المدرسة كذلك دورا مهما في تطوير الهوية من خلال الاستكشاف والالتزام (Lyda & Harke, 2006).

ويرى دوركايم أن المجتمع يستطيع البقاء فقط إذا وجد بين أعضائه درجة من التجانس والتكامل، وأن مهمة النظام التربوي في المجتمع هي دمج الأفراد في المجتمع، وهو ما يطلق عليه دوركايم مفهوم التضامن الاجتماعي Social Solidarity، فمن خلال العملية التربوية ينشر الأفراد

القيم الاجتماعية الإيجابية التي تغرس في نفوسهم، وافترض بأن المدرسة تمثل مجتمع مصغر يشبه ويمثل المجتمع الخارجي من حيث القواعد وتوقعات العالم الخارجي وتقوم بالوظائف الآتية تجاه الأفراد تعزيز التضامن الاجتماعي وتدريب وتعليم الأطفال القواعد والقوانين والتدريب على الأدوار الاجتماعية، وتحقيق الولاء من خلال إحساس الفرد بأنه جزء من مجموعة (Cotterrell, 1999).

أما المتغير الثالث الذي أكد عليه ركلس في الاحتواء الخارجي هو جماعة الرفاق، وتعرف جماعة الرفاق أي مجموعة من الناس، تشترك في بعض الخصائص الاجتماعية كالعمر والطبقة والمهنة أو التعليم والمكانة الاجتماعية والاهتمامات ويتميزون بالتساوي من حيث القوة والتفاعل على أساس المساواة وتشمل جماعة الرفاق، الأصدقاء أو زملاء الدراسة أو زملاء العمل، وتمارس جماعة الرفاق دورا مهما في التنشئة الاجتماعية لأن الأفراد يحاولون الالتزام بتوقعات جماعة الرفاق (Siegler, 2006)، وهذه الجماعة لها خاصية الاحتواء (شريف، 2002).

وتعدو جماعة الرفاق بديلا عن الأسرة من حيث الشعور بالأمن، لأن المراهق يشعر بالمساواة والأهمية في إطار جماعة الرفقاء، بينما لا يشعر بالمساواة من خلال معاملة الكبار له (برقاوي، 1979). وعلى الصعيد الآخر أكد العديد من العلماء أن جماعة الرفاق تساهم في تنمية الفرد سيكولوجيا وسوسيولوجيا ويمكن حصرها فيما يلي:

تطوير الشباب، لأنها تزود الفرد بالقبول وتقلل أيضا من المشكلات السلوكية لأنها مستندة على الاحترام المتبادل والتقدير (Parker & Asher, 1993). تزود الفرد بتقدير الذات وتشكيل صورة الذات وتساعد على التوافق النفسي Psychological adjustment (Azmitia, 2002). وتساهم في تطويرهم عاطفيا واجتماعيا (Siegler, 2006). وتساهم في تطوير الكفاءة الاجتماعية وتطوير المهارات الاجتماعية Social skills، وتعلمهم التعبير عن أفكارهم وعواطفهم بطريقة مقبولة اجتماعيا وتزود الأفراد بفرص إشراف الرفاق. (Newcomb & Bagwell, 1995).

الدراسات السابقة وذات الصلة

هناك العديد من الدراسات التي أجرت اختبارا للجزء الثاني من نظرية الاحتواء والذي يمثل الاحتواء الخارجي في التقليل من الميل للانحراف، فمن الدراسات العربية نجد:

دراسة (العموش، 2006) التي هدفت إلى التعرف على البناء الأسري وجنوح الأحداث في مجتمع الإمارات، وبلغ حجم عينة الدراسة 168 حدثا، وتم استخدام الاستبانة كأداة لجمع البيانات، وكشفت نتائج الدراسة أن جنس الحدث وعمره لهما دلالة إحصائية على كيفية تعامل

الأسرة مع الحدث، وكذلك أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى تعليم الأم والأب وعمرهما لهما دلالات إحصائية في كيفية التعامل مع الأحداث الجانحين.

وبالانتقال إلى دور المدرسة في احتواء الفرد فقد أجرت (آل علي، 2004) دراسة لتحليل ظاهرة العنف المدرسي لدى طلاب المدارس الإعدادية، وبلغ حجم العينة 200 شملت 100 من الذكور و100 من الإناث، وتم جمع البيانات عن طريق إعداد استبانة ذات الأسئلة المفتوحة التي تتيح للمبحوث التعبير عن رأيه بحرية. وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن أهم أسباب حدوث العنف لدى الطلاب هو سوء معاملة المدرسين لهم والتفرقة والسخرية منهم.

أما دراسة (جمل الليل، 2003) التي هدفت إلى التحقق من وجود علاقة بين الاتجاه نحو تعاطي المخدرات وسلوك المساييرة لدى الجماعة لدى عينة عشوائية من طلاب المدارس الثانوية بلغت 300 طالب، حيث أسفرت نتائج الدراسة عن عدم وجود علاقة دالة إحصائياً بين الاتجاه نحو تعاطي المخدرات وسلوك المساييرة لدى الجماعة.

وأظهرت نتائج دراسة ميدانية قام بها (الحوامدة، 1999) هدفت إلى اختبار العلاقة بين نوع الجريمة وبعض المتغيرات الشخصية الأسرية للحدث الجانح، ووجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين نوع الجريمة (قتل، وجنس، وسرقة، وإيذاء، وتشرد) وبين بعض المتغيرات الشخصية الأسرية كالطلاق والانفصال لدى الحدث الجانح.

وتوصلت كذلك نتائج دراسة قام بها كل من (البداينه والزغاليل، 1997) هدفت إلى التعرف على دور البناء العائلي في جنوح الأحداث في المجتمع الأردني، وإلى وجود علاقة إيجابية بين جنوح الأحداث وكل من الأسرة البديلة ومهنة الحدث وتعدد الزوجات وغياب أحد الوالدين.

وأسفرت نتائج دراسة أجرتها (البحر، 1991) مستخدمة فيها منهج دراسة الحالة لفحص العلاقة بين الأسرة وجنوح الأحداث، عن وجود علاقة عكسية بين جنوح الأحداث ودرجة تماسك الأسرة، أي كلما زاد تماسك الأسرة قل جنوح الأحداث.

فقد أجرى كل من ثيو ومانفارد وقييري (Thao, Monfared & Gary, 2005) دراسة هدفت لإيجاد العلاقة بين متغيرات الاحتواء الخارجي للأسرة والمدرسة وجماعة الرفاق على جنوح أفراد صينيين وفيتناميين وكمبوديين، وأسفرت نتائج الدراسة عن أن جماعة الرفاق كان لها أعلى قدرة تنبؤية في الجنوح لدى المجموعة الصينية بالمقارنة مع الفيتناميين والكمبوديين، وكان الارتباط السلبي بالمدرسة ذا قدرة تنبؤية أدنى، ولم تسفر نتائج الدراسة عن وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأسرة والجنوح. أما دراسة (Lawrence, 1985) التي حاولت دراسة الأداء المدرسي لنظرية الاحتواء والسلوك الجانح، على عينة مكونة من 755 من طلاب المدارس

ومجموعة أخرى من الجانحين، فقد أسفرت نتائج الدراسة عن أثر المدارس على إعداد الطلبة وتهيئتهم لحياة البالغين، وأن الخبرات والتجارب المدرسية يمكن أن تؤدي بالشباب إلى الإساءة والجنوح، وأن الوضع الأكاديمي للطلاب مرتبط وبشكل كبير بالتسرب وبالتالي الجنوح.

وأجرى كل من ثومبسون ودودر (Thompson & Dodder, 1980) دراسة اختبرا فيها متغيرات نظرية الاحتواء لتحديد أي مركب منها متصل بشكل أكبر بالجنوح، وتوصلت نتائج الدراسة بالنسبة للاحتواء الخارجي، إلى أنه يجب أن يكون لدى الأفراد المنحرفين تعميق داخلي للقواعد والتفسيرات ووجود نماذج دور ذات معنى لتعلم السلوكات الجيدة، وتحفيز من الأسرة، أما بالنسبة للاحتواء الداخلي فإنه يرى ضرورة أن يكون لدى الأفراد المنحرفين مفهوم ذات جيد، واستكشاف الهدف، ومواجهة الإحباط، ووجد بأنه عندما تكون مفهوم ذات أقوى لدى الشباب فإن ذلك ينزع لعزلهم وإبعادهم عن الجريمة.

وأجرى كل من ركلس ودينيتز (Reckless & dinitz, 1967) (الموثق في Gibbons, 1979) دراسة على عينة شملت الجانحين والأطفال الجيدين للتعرف على مدى الالتزام بالقواعد المدرسية ودور مفهوم الذات والتنشئة الاجتماعية المعتمدة أساسا على الاختبار والتوسع في نظرية الارتباط التفاضلي لسذرلاند، وأسفرت نتائج الدراسة عن أن هناك العديد من العمليات المشتركة بين نظرية الاحتواء ونظرية الارتباط التفاضلي في تفسير السلوك الجانح من خلال تأكيدهما على التنشئة الاجتماعية، ووجدوا بأن الشباب غير الجانحين لديهم مفهوم ذات جيد عند تعريضهم للضغوطات المجتمعية والبيئية التي تؤدي للسلوك المنحرف.

وأخيرا أجرى كل من ليندون وجونسون (Lyndon & Johnson, 1960) (الموثق في Office of Head Start, 2007) فحص نظرية الاحتواء من خلال برنامج أوفيس هيد ستارت (Office of Head Start) الذي يعتبر من برامج الوقاية الذي يتضمن التعليم، والصحة، واحتواء الوالدين أو تدخلهم وتقديم الخدمات الاجتماعية، وتزويدهم بالتعليم والتثقيف والألعاب المصممة لإثراء بيئتهم وتقديم العناية والرعاية الصحية المجانية التي تشمل التغذية وتقييمات الصحة العقلية، أي بعبارة أخرى تم العناية بالأطفال بكلا الجانبين الاحتواء الداخلي والخارجي، وأوضحت نتائج الدراسة للأطفال المشاركين في البرنامج، بأنها كانت نافعة ومفيدة وإيجابية من حيث الاحتواء الداخلي والخارجي مقارنة برفقائهم وأقرانهم غير المشاركين في البرنامج، ما يعني أن نتائج الدراسة أسفرت عن تدعيم لنظرية الاحتواء.

وأجرت ايلونن (Ellonen, 2008) دراسة حاولت التعرف على أثر الضبط الاجتماعي في المدرسة على جنوح المراهقين مستخدمة عينة عشوائية عنقودية من المراهقين تراوحت أعمارهم بين (15-16) سنة، واستخدمت تحليل الانحدار المتعدد، وكشفت نتائج الدراسة أن الضبط

الاجتماعي في المدرسة ذو أثر في وقاية المراهقين من الانخراط في السلوك الجانح وتعمل أيضا على تخفيض نسبة جنوح الأحداث. بينما أجرى هوف وزملاؤه (Hoeve et al, 2007) دراستين طولانيتين في هولندا حاولتا التعرف على التأثيرات طويلة المدى للخطر العائلي المؤسس على جنوح الذكور، وبلغ حجم العينة الأولى 474 حدثا أما العينة الثانية 128 حدثا واستغرقت الدراسة فترات تقييم عشر سنوات، حيث أسفرت نتائج الدراسة عن أن الأنشطة البنائية للعائلة خلال فترة المراهقة ذات قدرة تنبؤية عالية في جنوح الأفراد في سن الرشد المبكر.

بينما أشارت دراسة طولانية أخرى استغرقت خمس سنوات أجراها ديمبو وآخرون (Dembo et al, 2007) على عينة قوامها 315 منحرفا ارتكبوا انحرافات جسدية وجنسية في مركز هيلزبوروا للأحداث، وكشفت نتائج الدراسة عن أن المشاكل العائلية والأصدقاء المنحرفين ذات ارتباط قوي بانحراف الشباب الجسدي والجنسي.

أما دراسة شنق ونقاي (Cheung & Ngai, 2007) التي هدفت إلى اختبار تأثير العائلة والأصدقاء على انحراف الأحداث، وبلغ حجم العينة 190 جانحا في هونك كونغ، فقد دلت نتائجها على أن تطور النشاطات الانحرافية كانت لدى الجانحين الذين يقضون وقتا أطول مع الأصدقاء ووقت أقل لدى العائلة. لأن الجانحين الذين يتعرضون لوقت أطول مع العائلة يتعرضون لضبط اجتماعي أفضل وتعلم مهارات اجتماعيه بشكل أفضل.

وتوصل سارار وآخرون (Saras et al, 2006) في دراسة هدفت إلى إجراء مقارنة بين مجموعات من المراهقين تراوحت أعمارهم بين (14-15) عاما، إلى أن إحدى المجموعات منتمية مع أصدقاء منحرفين كأعضاء في عصابات، أما المجموعة الثانية فلم يكن لها انتماء مع عصابات كأصدقاء جانحين، وأوضحت نتائج الدراسة مدى تأثير الأصدقاء على جنوح الأحداث حيث كان تسجيل الجنوح رسميا وذاتيا لدى المجموعة المنتمية للعصابات أكثر من غير المنتمية للعصابات.

بينما توصلت دراسة ديفيد (David, 2006) التي حاولت التعرف على أثر خبرة المدرسة بالانحراف، حيث شملت عينة الدراسة مجموعة من طلاب المدارس الثانوية في مدينة إدنبرة والذين تراوحت أعمارهم من (13-16) عاما، إلى وجود علاقة عكسية بين الالتزام بالمدرسة والجنوح وكذلك الارتباط بالمعلمين والانحراف. أي كلما زاد الالتزام بالمدرسة والارتباط بالمعلم قل الانحراف.

وفي دراسة أجراها ديفيد وآخرون (David et al, 2006) حاولت التعرف على الأسباب الفردية التي تؤدي للجنوح على عينة تكونت من 506 منحرفين تراوحت أعمارهم من (8,13 - 17,8) عاما، كشفت نتائج الدراسة عن أن الإشراف الأبوي السيئ والتعزيز المنخفض للوالدين

وقلة انغماس الابن في النشاطات الأسرية والسكن السيئ كانت جميعها من أهم الأسباب التي تؤدي لجنوح الأفراد.

أما دراسة ديموث وبراون (Demuth & Brown, 2004) التي فحصت العلاقة بين الأسرة وانحراف المراهقين، باستخدام بيانات مسح طولي منذ عام 1995 لصحة المراهقة، فقد أسفرت نتائج الدراسة عن أن المراهقين ذوي أحادية العوائل أكثر جنوحاً من المراهقين المستقرين مع والديهم. بينما حاولت دراسة دوجت (Doggett, 2004) التعرف على البناء الأسري وجنوح الأحداث، وتألفت عينة الدراسة من الطلاب الذين تراوحت أعمارهم من (14- 19) عاماً في المدارس العليا High school وتم جمع البيانات عن طريق المقابلات Interviews والاستبانة. وأظهرت نتائج الدراسة أن البناء الأسري يمارس كلا الدورين السلبي والإيجابي في إنتاج جنوح الحدث، وبصرف النظر عن البناء الأسري سواء أحادي أو ثنائي فإن قضاء الوقت القليل في الإشراف والمتابعة على الأبناء سيؤدي بهم إلى الانحراف وخصوصاً في مرحلتها الطفولة والمراهقة.

أما دراسة ثاكستون واكنو (Thaxton & Agnew, 2004) التي حاولت اختبار نظريتي الضبط الاجتماعي والتوتر العامة على عينة وطنية من الذكور المراهقين، وتوصلت إلى أن متغيري الارتباط الوالدي والارتباط بالمعلم لديهما القدرة على التنبؤ بالجنوح، وأن الأفراد ذوي الارتباط الإيجابي بالوالدين والمعلم أقل ميلاً للجنوح من الأفراد ذوي الارتباط السلبي.

وفي أمريكا أجرى كل من مكوسكي وتوفار (McCluskey & Tovar, 2003) دراسة حاولت معرفة العلاقة بين العمليات العائلية Family processes كالارتباط الأبوي والإشراف وجنوح الأحداث من خلال المسح الطولي Longitudinal Survey للبيانات منذ عام 1997، وأبرز ما توصلت له الدراسة أن الارتباط الأبوي والتدخل الإشرافي لهما علاقة قوية بجنوح الأحداث باختلاف العرق.

في حين أظهرت نتائج دراسة أكوستا (Acosta, 2003) التي حاولت أن تستكشف الجنوح كعلاقة معتمدة Interdependent relationship بين السياق الاجتماعي Social context والفرد أو مجموعة أفراد والعلاقة بين الثقافة وجماعة الرفاق، حيث أسفرت نتائج الدراسة عن أن هناك علاقة بين جماعة الرفاق والسلوك الجانح للفرد واقترحت أن بعض أنواع الأنشطة ذات علاقة وثيقة بالسلوك الجانح، وترى كذلك أن ثقافة الشباب يمكن أن تعدّ عاملاً وقائياً أو انحلالياً للسلوك الجانح وضرورة الاهتمام ببرامج التدخل والوقاية.

أما دراسة كامبردج في تطوير الجنوح التي أجراها كل من جوبي وفارينجتون (2001) Farrington, Juby) والتي تعد من الدراسات المسحية الطولية Longitudinal survey في

لندن. على عينة بلغ قوامها 411 مبحثاً من الذكور تراوحت أعمارهم من (8- 46) سنة، وأسفرت نتائج الدراسة عن أن نسبة الجنوح كانت أعلى لدى 75 ولداً يعيشون في أسر متفككة أو مضطربة من الذين ينتمون لأسر سليمة.

وتوصل كذلك ديفيد وآخرون (David et al, 2001) في دراسة هدفت إلى التعرف على العلاقة بين الأسرة والخصائص الوالدية وتأثيرها على عنف وعدم عنفها جماعة الرفاق المنحرفة وكذلك على الجنوح الفردي Individual delinquency. واشتملت عينة الدراسة على 246 مراهقاً من الذكور في مدارس شيكاغو، وأسفرت نتائج الدراسة عن أن الخصائص الأبوية تميزت بضعف التماسك العاطفي وكذلك بالأبوة السيئة Poor parenting وأن عنف جماعات الرفاق يساهم في العنف الفردي Individual violence.

أما دراسة فيتارو وآخرون (Vitaro et al, 2000) التي حاولت معرفة تأثير المتغيرات التالية (الأصدقاء الجانحين، وملامح الطفولة والمراقبة الأبوية والارتباط الأبوي وخصائص الأفراد الآخرين على جنوح الأولاد في فترة المراهقة المبكرة والذين تراوحت أعمارهم بين (10- 14) عاماً، فقد أسفرت نتائج الدراسة عن أن الارتباط الأبوي والأصدقاء الجانحين كان لهما التأثيرات الرئيسية على جنوح الأولاد والعامل الأكثر تأثيراً هم الأصدقاء الجانحون.

بينما توصلت نتائج دراسة أجراها بليكن وآخرون (Blanc et al, 1998) هدفت إلى التعرف على العلاقة بين الأسرة والانحراف لعينة تكونت من (1029) من الذكور في مرحلة المراهقة المبكرة الذين تراوحت أعمارهم بين (10 - 12) عاماً إلى أن انحراف المراهقين في هذه المرحلة ارتبط بنماذج منحرفة للوالدين واتجاهات أبوية منحرفة.

وفي ألمانيا أسفرت نتائج دراسة أجراها كل من ماقرز وهرلمان (Maggs & Hurrelmann, 1998) حاولت التعرف على أثر جماعات الرفاق في استخدام المراهقين للتبغ والكحول واقتراف السلوكيات اللااجتماعية، وتألفت عينة الدراسة من 491 مراهقاً، ودلت نتائج الدراسة على وجود علاقة إيجابية بين استخدام التبغ والكحول والسلوكيات اللااجتماعية وجماعات الرفاق المنحرفة.

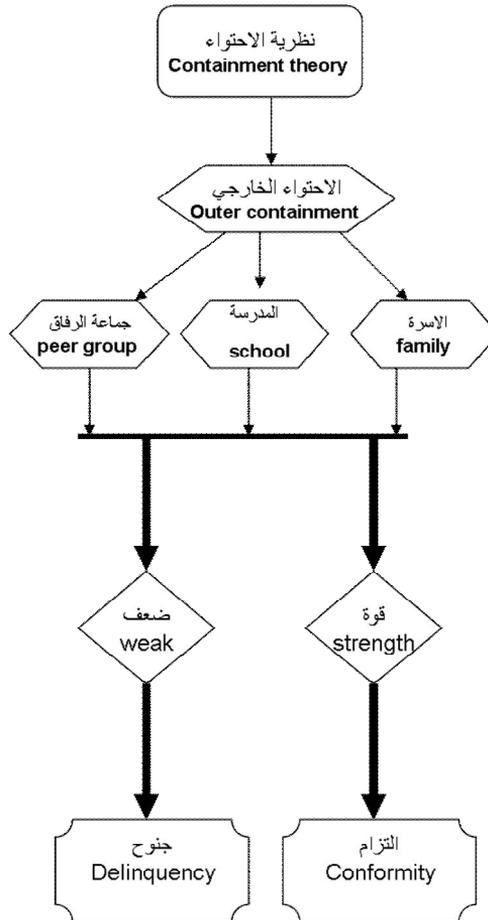
في حين أجرى كل من برنت ووايتيسايد (Brent & Whiteside, 1994) دراسة لاختبار متغيرات نظرية الضبط الاجتماعي Social control ونظرية ترابط الاختلاف على عينة عشوائية Random sample من طلاب المدارس الثانوية تكونت من 1093 وأظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة إيجابية بين الارتباط مع الأهل والدين والسلوك غير الجانح، وأسفرت كذلك عن وجود علاقة سلبية بين الانضمام لجماعة الرفاق المنحرفة والسلوك الجانح.

اختبار الاحتواء الخارجي لنظرية الاحتواء في تفسير السلوك المنحرف لدى الأحداث في دور التربية والتأهيل الأردنية

هذا وقد كشفت دراسة روزنبيوم وجيمس (Rosenbaum & James, 1990) على عينة تكونت من 1508 مراهقين، عن وجود علاقة عكسية بين الأداء الإيجابي للمدرسة وأنشطتها والسلوك الجانح أي كلما ازداد أداء المدرسة وأنشطتها إيجابا كلما قل السلوك الجانح.

وأخيرا أجرى موراش (Morash, 1986) دراسة على 588 مراهقا، وتوصلت نتائجها إلى أن جنس الذكور له تأثير رئيسي في الانضمام لجماعات الرفاق المنحرفة أكثر من الفتيات، وهذا يفسر المستوى الأدنى لانحراف الفتيات من الذكور، وأن مستوى انحراف الشباب الأعلى يفسر من خلال الميل أو الاستعداد الفردي والظروف البيئية Environmental circumstances التي تشجع الذكور للانضمام إلى جماعات الرفاق المنحرفة التي تشجع على السلوكات غير المشروعة.

ويبين الشكل (أ) كيفية حدوث الانحراف من خلال متغيرات الاحتواء الخارجي طبقا لنظرية الاحتواء.



فرضيات الدراسة

تتكون فرضيات الدراسة من الفرضية الرئيسية الآتية:

- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) في مستوى الاحتواء الخارجي (الأسرة، والمدرسة، وجماعة الرفاق) يعزى لمتغير الحالة (منحرفين، وغير منحرفين). ويتفرع من هذه الفرضية عدة فرضيات فرعية:
- 1- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) في دور الأسرة لدى المنحرفين وغير المنحرفين.
- 2- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) في دور المدرسة لدى المنحرفين وغير المنحرفين.
- 3- لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) في دور جماعة الرفاق لدى المنحرفين وغير المنحرفين.

منهجية الدراسة:

إن الطريقة التي تم استخدامها في هذه الدراسة هي طريقة المسح الاجتماعي، وتعتمد على الاستبانة أو باستخدام المقابلة، وفي هذه الدراسة التي تتبع المسح الاجتماعي، والذي يهدف إلى معرفة متغيرات الدراسة، ويتميز باستخدام الفرضيات قبل البدء بعملية المسح، أي فحص مدى الصدق أو عدم الصدق لنتائج المسوحات السابقة، أو لبعض النصوص النظرية، أو احتمالية استنباط الملاحظات للواقع المراد البحث فيه (Sociology Guide, 2006).

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الأحداث في دور التربية والتأهيل في المملكة الأردنية الهاشمية للعام 2009 البالغ عددهم 200 حدث، ووجد بأنهم موزعون على أربع دور للأحداث كما في الجدول رقم (1):

جدول رقم (1): البيانات المتعلقة بمنحرفي الأحداث في دور التربية في المملكة الأردنية الهاشمية

الرقم	اسم دار التربية	عمر الفئة المستهدفة	العدد
1	دار تربية وتأهيل الأحداث إربد	الأحداث المحكومون من (12-18)	60
2	دار تربية وتأهيل الأحداث الرصيفه	الأحداث المحكومون من (16-18)	70
3	دار تربية وتأهيل الأحداث معان	الأحداث المحكومون من (12-18)	40
4	دار تربية وتأهيل الأحداث عمان	الأحداث المحكومون من (12-15)	30

كما يشتمل مجتمع الدراسة على جميع طلبة المدارس الثانوية الذكور للفترة العمرية الذين تتراوح أعمارهم من (12-18) في محافظة الكرك (كمجتمع متيسر). حسب سجلات وزارة التربية والتعليم (وزارة التربية والتعليم، (2008 / 2009) والبالغ عددهم (18050).

عينة الدراسة:

فيما يتعلق بعينة الدراسة من الأحداث في دور التربية، تم تناول جميع الأفراد في دور التربية، واستخدمت الدراسة في ذلك أسلوب المسح الشامل أو العينة القصدية والبالغ عددهم (200) حدثٍ منحرف، أما فيما يتعلق بعينة الدراسة من طلاب المدارس الثانوية، فتم اختيارها بالطريقة الطبقيّة العنقودية العشوائية، حيث تم تقسيم محافظة الكرك إلى أربعة مناطق إدارية وحسب التقسيم الإداري المتبع (مديرية منطقة القصر، مديرية قصبه الكرك، مديرية منطقة المزار، مديرية الأغوار الجنوبية)، وتم اختيار مدرسة عشوائياً من كل مديرية، وفيما بعد تم اختيار عينة عشوائية من الطلبة في الصفوف من (السادس - ثاني ثانوي) في المدارس المختارة، ثم تطبيق مقياس الانحراف عليهم ليتم تصنيفهم إلى طلبة غير منحرفين وجانحين مستترين Latent delinquents. والبالغ عددهم (923) طالبا أي ما يشكل نسبته 5% من مجتمع الدراسة المتيسر، ثم تم اختيار الطلبة غير المنحرفين ليكونوا من أفراد عينة الدراسة والبالغ عددهم (223) طالبا وتم استبعاد (700) طالبا من عيني المنحرفين وغير المنحرفين أجا ب على فقرة واحدة أو أكثر من مقياس الانحراف (دائما أو أحيانا). جدول رقم (2) يوضح خصائص عينة الدراسة (غير المنحرفين والمنحرفين)

جدول رقم (2): خصائص عينة الدراسة (غير المنحرفين والمنحرفون).

المتغير	فئات المتغير	غير المنحرفين		المنحرفون	
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
المستوى التعليمي للوالد	لا يقرأ ولا يكتب	15	6.9%	33	16.5%
	تعليم مدرسي فقط	129	59.7%	112	56.0%
	جامعي	72	33.3%	55	27.5%
	المجموع	216	100%	200	100%
المستوى التعليمي للوالدة	لا تقرأ ولا تكتب	25	11.8%	40	20.1%
	تعليم مدرسي فقط	115	54.2%	103	51.8%
	جامعي	72	34.0%	56	28.1%
	المجموع	212	100%	199	100%
الدخل الشهري للأسرة	أقل من 500د	141	65.3%	192	96.5%
	500-800د	49	22.7%	3	1.5%
	800 د فأكثر	26	12.0%	4	2.0%
	المجموع	216	100%	199	100%

1. المستوى التعليمي للوالد:

إن اضطرابات السلوك الاجتماعي لدى الطفل يعود إلى العديد من العوامل من ضمنها مستوى تعليم الوالدين Education levels of parent والمكانة الاقتصادية Economic status (Baransel et al, 2006)

ويبين الجدول رقم (2) توزيع أفراد عينة غير المنحرفين حسب المستوى التعليمي للوالد والنسب المئوية لكل مستوى، فقد وجد أن 33.3% من آباء أفراد عينة الدراسة من غير المنحرفين هم من فئة الجامعيين، مقابل 59.7% من فئة (التعليم المدرسي) والتي تشكل النسبة الأكبر، في حين أن ما نسبته (6.9%) من فئة: لا يقرأ ولا يكتب، ربما هذا يعود إلى عدم وجود الفرص أمامهم لإتمام دراستهم في ضوء صعوبة الظروف الاقتصادية الصعبة. بينما يوضح الجدول رقم (2) توزيع أفراد عينة المنحرفين حسب المستوى التعليمي للوالد والنسب المئوية لكل مستوى، فقد وجد أن (16.5%) من آباء أفراد عينة الدراسة من المنحرفين هم من فئة (لا يقرأ ولا يكتب)، مقابل (56%) من فئة التعليم المدرسي، و(27.5%) من فئة الجامعي.

2. المستوى التعليمي للوالدة:

يبين الجدول رقم (2) توزيع أفراد عينة غير المنحرفين حسب المستوى التعليمي للوالدة والنسب المئوية لكل مستوى، حيث نجد 34% من أمهات أفراد العينة حاصلات على الشهادة الجامعية، مقابل 11.8% من فئة لا يقرأ ولا يكتب، و(54.2%) تعليم مدرسي فقط. بينما يتضح من الجدول رقم (2) بأن (51.8%) من أمهات الأحداث المنحرفين هم من فئة التعليم المدرسي فقط مقابل (20.1%) من فئة لا تقرأ ولا تكتب و(28.1%) من فئة الجامعي.

3. الدخل الشهري للأسرة:

يتضح من الجدول رقم (2) أن غالبية أسر أفراد عينة غير المنحرفين يقع الدخل الشهري لأسرهم في الفئة (أقل من 500)، والذين تبلغ نسبتهم 65.3% وأن أدنى نسبة كانت للفئة (800 دينار فأكثر) حيث تبلغ نسبتهم 12.0%. في حين يبين الجدول رقم (2) أن غالبية أسر الأحداث المنحرفين يقع الدخل الشهري لأسرهم في الفئة (أقل من 500) حيث تبلغ نسبتهم (96.5%)، وأن أدنى فئة تقع لدى الأسر التي يتراوح دخلها الشهري في فئة (500- 800 دينار) والذين تبلغ نسبتهم (1.5%).

أداة الدراسة:

تم تطوير أداة الدراسة لجمع البيانات المطلوبة لإنجاز الدراسة بناءً على أدبيات الموضوع، ونتائج الدراسات السابقة المختارة، وذات الصلة، كدراسة كل من (ثيو ومانفارد وقيري، ولورنس، وثومسون ودودر وليندون وجونسون وغيرهم) والعلماء السيكولوجيين والسوسولوجيين الذين تناولوا مفاهيم الاحتواء الخارجي، أمثال (دوركايم، وهيرشي، وسايكل، وغيرهم)، وتم اقتباس فقرات دور الأسرة وجماعة الرفاق من مقياس السمادوني عام 1997 (الموثق في أبو أسعد، 2009) بينما تم بناء فقرات المدرسة بالعودة للأطر النظرية السابقة.

وقد كانت الأداة الرئيسية التي استخدمت لجمع البيانات لدى الأحداث الجانحين لتفريغها في الاستبانة هي المقابلات بالتعاون مع مدير الدار والمرشد النفسي الاجتماعي في كل دار تربية، نظرا لوجود نسبة كبيرة بلغت 80% منهم لا يعرفون القراءة والكتابة، حيث بلغ عددهم 160 حدثا منحرفا، في حين تم توزيع الاستبانة على نسبة 20% من الأحداث الذين يعرفون القراءة والكتابة. وبلغ عددهم (40) حدثا منحرفا، في حين كانت الأداة الرئيسية لجمع البيانات لدى غير المنحرفين هي الاستبانة، وقد قامت الباحثة بتوزيع الاستبانات على جميع الطلبة غير المنحرفين الذين يمثلون طلاب المدارس، وقامت الباحثة أيضا بإجراء المقابلات مع الأحداث الجانحين في دور التربية والتأهيل في المملكة الأردنية الهاشمية بالتعاون مع الأخصائي النفسي الاجتماعي ومدير الدار.

في حين تكون مقياس الانحراف من مجموعة من الأسئلة وهي كالتالي: (هل سبق وأن تشاجرت مع أحد غير الأخوة، هل سبق وأن أخذت مالا دون علم صاحبه، هل سبق وأن تناولت حبوباً مخدرة، هل سبق وأن تناولت خمر، هل سبق وأن هربت من المدرسة، هل سبق وأن كسرت شباكاً) حيث تم اقتباس فقراته من مقياس الانحراف (الموثق في Irfaifeh, 1990). وكل من أجاب على فقرة واحدة أو أكثر (دائماً أو أحياناً) تم استبعاده من عينة غير المنحرفين ولم يتم إدخاله في عينة المنحرفين لأنه لم يصدر في حقه حكم اتساقاً مع تعريف الحدث إجرائياً في الدراسة. وبعد تطبيق المقياس على 923 طالباً أي ما يعادل 5% من مجتمع الدراسة المتيسر، وجد أن الطلبة الذين أجابوا على مقياس الانحراف على جميع فقراته (أبداً) 223 طالباً تم إدخالهم في التحليل ليمثلوا عينة غير المنحرفين.

أ- وقد تكونت الاستبانة من ثلاثة أجزاء رئيسية:

1. المعلومات الديمغرافية: فقد تم وضع مجموعة من الأسئلة الديمغرافية للتعرف على خصائص عينة الدراسة، وشملت متغيرات (المستوى التعليمي للأب، والمستوى التعليمي للأُم، والدخل الشهري).

2. مقياس الانحراف: تم قياس الانحراف لدى طلبة المدارس الذين تتراوح أعمارهم من (12-18) عاما وذلك لتصنيف المنحرفين المستترين من غير المنحرفين.
3. مقياس الاحتواء الخارجي ويضم أسئلة متغيرات الاحتواء الخارجي (الأسرة، المدرسة، جماعة الرفاق). وتمحورت أسئلة متغيرات الاحتواء الخارجي كما يلي:

ب- المقابلات Interviews

تم استخدام المقابلة كأداة رئيسية لجمع البيانات لدى الأحداث الذين لا يعرفون القراءة والكتابة. فالمقابلة تزود بعمق بالمعلومات (Partington, 2001).

صدق أداة الدراسة:

تم التحقق من صدق أداة الدراسة من خلال عرضها وهي بصورتها الأولية على (10) محكمين من ذوي الخبرة والاختصاص في الجامعات الأردنية (مؤتة، اليرموك) وتم إبداء آرائهم وملاحظاتهم حول فقرات الاستبانة من حيث الوضوح والصياغة اللغوية ومدى انتماء الفقرات للمجال الذي تندرج تحته، بالإضافة إلى أي ملاحظات يرونها مناسبة، وذلك للأخذ بهذه الملاحظات وإجراء التعديلات المطلوبة.

ثبات أداة الدراسة:

بعد تطبيق أداة الدراسة على عينة مؤلفة من (35) فردا من مجتمع الدراسة ومن خارج عينتها، تم التحقق من ثبات أدوات الدراسة مستخدمة معادلة كرونباخ ألفا ووجد أن معاملات ثبات أداة الاحتواء الخارجي تراوحت للأبعاد بين (0.81- 0.88) وللمجال الكلي (0.91) وبلغ معامل ثبات مقياس الانحراف (0.81) وتعتبر هذه القيم مقبولة لأغراض الدراسة.

المعالجة الإحصائية:

للإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار صحة فرضياتها تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي مثل:

1- مقاييس الإحصاء الوصفي لوصف خصائص عينة الدراسة بالنسب المئوية والتكرارات وللإجابة عن سؤال الدراسة.

2- استخدام اختبار t. test لإيجاد الفروق بين مجموعتي المنحرفين وغير المنحرفين

حدود الدراسة:

اقتصرت حدود الدراسة على الأحداث المنحرفين في دور تربية الأحداث الأردنية الذين تراوحت أعمارهم من (12-18) عاما البالغ عددهم (200) حدثا منحرفا. واقتصرت الدراسة أيضا على طلاب المدارس الأساسية والثانوية للذكور في محافظة الكرك البالغ عددهم 223 طالبا تراوحت أعمارهم بين (12-18) عاما، في الفترة الزمنية من 2009/2008.

عرض النتائج:

النتائج المتعلقة بالفرضية الرئيسية: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) في مستوى الاحتواء الخارجي (الأسرة، والمدرسة، وجماعة الرفاق) يعزى لمتغير الحالة (منحرفين، غير منحرفين).

لاختبار صحة الفرضية تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة وعلى المستوى الكلي للاحتواء الخارجي ووفقا لمتغير الحالة (منحرفون، غير منحرفين). والجدول رقم (3) يوضح نتائج ذلك.

جدول رقم (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة وعلى المستوى الكلي للاحتواء الخارجي ووفقا لمتغير الحالة (منحرفون، غير منحرفين)

الحالة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
غير منحرفين	3.72	0.62
منحرفون	2.77	0.60

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (3) إلى وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى الاحتواء الخارجي حيث بلغ متوسط تقديرات غير المنحرفين (3.72) وتقديرات المنحرفين (2.77) وللكشف فيما إذا كانت الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) تم إجراء اختبار (T.test) والجدول رقم (4) يوضح نتائج ذلك.

جدول رقم (4): نتيجة تحليل اختبار (T.test) للكشف عن وجود فروق في تقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى الاحتواء الخارجي ووفقا لمتغير الحالة (منحرفون، غير منحرفين)

فرق المتوسطات درجات الحرية	قيمة T	مستوى الدلالة
0.95	417	15.822
		0.000

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات أفراد عينة الدراسة لمستوى الاحتواء الخارجي ووفقاً لمتغير الحالة (منحرفون، غير منحرفين) حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (15.822)، مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة. وعند الرجوع إلى المتوسطات الحسابية في الجدول رقم (3) يتبين أن متوسط تقديرات الأفراد غير المنحرفين (3.72) وتقديرات المنحرفين (2.77) مما يعني أن الفروق كانت لصالح أفراد عينة الدراسة من فئة غير المنحرفين.

ويتفرع من هذه الفرضية مجموعة من الفرضيات الفرعية والمتعلقة بكل بعد من أبعاد الاحتواء الخارجي، ويتضمن ما يلي عرضاً تفصيلياً لذلك:

الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) في دور الأسرة يعزى لمتغير الحالة (منحرفون، غير منحرفين).
لاختبار صحة فرضية الدراسة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على بعد (الأسرة) ووفقاً لمتغير الحالة (منحرفون، غير منحرفين)، والجدول رقم (5) يوضح نتائج ذلك.

جدول رقم (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة لدور الأسرة كبعد من أبعاد الاحتواء الخارجي ووفقاً لمتغير الحالة (منحرفون، غير منحرفين)

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الحالة
0.64	4.00	غير منحرفين
0.77	2.77	منحرفون

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (5) إلى وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لدور الأسرة كبعد من أبعاد الاحتواء الخارجي حيث بلغ متوسط تقديرات غير المنحرفين (4.00) وتقديرات المنحرفين (2.77) وللكشف فيما إذا كانت الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) تم إجراء اختبار (T.test) والجدول رقم (6) يوضح نتائج ذلك.

جدول رقم (6): نتيجة تحليل اختبار (T.test) للكشف عن وجود فروق في تقديرات أفراد عينة الدراسة لدور الأسرة كبعد من أبعاد الاحتواء الخارجي ووفقاً لمتغير الحالة (منحرفون، غير منحرفين)

فرق المتوسطات	درجات الحرية	قيمة T	مستوى الدلالة
1.22	417	17.756	0.000

اختبار الاحتواء الخارجي لنظرية الاحتواء في تفسير السلوك المنحرف لدى الأحداث في دور التربية والتأهيل الأردنية

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (6) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات أفراد عينة الدراسة لدور الأسرة ووفقاً لمتغير الحالة (منحرفون، غير منحرفين) حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (17.756)، مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة. وعند الرجوع إلى المتوسطات الحسابية في الجدول رقم (5) يتبين أن متوسط تقديرات غير المنحرفين (4.00) وتقديرات المنحرفين (2.77) مما يعني أن الفروق كانت لصالح أفراد عينة الدراسة من فئة غير المنحرفين.

الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) في تقديرات المبحوثين لدور المدرسة يعزى لمتغير الحالة (منحرفون، غير منحرفين).

لاختبار صحة فرضية الدراسة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجال (دور المدرسة) ووفقاً لمتغير الحالة (منحرفون، غير منحرفين)، والجدول رقم (7) يوضح نتائج ذلك.

جدول رقم (7): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لدور المدرسة كبعد من أبعاد الاحتواء الخارجي ووفقاً لمتغير الحالة (منحرفون، غير منحرفين)

الحالة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
غير منحرفين	3.62	1.32
منحرفون	2.39	0.91

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (7) إلى وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لدور المدرسة كبعد من أبعاد الاحتواء الخارجي حيث بلغ متوسط تقديرات غير المنحرفين (3.62) وتقديرات المنحرفين (2.39) وللكشف فيما إذا كانت الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) تم استخدام اختبار (T.test) والجدول رقم (8) يوضح نتائج ذلك.

جدول رقم (8): نتيجة تحليل اختبار (T.test) للكشف عن وجود فروق في تقديرات أفراد عينة الدراسة لدور المدرسة كمدال من مجالات الاحتواء الخارجي ووفقاً لمتغير الحالة (منحرفون، غير منحرفين)

فرق المتوسطات درجات الحرية	قيمة T	مستوى الدلالة
415	11.079	0.000
1.23		

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (8) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات أفراد عينة الدراسة لدور المدرسة ووفقاً لمتغير الحالة

(منحرفون، غير منحرفين) حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (11.079). مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة. وعند الرجوع إلى المتوسطات الحسابية في الجدول رقم (7) يتبين أن متوسط تقديرات غير المنحرفين (3.62) وتقديرات المنحرفين (2.39) مما يعني أن الفروق كانت لصالح أفراد عينة الدراسة من فئة غير المنحرفين.

الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) في تقديرات المبحوثين لدور جماعة الرفاق يعزى لمتغير الحالة (منحرفون، غير منحرفين)

لاختبار صحة فرضية الدراسة تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مجال (جماعة الرفاق) ووفقا لمتغير الحالة (منحرفون، غير منحرفين). والجدول رقم (9) يوضح نتائج ذلك.

جدول رقم (9): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لدور جماعة الرفاق كبعد من أبعاد الاحتواء الخارجي ووفقا لمتغير الحالة (منحرفون، غير منحرفين)

الحالة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
غير منحرفين	3.55	0.61
منحرفون	3.15	0.62

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (9) إلى وجود فروق ظاهرية في المتوسطات الحسابية لتقديرات أفراد عينة الدراسة لدور جماعة الرفاق كبعد من أبعاد الاحتواء الخارجي حيث بلغ متوسط تقديرات غير المنحرفين (3.55) وتقديرات المنحرفين (3.15) وللكشف فيما إذا كانت الفروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) تم استخدام اختبار (T.test) والجدول رقم (10) يوضح نتائج ذلك.

جدول رقم (10): تم نتيجة تحليل اختبار (T.test) للكشف عن وجود فروق في تقديرات أفراد عينة الدراسة لدور جماعة الرفاق كبعد من أبعاد الاحتواء الخارجي ووفقا لمتغير الحالة (منحرفون، غير منحرفين)

فرق المتوسطات درجات الحرية	قيمة T	مستوى الدلالة
415	6.595	0.000
0.39		

تشير البيانات الواردة في الجدول رقم (10) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) في تقديرات أفراد عينة الدراسة لدور جماعة الرفاق ووفقا لمتغير

الحالة (منحرفون، غير منحرفين) حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة (6.595). مما يعني رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة. وعند الرجوع إلى المتوسطات الحسابية في الجدول رقم (9) يتبين أن تقديرات غير المنحرفين (3.55) وتقديرات المنحرفين (3.15) مما يعني أن الفروق كانت لصالح أفراد عينة الدراسة من فئة غير المنحرفين.

تفسير النتائج

مناقشة الفرضية الرئيسية:

كشفت نتائج التحليل وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) في مستوى الاحتواء الخارجي لدى أفراد عينة الدراسة من المنحرفين وغير المنحرفين لصالح غير المنحرفين وتتفق نتائج هذه الدراسة مع دراسة كل من ركلس ودينيتز عام 1969 الموثق في (Thompson & Dodder, 1980) ولورنس، (Lawrence, 1985) وثيو ومونفيرد وجيري (Thao & Monfared & Gary, 2005) وليندون وجونسون (Lyndon & Johnson, 1960) وركلس ودينيتز (Reckless & dinitz, 1967).

ولعل ضعف الاحتواء الخارجي لدى الأحداث الجانحين يؤكد ما جاء به ركلس في الشق الثاني لنظرية الاحتواء، بأن الاحتواء الخارجي يشكل الحاجز والعازل البنائي في بيئة الفرد ومحيطه الاجتماعي، والذي يتألف من عوامل عدة مثل الإحلال وتعزيز السلوك الجيد، والقيم، والمعايير، والتوقعات الاجتماعية، والضبط الاجتماعي، والإشراف، والمراقبة، والهوية، والولاء. وهذه العوامل تساعد كلا من (الأسرة والمدرسة وجماعة الرفاق) في احتواء الأطفال (Gibbons, 1979).

وتساهم كذلك في تحمل الضغوط الخارجية Outer Pushes وتشمل الشروط الحياتية الصعبة كالفقر والحرمان، والبطالة، وعدم الشعور بالأمن، والفرص المحدودة، وعدم المساواة. وأخيرا عوامل الجذب الخارجية External Pulls وتشمل رفاق السوء، والعضوية في ثقافات فرعية أو جماعات منحرفة، وأثر وسائل الإعلام. وتعد الأسرة والمدرسة وجماعة الرفاق كذلك بيئات اجتماعية رئيسية لغالبية المراهقين يقضون غالبية أوقاتهم إما في البيت أو المدرسة أو مع الرفاق لذا فهذه البيئات الثلاث تشكل تأثيرا كبيرا على سلوك المراهقين (Agnew, 2000).

وممارسة هذه البيئات الثلاث دورا فعالا في عملية التنشئة الاجتماعية للفرد (Williams et al, 2005; Gottfredson & Gottfredson, 2001). ونلاحظ أيضا ما أكد عليه العديد من العلماء السوسيولوجيين أمثال (ريس وتوبي وناي) إلى الوظائف التي تمارسها البيئات الثلاث في ضبط سلوكيات الأفراد، وتؤكد من ناحية أخرى ما ركز عليه علماء المدرسة السلوكية

Behaviorist School أمثال سكر Skinner عام 1953 وبافلوف عام 1963 على دور البيئة الاجتماعية المحيطة بالفرد كالأسرة، والمدرسة، وجماعة الرفاق في التعلم. وأن الملاحظة والخبرة والتعزيز كالمكافآت المادية والمعنوية وكذلك العقاب (كالإقصاء والتأنيب والإهمال والتجاهل والاقتران والمحو والإطفاء (203 – 200, Winterdyk, 2000). جميعها تستخدم من قبل أي من البيئات الثلاث السابقة لتعلم أي من السلوكات السوية أو غير السوية.

وكذلك يؤكد ما جاء به هيرشي في نظرية الضبط الاجتماعي بأن أهم المؤسسات المؤثرة في حياة الفرد هي (الأسرة، والمدرسة، والأصدقاء) لأن هذه المؤسسات تحقق الارتباط والالتزام والانغماس لأن الارتباط والتعلق الحميم بالأهل والمدرسة والرفاق يقلل من السلوكات الجانحة ويساعد على الانغماس في الأعمال النافعة (Gibbon, 1979). وارتباط الأفراد بالرفاق الجانحين سيقودهم حتما لتعلم السلوكات المنحرفة من خلال الارتباط والتفاعل والاتصال معهم كما أكد بذلك سذرلاند في نظرية ترابط الاختلاف (Hagan, 1990, 45).

فنظرا للظروف الأسرية غير المستقرة والمضطربة لدى الأحداث في دور التربية الأردنية سيفقد الأحداث أهم عامل في حمايتهم ووقايتهم من الانحراف وفي مساندهم الاجتماعية في مواجهة مشكلاتهم وتحقيق أهدافهم بصورة متوافقة ومتكيفة مع المجتمع. وبالإضافة لما سبق نلاحظ تغيب دور المدرسة الذي يقف جنبا إلى جنب مع الأسرة في التعليم والضبط لسلوكات الأفراد، وكنتيجة لتغيب دور أهم مؤسستين في التأثير على الفرد سيلجأ الحدث إلى رفاق السوء.

الفرضية الفرعية الأولى: لقد كشفت نتائج التحليل وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) في دور الأسرة لدى أفراد عينة الدراسة من المنحرفين وغير المنحرفين لصالح غير المنحرفين ونتائج هذه الفرضية تتفق مع العديد من الدراسات منها العموش (2006) والحوامدة (1999) والبداينة والزغاليل (1997) والبحر (1991)، ودراسة هوف (Hoeve et al, 2007) و (Dembo et al, 2007) ودراسة (Cheung & Ngai, 2007) ودراسة (David) (2006) ودراسة (Demuth & Brown, 2004). فقد لوحظ من خلال العديد من المقابلات أن الأحداث ينتمون لإحدى أسرتين، إما أسرة مفككة نتيجة غياب الأب أو الأم أو كليهما نتيجة طلاق أو موت، أو أنهم يحيون في أسرة غير مفككة ولكن غير سعيدة من خلال نوعية العلاقات العائلية التي يشوبها التوتر وعدم الاستقرار وعدم الحب والرعاية وهذا يتفق مع ما جاء به ناي Nye بأن الجنوح كان أكثر احتمالية للحدث عند الأطفال من أسر وبيوت غير مفككة ولكن غير سعيدة من خلال نوعية العلاقات العائلية ووجود التوتر ضمن الأسرة والأبوة والأمومة غير المرضية وعدم التماسك والثبات والإحباط الاجتماعي في الأسرة (Sanderson, 1995, 57).

ولعل فقدان دور الأسرة في احتواء الأحداث في دور التربية يعني فقدان الآثار الإيجابية للوظائف التي تمارسها الأسرة تجاه أبنائها والمتمثلة بالدعم المادي والعاطفي والتزويد بالدعم لبعضهم بعضا في أوقات المحن ونقل الثقافة لأعضائها والمعرفة والقيم والاتجاهات وحقوق الملكية Property Rights والالتزام بالروابط الاجتماعية أو القانونية أو الأخلاقية (Roberts et al, 1999). وكذلك القيام بوظيفة التنشئة الاجتماعية باعتبارها الوظيفة الأساسية للأسرة من خلال التربية والتوجيه والإرشاد وتدريب الأفراد على الأدوار الاجتماعية (Williams et al, 2005). والعلاقة الجيدة مع الأسرة تؤدي إلى تحقيق كل من الارتباط والالتزام بمعايير المجتمع وقيمه.

وعلى صعيد آخر فقدان الحدث لمساندة الأسرة قد يعود إلى ممارسة العقاب المستمر وعدم توفير الجو العاطفي (Prochnow & James, 1997)؛ فأتناء غياب الأب والأم عن البيت يفقد الأطفال الكثير من المشاعر العاطفية والاجتماعية في الأسرة ويشعرون بالملل والضجر والوحدة والعزلة وبالتالي يصبحون أكثر عرضة لاستغلالهم من قبل الناس في الخارج (DeBord, Martin & Mallilo, 1996).

بينما أكد العديد من علماء النفس أمثال (فرويد، وهورني، واريكسون، وأدلر، وسوليفان) على أهمية علاقة الحب والتعاطف الوالدي بين الآباء والأبناء، والشعور بالحب والقبول الاجتماعي والرقابة والإشراف الوالدي في مرحلتي الطفولة والمراهقة. أما ممارسة التدليل الزائد والإهمال، والإحباط للاحتياجات الأطفال والعقاب والسخرية والنقد، فتؤثر على هوية الطفل ومن ثم تطور الدوافع للاجتماعية، الموجهة نحو الخارج فتجعل منه منحرفا (Siegel, 2003). إضافة لذلك فطبقا لاريكسون فإن الأفراد في مرحلة المراهقة وتحديدًا في مرحلة تسمى الهوية مقابل تبيع الدور فيقترح إيريكسون أن الذين ينجحون في التغلب على أزمة الهوية هؤلاء سينجحون مستقبلا، بينما الذين لا ينجحون في التغلب على أزمة الهوية Identity Crisis سيبحثون عن هوية سلبية مضادة للمجتمع تفسر سلوك الجانحين، حيث لوحظ من خلال العديد من المقابلات بأن نسبة كبيرة من الأحداث تراوحت 70%، هم مشتتو الهوية Identity diffusion فيتسم المراهق بعدم معرفته لنفسه وعدم معرفة فرصه مما يؤدي إلى فقدان الهوية الاجتماعية Social Identity أو الهوية الثقافية Cultural Identity التي تمثل الأدوار الاجتماعية التي يمارسها الفرد، وبالتالي القيام بسلوكات لا تتوافق مع المجتمع تقوده للانحراف (Cote & Charles, 2002).

فالتغلب على أزمة الهوية لدى الأفراد هي منوطه بالدور الذي تمارسه الأسرة تجاه أبنائها فإذا افتقد الفرد لدور الأسرة، فسيصبح لجوء الأفراد للسلوكات الجانحة نتيجة متوقعة.

ومن جانب آخر لوحظ بأن 40% من الأحداث الجانحين ينتمون إلى أسر معروفة بالجنوح والجرائم وهذا يقودنا إلى ما أكد عليه العديد من علماء نظريات التعلم الاجتماعي Social

cognitive theories أمثال (تارد وروتر وبنديورا وميللر ودولارد) بأن الإنسان كائن اجتماعي يعيش مع مجموعات من الأفراد يتفاعل معهم ويؤثر ويتأثر بهم، فهو يلاحظ سلوكياتهم وعاداتهم واتجاهاتهم ويتعلمها بالملاحظة والتقليد، لأن الفرد يعد الآخرين بمثابة نماذج يتم الاقتداء بسلوكهم (Bandura, 1977). وكذلك أكد علماء الجريمة أمثال (سانرلاند واكرز وسايكس وماتزا) على أن السلوك الإجرامي مثله مثل أي سلوك متعلم يتشكل من خلال الارتباط الحميم مع الآخرين وتفضيل التشريعات التي لا تحترم القوانين (Sutherland & Cressy, 1978) وحدوث التعلم اعتمادا على التعزيز والعقاب (Akers, 1985).

أو قد يتعلم الأحداث الجانحون من الأسرة التقنيات التي تسمح لهم بتحييد الاعتقادات والقيم بشكل مؤقت لكي ينخرطوا بالنشاط الإجرامي (Sykes & Matza, 1957).

الفرضية الفرعية الثانية لقد كشفت نتائج التحليل عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) في دور المدرسة لدى أفراد عينة الدراسة من المنحرفين وغير المنحرفين لصالح غير المنحرفين. ونتائج هذه الفرضية تتفق مع العديد من الدراسات تتفق مع العديد من الدراسات كدراسة آل علي (2004)، ودراسة ايلونن (Ellonen, 2008) وديفيد (David, 2006)

ويمكن القول إن فقدان دور المدرسة من خلال التغيب الطويل للأحداث أو الانقطاع عن المدرسة، يؤكد فقدان دورها في تنشئة الأطفال باعتبارها بيئة آمنة للوقاية من الانحراف من خلال العديد من النشاطات التي تمارسها تجاه الأطفال كالإشراف والمراقبة وتعزيز السلوكات الجيدة وتأكيد القوانين والقواعد والتعليمات للمحافظة على السلوكات السوية (Gottfredson & Gottfredson, 2001). وفقدان دورها كذلك في تطوير هوية الفرد من خلال الاستكشاف والالتزام (Lyda & Harke, 2006).

ولعل جنوحهم يعود كرد فعل لافتقار الجانحين لتحقيق النجاح المدرسي والعملي كما جاء في الدراسات البريطانية (Sanderson, 1995). فعدم تزويد الفرد بفرص النجاح وعدم تقدير إنجازات الطلبة وعدم تقديم الثناء والدعم المعنوي، وعدم تقديم التحفيز لتحقيق أهدافهم، كل ذلك لن يساعد على تشكيل ارتباط عاطفي بمعلميهم وبالمدرسة مما يؤدي إلى تسربهم من المدرسة وبالتالي تعرضهم لجماعات الرفاق الجانحين.

الفرضية الفرعية الثالثة: لقد كشفت نتائج التحليل وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($0.05 \geq \alpha$) في دور جماعة الرفاق لدى أفراد عينة الدراسة من المنحرفين وغير المنحرفين لصالح غير المنحرفين، ولعل ذلك يعود إلى انضمام الأحداث إلى جماعة رفاق منحرفة

وليست ذات نوعيات عالية من الجودة، مما يؤدي لفقدان العديد من الأدوار الإيجابية لجماعة الرفاق كتزويد الفرد بالقبول والتقليل من المشاكل السلوكية لأنها مستندة على الاحترام المتبادل والتقدير، وتقدير الذات والمساعدة على التوافق النفسي (Parker & Asher, 1993)، وتزويدهم بالنضوج العاطفي والاجتماعي والمعرفي وتعلمهم المساواة والتبادل والتعاون، وتحسين القدرات المنطقية العقلية وكذلك الإحساس والاهتمام بالآخرين (Siegler, 2006).

وقد يعود انضمام الفرد لجماعة الرفاق الجانحة إلى ضعف الارتباط بالأسرة القائم على المراقبة والإشراف على سلوكيات الفرد وبالتالي فقدانها لاحتواء الفرد بصورة إيجابية لا بل خضوعه لتأثير جماعة الرفاق Peer influence وضغط جماعة الرفاق Peer pressure في الانخراط في السلوكيات المنحرفة كما أكد على ذلك كل من براون فيلد واثومبسون (Brownfield & Thompson, 1991) فتمثل جماعة الرفاق جماعة مرجعية Reference Group للفرد من خلال الانصياع لمعاييرها والتي تسمى بالمعايير العاملة Conduct norms التي قد لا تشملها القوانين في تحديد ما هو صواب أو خطأ كما أكد ذلك العالم سيلين (Hagan, 1990). وبالتالي تتفق نتائج هذه الفرضية مع نتائج دراسة ديمبو (Dembo et al, 2007) ودراسة سارار (Sarar et al, 2006).

التوصيات:

في ضوء ما تقدم من مناقشة ونتائج توصي الدراسة بما يلي:-

- 1- تدريب المراهقين على استخدام استراتيجيات التعامل مع ضغط جماعة النظير السلبية كما أشار لها كل من أوير وألي (كتجنب وضع المراهق نفسه في المواقف التي تشعره بعدم الراحة، وضرورة التفكير بشأن النتائج، وتعلم قول لا وأن يكون صادقا مع نفسه).
- 2- إجراء المزيد من البحوث حول أثر خبرات الطفولة على جنوح الأحداث ومدى أهمية التنشئة الأسرية وأسباب تسرب الشبان من المدرسة، نظرا للنسبة العليا لتسرب الأحداث المنحرفين من المدرسة. وإجراء المزيد من البحوث حول اختبار نظرية الوصم لدى الأحداث المكررين.

Test Outer Containment in Containment Theory to Explain Deviant Behavior among Juveniles in Jordanian Rehabilitation Upbringing Institutions

Enjood El-Majaly and Ayed Al-Wreikat, *Department of Sociology, Mutah University, Al-Karak, Jordan*

Abstract

This study aimed to test outer containment in containment theory to explain Deviant Behavior Among Juveniles in Jordanian Rehabilitation Upbringing Institutions, A random clustered sample was chosen from schools students consisted of (223) students in Al karak, from ages (12-18) years, a survey was used on the juvenile sample by choosing the whole (200) delinquents in Jordanian Upbringing Institutions, and a questionnaire consisted of three sections was distributed

The first part consisted , the demographic variables, and the second part consisted of deviance measures which was applied on school population students to classify potential deviant from non-deviants.the third included the outer containment measure that was used to measure the variables of outer containment, interviewing was used as a tool for collecting data from deviants who don't know to read and write, who range to 160 juvenile delinquent Result showed a support for the hypotheses of outer containment that children who are exposed to outer containment are less prone to deviance. the study revealed the following result there were statistically significant differences at outer containment level ($0.05 \geq \alpha$) (family role- school role- peer group) which is attributed to status variable (deviant- non- deviant according to the as results of the study, A number of recommendations were suggested.

قدم البحث للنشر في 2010/4/25 وقبل في 2010/12/5

المراجع العربية

أبو أسعد، احمد عبد اللطيف. (د.ت). دليل المقاييس والاختبارات النفسية التربوية. دبيونو للطباعة والنشر والتوزيع.

آل علي، مريم. (2004). العنف المدرسي، دراسة ميدانية، شعبة البحوث الاجتماعية، ومركز بحوث شرطة الشارقة دولة الإمارات العربية المتحدة [http// seifpsy. Maktoobblog.com](http://seifpsy.Maktoobblog.com)

البحر، منى جمعه عيسى. (1991). الأسرة وجنوح الأحداث مجتمع الإمارات العربية المتحدة، جمعية الاجتماعيين - الشارقة - الإمارات العربية المتحدة.

البدائية، نياض والزغاليل، أحمد. (1997). البناء العائلي وجنوح الأحداث، مجلة الرافيدين، عدد (29).

برقاوي، محمد جميل. (1979). مشكلات طلبة المدارس الثانوية في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.

جمل الليل، محمد جعفر محمد. (2003). العلاقة بين الاتجاه نحو تعاطي المخدرات والمسايرة وارتباطهما ببعض المتغيرات لدى طلاب وطالبات الجامعة، مجلة جامعة الملك سعود، م16، العلوم التربوية والدراسات الاسلامية.

الحوامة، مصطفى محمود. (1999). جرائم الأحداث أسبابها وعلاقتها ببعض المتغيرات الشخصية والأسرية للحدث، دراسة ميدانية على أحداث الأردن، مجلة اربد للبحوث والدراسات ص (49-76). المجلد(2)، العدد (1).

شريف، السيد عبد القادر. (2002). التنشئة الاجتماعية للطفل العربي في عصر العولمة، الطبعة الأولى دار الفكر العربي، القاهرة.

عبد الحميد، احمد يحيى. (1998). الأسرة والبيئة، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

العموش، احمد. (2006). البناء الأسري وجنوح الأحداث في مجتمع الإمارات، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد (21) العدد (3).

الوريكات، عايد. (2004). نظريات علم الجريمة، دار الشروق للنشر والتوزيع.

المراجى الأجنبىة:

- Acosta, J. (2003). The Effects of Cultural Differences on Peer Group Relationships. *Journal of Prevention & Intervention in the Community*, Vol. 25. No. 2 . pp. 13 – 26
- Agnew, R. (2000). *Juvenile Delinquency Causes and Control*, Roxbury Publishing Company, Los Angeles, California.
- Akers, R. (1985) *Deviant Behavior, Asocial learning approach*, 3th ed, Belmont, Ca. Wadsworth, p 70.
- Azmitia, M. (2002). Self, self-esteem, conflicts, and best friendships in early adolescence. In T. M. Brinthaupt (Ed.), *Understanding early adolescent self and identity: Applications and interventions* (pp. 167–192). Albany: State University of New York Press.
- Bandura, A. (1977). *Social Learning Theory*. Englewoods Cliff, NJ: Prentice-Hall.
- Blanc, M. L., McDuff, P. & Kaspy, N. (1998). Family and Early Adolescent Delinquency: A Comprehensive Sequential Family Control Model, *Journal Early Child Development and Care*, Vol. 142. No. 1 .pp. 63 – 91.
- Brent, B. B. & Whiteside, Leanne. (1994). Testing an Integrated Model of Delinquency Using LISREL, *Journal of Social Service Research*, Vol. 21. No. 2 . pp. 1 – 32.
- Briar, S. & Piliavin, L. (1965). Delinquency, situational induce-ments, and commitment to conformity. *Social Problems*, Vol 13, pp 35-45.
- Brown, S. (1998). *Understanding Youth and Crime (Listening to youth?)*, Buckingham: Open University Press.
- Brownfield, D. & Thompson, K. (1991). "Attachment to Peers and Delinquent Behaviour", *Canadian Journal of Criminology*, pp45-60
- Cheung, C. k. & Ngai, S. (2007). Effective Group Work With Delinquents in Hong Kong. *Adolescence*, Vol 42, No 165, pp (151- 165).
- Clinard, M. B. & Abbot, D. (1973). *Crime in developing countries*. New York; wiley.
- Cote, J. E. & Charles, L. G. (2002). *Identity Formation, Agency, and Culture*. New Jersey: Lawrence Erlbaum Associates.
- Cotterrell, R. (1999). *Emile Durkheim: Law in A Moral Domain*. Stanford University Press. chs. 7–9.

- David B. H., Patrick H. T. & Deborah Gorman, S. (2001). Longitudinal Family and Peer Group Effects on Violence and Nonviolent Delinquency, *Journal of Clinical Child & Adolescent Psychology*, Vol 30, No 2. pp 172 – 186.
- David P. F., Rolf, L., Yanming, Y. & Stewart J. A. (2006). Are within-individual causes of delinquency the same as between-individual causes, *Journal Criminal Behaviour and Mental Health*, Vo 12 No 1, pp 53 – 68.
- David, J. S. (2006). *School Experience and Delinquency at AGES*, The University of Edinburgh, Edinburgh EH8 9YL, Published by Centre for Law and Society.
- Dawson, E. M. & Chatman, E. A. (2001). "Reference group theory with implications for information studies: a theoretical essay.", *Journal Information Research*, Vol.6. No.(3).
- DeBord, K., Martin, M. & Mallilo, T. (1996). Family, School, and Community Involvement in School-age Child Care Programs: Best Practices, *Journal of Extension*, Vol. 34 No 3.
- Dembo, R., Schmeidler, I. & Childs, K. (2007). Correlates of mal and femal juvenile offender abuse Experience. *Journal of child sexual abuse*, Vol 16, No. 3, pp (75-94).
- Demuth, S. & Brown, S. (2004). Family structure, family processes, and adolescent delinquency: The signifi cance of parental absence versus parental gender. *Journal of Research in Crime and Delinquency*, Vol 41. No 1. pp, 58-81.
- Doggett, A. (2004). *Juvenile Delinquency and Family Structure*, Elon University
- Eadie, T. & Morley, R. (2003) 'Crime, Justice and Punishment' in Baldock, J. et al (eds) *Social Policy* (3 rd edn.). Oxford: Oxford University Press.
- Ellonen, N. (2008). Adolescent Delinquency and Social Control in Finnish Schools, *Journal of Scandinavian Studies in Criminology and Crime Prevention*, Vol 9, No. 1 , pp. 47 – 64.
- Frank R, S. & Amie, L. N. (1999). *Crime and criminals*, Roxbury Publishing Company, Los Angeles, California. ISBN.
- Fridy, P. C. & Hage, G. (1976). Youth Crime in Postindustrial Societies: An integrated Perspective. *Criminology*, Vol 14, pp 347 – 368.
- Gibbons, D. (1979). *The Criminological Enterprise theories and Perspectives*, prentice-hall,Inc, Eglewood CLIFFS, New Jersey.07632.
- Gottfredson, G. D. & Gottfredson, D. C. (2001). "What Schools Do to Prevent Problem Behavior and Promote Safe Environments", *Journal of Educational and Psychological Consultation*, Vol 4, No 12, pp 313–344.

- Hagan, F. E. (1990). *Introduction to Criminology*. Nelson-Hall: Chicago.
- Hagan, J. & Foster, H. (2001). "Youth violence and the end of adolescence." *American Sociological Review*. Vol 66. pp 874-899.
- Harwin, L. V. (2009). Differential Association and Containment Theory: A Theoretical Convergence, *Journal Social Forces*, Vol. 47, No. 4, pp. 381-391.
- Hirschi, T. (1969). *Causes of delinquency*. Berkeley; University of California press.
- Juby, H. & Farrington, D. P. (2001). Disentangling the Link between Disrupted Families and Delinquency, *The British Journal of Criminology*, Vol 41, No 1, pp 22-40.
- Katherine, S. W. (2004). *Textbook on Criminology*, 5th edition.
- Lawrence, R. (1985). *School performance. containment theory and delinquent Behavior*, the university of Texas at san Antonio.
- Lyda, L. & Harke, A. B. (2006). Identity Development-in-Context: The School as an Important Context for Identity Development, *Journal Identity*, Vol 6. No 1 . pp 85 – 113.
- Maggs, J. L. & Hurrelmann, K. (1998). Do Substance Use and Delinquency have Differential Associations with Adolescents' Peer Relations, International. *Journal of Behavioral Development*, Vol. 22, No. 2, pp. 367-388.
- McCluskey, C. P. & Tovar, S. (2003). Family Processes and Delinquency, *Journal of Ethnicity in Criminal Justice*, Vol 1, No 1. pp (37 – 61).
- Morash, M. (1986). Gender, Peer Group Experiences, and Seriousness of Delinquency, *Journal of Research in Crime and Delinquency*, Vol. 23, No. 1, pp43-67
- Newcomb, A. F. & Bagwell, C. L. (1995). Children's friendship relations: A meta-analytic review. *Psychological Bulletin*, Vol 117, No 2, pp 306–347
- Nye, I. (1958). *Family Relationships and Delinquent Behaviour*, New York, Wiley.
- Office of Head Start. (2007). *Of Administration for Children and Families*. U.S. Department of Health and Human Services. <http://www.acf.hhs.gov/programs/hsb/>.

- Parker, J. G. & Asher, S. R. (1993). Friendship and friendship quality in middle childhood: Links with peer group acceptance and feelings of loneliness and social dissatisfaction. *Developmental Psychology*, Vol 29, No 4, pp 611–621.
- Partington, G. (2001). Qualitative research interviews: Identifying problems in technique. *Issues In Educational Research*, Vol 11 No 2, pp 32-44.
- Prochnow, J. E. & James, V. D. (1997). “The impact of economic and parental characteristics on juvenile misconduct”, *Journal of Emotional & Behavioral Disorders*. Vol 5. No 2, pp. 119-128.
- Radzinowicz, L. & King,, J. (1977). *The growth of crime*. New York: Basic Books.
- Reckless, W. & Dintiz, S. (1967). Pioneering with self – concept as a vulnerability factor in delinquency. *Journnal of criminal, law, criminology, and police science*, 58, pp 515-523.
- Reckless, W. C. (1961). *A new theory of delinquency and crime federal probation*, Vol 25, pp 42-46.
- Reiss, A. (1951). Delinquent as the failure of Personal and Social Controls, *American Socological Review*, Vol 16, No 2, pp. 196-207.
- Roberta, M. B. (2007). *Child, Family, School, Community: Socialization and Support*, 7th Edition Casebound Published ISBN.
- Roberts, R. et al. (1990). *Developing culturally competent programs for children with special needs*, Washington, DC: Georgetown University Child Development Center.
- Rosenbaum, J. L. & James R. L. (1990). School, community context, and delinquency: Rethinking the gender gap, *Journal Justice Quarterly*, Vol 7, No, 3 pp. 493 – 513.
- Sanderson, J. (1995). *Criminology Textbook*, Hlt Publication, copyright Licensing Agency, 6th edition.
- Sara, R. B., Karl, G. H. R. D., Abbott, R. F. & Catalano, J. D. H. (2006). The Contribution of Gang Membership To Dlinquency Beyond Delinquent Friends. *Criminology*, Vol. 36. No 1, pp. (93- 116).
- Semon. (2007). Long-Term Effects of Parenting and Family Characteristics on Delinquency of Male Young Adults European, *Journal of Criminology*, Vol. 4, No. 2, pp. 161-194.

- Siegel, L. (2003). *Criminology, wadsworth, a division of Thomson Learning, Inc thomson learning is a trademark used herein under Licens*, university of massachusetts – lowell. Canada.
- Siegler, R. (2006). *How Childred Develop, Exploring Child Develop Student Media Tool Kit & Scientific American Reader to Accompany How Children Develop*. New York: Worth Publishers. ISBN.
- Sutherland, E. & Cressy, D. (1978). *Criminology*, 10th ed, philadellphie; lippincott co, pp. 82 – 88.
- Suzanne, G. M., Jacqueline, H., Robert, H. M. & Juanita, C. (1996). School Attachment: perspectives of low-attached high school students, *Journal Educational Psychology*, Vol. 16. No. 3 . pp. 297 - 304.
- Sykes, G. & David, M. (1957). "Techniques of Neutralization: A Theory of Delinquency", *American Journal of Sociology*.Vol 22: pp 664-70.
- Thao, N. L., Monfared, G. & Gary, D. S. (2005). The Relationship of School, Parent, and Peer Contextual Factors with Self-Reported Delinquency for Chinese, Cambodian, Laotian or Mien, and Vietnamese Youth, *Journal Crime & Delinquency*, Vol. 51. No. 2. pp. 192-219.
- Thaxton, S. & Agnew, R. (2004). The nonlinear effects of parental and teacher attachment on delinquency: Disentangling strain from social control explanations, *Journal Justice Quarterly*, Vol. 21. No. 4 . pp. 763 – 791.
- Thompson, W. & Dodder, R. (1980). *Juvennil delinquency explained*, A test of Containment theory. Oklahoma stat university.
- Toby, J. (1957). Social disorganization and stake in conformity complementary factors in the predatory behavior of hoodlms, *Journal of criminal law, criminology, and police science*, 48, 12-17.
- Vitaro, F., Brendgen, M. & Tremblay, R. (2000). Influence of Deviant Friends on Delinquency: Searching for Moderator Variables, *Journal of abnormal child psychology*, Vol. 28. N o. 4. pp. (313-325).
- Williams, B., Stacey, C. S. & Carl, M. W. (2005). *Marriages, Families & Intinamte Relationships*. Boston, MA: Pearson.
- Winterdyk, J. A. (2000). *Canadian Criminology*. Scarborough: Prentice Hall Canada Career & Technology.
- Wright, K. N. W. & Karen E. (1994). *Family Life, Delinquency, and Crime: A Policymakers Guide*. Research Summary. Washington DC: OJJDP. 4-21.

بين الاستعارة المكنية والمجاز العقليّ

مريم النعيمي*

ملخص

يعالج هذا البحث قضيتين كانتا مجالاً اهتمام علماء البلاغة العرب، الأولى منهما هي الخلاف الذي دار في البلاغة العربية في شأن الاستعارة أي مجاز لغوي أم مجاز عقليّ. متى ظهر الخلاف، ومن أثاره، وما مواقف علماء البلاغة العرب منه؟ أما الثانية فيعنى البحث فيها بالعلاقة بين الاستعارة المكنية والمجاز العقليّ. ويقف خصوصاً عند مذهب السكاكيّ الذي يردّ المجاز العقليّ إلى الاستعارة المكنية، ويفصل البحث القول في مخالفة الخطيب القزويني رأي السكاكيّ هذا، ومتابعة السعد التفتازانيّ إياه في ذلك. وينبئ البحث هنا إلى احتمال وقوع الدارسين المعاصرين في اللبس بين الاستعارة المكنية وبعض صور المجاز العقليّ، معللاً ذلك، ومائزاً بينه وبين مذهب السكاكيّ.

تمهيد:

لا شك أنّ البحث في العلاقة بين مفهومات ومصطلحات مثل المجاز والاستعارة والمجاز العقليّ يلزم الباحث العودة إلى بدايات البلاغة العربية، إلى طور نشأة المصطلح البلاغيّ في القرن الثاني الهجري، حيث نشأ المصطلح البلاغيّ إلى جوار جملة من المصطلحات في حقول اللغة والتفسير. ولعلّ أهم الكتب التي مثلت تلك النشأة "كتاب" سيوييه (180هـ) و"معاني القرآن" للفراء (207هـ) و"مجاز القرآن" لأبي عبيدة معمر بن المثنى (213هـ)، ولأنّ المقام في هذا البحث يضيق عن التعقّب التاريخي لنشأة مصطلحي المجاز والاستعارة نجدنا مدفوعين إلى شيء من التكتيف المتمثّل في مقولة واحدة مؤداها أنّ طور النشأة، نشأة المصطلح البلاغيّ في القرن الثاني الهجريّ وبدايات القرن الثالث، شهد ولادة مصطلحين من أهمّ مصطلحات البلاغة العربية، هما المجاز والاستعارة، ولكن ليس بمدلوليهما اللذين استقرا عليهما فيما بعد عندما تطوّر التفكير البلاغيّ العربيّ، وتمايزت المفهومات، وضبطت المصطلحات؛ فمصطلح المجاز لم يطلق في القرن الثاني على ما يقابل الحقيقة، بل عني به إمّا طرق القول وأساليبه، أو معنى الآية والجملة أو العبارة وتأويلها وتفسيرها، ولم يتخذ دلالاته البلاغية الاصطلاحية بوصفه قسيماً مقابلاً للحقيقة إلا على يد الجاحظ (255هـ) في القرن الثالث الهجريّ، ثم على يد ابن قتيبة (276هـ) الذي خطا

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2012.

* قسم اللغة العربية، جامعة قطر، مدينة قطر، قطر.

بالمجاز خطوة واسعة، وعقد له في كتابه "تأويل مشكل القرآن" باباً خاصاً ضمته أمثلة لأنواع شتى من المجاز⁽¹⁾.

أما مصطلح الاستعارة فإنّ معظم الباحثين ينسبونه إلى الجاحظ أيضاً، ويقولون إنّه أول من أطلق مصطلح الاستعارة على مفهومها⁽²⁾. ولكن مصطلح الاستعارة في القرنين الثالث والرابع، وفي النصف الأول من القرن الخامس، أي قبل كتابي عبد القاهر الجرجاني (471هـ) "أسرار البلاغة" و"دلائل الإعجاز" اتسم بالعموم مرادفاً دلالة مصطلح المجاز؛ حيث تطلق الاستعارة على أمثلة كثيرة صنّفت فيما بعد عبد القاهر إلى استعارة ومجاز مرسل ومجاز عقلي. وأمثلة ذلك متفرقة في كتب البلاغة والنقد المصنّفة في الفترة المشار إليها، يضيق المجال عن التوسّع في عرضها، ولكنه لا يمنع من التمثيل ببعض ذلك. فمنه قول ابن قتيبة: "والعرب تستعير الكلمة فتضعها مكان الكلمة إذا كان المسمى بها بسبب من الأخرى أو مجاوراً لها أو مشاكلاً، فيقولون للنبات نوء، لأنّه يكون عن النوء عندهم. قال رؤبة: وجفّ أنواع السحاب المرتزق، أي جفّ البقل، ويقولون للمطر سماء، لأنّه من السماء ينزل، فيقال: ما زلنا نطأ السماء حتى أتيناكم"⁽³⁾. فالمشكلة هي المشابهة علاقة الاستعارة. أما السببية والمجاورة فهما علاقتان لما سيسمى المجاز المرسل لاحقاً. ومثل ذلك يفعل الأمدي (395هـ) حيث يأتي في تعريفه الاستعارة على ذكر المقاربة والسببية والمناسبة إلى جانب المشابهة⁽⁴⁾. ومثل ذلك العموم نجده عند العسكري (395هـ)⁽⁵⁾ والشريف الرضي (406هـ)⁽⁶⁾.

ومثلما اشتمل مصطلح الاستعارة في دلالاته على مفهوم المجاز اشتمل أيضاً على مفهوم المجاز العقليّ في أمثلة لابن قتيبة يجمع فيها جمع مساواة بين "نبت البقل" و"طالت الشجرة" و"أينعت الثمرة" و"فما ربحت تجارتهم" و"جاؤوا على قميصه بدم كذب" و"جداراً يريد أن ينقض"، ويطلق عليها مصطلح الاستعارة⁽⁷⁾. وهذه الأمثلة كلّها لما سيسمى لاحقاً المجاز العقليّ إلا الآية الأخيرة، فهي استعارة، وفي أمثلة للشريف الرضي الذي يقول معلقاً على قوله عليه الصلاة والسلام: (ما من أمير عشيرة إلا ويجيء يوم القيامة مغلوله يده إلى عنقه حتى يكون عمله الذي يطلقه بعد إيثاق، أو يوثقه بعد إطلاق): "وهذه استعارة، لأن العمل على الحقيقة لا يطلق المرء من وثاق، ولا يوثقه بعد إطلاق، وإنما أضاف عليه الصلاة والسلام الإطلاق والإيثاق للعمل، لأنّه سببها، وصلاحه وفساده مدثر فيهما"⁽⁸⁾. والسببية علاقة من علاقات ما سيطلق عليه لاحقاً المجاز العقليّ.

أما مصطلح المجاز العقليّ فلم يظهر ولم يظهر مرادفاه، المجاز الحكميّ والإسناديّ إلا في وقت متأخر على يد عبد القاهر الجرجاني؛ ذلك أنّ البلاغيين واللغويين قبل عبد القاهر لا

يذكرون أياً من هذه المصطلحات المترادفة، وإن كانوا في كتبهم قد وقفوا على كثير من أمثله شعراً ونثراً، مثلما جاء عند سيبويه والمبرد والآمدني وابن فارس (395هـ)⁽⁹⁾، لذلك انطوت أمثله تحت مصطلحي الاستعارة والمجاز كما رأينا مثل ذلك عند ابن قتيبة والشريف الرضي.

ولكن هذا العموم والتداخل لا يرضي عبد القاهر الجرجاني الذي وصل إليه جماع تلك الأمثلة والتعليقات، فأعمل عقله فيها درساً وتحليلاً، وانتهى إلى ضبط المصطلحات وإقامة الحدود بين المفهومات، فالمجاز عنده مجاز في المفرد ومجاز في الجملة، وحده في المفرد غير حده في الجملة. فهو في المفرد: كل كلمة أريد بها غير ما وضعت له في وضع واضح لملاحظة بين الثاني والأول، أو هو كل كلمة جُزّت بها ما وضعت له في وضع الواضع إلى ما لم توضع له في وضع واضعها⁽¹⁰⁾. وهو يقابل الحقيقة التي حدها عبد القاهر بأن كل كلمة أريد بها ما وقعت له في وضع واضح. وإن شئت قلت مواضعة. وقوعاً لا تسند فيه إلى غيره، هي حقيقة⁽¹¹⁾. أما المجاز في الجملة فهو المجاز العقلي أو الحكمي أو الإسنادي، وهو كما يشرحه، تجوز في حكم يجري على الكلمة فقط، وتكون الكلمة متروكة على ظاهرها، ويكون معناها مقصوداً في نفسه⁽¹²⁾. وحده أن كلمة أخرجت الحكم المفاد بها عن موضعه في الفعل لضرب من التأول هي مجاز⁽¹³⁾. وبهذا يكون عبد القادر وضع الحدود بين الحقيقة والمجاز، وبين المجاز في المفرد والمجاز الحكمي، أي بين المجاز اللغوي والمجاز العقلي، بالإضافة إلى تعريف الاستعارة وتحديدها وضبط مفهوماها بالمصطلح وتقسيمها على أنواع بما يضيّق عن عرضه والتفصيل فيه⁽¹⁴⁾. ونكتفي منه بتعريفين يشتمل أحدهما على تقسيمه الاستعارة على نوعين، مكنية وتصريحية، ولكن من دون ذكر هذين المصطلحين. فهو يعرفها في "أسرار البلاغة" بقوله: "اعلم أن الاستعارة في الجملة أن يكون للفظ أصل في الوضع اللغوي معروف تدل الشواهد على أنه اختص به حين وضع، ثم يستعمله الشاعر أو غير الشاعر في غير ذلك الأصل، وينقله إليه نقلاً غير لازم فيكون هناك كالعارية"⁽¹⁵⁾. ولأن هذا التعريف يتضمن مقولة النقل التي قد تثير اضطراباً لا يرضيه، ولأنه لا يتضمن مقولة الادعاء التي أطال في شرحها وتوضيحها في عمل الاستعارة، ولأنه أيضاً قد لا يشمل الاستعارة المكنية، نراه في "دلائل الإعجاز" يقول: إنك في الاستعارة تجعل الشيء الشيء ليس به، (وهذا أحد نوعي الاستعارة، وهو ما سيطلق عليه لاحقاً الاستعارة التصريحية) أو تجعل للشيء الشيء ليس له⁽¹⁶⁾. (وهذا النوع الثاني، وهو ما سيطلق عليه لاحقاً الاستعارة بالكناية أو الاستعارة المكنية). فكان عمل عبد القاهر هذا في كتابيه أصلاً بنيت عليه اصطلاحات البلاغة العربية لاحقاً عند الرازي وابن الأثير والعلوي والسكاكي والقزويني وشرّاح التلخيص.

ولأن الاستعارة المكنية موضع مقارنة بالمجاز العقلي فيما سيأتي من هذا البحث نحاول أن نبين مفهوم كل منهما بشيء من التفصيل. أما الاستعارة المكنية فهي كما يقول القزويني أن

"يُضمَر التشبيه في النفس، فلا يُصرَح بشيء من أركانه سوى المشبه، ويُدلّ عليه بأن يُثبت للمشبه أمر مختصّ بالمشبه به، فيسمى استعارة بالكناية أو مكنياً عنها، وإثبات ذلك الأمر للمشبه استعارة تخيلية. كما في قول الهذلي:

وإذا المنية أنشبت أظفارها ألفت كل تميمة لا تنفع

شبه المنية بالسبع في اغتيال النفوس بالقهر والغلبة في غير تفرقة بين نفاع وضرار، فأثبت لها الأظفار التي لا يكمل لها ذلك فيه بدونها"⁽¹⁷⁾. ولكن مذهب السكّائي في الاستعارة بالكناية غير ذلك؛ فهي عنده "أن تذكر المشبه وتريد به المشبه به دالاً على ذلك بنصب قرينة تنصّبها، وهي أن تنسب إليه، وتضيف شيئاً من لوازم المشبه به المساوية، مثل أن تشبه المنية بالسبع، ثم تفردها بالذكر مضيفاً إليها على سبيل الاستعارة التخيلية من لوازم المشبه به ما لا يكون إلا له، ليكون قرينة دالة على المراد. فنقول: مخالف المنية نشبت بفلان طواياً ذكر المشبه به، وهو قولك الشبيهة بالسبع"⁽¹⁸⁾.

والخلاف في ذلك أن لفظ المنية على مذهب القزويني مستخدم فيما وضع له حقيقة. أما على مذهب السكّائي فالمراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها. وقد ردّ القزويني مذهب السكّائي هذا بأن لفظ المشبه به في الاستعارة بالكناية مستعمل فيما هو موضوع له على الحقيقة، للقطع بأن المراد بالمنية في المثال المذكور هو الموت لا الحيوان المفترس، وأن إضافة الأظفار إلى المنية قرينة تشبيهية⁽¹⁹⁾. ولعلّ في مذهب السكّائي شيئاً من التعسف والبعد في التأويل لا يخدم البحث البلاغي في تحليل الاستعارة المكنية، بل يزيده تعقيداً. وإننا إذ نقارن الاستعارة المكنية بالمجاز العقلي، فيما يأتي، نفعل ذلك على مذهب القزويني في الاستعارة المكنية. وهو قريب - كما يقول عبد الرحمن البرقوقي في شرحه على التلخيص - مما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني في أن أظفار المنية استعارة أثبت الشاعر فيها للمنية ما ليس لها بناء على تشبيهها بما له الأظفار، وهو السبع⁽²⁰⁾.

أما المجاز العقلي فتجوّز في الجملة لا في المفرد، تعددت تسمياته وتعريفاته على نحو يضيق المجال عن تتبعه⁽²¹⁾، فقد عرفه عبد القاهر الجرجاني بقوله: "وحده: أن كل جملة أخرجت الحكم المفاد بها عن موضعه من العقل لضرب من التأويل، فهي مجاز"⁽²²⁾. وهو عند السكّائي "الكلام المفاد به خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه لضرب من التأويل إفادة للخلاف لا بوساطة وضع"⁽²³⁾. وحده الخطيب القزويني بـ "إسناده (أي الفعل وما في معناه) إلى ملابس له غير ما هو له بتأويل"⁽²⁴⁾. وتلتقي هذه التعريفات في كون المجاز العقلي مجازاً في الإسناد، وإن اختلفت المصطلحات كالحكم والإثبات عند عبد القاهر⁽²⁵⁾، والحكم عند السكّائي، والإسناد

عند الخطيب القزويني؛ لأن الحكم والإثبات والإسناد تدلّ على شيء واحد، هو نسبة شيء إلى شيء⁽²⁶⁾. إلا أن طرق هذه النسبة وأشكالها متعددة ومختلفة، سواء أكانت نسبة مجازية أم حقيقية⁽²⁷⁾. وقد سُمّي الإسناد في هذا النوع من المجاز عقلياً "لاستناده على العقل دون الوضع، لأن إسناد الكلمة إلى الكلمة شي يحصل بقصد المتكلم دون وضع اللغة"⁽²⁸⁾. أما علاقات المجاز العقلي وملابساته فكثيرة، عدّ القزويني منها ستاً: الفاعلية والمفعولية والمصدرية والزمانية والمكانية والسببية⁽²⁹⁾، وأضاف إليها المحدثون علاقات أخرى⁽³⁰⁾.

وكان عبد القاهر قد أسس للتمييز بين المجاز اللغوي والمجاز الحكمي أو العقلي بقوله: إن مؤدّى الفرق بينهما أنا "إذا وصفنا بالمجاز الكلمة المفردة كقولنا (اليد مجاز في النعمة) و(الأسد مجاز في الإنسان وكل ما ليس بالسبع المعروف) أجريناه على ما جرى عليه من طريق اللغة؛ لأننا أردنا أن المتكلم قد جاز باللفظة أصلها الذي وقعت له ابتداء في اللغة وأوقعها على غير ذلك، إما تشبيهاً وإما لصلة وملابسة بين ما نقلها إليه وما نقلها عنه. ومتى وصفنا بالمجاز الجملة من الكلام، كان مجازاً من طريق المعقول دون اللغة؛ وذلك أن الأوصاف اللاحقة للجمل من حيث هي جمل، لا يصح ردها إلى اللغة، ولا وجه لنسبتها إلى واضعها؛ لأن التأليف هو إسناد فعل إلى اسم، أو اسم إلى اسم، وذلك شيء يحصل بقصد المتكلم"⁽³¹⁾. وأضاف إلى هذا الفرق ضابطاً للتمييز بين المجازين يقول فيه: "فالمجاز في مقابل الحقيقة، فما كان طريقاً في أحدهما من لغة أو عقل فهو طريق في الآخر، ولست تشك في أن طريق كَوْنِ الأسد حقيقة في السبع، اللغة دون العقل، وإذا كانت اللغة طريقاً للحقيقة فيه، وجب أن تكون هي أيضاً الطريق في كونه مجازاً في المشبه بالسبع، إذا أنت أجريت اسم الأسد عليه، فقلت: رأيت أسداً، تريد رجلاً لا تميزه عن الأسد في بسالته وإقدامه وبطشه. وكذلك إذا علمت أن طريق الحقيقة في إثبات الفعل للشيء هو العقل فينبغي أن تعلم أنه أيضاً الطريق إلى المجاز فيه. فكما أن العقل هو الذي ذلك، حين قلت: فعل الحي القادر، أنك لم تتجوّز، وأنك واضع قدمك على مَحْضِ الحقيقة، كذلك ينبغي أن يكون هو الدال والمقتضي، إذا قلت: "فعل الربيع"، أنك قد تجوّزت وزلت عن الحقيقة، فاعرفه"⁽³²⁾. فالضابط الذي يضبط الفرق بين المجاز اللغوي والمجاز العقلي يستند إلى الحقيقة، إلى أصل التعبير قبل الخروج عنه إلى المجاز، فإذا كان أصل الدلالة وضعياً فالمجاز لغوي، وإذا كان أصل الدلالة عقلياً فالمجاز عقلياً.

بعد هذا العرض المكثف لتاريخ المصطلحات التي يعنى بها البحث، ولمفهوم كل منها، ندلف إلى موضوع بحثنا، وهو العلاقة بين الاستعارة عموماً، والمكنية منها خصوصاً، من جهة والمجاز العقلي من جهة أخرى. وفيه نبحت في قضيتين. الأولى هي تردد الاستعارة، منذ عبد القاهر الجرجاني إلى القزويني، بين المجازين اللغوي والعقلي، وانشعاب الآراء في ذلك. والثانية هي

علاقة الاستعارة المكنية بالمجاز العقلي بعد أن استقرت حدود المفهومات البلاغية. وضبطت بمصطلحاتها المتميزة.

أولاً: الاستعارة بين المجاز اللغوي والمجاز العقلي:

أما فيما يتصل بكون الاستعارة مجازاً لغوياً أو عقلياً فهي قضية لم تظهر إلا بعد أن ميز عبد القاهر على مستوى المفهوم والمصطلح بين المجازين اللغوي والعقلي، وبعد أن تردت الاستعارة عنده بينهما؛ حيث جعلها مجازاً لغوياً حيناً، ومجازاً عقلياً حيناً آخر. فقد عدها في أسرار البلاغة مجازاً لغوياً؛ لأن ادعاءك الأسيديّة لزيد مع أنه تجوّر طريقه العقل إلا أنه "يفضي بك إلى أن تجري الاسم على شيء لم يوضع له في اللغة على كل حال، فتجوز بالاسم على الجملة الشيء الذي وُضِعَ له، فمن هنا جعلنا اللغة طريقاً فيه"⁽³³⁾. ولكنه في "دلائل الإعجاز" يرفض مقولة النقل، وهي الوجه اللغوي لعمل الاستعارة، ويستبدل بها مقولة الادعاء، وهي الوجه العقلي لعمل الاستعارة. فالاستعارة - كما يرى - هي "ادعاء معنى الاسم للشيء لا نقل الاسم عن الشيء، وإذا ثبت أنها ادعاء معنى الاسم للشيء لا نقل الاسم عن الشيء علمت أن الذي قالوه من أنها تعليق للعبارة على غير ما وضعت له كلام قد تسامحوا فيه؛ لأنه إذا كانت الاستعارة ادعاء معنى الاسم لم يكن الاسم مزالاً عما وضع له بل مقرأً عليه"⁽³⁴⁾.

ولما كانت الاستعارة ليست نقلاً ولا تعليقا، ولم يكن الاسم مزالاً عما وضع له بل مقرأً عليه فالتجوز في الاستعارة ليس لغوياً، بل عقلي يقوم على فكرة الادعاء. هذا الادعاء هو الذي جعل عبد القادر - كما يقول شوقي ضيف - يرى في الاستعارة عملاً عقلياً⁽³⁵⁾. وخصوصاً أن ثمة نوعاً من الاستعارة لا يمكن تقدير النقل فيه البتة كما يقول عبد القاهر، مثل (يد الشمال)؛ فدلالة اليد حقيقية هنا، وكذلك دلالة الشمال، وإنما التجوز في إثبات اليد للشمال، أو جعلها لها، أو إضافتها إليها⁽³⁶⁾. وهي قضية عقلية تتصل بالحكم أو الإسناد أو النسبة. وهذا يعني أنه يميل في "دلائل الإعجاز" إلى عد الاستعارة مجازاً عقلياً لا لغوياً.

هذا التردد الذي وقع فيه عبد القاهر جعل الأقوال بعده تنسحب إلى قولين: الأول يرى في الاستعارة مجازاً لغوياً، والثاني يرى فيها مجازاً عقلياً. ولكن الجمهور - كما يقول السبكي - على أنها مجاز لغوي، وإليه ذهب القزويني والسكاكي والحاتمي شيخ السكاكي⁽³⁷⁾. وممن عدها مجازاً لغوياً، بالإضافة إلى هؤلاء، الخطيب فخر الدين الرازي وابن الأثير والعلوي. أما القول بأنها مجاز عقلي فظل يرد في تضاعيف الجدل حول هذه المسألة إما على أنه أحد قولي عبد القاهر فيها، أو على أنه رأي آخر فيها مفترض جدلاً.

أما الخطيب فخر الدين الرازي (606هـ) الذي يميز مثل عبد القادر بين المجاز اللغوي والمجاز العقلي، ويرى أن المجاز في الإثبات عقلي، وفي المثبت لغوي⁽³⁸⁾ فيرى أن الأقرب إلى الصواب القول بأن الاستعارة مجاز لغوي على نحو ما ذهب إليه عبد القاهر في "أسرار البلاغة". ويعلّل ذلك بسببين: الأول أن عبد القاهر سلّم أن الاستعارة داخلة تحت المجاز، وسلّم أن المجاز يستدعي النقل، فيلزمه قطعاً اعتبار النقل في الاستعارة. والثاني أن صيغة الأسد لا تفيد الشجاعة فقط، وإلا لم يكن اسم جنس، بل الشجاعة مع البنية والهيكّل. وإذا جعلته مستعاراً لم تفد به البنية. واستدل - يريد عبد القاهر في "أسرار البلاغة" - على أنه ليس المقصود من الاستعارة إثبات معنى اللفظ للمستعار له بأن قال: إن هذا كذب، وهو على الله محال، والاستعارات كثيرة في القرآن. فدلّ على أنه لا بدّ له من النقل. ولمعارض أن يعارض ذلك بالمجاز، فإنه وارد في القرآن الكريم مع أنه عقلي، ولا يلزم منه الكذب، فكذلك هنا⁽³⁹⁾.

أما ضياء الدين بن الأثير (ت637هـ) فلا يذكر صراحة أن الاستعارة مجاز لغوي أو عقلي، ولكن يفهم من تعريفه للاستعارة، ومن تحليله لأمثلتها، أنه يرى فيها مجازاً لغوياً لا عقلياً، فقد حدّد الاستعارة في كتابه "المثل السائر" بقوله: حدّد الاستعارة نقل المعنى من لفظ إلى لفظ لمشاركة بينهما، مع طي ذكر المنقول إليه⁽⁴⁰⁾. وفي كتابه "الجامع الكبير" جاء أن الاستعارة أن تريد تشبيه الشيء بالشيء، فتدع الإفصاح بالتشبيه وإظهاره، وتجيء على اسم المشبه به وتجريه عليه، كقولك رأيت رجلاً هو كالأسد في شجاعته وقوة بطشه سواء، فتدع ذلك، وتقول: رأيت أسداً⁽⁴¹⁾. ثم يقول: ولا بدّ للاستعارة من ثلاثة أشياء: مستعار ومستعار منه ومستعار له، فاللفظ المستعار قد نقل من أصل إلى فرع للإبانة، والمستعار منه والمستعار له لفظان حمل أحدهما على الآخر في معنى من المعاني، هو حقيقي للمحمول عليه، مجاز للمحمول⁽⁴²⁾. فهو يرى أن الاستعارة عملية نقل، نقل المعنى من لفظ إلى لفظ أو من أصل إلى فرع، وقوله بالنقل يعني - فيما نرى - أنه يذهب إلى أن هذا النوع من الاستعارة مجاز لغوي لا عقلي.

أما السكاكي (626هـ) الذي يرى أن المجاز كلّ لغوي، ويرفض مقولة المجاز العقلي، ويرى نظمه في سلك الاستعارة بالكناية⁽⁴³⁾، فيرى أن الاستعارة مجاز لغوي، ويقول: إن عدّها مجازاً لغوياً على أحد القولين الذين يقول بهما علماء البلاغة: الأول أن الاستعارة مجاز لغوي "نظراً إلى استعمال الأسد في غير ما هو له عند التحقيق، فإننا وإن ادعينا للشجاع الأسديّة فلا نتجاوز حديث الشجاعة حتى ندعي للرجل صورة الأسد وهيئته وعباله عنقه ومخالبه وأنيابه وماله من سائر ذلك من الصفات البادية لحواسّ الأبصار، ولئن كانت الشجاعة من أخصّ أوصاف الأسد وأمكنها، لكن اللغة لم تضع الاسم لها وحدها، بل لها في مثل تلك الجثة وتلك الصورة وهيئة، وهاتيك الأنبياب والمخالب إلى غير ذلك من الصور الخاصة في جوارحه جمع، ولو كانت وضعته

لتلك الشجاعة التي تعرفها لكان صفةً لا اسماً، وكان استعماله فيمن كان على غاية قوة البطش ونهاية جراءة المقدم من جهة التحقيق لا من جهة التشبيه، ولما ضربَ بعرقٍ في الاستعارة البتة، ولانقلبَ المطلوبُ بنصب القرائن، وهو منعُ الكلمة عن حملها على ما هي موضوعة له، إلى إيجاب حملها على ما هي موضوعة له⁽⁴⁴⁾. والقول الثاني يرى الاستعارة مجازاً عقلياً "نظراً إلى الدعوى، فإن كونه لغوياً يستدعي كون الكلمة مستعملةً في غير ما هي موضوعة له، ويمتنع مع ادعاء الأسيديّة للرجل، وأنه داخل في جنس الأسود فرداً من أفراد حقيقة الأسد، وكذا مع ادعاء كونه الصبيح الكامل الصباحة أنه شمس وأنه قمر وليس البتة شيئاً غيرهما = أن يكون إطلاق اسم الأسد على ذلك عن اعترافٍ بأنه رجل، أو إطلاق اسم الشمس أو القمر على هذا عن اعترافٍ بأنه آدمي، لقدح ذلك في الدعوى ... ومع الإصرار على دعوى أنه أسد وأنه شمس وأنه قمر يمتنع أن يقال: لم تستعمل الكلمة فيما هي موضوعة له"⁽⁴⁵⁾. ومع ما يلّمح من ميل السكّاكي إلى عدّ الاستعارة من المجاز اللغوي إذ يقول: "وأما عدّ هذا النوع لغوياً فعلى أحد القولين، وهو المنصور، كما ستقف عليه، وكان شيخنا الحاتمي تغمده الله برضوانه أحد ناصريه"⁽⁴⁶⁾ - نقول: مع ما يلّمح من ذلك الميل فهو يرى أن ثمة تناقضاً "بين إصرار المستعير على ادعاء الأسيديّة للرجل وبين نصبه في ضمن الكلام قرينة دالة على أنه ليس الهيكل المخصوص"⁽⁴⁷⁾. ما دفعه لمحاولة التوفيق، و"هو أن تبني دعوى الأسيديّة للرجل على ادعاء أن أفراد جنس الأسد قسمان بطريق التأويل؛ متعارفٌ وهو الذي له غاية جراءة المقدم ونهاية قوة البطش مع الصورة المخصوصة، وغير متعارفٍ وهو الذي له تلك الجراءة وتلك القوة، لا مع تلك الصورة، بل مع صورة أخرى، على نحو ما ارتكب المتنبي هذا الادعاء في عدّ نفسه وجماعته من جنس الجن، وعدّ جماله من جنس الطير حين قال:

نحن قومٌ ملجئٌ في زبي ناسٍ فوق طيرٍ لها شخوصُ الجمالِ

مستشهداً لدعواك هاتيك بالمحيلات العرفية والتأويلات المناسبة، من نحو حكّمهم إذا رأوا أسداً هرب من ذنب أنه ليس بأسد، وإذا رأوا إنساناً لا يقاومه أحد أنه ليس بإنسان، إنما هو أسدٌ أو هو أسدٌ في صورة إنسان، وأن تخصّص تصديق القرينة بنفيها المتعارف الذي يسبق إلى الفهم ليتعين ما أنت تستعمل الأسد فيه"⁽⁴⁸⁾.

ولعل في هذا الحلّ التوفيقي ميلاً إلى عدّ الاستعارة مجازاً لغوياً استعمل فيه لفظ الأسد في غير المتعارف الذي وُضع له، وأجري على مسمى هو الرجل بادعاءٍ أسيدي غير متعارف له. والقرينة المانعة تمنع من إرادة المتعارف وتقرّر إرادة غير المتعارف.

أما يحيى بن حمزة العلوي (749هـ) فيرى أن الاستعارة ترد على نوعين مركب ومفرد، ويمثل للمركب منها بقولنا: أحياني اكنحالي بطلعتك، وبقول الشاعر:

أشباب الكبيرِ وأفنى الصغيرِ كُرُ الغداة ومرُّ العشي

فإسناد الإشابة والإفناء- كما يقول - إلى الكرّ والمرّ إنما كان على جهة التجوّز بالاستعارة. والحقيقة فيه هي الإضافة إلى الله تعالى، لأنه هو الفاعل لذلك، فإسناده إلى قدرة الله تعالى حكم ذاتي لا من جهة وضع واضع. فإذا أسدناه إلى غيره فقد نقلناه عما كان مستحقاً له لذاته في الأصل. وعلى هذا يكون التصرف عقلياً. ويرى أن هذا هو مراد العلماء بكون المجاز المركب عقلياً⁽⁴⁹⁾، ثم يقول: "فما كان هذا حاله من الاستعارة لا يختلفون في تسميته مجازاً عقلياً على التقرير الذي لخصناه. هذا تقرير كلام النظار من أهل هذه الصناعة. والمختار أن المجاز لا مدخل له في الأحكام العقلية، ولا وجه لتسمية المجاز بكونه عقلياً، لأن ما هذا حاله إنما يتعلق بالأوضاع اللغوية دون الأحكام العقلية. وإذا كان الأمر كما حققناه من تعذر المجاز في العقل، فنقول: إن صيغة (أشباب وأفنى) موضوعتان للإسناد إلى الفاعل المختار القادر، فإذا وجدناهما على الإسناد إلى غيره نحو: (كُرُ الغداة ومرُّ العشي)، عرفنا بذلك أنهما قد استعملتا في غير موضوعهما الأصلي اللغوي. وعلى هذا التقرير يكون المجاز المركب لغوياً لا عقلياً حيث وقع، من غير حاجة إلى كونه عقلياً"⁽⁵⁰⁾.

أما النوع الثاني من الاستعارة، المجاز المفرد، ومثاله: رأيت أسداً، فبعد أن يعرض العلوي تردّد عبد القاهر في شأنه أمجاز لغوي أم عقلي؟ حيث يرى أنه يذهب في "أسرار البلاغة" إلى أنها مجاز لغوي، ويذهب في "دلائل الإعجاز" إلى أنها مجاز عقلي، يرفض ما قرره عبد القاهر في "دلائل الإعجاز"، ويرى أن الاستعارة مجاز لغوي، موافقاً لمذهب عبد القاهر في "أسرار البلاغة"، معتمداً في اختياره على أمرين: الأول أن القائل إذا قال: لقيني الأسد، وجاءني الأسد، فالسابق إلى الفهم من هذا هو أنه جاءه رجل بالغ في الشجاعة كل مبلغ، ليس فوقها رتبة، لأنه شاكل الأسد في شجاعته، لا غير، وليس الغرض حصوله على هيئة الأسد في تدوير الهامة وحدة الأنياب وطول البرائن إلى غير ذلك من الصفات، وإنما الغرض إحراز وصف الشجاعة دون غيره من الصفات. والثاني أنه لو كان الغرض من إطلاق لفظ الأسد أنه لا بد من إحراز جميع أوصافه ومعانيه، لكان إذا جردنا الاستعارة فقلنا: جاءني أسد يضحك، ورأيت أسداً له عقل وافر، وجرأاً قد برز على الأقران في فضله، أن يكون مناقضاً، لأن قولنا يضحك، وله عقل وافر، وفضل باهر، ينافي هذه الاستعارات، لأن الأسد لا يوصف بالضحك ولا بالعقل، ولا يوصف البحر بالفضل. وفي هذا - كما يقول - دلالة على أن المجاز في الاستعارة مجاز لغوي لا عقلي⁽⁵¹⁾.

ونخرج من كلام العلويّ هذا بثلاث نتائج: الأولى أنّ العلويّ أراد بنوعي الاستعارة المكنية والتصريحية، وأنه سمى المكنية مجازاً مركباً، ولكنه مثل لها بأمثلة تداولها علماء البلاغة قبله على أنها من المجاز العقليّ أو الحكمي لا من الاستعارة. ولعلّ ذلك يعود. فيما نرى إلى تشابه الاستعارة المكنية والمجاز العقليّ في مسألة الإسناد، على الرغم من اختلافهما في العلاقة بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي. وهذه هي القضية الثانية من البحث التي سنعالجها لاحقاً. والثانية أنه يرى أنّ الاستعارة المكنية بما تتضمنه من تجوّز في الإسناد مجاز لغويّ لا عقليّ. والثالثة أنه يقول بنوع واحد من المجاز، هو المجاز اللغويّ، ويرفض مقولة المجاز العقليّ. وهذا ما اختاره السكاكيّ من قبل.

ولكن ماذا عن الاستعارة المكنية من مثل "ضحكت الأرض" و"أظفار المنية" و"الريح العقيم" و"صوته عذب"، هذه الاستعارات التي أسند فيها الفعل إلى ما ليس له في قولنا "ضحكت الأرض"، وأسند الخبر إلى مبتدأ ليس له في قولنا "صوته عذب" وأضيفت الأظفار إلى ما ليست لها في "أظفار المنية" (عدّ عبد القاهر الإضافة في الاسم كالإسناد في الفعل)⁽⁵²⁾، ووصفنا الريح بما ليس لها في "الريح العقيم"؟ هذه الاستعارات كلها مجازٌ من حيث الإسناد أو النسبة كالمجاز العقليّ تماماً، إلا أن العلاقة هنا المشابهة، وفي المجاز العقليّ غير المشابهة. أفقدت هذه الاستعارات مجازاً عقلياً أم لغويّاً؟

لم نعثر عند عبد القاهر على إجابة عن مثل هذا السؤال؛ فهو في كلا رأيه في الاستعارة كان يمثل بالاستعارة التصريحية "رأيت أسداً". وقد تبعه في ذلك السكاكيّ والقزوينيّ (739هـ) والشراح، باستثناء ما قاله السكاكيّ في أظفار المنية، إذ يرى أن الأظفار أطلقت مجازاً على صورة وهمية مخترعة بعد ادعاء السبعية للمنية، وعد ذلك استعارةً تخيلية، وجعلها قرينة المكنية⁽⁵³⁾. على ما في هذا - كما يقول القزويني - من تعسف ومخالفة لتفسيرهم لها بجعل الشيء للشيء⁽⁵⁴⁾. وما ذهب إليه العلويّ عندما عدّ النوع الثاني من الاستعارة، الذي أراد به الاستعارة المكنية، مجازاً لغويّاً، ولكن أمثله لها كانت أمثلة للمجاز العقليّ كما مر بنا. فهل بجانب الصواب إذا قلنا: إنّ الاستعارة التصريحية مجاز لغويّ؛ لأنها تجوّز باللفظ الواحد، واستعماله في غير ما وُضع له لعلاقة المشابهة بين ما هو موضوع له أصلاً وما استعمل فيه مجازاً، مع الاحتفاظ بالمعنى الأصلي في أثناء الاستعارة أو النقل أو التجوّز كي يتمّ الادعاء وتصح الاستعارة، وإنّ الاستعارة المكنية مجازٌ عقليّ؛ لأننا ننسب شيئاً لشيء ليس له في الحقيقة والواقع، إمّا بالإسناد الخبري أو الفعليّ، أو بالإضافة أو بالوصف، أو بإيقاع الفعل على ما ليس له؟

نحسب في الأحوال جميعاً أنّ هذا الجدال قارب مبدأ الاستعارة وجوهرها، ولعلّ عبد القاهر أدرك أنّ الأسد الحقيقيّ مرادٌ وغير مرادٍ في الوقت ذاته، ما جعله يقول بنوعين من النقل في

"أسرار البلاغة"، أحدهما نقلٌ يترك الأصلَ تمامًا لا يصحّ وصفُ الاستعارة به، ونقلٌ آخر سمّاه نقلَ التشبيه يحتفظ بالمعنى الأصليّ للمنقول كي يتحقق مبدأ الاستعارة؛ ويقول بالادعاء في الدلائل مع إقرار اللفظ على ما هو عليه. ولعلّ تردّد عبد القاهر بين عدّ الاستعارة مجازًا لغويًا مرّةً ومجازًا عقليًا مرّةً أخرى، وعدّها من المنقول مرّةً وليست منه مرّةً أخرى، نقول: لعلّ تردّد هذا الذي قد يوحي بالتناقض ما هو إلا موقف واحد في الأصل، يدرك مبدأ الاستعارة الذي لا يقوم إلا على الاحتفاظ بالمعنى الأساسي للطرف المنقول أو المستعار أو المشبه به. وقد قال عبد القاهر: إننا في استعارة اسم الأسد للرجل نكون "قد سلبناه بعضَ ما وُضع له، وجعلناه للمعاني التي هي باطنة في الأسد وغيرةً وطبعٌ به وخلقٌ، مُجرّدة عن المعاني الظاهرة التي هي جتّة وهينة وخلقٌ، وفي ذلك كفاية في إزالته عن أصل وقع له في اللغة"⁽⁵⁵⁾. ولكن كأن دخول الإنسان في جنس الأسد - عند عبد القاهر - ليس دخولاً مطلقاً يُخرج الإنسان عن صفة الإنسانية، تُوحى بذلك عبارته "ليس هو بإنسانٍ ولكنه أسدٌ، أو هو أسدٌ في صورة إنسان. وليس هو بإنسانٍ ولكنه شبيه بأسد. وهو شبيه بأسد في صورة إنسان"⁽⁵⁶⁾. ومثل ذلك ما ذهب إليه السكاكي عندما قال بالجنس الثاني غير المتعارف الذي له جراءة الأسد في صورة الإنسان، إن هذا الجنس ليس هو الأسد وليس هو الإنسان بل هو جنسٌ مزيجٌ منهما. ولو أنه جعل هذا الجنس غير المتعارف حاصل الاستعارة أو ناتجها لكان مؤسساً لطريقة متقدمة وسباقية في فهم آلية عمل الاستعارة وتحليلها وتأويلها. إلا أن السكاكي جعل هذا الجنس سابقاً في الوجود على الاستعارة لا ناتجاً عنها، وجعله من معطيات العرف لا من معطيات السياق.

وهكذا يبدو أن الخلاف في كون الاستعارة مجازًا لغويًا أو عقليًا كان من الممكن أن يكون فاتحةً تحوّل في مفهوم الاستعارة وطريقة عملها عند العرب، إلا أن تلخيصات المفتاح وشروح التلخيص لم تخرج عما قاله عبد القاهر والسكاكي إلى شيءٍ يُعتدّ به، ولم تستطع السير به وتطويره⁽⁵⁷⁾.

ثانياً: الاستعارة المكنية والمجاز العقلي:

ولكن ثمة منحنى آخر في العلاقة بين الاستعارة والمجاز العقلي؛ إذ إنه بعد استقرار المصطلحات والحدود بين الاستعارة والمجاز العقلي عند عبد القاهر وبعده، يأتي السكاكي، الذي ينكر المجاز العقلي، ويرى المجاز كله لغويًا، والاستعارة منه، ليختار، عن وعي، ردّ المجاز العقلي إلى الاستعارة المكنية؛ يقول: "والذي عندي هو نظّم هذا النوع (المجاز العقلي) في سلك الاستعارة بالكناية بجعل "الربيع" استعارة بالكناية عن الفاعل الحقيقي بوساطة المبالغة في التشبيه على ما عليه مبنى الاستعارة كما عرفت، وجعل نسبة الإنبات إليه قرينة الاستعارة، وجعل الأمير

المدبر لأسباب هزيمة العدو استعارةً بالكناية عن الجند الهازم، وجعل نسبة الهزم إليه قرينة الاستعارة" (58). وقد تبعه في ذلك العلوي كما رأينا.

وقد أنكر القزويني اختيار السكّائي هذا؛ لأنه "يستلزم أن يكون المراد بعيشة في قوله تعالى: "في عيشة راضية"، صاحبها لما سيأتي، وأن لا تصح الإضافة في نحو "نهاره صائم"، لبطلان إضافة الشيء إلى نفسه، وأن لا يكون الأمر بالبناء لهامان، وأن يتوقف نحو: أنبت الربيع البقل على السمع، واللوازم كلها منتفية، ولأنه ينتقض بنحو: نهاره صائم، لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه" (59). ويشتمل هذا الرد على حجج خمس يفسرها السعد التفتازاني في مطوله على التلخيص، ويردّها على النحو الآتي:

1- يستلزم ردّ المجاز العقلي إلى الاستعارة بالكناية أن يكون المراد بقوله تعالى: "في عيشة راضية"، صاحبها لما سيأتي، ويشرحه التفتازاني بقوله: "لما سيأتي في الكتاب من تفسير الاستعارة بالكناية على مذهب السكّائي، وقد ذكرناه نحن، وليس كذلك، لأنه لا معنى لقولنا: هو في صاحب عيشة راضية، وكذا لا معنى لقولنا: خلق من شخص يدقق الماء، أي يصبه في قوله تعالى: "خلق من ماء دافق" (60).

2- ويستلزم أن لا تصح الإضافة في نحو: "نهاره صائم"، لبطلان إضافة الشيء إلى نفسه؛ "لأن المراد بالنهار حينئذ فلان نفسه" (61).

3- وأن لا يكون الأمر بالبناء لهامان؛ "لأن المراد به حينئذ هو العملة أنفسهم، وليس كذلك؛ لأن النداء له، والخطاب معه" (62).

4- وأن يتوقف نحو: أنبت الربيع البقل على السمع "من الشارع لأن أسماء الله توقيفية، لا يطلق عليه اسم لا حقيقة ولا مجازاً ما لم يرد به إن من الشارع" (63).

5- ولأنه ينتقض بنحو: "نهار صائم"، لاشتماله على ذكر طرفي التشبيه، "وهو مانع عن حمل الكلام على الاستعارة كما صرح به في كتابه، وقال إن نحو: رأيت بفلان أسداً، ولقيني منه أسداً (كذا) وما أشبه ذلك من باب التشبيه لا الاستعارة" (64). ثم يرد التفتازاني حجج القزويني قائلاً "وجوابه أن مبنى هذه الاعتراضات على أن مذهب السكّائي في الاستعارة بالكناية أن تذكر المشبه وتريد المشبه به حقيقة، وهذا وهم، لظهور أن ليس المراد بالمنية في قولنا: مخالِبُ المنية نشبت بفلان، السبع حقيقة، بل المراد الموت لكن بادعاء السبعية له، وجعل لفظ المنية مرادفاً للفظ السبع ادعاء، كيف وقد قال السكّائي في تحقيقه بأن ندعي اسم المنية اسماً للسبع مرادفاً له بارتكاب تأويل، وهو أن المنية تدخل في جنس السباع لأجل المبالغة في التشبيه، وقال أيضاً: المراد بالمنية السبع بادعاء السبعية لها وإنكار أن

تكون شيئاً غير سَعٍ، وحينئذ يكون المرادُ بعيشةٍ صاحبها بادعاءِ صاحبية لها، وبالنهار الصائم بادعاءِ الصائمية له، لا بالحقيقة حتى يفسد المعنى وتبطل الإضافة (هذا ردّ الحجتين الأولى والثانية)، وأيضاً يكون الأمر بالبناء لهامان، كما أنّ النداء له لكن بادعاءٍ أنه بان، وجعله من جنس العملة لفرط المباشرة (هذا ردّ الثالثة) ولا يكون الربيعُ مطلقاً على الله تعالى حقيقةً حتى يتوقف على السمع إذ المرادُ به حقيقةً هو الربيع، لكن بادعاءٍ أنه قادرٌ مختارٌ من أجل المبالغة في التشبيه (هذا ردّ الرابعة)⁽⁶⁵⁾، أما الخامسةُ فجوابها: "أنه لا نسلمُ أن ذكرَ الطرفين مطلقاً ينافي الاستعارة بل إذا كان على وجه يبنى عن التشبيه سواء كان على جهة الحمل نحو: زيد أسدٌ، أو لا، نحو: لجينُ الماء، بدليل أنه جعل نحو قوله: قد زرَّ أزراه على القمر، من قبيل الاستعارة مع اشتماله على ذكرِ الطرفين على أنّ المشبه به ههنا هو شخصٌ صائمٌ مطلقاً، والضمير لفلان نفسه من غير اعتبار كونه صائماً أو غير صائم" (66).

لكن هل تعني هذه الردودُ أنّ التفتازاني يوافق السكاكي على جعلِ المجاز العقلي من الاستعارة بالكناية، علماً أنه لم يصرح بموقفه بعد كل هذه الردود؟ يجب عبد الفتاح فيود عن هذا السؤال بقوله: "هذا، ولا تعني مناقشاتُ الشُّراح لردود الخطيب أنهم يرون رأيَ السكاكي ويذهبون مذهبه، فليس في كلامهم ما يفيد هذا، وإنما هي مناقشاتٌ لتلك الردود التي ردّ بها الخطيبُ رأيَ السكاكي، وهم مع ذلك يرون رأيَ الخطيب، ويذهبون مذهبه في التفرقة بين الاستعارة المكنية والمجاز العقلي"⁽⁶⁷⁾.

ولمّا كان المجازُ في الاستعارة المكنية مجازاً في الإسناد أو النسبة، كما هي الحال في المجاز العقلي، فقد تلتبس بعضُ صورِ المجاز العقلي بالاستعارة المكنية في أذهان بعض الدارسين، ونصفه بالالتباس لأن الأمر هنا مغاير لما جاء عند السكاكي الذي يدرك الفرق بين الاستعارة المكنية والمجاز العقلي، لكنه يرفض المجاز العقلي ويضمُّ أمثله إلى الاستعارة المكنية. أما الدارسون اليوم فهم على مذهب الجمهور في الفصل بين الاستعارة المكنية والمجاز العقلي، فإذا هم لم يدركوا الفروق، ولم يضبطوا المفهومات والأمثلة بمصطلحاتها، فهذا التباس. ونقول: "بعضُ صورهِ"؛ لأنّ ثمة صوراً واضحَ عدَمِ احتمالها علاقةً المشابهة كالفاعلية والمفعولية والمصدرية، ولكن صوراً أخرى قد تُظنُّ فيها، التباساً، تلك العلاقة؛ إن ربما تبادر إلى الذهن أن قوله: "نهاره صائمٌ وليله قائمٌ" استعارتان مكنيتان، استعير فيهما الصيام للنهار والقيام لليل، وأن قول الشاعر:

ستيدي لك الأيام ما كنت جاهلاً ويأتيك بالأنباء من لم تزود

استعارةً مكنيةً شُبّهت فيها الأيام بالإنسان الذي يُبدي، وإنما هي زمانُ الإبداء، وأن قولَ القطامي:

لم تَلقَ قوماً همُ شرٌّ لإخوتهمُ منّا عشيةً يجري بالدمِ الوادي

استعارةً مكنيةً استعير فيها الجريان للوادي وليس له، ولكن تشبيهاً بالدم، وإنما هي مجازٌ عقليٌّ لأن الوادي مكان الجريان، وأن في قولنا: مارَ الطريقُ بالناس، استعارة مكنيةً شُبّه فيها الطريقُ بمن يَمُور ويتحرك، وإنما أسند الفعل مارَ إسناداً مجازياً عقلياً إلى الطريق لأنه مكانه.

وهكذا يبدو من هذه الأمثلة أن أكثر صور المجاز العقليّ عرضةٌ للالتباس بالاستعارة المكنية هي تلك التي يُسند فيها الفعل إلى الزمان أو المكان.

استنتاجات البحث:

انتهى البحث فيما يخص القضية الأولى من موضوعه إلى أن هذه القضية لم تظهر إلا بعد أن ماز عبد القاهر بين المجازين اللغويّ والعقليّ، ووضع الحدود بينهما، وأن تردده بين عدّ الاستعارة مجازاً لغويّاً في كتابه "أسرار البلاغة" ومجازاً عقليّاً في كتابه "دلائل الإعجاز"، هو الذي جعل الأقوال تتشعب بعده إلى قولين. ووصل البحث إلى أن جمهور علماء البلاغة العرب على أن الاستعارة مجاز لغويّ، لكن جدلهم أغلبه انصبّ على الاستعارة التصريحية، ما أثار السؤال عن قولهم في الاستعارة المكنية التي يجري التجوز فيها في الإسناد، كما هو الشأن في المجاز العقليّ. ورجح البحث أن تكون الاستعارة التصريحية مجازاً لغويّاً، والمكنية مجازاً عقليّاً دون أن يقطع بذلك.

وانتهى البحث فيما يخص القضية الثانية إلى أن ثمة منحنى في البلاغة العربية يمثله السكّايّ والعلويّ يرى المجاز كله لغويّاً، وفيه الاستعارة. ويرى أن يضمّ المجاز العقليّ إلى الاستعارة المكنية. ونبّه البحث على إمكان التباس الاستعارة المكنية بالمجاز العقليّ في بعض صورته لدى الدارسين المعاصرين. وعزا ذلك إلى التشابه بينهما من حيث التجوز في الإسناد، ومن حيث احتمال بعض صور المجاز العقليّ لعلاقة المشابهة التي تمتاز بها الاستعارة عن كل من المجاز المرسل والمجاز العقليّ. وماز البحث بين هذا الموقف ومذهب السكّايّ، فرأى أن مذهب السكّايّ اختيار معلل ومؤول يعي الحدود والفروق، أما موقف الدارسين المعاصرين فهو التباس، لأنه يفترض به أن يعي الحدود والفروق أيضاً، لكن على مذهب الجمهور لا على مذهب السكّايّ.

وتطمح الباحثة إلى أن يكون فيما قدّمته قدرٌ يسير من إضاءة قضيتين بدتا على قدر من التعقيد والتشابك في تاريخ البحث البلاغيّ.

Between Implicit Metaphor and Mental Imagery

Mariam Al-Neamy, *Department of Arabic, Qatar University, Qatar, Qatar*.

Abstract

This research project tackles two topics that pre-occupied the Arab rhetoricians. The first concerns the confusion in Arabic rhetoric whether it is a mental or linguistic imagery. When did it appear? Who raised it? And what are the attitudes of Arab rhetoricians against it. The second researches the relation between implicit metaphor and mental imagery. The discussion focuses especially on the view of Al-Sakkaki who relates mental imagery to implicit metaphor and discusses in detail al-khatib al-qazweeni's view mentioned above.

This research refers to the possibility that contemporary researchers might have confusion between implicit metaphor and some forms of mental imagery. The research gives reasons why and distinguishes between this confusion and al.sakkaki's view.

قدم البحث للنشر في 2010/1/28 وقبل في 2010/12/5

الهوامش

- 1 - ينظر: مطلوب، أحمد: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها 193/2-195
- 2 - ينظر: الصاوي، أحمد عبد الستار: مفهوم الاستعارة في بحوث اللغويين والنقاد والبلاغيين، منشأة المعارف، الاسكندرية 1988م، ص38 وناجي، محمد عبد الحميد: الأثر الإغريقي في البلاغة العربية من الجاحظ إلى ابن المعتز، رسالة ماجستير، بغداد 1976م، ص135 طبانة، بدوي: معجم البلاغة العربية، منشورات جامعة طرابلس، ط1، طرابلس 1977م، 589/2
- 3 - ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم: تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، ط عيسى الحلبي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة (د.ت)، ص102
- 4 - ينظر: الأمدي، الحسن بن بشر: الموازنة بين شعر أبي تمام والبحراني، تحقيق السيد أحمد صقر، ط دار المعارف بمصر 1961م 250/1
- 5 - ينظر: العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله: كتاب الصناعتين، تحقيق محمد علي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط عيسى الحلبي وشركاه، دار الكتب المصرية 1997م، ص83

- 6 - ينظر: الرضي، الشريف: المجازات النبوية، تحقيق طه محمد الزيدي، ط الحلبي وشركاه، القاهرة 1967م، ص36، ص98
- 7 - ينظر: ابن قتيبة: تأويل مشكل القرآن ص99-100
- 8 - الرضي، الشريف: المجازات النبوية، ص294
- 9 - ينظر: مطلوب، أحمد: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، 199/3-200
- 10 - ينظر: الجرجاني، عبد القاهر: أسرار البلاغة، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاکر ط1 دار المدني بجدة ودار المدني بالقاهرة 1413 هـ 1991 م، ص325-326
- 11 - ينظر: المصدر نفسه ص325
- 12 - ينظر: دلائل الإعجاز، ط محمد رشيد رضا - المنار، القاهرة (د.ت)، ص227-228
- 13 - ينظر: أسرار البلاغة، ص356
- 14 - ينظر: أسرار البلاغة، ص30 وما بعد، وطبانة، بدوي: معجم البلاغة العربية، 597-593/2
- 15 - ينظر: أسرار البلاغة، ص30
- 16 - ينظر: دلائل الإعجاز ص53
- 17 - القزويني، جلال الدين محمد بن سعد الدين: التلخيص، شرح عبد الرحمن البرقوق، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة (د.ت)، ص324-327
- 18 - السكاكي، أبو يعقوب بن أبي بكر: مفتاح العلوم، ط1 المطبعة الأدبية بمصر (د.ت)، ص201
- 19 - ينظر: القزويني: التلخيص، ص332-333
- 20 - ينظر: القزويني: التلخيص، ص325
- 21 - ينظر: مطلوب، أحمد: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، 199/3-204، 212-213
- 22 - عبد القاهر: أسرار البلاغة، ص385.
- 23 - السكاكي: المفتاح ص 208.
- 24 - القزويني: التلخيص ص 45-46.
- 25 - ينظر: عبد القاهر: أسرار البلاغة ص 374.
- 26 - ينظر: العاكوب، عيسى: المفصل في علوم البلاغة، المعاني والبيان والبدیع، منشورات جامعة حلب 2000م، ص 522.
- 27 - ينظر: فيود، بسبوني عبد الفتاح: بين المكنية والتبعية والمجاز العقلي؛ عرض وتحليل وموازنة، ط1 مطبعة الحسين الإسلامية، القاهرة 1993م، ص 84-94.
- 28 - طبانة، بدوي: معجم البلاغة العربية، 563/2-564

- 29 ينظر: القزويني: التلخيص ص 46-48.
- 30 ينظر: فيود: بين المكنية والتبعية والمجاز العقلي ص 86-90.
- 31 عبد القاهر: أسرار البلاغة ص 408.
- 32 المصدر نفسه ص 411.
- 33 المصدر نفسه ص 412.
- 34 عبد القاهر: دلائل الإعجاز ص 335-336.
- 35 . ينظر: ضيف, شوقي: البلاغة العربية تطور وتاريخ, دار المعارف, القاهرة1965م, ص184
36. ينظر: دلائل الإعجاز, ص334
- 37 . ينظر: السبكي, بهاء الدين: عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح, تحقيق عبد الحميد هندأوي, المكتبة العصرية, بيروت 2003, 146/2 ومطلوب, أحمد: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها, 136/1
38. ينظر: الرازي , فخر الدين: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز, تحقيق بكرى شيخ أمين, دار العلم للملايين ,طابروت1985 م , ص182-183
39. ينظر: الرازي , فخر الدين: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز, ص237
40. ابن الأثير, ضياء الدين: المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر, تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد, المكتبة العصرية بيروت 1990م, 351/1
41. ابن الأثير, ضياء الدين: الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور, تحقيق مصطفى جواد وجميل سعيد, مطبعة المجمع العلمي العراقي, بغداد1956م, ص82
42. المصدر نفسه, ص83
43. ينظر: السكّائي: المفتاح, ص212
44. السكّائي: المفتاح ص 197.
45. المصدر نفسه ص 197.
46. المصدر نفسه ص 197.
47. المصدر نفسه ص 198.
48. المصدر نفسه ص 198.
49. ينظر: العلوي, يحيى بن حمزة: الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق التنزيل, مطبعة المقتطف, القاهرة1914م, ص249-250
- 50 . المصدر نفسه ص250

- 51 . ينظر: المصدر نفسه ص250-253
- 52 . ينظر: عبد القاهر: أسرار البلاغة ص 380.
- 53 . ينظر: السكاكي: المفتاح ص 200.
- 54 . ينظر: القزويني: التلخيص ص 331.
- 55 . عبد القاهر: أسرار البلاغة ص 413- 414.
- 56 . ينظر: عبد القاهر: دلائل الإعجاز 333.
- 57 . ينظر: القزويني: التلخيص ص 303- 306 والتفتازاني، السعد: المطول على التلخيص، المطبعة العثمانية، إستنبول 1304 هـ، ص283- 284.
- 58 . السكاكي: المفتاح ص 212.
- 59 . القزويني: التلخيص ص 52-53.
- 60 . التفتازاني: المطول ص 50.
- 61 . المصدر نفسه، ص 50.
- 62 . المصدر نفسه، ص 51.
- 63 . المصدر نفسه، ص 51.
- 64 . المصدر نفسه، ص 51.
- 65 . التفتازاني: المطول ص 51.
- 66 . المصدر نفسه ص 51.
- 67 . فيود: بين المكنية والتبعية والمجاز العقلي ص 141.

المصادر والمراجع:

- ابن الأثير، ضياء الدين. (1956م). الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور، تحقيق مصطفى جواد وجميل سعيد، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد.
- ابن الأثير، ضياء الدين. (1990م). المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت.
- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. (د.ت). تأويل مشكل القرآن، تحقيق السيد أحمد صقر، ط عيسى الحلبي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.

- الأمدي، الحسن بن بشر. (1961م). الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، تحقيق السيد أحمد صقر، ط دار المعارف بمصر.
- التفتازاني، السعد. (1304هـ). المطول على التلخيص، المطبعة العثمانية، إستنبول.
- الجرجاني، عبد القاهر. (1413هـ/1991م). أسرار البلاغة، قرأه وعلق عليه محمود محمد شاعر ط1 دار المدني بجدة ودار المدني بالقاهرة.
- الجرجاني، عبد القاهر. (د.ت). دلائل الإعجاز، ط محمد رشيد رضا - المنار، القاهرة.
- الرازي، فخر الدين. (1985م). نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، تحقيق بكرى شيخ أمين، دار العلم للملايين، ط1، بيروت.
- الرضي، الشريف. (1967م). المجازات النبوية، تحقيق طه محمد الزيدي، ط الحلبي وشركاه، القاهرة.
- السبكي، بهاء الدين. (2003م). عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، تحقيق عبد الحميد هندراوي، المكتبة العصرية، بيروت.
- السكاكي، أبو يعقوب بن أبي بكر. (د.ت). مفتاح العلوم، ط1 المطبعة الأدبية بمصر.
- الصاوي، أحمد عبد الستار. (1988م). مفهوم الاستعارة في بحوث اللغويين والنقاد والبلاغيين، منشأة المعارف، الاسكندرية.
- ضيف، شوقي. (1965م). البلاغة العربية تطور وتاريخ، دار المعارف، القاهرة.
- طبانة، بدوي. (1977م). معجم البلاغة العربية، منشورات جامعة طرابلس، ط1، طرابلس.
- العاكوب، عيسى. (2000م). المفصل في علوم البلاغة، المعاني والبيان والبدیع، منشورات جامعة حلب.
- العسكري، أبو هلال الحسن بن عبد الله. (1997م). كتاب الصناعتين، تحقيق محمد علي الجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط عيسى البابي الحلبي وشركاه، دار الكتب المصرية.
- العلوي، يحيى بن حمزة. (1914م). الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق التنزيل، مطبعة المقتطف، القاهرة.

فيود، بسيوني عبد الفتاح. (1993م). بين المكنية والتبعية والمجاز العقلي؛ عرض وتحليل وموازنة، ط1 مطبعة الحسين الإسلامية، القاهرة.

القزويني، جلال الدين محمد بن سعد الدين. (د.ت). التلخيص، شرح عبد الرحمن البرقوقي، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.

مطلوب، أحمد. (2006م). معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، الدار العربية للموسوعات، بيروت.

ناجي، محمد عبد الحميد. (1976م). الأثر الإغريقي في البلاغة العربية من الجاحظ إلى ابن المعتز، رسالة ماجستير، بغداد.

نماذج الشخصية في روايات مؤنس الرزاز

شرحيل المحاسنه*

ملخص

يدرس هذا البحث نماذج الشخصية في روايات مؤنس الرزاز الروائي الأردني الذي ساهم مساهمة فعالة في تطوير الرواية الأردنية والارتقاء بها إلى مستوى متقدم بين الروايات العربية لما تتسم به من النضج من الناحية الفنية. وتنتمي رواياته إلى اتجاه الرواية الحديثة التي تتسم بالتفكك والتشظي، والذي كان يسعى دائماً وراء البحث والتجريب وابتداع أشكال جديدة تتسم بالتركيز على الجانب الداخلي النفسي والعلاقات غير التقليدية من خلال تقديم نصوص متراكمة متناثرة تتصف بالغموض والإشكالية والتعقيد، وقد تضمن هذا البحث دراسة ثلاثة نماذج هي نموذج الشخصية ذات الكثافة النفسية، ونموذج الشخصية الجاذبة، ونموذج الشخصية القائمة المرهوبة الجانب؛ ففي دراسة الشخصية ذات الكثافة النفسية تبين أن هذا النموذج تعرض لحالة فصام وتشظ وتفسخ بسبب ظروف مختلفة، بعضها يتعلق بالواقع المحيط وبعضها الآخر يتصل بنشأة الشخصية نفسها. أما في دراسة الشخصية الجاذبة فقد تبين أن الشخصية المناضلة في رواياته تعد شخصية جاذبة إما لسلوكها النضالي الذي تمتاز به عن باقي الشخصيات الأخرى، أو لسماتها التي كانت تتسم بها كالشجاعة والقوة والإصرار على الموقف أو بقوة إقناعها من خلال قوتها الثقافية التي تتجلى بأفكارها البناءة في محاولة الإصلاح والخروج من الواقع الراهن، لذلك تجلت هذه الشخصيات باتساع علاقاتها وتفاعلها الإيجابي مع كل ما يحيطها. وتبين كذلك أن المرأة تعد شخصية جاذبة بسبب مظهرها الذي يمثل بإثارة عنصر الإغراء الذي يجعل الشخصيات الذكورية مركزة الأنظار عليها. وفي الحديث عن الشخصية القائمة المرهوبة تبين أن الشخصيات القائمة التي تضمنتها رواياته كانت مرهونة بسلوكها الذي كانت تمارسه ضد الأفراد والجماعات من جنسها، وكانت مدفوعة إما من السلطة التي سخرتها أداة لتحقيق مآربها، وإما من ذاتها بفعل ظروف متعلقة بنشأتها.

المقدمة:

إن مضمون هذا البحث متصل ومرتبب ارتباطاً وثيقاً بإبداع الروائي الذي يرسم لنا الشخصيات الروائية، فنصه الذي يبده حوى نماذج فنية أعمق تأثيراً وأطول ديمومة في نفس القارئ من النص الذي لا يملك نماذج فنية، ولعل عدم وجود نماذج في النص الروائي يعكس

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2012.

* كلية المجتمع، جامعة الملك سعود، البحث العلمي، الرياض، المملكة العربية السعودية.

عجز الكاتب نفسه، والشخصية النموذجية في النص الروائي هي "تلك التي تبلغ درجة التفرد في حضورها الفني، فهي مستمدة من الواقع، ولكنها تختلف عنه، إنها تشكل بديلاً فنياً للشخصية الواقعية، تعكسها وتتجاوزها بل إنها تعبر عنها ليس كشخصية فقط، وإنما كقوة بل وطبقة، إنها تساعدنا على قراءة وفهم العام من خلال الخاص، فهي تمتلك القدرة على التعميم وإعطاء صورة موضوعية مطروحة بصيغة فنية عن الحركة الاجتماعية في ظرفها التاريخي الذي تعيشه"⁽¹⁾.

لا يمكن أن ينفك النموذج عن ارتباطه بالحبكة بل هو دائم الارتباط بها فهو "وجه من أوجه الرواية، يرتبط بجمالها الفني، ورغم أن أي شيء في الرواية يغذيه، أية شخصية أو منظر أو كلمة، فإنه يأخذ معظم غذائه من الحبكة"⁽²⁾. ولا يمكن لنا أن نتخيل وجوده بمعزل عن عملية التأليف "فلو اعتبرنا شخصية بمفردها استحالة علينا أن نجد فيها النموذج المطلوب لأن تصوير المواقف والشخصيات المتطرفة لا يتم أو يتمخض عنه نموذج حقيقي إلا ضمن الارتباطات الشاملة التي تتكشف فيها التناقضات"⁽³⁾. لذلك لا نبالغ إذا قلنا إن النموذج هو العنصر الأكثر فنية في الرواية الذي يظهر فيه إبداع الكاتب والذي يستطيع حمل رؤية الكاتب إلى الجمهور؛ لأنه في حقيقته تعبير عن تعامل الفن الحقيقي مع مجموعة من الصفات التي تشكل جوهر الموضوع، أي التي تشكل كل علاقاته بالعالم المحيط به، التاريخية والاجتماعية والأيدولوجية، وتنعكس فيه من ثم تناقضات هذا العالم، والنمذجة مع تناقضها يستطيع الفن الحقيقي أن يمثّلها إلى حد يصح معه النموذج هو التجلي الفني لوحدة جدلية بين السمات العامة والخصائص الفردية دون أن تضيق حدود الفردية، أي صفاته الذاتية، بل العكس، فإن الارتباط العضوي بين هذه الصفات، وما تكتسبه من علاقات شمولية مع عالمها الخارجي يزيد وضوحاً وتبلوراً لأنه يزيد غنى وتأصيلاً في الحياة، النمذجة بهذه الصورة تختلف عن النمذجة التجريدية المنفصلة عن الحياة"⁽⁴⁾.

أما عن كيفية تكوين الكاتب للنماذج الأدبية في الرواية فيشير صلاح فضل⁽⁵⁾ إلى أن "تين" هو أول من رأى بان النماذج الأدبية تسير من الواقع إلى المثال، لأن هدف العمل الفني هو الكشف عن خاصية جوهرية أو بارزة بطريقة أكمل وأوضح مما تقوم به الأشياء في الواقع، لهذا فإن الفنان يكون فكرة عن الخاصية، ثم يحول الشيء الواقعي طبقاً لها حتى يصبح تعبيراً عنها، ومن هنا فإن الأشياء تتحول من الواقع إلى المثال عندما يصورها الإنسان ويصوغها طبقاً لفكرته بإجراء التعديلات التي يتصورها في نمودجه حتى يبرز فيه بعض الخواص الأساسية ويغير العلاقات القائمة بين الأشياء في الطبيعة بطريقة منتظمة حتى يجعل هذه الخواص أوضح وأقوى. ولا ننسى أن هناك شروطاً أساسية لتحقيق صفة النموذج أولها أن النموذج لا بد "أن يكون موجوداً بحقائق إنسانية واجتماعية تتصافر، جنباً إلى جنب مع الخصائص الذاتية، أو السمات الخاصة للشخصية الروائية، وتتفاعل معها بما يحقق تمايز النموذج حتى يكون شخصية نامية بعيدة عن التسطّيح

والتنميط. وفي الوقت نفسه -سيحضر قوة الإيهام والإقناع التي لا تتحقق بعيداً عن حقائق الحياة، وعلى هذا لا بد من أن يكون النموذج حصيلة رؤية فنية اجتماعية"⁽⁶⁾.

لقد نجح الرزاز في إنجاز نماذج مختلفة عبرت عن حقائق ذات أثر كبير في المجتمع العربي الذي كان هاجسه الأول والأخير، كالنماذج الاجتماعية التي كانت منبثقة من روح المرحلة والواقع الذي يعيشه، ويمكن تصنيف النماذج التي ظهرت في رواياته ضمن ثلاثة أصناف: نموذج الشخصية ذات الكثافة النفسية، ونموذج الشخصية الجاذبة، ونموذج الشخصية المرهوبة، وسنبداً بالحديث عن النموذج الأول لأنه الأكثر اتصالاً بنفسية المؤلف وجوانيته.

نموذج الشخصية ذات الكثافة النفسية

وهي الشخصية التي تكون حبلى بالانفعالات والتوترات النفسية والتغيرات السيكولوجية أكثر من غيرها، وهذا هو موطن تمييزها عن الشخصيات الأخرى في الرواية، ولا يعني ذلك أنها فاقدة لفنيتها بل هي "شخصية فنية يصورها المؤلف بكل أبعادها فلا يقف على مستوى الحوادث وتعاقبها واتصالها ببعضها بعضاً، لكنه يغوص إلى أعماقها ليكشف أزمته ودوافع سلوكها"⁽⁷⁾. ويبدو أن هذه الشخصية غالباً ما تكون محببة للقارئ أكثر من غيرها لأنها بطبيعتها مفعمة بالحياة والحركة الأمر الذي يجعل القارئ "ملزماً بارتياح مجاهل عالمها الداخلي واستبطانه وإخراج ما فيه من مشاعر وانفعالات وأفكار، فحين تبوح الشخصية للقارئ بمكونات نفسها وتكشف الغطاء عن طبيعتها، أمطمئنة هي أم قلقة؟ أمستقرة أم طموحة؟ أمتفائلة أم متشائمة؟ تكون قد اجتذبت القارئ وشدته، وبنيت جسراً من الثقة بينها وبينه، مما يجعلها محببة إليه وخالدة في ذاكرته"⁽⁸⁾. وغالباً ما تكون هذه الشخصية متناقضة بسلوكها وهذا ما يجعلها بحاجة إلى الكشف والتأمل، "فهي أكثر حيوية وعطاء في دلالاتها النفسية بما تقدمه من نماذج من البشر يتفردون بحالات شعورية خاصة تستحق الدراسة والتأمل والكشف، وقد تكون هذه الحالات نتيجة لأمراض نفسية موروثية أو مكتسبة، أو نتيجة للإحساس بالإحباط وفقدان التجاوب مع المد الاجتماعي"⁽⁹⁾. ولعل الكاتب أحياناً يكون قاصداً أن يجعلها "تحيل على مقولات علم النفس أو التحليل النفسي، وتكون عادة متصلة ببعض وجوه الاختلال، أو معبرة عن بعض أنواع المرض النفسي (مثل انفصام الشخصية) أو حتى عن بعض الطباع والأحاسيس مثل "شخصية المعجب بنفسه"⁽¹⁰⁾. وعند ذلك تسمى الرواية بالرواية النفسية لأنها غلبت عليها صفة التوترات النفسية الحادة وامتازت "بفقدان القدرة على الانسجام مع المحيط والبيئة، واللافت أنها قد تأتي بأفعال غير اعتيادية أو قد تكون تحمل صفة الازدواجية في سلوكها"⁽¹¹⁾.

لقد تجلّى نموذج الشخصية ذات الكثافة النفسية في روايات الرزاز بشكل بارز؛ فنلاحظ كثيراً من شخوص رواياته تعرض لحالة فصام بسبب ظروف مختلفة، بعضها يتعلق بالواقع المحيط وبعضها الآخر يتصل بنشأة الشخصية نفسها، فكنا نلاحظ أن الشخصية عندما تتعرض للانفصام تنفصم إلى شخصيتين أحياناً تكون الأولى إيجابية والأخرى سلبية، ولعل الشخصية الأخرى غالباً ما تضطلع بمهمة تنفيذ الرغبات الكامنة في لا وعي الشخصية؛ مما يؤدي إلى حجب الرغبات في لاوعي الشخصية الإيجابية أو الدخول معها في حالة صراع دائم ومستمر مما يؤدي إلى عدم توازن الشخصية الأصلية.

لعل ما دفع الرزاز لخلق شخصيات ذات كثافة نفسية تصل إلى حد الانفصام هو حالة الصدمة التي يعيشها الإنسان العربي في ظل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يمر بها. يقول مؤنس: "إن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخية التي مررنا بها جعلت الإنسان العربي غير متوازن، فما بالك بالفئة الأكثر حساسية، سم الحالة ما شئت، عدم توازن، فصام، ازدواجية، المهم أن ثمة خللاً ما، وعن هذا الخلل واجبنا أن نكتب ونبدع" (12). وهذا ما يدفعنا إلى القول إن جُل شخصيات الرزاز الروائية التي عمد إلى إبداعها كان منشؤها الواقع العربي المأزوم الذي جعل الإنسان العربي يفقد توازنه ويعيش حالة عصابية مأزومة، يتساءل مؤنس في كتابه "الاعترافات" عن الصدمة التي جعلت الواقع العربي يعيش حالة انفصامية بقوله: "فمتى وكيف تعرض الفرد العربي أو الواقع العربي لهذه الصدمة؟ هل تعرض لها في موقعتي الجمل وصفين؟ أم أثناء اجتياح المغول بغداد؟ أم لدى الصدمة الحضارية التي خلفها غزو نابليون لمصر؟ أم بعد نكبة عام 1948؟ أم بعد نكسة عام 1967م؟ أم ثمة سلسلة من الصدمات المتوالية الموجعة التي خلّفت إنساناً أو واقعاً عصابياً مأزوماً منفصماً حتى النهاية" (13). ولعل هذا التساؤل الذي يتساءله مؤنس يكشف عن مدى شعوره وإحساسه بالواقع العربي الذي أصبح خليفة الصدمات والانهيئات المتوالية.

لقد رسم الرزاز لنا كثيراً من الشخصيات المنفصمة ليكشف لنا عن الواقع العربي المنفصم في أبنائه وواقعه واتجاهاته المختلفة؛ ففي رواية "مناهة الإعراب" يفاجئنا بحسنيين الذي صحا من غيبوبةٍ طويلةٍ دامت سنوات، وعندما أدرك ما حوله عَجَزَ عن التواصل والتأقلم معه، وعند ذلك يقرر أن يضع حداً لحياته وينتحر، ولكنه عندما يحاول الخلاص من فكرة الانتحار يحدّث شرح في شخصيته فينقسم إلى حسن الثاني الشخصية السلبية التي حاولت السيطرة عليه في النهار ويحدث شرح مرة أخرى في شخصية حسنين فينقسم إلى حسن الأول الذي جسد وعي الشخصية وتواصلها مع معطيات الحاضر الذي يعيشه بما فيه من تحولات علمية وثقافية وتكنولوجية، ولعلنا نستطيع أن نخلص إلى أن شخصية حسنين هي شخصية متناقضة فاقدة لتوازنها تعيش حالة

"فصام حاد ومضاعف، حال دون توازنها على المستويين الداخلي والخارجي، بفعل استقواء العناصر الخرافية والغيبية وغير المدركة في لوعيتها على العناصر العملية والعقلانية المدركة في وعيها"⁽¹⁴⁾. ويظهر ذلك من خلال حديثها عن العلاقة بين العنصر التكنو-إلكتروني واللاشعور الجمعي، فحسنيين عندما حاول الحديث عن خطاب علمي حاسم ووضع معايير ثابتة ومنهج علمي ثابت للعالم الثالث يكفل له الخروج من دائرة التخلف والخرافة، ينهار أمام أول علامة ذات صلة بالمرورث الخرافي "...خرجت من دائرة البحث العلمي، بعد أن القيت محاضرتي عن العلاقة بين العصر التكنو-إلكتروني واللاشعور الجمعي، لحق بي مجموعة من المستمعين وناقشوني، أكدت لهم أن ما يقوله بريجنسكي خطير للغاية، إن تعرية اللاشعور الجمعي الذي يتحكم بنا ينبغي أن يتم في ضوء العلم وأدواته ومنهجه، قلت: إننا لا نستطيع مواجهة التحديات بالتعاون، والحجب والشعوذة، والتمائم... انطلقت وحيداً في شارع مقفر... فكرت في قصة المدرسة التي بدأت بكتابتها ورحت أبحث عن عنوان مناسب لها: نقل التكنولوجيا في العالم الثالث... لا، عنوان يفترق إلى الدقة "الثورة التكنولوجية الثانية وتأثيرها على القيم التي أنتجت الحضارات الشرقية" لا... طويل جداً. "العصر التكنو-إلكتروني والتراث" ... لا بأس "تأثير التكنولوجيا الغربية على الخرافة. لا التكنولوجيا المتقدمة والمنهج المادي الجدلي" ... ربما في تلك اللحظة حانت مني التفاتة فرأيت رغيف خبز ملقى على الرصيف. انحنيت بحركة عفوية آلية، فقبلته، مسحت به جبهتي، ووضعت على الحائط"⁽¹⁵⁾. فالتفاتة للرغيف الملقى على الأرض وتقبيله له هو إشارة إلى عدم قدرته على التخلص من الموروث الشعبي المغروس في لوعيه، فنحن نراه يلح على الأخذ بالثقافة العلمية وتشرب روح التكنولوجيا ويراها السبيل الوحيد لخروج المجتمع العربي من بوتقة الوهم والخرافة إلى التقدم والتطور الذي يحققه المنهج العلمي: "كيف يمكننا أن نقلب المجتمع العربي قلباً جذرياً وسريعاً من مجتمع انفعالي توهمي ميثولوجي إلى مجتمع فعلي حقيقي عقلائي علمي"⁽¹⁶⁾.

لقد وصل حد فصام حسنين إلى لغته وفي الوقت نفسه مازال تحت تأثير الموروث، فلم يقتصر فقط على ماهية سلوكه وشخصيته فنلاحظه ييوح إلى الدكتور بهذا "ماذا يا دكتور؟ لم أتكلم الفصحى؟ وهل كنت أتكلم الفصحى؟ عفواً يا دكتور. لعله الفصام. ينبغي أن نعترف أننا نكتب بالفصحى ونتحدث بالعامية، ونقرأ الفصحى.. يعني نكتب بلغة لا نقولها"⁽¹⁷⁾. فشدة الحالة الفصامية كانت واضحة من خلال أقوال حسنين وأفعاله، ولعل فصام حسنين هو المعادل الفني لفصام الواقع العربي الراهن، وهذا الفصام كشف عن التناقضات التي ضربت الفكر العربي المعاصر، في تجاهله القطاع الفلسفي العقلائي في تراثه أي أنه يقع في "تناقض بين أهدافه العقلانية النهضوية، وبين ميوله اللاعقلانية"⁽¹⁸⁾. ولعل فصامه يؤكد أن "الماضي يشكل في الوعي العربي

الحديث المعاصر عنصراً محورياً في إشكاليته، ولا أحد يستطيع أن يجادل في قوة تأثير الغرب على هذا الوعي في ذات الوقت. وهنا نجد هذه النظريات التوفيقية التي تحاول إيجاد صيغة توفيقية بين الماضي والمفاهيم الغربية، متجاوزة الحاضر" (19). فحسنيين شخصية شديدة التعقيد وهو من أكبر الشخصيات في روايات مؤنس إشكالية.

وفي رواية "جمعة القفاري" نلاحظ جمعة من أشد الشخصيات كثافة نفسية، جعلته الظروف والحوادث يصل إلى حد الانفصام، فماضي جمعة يشير إلى أنه تعرض إلى صدمة كبيرة في صغره، تمثلت في مشاهدته حادثة مقتل والده في انفجار مبنى رئاسة الوزراء، يقول جمعة مستذكراً تلك الحادثة: "أنا يعني كنت متماسكاً... يعني... في صغري، لا أذكر أنني بليت في سروالي، إلا بعد أن انفجر مبنى رئاسة الوزراء... تذكرون... يعني.. ما أقول؟ وأبي قتل وهزاع المجالي أيضاً رحمة الله عليهما. وكان أبي يمر من هناك بالصدفة لأنه يعني أبي أقصد لا يميل إلى السياسة، وكان رحمه الله يقول السياسة في بلدنا ليست لها دين، ومع أنه كان متديناً إلا أنه مات بالانفجار" (20). فوقع هذه الحادثة على جمعة أثر على أداء أعضائه الحيوية فكان يبول في سرواله بفعل غير إرادي "وأمي خافت عليّ لأنني صرت أبول في الفراش، على الرغم من أنني أقلعت عن هذه العادة وأنا في الثانية من عمري، لكنها عادت لي وأنا فتى بعد الانفجار" (21).

من الواضح أن هذه الحادثة كانت نقطة تحول كبرى في حياة جمعة، نقطة تحول مفعمة بروح الحزن والأسى، فللمحه مغترباً منعزلاً عن ذاته وعن كل ما حوله ومتوقفاً داخل عالمه الجواني وأحلامه المثالية، ومحاولاً الانفلات من كل ما هو حوله، ولعل ذلك دفعه للوقوع في حالة اضطراب نفسي شديد استدعته مراجعة طبيب نفسي "كنت أعاني من اضطرابات عصبية. وأني دخلت إلى مصح للأمراض العصبية والنفسية. وأني أحاول إبرام معاهدة صلح بيني وبين نفسي من جهة، ثم بيني وبين محيطي من جهة أخرى" (22). ولكنه فشل في تحقيق التواصل الذي يتوق إليه، فشل في صلحه مع نفسه وفشل في صلحه مع المجتمع الذي يعيش فيه، فنراه يخفق في زواجه الأول، وفي زواجه الثاني الذي تمكن فيه أبو سهام من استغفاله وتزويجه ابنته التي كانت مصابة بداء الفصام والوساوس، ولم يدرك جمعة ذلك إلا عندما أخبره الطبيب النفسي عن حقيقة "أنها مصابة بالفصام والصراع والوساوس... خدعك أبوها يا هبيلة أنت تزوجتها قبل ثلاثة أيام وهي مصابة بهذه الأمراض منذ طفولتها. أبوها باعك بضاعة فاسدة" (23).

نرى جمعة أيضاً فشل في إقامة علاقة مع كفى لأنه فسّر ميلها نحوه بالتأمر ضده "لحق بها الهواء تاركاً جمعة يفتنق، وجمعة يراقبها تهرب والهواء يتبعها ويعبث بشعرها، وقال في نفسه وهو يلغنها في سره: إنهما يقيمان حلفاً موحداً ضدي وضد نعمان. كأن تواطؤ الحياة ليس

كافياً⁽²⁴⁾. فأحكامه المبنية على الظن ساعدته على إخفاقه وفشله في بناء جسر بينه وبين العالم الخارجي وتتابعته إخفاقاته في كل فعل وعمل يقوم به، واللافت، أنه في الوقت الذي بدأت تتصاعد فيه إخفاقاته مع العالم الخارجي، كان العالم الداخلي عنده يأخذ بالتوسع فكانت حواسه وخواطره تحلم ببناء عالم روائي يحوي شخصيات وعوالم جديدة، وقد يكون هذا تعويضاً له عما أخفق به عند محاولة اتصاله مع العالم الخارجي: "وفي عمان بدأ جمعة القفاري يفكر بدفع أحد الكتاب إلى كتابة قصة حياته، ولما أخفق في مسعاه هذا، سيطر عليه هاجس كتابة رواية عن بطل يتمنى أن يكونه"⁽²⁵⁾. ولعل جمعة في ذلك يشكل البديل الفني للفرد العربي؛ فجمعة "يشير بمثله النبيلة ظاهراً، ولكنه في الوقت نفسه- يحلم بتوليف رواية يجترح فيها بطله الباطني المنشود، الذي تمنى جمعة أن يكونه، كل المواقف التي حلم جمعة بممارستها باطنياً، لكنه- على سذاجتها- يبدو عاجزاً حتى عن تحويلها إلى ممكن حيز الكتابة نفسها"⁽²⁶⁾.

أما في رواية "الشظايا والفسيفساء" فنلاحظ شخصية كل من عبد الكريم إبراهيم وسمير إبراهيم سارت في الرواية بسلوك متناقض لم يظهر بينها توافق مع أنهما شخصية واحدة انفصمت إلى هاتين الشخصيتين؛ فشخصية عبد الكريم كانت تمثل الذات الخارجية للبطل التي تسعى إلى البحث عن حل لواقعية عملية من خلال العمل الحزبي بينما شخصية سمير مثلت الشخصية الضد التي انطوت على نفسها ولم تستطع الخروج من دائرة الجوانية واكتفت بالهروب إلى الخمر. يقول سمير معترفاً بمرضه وفصامه على المستوى الذاتي "أراجع طبيباً نفسانياً لمعالجة إدماني واكتنابي المزمّن وذاكرتي المرضوضة. تقاطعت الخطوط... الطبيب النفسي وصف لي أقرصاً لانقسام الشخصية"⁽²⁷⁾.

وفي رواية "مذكرات ديناصور" يعاني عبد الله الديناصور حالة انفصامية حادة تتأرجح بين الرؤى والأحلام، بين الواقع ومتغيراته، بين الثابت والمتحول، فهو يمثل حالة الفرد الذي يعجز عن التكيف مع متغيرات عصره وتحولاته السياسية والاجتماعية والاقتصادية متمسكاً بمعتقداته رافضاً التحول الذي يفرض عليه تغييراً موازياً في موقفه؛ مما جعل حالة الصراع في نفسه تتأرجح بين الثبات على موقفه أو العدول عنه: "صرح عبد الله الديناصور لبعض أصحابه أنه تنبأ بأن الحرب الأهلية لن تقع ضد العراق. فلما وقعت قال بلهجة تنم عن زهو وخيلاء. أنا لست انتهازياً متساقطاً. أنا لا أغير مواقفي. قلت إن الحرب لن تقع وسأظل متمسكاً برأيي هذا، كما يتشبث المناضل بمبادئه، وهكذا رفض عبد الله بوعيه ولا وعيه الاعتراف بالكارثة التي حلت بالعراق والعرب بعناد، بينما كانت عيناه تشقان ببريق مبهم تائه"⁽²⁸⁾. ومع هذا الإصرار الذي يظهره عبد الله الديناصور إلا أنه بقي في حالة صراع دائم بين الثبات على موقفه هذا أو العدول عنه لقبول فكرة الواقع، الأمر الذي أدى به إلى الانفصام، ونراه في حديثه يشير إلى حديث زهرة عنه التي

رمته بدء الانفصام: "لن أنتزع صورة ستالين أو عبد الناصر أو سيد قطب عن الجدار: زهرة ذات الجسد الذابل والرائحة الرمادية ترميني بانفصام الشخصية. تقول: كيف تحافظ على تناغم هذه الصور؟"⁽²⁹⁾. وفي موطن آخر من الرواية تقول زهرة عنه "ظاهرة نبيل، باطنه غريزي"⁽³⁰⁾.

لعل شدة المعاناة النفسية وتجاوزها للحد المعقول جعلت بعض الشخصيات تصل إلى حدود مغلقة الأمر الذي دفعها لمحاولة الانتحار⁽³¹⁾ أو التفكير فيه، فحسنيين حاول الانتحار عندما فشل في بناء العالم المثالي الذي يتوق إليه، وعبد الكريم في رواية "الشظايا والفسيفساء" عندما عاد إلى عمان متقاعداً من العمل السياسي في بيروت أعلن عزلته عن الحياة والناس وصار يعاني إحباطات حادة جعلته يفكر بالانتحار⁽³²⁾. كما أن جاره سميراً عندما فشل في إعادة بناء ذاته التي انهارت وبقيت في دائرة جوانيته الحبلى بالآلام والأوجاع أنهى حياته بالانتحار⁽³³⁾. ونرى عبد الله الديناصور بسبب تكاليف التحديات المعاصرة واستمرارها على تحديه لم يستطع احتمالها والوقوف أمامها رغم صلابته وقوته الأسطورية مما يجعله يهذي في منامه بالانتحار⁽³⁴⁾ للتخلص من الواقع الذي تلتصق به صفة الفشل في التغلب على التحديات التي تواجهه.

ومن خلال ما تقدم نستطيع القول إن نموذج الشخصية ذات الكثافة النفسية كان في أغلب روايات الرزاز بما يجتاحه من انفصام وتشظٍ وانفصاخ "نتاج مشاعر معقدة كانت من تناقضات مع محيطها وتعجز، بسبب ذلك، عن إقامة علاقات عادلة وعلى قدم المساواة مع الآخرين"⁽³⁵⁾. فالظروف والواقع الذي يعيشه هذا النموذج هو الذي جعل صفة المشاعر المعقدة تلتصق به.

الشخصية الجاذبة:

هي "الشخصية التي تستأثر باهتمام الشخصيات الأخرى وتنال من تعاطفها وذلك بفضل ميزة أو صفة تنفرد بها عن عموم الشخصيات في الرواية، وقد تكون هذه الميزة مزاجية أو طباعية في الشخصية، كالوقار كما قد تكون سلوكية كشخصية المناضل السياسي أو تكون ميزة انجذاب كجمال النساء"⁽³⁶⁾. لذلك فهي جاذبة لأنها محط جذب للشخصيات بما تتميز به عن الشخصيات الأخرى، وقد ظهرت الشخصيات الجاذبة في بعض روايات الرزاز وكان جل ارتكازها على نموذجين: نموذج المناضل ونموذج المرأة:

نموذج المناضل

وهو النموذج الذي يمتاز بحب الكفاح والنضال ويكون على وعي سياسي "يضعه في خدمة قضايا الناس وسبيلاً إلى تنوير عقولهم مما يجعله يستقطب اهتمامهم وإعجابهم بفضل هذا الدور المميز الذي يضطلع به ضمن شبكة العلاقات"⁽³⁷⁾. والمناضل في طبيعته لا يميل إلى العزلة

والتقوقع بل يميل إلى المشاركة والتفاعل مع الآخرين ويجعل المصلحة العامة واقعة ضمن مصلحته الخاصة، وهذا هو الذي يميزه عن غيره ويجعله محط أنظار الشخصيات الأخرى.

يبدو أن نموذج المناضل يشمل على صورتين هما المناضل المثقف والمناضل العامل، وهما يشتركان في صفة استقطاب الشخصيات الأخرى والانزياح نحو النضال والكفاح، ولكن ما يميز هاتين الصورتين أنَّ المناضل العامل يختلف عن المناضل المثقف بأنه "لم يحظ بقسط وافر من التعليم إلا أن انغمسه في حركة مجتمعه وصراعه مع تناقضاتها يجعله يخرج بوعي كاف لفهم هذا المجتمع وتلمس العلاقات التي تحكمه فيسعى لتغيير ما هو كائن إلى ما هو أفضل"⁽³⁸⁾.

اللافت أن نموذج المناضل- في أغلب روايات الرزاز- يحمل صورة المناضل المثقف الذي يتسلح ليس فقط بصفة القوة والشجاعة والإصرار على الكفاح والنضال، وإنما يتسلح أيضاً بالعلم والثقافة، فالصفتان كانتا تجتمعان فيه؛ ففي رواية "أحياء في البحر الميت" نرى عدة شخصيات مناضلة منها شخصية مثقال والغزاوي ومريم حيث كانوا يجسدون سمة المناضل المثقف، وكان الجميع يسعون لتحقيق الحلم والغد المشرق الذي سيحرر أبناء الوطن العربي مما هم فيه؛ فمثقال كان يصير على تعليم الفكر الماركسي لعلّه يحقق هذا الغد رغم أن أباه كان يحاول منعه كما نلمح أن مريم والغزاوي كانا يشتركان معاً في رابطة النضال والكفاح ويخوضان عمليات المقاومة دون خوف أو فزع. يقول عناد الشاهد "توهجت عينا الغزاوي، لمحت تلك القوة الغامضة تشع منهما كأنهما تأمران الوجه المقابل أمراً، قال باستهانة: والله لو رأيتما مقاتلاً من الطرف الآخر لأطلقتما النار مغمضي العينيين... فجأة مد الغزاوي يده وانتزع بندقية مثقال، وصوبها وضغط على الزناد، فإذا بالبندقية بكماء لا تطلق، افترت شفتا الغزاوي عن ابتسامة ساخرة، بينما جمد مثقال في مكانه زاهلاً... وارىت أنا بندقيتي خلف ظهري... تولاني الارتباك واضطربت نفسي حين قال الغزاوي: عودا إلى الشقة"⁽³⁹⁾. فمريم والغزاوي كانا يصران على النضال والكفاح وهذا الإصرار الذي لم ينفك عنهما طول الرواية هو أحد الأسباب التي جعلت الشخصيات الأخرى تنجذب نحوهما.

وفي رواية "اعترافات كاتم صوت" يبدو مراد إبراهيم بصورة المناضل المثقف الذي ينتمي إلى واقعه، ويعمل على بث أفكاره السياسية إلى الناس والتي يأمل من خلالها إلى الخلاص من الوضع الراهن، ولم يكن مراد يسعى إلى مصلحة ذاتية بل كان دائم التوق إلى مصلحة الشعب، فهمه الأول هو هم الجماعة وليس الهم الفردي، فنراه يتحمل السجن والإقامة الجبرية من أجل مصلحة شعبه وأمته، وفي مواقفه كلها نجدته يتميز بصلابته وثباته على مبدئه كما أننا نراه منحازاً للحياة متواصلًا معها رغم كل العقبات التي كان يتعرض لها، ونجدته يتعامل بإنسانية مع كل من حوله حتى مع من كان السبب في قمعه، وكل ذلك جعل منه محط النظر للشخصيات الأخرى،

ومحل إعجاب الكثيرين حتى من قبل أعدائه فنرى مراداً عندما كان يكتب بعود الثقاب على مناديل الورق كان يوسف ينظر إليه نظرة غضب مشحونة بإعجاب: "حفظت عينا يوسف وزعق قائلاً: إنه يمقت قوة الدكتور، ويهاهاها. ثم غمغم: لكنني معجب... مغرم... بك. كيف تفسر هذا؟

واصل الدكتور مراد الكتابة. ولم يفسر" (40).

أما في روايته "مناهة الأعراب" فكانت الشخصية الجاذبة، هي "أبو التوت" فنلمحها تمثل بؤرة النضال وبث الأفكار التي تدعو إلى النهوض والتحرر، فأبو التوت كان يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالشخصيات البطولية التي تميزت بحضورها على مدار التاريخ: "يقول أبو التوت أنه يتذكر حياته أيام حمورابي، وهنبيعل، وتوت عنخ آمون، وطسم وجديس، وعلي بن أبي طالب، وفخر الدين المعني، والسلطان عبد الحميد، وحسني الزعيم، ومرات كان يصف واحداً اسمه جلجامش، وواحدة اسمها عشتروت" (41). ويبدو أن أبا التوت كان صاحب اتجاه ديني فقد كان يرتبط بمبدأ التشيع ويمارس طقوساً تدل على تشيعه "وأبا التوت يلطم في عاشوراء، يضرب رأسه بسكين، وتنفر الدماء" (42). ويتعدى الأمر ذلك لنراه يرتبط بفكرة النبوة فهناك علامة خضراء (43) على خده الأيمن، ولعل أبو التوت هو الأمل الذي ينتظر تحقيقه فإذا زال أبو التوت وسقط انتهى الأمل وتحطم الحلم العربي بالغد المشرق" أنا ورقة التوت الأخيرة... فإذا ما سقطت لم يبق في هذا الشرق اللعين سوى العراء المحض" (44). لذلك فأبو التوت كان محط أنظار كثير من الشخصيات الروائية وخاصة حسنين الذي كان معجباً به كثيراً وقد كان يرى إن علامة أبو التوت تشبه العلامة الموجودة على خده، ونراه يفضل حديثه على حديث جدته، وعندما كانت جدته تسم أبو التوت بالخرق كان يغضب ويرفض قولها "وجدتي تقول: إن "أبو التوت" خرق وأن المنقذ المختار الإمام المعصوم علامته النور الذي يشع من وجهه، لا الشامة الخضراء. وكنت أزعل وأفضل حكي "أبو التوت" لأن خدي الأيمن فيه شامة خضراء" (45).

ومن خلال الأمثلة التي طرحناها نستطيع القول إن الشخصية المناضلة في روايات الرزاز تعد شخصية جاذبة إما لسلوكها النضالي الذي تمتاز به عن باقي الشخصيات الأخرى، أو لسماحتها التي كانت تتسم بها كالشجاعة والقوة والإصرار على الموقف أو بقوة إقناعها من خلال قوتها الثقافية التي تتجلى بأفكارها البناءة في محاولة الإصلاح والخروج من الواقع الراهن، لذلك تجلت هذه الشخصيات باتساع علاقاتها وتفاعلها الإيجابي مع كل ما يحيطها.

نموذج المرأة

يعدُّ المظهر في شخصية المرأة بوصفها شخصية جاذبة عنصراً مهماً قد يغلب على العناصر الأخرى؛ فمظهر المرأة يتمثل بإثارة عنصر الإغراء الذي يجعل الشخصيات الذكورية مركزة

الأنظار عليها "ومعلوم أن ميزة الجاذبية لا تتوفر عليها جميع الشخصيات النسائية في الرواية على وجه الإطلاق، وإنما هي قاصرة على فئة مخصوصة منهم يكون لديها من الصفات "المظهيرية" ما يؤهلها لأن تقوم كبقرة للإغراء ومصدر لجلب ألباب للناظرين"⁽⁴⁶⁾. وفي روايات الرزاز نرى بعض الشخصيات كانت محط أنظار كثير من الشخصيات الذكورية، ففي رواية "اعترافات كاتم صوت" تعد مشمسة بما تملك من مفاتن جسدية ومظهر في غاية الإثارة والجمال عاملاً لجذب شخصية الملازم الذي خفق قلبه من شدة الإثارة الذي يحدثها مظهرها: "كانت تجلس على الرمال، ساقاها ممددتان، وجذعها مائل يتكئ على مرفقها المغروس في الرمل، خفق قلب الملازم... راح يتأمل هذا الجسد البض، يمسحه بعينيه المبحلتين، بدأ بأصابع القدمين، ثم لحست نظراته النهمة هذا الاتساق الباهر الذاهب نحو الورك، بإيقاع يجسد كما الضراوة الأليفة، مسحت عيناه البطن، ولمست هشاشة حلبيية، ثم مسّ بنظراته الجائعة نهدين يكادان يفران من غطاءهما الضيق"⁽⁴⁷⁾. فاللافت أن أنظار الملازم بدأت منصبه كلها نحو مفاتن جسد هذه الفتاة صاحبة المظهر الجسدي الباهر والمثير لغريزة الملازم الجنسية وهذا ما يجعل من هذه الفتاة شخصية جاذبة.

وفي رواية "الشطايا والفسيفساء" تبدو سميرة بصورة الفتاة الفاتنة بمظهرها شديد الإثارة، ونرى انجذاب الشخصيات الأخرى يزداد إليها كلما ازداد تمنعها عليهم، فسمير يتوق للوصول إلى مفاتن جسدها ويزداد تلهفاً كلما ازدادت تمنعاً عليه "سميره توصل أبواب جسدها ومنافذه دوني، تتوجس خيفة من لغة العيون ولغة اللسان. تشيح بعينها دائماً. كأنها تتحاشى نظراتي وتلون بنظراتها إلى مدى بعيد يجيرها، ويخنتق صوتها بمادة أو يحتبس كاحتباس المطر في الصيف تخاطبني عبر الأصابع، تتلمس وجهي كأنما تمس هبة ريح عابرة، تومئ لي وتستدنييني، تترك أصابعي تعبت بمغالبق جسدها، لكن تصر بعناد طفلة صغيرة نمرودة حردانة على أن لا تسلمني مفاتيح مزاليجها. حيث الكهوف السحرية، والسراديب الفاتنة، والمتاهات المتقدمة بلهيب الرغائب. تقول كلمة أو كلمتين، ثم تبادلني لغة الأيدي تسيطر على يدي، تمررها على عتبات كنزها الخفية، أصابعي تقف بأبواب الجسد العجائبي.. لكنها لا تطل ولا تدخل"⁽⁴⁸⁾. فسمير رغم تمنع سميرة عليه وعدم السماح له بالوصول إلى جسدها يزداد شغفاً بها حتى يشعر بالألم والعذاب بسبب هذا الحرمان، وهذا ما حدث لمعتصم الذي كان يتوق لكشف كنوز هيام التي كانت تصده رغم أنها كانت ترغب في ذلك: "إنني اسمع نبض الأرض حين أرقد على العشب، أصغي إلى زفيرها وشهيقها، الأرض تتنفس بانتظام، لا أحد يصدقني،... صدرها واسع، لكنني لم أراه حتى الآن، مرة، حين هربنا إلى السينما حاولت أن أقيس حجمه بأصابعي فصفعتني، لكنها لم تغضب"⁽⁴⁹⁾.

إن المظهر الخارجي للمرأة الذي يركز على المفاتن الجسدية هو وسيلة الجذب للشخصيات الذكورية في الرواية، بالإضافة إلى أن العواطف والمشاعر كان لها دور في جذب الشخصيات أيضاً، ففي رواية "الذاكرة المستباحة" نرى منقداً يتعلق بسعاد بكل ما لديه من مشاعر وعواطف حتى إنه لا يستطيع أن يتخلى عن حبه لها؛ فكل عضو فيه كان ينطق بحبها، ونراه عندما سألها عن حبها له كان كل جسمه يرتعش "سألها إن كانت تحبه كما يحبها وكان يرتعش وكلماته تتلثم وتتدافع والدم يكاد يجمد في عروقه، فأخذت يديه بين يديها، وفكرت ملياً وقد اتخذ وجهها هيئة الجد والوقار، وقالت إنها تحبه لكنها ينبغي أن تكون صادقة معه، وقالت: إن ما ستقوله قد يكون مؤلماً"⁽⁵⁰⁾ ورغم هذا الانجذاب العفيف الممثل بالحلب العذري، إلا أننا نجد سعاد لا تحبه بل كانت تخدعه لأنها كانت "تميل إلى الرجل الذي باع الأرض واشترى المرسيديس"⁽⁵¹⁾.

"الشخصية القامعة المرهوبة الجانب":

تأخذ صورة الشخصية المرهوبة صورة الشخصية الجاذبة التي تكون محط جذب الشخصيات الأخرى بمعنى أن الشخصية المرهوبة هي شخصية منفرة ليست مرغوبة من قبل الشخصيات التي تتعامل معها إلا إذا كانت تابعة لها، ويبدو أن وجود هذه الشخصية في الرواية أمر مرغوب فيه من الناحية الفنية لأنه يخلق عنصر الدراما والصراع الذي يعد من العناصر المهمة في تشويق القارئ، كما أن الروائي يستطيع من خلال هذه الشخصية أن يبث أفكاره ورؤاه، ولكن يبقى دورها الأول مقترناً بخلق الصراع. "فلكي يكون هناك صراع، ولكي يقع حدث، لا بد من ظهور قوة معاكسة تضع الحوافز والعراقيل أمام الشخصيات وتمارس عليها سلطتها، ومعلوم أن السلطة هنا مأخوذة بمعناها الحرفي، وليس الرمزي، أي بما هي علاقة بين فاعل ومنفعل، وسنقصد بالشخصية المرهوبة الجانب ذلك الطرف الفاعل في هذه العلاقة الذي تمثله الشخصية التي تنصرف من موقع قوة ما، وتعطي لنفسها حق التدخل في تقرير مصير الفرد أو الأفراد الذين تطالهم سلطتها"⁽⁵²⁾.

تجدر الإشارة إلى أن أكثر ما تضمنه هذا النمط من الشخصيات في روايات الرزاز هو نموذج الشخصية القامعة التي غالباً ما تمثل السلطة، ولعل كثافة حضورها في روايات مؤنس لها دلالات فنية وأهداف قارة في دخائل مؤنس نفسه، فمؤنس - كما يبدو من رواياته- كان مسكوناً بهاجس القمع في كل رواياته التي كتبها، فنراه فيها يصور شتى أشكال القمع كقمع الرفاق والحزب وقمع العصبة لأبنائها أو قمع الدولة المتمثل بأجهزة المباحث والسجن والتعذيب، ومصادرة الحريات والفكر، وأعمال التصفية الجسدية المتمثلة بكواتم الصوت، فمؤنس في ظل هذا كله كان يحمل على عاتقه ألم الواقع بين هذه القوى القامعة، وهو دائم الشعور بمعاناة الضحايا الذين وقعوا أسرى هذه القوى، "فمؤنس لم يتوان عن الوقوف على معاناة ضحية السلطة، إن مأساة الضحية في (الزمكان) تتمثل في احتمال تحول آلامها وجراحاتها إلى سلم يتسلق عليه الآخرون، وقلة هم

الذين رفضوا بيع آلامهم وجراحاتهم للسلطة، فتستثمر ضد ماضيهم" (53). فمؤنس في ظل هذا كله يبدو بصورة القومي الحر الذي يحمل هموم الأمة على عاتقه وينسى همه الفردي.

في رواية "أحياء في البحر الميت" نرى السلطة تمارس كل أنواع القمع والتعذيب على كل من يعارضها، فكانت تشدد الخناق على "عناد" واستطاعت منعه من المشاركة في إبداء الرأي والفكر، ووصل الأمر بها إلى أن منعت من التفوه ولو بكلمة واحدة فبقي ملتزماً الصمت، لا يستطيع التعبير والكلام، يقول بعد أن عاد من بيروت أو مدينة اللحم "ما كنت أحسب، كنت أفقياً حاملاً معي زمن بيروت المضطرب القلق والبواب قال "هش" والبقال قال "هش" أما سائق التوكسي فقال "هس" وكلهم يقول: اصمت أنت الآن "هنا" لا "هناك"، ومع الأيام و"الهش" أدركت أنني غادرت بيروت فصححت ساعتى الداخلية، والتزمت الصمت، والضجر. أية بحار وسموات. تفصل بين زمني ومنطقي "هناك وهنا" (54). فمن خلال هذا الحديث نلاحظ أن عناداً بعد أن عاد من بيروت إلى مسقط رأسه وجد السلطة قد فرضت قمعاً على كل أبناء الشعب: على البقال وسائق التوكسي والبواب وهذا ما يعزز شدة كبح السلطة لحرية الرأي، وسلطتها المطلقة على أبناء الشعب، فنراها استطاعت أن تحول عناداً المناضل إلى قانع يعمل في صف السلطة يلاحق المناضلين، ويقوم بعمليات التصفية فتحول إلى ذئب غادر تماماً كالرائد الذي كان يمثل الأداة العظمى في يد السلطة. يقول مخاطباً سوزي: "أتذكرين رغبتى المجنونة فيك، يا سوزي، وجفءك أيام الجفاف والسجون، ونظرة الاستخفاف و[الخال] من كل، ونظراتي الجائعة تلاحقك كالبعوضة، لكنني لستُ بعوضة، كنت ذئباً يتقمص بعوضة هنا أنا أرفع العمامة لتعرفيني... وإن لم تكن ذئباً... أكلتك الذئاب.. وأخرجت رأسي يدور في لولب الصخب وقميص الرائد يلبسني بدل قميصي الذي بلله الدم وصدت شعوراً مبهماً يغمزني بنشوة عارمة، استبطنته بدقة فهالني حين اكتشفت أنه شعور القوة والانتصار، أنا الذي قضيت خمس سنوات في السجن تدوسني الأحذية الثقيلة ويلتهمني البعوض" (55). فعناد خضع للسلطة القامعة كما خضع الرائد الذي كان يمثل الثورة ضد السلطة وتحول عنها ليصبح جبار أبناء عصبته وجماعته الذي كان يجمع بينهم هدف واحد وغاية واحدة.

ونرى كذلك في رواية "أحياء في البحر الميت" شخصية أخرى كانت أشد فتكاً بالشعب وأكثر ولاءً للسلطة، وهذه الشخصية هي النقيب الذي كان يحمل رتبة عالية في موقعه السلطوي، ونراه يتحالف مع الرائد للقيام بأعمال القتل والتعذيب وتصفية المناضلين والقضاء عليهم. جاء في أحد المشاهد على لسان عناد (56):

لكن النقيب ضابط مباحث في الدولة الشقيقة المعادية. هز الرائد كتفيه وقلب شففته واهتز كرش النقيب ضحكاً، وقال الرائد بفتور:

- أترى أنك لا تزال بنظرتك الحولاء، تبصر أولويات الثورة ولا ترى أولويات الدولة. النقيب بات صاحبي وهذه العلاقة من أولويات الدولة. أذهب واعتذر له أعف عنك.

فهذا المشهد يكشف عن التآمر بين النقيب والرائد رغم أن النقيب من دولة أخرى معادية إلا أنهم يجتمعان على هدف واحد هو القضاء على الثورة وإخمادها وملاحقة كل أعضائها للقضاء عليهم "أوما الرائد برأسه وقرع كأسه بكأس النقيب ثم وقعا اتفاقية أمن مشترك... تقضي بملاحقة الخوارج" (57).

وفي رواية "الشظايا والفسيفساء" يتكشف الشعور بفقد الأمن بسبب قمع السلطة التي طالت يدها كل شيء ووصلت أجهزة مراقبتها كل مكان حتى الجامعات، فلا أحد يستطيع أن يبدي برأيه حول واقع القومية العربية خوفاً على نفسه من سياسة الحكومة التي تنهي حياته بالقتل أو التعذيب في السجون: "الأستاذ استجار بعمان. كان نائب الرئيس عبد الناصر أيام الوحدة، مرغوباً مدمراً سأله صديق (شق طريقه إلى شقته بصعوبة عن الماضي والحاضر والمستقبل). وقال إنه يعد رسالة ماجستير في الجامعة الأردنية عن الحركة القومية، وأعرب بوضوح أنه يرغب في سماع شهادة "الأستاذ" فتح "الأستاذ" فمه ليتكلم وأينعت نظرات الشك والريبة والخوف في عينيه، قال إنه عاجز عن الكلام لأسباب أمنية. فهو لا يرغب في إحراج الحكومة الأردنية من جهة، ولا يرغب في إثارة واستفزاز أنظمة مجاورة. قال باقتضاب وهو يوارى هيكله العظمي المجمل ببشرة رقيقة رقيقة: لا أعرف من هي الجهة التي تبحث عني لإسكاتي أو الانتقام من أولادي" (58).

فالأستاذ كما يبدو عاجز عن تقديم شهادته بسبب خوفه من وضع الحكومات القائم على كبح الديمقراطية، وهذا ليس حال "الأستاذ" فقط بل هو حال الشعب عامة المحروم من المنهج الحقيقي للديمقراطية مع أن السلطة تنادي بها إلا أن نداءها لم يكن سوى قناع يختبي خلفه كل قوى الاستبداد وكبت الحريات، فمثلاً عندما ظهر شاب متحمس يرصد مفاهيم القرن الحادي والعشرين ولغته. سأل الزعيم الذي كان يمثل أداة القمع بيد السلطة "كيف تتكلم عن الديمقراطية وقد كنت من رموز عهد الأحكام العرفية؟ أظلم وجه الزعيم السياسي، وبحلق في الجمع الذي حشده من حزبه كي يضغط على السائل، سأله بملامح صارمة لا تضحك للريغيف الساخن: إلى أي حزب تنتمي أنت؟ المواطن الخبيث سأل الزعيم المتجهم: هل تحقق معي يا سعادة الزعيم؟ بغتة هاج ساكن مشجعي الزعيم وحاولوا إسكات السائل وكنتم صوته" (59).

أما في رواية "اعترافات كاتم صوت" فيظهر يوسف بصورة الشخصية المرهوبة الجانب فنراه يمارس القتل وأعمال التصفية ضد أصدقائه ورفاقه. ومنذ بداية الرواية نرى بعض سمات هذه الشخصية فنراه دكتاتورياً في فكره ورأيه "إنني أهز منكبي وأقلب شفتي السفلى كلما سمعت رأياً يختلف مع آرائي، لأنني لا أبه. ولأن معتقدات الناس ما عادت تعينني أو تستهويني" (60)، ورغم

القوة والصلابة التي يتحلى بها إلا أننا نجده جباناً عندما يقف أمام مسؤوليه" إنني رعديد جبان خاصة حين أجلس إلى مسؤولي" (61).

يبدو أن القامع "يوسف" لم يكن شخصية ذات مستوى متدنٍ من الثقافة، بل إننا نراها شخصية مثقفة أكثر ما تجنح إلى الفلسفة: "أنا أعرف الفلسفة، لقد درستها في جامعة بيروت العربية صحيح أنني رسبت في السنة الأولى، ثم في السنة الثانية، لكن اهتمامي في الفلسفة لا علاقة له بالدروس الأكاديمية" (62)، فتقافته الفلسفية التي اكتسبها لم تكن بالدرس الأكاديمي البحت بل اكتسبها من الحياة التي يعيشها، والسؤال الذي يلح علينا هنا كيف أصبح يوسف شخصية مرهوبة تمارس القتل وتلاحق المواطنين وتعمل على تصفيتهم؟ والجواب على هذا السؤال هو أن ظروف القمع والاضطهاد التي عاشها في طفولته ويفاعته وشبابه، قادتته إلى أقدر المهن غير الإنسانية المتمثلة بالقتل لحساب من يدفع المال (63)، كما أنه ابن لأم كانت مطعونة بشرفها. يقول معترفاً لسيلفيا: "أنا يا سيدتي ضد المشاع، ومع الملكية الخاصة، هل تعلمين أن زوج أُمي كان يتهمها بأنها مشاع لكل رجال البلدة" (64). ولعل هذا يكشف لنا عن الرواسب القديمة المتصلة بسلسلة العذاب التي مر بها صغيراً، فأمة التي تمضي وقتها في أعمال البغاء لا تملك وقتاً للاهتمام به، وأولاد الحارة كانوا يتهمونه أنه له ألف أب وأب" لم تكن لي، إذ كانت تقول لي كلما دنوت منها: اطلع العيب في الخارج. أهز كتفي معترضاً، وأبوز أقول إنها تمطر في الخارج، ولكني ما كنت أخاف المطر.. لا... كنت أخاف زعيم عصابة الكف الأسود. الولد الملعون الذي كان يضربني ويصيح قائلاً: إن لي ألف أب وأب. الأولاد يضحكون وأنا لا أفهم. أريد أن الود بصدر أُمي، لكن صدر أُمي محجوز، وأُمي تقول بعد خروج الضيوف إنه لولا هداياهم لمشيت في الشوارع حافياً عارياً ومؤخرتي بادية للعيان" (65).

اللافت للنظر أن يوسف في مرحلة من حياته كان قد انضم إلى مجموعة أصولية واستمر معهم لفترة زمنية طويلة، ولكن عندما عرفت عنه المجموعة أنه يسرب معلومات عنها وأنه يشرب الخمر فصلته واعتبرته لا يمت لها بصلة، الأمر الذي اضطره إلى الذهاب إلى مجموعة أخرى للالتحاق بها، وهذه المجموعة يتزعمها الدكتور مراد ولكن عندما علمت المجموعة أنه اعترف عن أفرادها واستهجن أفعالها طردوه منها كما فعلت المجموعة الأولى، ولعل كل هذه الظروف التي مر بها وعاشها جعلت منه شخصية معقدة أخذت تتجه إلى الانحراف لتصبح شخصية تمارس القتل من أجل كسب عيشه أحياناً، ومن أجل إرضاء رغباته، فمثلاً نراه يقتل أصحاب الرؤية المثقفين لا لدوافع شخصية أو مادية بل لدوافع متصلة بمنشئه، ومما يدل على ذلك قيامه بقتل الصحفي المثقف الذي لم يأخذ المال الذي كان بحوزته وإنما قتله لأنه لا يحب المثقفين، جاء على لسان السارد "وقال يوسف: إنه في تلك اللحظة دس يده في جيبه، وتناول مسدسه الكاتم صوت،

وأطلق رصاصه استقرت في أذن الصحفي كالهمسة... وقال إنه تقدم منه، وفتش جيوبه، فغثر على مبلغ كبير من المال في جيبه اليمنى... وحنة شوكلاته في الجيب اليسرى فأخذ حبة الشوكولاته وترك المبلغ. قال إنه ليس لصاصاً... لكنه يحب الحلو" (66).

نرى يوسف يعمد إلى قتل أحمد انتقاماً من والده الدكتور مراد الذي كان يبدو ضعيفاً أمامه ويشعر أن قواه لا تساوي شيئاً أمامه، فيوسف لا يحب أن يرى شخصاً أقوى منه لأنه يحب السيطرة على كل شيء حتى أن الرغبة كانت تأخذه للسيطرة على الزمان والمكان والشخص؛ لأن ذلك - كما يبدو- سيعزز عنده جانب الشعور بالأمان، ونراه يكره الجديد لأنه مليء بالمفاجآت ومعتاد على الرتابة "إن يوسف يحب أن تكون الشقق التي يلم بها نظيفة مرتبة. لأنها توحى إليه بأنه مسيطر على المكان. الفوضى في الشقة- أية شقة يلم بها- تسلب منه هذا الشعور الممتع بالسيطرة على المكان. وهو يحافظ على دقة مواعيده أيضاً، لأن المحافظة على دقة المواعيد تمنحه دورها إحساساً لذيذاً بالسيطرة على الزمن، إنه يحب أن يتمتع بنشوة التحكم في الآخرين، الناس، والأزمة والأمكنة... إنه يكره الجديد لأن الجديد يحمل في طياته المفاجآت. الجديد يثير فيه إحساساً بالشك لأنه غير محدد مجهول غير واضح ويوسف يفضل أن يتفاعل مع الأشياء والأحداث والناس برتابة، لأن الرتابة هي الأسود والأبيض هي جوهر النمط والنموذج" (67).

نستطيع القول من خلال الشواهد السابقة، إن مؤسساً عني بشخصية القامع، وكيف كان القامع مصدر رعب للشخصيات الأخرى، وللمجتمع الذي يعيش فيه، ولا نغالي إذا قلنا: إنه نجح في تصوير العنف من خلالها، وتصوير الديكتاتورية العربية القائمة على كبح الحريات وحرمان الشعوب العربية من الديمقراطية. فروايات مؤسس كما يقول الأزري "كانت تتركز حول القمع السياسي تحديداً، وكان مؤسس فيها يركز على الفعل والفاعل... يناقش موضوع الديمقراطية مباشرة، ويفضح جهات القمع التي بات جسد المعارض ميداناً لأفانينها وإذلالها ومحاربة إرادتها في الحياة.. وقد كشف الرزاز عن الجوهر الأخلاقي لفعل القمع المستمد من فلسفة الاستيراد والاستحواذ والتفرد ومصادرة الحق الطبيعي للإنسان بالمشاركة في الحياة العامة لشعبه ومجتمعه" (68). فالشخصيات القامعة التي تضمنتها رواياته كانت مرهونة بسلوكها الذي كانت تمارسه ضد الأفراد والجماعات من جنسها، وكانت مدفوعة إما من السلطة التي سخرتها أداة لتحقيق مآربها، وإما من ذاتها بفعل ظروف متعلقة بنشأتها كشخصية يوسف التي أشرنا إليها، ولا غرابة في ذلك فأغلب روايات الرزاز هي إدانة للواقع العربي الذي يعيشه الفرد مغترباً في ظل السلطات السائدة.

Character Patterns in ar-Razzaz' Novels

Sharhabeel Mahasneh, Riyadh Community College, King Saud University,
Riyadh, KSA.

Abstract

This study explores character patterns in the novels of the Jordanian novelist Mo'nis ar-Razzaz who contributed effectively in promoting the Jordanian novel. His novels belong to modern trend which is characterized by deconstruction. He seeks after experimenting and inventing new models in which he focus attention on the psychical and psychological aspects, and untraditional relations via introducing incrementing texts rich in vagueness and complexity. This study involves three character models: characters with much psychic density, characters which are attractive, and characters which are autocratic and oppressive. The first type exhibits moral decomposition due to different circumstances related to the external milieu or to the evolution of the character itself. The attractive character type displays struggling characters that show a great amount of braveness, power, insistence, persuasion, and effective interaction with the external society. As regards "women" characters, they belong to the type of attractive characters, owing to their attractive appearance which is the point of focus to which the male sights are directed. Finally, the autocratic oppressive characters are bound to their antagonistic behaviors toward others. They are motivated either by the authorities which used them to achieve certain goals, or due to reasons that relate to their personal properties.

قدم البحث للنشر في 2010/4/4 وقبل في 2010/7/20

الهوامش

- (1) رضوان، عبد الله: النموذج وقضايا أخرى دراسة نقدية للقصة القصيرة في الأردن 1970-1980، رابطة الكتاب الأردنيين، عمان 1983، :47.
- (2) فورستر، أ.م: أركان الرواية، ترجمة: موسى عاصي، دار جروس برس، لبنان 1994: 184.
- (3) فضل، صلاح: منهج الواقعية في الإبداع الأدبي، دار الأفق الجديدة، بيروت، 1986: 154.
- (4) انظر: مروة، حسين، دراسات في ضوء المنهج الواقعي، ط2، مؤسسة الإيمان العربية، بيروت، 1986: 379.
- (5) انظر: فضل، صلاح: منهج الواقعية في الإبداع الأدبي: 150.

- (6) حداد، نبيل: الرواية في الأردن ونماذج مجمع الأعمال، مجلة مؤتته، م11/ع6، 1996: 11-12.
- (7) الفيومي: دراسات في الرواية والقصة القصيرة: 38.
- (8) كورمو، نيللي: فيزيولوجية القصة، مكتبة الآداب، بيروت، 1954: 78.
- (9) عثمان، عبد الفتاح: بناء الرواية، مكتبة الشباب، مصر، 1982: 117.
- (10) الصادق: طرائق تحليل القصة، دار الجنوب للنشر، تونس، 2000: 103.
- (11) بحرأوي، حسن: بنية الشكل الروائي (الفضاء-الزمن-الشخصية)، ط1، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 1990: 303.
- (12) منيف، عبد الرحمن، وآخرون: هاملت عربي: مؤنس الرزاز (شهادات وحوارات ودراسات)، ط1، مركز الرأي للدراسات والأبحاث، عمان، 2003: 23.
- (13) الرزاز: سيرة جوانية: من كتاب الاعترافات: 176.
- (14) عبد الخالق، غسان إسماعيل: مؤنس الرزاز والوعي الجمعي في متاهة الإعراب (كتاب عام على الرحيل. سنوية مؤنس الرزاز)، وزارة الثقافة، عمان، 2004: 110.
- (15) الرزاز، مؤنس:، الأعمال الكاملة ج1 ، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت2003: 502.
- (16) الرزاز: الأعمال الكاملة (1): 640.
- (17) المصدر نفسه: 554.
- (18) المصدر نفسه (2): 783.
- (19) المصدر نفسه: 783.
- (20) المصدر نفسه: 156.
- (21) المصدر نفسه: 156.
- (22) المصدر نفسه: 48.
- (23) الرزاز: الأعمال الكاملة (2): 53.
- (24) المصدر نفسه: 84.
- (25) المصدر نفسه: 22.
- (26) عبد الخالق، غسان إسماعيل:، مؤنس الرزاز والوعي الجمعي في متاهة الإعراب (كتاب عام على الرحيل. سنوية مؤنس الرزاز)، وزارة الثقافة، عمان، 2004: 40.
- (27) الرزاز، مؤنس: الأعمال الكاملة (2): 625.
- (28) المصدر نفسه: 327.

- (29) المصدر نفسه: 361.
- (30) المصدر نفسه: 331.
- (31) انظر: المصدر نفسه (1): 855.
- (32) انظر: المصدر نفسه (2): 568-562.
- (33) انظر: الرزاز، مؤنس: المصدر نفسه: 646.
- (34) انظر: الرزاز، مؤنس: المصدر نفسه: 344-336.
- (35) بحراوي: بنية الشكل الروائي: 315.
- (36) بحراوي: المصدر نفسه: 270.
- (37) بحراوي: المصدر نفسه: 272.
- (38) سماحه، فريال كامل،: رسم الشخصية في روايات حنا مينة، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان 1999: 111-112.
- (39) الرزاز، مؤنس: الأعمال الكاملة (1): 39-38.
- (40) الرزاز، مؤنس: الأعمال الكاملة (1): 330.
- (41) المصدر نفسه: 508-507.
- (42) المصدر نفسه: 508.
- (43) المصدر نفسه: 507.
- (44) المصدر نفسه: 507.
- (45) المصدر نفسه: 507.
- (46) بحراوي: بنية الشكل الروائي: 575.
- (47) الرزاز: الأعمال الكاملة (1): 333-332.
- (48) الرزاز: الأعمال الكاملة (1): 571.
- (49) المصدر نفسه: 664.
- (50) المصدر نفسه: 263.
- (51) المصدر نفسه: 264.
- (52) بحراوي: بنية الشكل الروائي: 270.
- (53) عبد الخالق، غسان إسماعيل: مؤنس الرزاز والوعي الجمعي في متاهة الإعراب (كتاب عام على الرحيل. سنوية مؤنس الرزاز): 23.
- (54) الرزاز: الأعمال الكاملة (1): 13.

- (55) الرزاز: الأعمال الكاملة (1): 99.
- (56) المصدر نفسه: 17.
- (57) المصدر نفسه: 17.
- (58) الرزاز: الاعمال الكاملة(2): 558-557.
- (59) المصدر نفسه: 625-624.
- (60) المصدر نفسه (1): 283.
- (61) المصدر نفسه: 286.
- (62) الرزاز، مؤنس: الأعمال الكاملة (1): 288-287.
- (63) انظر: رضوان، عبد الله: البنى السردية (2)، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، 2003: 387.
- (64) الرزاز، مؤنس: الأعمال الكاملة (1): 300.
- (65) المصدر نفسه: 300.
- (66) الرزاز، مؤنس: الأعمال الكاملة (1): 393.
- (67) المصدر نفسه: 411-410.
- (68) الأزرعي، سليمان: مؤنس وتجربة البحث عن الضائع (كتاب مؤنس الرزاز (1)) عبد الرحمن منيف (2)، وزارة الثقافة، عمان، ط1: 34.

المصادر والمراجع

- بحراوي، حسن. (1990). بنية الشكل الروائي (الفضاء-الزمن-الشخصية)، ط1، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي.
- حداد، نبيل. (1996). الرواية في الأردن ونماذج مجمع الأعمال، مجلة مؤته، م11/ ع6.
- رضوان، عبد الله. (2003). البنى السردية (2)، ط1، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
- رضوان، عبد الله. (1983). النموذج وقضايا أخرى دراسة نقدية للقصة القصيرة في الأردن 1970-1980، رابطة الكتاب الأردنيين، عمان.
- الأرزعي، سليمان. (د.ت). مؤنس وتجربة البحث عن الضائع (كتاب مؤنس الرزاز (1)) عبد الرحمن منيف (2)، وزارة الثقافة، عمان، ط1.
- الرزاز، مؤنس. (2003). الأعمال الكاملة (ج1)، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- الرزاز، مؤنس. (2003). الأعمال الكاملة (ج2)، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- سماحه، فريال كامل. (1999). رسم الشخصية في روايات حنا مينة، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان.
- عبد الخالق، غسان إسماعيل. (2004). مؤنس الرزاز والوعي الجمعي في متاهة الإعراب (كتاب عام على الرحيل. سنوية مؤنس الرزاز)، وزارة الثقافة، عمان.
- عثمان، عبد الفتاح. (1982). بناء الرواية، مكتبة الشباب، مصر.
- فضل، صلاح. (1986). منهج الواقعية في الإبداع الأدبي، دار الأفق الجديدة، بيروت.
- فورستر، أ.م. (1994). أركان الرواية، ترجمة: موسى عاصي، دار جروس برس، لبنان.
- الفيومي، إبراهيم. (2001). قراءات نقدية في الرواية العربية، ط1، مؤسسة حمادة للدراسات الجامعية، اربد.

- قسومة، الصادق. (2000). طرائق تحليل القصة، دار الجنوب للنشر، تونس.
- كورمو، نيللي. (1954). فيزيولوجية القصة، مكتبة الآداب، بيروت.
- مروة، حسين. (1986). دراسات في ضوء المنهج الواقعي، ط2، مؤسسة الإيمان العربية، بيروت.
- منيف، عبد الرحمن، وآخرون. (2003). هاملت عربي: مؤنس الرزاز (شهادات وحوارات ودراسات)، ط1، مركز الرأي للدراسات والأبحاث، عمان.

تطبيق السلسلة القياسية الدولية ISO 12000 في مواقع السياحة البيئية في الأردن وأثرها في التنمية المستدامة (دراسة حالة)

إبراهيم بظاظو* ونبيل الحوامده**

ملخص

تحاول الدراسة التطرق إلى مفهوم السلسلة القياسية الدولية ISO 12000 والصادرة عن منظمة المواصفات الدولية ISO وما هي مكوناتها ومبررات وجودها، فضلاً عن تحليل للإمكانيات المتاحة أمام المحميات الطبيعية في الأردن، بدراسة ومن ثم اعتماد عينة منها للتعرف على واقع الأداء البيئي فيها، وتوصلت الدراسة إلى عدد من المؤشرات الإجرائية المطلوب التصدي لها باتجاه تحسين مستوى الأداء البيئي لتلك المحميات الطبيعية، وتم ذلك من خلال خمسة محاور ترتبط بماهية السلسلة ISO 12000 ومبررات وجودها، ومكوناتها، والإمكانيات المتاحة أمام المحميات الطبيعية في الأردن، كما تناول البحث متطلبات تحسين الإدارة البيئية والأداء البيئي، وقدم عدداً من الاستنتاجات والمقترحات.

الكلمات المفتاحية- السلسلة القياسية الدولية ISO 12000 ، السياحة البيئية، صناعة السياحة، السياحة المستدامة.

المقدمة

يدل مفهوم الإدارة البيئية المستدامة بشكل عام على أنها أسلوب منهجي لدمج الاعتبارات البيئية في المحميات الطبيعية مع الحركة السياحية فيها، يرافقه التزام المنشآت السياحية في المحميات الطبيعية بأداء دور فاعل في تفحص عملياتها وخدماتها المقدمة للسياح، بشكل شامل مع البحث عن وسائل لزيادة فاعليتها، والمحافظة على المقومات السياحية الطبيعية والحضارية، وإيجاد فرص لتحويل المنتجات البيئية في المحميات الطبيعية إلى مواد يمكن إعادة استخدامها أو بيعها، وبما يقدم ضمانات للسياح والمستثمرين في خلق استدامة في المنتج السياحي المقدم .

يعد مؤتمر البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو عام 1992 من المؤتمرات الهامة في إرساء قواعد السياحة البيئية والذي أسس قواعد ثابتة لإقامة معايير سياحية بيئية دولية ملزمة التطبيق عالمية المستوى في مجال إدارة وتطوير مواقع السياحة البيئية في العالم.

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2012.

* استاذ مشارك - قسم الإدارة السياحية، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

** استاذ مساعد - قسم الإدارة السياحية، جامعة حائل، السعودي.

وتشير القراءات في هذا الصدد إلى أن منظمة المواصفات الدولية ISO هي المنظمة السبّاقة في هذا الصدد، إذ عهدت إلى إحدى لجانها، وهي اللجنة التقنية (TC 207)، مسؤولية تصميم سلسلة من المعايير والمواصفات الخاصة بإدارة بيئة مقبولة عالمياً. ولقد بدأ العمل بالسلسلة القياسية الدولية ISO 12000 لنظم الإدارة البيئية (Environmental Management Systems) في العام 1993 واكتمل الإصدار النهائي لها مع نهاية عام 1996.

تساؤلات الدراسة والأهداف

تتمحور أهمية الدراسة حول معالجة تساؤل رئيسي يرتبط بموقف المحميات الطبيعية في الأردن من موضوع الأداء البيئي، بمعنى هل أن محمياتنا الطبيعية مؤهلة لتحسين أدائها البيئي، ومن ثم التقدم للحصول على شهادة المطابقة الدولية؟ وإذا لم تكن مؤهلة فأين سيتم توجيه الجهود لتحقيق هذا الهدف؟

تهدف الدراسة إلى تعزيز أبعاد مفاهيم السياحة المستدامة والإدارة البيئية السليمة في المواقع السياحية، ومحاولة تخطي الإطار النظري للكشف عن مدى توافر متطلبات الإدارة البيئية في عينة من المحميات الطبيعية في الأردن، كما يهدف البحث إلى مناقشة واقع هذه المحميات الطبيعية فيما يرتبط بالأداء البيئي، مع تحديد الخطوات الإجرائية المطلوبة من الجهات ذات العلاقة في إدارة وتطوير المحميات الطبيعية، وبذلك تضم الدراسة مجموعة أفكار ومقترحات وبرامج تنفيذية، توجه تلك المحميات الطبيعية إلى الخطوة الصحيحة في تحسين الأداء البيئي في المواقع السياحية وتمكين المجتمعات المحلية.

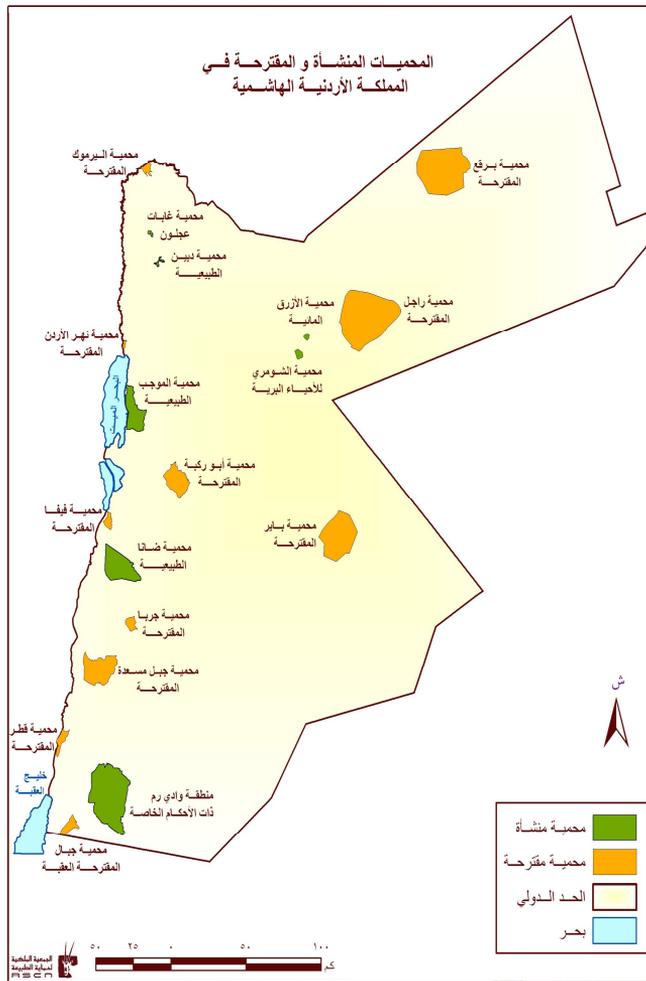
فرضية الدراسة

يقدم الباحث نموذجاً يعكس عدداً من العوامل الخاصة بالسلسلة القياسية الدولية، التي تعبر عن الإدارة المستدامة داخل المحميات الطبيعية عينة الدراسة، وتم بناء النموذج وفق طبيعة مشكلة الدراسة ليجري بعدها إقامة فرضية رئيسية مفادها: "تواجه المحميات الطبيعية الأردنية ضعفاً في تغطيتها لمتطلبات الإدارة البيئية وأسس تحسين الأداء البيئي في المواقع السياحية".

عينة الدراسة

لتحقيق هدف الدراسة تم اختيار عينة نظامية من عدد من المحميات الطبيعية في الأردن وهي محمية ديبين، الشومري، الأزرق المائية، البتراء، ضانا، الموجب والمغطس. كما يتضح بالشكل (1).

تطبيق السلسلة القياسية الدولية ISO 12000 في مواقع السياحة البيئية في الأردن وأثرها في التنمية المستدامة (دراسة حالة)



وتعد المحميات الطبيعية المختارة ذات مواقع سياحية مؤهلة من حيث الخدمات السياحية المقدمة كما تتمتع بحركة سياحية متواصلة على المستوى المحلي والدولي، مما يؤهل كادرها لفهم آليات ذلك التعامل بعد الحصول على شهادة ISO 12000، وهي تمتاز بوجود هيكل تنظيمي واضح في إدارتها.

أساليب جمع البيانات

يرى العديد من الباحثين بأن حث الإدارة العليا في المحميات الطبيعية واستطلاع مواقفها حول إمكانية الحصول على شهادات المطابقة الدولية يعد الخطوة الأولى باتجاه التأهيل البيئي

السياسي، فضلاً عن تأييد هؤلاء لوسيلة الاستبانة كأداة مهمة لتوضيح تلك المواقف، لذلك تم اختيار عينة نظامية للبحث شملت جميع مدرءاء المواقع السياحية، من رئيس مجلس الإدارة، ومدير المحمية، ورؤساء الأقسام، والاداريين والفنيين.

وأبرز خصائص وصفات عينة البحث، وفي إنجاز المعالجات النظرية فقد اعتمد الباحث على الأسلوب الوصفي وفق عدد من المراجع العلمية الأجنبية، وما تيسر من دراسات عربية (كتب ودوريات).

أما بالنسبة للجانب التطبيقي فقد تم الاعتماد على ثلاثة أساليب هي تحليل الصور الفضائية والجوية والخرائط الطبوغرافية، والاستبيان، فضلاً عن الدراسات الاستطلاعية والمقابلات في تحديد عشرة أسئلة عبرت في مضمونها العام عن بنود الإدارة البيئية والأداء البيئي في المحميات الطبيعية، على الرغم من توفر قائمة فحص خاصة بالمواصفة ISO 14001 وتم عرض الاستمارة على عدد من الخبراء المتخصصين لاختبار الصدق الظاهري.

قبل اعتماد أداة البحث الاستبانة من قبل الباحث ، وما تضمنت من أسئلة وجهت إلى جهات مختلفة، كان لابد من اختبار جودة المقياس من خلال ما يطلق عليه اختبارات الصدق والثبات (Validity & Reliability)، فالأداة الصادقة هي الأداة التي تقيس ما صممت من أجل قياسه والمقصود بصدق الأداة هو صدق النتائج التي يتم جمعها، أو التوصل إليها باستخدام تلك الأداة ويمكن التمييز بين الصدق الخارجي (External Validity) والصدق الداخلي (Internal Validity) فالصدق الخارجي للأداة يرتبط بمدى صلاحية النتائج التي يتم التوصل إليها باستخدام تلك الأداة للتعميم (Generalizable) ويرتبط في الدقة في تطبيق الأداة وتشمل الدقة في تصميم الدراسة، والدقة في أخذ القياسات أو جمع البيانات، وتقديم تفسير رئيس للعلاقات الإرتباطية .

أولاً: مفهوم السلسلة ISO 12000 ومبررات استخدامها في إدارة المحميات الطبيعية

هي سلسلة مواصفات قياسية دولية خاصة بنظم الإدارة البيئية Environmental Management Systems (EMS) تتكون من عدد من المواصفات، تتمحور حول كل واحدة منها مجموعة من البنود والمتطلبات ذات الطابع الفني والإداري، والغاية منها تشجيع وتنمية إدارة سياحية بيئية أكثر كفاءة وفاعلية في المحميات الطبيعية باتجاه تطوير البيئة السياحية، وتقديم وسائل مفيدة وعملية وأهم مميزاتهما:

1. فاعلية الإدارة البيئية في المواقع السياحية.
2. توفير أساس صحيح في توجيه الحركة السياحية (الطاقة الاستيعابية).
3. توفير تنمية سياحية مستدامة في المحميات الطبيعية.

وهي بذلك تعبر عن التزام إدارة مواقع المحميات الطبيعية بأداء دور فاعل في تفحص عملياتها بشكل شامل، مع دمجها مع الاعتبارات البيئية والسياحية، والبحث عن وسائل لزيادة فاعلية العمليات، وإقامة الدراسات الكفيلة للحد من إلحاق الضرر بمواقع السياحة البيئية في مرحلة مبكرة من مراحل دورة حياة الموقع السياحي، والبحث عن فرصة لتحويل منتجاتها الثانوية غير المطلوبة إلى مواد يمكن إعادة استخدامها، وبما يقدم للسياح والجهات ذات العلاقة بالقضايا البيئية ضمانات تعزز الثقة بها وبالخدمات السياحية المقدمة فيها.

وهذه تمثل فرصة لتحقيق التنمية السياحية المستدامة في المواقع السياحية في الدول النامية أو الدول ذات الاقتصاديات المتحولة، حيث تعد مصدراً مهماً للأدلة الخاصة بتقديم وتبني نظام إدارة سياحية يعتمد على أفضل التطبيقات العالمية، لذلك فإن هذه السلسلة توازي المواصفات الدولية ISO 9000 التي تمثل أداة لنقل التقنية الخاصة بأفضل التطبيقات المتاحة لإدارة النوعية.

والنتيجة النهائية التي تسعى نحوها هذه السلسلة هي تطوير الأداء البيئي (Environmental Performance) في المحميات الطبيعية. ويجري التأكيد عالمياً على هذه السلسلة كونها تمثل مصدراً مرشداً نحو تبني نظام كفاء وفاعل لإدارة البيئة في المحميات الطبيعية والقائم على مجموعة متطلبات متسلسلة ملزمة التطبيق والتوافق ترتبط مع بعضها البعض بصورة متكاملة بغية تحقيق الهدف الأساسي للسلسلة، ويقوم الطرف الثالث المحايد (هيئة مستقلة للتقييم ومنح الشهادة) بتقييم المحمية الطبيعية للحصول على شهادة بالسلسلة ISO 12000 أو إحدى مواصفاتها.

يوجد مجموعة من العوامل التي تؤدي دوراً محورياً في زيادة الاهتمام بالمواقع السياحية ومشكلات الطاقة الاستيعابية وتدمير المواقع السياحية، وتشير القراءات إلى تعدد جهات النظر حول الموضوع، لعل أبرزها النقاط الآتية:

1. التحولات التاريخية في مواقع السياحة البيئية وذات الأبعاد العالمية التي أفرزت تدهوراً اقتصادياً متزامناً مع تدمير بيئي شامل للموقع السياحي، ويؤكد العديد من الباحثين على وجود مشاكل كبيرة تعرضت لها العديد من المواقع السياحية على مدى العقود السابقة يعود إلى عدم توفر إدارة قادرة على إدارة وتطوير الموقع السياحي بيئياً.
2. الضغط المتزايد على المواقع السياحية والذي أفرز استغلالاً متزايداً للمصادر الطبيعية، وعدم التوازن الصحيح مع البيئة والذي أدى إلى حدوث عدد كبير من المشاكل في بيئة المواقع السياحية، وأسهم في تدميرها.
3. إن غالبية الأنشطة السياحية في المواقع السياحية ما زالت لا تلتزم إلا بالحد الأدنى من المتطلبات البيئية والالتزامات البيئية بدل الإيفاء بها، ولعل المنطق البسيط يفرض هذا الأمر

واقعاً إذ تتعارض التنمية البيئية مع اقتصاديات السوق، فعقلية الأخير ذات رؤية قصيرة النظر للطبيعة.

ثانياً: مكونات السلسلة ISO 12000

تضم سلسلة المواصفات القياسية الدولية ISO 12000 مواصفة قياسية إلزامية هي نظم الإدارة البيئية ISO 12000 مع عدد من المواصفات القياسية الإرشادية المكتملة التوثيق، وهي على النحو التالي:

1. المواصفة ISO 14001: نظم الإدارة البيئية - المواصفات مع أدلة الاستخدام.
 2. المواصفة ISO 14004: نظم الإدارة البيئية - أدلة عامة عن مبادئ نظم التقنية الساندة لإدارة البيئة.
 3. المواصفة ISO 14010: أدلة للتدقيق والمراجعة البيئية - مبادئ عامة للمراجعة (الموضوعية، الاستقلالية، كفاءة المراجع، التطبيق المنهجي لإجراءات التقييم، اعتماد النتائج).
 4. المواصفة ISO 14012: أدلة التدقيق والمراجعة البيئية إجراءات التدقيق الجزء الأول: تدقيق نظم الإدارة البيئية (الأهداف، الوظائف والمسؤوليات، النطاق - وثائق العمل، جمع البيانات، مراجعة النتائج، إعداد التقارير).
 5. المواصفة ISO 14012: أدلة التدقيق والمراجعة البيئية: معايير الكفاءة للمدققين في مجال البيئة Environmental Auditors (المؤهلات التعليمية والمهنية والتدريب النظامي أو من خلال العمل، كفاءة وصفات ومهارات المراجع).
- والسلسلة تضم الوثائق الجوهرية التي توجه مديري المواقع السياحية في المحميات الطبيعية ومرووسيهم نحو إقامة وإدامة وتدقيق وإجراء تحسينات مستمرة لنظام الإدارة البيئية في المحمية، وهذا يتوافق مع المواصفة TC 207 وهي:
1. المواصفة ISO 14020: العلامات Labels، التصريحات Declarations البيئية: وهي مبادئ أساسية لكل العلامات البيئية.
 2. المواصفة ISO 14021: العلامات (التصريحات) البيئية: البيان الذاتي Self declaration، الشكاوى البيئية (المصطلحات والتعريفات).
 3. المواصفة ISO 14022: العلامات والتصريحات البيئية - نماذج.
 4. المواصفة ISO 14023: العلامات والتصريحات البيئية - طرائق التحقق والاختبار.

تطبيق السلسلة القياسية الدولية ISO 12000 في مواقع السياحة البيئية في الأردن وأثرها في التنمية المستدامة (دراسة حالة)

5. المواصفة ISO 14024: العلامات والتصريحات البيئية - البرامج المهنية- مبادئ توحيد إجراءات الشهادة والتطبيقات ذات المعايير المتعددة (برامج النوع الأول Type 1 program).
6. المواصفة ISO 14031: أدوات تقييم الأداء البيئي والتدقيق البيئي Environmental Performance Evaluation.
7. المواصفة ISO 14040: أدوات تقييم دورة الحياة البيئية Environmental Life cycle Evaluation (مبادئ وصيغ توجيهية).
8. المواصفة ISO 14041: أدوات تقييم دورة الحياة البيئية: الهدف والتعريف، المجال وتقييم الخزين.
9. المواصفة ISO 14042: أدوات تقييم دور الحياة البيئية: تفسير دورة الحياة (Impact Evaluation).
10. المواصفة ISO 14043: أدوات تقييم دورة الحياة البيئية: تفسير دورة الحياة (Interpretation).
11. المواصفة ISO 14050: المصطلحات والتعريفات: الدليل (64) قضايا بيئية لمواصفات المنتج.

ومن الجدير بالذكر أن لجنة TC 207 وجدت شريكاً مهماً يمثل لجنة (ISO) لشؤون الدول النامية (DEVCO) هدفها المساعدة في تحسين البنية الارتكازية لأغراض مقاييس إدارة البيئة في المواقع السياحية وبتجاهين الأول هو إعداد دليل للإدارة البيئية السياحية، والثاني يرتبط ببرنامج الحلقات الدراسية لبناء القدرات في المحميات الطبيعية في الدول النامية لاستخدام السلسلة ISO 12000 ودعمها، وهناك سلسلة أخرى من المواصفات مطروحة في برنامج عمل اللجنة TC 207 ترتبط بدليل الإدارة البيئية للمواقع السياحية صغيرة ومتوسطة الحجم.

وتعد المواصفة ISO 14001 (نظم الإدارة البيئية - المواصفات مع أدلة الاستخدام) هي المواصفة الأبرز في السلسلة، وهي تضم متطلبات نظام الإدارة البيئية، وهي ملائمة لأية موقع سياحي سواء كان محمية طبيعية، أو فندق أو منتج، وهي تهدف إلى:

1. استدامة وتحسين نظام الإدارة البيئية في المواقع السياحية.
2. ضمان توافقه مع الموارد الطبيعية والبشرية المتوفرة في الموقع السياحي.
3. التسجيل ومنح الشهادة، من خلال طرف دولي محايد.

وبذلك تلبي هذه المواصفة توافق مستدام بين البيئة السياحية والمجتمع المحلي، مما يسهم بشكل عام بحماية البيئة، ولإشباع هذه الحاجات يتوجب الاهتمام إلى خمس متطلبات مفتاحية كما هو مثبت في المواصفة ISO 14001 وهي:

1. السياسة البيئية.
2. التخطيط: ويضم القضايا (المحاور) البيئية، والمتطلبات القانونية، والمتطلبات الأخرى، والأهداف والغايات، وبرنامج (برامج) الإدارة البيئية.
3. التنفيذ والتشغيل: ويضم الهيكلية والمسؤوليات، والتدريب، والوعي، والمهارات، والاتصالات، وتوثيق نظام الإدارة البيئية، ومراقبة الوثائق، والمراقبة التشغيلية (العملياتية) وتوقعات الطوارئ، وردود الفعل.
4. التفحص وإجراءات التصحيح: وتضم الكشف والقياسات، وعدم التطابق وإجراءات التصحيح والمنع، والسجلات، وتدقيق نظام الإدارة البيئية.
5. المراجعة الإدارية

وكل متطلب من هذه المتطلبات نال شرحاً وافياً داخل المواصفة ISO 14001 وبما يعطي تفاصيل لما هو مطلوب فعلاً، وكمثال على ذلك نأخذ أحد المتطلبات وهو الأهداف والغايات (Objectives and Targets). إذ تشرح المواصفة ISO 14001 على النحو التالي:

- أ. يجب على المنشآت السياحية في المحميات الطبيعية إقامة وإدامة أهداف وغايات بيئية موثقة تحت عنوان كل نشاط، أو عند مستوى واحد أو أكثر من المستويات الإدارية في المنشأة السياحية.
- ب. عند إقامة ومراجعة أهداف المنشأة السياحية يجب الأخذ بعين الاعتبار الأطر القانونية والمتطلبات الأخرى مثل القضايا البيئية المهمة بالنسبة إليها، أو الخيارات التقنية المتاحة لها، فضلاً عن متطلبات الأعمال والتشغيل والمتطلبات المالية، مع عدم إغفال وجهات نظر الجهات ذات العلاقة.
- ج. الأهداف والغايات يجب أن تتوافق مع السياسة البيئية والطاقة الاستيعابية في الموقع.

أما المواصفة الأخرى ضمن السلسلة (ISO 12000)، هي المواصفة الدليل (المواصفة الإرشادية) ISO 14004 (نظم الإدارة البيئية، أدلة عامة عن مبادئ نظم التقنية الساندة لإدارة البيئة) وهذه المواصفة غنية بالأفكار والمبادئ والاقتراحات والأقسام المساعدة التطبيقية، والتي تشمل نماذج عملية لما تحتاجه المحميات الطبيعية عند التقدم للحصول على شهادة بإحدى مواصفات السلسلة. وكمثال على البند (معايير داخلية للأداء)، فإن هناك مجالات ومواقع يمكن

تطبيق السلسلة القياسية الدولية ISO 12000 في مواقع السياحة البيئية في الأردن وأثرها في التنمية المستدامة (دراسة حالة)

للمحمية الطبيعية أن تقيم معايير أداء داخلية فيها مثل نظم الإدارة، مسؤولية العاملين، إدارة الملكية، المجهزين، العقود، الاتصالات البيئية، العلاقات القانونية، ردود الفعل تجاه الظروف والحوادث البيئية في الموقع السياحي، الوعي السياحي والتدريب البيئي، التحسينات والمقاييس البيئية، الحد من التلوث وتعويض بدائل الموارد السياحية، المشاريع السياحية، تغيير العمليات، إدارة الحركة السياحية، إدارة التلف الناجم، إدارة المياه، إدارة نوعية التهوية وإدارة الطاقة والنقل.

ثالثاً: الإمكانيات المتاحة أمام المحميات الطبيعية في الأردن:

لمعالجة هذا المحور نطرح التساؤلات الآتية:

1. لماذا يجب أن تهتم المحميات الطبيعية في الأردن بالسلسلة ISO 12000؟.
 2. وما هو المطلوب عمله من الأطراف ذات العلاقة لكي تستطيع هذه المحميات الطبيعية الحصول على شهادة ISO 14001، وبالتالي تكون صديقة للبيئة؟
- وقبل الإجابة عن هذه التساؤلات يثار تساؤل آخر هو:

- هل تعتمد المحميات الطبيعية في الأردن نظاماً موثقاً ومصادقاً لإدارة الجودة؟

إن السؤال الأخير مقصود إن وجود ذلك النظام يسهل عملية التوافق مع متطلبات نظم الإدارة البيئية ومبررات ذلك ما يلي:

إن نظام إدارة الجودة سيغدو قاعدة انطلاق لتطوير نظام الإدارة البيئية EMS، إذ إن الكثير من المبادئ والعناصر الإدارية التي قامت عليها المواصفة ISO 9001 هي ذاتها قد تم التأكيد عليها من قبل واضعي السلسلة ISO 12000 والخاصة بالبيئة، ومن هذه المبادئ نذكر:

1. صياغة السياسات النوعية، مثل توفير الموارد والتدريب ومراقبة العمليات التشغيلية.
2. توثيق النظام، مثل إقامة إجراءات مراقبة الوثائق والاحتفاظ بالسجلات وإدامتها.
3. وضع نقاط رقابة للتعاقد الثانوي، مثل إقامة تدقيق داخلي وإقامة مراجعات إدارية.
4. تعيين ممثل إدارة، مثل التخطيط وصياغة إجراءات منع وتصحيح.
5. فحص وتقييم دوري لنقاط المراقبة التشغيلية الأساسية. ويشمل التطابق مع القوانين والمواصفات والمتطلبات الأخرى والمعايرة.

إلا أن السلسلة ISO 12000 تمتاز بالوضوح الأكبر فيما يرتبط بالبنود والفقرات الآتية: -

- 1- وضع الأهداف والغايات المتفق عليها.
- 2- الاستعداد للمواقف الطارئة.
- 3- الإعلان عن السياسة البيئية في الموقع السياحي.
- 4- الأخذ بعين الاعتبار وجهات نظر كل الأطراف ذات العلاقة.
- 5- الاتصال السياحي.
- 6- التأهيل السياحي.
- 7- اقتصاديات الموقع السياحي.

إلا أن واقع الحال يشير إلى أن المحميات الطبيعية في الأردن لم تتمكن من تبني مفهوم لنظام متكامل لإدارة الجودة مصادق عليه وموثق أي أنه مختوم بشهادة جودة عالمية مثل شهادة ISO 9001-2000 (نظم إدارة وضمان الجودة). وبالتالي فهي لا تستطيع أن تحقق التكامل بين إدارة الجودة وإدارة البيئة في إطار السلسلة ISO 12000، وهو ما يدل على حالة انعدام الدعم لاقتصاد البيئة السياحية، وتراجع التنمية السياحية المستدامة، والضغط على الموارد السياحية.

إن أغلب الأنشطة السياحية في المحميات الطبيعية ما زالت لا تلتزم إلا بالحد الأدنى من المتطلبات البيئية والالتزامات القانونية المرتبطة بها، وإن مؤشرات الواقع لا تدع للمحميات الطبيعية بدائل عدة بل بديلاً واحداً هو إدخال المعايير الدولية ضمن اعتبار قياداتها العليا ومراكز صنع القرار فيها، ولعل مبررات ذلك تنحصر في واحد أو أكثر من الأسباب الآتية:

1. التحولات التي طرأت على الحركة السياحية العالمية، فهو يعتبر الموقع السياحي ذا جودة عالية عند تطابق مواصفات النوعية مع المواصفات البيئية دون إحداث أي ضرر للبيئة.
2. إن توافق المحميات الطبيعية مع مواصفات الإدارة البيئية يعد مفتاحاً مهماً لزيادة الحصة السوقية العالمية من الحركة السياحية؛ لأنه يعد جواز السفر للموقع السياحي إلى الأسواق الدولية أولاً ومؤشراً إيجابياً ثانياً.
3. إن استمرار المحميات الطبيعية وبقائها محكوم بعدد من العوامل يتقدمها عامل التوازن مع البيئة السياحية ومواردها الطبيعية.

إن لا يمكن لأي موقع سياحي تنموي أن ينهض في ظل بيئة متدهورة وهو ما يعد سبباً للاهتمام الواسع النطاق بالمواصفة الدولية القياسية ISO 14001 وتجاهل الالتزام بتلك المواصفة الدولية القياسية يعني:-

1. مواجهة المحميات الطبيعية الأردنية ارتفاعاً واضحاً في كلف الإنتاج متمثلة بـ: كلف سوء الأداء البيئي، وفقدان الحصة السوقية بسبب عزوف السياح عن الموقع السياحي ذي الأداء البيئي المتدهور من جهة، وانخفاض مستوى الجودة لمنتجاته وخدماته من جهة ثانية، فضلاً عن انعدام الصورة الذهنية عند السياح والمكاتب السياحية الدولية ذات العلاقة من جهة ثالثة.
2. الضغوطات التي تمارسها المنظمات والمجالس المهمة بشؤون البيئة للحد من التلوث، والذي يلزم المواقع السياحية المختلفة بمعالجة الأضرار البيئية الحادثة.
3. احتمالات المستقبل المخيفة التي تؤشر بداية نضوب الموارد الطبيعية وتدميرها في المواقع السياحية بسبب الأثار البيئية السلبية، وما تسببه من قلق بارز لدى العديد من إدارات المحميات الطبيعية.

رابعاً: متطلبات تحسين الإدارة البيئية والأداء البيئي في المحميات الطبيعية

لتغطية هذا المحور، فقد تم توزيع استمارة الاستبانة التي تتكون من خمسة عشر سؤالاً بواقع 57 استمارة، وبلغت نسب الاستجابة 96%، وللوصول إلى النتائج وتقديم الاستنتاجات التطبيقية، فقد تم الاعتماد على التحليل الإحصائي (T) إذ اعتمد الباحث على معالجة البنود الرئيسة للإدارة البيئية والأداء البيئي والمعيّر عنها 18 فقرة في استمارة الإستبانة ليجري مقارنتها مع الدرجة القياسية (15) وفق نتيجة كل استمارة لاختبار (T) وطبقاً للفرضية الصفرية:

"عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الدرجة القياسية (18) والدرجة التي حصلت عليها الاستمارة المعبرة عن إجابات الأفراد العاملين في المحميات الطبيعية أمام المتغيرات (البنود)".

وفي هذا الإطار، فقد تم التوصل إلى الآتي:

1. المحميات (العقبة المائية، والموجب، والشومري): أشرت نتائج المختبر الإحصائي T فشل هذه المحميات في تحقيق أي من بنود الإدارة البيئية، أي بنسبة (تغطية) صفر%.
2. المحميتان (الأزرق المائية، وديين): حققنا نسبة وصلت إلى 10% مع متطلبات الإدارة البيئية والأداء البيئي.
3. محمية البتراء حققت نسبة وصلت إلى 15%.
4. محمية المغطس بلغت نسبة مع المتطلبات 5%.

بظاظو

الجدول (1): نتائج التحليل الإحصائي T لإجابات أفراد العينة في محمية ديبين.

H	I	J	K
V _i	N	.S.T	** T
V1	5	1.0	16
V2	5	2.0	8
V4	5	0.9	44
V5	5	3.8	6
V6	5	4.4	6
V7	5	4.2	4
V11	5	4.2	4
V13	5	5.0	4
V14	5	6.0	3
V15	5	4.4	5
V17	5	5.5	4
V18	5	4.7	5
V3	5	0.8	29
V8	5	3.2	5
V19	5	4.9	6
V9	5	2.3	4
V16	5	2.9	5
V20	5	2.5	4
V10	5	3.9	4
V12	5	1.5	6

المصدر: تحليل البيانات اعتماداً على برمجية ARCGIS 9.3، وجاء ترتيب V_i (البنود) على وفق الإدخال والمعالجة، وكذا الحال في الجداول التالية. ** $T_{9,0.025}=2.262$

تطبيق السلسلة القياسية الدولية ISO 12000 في مواقع السياحة البيئية في الأردن وأثرها في التنمية المستدامة (دراسة حالة)

الجدول (2): نتائج التحليل الإحصائي T لإجابات أفراد العينة في محمية الأزرق المائية.

Vi	N	S.T.	T **
V1	5	1.03300	15.9200
V2	5	2.02500	7.6500
V4	5	0.94300	43.6000
V5	5	3.82400	5.6200
V6	5	4.35100	6.1000
V7	5	4.18500	3.9300
V11	5	4.22300	4.1200
V13	5	4.96800	4.2700
V14	5	5.99600	3.2700
V15	5	4.40200	4.7400
V17	5	5.48100	4.2700
V18	5	4.72500	5.4200
V3	5	0.84300	28.5000
V8	5	3.21300	4.8200
V19	5	4.87700	5.6400
V9	5	2.34800	4.3100
V16	5	2.90800	5.1100
V20	5	2.49700	4.1800
V10	5	3.91000	4.2100
V12	5	1.52400	6.4300

المصدر: تحليل البيانات اعتماداً على برمجية ARCGIS 9.3. علامة * تعني تحقق الفرضية الصفرية، أي عدم وجود فرق معنوي $T_{8,0.185}=1.272^{**}$

بظاظو

الجدول (3): نتائج التحليل الإحصائي T لإجابات أفراد العينة في محمية البتراء.

Select By Attributes			
H	I	J	K
V _i	N	.S.T	** T
V1	10.0	3.060	8.7
V2	10.0	2.200	8.7
V4	10.0	1.950	19.0
V5	10.0	3.380	6.5
V6	10.0	4.090	6.7
V7	10.0	4.030	9.2
V11	10.0	8.650	6.1
V13	10.0	8.920	6.8
V14	10.0	8.960	6.9
V15	10.0	8.500	3.5
V17	10.0	3.590	5.6
V18	10.0	5.220	8.3
V3	10.0	8.450	2.4
V8	10.0	4.820	3.7
V19	10.0	8.400	4.0
V9	10.0	6.898	8.2
V16	10.0	5.821	9.7
V20	10.0	3.550	7.6
V10	10.0	8.740	8.0
V12	10.0	2.252	9.8

المصدر: تحليل البيانات اعتماداً على برمجية ARCGIS 9.3، $T_{8,0.725}=1.282^{**}$.

تطبيق السلسلة القياسية الدولية ISO 12000 في مواقع السياحة البيئية في الأردن وأثرها في التنمية المستدامة (دراسة حالة)

الجدول (4): نتائج التحليل الإحصائي T لإجابات أفراد العينة في محمية العقبة المائية..

Select By Attributes			
G	H	I	J
V _i	N	.S.T	** T
V1	6	0.5	3.650
V2	6	1.5	3.580
V4	6	1.2	7.630
V5	6	1.9	5.860
V6	6	1.7	3.510
V7	6	2.0	5.070
V11	6	0.9	4.530
V13	6	0.8	5.870
V14	6	0.5	6.650
V15	6	0.7	33.8
V17	6	0.9	5.060
V18	6	1.6	4.130
V3	6	0.8	6.870
V8	6	1.3	6.240
V19	6	0.7	*1
V9	6	0.8	6.870
V16	6	0.3	83.8
V20	6	0.5	*5.65
V10	6	0.8	*3.87
V12	6	1.4	8.530

المصدر: تحليل البيانات اعتماداً على برمجية ARCGIS 9.3، $T_{6,0.035}=4.335^{**}$

بظاظو

الجدول (5): نتائج التحليل الإحصائي T لإجابات أفراد العينة في محمية الموجب.

F	G	H	I
V _i	N	.S.T	** T
V1	10	3	5.140
V2	10	2	8.660
V4	10	3	5.080
V5	10	2	15.250
V6	10	3	6.700
V7	10	2	6.660
V11	10	2	8.010
V13	10	3	6.750
V14	10	2	8.290
V15	10	2	4.450
V17	10	4	8.670
V18	10	3	7.130
V3	10	2	3.480
V8	10	2	2.730
V19	10	3	5.260
V9	10	1	6.750
V16	10	2	2.340
V20	10	1	5.750
V10	10	2	8.450
V12	10	1	8.580

المصدر: تحليل البيانات اعتماداً على برمجية ARCGIS 9.3، $T_{7,0.205}=4.282^{**}$

تطبيق السلسلة القياسية الدولية ISO 12000 في مواقع السياحة البيئية في الأردن وأثرها في التنمية المستدامة (دراسة حالة)

الجدول (6): نتائج التحليل الإحصائي T لإجابات أفراد العينة في محمية الشومري.

Select By Attributes			
D	E	F	G
V _i	N	.S.T	** T
V1	8	1.4	5.2
V2	8	0.9	11.7
V4	8	2.1	8.1
V5	8	4.4	2.2
V6	8	5.8	2.6
V7	8	0.5	66.4
V11	8	2.3	8.9
V13	8	3.2	2.8
V14	8	4.6	1.0
V15	8	2.9	8.1
V17	8	1.9	4.0
V18	8	4.5	1.3
V3	8	3.9	5.1
V8	8	2.3	9.9
V19	8	9.1	*4.43
V9	8	1.8	3.7
V16	8	1.4	9.2
V20	8	2.3	*4.54
V10	8	3.7	6.1
V12	8	1.5	5.2

المصدر: تحليل البيانات اعتماداً على برمجية ARCGIS 9.3، $T_{6,0.125}=4.571^{**}$

بظاظو

الجدول (7): نتائج التحليل الإحصائي T لإجابات أفراد العينة في محمية المغطس.

I	J	K	L
V _i	N	S.T.	T **
V1	9	6	6.7
V2	9	5	2.6
V4	9	2	67.3
V5	9	2	3.4
V6	9	8	2.1
V7	9	3	3.9
V11	9	4	8.8
V13	9	4	9.3
V14	9	3	5.6
V15	9	5	28.0
V17	9	4	8.4
V18	9	11	75.4
V3	9	7	5.8
V8	9	6	5.7
V19	9	4	6.53*
V9	9	5	3.1
V16	9	3	8.4
V20	9	4	2.5
V10	9	4	3.2
V12	9	1	8.6

المصدر: تحليل البيانات اعتماداً على برمجية ARCGIS 9.3، $6T^{**}=0.025, 3657$.

خامساً: النتائج والتوصيات:-

أولاً: النتائج.

1. يتبين من خلال البحث مدى إمكانية استثمار وتطبيق البنود الخاصة بمعايير الأيزو البيئية في المحميات الطبيعية في الأردن
2. كشفت نتائج اختبار T أن محمية الأزرق المائية حققت نسبة توافق مع بنود الإدارة البيئية متساوية مع محمية ديبين، ويعد هذا المؤشر نقطة مهمة تعد مرحلة تمهيدية لتكثيف وتأهيل

نظام الإدارة البيئية لدى المحمية للحصول على شهادة نظم الإدارة البيئية، وكذا الحال بالنسبة لمحمية البتراء التي حققت نسبة 15%.

وعلى الرغم من التوصل إلى بعض الاختلافات بين تلك المحميات الطبيعية من حيث طبيعة المنتج السياحي أو درجة مرونة الطلب أو طبيعة المؤهلات والاختصاصات التي يملكها الكادر الوظيفي إلا إن التقارب متحقق ميدانياً من خلال النظم الإدارية والمالية المعتمدة.

3. كشفت نتائج اختبار T فشل المحميات (العقبة المائية والموجب والشومري)، من تحقيق أي توافق مع البنود العشرين للإدارة البيئية.

4. عدم وجود مرجعية علمية واضحة لدى القائمين على إدارة المحميات الطبيعية لأسس الإدارة البيئية السليمة الواجب اتباعها في إدارة وتطوير المحميات الطبيعية سياحياً.

ثانياً: التوصيات.

اعتماداً على نتائج التحليلات الإحصائية وباتجاهات متعددة، منها ما يساعد إدارات المحميات الطبيعية المبحوثة في التوافق مع مستوى أداء بيئي سياحي مناسب، ومنها ما يرتبط بالدور المطلوب من الجهات القائمة على إدارة المواقع السياحية عن إقرار خطط التنمية السياحية، وثالثة ترتبط بجهات ذات علاقة بالإدارة البيئية والجهات المساندة، وعلى وفق الآتي:

1. يوصي الباحث بأخذ موضوع شهادة ISO 14001 بجدية في إدارة المحميات الطبيعية في الأردن، على أن لا تكون الجهود والإجراءات مجرد رد فعل لتوجيهات عليا من قبل الوزارة أو الهيئات ذات العلاقة، فالافتقار الكامل بها مطلوب من جميع العاملين فيها، خصوصاً إذا علمنا أن من بين مؤشرات تقويم الأداء السياحي هو المحافظة على البيئة وتحسين استدامتها.

2. وتأسيساً على ذلك، يوصي الباحث إدارات المحميات الطبيعية جميعاً بضرورة السعي نحو الإسراع في إقامة المتطلبات والبنود الخاصة بشهادة ISO 14001.

3. يتقدم عامل المنافسة الخارجية على العوامل المساهمة في تطوير نظم العمل في المحمية الطبيعية، والتي سيتحقق عندها الأثر التتابعي لشهادة ISO، حيث يحفز الدخول إلى الأسواق الدولية بوساطتها العديد من المحميات نحو تطوير أنظمتها بعدما أصبحت وجهاً لوجه أمام المحميات الطبيعية المنافسة، وهذا الرأي يلغي الآراء الخاصة بعدم أهمية الشهادة، أو ما تتهم به طرق الحصول عليها في كونها قد تخلو من الحياد والأمانة، لأن المحمية الطبيعية تكون أمام تحدي كبير تجاه المنافسين العاملين في نفس السوق، كما يتحقق الأثر التتابعي التطويري للشهادة من خلال تشديد الإجراءات المرتبطة بإدارة نظم

الإدارة البيئية خوفاً من سحب الشهادة في إطار تطبيق المعايير، فضلاً عن تكرار الإجراءات الخاصة بالحصول على الشهادة بعد مرور ثلاث سنوات.

4. التوصيات الخاصة بالجهات ذات العلاقة بالإدارة البيئية وإدارة النوعية.

أ. تأهيل جهة خاصة في الأردن للإشراف على تفويض بمنح الشهادة بإحدى مواصفات السلسلة ISO 12000 وقبلها السلسلة ISO 9000، ليس فقط في المحميات الطبيعية وإنما يشمل هذا مختلف المواقع والمنشآت السياحية والفندقية في المملكة.

ب. إصدار المواصفات والمقاييس الخاصة بإدارة وتطوير مواقع السياحة البيئية.

5. بالنسبة إلى المحميات الطبيعية:

أ. ضمان أن كل القضايا البيئية قد تم تحديدها مع صياغة واضحة لمواصفات رقابة فاعلة لمنع وتقليل التأثيرات البيئية السلبية المحتملة.

ب. تعريف العاملين في المحميات الطبيعية، وقبل ذلك شحذ همم ودعم الإدارات العليا فيها نحو طرائق أداء الأنشطة المؤثرة في البيئة، مع جعل ذلك أنه المسألة الأولى في تفكير هؤلاء.

ت. يجب أن تقدم المحميات الطبيعية دليلاً بارزاً على التحسينات البيئية التي ساهمت فيها بشكل مباشر أو غير مباشر.

6. بالنسبة إلى الجهات الأخرى:

أ. تصميم وتنفيذ حملة إعلامية شاملة ومستمرة تعتمد كل وسائل الاتصال (انترنت، ملصقات، راديو، تلفزيون، ندوات، مقالات)، من أجل حشد الرأي العام نحو ضرورة حماية البيئة على مستوى الفرد والجماعة.

ب. الحيلولة دون تشتت المسؤولية القضائية على قضايا البيئة، مع تحويل الجهة القائمة بذلك جميع الصلاحيات والسلطات التي تمكنها من التخلي عن الإجراءات العلاجية باتجاه إجراءات وقائية فاعلة.

ت. التأكيد على توسيع دور المؤسسات الإعلامية سواء الحكومية منها وغير الحكومية في عمليات بناء الوعي البيئي مؤسسياً و جماهيرياً وعلى الأصعدة والمجالات كافة.

ث. التعاون والتنسيق بين الوزارات والدوائر ذات الاختصاص في التعرف على المخاطر البيئية التي تواجه المواقع السياحية ومصادرها من أجل السيطرة عليها.

تطبيق السلسلة القياسية الدولية ISO 12000 في مواقع السياحة البيئية في الأردن وأثرها في التنمية المستدامة (دراسة حالة)

ومن الجدير بالذكر، أن نجاح الإجراءات سابقة الذكر لا يتم إلا في إطار ما يلي:

1. التنسيق المباشر بين مختلف أطراف صناعة السياحة في الأردن.
2. التنسيق بين الإدارة البيئية وإدارة النوعية على مستوى المحمية الطبيعية والأجهزة ذات الاهتمام المشترك.

وبذلك تتوفر فرصة كبيرة للمحميات الطبيعية في الأردن لمواكبة الزمن وتحقيق السبق من خلال العمل على تحقيق وإقامة نظامين: الأول لإدارة النوعية، والثاني لإدارة البيئة السياحية بوصفه عاملاً تنافسياً مهماً وحيوياً في ترويج البرامج السياحية في الأسواق الدولية.

Application of International Standard Series ISO 12000 in Eco-Tourism Sites in Jordan and its Impact on Sustainable Development (Case Study)

Ibrahim Kahlil bazazo, *Tourism and Marketing Dept., Middle East University, Amman, Jordan.*

Abstract

This study seeks to explore the preparations for ISO 12000- in industrial tourism as case study of natural resave in Jordan The level of fitness with the requirements of these specification and measure the effect of that level to minimize the environmental risks were analyzed. Questionnaire model was used to test the hypotheses. The study resulted in a number of valuable result, and introduced some conclusions, which became a base to help the managers of natural resave to overlap the environmental risks. The Study covered five sections starting with identify the ISO 14001 and the concepts of it's exists. Also, the opportunities of natural resave for improving it's environmental performance were determined.

Keyword- ISO 12000. Ecotourism. Industry Tourism and Environmental Performance.

قدم البحث للنشر في 2010/4/21 وقبل في 2011/2/20

المصادر والمراجع

بظاظو، إبراهيم. (1431هـ/2010م). تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية في إدارة المحميات الطبيعية، دراسة تطبيقية على محمية ديبين، مجلة جامعة الملك سعود – السياحة والآثار، العدد الثاني، المجلد الثاني والعشرون.

Bazazo, Ibrahim. (1432AH/2012AD). Applications of Remote Sensing (RS) and Geographic Information System GIS to Analyst the Spatial Distribution Pattern of Tourism Service on the East Cost of the Dead Sea, King Saud University, *The Arabian Journal of GIS*, Vol 4 No 2.

Feigenbaum, A.V. (2003). *Quality & Business Growth Today*, Quality Progress, Nov.

Goldsack, Barbara. (2008). “Going global with ISO 14001”, *Review*, December.

Mike, Ferry. (2007). “Quality Assurance”, *Information Mgmt. Jour.*, Vol.6, Iss.2, Winter.

Robert, Wilson. (2008). Integrating ISO 12000 & ISO 9000 into one system, *Pollution Engineering*, June.

Sacks, Ignacy. (2000). “The Right To Sustainable Development”, *Label*, France, April.

Sierra, Enrique. (1996). The new ISO 12000 Series: What Exporters Should Know, *International Trade Forum*, 3.

Bibliographie

- Adam, J-M. (1984), *Le Récit*. Paris: P.U.F. Coll. Que sais-je ? N°2149.
- Adam, J-M. (1990), *Éléments de linguistique textuelle*, Bruxelles-Liège: Mardaga.
- Adam, J-M (2004), *Linguistique textuelle. Des genres de discours aux textes*, Paris, Nathan, coll. fac.
- Adam, J-M. (2005), *La translinguistique des textes à l'œuvre l'exemple d'un Récit de Jorge Luis Borges*. Rouen: Publications des Universités de Rouen et du Havre.
- Bonnefoy, Y (1995), *Jorge Luis Borges, in La vérité de parole*, Paris: Mercure de France.
- Caillois R. Et Borges J. (1965): *EL Hacedor*, Gallimard: Paris.
- Charolles, M. (1997), *L'encadrement du discours. Univers, champs, domaines et espaces*, Cahiers de Recherche Linguistique N°6, Université de Nancy 2.
- Dominicy, M. (1997), *Pour une approche cognitive des genres: L'Espagne de Théophile Gautier*, Revue belge de philologie et d'histoire N° 75, Bruxelles.
- Guentcheva, Z. (1994), *Manifestations de la catégorie du médiatif dans les temps français*, Langue Française N°102, Paris: Larousse.
- Legallois, D. (2006): *Présentation générale. Le texte et le problème de son et ses unités: propositions pour une déclinaison*. Langues N°163. Paris.
- Lane, P. (2005): *Des discours aux textes: Modèles et analyses*. Rouen: Publications des Universités de Rouen et du Havre.
- Zollna, I. (2004): *Aspects prosodiques des genres de discours répétitifs: « contextualisation » et « décontextualisation »*. in: Meisenburg, Trudel/Selig, Maria (eds.) *Nouveaux départs en phonologie. Les conceptions sub- et suprasegmentales*. Tübingen: Narr, 235-245.

- mais au début du 2^{ème} paragraphe, l'indien ne pouvant rester entre 4 murs, ressent cette condition comme une captivité dans la maison de ses parents.

L'évolution du personnage recèle un intérêt primordial: du statut d'un personnage passif (objet d'un enlèvement par les indiens; consentement vague de retourner dans la maison familiale), il conquiert le statut d'un personnage agissant-actant par l'opération du souvenir (ph 8, ph 9) et notamment lorsqu'il choisit délibérément son destin.

Conclusion

Nous avons essayé de donner une réflexion pratique sur une analyse linguistique d'un texte qui était traduit d'espagnol en français (El Hacedor) pour exprimer les spécificités des éléments textuels. Les travaux de chercheurs comme Jean-Michel Adam, Phillippe Lane, Roger Caillois étaient fondamentaux pour notre travail.

دراسة لغوية لرواية الأسير الإسبانية

منى العجرمي، مركز اللغات، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

بتول محيسن، قسم اللغات الحديثة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

ملخص

هذه قراءة لرواية الكاتب الإسباني جورج لويس بورجس "الأسير" والصادرة سنة 1965 في ضوء التحليل التداولي في اللسانيات النصية وبناء على الدراسات التي صدرت حولها، وخاصة مترجمها من الإسبانية إلى الفرنسية جان ميشال آدم. حيث إن مراجعتنا لهذا العمل بنيت على التحليل اللغوي لهذا العمل من قبل جان ميشال آدم.

بينت المراجعة أن التراكيب ليست الوحدة الأساسية للتبادلات الخطابية بل النص، وأن الممارسة الخطابية تُطع بطابع النصية في الميدان الرمزي اللغوي، وقد اتضح بعد التحليل العملي للنص احتواؤه على تطبيق عملي لخطاب النص من جهة، وتحليل لغوي تداولي من جهة أخرى. كما أن أبرز ما يميز النص هو الترابط اللغوي والانسجام بين أجزائه. مراجعتنا لهذا العمل تدل على أهمية النص وعلى عناصره التي تعد الأساس لعملية التحليل الخطابي واللغوي للرواية. ونعتمد في تحليلنا على أعمال كتاب فرنسيين. إن الكاتب جان ميشال آدم قدم أفضل أنموذج للتحليل اللغوي لرواية تعد من أكثر الروايات العالمية شهرة حيث إن عناصرها متكاملة من حيث الوحدات الأساسية للنص.

* The paper was received on Sep. 16, 2012 and accepted for publication on Dec. 24, 2012.

Tout le reste est donc pris dans cet accès non direct du narrateur à la source du savoir. Il parle de « médiation épistémique ». « Les énoncés couverts par le cadrage médiatique ne sont ni assertés sous l'autorité du locuteur-narrateur, ni pris en charge par lui ». En outre, l'inscription du texte dans le mode d'énonciation historique canonique par l'utilisation massive avant et après du passé simple opère un effacement de la prise en charge des énoncés.

Ce cadrage médiatif raconte tout le texte et n'est soumis au questionnement que par phrase 12, caractérisée à la fois par la modalisation épistémique – *vouloir-savoir* – et par l'émergence au premier plan de l'instance d'énonciation sous forme de « Moi, je ». Ce qui intéresse par ailleurs le narrateur Borges, c'est précisément la question du « vertige de l'identité, la place de l'homme dans le temps et la question de la mémoire ».

L'examen de la question de la référence nominale du personnage principal comme élément de détermination de l'identité narrative est aussi l'occasion de souligner le rôle que jouent « les chaînes de co-référence et les anaphores » en tant qu'éléments assurant la cohésion textuelle et la progression du sens. Borges a emprunté à ses auteurs la notion de « référent évolutif » pour décrire le fonctionnement référentiel liée à la nomination ou désignation du personnage principal. La première dénomination « enfant » est reprise par deux pronominalisations; une nouvelle dénomination apparaît: « un indien aux yeux clairs »; une identification possible enfant = indien devient possible. Une incertitude plane toujours sur l'identité du référent; c'est ce dont témoigne la double pronominalisation dont l'une renvoie à « l'enfant », l'autre au « fils recherché ». La reprise « l'homme » par son caractère neutre, ne tranche pas entre les deux personnages. Elle est relayée par une succession de pronominalisations. L'identité du référent n'est apparue qu'en « l'action issue du souvenir »: l'indien = « fils retrouvé »: « ils avaient retrouvé leur fils ».

Le texte de Borges repose sur les transformations d'une identité dans le temps. L'enfant enlevé est devenu adulte et celui que les parents retrouvent n'est précisément plus leur (petit) enfant, mais seulement leur fils biologique (Adam, 2005:33), successivement (un enfant; fils; enfant; fils). C'est bien la problématique de la transformation identitaire du personnage au fil du temps qui est au centre du récit.

Au dernier paragraphe, le récit se renverse et le « fils retrouvé » recouvre son identité d'« indien ». Un deuxième souvenir se trouve à l'origine de la deuxième action volontaire du personnage (départ dans le désert). Le sens du titre en tant que péritexte apparaît comme revêtant une double signification:

- dans la situation initiale, l'enfant enlevé est captif des indiens,

– *préface*, elle correspond à la première phrase typographique du texte « A Junin ou à Tapaqué, on raconte l’histoire suivante ».

Ph₁ = situation initiale allant de 2a à 3a

Ph₂ = nœud incluant 3b, 4b, 4d

Evaluation enchâssée qui interrompt le cours des événements:

(4b) « la chronique ne précise pas les circonstances

(4c) et je ne veux pas inventer ce que je ne sais pas»

Ph₃: *Ré-action* au centre du récit (de 5a jusqu’à 7b)

Ph₄: *Dénouement* de la première séquence (de 8a jusqu’à 9c)

Ph₅: *Situation finale* de la première séquence (de 10a à 10c).

L’achèvement de cette séquence narrative est consacré par le recouvrement de « l’équilibre initial ».

On a vu que du point de vue du regroupement des propositions, on n’aboutit pas toujours à des séquences narratives achevées. Mais c’est le « plan du texte » qui fonctionne en définitive comme « facteur d’unification des structures macro-propositionnelles – ce plan peut être entièrement soumis aux contraintes d’ordre générique ou pas. Le plan de texte du « *Captif* » est intéressant au point de vue même de son inachèvement séquentiel: si le premier paragraphe présente tous les aspects d’une séquence narrative achevée à l’issue heureuse, le deuxième paragraphe du texte inscrit en lui une séquence narrative incomplète qui annule le dénouement de la première séquence: le récit rejoint l’état initial de disjonction entre les parents et le fils. En outre, le narrateur Borges se détourne de l’aspect anecdotique du récit au profit d’une réflexion sur la mémoire, l’identité et l’instant de vertige de la conscience et du temps.

L’analyse textuelle s’accompagne de la prise en charge de la dimension énonciative de ces unités d’analyse (les propositions mises en paquets). Le texte de Borges donne précisément l’occasion de soulever une question théorique autour de laquelle se rencontrent les préoccupations de l’analyse textuelle et de l’analyse énonciative: c’est ce que J.-M. Adam appelle, à la suite des travaux de Guentcheva (1994:217-218) le « cadre médiatif »

En effet, dès la première proposition du récit, le narrateur dit raconter une histoire qu’il tient par médiation. Le complément cadratif (« A Junin ou à Tapaqué ») détaché au début de la phrase, « a une portée qui excède largement les limites de la première phrase », puisqu’en vérité ses effets vont jusqu’à la dernière phrase du récit. Adam (2005, 36-37) remonte au texte espagnol où il relève l’ellipse du sujet énonciateur. Ce sont donc les habitants de ces deux toponymes qui racontent l’histoire, le « ou » dénote une incertitude référentielle.

regroupement aboutit à deux types de macro-propositions (Charolles, 1997:110-111):

- *les périodes* dites simples parce qu'elles ne sont pas typées,
- *les séquences* et périodes (prototypées. Les séquences, qui se situent à un niveau de complexité supérieur à la simple période comprennent deux niveaux hiérarchiques:
 - les macro-propositions caractéristiques d'une séquence prototypique,
 - les macro-propositions regroupées dans l'unité textuelle que forme la séquence.

Dans le texte du « *Captif* » la phrase typographique se présente comme une simple période. Elle correspond à la macro-proposition narrative: *évaluation finale* du récit. L'intérêt de cette phrase réside dans sa *littéarité*, par quoi le texte de Borges signale son statut spécifique de poème et non de nouvelle réaliste. En effet la phrase est écrite dans une prose particulièrement rythmée de façon binaire. Les anaphores stylistiques (« moi je voudrais savoir »), la reprise binaire des syntagmes nominaux (« le passé, le présent »), prépositionnels (« d'un nouveau-né ou d'un chien »), le retour des mêmes sonorités en espagnol assurent la cohésion phrastique (Lane, 2005: 24-26).

La macro-proposition narrative se présente comme une période ternaire à valeur argumentative ou plutôt comme une séquence narrative avortée. En effet, l'intérêt que présente cette séquence réside dans son inachèvement.. Cette séquence narrative incomplète remet complètement en question l'issue de la première séquence narrative du récit, laquelle se présente comme achevée (Adam, 2005:25). L'organisation de la séquence narrative autour du connecteur « MAIS » souligne bien cet aspect.

La proposition tire le texte vers une conclusion allant dans le sens de la séquence narrative achevée du 1^{er} paragraphe du texte: « le fils retrouve la mémoire et reste auprès de ses parents », mais « la captivité se renverse, retrouvant son identité d'indien, il ne reste pas auprès de ses parents (conclusion). Comme le souligne J.-M. Adam, « autour de « MAIS » deux univers de sens s'opposent: l'un de conjonction du fils et de ses parents, l'autre de disjonction inéluctable, le premier de restauration de l'ordre initial, l'autre de destruction de cet ordre, d'impossible retour en arrière. « ET » tire définitivement le texte vers un récit avorté, en établissant un lien entre la cause et sa conclusion finale.

Le premier paragraphe, comme nous l'avons déjà mentionné se présente quant à lui comme une séquence narrative achevée. Elle est composée des macro-propositions narratives suivantes (Adam, 2005:27-28): *Phrase 1 = Entrée*

renvoyant à une langue et à un univers culturel non hispano-américain, par exemple l'univers anglo-américain qui sous-tend le texte du «*Captif*».

L'une des illustrations possibles de cette difficulté est l'examen du périphrase «*El Hacedor*», qui est l'intitulé du recueil. Ce syntagme nominal provient du verbe *hacer* (faire); ce sens du mot *hacedor* est attesté dans tout dictionnaire d'espagnol: «*adjectif* = qui fait, faiseur/eurre; *substantif masculin* = le créateur. Le parallélisme avec le grec est donc total: que ce soit *poesis*, *poetes* ou *poemia*, tous dérivent du verbe *poien* qui veut dire «*faire*». A ce titre, la traduction du syntagme nominal «*El Hacedor*» de la part de Roger Caillois par «*auteur*» constitue une erreur de traduction. Le mot «*poète*» paraît mieux adapté pour la traduction. En outre, la mise en relation du périphrase «*El Hacedor*» avec d'autres textes dans le recueil, notamment le texte-titre intitulé précisément «*El Hacedor*» laisse apparaître l'existence d'une *interlangue* grec-espagnol par le biais de la convocation explicite d'intertextes issues de la culture grecque. En effet dans le texte-titre évoqué, l'auteur évoque l'*Iliade* et l'*Odyssée d'Homère*, Arès et Aphrodite ... A l'*interlangue* vient s'ajouter le phénomène d'interculturalité car au début de ce même texte, Borges souligne le rôle du poète antique. En effet comme le dit l'auteur de l'article, «*cette idée des histoires reçues et de leur valeur fictionnelle ou réelle est au cœur de la conception antique du rôle du poète*». Le poète puise ses histoires aussi bien dans l'univers du marché tout proche que dans l'univers mythique et éloigné des montagnes. Donc la prise en compte de l'*interlangue* «*espagnol-grec*» dans la traduction paraît essentielle. En outre, s'il est vrai que le périphrase situé à la marge du texte, en terme de titre, il n'en demeure pas moins que c'est «*avec le texte qu'il suit (co-texte) et dans le réseau des intertextes antiques convoqués, dans le réseau de l'interculture (contexte) et de l'interlangue hispanique et grecque d'abord, française ensuite*» qu'il prend son sens (Zollna, 2004: 236).

– La NARRATIVE DU RECIT

Cette partie sera consacrée à l'illustration des concepts et objets transphrastiques de l'analyse textuelle. Dans un premier temps, l'analyse procédera à la «*mise en paquets*» des propositions (périodes, séquences); nous accorderons une importance particulière dans ce cadre à l'aspect significatif que revêt la notion de complétude/incomplétude de la séquence narrative. Dans un deuxième temps, il sera question de prendre en charge la dimension énonciative de la narration; enfin, nous attacherons un intérêt particulier à la question de l'identité narrative à travers l'examen de la «*référence nominale*».

L'analyse textuelle se propose, comme nous l'avons déjà indiqué, le découpage des unités minimales (propositions) et de leur regroupement. Ce

anglo-américain des conquérants de l'Ouest. Ce texte est d'un point de vue, un parfait exemple de la circulation des textes d'une formation sociale dans une autre. Ici, l'hypotexte de la prose et de la culture populaire est un genre ordinaire de discours, il est présenté comme étant passé dans l'œuvre (hypertexte) d'un des plus grands écrivains de la littérature universelle. Par ailleurs, Borges a déjà publié dans le supplément culturel hebdomadaire d'un quotidien de Buenos Aires (Caillois, 1982:35-37).

L'insertion d'un hypotexte générique non littéraire sous un hypertexte littéraire aboutit à des transformations, dans ce texte, qu'on ne trouve pas dans une chronique de prose. En effet, on peut caractériser le fonctionnement du sens dans le « *Captif* » comme un processus de généralisation: effacement des marques de localisation objectives dans le temps et dans l'espace, absence de nomination (noms propres) concernant l'identité des personnes. C'est ce qui autorise à parler au sujet de ce texte « d'un *prototype* des histoires relatant un rapt d'enfants de colons par les indiens ». Le texte, de ce point de vue, se désigne comme littérature et ou plus précisément, poème en prose.

Le « *Captif* » dispose d'une structuration sémantique qui le range du côté de l'« évocatif ». Dominicy (1997:710) définit l'« évocation » comme une relation particulière que la poésie établit avec le réel; cette relation « (...) *n'est pas de l'ordre du descriptif (...), mais de l'évocatif; comme le mot simple, comme l'adage ou le proverbe, l'énoncé poétique prétend susciter l'émergence d'une représentation prototypique déjà disponible* ».

C'est ce « fonctionnement référentiel » du texte de Borges qui autorise Bonnefay (1995:337) à dire que la phrase borgésienne « *s'appuie pour dire son sens sur un emploi des choses et des personnes qui en abolit l'être propre* ».

L'un des points de vue importants de l'analyse textuelle du « *Captif* » est le problème de la « traduction ». En effet, Jean-Michel Adam (2005:19-22) a repris la traduction française de R. Caillois (1965: 210-214) dont il signale les erreurs et effectue la correction. Deux aspects paraissent essentiels dans le texte considéré (Adam, 2005:20-22):

- le premier est celui de l'interlangue et le deuxième est celui de l'interculturalité. D'abord la traduction du texte de Borges suppose le passage d'une langue source, ici l'hispano-américain à une langue-cible (le français); le texte espagnol traduit en tant qu'hypotexte passe sous le texte français de la traduction en tant qu'hypertexte. Au delà du fait que toute traduction aboutit nécessairement à une déperdition du sens, elle se double dans le cas de la traduction des textes de Borges d'une difficulté supplémentaire car l'auteur se réfère explicitement à d'autres intertextes

l'intérieur du texte dans sa relation hiérarchique avec d'autres unités qui l'englobent: périodes et/ou séquences, lesquelles sont également enchâssées dans le plan du texte (Adam, 1990:101).

L'un des aspects intéressants de l'analyse textuelle, c'est l'unité minimale d'analyse qui prend en charge les marques graphiques du bornage, dénommées *punctuation* d'une part, et les connecteurs comme éléments qui assurent l'enchaînement des propositions et la « logique du sens ».

La linguistique du discours quant à elle « a pour objet la description des régularités descendantes (...) que les situations d'interaction sociale, les langues et les genres imposent aux composantes de la textualité ». Il apparaît donc que « l'analyse translinguistique des pratiques discursives » se situe à un niveau hiérarchiquement supérieur par rapport à l'analyse textuelle (Bonney, 1996:203-204):

- en tant que linguistique de genre des discours, elle livre la « clôture structurale » du texte en tant qu'unité obéissant à ses propres lois internes en le rattachant précisément aux lois du *genre*, lequel se définit lui-même à d'autres genres de discours (politiques, publicitaires, journalistiques, etc.).

La lecture

C'est donc de ce dépassement du texte par l'intertextualité et/ou l'architextualité que la linguistique des discours tient sa légitimité en tant qu'analyse translinguistique des textes. Mais l'aspect fondamental de l'analyse translinguistique des textes c'est qu'elle est essentiellement une analyse des « genres de discours propres aux formations socio-discursives » (Lane, 2005:12-13).

L'analyse du texte de Borges va se déployer selon ces deux directions, translinguistique d'une part, et textuelle de l'autre où l'analyse prend entièrement en charge la dimension énonciative et narrative du texte « *Le captif* ».

Le texte étudié, le « *Captif* » est extrait du recueil intitulé « *El Hacedor* »; il appartient davantage au genre littéraire du poème en prose qu'à celui du récit bref (conte ou nouvelle). Dans le cadre de la formation socio-discursive littéraire hispano-américaine, il est très connu. Son auteur Luis Borges y jouit également d'une grande notoriété littéraire (Adam, 2005:12-13).

Le « *Captif* » fait explicitement référence à un autre texte appartenant à un autre genre, non littéraire, celui du « fait divers ». En effet, le texte indique sa relation d'intertextualité en prétendant être une reprise d'une chronique de la conquête de l'Ouest. Cet hypotexte est censé circuler dans le champ culturel

Une lecture linguistique du récit *EL Hacedor*

Mona Al-Ajrami* and Batoul Al-Muhaissen**

Résumé

Dans ce travail, nous ferons une lecture sur le travail de Jean-Michel Adam, sur un récit de Jorge Luis Borges. Ce travail intitulé « *La translinguistique des textes à l'œuvre. L'exemple d'un récit de Luis Borges* » s'inscrit, pour Jean –Michel Adam, d'emblée dans un dépassement de la problématique structuraliste du signe. Et cela en s'inscrivant dans un double ancrage à la fois pratique et théorique: d'une part, en prenant acte de l'analyse textuelle, il procède à une pratique analytique du texte en *discours*, d'autre part, en optant pour une linguistique *des discours ou analyse translinguistique, il inclut l'analyse textuelle dans un cadre à la fois complémentaire et englobant*. Nous nous sommes appuyés dans notre analyse sur les travaux des auteurs français. Jean-Michel Adam a présenté le meilleur exemple de l'analyse linguistique du roman qui est considéré parmi les romans les plus célèbres au niveau mondial car ses éléments sont complémentaires en matière des unités essentielles du texte.

Introduction

Avant d'envisager le mode d'articulation de l'analyse textuelle sur l'analyse des discours ou (analyse translinguistique), il convient dans un premier temps de procéder à la caractérisation de chacune d'elle.

« *La linguistique textuelle a pour tâche de décrire les principes (...) qui régissent les découpages et les agencements complexes de propositions au sein du système d'une unité TEXTE aux réalisations toujours singulières* » (Adam, 2004:35). Il ressort de cette définition de la tâche de la linguistique textuelle deux éléments:

- l'objet théorique de cette linguistique est bien le texte en « tant qu'unité réelle de la communication humaine »,
- mais le texte en tant qu'objet réel pose le problème de sa délimitation; et dans cette perspective l'analyse textuelle se donne *la proposition* et « sa mise en paquets » comme *unité minimale d'analyse* (Legallois, 2006:9). La proposition énoncée, puisque celle-ci est appréhendée lors de l'analyse dans son actualisation dans un acte d'énonciation, est elle-même définie à

Bibliographie

- Bange, P. (1992). «A propos de la communication et de l'apprentissage en L2 (notamment dans ses formes institutionnelles)», in *Aile* n° 1, pp.53-85.
- Barrière, I. (2003). «Dialogues impromptus en classe de FLE», Le site EduFLE.net consulté en octobre 2009.
- Benamar, R. (2009). «Stratégies d'aide à la production orale en classe de FLE», in *Synergies Algérie*, n 8, pp 63-75.
- Brouté, A. (2008). «Evaluer les interactions verbales en FLE: Une proposition de nouveaux descripteurs», in *Synergies Pologne*, n° 5, pp 177-185.
- Conseil de l'Europe. (2005). *Un cadre européen commun de référence pour les langues: apprendre, enseigner, évaluer*. Paris: Didier.
- Causa, M. (2002). *L'alternance dans l'enseignement d'une langue étrangère. Stratégies d'enseignement bilingue et transmission de savoirs en langue étrangère*. Berne: Peter lang
- Cicurel, F. (1994). «Discours d'enseignement et discours médiatiques: Pour une recherche de la didacticité», in *Les Carnets du Cediscor*, vol. 2, pp. 93-108.
- Cicurel, F. (2002). «La classe de langue, un lieu ordinaire, une interaction complexe», in *Aile* n° 16, pp. 145- 163.
- Dabène, L. (1984). «Communication et métacommunication dans la classe de langue étrangère», in R. Bouchard. *Les échanges langagiers en cours de langue*. Grenoble: ELLUG. pp. 129-138.
- Goffman, E. (1991). *Les cadres de l'expérience*, Paris: Les Editions de Minuit.
- Traduction de *Frame Analysis*. (1974). New York: Harper et Row.
- K-Orecchioni, C. (1990). *Les interactions verbales*, tome 1, Paris: Armand Colin
- Kramsch, C. (1991). *Interaction et discours dans la classe de langue*, LAL, Hatier /Didier, Saint Cloud.
- Laditan, O.A, (2004). «Enseignement du français: l'apport des interactions verbales», in *Le Français dans le Monde/ Francophonies du Sud*, n° 8, pp 8-9.

التواصل اللغوي في صفوف تعليم اللغة الفرنسية كلغة أجنبية: من التقديم إلى الحوار

نرجس الناصر، قسم اللغة الفرنسية وآدابها، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

ملخص

هذه الدراسة عبارة عن وصف لمادة دراسية تحمل اسم "المناظرة والحوار" وهي مادة شفوية اختيارية يطرحها قسم اللغة الفرنسية وآدابها في الجامعة الأردنية في السنة الدراسية الرابعة.

بعد تذكير سريع بالمفاهيم النظرية الأساسية المتعلقة بالتواصل باللغة الأجنبية، نقدم المنهج المتبع في تدريس هذه المادة والإستراتيجيات التي يتبناها المدرس لاستثارة الحوار وتحفيز الطلبة على الكلام مع إعطاء أمثلة حقيقية من مداخلات الطلبة خلال المحاضرات.

وتعرض الدراسة تقريراً حول تقييم منهجية المادة وذلك من خلال استبيان يغطي مختلف مراحل التعليم وقد شارك في هذا التقييم حوالي مائة وعشرين طالباً يمثلون أربع دفعات من طلاب القسم. ويبين تحليل نتائج التقييم أن طلاب القسم يرغبون في دراسة هذه المادة التي يعتبرون أنها تحررهم من قيود المحاضرات التقليدية حيث يدرسون في جو من الحرية يتعلمون فيه كيف يتخلصون من الخوف من التحدث بالفرنسية وفي الوقت نفسه تتوسع مداركهم في الثقافة العامة.

المفردات الأساسية: اللغة الفرنسية كلغة أجنبية، التقديم، الحوار، التواصل اللغوي، التعبير الشفوي.

* The paper was received on June 27, 2010 and accepted for publication on Jan. 6, 2011.

Conclusion

Le dépouillement du questionnaire montre que dans l'ensemble nos étudiants, qui ont commencé à apprendre le français il y a à peine quatre ans, sont encouragés à s'exprimer oralement tout en étant conscients de leurs lacunes linguistiques. Quand le sujet les intéresse, ils *se débrouillent* avec leur bagage linguistique, communicatif et culturel aussi bien en français, en arabe, ou même en anglais. Nous constatons que le fait de ne pas noter le débat est un facteur positif qui transforme ce cours en un espace de liberté pour apprendre non seulement à parler français mais aussi et surtout à découvrir et à apprécier de nouveaux sujets, à respecter l'autre et à accepter ses idées même si elles sont très différentes.

Le rôle de l'enseignant est crucial dans la mesure où il encourage les étudiants tout en les corrigeant, guidant et conseillant. Nous constatons également que la composante *écrite* du cours représentée par un court commentaire que nous demandons aux étudiants après le débat, est très bénéfique car elle permet de retenir le vocabulaire et les expressions étudiés pendant l'exposé et le débat, qui sans cette composante resteraient approximatifs et aléatoires.

Nous préconisons la réduction des effectifs de ce cours, qui ne doivent pas dépasser 20 étudiants par section et de remplacer la salle traditionnelle de cours par une salle de multimédias afin de pouvoir montrer à nos étudiants des vidéos de débats authentiques en français. Il va de soi que le petit nombre permettrait de garder le calme pendant le débat et de donner plus de tours de parole à chaque apprenant.

Nous citons enfin le commentaire de l'un de nos étudiant: « *Ce cours était le plus intéressant de nos cours de français parce qu'on a discuté de sujets de notre choix et on a appris quelque chose qu'on voulait vraiment apprendre; ce cours nous a aidés à comprendre TV5 et les autres chaînes francophones* ».

se passe dans une ambiance amicale. Ils découvrent également de nouveaux sujets et /ou de nouvelles perspectives sur des sujets qu'ils connaissent déjà.

Comme ils l'ont exprimé dans le questionnaire, ce cours leur donne confiance en eux-mêmes mais certains semblent rebutés par la difficulté du vocabulaire de quelques sujets, notamment les sujets scientifiques, et par les statistiques. Pour notre part, nous pensons que ces difficultés font partie de la complexité des situations authentiques et par conséquent, nous considérons nécessaire d'y exposer les apprenants. Il ne s'agit, bien sûr, pas de mémoriser des listes de vocabulaire mais de pouvoir suivre une discussion sur un éventail de sujets que ce soit à la télévision, sur l'internet ou en entrant en contact avec des natifs français.

En utilisant la langue pour faire passer leurs idées et en faisant des efforts pour expliquer et raffiner ces idées, les apprenants font appel à des règles de grammaire sans s'en rendre compte et sans avoir peur d'un examen ou d'une note quelconque; ils se rendent donc compte de l'intérêt du cours de grammaire. Et quand l'enseignant reformule leurs phrases qui sont souvent calquées sur les structures arabes ou anglaises, il leur montre indirectement et sans les offusquer que leurs idées ne sont pas claires et qu'ils courent le risque d'être incompris en raison de leurs lacunes linguistiques. Dans ces derniers cas, ils sont amenés à revoir leurs acquis en traduction ou en expression; en effet, ce cours regroupe toutes les compétences langagières mais il favorise l'expression et la compréhension orales.

Certains étudiants ont proposé qu'il y ait un quiz après chaque exposé et de noter le débat pour, selon eux, *obliger* les étudiants à travailler. Malheureusement, nos étudiants ont l'habitude de ne travailler qu'à la veille de l'examen; donc tant qu'ils ne se sentent pas menacés par *une mauvaise note*, ils ne font pas d'efforts! Nous avons tout de même parié sur une méthodologie *assez libérale*. Nous considérons en effet que l'apprenant doit pouvoir oublier qu'il est dans une classe pour ne s'intéresser qu'aux idées; nous précisons à ce sujet que depuis la rentrée 2010/2011, ce cours a lieu dans une salle de multimédias, ce qui nous a permis de passer des vidéos sur tous les sujets d'exposés; celles-ci sont comme beaucoup d'étudiants l'ont exprimé: *A la fois instructives et drôles*. Nous pensons que ce sont des éléments *accrocheurs* qui ont permis de détendre l'ambiance de la classe. L'étudiant est intéressé de suivre ces vidéos et il est curieux de voir comment les français voient les choses; d'ailleurs, nous avons été amenés à plusieurs reprises à comparer des éléments culturels français et arabes ou jordaniens.

quand on finit les études, dans n'importe quel métier, on nous demandera de faire un exposé.

Les réponses à la question 13 concernant l'intérêt des vidéos présentées dans le cadre des exposés sont positives à 100%. Les arguments sont:

Certains français parlent trop vite mais j'en ai bénéficié; la vidéo est indispensable, j'ai appris à comprendre les natifs français; la vidéo ça aide à animer la classe et à commencer le débat; les vidéos présentent bien le sujet et nous donnent les opinions des spécialistes; les vidéos sont à la fois instructives et drôles; la vidéo stimule les idées; la vidéo, ça permet de voir comment les français parlent dans la vie de tous les jours, loin des cours de grammaire.

Faut-il ou non noter le débat? 97% des étudiants sont contre, leurs arguments sont:

Non, c'est inquiétant pour les étudiants; non, comment peut-on apprendre si on ne fait pas de fautes? et si en plus vous comptez les fautes, tous les étudiants échoueront; non pour pouvoir discuter librement.

Les étudiants qui sont pour la notation avancent des arguments comme:

Oui, cela encourage les étudiants à travailler; il faut récompenser les étudiants qui font un effort; on doit être toujours prêt à parler.

Parmi les propositions des étudiants, nous trouvons:

- Limiter le nombre d'étudiants de façon à ne pas dépasser 25 dans une section et consacrer une salle de multimédia à ce cours pour visionner plus de vidéos.
- Consacrer une séance entière pour le débat
- Consacrer une page sur Facebook pour discuter les différents sujets du cours.
- Jouer des scènes.
- Répartir les étudiants en groupes pour préparer des sujets de discussion dans la classe.

Le dépouillement du questionnaire a montré que, dans l'ensemble, nos étudiants ont le courage et même de l'enthousiasme pour s'exprimer en français oral et que les erreurs de formulation ne semblent pas les en décourager. Ils sont conscients de l'importance de l'oral; c'est pourquoi ils insistent sur la nécessité d'augmenter le nombre des cours d'expression orale et de les rendre obligatoires.

L'intérêt de ce cours réside non seulement dans les progrès linguistiques mais aussi et surtout dans le *savoir-faire*: nos étudiants apprennent à présenter et à préciser leurs idées, à écouter celles de leurs collègues et à les respecter et ceci

Oui, parce que ça aide à faire des phrases correctes; ça aide à discuter; oui parce que les notes que je prends pendant le cours m'aident pour la discussion à l'examen.

Ceux qui sont contre la prise de notes ont présenté les arguments suivants:

Non parce que c'est un cours d'oral; je ne peux pas me concentrer sur deux choses à la fois; bien que ce soit très important mais je ne prends pas de notes; ce n'est pas nécessaire car je peux garder les idées dans ma tête.

En réponse à la question (6), 60% des étudiants sont pour l'expression écrite et 40% contre. Les arguments en faveur sont: *ça aide les étudiants qui n'aiment pas parler; je suis trop timide pour parler; je suis pour l'expression écrite pour ne pas oublier les idées et le vocabulaire; ça montre que je comprends le sujet; c'est comme un quiz.*

Les étudiants opposés avancent des arguments comme: *je suis contre parce que c'est un cours d'oral; l'oral est plus important que l'écrit; je préfère l'oral pour ce cours parce que les cours d'oral au département sont limités.*

Les réponses positives aux questions (7) et(8) concernant la pertinence des thèmes choisis et l'enrichissement de leur vocabulaire, sont de l'ordre de 80% avec le choix (b) indiquant que la plupart du temps, les thèmes étaient intéressants et enrichissants. Il va de soi que tous les sujets ne peuvent pas intéresser tous les étudiants à 100%; quant à l'enrichissement du vocabulaire, nous rappelons que nos étudiants n'ont pas tous le même niveau au départ et ce qui est nouveau pour l'un ne l'est pas forcément pour l'autre.

Les arguments sont: *Dans tous les cours, j'apprends de nouvelles idées; dans ce cours j'apprends beaucoup d'expressions; j'ai découvert de nouveaux sujets; je n'aime pas parler mais la plupart des sujets étaient intéressants; certains sujets étaient difficiles; certains sujets étaient ennuyeux.*

Pour les questions 11 et 12 concernant la dissipation de la peur de parler et l'envie de prendre d'autres cours d'oral, les réponses positives représentent 100% pour la question 11 et 98% pour la question 12.

Les arguments sont: *Oui, je pense que maintenant j'ai plus de courage pour parler devant les gens en français; dans ce cours, il y a beaucoup de temps pour parler; Ce cours me donne la possibilité de parler et d'être courageuse; je trouve que ce cours est plus pratique que les autres cours; les cours d'oral sont plus faciles; l'oral est plus intéressant; plus on parle, plus on a confiance en soi; j'aime beaucoup l'oral et j'ai envie de me perfectionner; ce cours me permet de dire mon opinions sans avoir peur de faire des fautes; l'oral est très important,*

Dépouillement du questionnaire

Les deux premières questions visent à mesurer le degré de dissipation de la peur: 94,7% ont choisi la réponse (b) de la première question, c'est-à-dire qu'ils interviennent dans la discussion; les justifications qu'ils donnent sont du type: *Pour participer au cours; pour mieux apprendre la langue; parce que cela m'aide à communiquer avec le prof et les collègues; je réfléchis au mot français mais aussi au mot anglais car j'ai trouvé beaucoup de ressemblances entre les deux langues; il faut réfléchir avant de parler, alors il faut faire un effort pour trouver le mot convenable.*

Pour la troisième question, 23% seulement ont répondu qu'il est inquiétant de faire des erreurs devant leurs collègues contre 77% qui ont répondu que l'essentiel est de faire passer leurs idées. Parmi les arguments avancés par les étudiants, nous trouvons: *Le prof m'aide pendant que je parle et que je fais des fautes; il faut essayer pour bien apprendre et éviter les erreurs à l'avenir; quelques fois j'ai un point de vue que je voudrais exprimer, ce n'est pas grave si je fais des fautes; j'aime qu'on note mes fautes pour faire attention la prochaine fois; ça ne me dérange pas d'être corrigé parce que je suis là pour apprendre.*

94% considèrent utile de consulter la liste de vocabulaire avant l'exposé; nous trouvons à peu près le même pourcentage en ce qui concerne les questions 9 et 10, le fait de consulter l'enseignant pour le choix du sujet et la révision de l'exposé avant de le présenter dans la classe. Les arguments sont: *ça nous prépare à comprendre le sujet; ça m'aide beaucoup parce qu'il y a des mots difficiles; il y a des mots nouveaux, ils seront gravés dans la mémoire; la liste de vocabulaire m'aide à participer à la discussion; ça enrichit notre connaissance du français et nous aide à exprimer nos idées.*

Les arguments en faveur des questions 9 et 10 sont: *Oui parce que le prof attire mon attention sur les fautes; le prof a beaucoup d'expérience, j'ai besoin de ses idées pour bien présenter mon sujet; consulter le prof me rend tranquille et sûr de ce que je présente; le prof m'encourage; le prof nous oriente vers le vrai but du sujet et le vocabulaire nécessaire; les propositions du prof m'aident beaucoup.*

Pour la cinquième question concernant la prise de notes pendant l'exposé, nous pensons que nos étudiants n'ont pas l'habitude de prendre des notes et en général, ils ont du mal à se concentrer sur deux choses à la fois: soit ils prennent des notes soit ils écoutent et suivent l'exposé. En effet, la prise de notes est une technique et une compétence à laquelle il conviendrait de les initier et de les entraîner. 55% des étudiants sont d'accord pour la prise de notes et 45% sont contre. Ceux qui sont pour ont avancé les arguments suivants:

- 7-Les sujets étaient intéressants et me donnaient envie de parler et de discuter
a-Toujours,.....
b-La plupart du temps,.....
c-Rarement,.....
- 8-J'ai appris de nouvelles expressions françaises et j'ai découvert de nouvelles idées
a-Dans tous les cours.....
b-Dans la plupart des cours.....
- 9-Le fait de consulter le professeur avant de faire l'exposé m'aide à faire un bon plan
a-Oui, parce que
b-Non, parce que.....
- 10-Le fait de choisir les sujets au début du semestre avec le professeur nous donne des idées sur les sujets polémiques.
a-Oui, parce que...
b-Non, parce que.....
- 11-J'ai bénéficié de ce cours parce que maintenant, je comprends mieux le français oral et j'ai moins peur de parler.
a-Oui, parce que.....
b-Non, parce que.....
- 12- Je préfère que le débat soit noté.
a-Oui, parce que.....
b-Non, parce que.....
- 13- Ce cours m'a donné envie de prendre d'autres cours d'oral.
a-Oui, parce que.....
b- Non, parce que.....
- 14-Les vidéos présentées dans les exposés étaient
a-Intéressants, parce que.....
b-Inintéressants, parce que.....
- 15-Quelles sont vos propositions pour améliorer le cours?
a-.....
b-.....
c-.....

développer la compétence des étudiants en interaction. Nous nous sommes donc limité aux différentes phases du cours qui favorisent le débat, c'est-à-dire l'expression orale sans négliger les autres compétences que nous avons intégrées à ce cours, à savoir la compréhension orale avec les séquences vidéos que nous avons exigées pour chaque exposé, la compréhension écrite à travers les différentes ressources utilisées lors de la préparation de l'exposé et enfin une petite place accordée à l'expression écrite en demandant aux étudiants d'écrire une page montrant leur opinion sur un sujet qui a déjà été discuté dans la classe. Nous avons également demandé aux étudiants de justifier leur réponse et de donner des commentaires et des propositions en vue d'améliorer le cours. Il va de soi que le questionnaire doit être bien ciblé pour éviter de lasser les étudiants.

Questionnaire d'évaluation

- 1-Si je ne sais pas exprimer ma pensée en français,
 - a-Je n'interviens pas dans la discussion.
 - b-Je réfléchis pour trouver le mot français.
 - c-Je dis un mot en anglais, peut-être le français y ressemble.
- 2-Quand la discussion est intéressante, j'y participe.
 - a-Ce n'est pas important si je fais des fautes, l'essentiel est de faire passer mes idées.
 - b-Ça m'inquiète de faire des fautes devant le prof et les collègues.
- 3-Si le professeur m'interrompt pour me corriger, cela
 - a-me dérange parce que.....
 - b-ne me dérange pas parce que.....
- 4-La présentation de l'exposé avec le plan et la liste de vocabulaire m'aide à comprendre le sujet et à en discuter après.
 - a-Oui, parce que
 - b-Non, parce que.....
- 5-Pour pouvoir discuter après l'exposé, j'ai besoin de prendre des notes pendant l'exposé
 - a-Oui, parce que
 - b-Non, parce que.....
- 6-Le fait de présenter mon opinion après la séance par écrit m'aide à retenir le nouveau vocabulaire et à organiser mes idées
 - a-Oui, parce que
 - b-Non, parce que.....

2- Les ressources compensatoires déjà utilisées dans la langue maternelle.

Ce sont des ressources quasi-linguistiques opératoires permettant au locuteur de transmettre des informations à l'interlocuteur, par exemple le geste de l'index levé vers l'œil exprimant l'idée: « Je vois » ou le geste de la main devant soi, paume tournée vers l'extérieur, montrant à l'interlocuteur du récit qu'il doit arrêter (cf. Brouté, 2008:182).

3- Les ressources de traitement langagier dans l'interaction orale comme la répétition complète ou partielle, la spécification, le résumé, la récapitulation, l'exemplification, etc. comme dans l'exemple suivant:

Lina: *La chirurgie esthétique peut être mauvaise, ça fait beaucoup de problèmes et dangers et défauts. C'est-à-dire ça peut être dangereux si ça ne réussit pas.*

Evaluation de la méthodologie du cours

Nous sommes tout à fait conscient de la difficulté d'évaluer l'expression orale et à plus forte raison lorsqu'il s'agit d'un débat. Comment évaluer un étudiant timide de nature? Peut-on choisir des sujets qui intéressent et font parler tous les étudiants? En effet, nous avons remarqué qu'un sujet politique intéresse davantage les garçons et qu'un sujet traitant des régimes alimentaires a plus de chances d'attirer les jeunes filles qui constituent, en général, la majeure partie ou la totalité de nos étudiants.

Il est à noter également que nos étudiants n'ont pas tous le même niveau au départ, certains ayant fait dix ans de français à l'école mais la majorité l'ayant commencé à l'université; en quatrième année, ils sont censés arriver à peu près au niveau B2 du CECRL. Il faut tout de même noter! Alors, nous nous sommes fixé un objectif: chaque étudiant doit progresser et faire preuve de travail assidu. Nous avons choisi de ne pas noter le débat parce qu'il est authentique et spontané et que nous voudrions aider les apprenants à surmonter la peur de s'exprimer en français et de faire des erreurs devant leurs collègues. En revanche, ils seront jugés et notés sur leurs exposés car ils les préparent en concertation avec l'enseignant et ils ont la possibilité de s'entraîner à la prononciation ou à la présentation avant la séance.

A la fin du semestre, nous avons distribué auprès de nos étudiants, le questionnaire ci-après, pour évaluer la méthodologie du cours en vue de l'améliorer. Cent vingt étudiants qui représentent quatre promotions ayant pris ce cours dans les quatre dernières années (2007, 2008, 2009, 2010) ont répondu aux quinze questions destinées à évaluer les différentes étapes du cours. La liste des questions n'est pas exhaustive, il s'agit de voir si le mode d'enseignement a permis d'une part de lever les blocages et si d'autre part, il a permis de

interlocuteurs, professeurs et apprenants de ne pas interrompre le flot de leurs idées ».

Pour Brouté (2008:179): « *Tout participant à des activités cadrées socialement* telles que les interactions orales de face à face en langue étrangère (*débats, jeux de rôles, conversations à bâtons rompus, échanges d'information, activités interactionnelles de tous types*) *ne part jamais de rien* ». Il précise que ce participant a à sa disposition ce que E. Goffman (1991: 280-285) appelle «*une continuité des ressources*»

Il y a deux grands types de ressources:

- 1-Celles permettant de maintenir le discours oral dans l'interaction malgré un déficit cognitif ou les ressources compensatoires de la production orale.
- 2-Celles permettant de développer et de préciser le discours oral dans l'interaction malgré l'absence de maîtrise du langage utilisé, ou les ressources du traitement de la production orale. Pour Brouté (2008: 180): « *Remplacer l'absence de maîtrise quant à la langue étrangère cible par une maîtrise à la fois ancienne et nouvelle, a le don de nuancer le sentiment de danger ou la peur du ridicule* »

Parmi les ressources compensatoires, nous mentionnons:

- 1-Les hypothèses: l'apprenant en interaction fait appel à des hypothèses en se basant sur sa langue de référence qui peut être la langue maternelle ou la première langue étrangère; dans le cas de nos étudiants, c'est l'anglais, qu'ils commencent à apprendre à l'âge de cinq ou de huit ans; sa proximité avec le français les encourage à faire des hypothèses comme dans les deux exemples suivants:

Saja: *Les étudiants qui travaillent et étudient en même temps font beaucoup de problèmes.*

L'enseignant: *Ils rencontrent beaucoup de problèmes?*

Saja: *Oui, oui, ils rencontrent beaucoup de problèmes.*

L'étudiante calque sur le verbe anglais *to face*.

Rima: *Je suis surprisee par le grand nombre des personnes qui font la chirurgie esthétique.*

L'enseignant: *Ça vous étonne le grand nombre?*

Rima: *Oui, vraiment, ça m'étonne beaucoup.*

L'étudiante calque ici sur le mot anglais *surprised*, elle connaît le mot français *surprise* et fait donc une hypothèse selon laquelle il existerait un verbe en français et qu'il ressemblerait à l'anglais *to surprise*.

Dana: *Je suis contre la chirurgie esthétique.*

L'enseignant: *Et si quelqu'un fait un accident?*

L'enseignant s'adressant à la classe: *Qui est d'accord avec Dana? Qui est contre? pourquoi?*

2-La répétition en vue de la reformulation

Si l'étudiant fait une erreur, l'enseignant peut lui demander de répéter:

Diala: *Je préfère la chirurgie repair que la chirurgie esthétique.*

L'enseignant: *Répétez, vos collègues n'ont pas compris.*

Diala: *Je veux dire quand il y a un accident, ok pour la chirurgie.*

L'enseignant s'adressant à la classe: *Diala dit qu'elle préfère la chirurgie réparatrice à la chirurgie purement esthétique.*

Il écrit l'expression *Chirurgie réparatrice* au tableau.

3-L'achèvement

L'étudiant hésite et cherche son mot, il a une idée mais il ne sait pas vraiment comment s'exprimer. L'enseignant devine souvent ce que l'apprenant veut dire, surtout lorsqu'il connaît sa langue maternelle:

Nadine: *Une actrice égyptienne a fait une opération pour maigrir et elle est morte et une autre a fait l'opération de son nez et maintenant, il est pas beau donc je pense si on fait une opération peut-être on.....*

L'enseignant: *Vous voulez dire qu'on court des risques qu'on peut éviter si l'opération n'est pas nécessaire?*

Nadine: *Oui, oui, on court des risques et ce n'est pas nécessaire mais dans la chirurgie réparatrice, c'est nécessaire.*

Stratégies de compensation adoptées par les apprenants pendant le cours

Laditan (2004:9) considère que la difficulté majeure que rencontre l'apprenant d'une langue étrangère est liée au lexique, il a du mal à développer ses idées surtout lorsqu'il est adulte car les sujets de conversation sont plus nombreux et plus abstraits chez l'adulte. C'est vrai que l'emploi abusif de la langue maternelle ou de la première langue étrangère, en l'occurrence l'anglais, n'est pas appréciable mais il y a des cas où le recours à ces langues est positif: « *Le rôle positif de l'anglais ou de toute langue du terroir se manifeste quand l'interaction est perçue comme une négociation de sens entre les membres de la classe ou entre le professeur et l'apprenant [.....] Les déficiences lexicales sont compensées par l'utilisation des mots de même valeur sémantique de la langue maternelle. Ce sont des transferts ou des emprunts qui trouvent leur place parmi les nombreuses stratégies dans la communication interactive. Ceci permet aux*

ils n'ont pas toujours le même niveau (Cicurel, 1994: 104). Les interactions en classe de langue sont spécifiques par leur caractère institutionnel mais aussi par leur caractère asymétrique et les échanges verbaux s'organisent autour de cette asymétrie (Benamar, 2009: 65). Cette relation permet à l'enseignant de venir en aide à l'apprenant en difficulté. Selon Cicurel (2002: 148), la place qu'occupe l'enseignant « [...] exige qu'il fasse appel à diverses stratégies pour se faire comprendre, pour favoriser l'apprentissage, pour attirer l'attention sur les problèmes langagiers, etc. ».

L'asymétrie peut entraîner des blocages chez l'apprenant et elle conduit à une bifocalisation (Bange, 1992: 56) qui est une particularité de la communication exolingue (entre un natif et un non natif): les apprenants doivent focaliser en même temps sur l'usage de la langue et sur le sujet de l'interaction. Bange souligne aussi (1992: 69-70) que l'enseignant doit développer des stratégies de soutien aux processus d'acquisition des apprenants pour prévenir les problèmes dus à leur asymétrie. Plusieurs stratégies de collaboration sont mises en place afin de faciliter l'intercompréhension. Marie Causa (2002:56-57) distingue les stratégies communicatives d'apprentissage des stratégies communicatives d'enseignement car chez l'apprenant, il s'agit d'atteindre des objectifs de production, de réception et d'appropriation de la langue étrangère et chez l'enseignant, les objectifs sont avant tout des objectifs de transmission de connaissances et de savoir-faire en langue étrangère.

L'enseignant peut prendre la parole pendant l'activité du débat pour améliorer la compétence langagière des apprenants, il est conscient (Benamar, 2009: 68) que l'élève possède une interlangue limitée. Selon Cicurel (2002:149), l'enseignant peut apporter son aide par le recours à des stratégies comme le guidage, l'étayage, les instructions, les réparations, les explications. Il a le rôle de facilitateur et l'interaction devient donc une dynamique entre les interactants qui vont mettre en œuvre aussi bien des procédés verbaux que des procédés non verbaux (Benamar, 2009: 68). Nous en mentionnons les exemples suivants:

1-Poser des questions

Le questionnement est une stratégie de sollicitation, l'enseignant pose des questions pour pousser les apprenants à prendre la parole et par la suite il multiplie les questions pour maintenir la discussion, ce qui permet de corriger les apprenants et de leur apprendre de nouvelles expressions. En effet, dans nos cours, nous encourageons les étudiants qui présentent un exposé à prévoir des questions à poser à leurs collègues après l'exposé afin de déclencher le débat. Dans un premier temps, nous laissons les étudiants gérer ce débat, par exemple, l'un d'eux avance une idée comme:

L'interaction pendant le cours

Isabelle Barrière (2003: 2) reproche aux dialogues des manuels de FLE leur appartenance à un monde fictif: celui de l'apprentissage. Que ce soit pour la compréhension, ou pour l'expression, ils doivent répondre à des critères particuliers. Or dans la vie quotidienne, nos dialogues ne correspondent qu'aux critères de la communication et les exigences grammaticales ou lexicales n'interviennent qu'en second plan, en tant que support de la communication.

K. Orecchioni précise (1990: 17): « [...] *tout au long du déroulement d'un échange communicatif quelconque, les différents participants, que l'on dira donc des interactants, exercent les uns sur les autres un réseau d'influences mutuelles- parler, c'est échanger et c'est changer en échangeant* ». Elle souligne que le principe essentiel de la réalisation de l'interaction verbale réside dans le mécanisme d'alternance des tours de parole selon lequel chacun des interlocuteurs parle à son tour et devient alternativement émetteur et récepteur. Elle définit quatre critères pertinents pour l'évaluation de l'interaction verbale: choix des thèmes, questions posées, tours de parole et les interruptions. Ces critères permettent de vérifier les rapports entre l'apprenant et l'enseignant du point de vue de leurs effets éventuels sur l'interaction verbale en classe.

Nous essayons de respecter ces critères mais dans notre cours, le débat est tout à fait authentique et toute la classe y participe; l'enseignant est parfois obligé d'interrompre un étudiant ou de décider les tours de parole pour donner la chance à tout le monde de participer au débat et pour garder le calme dans la classe. Il peut paraître dominant en tant qu'initiateur d'un nouveau thème mais ceci est dû à son rôle et à son intention d'entraîner les apprenants à l'interaction; bien sûr, il a une supériorité langagière parce qu'il est locuteur natif ou quasi-natif. Dans ce cours, contrairement aux autres classes de FLE qui essaient d'imiter la réalité, nous nous trouvons souvent obligé de retourner à la situation pédagogique car le débat réel et spontané peut virer vers des discussions secondaires en arabe entre deux ou trois étudiants. Or l'objectif du débat est de confronter les idées, ce qui n'est pas aisée étant donné le grand nombre d'étudiants dans la classe (au moins trente) et la logistique: il s'agit d'une classe traditionnelle qui ne permet, par exemple, pas de disposer les sièges en hémicycle.

Stratégies d'aide aux apprenants adoptées par l'enseignant

Dans la classe de langue étrangère, il y a toujours une interaction qui se déroule sous la forme d'échanges langagiers entre d'une part l'enseignant et les apprenants; cette interaction est nécessairement asymétrique, c'est-à-dire qu'un locuteur est compétent face à un ou des locuteurs qui sont là pour apprendre e, et d'autre part entre les apprenants eux-mêmes où il y a une relative symétrie car

De l'exposé au débat

Exposés et débats est l'intitulé d'un cours d'expression orale que l'université de Jordanie offre en quatrième année de la licence en langue et littérature françaises. Comme l'indique son intitulé, ce cours est composé de deux volets: des exposés et des débats. L'objectif est d'apprendre aux étudiants à présenter des sujets polémiques à l'oral, à défendre leurs idées et à discuter avec leurs collègues.

La méthodologie du cours consiste à répartir les étudiants en petits groupes de deux ou de trois étudiants à qui l'enseignant demande de préparer un exposé sur un sujet polémique. Les étudiants choisissent un sujet qui les intéresse mais ils doivent d'abord consulter l'enseignant qui les guide et leur montre en quoi un sujet est polémique et donc pourrait être débattu en classe. Parmi les sujets choisis et traités, nous mentionnons à titre d'exemples: L'euthanasie, l'avortement, l'école laïque, le mariage mixte, la chirurgie esthétique, le clonage, etc.

Pour préparer leurs exposés, les étudiants ont le droit de recourir à différentes ressources: livres, revues, internet, expérience personnelle, interviews, questionnaires, etc. Une fois la documentation est prête, ils doivent consulter l'enseignant pour discuter le plan, l'organisation et la durée de l'exposé. Il leur est conseillé d'utiliser des phrases simples, faciles à comprendre par leurs collègues. Lorsque le vocabulaire du sujet est technique, comme dans le cas de l'euthanasie par exemple, ils doivent préparer une liste des mots spécialisés ou nouveaux pour eux avec leur sens pour la distribuer au début de la séance avec le plan de l'exposé; il s'agit bien entendu de familiariser leurs collègues avec le sujet avant de commencer l'exposé. Les autres étudiants (l'audience) prennent des notes afin de pouvoir poser des questions et participer au débat qui suivra l'exposé et qui, en effet, constitue la majeure partie du cours, soit 40 à 50 minutes, sur un cours d'une heure et quart. On peut dire que l'exposé est une sorte d'introduction qui fournit aux étudiants le vocabulaire et les expressions ainsi que les idées principales du sujet.

Le débat est authentique et spontané, un vrai espace de liberté où les étudiants peuvent exprimer et confronter leurs idées; il est de nature polylogale, c'est-à-dire que tous les étudiants peuvent y participer mais il est mené sur le mode dilogale (enseignant- apprenant), ce qui permet de voir la manière dont l'enseignant organise et gère la discussion. Parfois, les étudiants sont tellement enthousiastes qu'ils finissent leur intervention en arabe (leur langue maternelle). L'enseignant est alors obligé de répéter leurs phrases en français et de les écrire au tableau; c'est alors l'occasion de leur apprendre de nouvelles expressions sans les interrompre.

Introduction

La compétence en expression orale qui représente l'un des aspects les plus importants de l'acquisition d'une langue étrangère ne s'acquiert que dans des situations d'interaction verbale et l'enseignement réussit mieux lorsqu'il est basé sur le discours communicatif. En effet, il ne s'agit pas de construire des phrases isolées mais d'utiliser ces phrases pour établir des contacts avec les autres. Selon Laditan (2004: 9): « *Cette tendance interactionnelle en didactique permet de renforcer la conception d'un enseignement fonctionnel, voire ciblé, tel qu'il est organisé pour certaines catégories de gens* ». La classe n'est pas un lieu où l'enseignant vient étaler ses connaissances mais le lieu de deux sortes de discours: le discours qui forme le contenu de l'apprentissage qui est co-construit par l'enseignant et les apprenants et le discours qui a pour rôle de ménager cet apprentissage: les apprenants sont en apprentissage permanent, non seulement avec le français / qu'ils apprennent, mais aussi avec les autres interlocuteurs qui sont leurs professeurs et les autres apprenants. C'est donc à travers le discours que l'apprenant acquiert des connaissances sur le phénomène du langage.

Le rapport entre l'apprenant et l'enseignant est très important; si l'enseignant met l'étudiant à l'aise pendant l'interaction, il l'encourage à participer à la discussion, selon Kramsch (1991: 40), l'interaction authentique tient une place assez grande dans l'enseignement de la langue étrangère, des éléments fonctionnels et interactifs s'acquièrent automatiquement à travers des échanges en langue étrangère: « *La communication interpersonnelle dans un cours de langue étrangère est considérée comme un travail conscient et systématique sur l'emploi de la langue, qui développe chez l'apprenant le fonctionnement de la communication pour en tenir compte dans ses échanges quotidiens aussi bien qu'il pratique ses acquis théoriques linguistiques et progresse ainsi ses facultés d'interprétation, d'expression et de négociation* ».

Louise Dabène (1984:131 -132) attribue à l'enseignant trois fonctions principales:

- a) La fonction de vecteur d'informations: c'est lui qui est censé posséder un certain savoir qu'il doit transmettre aux apprenants.
- b) la fonction de meneur de jeu: c'est lui qui gère les prises de parole, qui suggère les thèmes à discuter, qui propose les activités, qui gère les échanges. Ce rôle lui donne largement la parole.
- c) la fonction d'évaluateur: c'est lui qui fait les corrections, qui évalue positivement ou non les productions des apprenants. Il initie la plupart des échanges en passant d'une fonction à l'autre.

Les Interactions Verbales en Classe de FLE: De l'exposé au Débat

Narjes Ennasser*

Résumé

La présente étude est une description du cours intitulé *Exposés et Débats*, un cours d'oral optionnel dispensé par le département de français de l'Université de Jordanie en quatrième année du B.A en langue et littérature françaises. Après un rapide rappel des notions théoriques concernant les interactions verbales en langue étrangère, la méthodologie et les différentes stratégies adoptées par l'enseignant pour favoriser le débat et encourager les étudiants à parler sont exposées avec des exemples authentiques des interventions des étudiants.

L'étude fait également état de l'évaluation de la méthodologie du cours à travers un questionnaire portant sur les différentes étapes du cours et auquel cent vingt étudiants représentant quatre promotions d'étudiants du département ont répondu. L'analyse des résultats de l'évaluation montre que ce cours est très apprécié par les étudiants qui y voient une libération des contraintes des cours traditionnels. En effet, ce cours se déroule dans une ambiance de liberté où les étudiants apprennent peu à peu à se défaire de la peur de s'exprimer oralement tout en s'ouvrant à de nouveaux horizons de la culture générale.

Mots clés : FLE, exposé, débat, stratégies d'interaction, expression orale.

Abstract

This study is a description of an optional course *Presentations and debates* which is offered by the department of French language and literature at the University of Jordan in the fourth year. Following a short introduction on the theoretical notions concerning *strategic interaction* in foreign language, the methodology of the course and the strategies of the teacher to promote debate and incite learners to talk are presented along with authentic examples from the students' interventions during the classes.

The study reports also on an evaluation of this methodology through a questionnaire covering the different stages of the course. In fact, one hundred and twenty students representing four classes of the department took part in this questionnaire. The analysis of the results shows that the course is highly appreciated by our students who consider it as a sort of liberation from the constraints of classical courses since it takes place within a free atmosphere where they learn to get rid of their shyness in order to express themselves orally in French while opening out new horizons for them.

Keywords: French as a foreign language, presentation, debate, strategic interaction, oral production.

<http://blogs.abc.net.au/queensland/2009/03/isreal-egypt--.html>.
<http://www.forward.com/articles/12304/>.
<http://news.bbc.uk/2/hi/8285728.stm>.
<http://egptindependent.com/node/220600>.
[http://blog.Foreignpolicy.com/posts/2010/06/07 Egyptian Court- reinforce-love- fatwa-against- Israel](http://blog.Foreignpolicy.com/posts/2010/06/07_Egyptian_Court_reinforce_love_fatwa_against_Israel).
<http://www.arabamericannews.com/news/index.php?mod=article&cat=ArabWorld&article=2091>.
<http://www.uvm.edu/~2fgause/camp-david.htm>.

- Hamilton, Lee N. "Helping Egypt Solve Economic Woes". *The Christian Science Monitor*, September 15, 1986.
- Hanna, Ebeid. "Paying for Peace: American Aid to Egypt, 30 years after Camp David". The Middle East Institute, *Viewpoints: The Legacy of Camp David*.
- Hans, Lofgren. "Economic Policy in Egypt: A Break Down in Reform Resistance?" *International Journal of Middle East Studies*, Vol.25,no.3 (August, 1993).
- Lavy, Victor. The Economic Embargo of Egypt by Arab States. *The Middle East Journal*. Vol. 383 No. 3. Summer, 1984.
- Leon, Hadar. "The real lesson of the Oslo accord: Localize the Arab-Israeli conflict". *CATO Institute*. Number 31, May 2005.
- Liam, Stack. Decades After Camp David, Resistance to Normalization Endures in Egypt. *The Jewish Daily Forward*. December 2007.
- Martha, Wenger. "U.S. Aid to Israel: From Hand Shake to Embrace", *Middle East Report*, May-August, 1995.
- Mitchell, Bard. "Israel and Egypt – A Model for Peace Deals?". *ABC News Australia*.
- Paul, Rvilin. "The Economic Impact of the Egypt-Israel Peace Treaty". The Middle East Institute, *Viewpoints: The Legacy of Camp David*.
- Quandt, William B. "Camp David and Peacemaking in the Middle East". *Political Science Quarterly*. Vol. 101. No. 3. Centennial year 1886-1986.
- Rashdan, Abdelfattah.(1992). *U.S, Economic Aid to Egypt During the Institution of the Open-Door policy as a Foreign Policy Instrument, Abhath Al-Yarmouk* ((Hum. &Soc.Sci.)) Vol. 18,.
- Samuel, Phoryles. "*Agricultural Cooperation: a Prototype of Post-Conflict Resolution*". The Middle East Institute, *Viewpoints: The Legacy of Camp David*.
- Shibley, Telhami. "Egypt's Role, 30 Years after Peace with Israel". The Middle East Institute, *Viewpoints: The Legacy of Camp David*.
- Sobhi, Essaila. "Egyptian Public Opinion: Israel Is Seeking our Enmity". The Middle East Institute, *Viewpoints: The Legacy of Camp David*.
- Steven, Erlanger. "U.S. and Israel Sign Military Aid Deal". *The New York Times*. April 2004.

Websites:

<http://www.csmonitor.com/2004/0412/p07s01-wome.html>.

References

Books:

- Adam, Morrow, and Khaled, Moussa Al-Omrani. (2009). *Camp David Accords: 30 Years Later*. The Arab American News.
- Baker, Raymond, William. (1990). *Sadat and After: Struggle for Egypt's Political Soul*. Cambridge Mass,
- Edward, Sheen. (1976). *The Arabs, Israelis and Kissinger: A Secret History of American Diplomacy in the Middle East*. New York.
- Ajami, Fouad.(1981). *The Arab Predicament*. Cambridge university press.
- Hourani, Albert. (1992). *A History of The Arab Peoples*, Warner Books.
- Kerr, Malcolm, (1972). *The Arab Cold War: Gamal Abd al Nasir and his Rivals*, Oxford University Press, 3rd Edition, London,.
- Khouri, Fred. (1985). *The Arab-Israeli Dilemma*, 3rd ed. Syracuse University Press, N.Y.
- Mansfield, Peter. (2003). *A History of The Middle East*, Penguin, 2nd Edition.
- Smith, Dan. (2008). *The State of the Middle East: An Atlas of Conflict and Resolution*, Earth Scan, 2nd Edition,
- U.S. Overseas Loans and Grants*, Greenbook. Data is reported in 2009 constant USD.
- Weinbaum, Marvin G. (1986). *Egypt and the politics of U.S. Economic Aid*. Boulder Westview press inc.

Journals and Articles:

- "Camp David Seen From Israel". *Journal of Palestine Studies*, Vol. 8, No. 2 (Winter, 1979).
- Cassandra (a pseudonym), "The Impeding Crisis in Egypt "*Middle East Journal*, Vol.49.no. 1 (winter 1995).
- Charles, Levinson. "\$50 billion later, taking stock of US aid to Egypt". *The Christian Science Monitor*. April 2004.
- Denis J. Sullivan. "American Aid to Egypt, 1975-96: Peace Without Development". *Middle East Policy*. Vol, IV. No. 4. October 1996.
- Eban, Abba. "Camp David: The Unfinished Business". *Foreign Affairs*, Vol. 57, No. 2 (Winter, 1978).

- (33) Paul, Rvilin. The Economic Impact of the Egypt-Israel Peace Treaty. The Middle East Institute, *Viewpoints: The Legacy of Camp David*. Page 53.
- (34) Ibid, p. 8.
- (35) Ibid, p. 8.
- (36) Mitchell Bard. Israel and Egypt – A Model for Peace Deals?. *ABC News Australia*. <http://blogs.abc.net.au/queensland/2009/03/isreal-egypt--.html>
- (37) Cassandra (a pseudonym), "The impending crisis in Egypt "Middle East Journal, Vol.49.no. 1 (winter 1995), pp.9-27.
- (38) Denis, J. Sullivan. "American Aid to Egypt, 1975-96: Peace Without Development. "Middle East policy. Vol, Iv. No. 4. October 1996. pp.36-49.
- (39) Hans, Lofgren. "Economic Policy in Egypt: A Break Down in Reform Resistance? International Journal of Middle East stodgier, vol.25,no.3 (August, 1993).
- (40) Ajami, Fouad. The Arab predicament (Cambridge university press, 1981).
- (41) Martha, Wenger. "U.s. Aid to Israel: From Hand shake to Embrace, "Middle East Report, May-August, 1995.
- (42) Edward, sheen. the Arabs, Israelis and Kissinger: A secret History of American Diplomacy in the Middle East (New yolky, 1976), p.200.
- (43) Liam, Stack. Decades After Camp David, Resistance to Normalization Endures in Egypt. *The Jewish Daily Forward*. December 2007. <http://www.forward.com/articles/12304/>
- (44) <http://news.bbc.uk/2/hi/8285728.stm>
- (45) <http://egptindependent.com/node/220600>
- (46) [http://blog.Foreignpolicy.com/posts/2010/06/07 Egyptian. Court- reinforce- love-fatwa-against- Israel.](http://blog.Foreignpolicy.com/posts/2010/06/07_Egyptian_Court-reinforce-love-fatwa-against-Israel)
- (47) Adam, Morrow, and Khaled, Moussa Al-Omrani. Camp David Accords: 30 Years Later. The Arab American News. April 2009. [http://www.arabamericannews.com/news/index.php?mod=article&cat=ArabWorld &article=2091](http://www.arabamericannews.com/news/index.php?mod=article&cat=ArabWorld&article=2091)
- (48) Sobhi, Essaila. Egyptian Public Opinion: Israel Is Seeking our Enmity. The Middle East Institute, *Viewpoints: The Legacy of Camp David*. Page 38.
- (49) Ibid 13.
- (50) Samuel, Phoryles. Agricultural Cooperation: a Prototype of Post-Conflict Resolution. The Middle East Institute, *Viewpoints: The Legacy of Camp David*. Page 60.
- (51) Ibid, 12.
- (52) <http://www.uvm.edu/~2fgause/camp-dauid.htm>
- (53) Shibley, Telhami. Egypt's Role, 30 Years after Peace with Israel. The Middle East Institute, *Viewpoints: The Legacy of Camp David*. Page 16-17
- (54) Ibid, 12.

- (11) Hourani, Op. Cit, p. 420.
- (12) Mansfield, Peter. *A History of The Middle East*, Penguin, 2nd Edition, 2003, p. 300.
- (13) Smith, Dan. *The State of the Middle East: An Atlas of Conflict and Resolution*, Earth Scan, 2nd Edition, 2008, p. 12.
- (14) Mansfield, Op. cit, 301.
- (15) Lavy, Victor. The Economic Embargo of Egypt by Arab States. *The Middle East Journal*. Vol. 383 No. 3. Summer, 1984. pp. 419-240.
- (16) Mansfield, Op. cit, 302.
- (17) Camp David Seen From Israel. *Journal of Palestine Studies*, Vol. 8, No. 2 (Winter, 1979), p. 145.
- (18) Camp David Seen From Israel, Op. Cit., p. 148.
- (19) Ibid, p. 150.
- (20) Camp David Seen From Israel, Op. Cit., p. 153.
- (21) Eban, Abba. "Camp David: The Unfinished Business." *Foreign Affairs*, Vol. 57, No. 2 (Winter, 1978), pp. 350..
- (22) Eban,, Op. Cit, p. 345.
- (23) Quandt. Op. Cit, pp. 364-367.
- (24) Hanna, Ebeid. Paying for Peace: American Aid to Egypt, 30 years after Camp David. The Middle East Institute, *Viewpoints: The Legacy of Camp David*. Page 27.
- (25) Charles, Levinson. \$50 billion later, taking stock of US aid to Egypt. *The Christian Science Monitor*. April 2004. <http://www.csmonitor.com/2004/0412/p07s01-wome.html>
- (26) Erlanger, Steven. U.S. and Israel Sign Military Aid Deal. *The New York Times*. April 2004.
- (27) Erlanger, Op. Cit., p. 1.
- (28) Erlanger, Op. Cit., p. 1.
- (29) Leon, Hadar, "The real lesson of the Oslo accord: Localize the Arab-Israeli conflict". CATO Institute. Number 31, May 2005.
- (30) Weinbaum, Marvin G. Egypt and the politics of U.S. Economic Aid. Boulder Westview press inc, 1986, p. 125. Quated in Rashdan, Abdelfattah. U.S, Economic Aid to Egypt During the Institution of the Open-Door Policy as a Foreign Policy Instrument, *Abhath Al-Yarmouk* ((Hum. &Soc.Sci.)) Vol. 18, 1992, p.30.
- (31) Hamilton, Lee N. "Helping Egypt Solve Economic Woes." *The Christian Science Monitor*, September 15, 1986, p. 18. Quated in Rashdan, Op. Cit., p.32.
- (32) Mitchell, Bard. Israel and Egypt – A Model for Peace Deals?. *ABC News Australia*. <http://blogs.abc.net.au/queensland/2009/03/isreal-egypt--.html>

اتفاقية كامب ديفيد: دروس وحقائق

محمد عبدالرحمن بني سلامه، قسم التاريخ، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

محمد تركي بني سلامه، قسم العلوم السياسية، جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

محمد كنوش الشرعه، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة الزيتونة الأردنية، عمان، الأردن.

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل تطور الأحداث منذ تسلم السادات السلطة عام 1970، وتخليه عن سياسات عبد الناصر وإقامة علاقات وثيقة مع الولايات المتحدة ومن ثم توقيع اتفاقية كامب ديفيد، هذه الدراسة ركزت بصورة خاصة على هذه الاتفاقية التاريخية للسلام وأثارها الاقتصادية والثقافية والسياسية على مصر وإسرائيل بشكل خاص، والشرق الأوسط بشكل عام.

وقد بينت الدراسة أن اتفاقية كامب ديفيد كانت علامة فارقة في شؤون الشرق الأوسط، ولكن هذا الإنجاز يبقى مثار جدل في ظل عدم تحقيق اتفاق سلام شامل في الشرق الأوسط.

* The paper was received on Oct. 17, 2011 and accepted for publication on May 20, 2012.

Endnotes

- (1) Quandt, William B. "Camp David and Peacemaking in the Middle East". *Political Science Quarterly*. Vol. 101. No. 3. Centennial year 1886-1986. P. 369.
- (2) Hourani, Albert. *A History of The Arab Peoples*, Warner Books, 1992, p. 411.
- (3) Kerr, Malcolm. *The Arab Cold War: Gamal Abd al Nasir and his Rivals*, Oxford University Press, 3rd Edition, London, 1972.
- (4) Hourani, Op. Cit, 412.
- (5) Hourani, Op. Cit, p. 412.
- (6) Khouri, Fred. *The Arab-Israeli Dilemma*, 3rd ed. Syracuse University Press, N.Y. 1985. p. 18.
- (7) Ibid., p. 25.
- (8) Hourani, Op. Cit, p. 418.
- (9) Baker, Raymond William. *Sadat and After: Struggle for Egypt's Political Soul*. Cambridge Mass, 1990, p. 190.
- (10) Baker, Op. Cit., p. 210.

East. This would be one of the more significant benefits to come out of the Camp David Accords.

Conclusion

While the aforementioned outcomes are some of the more prominent developments to arise from the signing of the Camp David Accords, even the most basic outcomes cannot be overlooked. The first being the protection of human life, in the thirty years before Camp David Egypt and Israel had engaged in multiple wars, but in the thirty years since they have avoided all conflict, potentially saving numerous casualties. Even if the peace is only cold or on paper for now, the end of the loss of life on both sides is a positive development. Furthermore, the newly found sense of security for both countries that comes from the peace means that resources that previously had to be spent on the military or lost in wars, could now be diverted to domestic programs in dire need of funding.

The U.S. Foreign aid encouraged Egypt to make peace with Israel. It later served as a reward. It is a carrot needs to keep Egypt at peace with Israel, it is also required to support a regime that supports American interests in a critical region of the world. Moreover, American aid to Egypt is necessary for American leadership of the world as Americans promised prosperity for the peace Egyptians have made and will maintain in the post Mubark era; however, U.S. aid to Israel stands in contrast to the frequent use of aid as leverage to Egypt and it hinders the peace process.

While the U.S. aid to Egypt was to encourage its efforts in the peace process, the U.S. aid to Israel is doing the peace process a very bad service. Israel has invaded and occupied the territory of its neighbors, namely, the Palestinians, engaged in systematic human rights violations, refused to reconcile the national rights of the Palestinians that it exiles and continually subjugates, used American weapons against civilians, and ignored U.N. resolutions. U.S. support to Israel illustrates that Washington single out Israel for immunity from criticism, the outcome of such policy is the failure of peace in the region. Such double standards policy doesn't encourage peace or sustain U.S. credibility or its allies in the region including Egypt.

Finally, the Camp David Accords whether one considers them a success or a failure, were a necessary step to future peace agreements and served as a guide to the Oslo Accords and the Jordan-Israel Peace Treaty. While not perfect, the Camp David Accords are invaluable for the lessons that can be learned from looking at its outcomes.

Egyptian leadership in Arab- Israeli conflict, all Arab state refused to follow Egypt's peace initiative. Camp David did not become the basis for a comprehensive peace agreement to the Arab Israel conflict.

The agreement changed dramatically the strategic situation of the Middle East, as it fundamentally changed the balance of power between Israel and the Arab states in the interest of Israel. Egypt's Separated deal with Israel caused a huge loss for Arabs in terms of the political, military, and strategic terms. The most powerful Arab state was removed from the battle field, thus decreasing the possibility of an Arab war against Israel, Israel then followed aggressive policies against Arabs⁽⁵²⁾.

Prior to the signing of the Camp David Accords, Egypt was seen as the de facto leader of the Arab world, particularly militarily after the 1973 War with Israel. It had, at that time, the largest population of Arab country and the largest economy. Furthermore, the leadership of Nassir elevated the status of Egypt among the people of the Middle East. President Sadat knew however, when signing the Camp David Accords, that Egypt's role could not be sustained, its military needed to be replenished and the booming population was hindering the economy. Following the Camp David Accords, Egypt's regional role was greatly diminished. While many at the time believed Egypt would be able to use its position in the Arab World to promote peace in other Arab nations; instead, it was, expelled from the Arab League and excluded from Arab affairs. The lack of a leading nation in the Arab World created a vacuum that was filled by other Arab nations gaining prominence. As Egypt was no longer the military threat to Israel it once was Saddam Hussein and Iraq filled this void as the military leader of the Arab World. Saudi Arabia emerged as the economic leader boasting the largest economy in the region. While Egypt was no longer the strong leader of the Arab World it once was, that is not to say that it did not have a role at all. Instead as Egypt was welcomed back into the Arab community it was seen as a peacemaker and mediator.

Given its close ties to the United States following Camp David, Egypt was seen as having a strong influence in negotiations because it had the U.S. on its side.⁽⁵³⁾ Recently, Egypt has been vital in negotiations involving Hamas and Israel, as it is one of the only negotiating parties with relationships with them both. For example, Egypt played an instrumental role in negotiating the six-month "State of Calm" between Hamas and Israel in June 2008⁽⁵⁴⁾. Also, Egypt will play a central role when the Arabs and Israelis start the negotiations on the, final states issues. If Egypt is able to continue its role as mediator in the Arab affairs it will play an important part in the makeup of the future of the Middle

national security, the high anti- Israel sentiment in Egypt is the ground for such ruling⁽⁴⁶⁾.

Indeed normalization has not been very successful between the two nations. In Egypt, while President Mubarak and his National Democratic Party support the treaty, the Camp David Accords do not receive popular support among the people or among any of Egypt's opposition political parties, especially the largest, the Muslim Brotherhood⁽⁴⁷⁾. Many Egyptians claim they will not support cultural normalization as long as Israel is occupying Palestinian lands, a sentiment often echoed throughout the Arab world. This is supported by the fact that just 26.9% of Egyptians believed relations with Israel were good after the outbreak of the Intifada⁽⁴⁸⁾.

Just one example of the cultural exchange problems ongoing between Egypt and Israel is a recent incident that took place at the American University of Cairo in 2007. Rumors began to spread around campus of the university opening an exchange program for students and professors with an Israeli university. As the rumors spread the disapproval over the idea became so widespread that the university president had to make a public denial about the plan to dismiss it. The rumors sparked large protests and outrage among Egyptian students and professors alike⁽⁴⁹⁾. The fact that this cultural program, in the world of academia of all places, could not be completed is just one example of little has been accomplished from the Camp David Accords in the area of normalization. At the same time there have been small success stories in the area of normalization. Since Camp David, one area that has seen multiple examples of normalization is in agricultural research and technology. One example would be the formation of the Cooperative Arid Lands Agricultural Research Program, a joint effort between American, Israeli, and Egyptian universities and governmental Ministries of Agriculture⁽⁵⁰⁾. A second positive example towards normalization is a recent deal struck between the two nations that will send natural gas from Egypt to Israel. The deal, planned to last 15 years, serves as a commitment between the two nations to peace in the future⁽⁵¹⁾. While these positive examples of trends towards normalization are encouraging, they are relatively small developments over a long period of time. There is still much work to be done towards normalization; while much progress has been made on the economic front there is still relatively little cultural exchange. Greater cultural relations should propel normalization, allowing the people of Egypt and Israel to follow in the footsteps of their governments and make peace.

The third major outcome of the Camp David Accords is the way it has altered the role of Egypt in the Middle East. Despite the long history of

The second major outcome of the Camp David Accords has been the way the agreement has affected normalization between Egypt and Israel, normalization as the cornerstone of peace, peace with normal interpersonal relationships, including cultural exchange is more powerful and more lasting than any security arrangements. A peace treaty is signed between governments and not necessarily between the people of the country so therefore a peace treaty does not automatically lead to normalization. This is a good example of the case with Egypt and Israel, while the governments have continued to maintain peaceful relations it seems that not much has actually changed among the people. The attitudes are well summarized by Shani Cooper-Zubida, the spokeswoman of the Israeli embassy in Egypt, 'We have good relations regarding political issues, but when it comes to cultural affairs it is a little tougher,' she said. "It has been 30 years since Sadat came to Israel to try to break down the wall of ignorance and hate between our countries, and he was successful in certain respects. But there are still some bricks in the wall that are still standing, and one of them is cultural relations"⁽⁴³⁾.

Since Egypt became the first Arab state to make peace with Israel, the two states have exchanged ambassadors, cooperated in security issues, and increased trade. Yet for many Egyptians, the war has migrated to the cultural arena, including boycotts of Israeli cultural events and criticism of Egyptians who make cultural normalization with Israel, Egypt's cultural minister Farouk Hosny, a minister for 22 years has refused to visit Israel and threatened to burn any Israeli books he found in Alexandria library. Every year, organizers of Cairo film festival refuse to allow Israel to participate in this event. When the Israeli center for research and information translated Alaa al- Aswany's novel "the Yacoubian building" al- Aswany decided to sue the center because he is opposed to cultural normalization with Israel⁽⁴⁴⁾.

While there are no laws that prevent cultural normalization between Egypt and Israel, cultural interactions are few, and those who travel or work with Israelis are harshly criticized or even ostracized by Egyptian society. Civil society institutions including unions and syndicates usually threaten journalists, academics, writers, publishers, singers and so on with a life time ban for those members who normalize with Israel, and all the above civil society institutions reject any cultural exchange with Israel. In short, only a handful of Egyptian artists, writers, and academics have traveled to Israel⁽⁴⁵⁾.

In 2004, Egypt's Supreme Administrative Court upheld a ruling that ordered the country's interior ministry to revoke citizenship from Egyptian married to Israeli women. The ruling if implemental would strip 30,000 people of their citizenship. The aim of the ruling was to protect Egyptian youth and Egypt's

the U.S. interests in the Middle East (oil, trade, regional security, counter terrorism and so on)⁽³⁸⁾.

Still, Egypt has not demonstrated the ability to use this huge economic assistance to promote its own economic development to a significant degree. Nor has the United States been able or willing to use these funds more effectively⁽³⁹⁾.

Nassir and the Free Officers came to power in 1952 with no economic blueprint on how to effectively promote growth and development⁽⁴⁰⁾. Things seem not to have changed much since 1952; Egypt remains yet another example in which authoritarian elite has failed to push its economy anywhere near self-sustaining growth.

To sum up, the U.S. aid program in Egypt is a failure; Egypt could not use the American foreign assistance effectively. The country remains poor, overpopulated, polluted and undemocratic. In short, Egypt in 2012 continues to exhibit virtually all the characteristics the United states has claimed to want to change since it began its massive economic aid program in 1979. This failure to better utilize billions of dollars in foreign assistance can be blamed on Egyptians and Americans alike.

As far as the impact of the U.S aid to Israel, the roots of U.S. aid to Israel had started long time before signing the camp David Accords, it's dated to early 1950s. However, the U.S aid to Israel has been high after 1967 war when Israel demonstrated its military superiority in the region. Aid increased soon again after 1979.

U.S. aid to Israel has been justified as a reward to support the peace between Israel and Egypt, and to support the peace process in general. However, in order to encourage Israel to engage in a real peace process with its Arab neighbors, the U.S must apply the carrot and stick principle to convince Israel to make the necessary compromises to attain peace. Yet, the United States has used the carrot with Israel exclusively. With repeated public pronouncements by U.S. officials that aid to Israel is unconditional, Israel lost the incentive to make the necessary concessions that could lead to peace or even to end its human rights abuses and violation of international law⁽⁴¹⁾. As former secretary of state Henry Kissinger once said,

"I ask Rabin to make concessions, and he says he cannot because Israel is weak. So I give him more arms, and then he says he does not need to make concessions because Israel is strong"⁽⁴²⁾.

the United States initiated a program with Egypt and Israel to revitalize their trade relationship⁽³³⁾. Rivlin describes the agreement as such:

At the end of 2004, the Egyptian, Israeli, and US governments signed an agreement to create eight “Qualified Industrial Zones” (QIZs) in Egypt that came into force in February 2005. The agreement permits goods made in Egypt with a specified minimum Israeli content to enter the US duty free. As there is no free trade agreement between Egypt and the US, Egyptian exports to the US are subject to duties and other restrictions. The QIZ agreement has made it possible to expand industrial exports and create thousands of jobs — vital to the Egyptian economy⁽³⁴⁾.

The new Qualified Industrial Zones have greatly contributed to the renewed trade between Egypt and Israel. For example from 2000-2004, prior to the QIZ agreement Egyptian exports to Israel were only \$22 million dollars. In the years following the agreement, 2005-2008 they were on average \$90 million dollars annually⁽³⁵⁾. In addition to this, the latest numbers from 2008 are the highest since the Camp David Accords with Israel importing \$132 million dollars of goods from Egypt and Egypt importing \$139 million dollars worth of goods from Israel⁽³⁶⁾. This growing bilateral trade relationship is beneficial to both countries economically and also for their relationship in general. A growing dependence on trade with one another should help in the area of normalization and create a more permanent peace.

The U.S foreign aid to Egypt has failed to have a significant impact on promoting development in Egypt’s economy. Critics of this foreign aid have many weapons at their disposal. There is a plethora of reports of waste, mismanagement, corruption, and inappropriate projects and/or technologies. High level of corruption within Egypt led many Americans to question whether the United States should continue to give aid to such a regime. However, the failure of this American aid to Egypt is a very complex issue in which there are many culprits, as there are numerous problems emanating from the American side as well, in the case of Egypt, it is obvious that the political and strategic objectives take precedence over economic development, thus rendering much of the foreign aid packages to Egypt developmentally irrelevant (at best) or damaging (at worst)⁽³⁷⁾.

Since 1979, Egypt has received billions of US\$ in economic assistance from the United States. The purpose of this aid has remained eventually the same over the years: it has been both an incentive and a reward for Egypt’s commitment to peace with Israel, and for other reasons: Egypt has become a strategic asset to

fed itself today it imports close to half its food. Economic aid has enabled Egypt to avoid harsh economic choices and delay developing a clear strategy for economic reform, thus amplifying distortions in the economy and creating production disincentives. Since 1979, Egypt has also received large amounts of military hardware from the U.S., imposing a different burden. Many of those military loans were contracted at high interest rates, some at close to 14 percent, with penalties for late payments. All this means debt payments to the U.S. in 1986 of more than \$900 million, which just about cancels the \$1 billion in economic assistance provided by Egypt in 1986⁽³¹⁾.

The end result of the dependency problem is that Egypt would have to become subservient to American interests because the aid it receives is vital to its survival, it has been noted that Egypt may have an American food dependency.

In addition to the effect of foreign aid from Camp David, the Accords had other significant economic impacts. There was a major impact on the tourism industry of Egypt as a result of the Accords. After the Accords were signed, the Egyptian-Israeli borders were opened for tourists from both sides; however, increases in tourism were completely one sided and favored Egypt much more than they did Israel. The reason being that the Egyptian government often discouraged its citizens to travel to Israel. The discrepancy is most apparent when you look at the peak numbers of tourists from one country to the other since Camp David. The most Israelis to visit Egypt in a single year was 415,000 which came in 1999 compared this to the most Egyptians to visit Israel in a single year 28,000, which was in 1995⁽³²⁾. In sum, the influx of Israeli tourists was one of the more beneficial aspects of the Camp David Accords for Egypt and became a great economic asset.

The final segment of the economic outcome of the Camp David Accords is related to trade. While in the immediate aftermath of the Accords, there was not much economic activity between Egypt and Israel this has changed drastically in recent years. The large amount of trade now between the two countries can be seen as a direct outcome of the groundwork laid by the Accords. At first, following the accords it was imagined that there would be high levels of bilateral trade between Egypt and Israel; expectations were high after they struck an oil deal soon after the signing of the Accords. The trade relationship, however, deteriorated rapidly. According to Paul Rivlin, Senior Fellow at the Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies, the main reason for the poor trade relationship was that the Egyptian government was often unwilling to participate. This lack of a trade relationship continued for some time, but in 2004

majority of average life Egyptians that comprise the general populace do not see the impacts of the aid being received by the Egyptian government. Or, if they do see money being spent by the government they do not know that it is money coming from the Camp David Accords. If they were able to recognize that the money was from Camp David it might create a more favorable impression of the Accords. The problem is that currently 40% of U.S. foreign aid to Egypt is controlled and distributed by the USAID, which the agency responsible for utilizing the resources. They prefer to be law key when undertaking projects and do not publicize that the project is funded by the Camp David money; this is the main contributing factor to the visibility problem of the aid. The second problem with the foreign aid going to Egypt from the Camp David Accords is that many Egyptians feel that there is a discrepancy between the aid going to Egypt and the aid destined for Israel. The Egyptian media fuels this feeling in particular. The idea being that while Israel receives aid with “no strings attached”, meaning it can be spent as they please, the aid for Egypt is project-bound. This means that Egyptians must spend the aid on projects that have U.S. support and approval, leading many in Egypt to believe that the aid in the end supports American interests over Egyptian ones⁽²⁸⁾. This adds to the unfavorable impression of Camp David in Egypt. The third and final problem that experts point to is that American aid creates a dependency problem, and Egypt is a victim of this. Leon Hadar, a research fellow at the CATO Institute, explains:

One can compare the high-level U.S. involvement in the Middle East to an addicting drug. Various regional players have become dependent on American aid. Each military crisis and peace process leads to more and more American diplomatic and military commitments to old and new clients in the region, which in turn produces incentives for them to ask for even more economic and military support⁽²⁹⁾.

Proponents of dependency theory insist that in the context of the world capitalist system, this dependence, as with other less developed countries, means subordination to the more developed, wealthier countries. Because of uneven, exploitative policies, developing countries are kept from adjusting their domestic production and export trading patterns to their own national advantage. In the now familiar arguments, the richer countries are seen as able to force the dependent ones to adopt policies that work essentially to the advantage of the core countries in world system⁽³⁰⁾.

Egypt's dependency on the U.S. is best described as follows:

"The U.S. and its assistance program are a part of Egypt's problem and part of its solution. The country has come to rely on the U.S. assistance and is now too dependent on it. Some Egyptians resent what has happened. Twenty years ago, Egypt

U.S. Aid to Egypt, 1946-2009

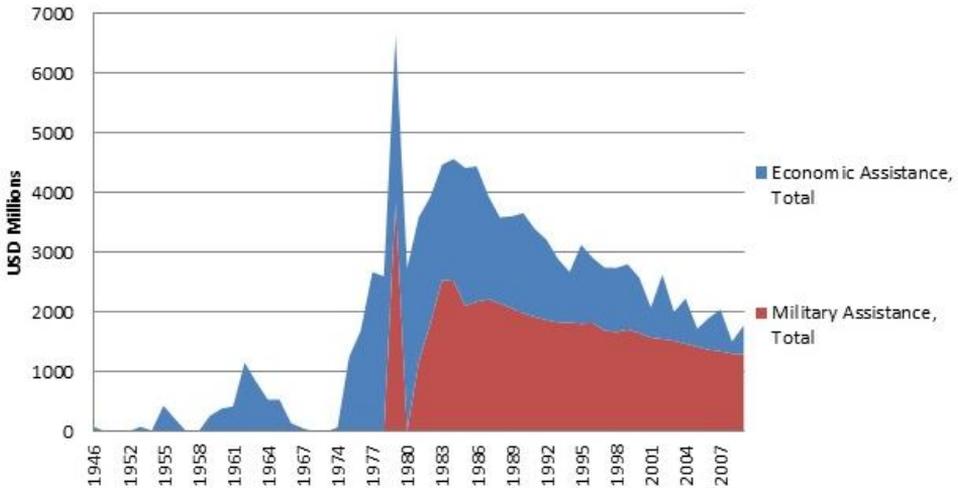


Figure 1

Source: U.S. Overseas Loans and Grants, Greenbook. Data is reported in 2009 constant USD.

The idea behind the foreign aid is that it should demonstrate to the world the benefits of peace. Hanna Ebeid, a Development Studies specialist from the Al-Ahram Center for Political and Strategic Studies in Cairo, explains the rationale behind the U.S. aid to Egypt as such:

A set of subsequent corollaries defined the US strategic objectives of economic assistance to Egypt: to foster economic and social development within Egypt and thereby to create the preconditions for a permanent peace; to foster a process of reconciliation and peace in the region through demonstration effect; and to contain Islamic fundamentalist and radical ideologies and promote moderation⁽²⁷⁾.

In other words, the aim of aid coming from the Accords was to develop Egypt economically to the point where it would recognize the benefits of peace and to use it as an example to the rest of the Arab world so that other countries would follow in its footsteps. While the aid has been beneficial to Egypt, particularly in the modernization of its military, it has not come without criticism.

First there is the issue of the visibility of the aid coming into Egypt as a result of the Camp David Accords. This can be summarized by the fact that a

Table (3): U.S. Foreign Aid to Egypt and Israel / Fiscal Years 2001-2010.

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	
Israel											
Economic Aid (ESF)	838	1,080	600	477	1,537	240	120	389	781	400	Notes
Military Aid (FMF)	1,975	2,040	2,100	2,147	1,448	2,280	2,340	2,381	2,550	2,775	One-third of ALL US AID goes to Israel and Egypt.
Israel Total	2,813	3,120	2,700	2,624	2,985	2,520	2,460	2,770	2,331	3,175	These 2 countries receive one-third of the total aid, the majority of which pays for armaments.
Egypt											
Economic Aid (ESF)	693	775	615	571	530	495	455	412	200	250	Yet, neither is a "developing" country.
Military Aid (FMF)	1,297	1,300	1,300	1,292	1,289	1,300	1,300	1,289	1,300	1,300	
Egypt Total	1,990	2,075	1,915	1,863	1,819	1,795	1,758	1,701	1,500	1,550	

*Source: U.S. Foreign Aid Summary, <http://www.vaughns-1-pagers.com/politics/us-foreign-aid.htm>

Table (1): U.S. Economic Assistance to Egypt by Major Sectors, Fiscal Years 1974-1984*

Assistance sector	Obligated (millions)
Project assistance	
Infrastructure	\$2,189.2
Public industry	431.0
Agriculture and irrigation	291.1
Social services	414.5
Decentralization	432.2
Finance and investment projects	130.6
Science and technology	78.9
Other projects (Feasibility studies and small projects)	109.9
Non-project assistance	
CIP	\$3,119.8
Cash transfers	101.9
Total	\$7,301.1

* Source: U.S. General Accounting office, *The U.S. Economic Assistance program for Egypt poses a management challenge for AID*, Report to the Administrator of the Agency for International Development, July 31, 1985. p. 4.

Table (2): U.S. Economic Assistance to Egypt, Fiscal Years 1974 to 1984*

	FY 1974 Thru Fy 1984	
	Obligated (\$ 000)	Expended (\$00)
Economic Support Fund (ESF)		
Commodity Import Program (CIP)	2,823,852	2,211,3411
Projects	3,629,659	1,771,524
Total ESF	6,453,511	3,982,865
P.L. 480		
Title I	1,847,966	1,812,973
Title II	143,362	136,606
Title III	73,511	58,511
Total P.L. 480	2,064,839	2,008,090
Total Dollar Funded Programs	8,518,350	5,990,995

* Source: U.S. Agency for International Development, *Ten years of progress: USAID in Egypt* (Cairo, Arab World Printing House, 1984), p. 11.

economic, or military aid it receives from the United States, but in Israel's willingness to recognize Palestinian statehood, and withdraw from occupied territories, in short to make peace with its neighbors.

The Economic, Cultural, and Political Impacts of the Accords

Foreign assistance is an economic instrument, for the United States, it is a political tool, the giving of aid- deciding who gets what, when, and how much, using aid to leverage recipient government for other purposes is inherently a policy and thus a political instrument, as it will be detailed in the following pages.

In addition to the aforementioned immediate outcomes of the 1978 Camp David Accords there have since been a number of long term outcomes that have impacted Egypt, Israel and the rest of the Middle Eastern region. In general, there have been three major areas in which these effects have occurred. First, there have been economic impacts, second there have been ramifications in the area of normalization, and finally, there has been an effect on Egypt's regional role, that is, the position it occupies in the balance of power in the Middle East. The following analysis will focus on each of these three major outcomes in depth.

The first major long term outcome of the Camp David Accords was the economic impact it had on the countries involved, Egypt and Israel. The economic effects of the Accords can be further broken down into the effects of the foreign aid distributed by the United States as a condition of the Accords, the impact on the tourism industry of the two countries and the result of trade between the two countries. In regards to the area of foreign aid, the Camp David Accords made Israel the number one recipient of U.S. aid in the world and Egypt the second largest. To put these numbers in perspective Egypt and Israel received half of all foreign aid distributed by the United States annually in the 1970's and 1980's⁽²⁴⁾. Over the years Egypt has received billions of dollars in military aid and economic assistance⁽²⁵⁾. Amounts of U.S. economic assistance to Egypt from 1974 to 1984 are listed in Tables 1 and 2.

At the same time Israel receives billions of dollars in military aid and economic assistance⁽²⁶⁾. U.S. foreign Aid to Egypt and Israel in the last ten years is illustrated in Table 3.

determined less by the fine print of the document than by the realities that lie beyond and behind the text⁽²¹⁾.

The inability to finalize the situation between Israel and Palestine would mean future failures that would display badly on the Camp David Accords. Neither party, Sadat nor Begin, was willing to make the compromises necessary to reach a true peace agreement. The discussion of the Arab-Israeli issue was too important to be forgotten, and it created havoc, not only for the Egyptians, but also for the Palestinians. The international community also speculated that this would lead to a radicalization of the Arab world, as it would isolate the rest of the countries with which Israel had *not* fostered a peace agreement:

It was difficult not to salute the first real gleam of peace on the Middle Eastern horizon, but there was a curiously disconcerted reaction to the new trend. In many Foreign Ministries the response could be summed up in the phrase, "Yes, but..." Was an agreement useful if it was "only" with Egypt? Might this not radicalize the rest of the Arab world? Sadat was inaugurating a process that deliberately excluded the Soviet Union and the PLO. Was this wise? Even if he obtained a treaty with Israel and an agreed statement of principles about the future of the Palestine Arabs, would not this still be far from the "comprehensive" agreement that the United States and other Western governments had enunciated as the highest, and, indeed, the only good? Reservation followed objection in a cascade of troubled skepticism. And all the doubts were summarily expressed in a curious nostalgia for Geneva⁽²²⁾.

As it can be seen clearly by the aforementioned text, many people around the world, including the Egyptians, were very upset by the Accords, not just because it had alienated the rest of the Middle Eastern countries, but because it had fallen short of expectations by those watching and waiting for a change. In October 1981, Sadat was assassinated by Islamic fundamentalists. The Camp David agreement was among the many charges the Islamic fundamentalists used to justify the incident. Jimmy Carter was one of the main architects of the Camp David Accords received much credit, and domestic and international praise for his achievement in promoting peace between Egypt and Israel. Carter gave much of his time and energy to the Arab-Israeli conflict. However, such achievement was not adequate to ensure his reelection in 1980.⁽²³⁾

The U.S. refused to follow through on the provisions of the agreement calling for Palestinian autonomy, continuing full support to Israel even as Jewish colonization and anti-Palestinian repression in the West Bank greatly increased. The overall result of such unconditional and unlimited support to Israel is tragic for both Palestinians and Israelis. The American support to Israel hinders the peace process. Israeli's interest ultimately lies not in the amount of political,

reality, capable of growth, but also containing forces which threaten that growth. As we support the commencement of the new era, we shall also help to turn it into a blessing for the whole region and the embodiment of a great Jewish dream.⁽¹⁸⁾

The Accords set a new standard for what it meant to have peace within the country. Uri Avneri wrote that other countries would have to deal with the fact that Egypt had established a peace treaty with Israel, and given this, “a period of time will pass before the Israeli citizens digest the full meaning of this major transformation. But its implications are clear already, and anyone who has eyes can see them.”⁽¹⁹⁾ The settlers in Israel had a quite different perspective, however. Instead of being happy for the treaty, many of them were scared that it would mean the return of the Palestinians to their land. Because the land in the West Bank was the most fertile land, the settlers did not want to lose it. Afraid of the refugees, or “absentees,” taking back their land, Haim Denkner wrote an article in *Haaretz*, an Israeli newspaper:

Now, there will be autonomy. Even if it should be agreed not to let any more Arabs into the West Bank – and it doesn’t seem likely but let’s say it will happen and these “absentees” will be able to return by “mistake,” and they will all be here. Then they’ll all parade to the courts, ours or theirs, it makes no difference, show their kushans [deeds] and then – that’s it. The settlements will have no land left⁽²⁰⁾.

If the Palestinians were allowed to relocate back to Palestine, they would legally request their land, and the settlers who had taken it in the first place would not be able to use it for their own needs anymore. Thus, even though the government and people in Israel were happy about the future of normalized relations, they were also afraid of what the future might hold for Israel/Palestinian relations.

In Egypt, the reactions were also mostly positive, as there were many people waiting for Sadat at the airport the day that he returned from Israel. Yet, the more informative story is those people that did not approve of the Accords. For many, the lack of focus on the Palestinian question during the Camp David Accords doomed it to failure. As one scholar wrote:

While the Camp David document on a peace treaty between Egypt and Israel is reasonably specific and clear, the document relating to the West Bank and Gaza is deliberately equivocal. Both Begin and Sadat portray it as consistent with their previous positions. One of them has clearly got it wrong. Our conviction is that the future of these territories and populations will be

4. To suspend Egypt from the Arab League and from organizations and funds affiliated with it.
5. To halt the sale of oil and oil products to Egypt.
6. To prohibit commercial exchanges with organizations (public or private) that cooperate with Israel, in accordance with the terms of the Arab economic boycott.⁽¹⁵⁾

As a result, the headquarters of the Arab League was moved from Cairo to Tunis and many closed their embassies and broke off trade and diplomatic relations with Egypt.⁽¹⁶⁾ This isolation of Egypt would continue for at least another decade. In addition to this, the peace Egypt experienced with Israel was not actual peace. It was a formal, cold, official peace. Many would argue that peace should be a work of the people not a work of the government alone. Just because there were open embassies, borders, exchange, and tourism, does not mean there was no animosity between the people.

In the immediate aftermath of the Camp David Accords, one would suspect that the reactions would have been positive. However, this is not the case. While there were certainly many that had high hopes for the Camp David Accords, there were also those that looked back on them with disappointment. In Israel, for example, there were mixed opinions depending on who was evaluating the events. At the simplest level, Shimon Peres, the leader of the Opposition Labor Party, described his version of what transpired at Camp David:

At Camp David, not only were agreements – framework agreements – signed, but the seeds of a new reality were sown. The agreements will grow old with time and a new vista will appear, thanks to the seeds sown. Two plants at least have been planted: peace between us and Egypt and the plant of Palestinian existence between us and Jordan. It appears that these seeds, and certainly their growth, are not tied to any time period.⁽¹⁷⁾

By Peres, at least, the Camp David Accords were seen as a stepping stone that would grow into better and stronger relationships both with Egypt as well as with the rest of the Arab world. Later in his article, Peres argues that Israel has a vested interest in ensuring that the Camp David Accords succeed since if other countries were to follow Egypt's path and make similar agreements, Israel would be protected from the "radical" Arab states that did not recognize Israel. Ultimately, though, the goal was an independent Jewish establishment, and Peres defended the position that Camp David would make that possible:

We must view the Camp David agreements as one views a pair of scales, where one side contains rights and the other obligations but which are nevertheless balanced positively. One must also see them as constituting a new

negotiations were not completed. For Sadat, it meant another form of defeat by Israel, and for Carter it would have been almost a shame on the United States if their head of state failed as a diplomat. ⁽¹²⁾ As a result, Israel had the strongest bargaining tool since they had little to lose as already being hated in the Arab world. At the end of the Camp David negotiations, the Camp David Accords were signed on September 17, 1978, and two different agreements were signed. The First Agreement was “A framework of peace in the Middle East” which was intended to later potentially deal with the Palestinian question. However, the language used to describe it was so ambiguous that it left both sides to interpret it differently which left the Palestinian question unanswered, while also making Israel less open to any future discussions of Palestine. Thus, the Camp David Accords failed to set the framework for just, lasting, and comprehensive peace in the Middle East. ⁽¹³⁾ The second agreement was “a framework for peace between Israel and Egypt.” This second agreement had more results as it “restored Egyptian sovereignty over its territory (except for the partial demilitarization of Sinai).” ⁽¹⁴⁾ This gave the Egyptians back their land, and meant mutual recognition of each country by the other. Also part of this agreement was the United States committing several billion dollars worth of annual subsidies to both governments.

Middle East Politics after the Accords

Because of this agreement, many Arabs felt betrayed by Egypt, thinking that Sadat was putting Egypt first before their Arab League Partners. Following the Camp David conference in 1978, a summit meeting was held in Iraq, and all Arab leaders agreed to impose economic and political sanctions on Egypt. Arab leaders called for Egypt to withdraw from the Camp David agreement and threatened Egypt with Sanctions were a peace treaty signed, when such a treaty was signed, ministers of all Arab countries gathered at a second summit meeting in Baghdad and agree to take the following actions:

1. To discontinue loans, deposits, guarantees, bank credit facilities, and financial and technical aid from Arab governments and their organizations to the Egyptian government and its organizations.
2. To ban any economic aid to Egypt from Arab funds, bank, and financial institutions within the sphere of the Arab League and of other joint Arab organizations.
3. To stop Arab government and organizations from acquiring bonds, shares, debentures, and debt issue offered by the Egyptian government and/or its financial organizations.

Heights. However, after one failed attempt to mediate between all the Arab nations and Israel, the United States continued in their open support for Israel.

The Path to the Camp David Accords

Sadat had been trying to negotiate some issues with Israel on his own for five years. He attempted to strike peace relations with Israel, but was worried about many of the peace talks not progressing, partially because of disagreements with his Arab and communist allies. He sought to protect Egypt's place in inter-Arab politics by covering himself with a language that suggested he was not making separate peace talks with Israel. In November of 1977, he openly traveled to Israel for peace negotiations that would later fall through. This was a very bad strategic view in terms of his relations with allies. Egypt was seen as a traitor by the Arab world. By visiting Israel, he implicitly recognized it as a state. In addition, many countries including Yugoslavia, East Germany and Hungary threatened to end their support to Egypt if it signed peace negotiations with Israel. But Sadat's main goal was to improve his own people first he needed to focus more on Egypt's issues than on the Arab ones, and his main priority was to restore the Sinai Peninsula and improve the ailing Egyptian economy, as well as "to eliminate the Soviet Union as a factor in the Middle East."⁽¹⁰⁾

When Jimmy Carter took office in 1977, he brought a fresh perspective to the various negotiations. He initially wanted to find a way to include Palestinians in the negotiations. However, these efforts failed once a stronger nationalist government took power in Israel with Menahem Begin becoming prime minister, and Sadat's visit to Israel.⁽¹¹⁾ Israel and Egypt both did want to strike peace negotiations with each other. Israel wanted to make peace with Egypt, because individually Egypt was their most formidable opponent. Israel was even willing to withdraw from the Sinai Peninsula if it meant peace because then they would be able to fight the PLO and Syria more effectively. Egypt wanted to end the fighting mostly because it meant a potential new ally in the strong United States and a potentially more favorable view of them in the Western international perspective.

Jimmy Carter was able to facilitate these discussions and peace negotiations between Egypt and Israel. The Camp David Accords took place September 5th-17th, 1978. The negotiations were a tough process Begin and Sadat had such strong mutual antipathy that Carter had to mediate heavily and have many one on one discussions with each side, but he was relentless about not allowing either party to leave without a conclusion. Both Carter and Sadat were in a unique position; it would have had negative effects on both of them if these

He was confident in his ability to win because he assumed that either the United States should intervene with a political settlement or “his armed forces, equipped and trained by the USSR, were strong enough to win.”⁽⁵⁾ In June 5th 1967, Israel attacked Egypt and destroyed its airbases. It was a combination of good strategy and poor timing that Egypt was unable to defend its air forces. During those few days, “Israelis occupied Sinai as far as the Suez Canal, the West Bank Jerusalem, and part of southern Syria, the Golan Heights” before the United Nations issued a cease-fire⁽⁶⁾. This had huge after effects on the Arab people. Israel now occupied both Muslim and Christian holy lands, which added much more tensions to the relations between Israel and the rest of the Arab peoples. It also proved both Nassir and the Arab people were not as strong militarily as they thought they were. The “swift Israeli victory also made Israel more desirable as an ally in American eyes.”⁽⁷⁾ It also meant the USSR suffered a kind of defeat, as their allies were so swiftly defeated by the West. As a result of Israel’s conquering of the West Bank, there were many more Palestinian refugees who increased tensions between Israel and the PLO even further. After the defeat, Nassir announced his resignation, but the outburst of support for him was still overwhelming.

Sadat and The Divorce with Nassir's Nationalist Policies

Following Nassir’s sudden death in 1970, Anwar Sadat, his vice president took power. Most people assumed Egypt would continue as before politically, but he was more different than Nassir, he was not the political puppet many thought he was. Sadat reinstated a multiparty system, and launched the Infitah (opening) economic policy. He also sought to break many of Egypt’s ties with the USSR. “Early in the 1970s [he] made a certain change in policy when he asked for the withdrawal of Russian advisors and technicians.”⁽⁸⁾ He wanted to end the Soviet influence and completely separate himself from the stink of failure from the six-day war and Nassir’s shadow.

In October of 1973, Sadat made a bold move and attacked Israel with the hopes of regaining the Sinai Peninsula lost in 1967. However, once again, Egypt suffered a cruel defeat, and Israel remained in control of the land. Many believed Sadat did not actually attack Israel to get the land back; it was more of a power play to get the Western nations focused on the problems in the Middle East instead of the iron curtain and USSR. What he really wanted was for the West to “take the lead in negotiating some settlements of the problems between Israel and the Arabs which would prevent a further crisis and dangerous confrontation”.⁽⁹⁾ The West did intervene to some extent. Over the next two years, the United States mediated an Israeli-Syrian agreement, which called for Israel to withdraw from some of the territory they had conquered in the Golan

Despite the existence of the treaty, Egypt and Israel still live in an era of cold peace and Egypt is economically dependent on the US for its survival. In this paper, we will discuss what went right and what went wrong, focusing mainly on the long term effects of Camp David. We will also provide various accounts regarding the immediate reactions from different parties to the Accords. This paper does not claim to have the solution to the problems of normalization and hostility in the region. However, by looking at the Camp David Accords as a blueprint and examining it closely, it is possible to learn from our mistakes and to continue our successes.

Nassir and the Arab-Israeli Conflict

Abd al-Nassir was seen as a hero of Egypt and his way of politics served as an example many other Arab nations followed. However, his time in office was marked by his inability to effectively deal with Israel, which would later pave the way for the Camp David Accords. “It was inevitable that the dynamics of Nassirist policy should impel Abd al-Nassir into the position of leading champion of the Arabs in what for most of them was the central problem: that of their relations with Israel.”⁽²⁾ Nassir’s original policy was to be cautious in attempting to assert Egypt’s power as a leader of the Arab states in the Middle East, but by 1955, he began to assert more power as he became seen as “the symbolic figure of Arab nationalism.”⁽³⁾ Nassir wanted to exert his strength as a leader of the Arab nations, which he had hoped would become so solidified together that Western nations would have to pay more attention to them and their relations.

One of Nassir’s main goals was to have the Palestinian cause recognized and to grant them their own state. The problem with having this as such a large goal is that it is a very controversial issue. Obviously many Western nations at this point were still horrified by the treatment of Jews in the World War II that it was hard to go against them, especially not with the United States as their main protector. The Palestinian Liberation Organization (PLO) became a separate entity from the Arab League in 1964; however, it was still under Egypt, and therefore Nassir’s control. However, many in this group were tired of diplomacy and by 1965; they “were beginning to take direct action inside Israel.”⁽⁴⁾ With a strong influx of reparations from West Germany, and knowing the large threats against them by their neighbors, Israel has already begun building up their armed forces in the event of an attack.

Nassir, however, was still confident in his ability to win over the Israelis in any form of confrontation. There were rumored reports that the Israelis were planning attacks on neighbors including Syria and Jordan, and Nassir despite knowing the buildup of Israeli forces decided he had to defend the Arab League.

The Camp David Accords: Lessons and Facts

Mohammed Abdul Rahman Bani Salameh^{*}, Mohammed Torki Bani Salameh^{**}
and Mohammad Kanoush Al-Shra'h^{***}

Abstract

The purposes of this study is to explore the development of events since Sadat assumed the presidency in 1970, abandoned Nassir's policies and established a close alliance with the United States, and eventually signing the Camp David Accords. This study focuses primarily on this historic peace treaty and its economic, cultural, and political impacts specifically on both Egypt and Israel in specific and the Middle East in general.

The study demonstrates that the Camp David Accords were a watershed in the Middle East affairs, however, this achievement will remain problematic until a broader Middle East peace will be achieved.

Introduction

The Camp David Accords; represent a watershed in the modern history of the Middle East. Sadat was seen by many as a hero. He did what no other president before him had done; he was willing to work with Israel to foster a peace agreement. The Camp David Accords were the result of all of his efforts. Looking back at the treaty years later, we are able to examine were the immediate responses, the long term consequences, and lessons that we can learn for future peace agreements in the Middle East. The Camp David Accords could be a model for future peace agreements between Israel and Arabs on the following grounds: First, American auspices could produce an agreement based on the principle of "land for peace". The Accords proved that negotiations without the United States have had little chances of success. Second, Camp David would eventually reduce Israeli fears and security concerns. Third, Arabs realized that there could be no war with Israel without Egypt, so they had no choice but to negotiate with Israel. Thus, Camp David could be seen as something of a model for Arab-Israeli peace negotiations; in other words, Camp David could have provided a model that can be easily copied in future negotiations could have enduring influence on any future agreements.⁽¹⁾

© Copyright 2012 by The Society of Arab Universities Faculties of Arts, All rights reserved

* Department of History, Yarmouk University, Irbid, Jordan.

** Department of Political Sciences, Yarmouk University, Irbid, Jordan.

*** Department of Social Sciences, Al-Zaitounah Jordanian University, Amman, Jordan.

Table of Contents

Abstracts in English of Arabic Articles

*	Calls for Reform in Jordan and the Problematic Relationship with Government Policies <i>Indicators of Political and Economic Stability: an Analytical Study (2001-2010)</i>	575
	Mohammad Mogdad	
*	The Reflect of Poverty on the Artistic Trait of the Abbassid Poets in the First Three Centuries of the Abbassid Era	607
	Yasin Ayish Khalil	
*	Attitudes of local community toward ecotourism in Ajloun Woodland Reserve	634
	Akram Atef Rawashdeh	
*	Traces Back the Impact of the Arabic Sentence and Its Roots in the Arabic Language	667
	Monera Al-Foreajy	
*	The Impact of Sense Relations on Rules Formulation of Arabic Structures	705
	Said Jaber Abu Khader and Abd Arrahman Qublan Assarhan	
*	Time Structure in the Novel "Birds of Carefulness"	735
	Naser Hassan Yacoub	
*	Test Outer Containment in Containment Theory to Explain Deviant Behavior among Juveniles in Jordanian Rehabilitation Upbringing Institutions	768
	Enjood El-Majaly and Ayed Al-Wreikat	
*	Between Implicit Metaphor and Mental Imagery	789
	Mariam Al-Neamy	
*	Character Patterns in ar-Razzaz' Novels	811
	Sharhabeel Mahasneh	
*	Application of International Standard Series ISO 12000 in Eco-Tourism Sites in Jordan and its Impact on Sustainable Development (Case Study)	837
	Ibrahim Kahlil bazazo	

Articles in English

*	The Camp David Accords: Lessons and Facts	41
	Mohammed Bani Salameh, Mohammed Bani Salameh and Mohammad Kanoush Al-Shra'h	

Articles in French

*	Les Interactions Verbales en Classe de FLE: De l'exposé au Débat	67
	Narjes Ennasser	
*	Une lecture linguistique du <i>récit EL Hacedor</i>	85
	Mona Al-Ajrami and Batoul Al-Muhaissen	

- Manuscripts should be addressed to:

Secretary General
The Scientific Society of Arab Universities Faculties of Arts
Editor – in –Chief
Association of Arab Universities Journal for Arts
Dean of the Faculty of Arts
Yarmouk University , Irbid , Jordan.
Tel . 00962 2 7211111 Ext: 3555 or 2900
Fax. 00962 2 7211137
E-mail: saufa@yu.edu.jo
E-mail: artsarabuni@gmail.com
Website :http://saufa.yu.edu.jo

Documentation

References in the text are serially numbered between brackets ⁽¹⁾ .

References at the end of the article shall be as follows in case the source or reference work is a book:

The author's full name: source or reference work , part, number, publisher, place of publication , year, page(s).

e.g. Dayf, Shawqi : *The First Abbasid Period* ,Dar al- Maarif , Egypt,1966, p.24.

In case where a periodical or a journal is consulted , referral thereto shall be as follows :

The author's full name, source or reference work, *name of periodical or journal*, volume number, year, page.

e.g. Sa'aydan , Ahmad Saleem : " On Arabicization of Sciences". *Jordanian Arabic Language Academy Journal*, Volume I .No 2 July 1978,p.101.

References should be listed in the bibliography at the end of the manuscript in alphabetical order of authors' surname, beginning with Arabic references, then foreign ones.

Subscription Information

Annual subscription rates in Jordan: individuals (JD 3.00), institutions (JD 5.00); outside Jordan: individuals (US \$ 7.00), institutions (US \$ 10.00) or equivalent.

Association of Arab Universities Journal for Arts *A Biannual Refereed Academic Journal*

Association of Arab Universities Journal for Arts (AARUJA) is a biannual refereed academic journal published by the Scientific Society of Arab Universities Faculties of Arts at Universities members of the Association of Arab Universities.

Notes to Contributors

Language

AARUJA's articles are published in Arabic together with their abstracts in English. Manuscripts, however, may be published in any other printable language.

Rules Regulating the Journal

- Manuscripts should be submitted in Arabic together with an English abstract. However, submission in either English, French, or any other printable foreign language, with an Arabic abstract, is subject to approval by the Editorial Board.
- *AARUJA* publishes genuinely original articles characterized by clear academic methodology, comprehensiveness, and thorough investigation; where exact referencing is made to sources and reference works, and the article has not been previously published anywhere else. A specialized criticism or review of an academic work published in the Arab world or abroad as well as reports on specialized Arab or international symposiums and conferences may be published. Manuscripts accepted for publication in *AARUJA* are approved for academic promotion.
- *AARUJA* publishes academic articles in the fields of arts, languages, social and human sciences, social service, journalism and mass communication.
- Manuscripts should be computer-typed and double spaced. Four copies are to be submitted together with a floppy disk congruent with IBM (Ms Word).
- Manuscripts including figures, drawings, tables and appendixes shall not exceed thirty pages.
- Manuscripts submitted for publication in *AARUJA* shall be sent, if initially accepted, to at least two specialist referees, who are chosen with absolute confidentiality by the Editor-in-Chief.
- *AARUJA* reserves its right to ask the author to omit, reformulate, or reword his/her manuscript or any part thereof in a manner that conforms to the publication policy.
- Copyright pertinent to the manuscript accepted for publication shall be transferred to *AARUJA*.
- *AARUJA* does not pay remuneration for the articles published therein.
- One copy of the issue in which the manuscript is published will be sent free of charge to the sole or principal author of the published manuscript.

Editorial Board

Editor-in-Chief

Mahmud Wardat, *Secretary General of The Scientific Society of Arab Universities Faculties of Arts, Dean of the Faculty of Arts, Yarmouk University, Irbid, Jordan.*

Members

Abatah Daher, *Dean of the Faculty of Arts, the University of Jordan, Amman, Jordan.*

Mohammad Rabie, *Dean of the Faculty of Arts, Jerash Private University, Jerash, Jordan.*

Mohammad Al Anani, *Dean of the Faculty of Arts, Petra Private University, Amman, Jordan.*

Abdelbaset Al-Zyoud, *Dean of the Faculty of Arts, the Hashemite University, Zarqa, Jordan.*

Abdul-Hamid Ghuneim, *Dean of the Faculty of Arts, Zarqa Private University, Zarqa, Jordan.*

Ghassan Abdel Khaliq, *Dean of the Faculty of Arts, Philadelphia University, Amman, Jordan.*

Muhammad Addurobi, *Dean of the Faculty of Arts, Al Al-bayt University, Mafraq, Jordan.*

Ghaleb Al-Shaweesh, *Dean of the Faculty of Arts, Al - Hussein Bin Talal University, Ma'an, Jordan.*

Advisory Committee

Mimounah Khalifa Al-Sabah, *Kuwait University, Kuwait.*

Rami Al-MohammadAllah, *An-Najah National University , Palestine.*

Abdullah Al-Nabhan, *Albaath University, Syria.*

Yusuf M. Abdullah, *San'a University, Yemen.*

Ali Fahmi, *President of the Arabic Language Academy, Libya.*

Khaleel Jahjah, *Lebanese University, Lebanon.*

Fuad Shehab, *Bahrain.*

Mohammad Al-Hudlouq, *KSA.*

Adel Al-Toueasy, *Jordan.*

Hasaneen Rabe'a, *Qatar.*

Ez AlDean AlAmeen Abdulrahman, *Sudan.*

Abeddelhameed Jakon, *Algeria.*

Sami Abeddelhameed Mahmoud, *Al- Sharjah.*

Mousa Jawad Al-Mousoui, *Baghdad University, Iraq.*

© Copyright 2012 by The Scientific Society of Arab Universities Faculties of Arts
All rights reserved.

No part of this publication may be reproduced without the prior written
permission of the Editor-in-Chief.

Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not
necessarily reflect the opinions of the Editorial Board or the policy of The Scientific
Society of Arab Universities Faculties of Arts

Typesetting and Layout
Majdi Al-Shannaq

ISSN 1818-9849



Association of Arab Universities



*The Scientific Society of Arab
Universities Faculties of Arts*

Association of Arab Universities
Journal for Arts
A Biannual Refereed Academic Journal

**Published by The Scientific Society of Arab Universities Faculties
of Arts at Universities Members of AAU**

Vol. 9

No. 2 A

1433/2012